الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطية الشّعبيّة
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس–سيدي بلعباس.
كلّيّة الآداب واللّغات والفنون
قسم اللّغة والأدب العربي

السّرديّات في النّقد المغاربيّ
تطبيقات الزّمن السّرديّ أنموذجا

بحث مقدّم لنيل درجة الدّكتوراه في النّقد المعاصر

* إعداد الطالب:
سحنين علي

* إشراف:
أ.د.منصوري مصطفى

أعضاء اللّجنة المناقشة:

–أ.د.ملاّح بناجي.....أستاذ التّعليم العالي رئيسا (جامعة سيدي بلعباس).
–أ.د.منصوري مصطفى.....أستاذ التّعليم العالي مشرفا ومقررا (جامعة سيدي بلعباس).
–أ.د.مخلوف عامر.....أستاذ التّعليم العالي عضوا مناقشا (جامعة سعيدة).
–أ.د.قريبع رشيد.....أستاذ التّعليم العالي عضوا مناقشا (جامعة منتوري قسنطينة).
–أ.د.كاملي بلحاج.....أستاذ التّعليم العالي عضوا مناقشا (جامعة سيدي بلعباس).
– د.العزوني فتيحة.....أستاذة محاضرة عضوا مناقشا (جامعة وهران).

السنة الجامعية : 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

كتب أستاذ العلماء البلغاء القاضي الفاضل عبد الرّحيم البيساني العسقلاني إلى العماد الأصفهاني معتذرا عن كلام استدركه عليه قائلا: "إنّه قد وقع لي شيء وما أدري أوقع لك أم لا، وها أنا أخبرك به، وذلك أنِّي رأيت أنّه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يُستحسن، ولو قدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النّقص على جملة البشر". **القنوجي (صديق حسن)، أبجد العلوم، الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، أعده للطبع ووضع فهارسه، عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1978، 71/1.**

وقال حاجي خليفة: " ثم إنّ التّأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عاقل إلاّ فيها، وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره، دون أن يخل بشيء من معانية، أو شيء متفرّق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه". **حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت، 35/1.**

وينسب إلى كعب بن زهير قوله من الخفيف:

ما أرانا نقول إلاّ رجيعا ومعادا من قولنا مكرورا

الدّيوان، ص. 66.

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع:

– إلى والديّ الكريمين، أطال الله في عمرهما وأدامهما تاجا فوق رأسي أعتزّ به، ونبراسا ينيرلي دربي.

– إلى من تقاسمني الحياة حلوها ومرّها، زوجتي العزيزة.

– إلى نور حياتي وفلذة كبدي ابني محمد ناصر الدين، وابنتي خولة.

– إلى كلّ إخوتي: حمزة، هبري، باتول، سامية.

– إلى كلّ من علّمني حرفا، أساتذتي الكرام من الطّور الابتدائي إلى الجامعة.

– إلى كلّ من ساعدني في إنجاز هذا البحث وأخصّ بالذّكر الأصدقاء: معرف جلول، حاكمي معمر، فايد محمد، بكيري محمد، طيب بركات، بعوش بن يحي، ايتيم بن مصابيح، بن علي خلف الله، محمدي عبد القادر، بن طاهر عبد الحميد، بن علو يوسف، علام حاج، دحماني شيخ، صوالحية صالح، دحماني حمزة، لغرام عبد الجليل، غنام رشيد، بشار إبراهيم، حاتم كعب، بشير جلول، حملات سعدية، مولاي كاملة، دلال فاضل، بوغنوط روفيا...

– وإلى كلّ من ساهم من قريب أو بعيد في إعداد حروف هذا البحث وتنويره وتصويبه.

تشكّرات

أتوّجه بالشّكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الكرام والأصدقاء الأفاضل بأقسام اللّغة والأدب العربيّ ببعض الجامعات الجزائريّة وبعض الجامعات من خارج الوطن، وأخصّ منهم بالذّكر الأستاذ الدّكتور "مخلوف عامر" والأستاذ الدّكتور "شارف مزاري" من جامعة سعيدة، والدّكتور "لحمر الحاج" من جامعة سيدي بلعباس، والأستاذ الدّكتور "يوسف وغليسي" من جامعة قسنطينة، والدّكتورة "سليمة لوكام" من جامعة سوق أهراس، والأستاذ "دحماني أحمد" من المركز الجامعيّ غليزان، والأستاذة "بوسحابة رحمة" من جامعة معسكر، والأساتذة الأجلاّء: "محمد الخبو" و"نجيب العمامي" و"أحمد السّماوي" أعضاء وحدة الدّراسات السّرديّة بجامعة منوبة بتونس، و"عبد الحكيم المالكي" من جامعة مصراتة بليبيا، و"عبد اللّطيف محفوظ" من جامعة الحسن الثّاني بنمسيك بالدّار البيضاء المغربيّة، و"محمد بوعزّة" من جامعة مولاي إسماعيل بمكناس المغربيّة أيضا، الذين لم يقصّروا في توجيهي وإرشادي، وأمدّوني بكتبهم ودراساتهم التي تندرج ضمن حقل السّرديّات.

مقدّمة

مقدّمة:

شكّلت السّرديّات **Narratologie** –بوصفها علما للسّرد– ونظريّة لتحليل الخطاب السّرديّ– تخصّصا معرفيّا حديثا وإجراء نقديّا فاعلا استجمع حوله العديد من الباحثين والدّارسين بداية من منتصف ستّينيات القرن الماضيّ، حيث أمدّت (السّرديّات) مقاربة النّصوص السّرديّة التخييليّة أدوات إجرائيّة جديدة ومكّنت من استكشاف مكامن القصور الذي وقعت فيه المقاربات النّقديّة السّابقة، وزعزعت الكثير من القناعات الرّاسخة عن طريق إعادة النّظر في مفهوم النّصّ، ومكوّناته، وبنياته الدّاخليّة، وأدوات التّعاطي مع خطاب المحكي الرّوائيّ.

انتقل هذا الاهتمام، شاقّا طريقه إلى البيئة النّقديّة العربيّة والمغاربيّة على وجه الخصوص بداية من ثمانينيّات القرن الماضيّ؛ إذ أقبل النّقّاد المغاربيّون على استثمار مقولات السّرديّات وبمختلف أدواتها وإجراءاتها النّقديّة لدراسة الخطاب السّرديّ الذي حظي–بذلك– بنصيب أوفر من الدّراسة والتّحليل على المستويين التّنظيري والتّطبيقيّ.

لعلّ المتصفّح للمنجز النّقديّ المغاربيّ في مجال السّرديّات يدرك بلا ريب أنّ ثمّة تراكما نقديّا لا سبيل لإنكاره، شفّ عن نشاط دؤوب وحركة نقديّة حثيثة بلغت شأوا بعيدا في مواكبة مستجدّات الحركة النّقديّة الغربيّة لخطاب السرديّات، في محاضنها الفرنسيّة بشكل خاصّ، حيث يمّمت شطرها ومتحت من آلياتها ومصطلحاتها وإجراءاتها التّنظيريّة والتّطبيقيّة في سبيل تجديد القراءة والوعي بالنّصّ الأدبيّ، واستكشاف بنياته الشّكليّة والجماليّة، وسبر أغوار النّصوص الرّوائيّة، وفكّ شفراتها، ونزع رداء التدثّر عن المعنى.

عدّت مقولة الزّمن –ولا سيّما النّموذج الزّمنيّ الذي اقترحه "جيرار جينات" **Gérard Genette** –من أهمّ المقولات النّقديّة والتّحليليّة –المشيّدة لصرح السّرديّات– التي شغلت النّقّاد والباحثين في الدّرس النّقديّ المعاصر، واستحوذت على حيّز كبير من اهتماماتهم في مجال دراسة السّرد الأدبيّ عامّة والرّوائيّ بصفة خاصّة. وفي خضمّ ذلك لم يكن الدّرس السّرديّ المغاربيّ بعيدا عن هذا الاهتمام؛ إذ لقي نموذج "جينات" الزّمنيّ إقبالا كبيرا واهتماما متزايدا من لدن النّقاد والباحثين المغاربيّين، خاصّة فيما يتعلّق بتقنيّاته الشّكليّة، وأدواته التّحليليّة التي درسها "جينات" ضمن مباحث التّرتيب والمدّة والتّواتر في دراسته الشّهيرة **Discours du récit** ضمن كتابه **Figures III**.

بناء على ذلك كان مطمح هذه الدّراسة هو محاولة تقصّي النّظر في أشكال التلقّي المنهجيّ لمقولة الزّمن في السّرديّات المغاربيّة، ومساءلة الجهاز الاصطلاحيّ والمفاهيميّ الذي تواضع عليه النّقّاد المغاربيّون في دراسة الزّمن في الخطاب الرّوائيّ، لكنّه –قبل ذلك– اقتضت خطوات البحث ومسالكه في هذه الدّراسة أن توقف عجلتها، أوّلا عند أهمّ اللّحظات أو المحطّات الحاسمة في تاريخ التّأسيس للسّرديّات، وعند ماهيتها وحدودها ومرجعيّاتها في منابتها الأصليّة وفي مواطن تمثّلها العربيّة والمغاربيّة بشكل خاصّ، من أجل اصطناع الأرضيّة التي ينتصب عليها، ويتهيّأ بحث موضوع الزّمن في السّرديّات المغاربيّة بشكل عام.

تولّد الاهتمام والرّغبة الجامحة في خوض هذه المغامرة البحثيّة من جرّاء استشعار الحاجة المّاسة إلى مساءلة التّراكم النّقديّ لخطاب الزّمن في السّرديّات المغاربيّة؛ إذ سجّل البحث اهتماما بالغا وعناية فائقة من قبل النقّاد المغاربيّين بدراسة الزّمن في خطاب الرّواية والسّرد العربيّ مقارنة بمقولتي الصّيغة والصّوت بوصفهما مكوّنين بنيويين ومقولتين من مقولات السّرديّات[1]. وفي مقابل ذلك سجّل البحث أيضا ندرة للدّراسات النّقديّة المختصّة بقراءة هذه الدّراسات التّطبيقيّة لمقولة الزّمن وتقييمها والاهتمام بها في إطار ما اصطلح عليه بـ "نقد النّقد" Critique de la critique. ويستثنى من ذلك بعض الجهود النّقديّة المبثوثة بين ثنايا بعض الأبحاث الأكاديميّة والرّسائل العلميّة، التي يمكن الإشارة منها إلى دراسة الباحثة "سليمة لوكام"(تلقي السّرديّات في النّقد المغاربيّ)، ودراسة الباحث "مصطفى منصوري" (سرديّات جيرار جينيت في النّقد العربيّ)،

[1]: إذا كان الواقع يقتضي عدم دراسة الزّمن معزولا عن مقولتي الصّيغة والصّوت بحكم التّواشج والتّلاحم الموجود بين هذه المقولات جميعا، وبحكم اشتغالها معا في مستوى الخطاب؛ إذ إنّ "جينات" لا ينظر إليها في تحديد الخطاب مفصولة عن بعضها بعضا، وإنّما تتشكّل حقيقة الخطاب ومفهومه لديه من خلال النّظر إليها مجتمعة، غير أنّ السّرديّات المغاربيّة لم تراع ذلك التّلاحم فتعاملت مع مكوّن الزّمن مفصولا عن المكوّنين الآخرين، واحتفت به احتفاء كبيرا في تحليلها للخطاب السّرديّ مقارنة بتحليلها للصّيغة والصّوت على الرّغم من كونهما مكوّنين مهمّين في الخطاب، وليس يوجد لذلك من مبرّرات تذكر سوى طبيعة نقل المفاهيم الوافدة والنّماذج النّقديّة المستعارة من محاضنها الأصليّة إلى مواطنها الجديدة التي كثيرا ما يلحقها التّحريف والتّشويه والتزييف، ولا تحافظ على صيغتها الأصليّة، فضلا عن ذلك أنّ معظم حالات هذا النّقل لا تراعي ظروف إنتاج هذه المفاهيم وطرائق اشتغالها في أصلها الغربي، كما أنّها لا تراعي جدواها ومدى فاعليّتها في بيئتها الأولى، ثم درجة تمثّلها وفاعليّتها في بيئتها الثّانيّة. يضاف إلى ذلك حالة الانبهار القصوى التي سجّلها النّقاد المغاربيّون بنموذج "جينات" الزّمني، والشّهرة الكبيرة التي حازها هذا النّموذج ليس محلّيّا فقط، وإنّما على المستوى العالمي، وذلك إلى درجة امتداحه والثّناء عليه وعدم تعرضه لانتقادات كثيرة مقارنة بمباحث دراسة الخطاب الأخرى. ولعلّه من هذا المنطلق أيضا، جاء احتفاء السّرديّات المغاربيّة بالزّمن تجاوبا وتفاعلا مع الرّضا والقبول التي حظي به هذا النموذج عالميّا على الرّغم من عدم امتلاك هذا القبول شرعيّة في تسويغ الاحتفاء بالزّمن وتناوله معزولا عن باقي المكوّنات الأخرى.

بوصفهما دراستين سابقتين عن هذا البحث، ولكونهما تندرجان ضمن الأبحاث النّقديّة التي عنيت بدراسة بعض الأعمال التّطبيقيّة لمقولة الزّمن في النّقد الرّوائيّ المغاربيّ.

لم تكن الطّريق إلى استقراء المتون النّقديّة المغاربيّة لخطاب الزّمن[1] معبّدة وممهّدة بقدر ما كانت مسالكها صعبة ودروبها وعرة، ممّا قاد البحث إلى خوض مغامرة حقيقيّة هي من قبيل المجازفة المحفوفة بالكثير من المزالق والمخاطر في حقل "نقد النّقد" الذي تنقص فيه الخبرة، ويقلّ الزّاد، ويصعب التمرّن على أدواته ومفاهيمه الإجرائيّة والتحكّم فيها بسهولة، ولعلّ ذلك ناجم عن عدم وضوح معالم هذا الحقل ومبادئه ومفاهيمه وغاياته بشكل جليّ إلى الآن؛ إذ لا يزال الغموض والالتباس يكتنفه من جهة الاختلاف الكبير والتّباين الصّارخ المسجّل بين النّقاد والدّارسين بخصوص أسسه ومتصوّراته ومجالات اشتغاله. كما أنّ ذلك قد ينجم أيضا عن قلّة الخبرة في دراسة النّصوص النّقديّة وتحليلها، ومداومة النّظر فيها. لكنّه على الرّغم من ذلك، لم تمنع هذه الصّعوبات والإشكالات النّاجمة عنها من ولوج عوالم هذا الميدان، ومن تعزيز مطمح استكشاف بنيات النّصوص النّقديّة، وتركيباتها المنهجيّة، وتشكيلاتها المصطلحيّة وتقويّته، وفق رؤية تشحذها الرّغبة الملحّة وتحذوها المتعة المعرفيّة.

من هذا المنطلق يعي الدّارس جيّدا صعوبة المسلك ووعورة الدّرب، وبخاصّة وأنّ النّقاد المغاربيّين طرقوا نصوص المدوّنة السّرديّة العربيّة بجهاز مفاهيميّ غنيّ بجهاز كبير من المفاهيم الإجرائيّة والمصطلحات النّقديّة التي تباين تمثّلهم واختلف توظيفهم لها بين الوعيّ بها والتّعامل المرن والدّقيق معها، وبين سوء تمثّلها، وابتسار تطبيقاتها، والتباس معانيها ومدلولاتها. ينضاف إلى ذلك ما تمّت الإشارة إليه آنفا، وهو الصّعوبة التي تواجه أيّ باحث في حقل "نقد النّقد"، الذي أقلّ ما يقال عنه أنّه يتطلب إلماما واسعا بمستويات النّصّ الأدبيّ والنّصّ النّقديّ معا، ومعرفة دقيقة بالمفاهيم في محاضنها الأصليّة. لذلك فهذه الدّراسة لا تدّعي الإحاطة الشّاملة بجميع جوانب هذا الموضوع ومختلف مستوياته؛ إذ لم تغب عنها بذلك صعوبة تحقيق هذا الطّموح، كما

[1]: تمّ اختيار المدوّنة النّقديّة المغاربيّة لخطاب الزّمن السّرديّ، وانتقاء أعلامها على أساس اختلاف توجّهات هؤلاء الأعلام والنّقاد وتباين منطلقاتهم ومرجعياتهم في دراسة الزّمن السّرديّ، وفي تمثّلهم للمفاهيم واجتراحهم للمصطلحات النّقديّة وترجمتها، وبخاصّة مفاهيم نموذج "جينات" الزّمني وتقنيّاته، وعلى أساس اختلاف انتماءاتهم الجغرافيّة؛ إذ حرص البحث على أن تستوعب الدّراسة وتشمل جميع أقطار المغرب العربيّ وبلدانه، حتى وإن كان لا يجمع بينها نسق معرفيّ ونقديّ موحّد، فكلّ ناقد ينطلق من اجتهاد فرديّ وفهم خاصّ لمقولة الزّمن السّرديّ ولمصطلحاتها على الرّغم من أحاديّة النّموذج المعتمد؛ إذ يجد القارئ نفسه تائها أمام ضروب نقديّة مختلفة ونسخ متنوّعة لأصل واحد.

أنّها لا تدّعي أيضا ممارسة "نقد النّقد" بمفهومه العلميّ الدّقيق، لذلك كان من الأليق إدراجها ضمن ما اصطلح عليه "خطاب على خطاب" Métadiscour أو"كلام على كلام" Métaparole؛ لأنّها لا تعدو أن تكون توصيفا للمادّة النّقديّة وتحليلها.

إنّ ما يؤكّد خطورة الجوس في أعماق النّصوص النّقديّة ومكنوناتها مقولة "أبي حيان التّوحيديّ" حينما سئل –في اللّيلة الخامسة والعشرين– من كتاب الإمتاع والمؤانسة– عن بعض القضايا المتعلّقة بمراتب النّظم والنّثر، ومواطن الاختلاف بينهما، ووظيفة كلّ منهما، فأجاب عن ذلك بقوله: "إن الكلام على الكلام صعب". وحين سئل لم؟ قال: "لأن الكلام عن الأمور المعتمد فيها على صور الأمور وشكولها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحس ممكن، وفضاء هذا متّسِع، والمجال فيه مختلف. فأما الكلام على الكلام، فإنه يدور على نفسه، ويلتبس بعضه ببعضه، ولهذا شَقَّ النحو وما أشبه النحوَ من المنطق، وكذلك النثر والشعر وعلى ذلك"[1]. فالتّوحيديّ شعر بصعوبة "الكلام على الكلام"، لأنّ له ميزة خاصّة تكمن في عسر المخرج من ورائه بطائل، ولأنّ طريق الوصول إلى النّتائج التي تتغيّاها هذه العمليّة، ليست سهلة وميسورة. من هنا تتّضح صعوبة منهج "نقد النّقد" بوصفه عمليّة معقّدة ومتشعّبة تتطلّب إلماما كبيرا، وإحاطة واسعة بمستويات النّصّ الأدبيّ والنّصّ النّقديّ معا.

راود هذا الإحساس النّقاد في العصر الحديث في أثناء حديثهم عن منهج "نقد النّقد". هذا ما يستشف من حديث "رونيه ويليك" René Wellek و"أوستين وارين" Austin Warren عن الأدب والدّراسة الأدبيّة في كتابهما "نظريّة الأدب"، ومن خلال كتاب "نقد النّقد وتنظير النّقد العربيّ المعاصر" لمحمد الدّغمومي. وكتاب "سحر الموضوع" لحميد لحمداني، وكذلك من خلال إشارة "محمد سويرتي" في الجزء الأوّل من كتابه "النّقد البنيويّ والنّص الرّوائيّ" إلى الصعوبات التي اعترضت سبيل بحثه، فأشار من ضمن ذلك إلى "صعوبة إيجاد منهج ينسجم مع البنيات النقدية المتباينة [متسائلا]: فما هو المنهج الذي يمكن أن يساعد على مواجهة هذا المتن النّقدي المختلف البنيات؟ كيف يجب اقتحامه والدخول في حوار نقديّ معه؟ كيف يتناول المنهج جميع عناصر البنية النقدية دون الوقوع في الفوضى والتكرار؟ كيف يجمع بين المنهج

[1]: التوحيدي (أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة، صححاه وضبطاه وشرحا غريبه، أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة مصر، 1942، 130/2، 131.

البنيوي ومنهج الحوار النقدي؟"[1]. إنّها أسئلة حيرى وصعوبات منهجيّة يمكنها أن تعترض سبيل أيّ باحث في مجال "نقد النّقد"، وتطرح أكثر من تساؤل بخصوص ماهيّة الأدوات المنهجيّة والمصطلحيّة وطبيعتها التي تساعد على قراءة النّصوص النّقديّة وتتبّع مرجعيّاتها وآفاقها.

ارتأت الدّراسة وفق هذا المنظور صياغة مجموعة من الأسئلة الإشكاليّة الحسّاسة والطموحة، غير أنّ الإجابات التي تتغيّاها، ليست سهلة في حقل "نقد النّقد" المحفوف بالكثير من المزالق والمخاطر.

-فما السّرديّات؟ وما أبرز اللّحظات الحاسمة في تاريخها؟ وما مقولاتها وحدودها؟.
-ما تجلّيات هذه التّجربة، وما قنواتها ومرجعيّاتها في السّاحة النّقديّة المغاربيّة؟
-ما الزّمن وما إشكالاته؟.
-كيف كان تمثّل النّاقد المغاربيّ لمقولة الزّمن السّرديّ منهجيّا ومصطلحيّا؟. وإلى أيّ مدى نجح في توظيفها وفي التّعامل مع إجراءاتها وتقنيّاتها؟.
-إلى أيّ مدى أسهمت دراسة الزّمن في تطوير العمليّة النّقديّة مغاربيّا؟ وإلى أيّ مدى أيضا أسهمت في رقيّ الأعمال الإبداعيّة الرّوائيّة وتطويرها؟.
-ما مظاهر تعامل النّقاد المغاربيّين أيضا مع مصطلحات الزّمن السّرديّ، وبالأخصّ مصطلحات مقولة الزّمن عند "جيرار جينات" اشتغالا وتوظيفا وترجمة؟.

رصد البحث للإجابة عن هذه التّساؤلات خطّة منهجيّة وآلة نقديّة متوسّلة ببعض إجراءات "نقد النّقد" للنّظر في الأنساق النّقديّة لخطاب الزّمن، ولمساءلة أجهزتها الإجرائيّة وعدّتها المفاهيميّة والاصطلاحيّة، غير أنّ مقتضيات هذه الدّراسة المنهجيّة، ومرجعيّاتها الفكريّة والمعرفيّة، وخلفيّاتها النّظريّة والعلميّة افترضت أن يتهيّأ البحث -قبل الخوض في غمار هذه الأنساق النّقديّة- على قاعدة تأسيسيّة يبني عليها منطلقاته ومتصوّراته النّظريّة والنّقديّة. من هذا المنطلق تمّ بناء محاور هذا البحث وتركيز مداراته على أربعة فصول تميّزها أهداف مختلفة ومتباينة، وتجمع بين أواصرها غايات موحّدة ومقاصد مشتركة.

[1]: سويرتي (محمد)، النقد البنيوي والنص الروائي، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 1991، 1/ 16.

تركّز الجهد في الفصل الأوّل الموسوم بـ: "السّرديّات المغاربيّة، المرجعيّات والتّلقيّ" على محاولة بناء المداخل التأسيسيّة للبحث، وتهيئة المنطلقات الأولى له، وتحديد الإطار المعرفيّ والخلفيّة الإيبيستيمولوجيّة التي يصدر عنها النّقاد المغاربيّون لدى اشتغالهم النّقديّ في ميدان السّرديّات، وعلى هذا الأساس بدا من الضروريّ بدءا أن تخصّص المحطّة الأولى من هذا الفصل لاستكشاف تجربة السّرديّات والاطّلاع على روافدها ومرجعيّاتها وماهيّتها وحدودها وأبرز أعلامها في بيئتها الأصليّة، حتى يتسنّى في المحطّة الثّانيّة رسم ملمحها، واكتناه حقيقتها ومتصوّراتها، ومعرفة سبل انتقالها وانتشارها في السّاحة النّقديّة المغاربيّة.

ثمّ انتقل الاهتمام في الفصل الثّاني المعنون بـ: "الزّمن وإشكالاته" إلى مباشرة البحث في القضيّة الإشكاليّة في هذه الدّراسة والمقولة المحوريّة فيها، وهي مقولة الزّمن، حيث دار الاشتغال على تتّبع الإشكالات التي طرحتها هذه المقولة في مجالات معرفيّة وعلميّة مختلفة ومتنوّعة منذ الفكر الفلسفيّ الغربيّ القديم والحديث، ومرورا بالثّقافة العربيّة الإسلاميّة وصولا إلى الدّراسات اللّسانيّة والنّقديّة الحديثة، التي حظيت مقولة الزّمن في غمارها باهتمام كبير قلّ له نظير، ولا سيّما في ميدان الدّراسات النّقديّة المهتمّة بالسّرد الأدبيّ؛ لذلك كان المعوّل في الفصل الثّالث على النّصوص النّقديّة المغاربيّة التي أعلنت ولاءها المنهجيّ لتطبيقات الزّمن السّرديّ، وبالخصوص لتطبيقات النّموذج الزّمني لجيرار جينات وتقنيّاته التّحليليّة التي أجراها على خطاب المحكيّ الرّوائيّ، وذلك في محاولة لتوصيف المنجز النّقديّ المغاربيّ لخطاب الزّمن وعرضه على آلة النّقد والتّقويم من خلال النّظر في تطبيقات بعض النّماذج النّقديّة من جميع أقطار المغرب العربيّ (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) رآها البحث كفيلة برسم واقع التّجربة النّقديّة في دارسة الزّمن السّرديّ في النّقد الرّوائي المغاربيّ، وامتلاك صورة واضحة المعالم والملامح عن مرجعيّات النّقاد المغاربيّين ومنهاجيّاتهم في دراسة الزّمن في خطاب المحكيّ الرّوائيّ، وطرائق اشتغالهم، ومستويات تمثّلهم المنهجيّ لمختلف إجراءاته وتقنيّاته في دراسة الزّمن.

ولمّا كان الاشتغال في الفصل الثّالث متركّزا على استكشاف المرجعيّات النّقديّة والمنهجيّات التّطبيقيّة والإجرائيّة المكوّنة للمتون النّقديّة المغاربيّة في دراسة الزّمن السّرديّ، تعيّن عندها العناية في الفصل الرّابع ببحث قضايا المصطلح النّقديّ –حسب ما ينصّ عليه منهج نقد النّقد– وحصر مجال اهتمامه في معاينة طرائق تعامل النّقاد المغاربيّين مع مصطلحات

النّموذج الزّمنيّ لدى "جينات" –بشكل محدّد– اشتغالا وتوظيفا وترجمة، ورصد أبرز مظاهر هذا التّعامل ومختلف أشكاله من خلال تفحّص طريقة وضع المصطلح واشتقاقه عند بعض النّماذج النّقديّة، ومن خلال وضع بعض الجداول الإحصائيّة التي مكّنت الدّراسة من الوقوف على معظم التّرجمات المستعملة للمصطلح الزّمنيّ في السّرديّات المغاربيّة، وقادت إلى مناقشة هذه الاستعمالات الاصطلاحيّة وتعدّدها وتنوّعها، وعقد مقارنة بين مفاهيمها ومدلولاتها في محاضنها ومرجعيّاتها الأصليّة، وبين مفاهيمها ومدلولاتها في بيئات استقبالها وتلقّيها العربيّة والمغاربيّة، ممّا أتاح إمكانيّة قبول بعضها وترجيحه، وردّ بعضها الآخر وإبطاله، إمّا لعدم انسجامه وتوافقه مع المرجعيّات الأصليّة للمصطلح الأجنبيّ، وإمّا لعدم وجود مسوّغات له في معاجم اللّغة أو كتب البلاغة العربيّة تبرّر استعماله وتعلّل تواجده في السّاحة النّقديّة الرّوائيّة العربيّة والمغاربيّة.

أخيرا تمّ إيقاف عجلة البحث عند خاتمة اشتملت على أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها هذه الدّراسة على مدار فصولها الأربعة، فهي بذلك تقدّم خلاصة نهائيّة، ورؤية شاملة عن موضوع البحث ونتائجه بشكل عام.

أمّا عن المنهج المعتمد فقد توسّلت هذه الدّراسة من أجل الكشف عن مضمرات موضوع البحث ومعلناته بالمنهج التّاريخيّ، وببعض أدوات منهج "نقد النّقد" الذي يعنى بالبحث في بنيات المتون النّقديّة ومرجعيّاتها العلميّة والفكريّة، ويعمل على استكشاف إجراءاتها المنهجيّة وتفحّص أدواتها المفاهيميّة والاصطلاحيّة من خلال إعمال آليتي الوصف والتّحليل، حيث تمحور الاشتغال في القسم الأوّل حول التّأريخ للسّرديّات ولمرجعيّاتها وروافدها وأعلامها وماهيتها وحدودها في منابعها الأصليّة وفي مواطن تمثّلها المغاربيّة، وحول تتبّع المسارات التاريخيّة لإشكاليّة مقولة الزّمن في مختلف ميادين المعرفة الإنسانيّة. ودار الاشتغال في القسم الثّانيّ على العناية بالنّصوص النّقديّة المغاربيّة لخطاب الزّمن والنّظر في بنياتها النّقديّة ومرجعيّاتها المنهجيّة والتّحليليّة وفي مكوّناتها المفاهيميّة وأدواتها الاصطلاحيّة من خلال توصيف المادّة النّقديّة وتفكيكها وتحليلها.

تجدر الإشارة أخيرا إلى أنّه مهما كانت النّتائج التي تحقّقت لهذه الدّراسة، ومهما كانت قيمتها العلميّة والمعرفيّة؛ فإنّها لا تدّعي الإحاطة الشّاملة بموضوع البحث، كما أنّها لا تدّعي أنّها طرقت

جديدا لم تسبق إليه، وإنّما ما يمكن العثور عليه في هذه الدّراسة لا يعدو أن يكون محاولة متواضعة اهتمّت بوصف التّجربة النقديّة لخطاب الزّمن في السّرديّات المغاربيّة وتتبّع مستوياتها وتجلّياتها الأكثر تميّزا وثراء وتنوّعا وخصوصيّة، لاسيّما فيما يتعلّق بقضايا التّعامل مع المنهج والمصطلح.

يبقى في نهاية هذه المقدّمة أن أتقدّم بأسمى آيات الشّكر والتّقدير وأخلص عبارات الامتنان والعرفان، إلى الّذين يرجع إليهم الفضل في إخراج هذا العمل إلى النّور، وعلى رأسهم الأستاذ المشرف الدّكتور " مصطفى منصوري " الّذي كان سببا في تذليل صعوبات هذا البحث بكلّ اقتدار علميّ وأخلاقيّ عاليين، تشهد له بهما أجيال متعاقبة من الطّلبة والباحثين والأساتذة، فهو الرّجل الّذي لمست فيه أستاذا مشرفا جادا، وأخا عطوفا رحيما،لم يبخل عليّ يوما بتوجيهاته السّديدة، ونصائحه الصّادقة، ولم يتأفّف من كلّ المضايقات الّتي كنت أسببها له طوال المدّة الّتي استغرقها موضوع البحث.

عين السلطان: جانفي 2015

الفصل الأوّل:

السّرديات المغاربيّة: المرجعيّات والتّلقي:

1- تمهيد

2- جذور السّرديات، وروافدها، وأبرز اللّحظات الحاسمة في تاريخها.

3- تأسيس السّرديّات وأبرز أعلامها.

4- ماهيّة السّرديّات وحدودها.

5- بين السّرديّات والسّيميائيّات السّرديّة.

6- وسائط تلقّي السّرديّات في النّقد المغاربيّ وقنواتها.

7- مرجعيّات السرديّات المغاربيّة بين الحصر والتّوسيع.

7-1- ملمح السّرديّات المغاربيّة.

7-1-1- سرديّات سعيد يقطين من الاشتغال على الخطاب إلى الانفتاح على النّصّ.

7-1-2- نجيب العمامي وهاجس السّرديّات التّلفّظيّة.

7-1-3- محمد الخبو ومداخل التّأسيس لسرديّات استدلاليّة.

7-1-4- سرديّات عبد الحكيم المالكيّ.

7-1-5- سرديّات عبد الفتاح الحجموريّ.

1-تمهيد:

كان من الجدير -في هذا المقام- أن يخصّص هذا الفصل الأوّل لتناول مرجعيّات دراسة الزّمن في السّرديّات المغاربيّة، وذلك حتّى تكون الدّراسة -ربّما- أكثر التزاما بالدّقة والوضوح في تناول موضوع بحث الزّمن السّرديّ ومرجعيّاته وطرائق اشتغاله في البيئة النّقديّة المغاربيّة، لكنّه ولجملة من الأسباب والتّداعيات التي اقتضتها طبيعة هذه الدّراسة ككلّ، آثرت الدّراسة توسيع مجال اهتمامها بجعله يشمل مرجعيّات السّرديّات Narratologie بشكل عام؛ ذلك لأنّ الاعتقاد السّائد هو أنّ تناول مرجعيّات السّرديّات وحصرها، هو تناول لمرجعيّات الزّمن وإضاءة لها أيضا، كما أنّ تناول مرجعيّات الزّمن السّرديّ مفصولة عن إطارها العام الذي تموضعت فيه وتشكّلت، قد يحول دون وضوح هذه المرجعيّات وإدراكها، ودون ضبط مفاهيمها وأدواتها التي تؤسّس لمقولة الزّمن السّرديّ ككلّ، فضلا عن العلاقات والتقاطعات التي تقيمها هذه المقولة مع المقولات والطّروحات الأخرى المكوّنة لصرح السّرديّات. فجيرار جينات Gérard Genette مثلا، وهو يشيّد سرديّاته ويبني مقولاتها التي أصبحت تعرف بها (الزّمن Le temps، الصّيغة Mode، والصّوت La vois) لم يقمها على أساس عدم وجود علاقات بينها، وإنّما بناها على أساس الصّلات والوشائج المتينة بينها في تشكيل خطاب المحكيّ Discours Du Récit، والدّليل على ذلك أنّ مقولة الزّمن عنده تشتغل ضمن خطاب الصّيغة والصّوت معا.

فإذا كانت بذلك هذه المبرّرات التي سيقت آنفا تختصّ بمجال اشتغال السّرديّات وعلاقة ذلك بضبط مرجعيّاتها؛ فإنّه يمكن إضافة بعض المبرّرات المنهجيّة التي حالت دون تناول مرجعيّات الزّمن منفصلة عن مرجعيّات السّرديّات عامّة، ومنها أوّلا: أنّه يرغب في تلافي التّكرار الذي قد ينجم عن إعادة حصر هذه المرجعيّات في أثناء تناول آليّات اشتغال الزّمن وتطبيقاته في كتابات النّقاد المغاربيّين ودراساتهم، وثانيا؛ لأنّ مرجعيّات الزّمن في السّرديّات المغاربيّة تكاد تقتصر على تصوّرات "جيرار جينات" ومفاهيمه لهذه المقولة في خطاب المحكيّ الرّوائيّ.

غدا الاهتمام بالسّرديّات في االنّقد المغاربيّ بخاصّة محطّ عناية ومظهرا لجلب أنظار الدّارسين إليه، حيث "عكف الدارسون والنقاد [المغاربيّون] على تبني مقولاتها استلهاما واشتغالا، والتفاعل مع مفاهيمها استيعابا وترجمة وتحليلا وإثراء. وكان من الطبيعي أن تنتقل إلينا هذه النقاشات ذات الطابع التصنيفي التحديدي، وأن تتفاوت الآراء أيضا فيها، وتتباين بين الحصر والتوسيع، وتجلى

ذلك في طرائق التعامل مع مادة اختلف في حدها بين الالتزام بما أطرها به روادها، وبين التصرف في صياغتها بما يتناسب مع رؤية خاصة أو يلتحم بمنحى معين"[1] يكون من شأنه جعل السّرديّات منفتحة على مزيد من الإثراء والنّقاش والتّعديل والتّطوير.

لا شكّ أنّ المتصفّح لما أنجزه النّقاد المغاربيّون في ميدان السّرديّات يجد صدى لكثير من هذه النّقاشات، ويدرك بلا ريب أن ثمّة تراكما نقديّا وجهدا متميّزا لا سبيل لإنكاره، أسفر عن تبلور خطاب نقديّ مغاربيّ، ومرجعيّة علميّة شديدة الارتباط بالسّرديّات، وبأبحاث "تودوروف" Tzvetan Todorov و"جينات" تحديدا، كما يقفز إلى الذّهن أنّ هذه المراكمة النّقديّة لخطاب السّرديّات في النّقد المغاربيّ تحتاج إلى كثير من المساءلة والمراجعة والتّقويم، لعلّ ذلك سيسهم في تقديم صورة واضحة عن ملامح هذه التّجربة، ويمكّن من كشف النّقاب عن آليات اشتغال السّرديّات الفرنسيّة في الدّرس النّقديّ المغاربيّ، وإضاءة مواطن التفوّق والإخفاق لدى النّقاد المغاربيّين في تحاورهم مع مفاهيمها ومصطلحاتها وكيفيّات تطبيقها على النّصوص السّرديّة العربيّة.

استلزم ذلك طرح جملة من التّساؤلات التي أثارها انتقال هذه التّجربة إلى البيئة العربيّة المغاربيّة بخاصّة، كونها الموطن الذي روّج لها وللمناهج النّقديّة المعاصرة بشكل عام. ولعلّ أهمّ هذه التّساؤلات التي باتت تطرح نفسها بإلحاح هي كالآتي: هل يمكن الحديث عن سرديّات عربيّة مغاربيّة؟ وإذا كان الإقرار بوجود سرديّات مغاربيّة فما مرجعيّاتها؟ وما الوسائل والقنوات التي سهّلت انتقالها إلى ساحة النّقد المغاربيّ؟ وكيف كانت أشكال تلقيّ هذه التّجربة في النّقد المغاربيّ؟ هل كانت نسخة حرفيّة مكرّرة للسّرديّات الغربيّة وتمّت الاستفادة من إجراءاتها بطريقة آلية ميكانيكيّة؟ أم أنّ النّقاد المغاربيّين نحوا في ذلك مناحي شتّى بين التّعديل والإثراء والتّكييف بما يتلاءم وخصوصيّات البيئة والثّقافة العربيّتين؟

إنّه من خلال طرح هذه التّساؤلات لا يدّعي الدّارس تقديم إجابات دقيقة وحاسمة عنها بقدر ما يروم وصف السّجال القائم ومعاينته بين النّقاد العرب والمغاربيّين تحديدا بخصوص الحدود التي تتربّع عليها والحقول والميادين التي باتت تشغلها، لا سيّما وأنّ هؤلاء النّقاد انقسموا شطرين

[1]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، تقديم، القاضي (محمد)، دار سحر للنشر، تونس، دط، ديسمبر 2009، ص. 155.

بشأنها وذهبوا في ذلك طرائق قددا بين حصرها وتوسيعها، لكنّه قبل الشّروع في استكشاف ذلك والخوض في معاينة أبرز ملامح تلقّي هذه التّجربة وأشكالها مغاربيّا آثرت الدّراسة أن تقف في عجالة على أبرز اللّحظات الحاسمة في تاريخ التّأسيس للسّرديّات في أصلها الغربيّ، وأن تعرّج كذلك على السّبل والوسائل التي مهّدت الطّريق أمامها، وأمدّت الجسور لتسهيل ولوجها إلى ساحة النّقد المغاربيّ.

2-جذور السّرديات، وروافدها، وأبرز اللّحظات الحاسمة في تاريخها:

لا شكّ أنّه لا يمكن أن يمتلك الدّارس تصوّرا نظريّا متكاملا عن "السّرديّات" دون الوعي باللّحظات الحاسمة في تاريخها، وأيضا دون استيعاب أصولها العلميّة وخلفياتها المعرفيّة التي أسهمت في تأسيسها، فلا يمكن أن يقدِّم مفاهيم هذه النّظريّة وإجراءاتها مفصولة عن جذورها وأسيقتها التّاريخية والفكريّة التي أنتجتها وكذلك البحث عن المنابع والمرجعيّات التي رفدتها، ذلك لأنّ الإفادة من مفاهيم هذه النّظريات ومصطلحاتها الوافدة وتوضيحها بعيدا عن السّياق الفكريّ الذي أنتجها قد يؤدّي إلى إغرابها وتشويهها[1]. كما أنّ العمل على توضيحها والإفادة منها لا ينبغي أن يكون "بنقلها وتكرارها، أو بوضعها قيد الاستعمال في سوق النقد الأدبيّ العربيّ، بل بإعادة إنتاجها بالشغل على النص الأدبيّ العربيّ، أي، بممارستها"[2] وتفعيل أدواتها واختبارها تطبيقيّا و إجرائيّا.

بمعنى أنّه ينطلق من التّأسيس لها بوصفها معرفة وثقافة قبل إعمالها ودمجها، غير أنّ ذلك لن يتأتّى إلاّ بضبط المصطلحات النّقديّة وتدقيقها عن طريق إيجاد البدائل والمقابلات العربيّة لها في محاضنها الأصليّة، مع محاولة الأرضنة والتّكييف لتبيئة هذه المصطلحات والمفاهيم الوافدة. الأمر الذي من شأنه أن يضفي عليها طابع الخصوصيّة العربيّة ويؤدّي إلى التّأصيل المنهجيّ، ويخلّصها من قيود التبعيّة الكلّية للنّقد الغربيّ، وتلك هي أبرز أسس الحوار النّقديّ مع الآخر وخصائصه، ذلك لأنّ "محاورة الآخر لا تفرض ضرورة الانبهار به ومحاكاة كل ما يصدر عنه بطريقة آلية، لكنّها تستدعي، في حكمه، التروّي ومداومة النظر، في ما ننقله عنه. كما يفترض أن تفضي في خاتمة المطاف إلى محاورة الذات بحثا عن أفضل السبل لضمان أوفر حظوظ الجدوى

[1]: ينظر، العيد (يمنى)، في معرفة النص. دراسات في النقد الأدبي، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط4، 1999، ص. 30.

[2]: المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

النقدية في اصطناع المفاهيم الحديثة والتعامل معها"[1] تعاملا مجديا ومثمرا يعكس مستوى هذا التّحاور الإيجابيّ مع الآخر ومع ما ينتجه من معرفة نقديّة.

إنّ المطّلع على واقع المشهد النّقديّ العربيّ المعاصر يدرك بلا ريب تلك القطيعة الإيبيستيمولوجيّة التي يشهدها هذا الخطاب مع أصوله ومنابعه المعرفية[2] المؤطّرة له، والممتدّة في حقول الفكر النّقديّ الغربيّ. فكلّ خطاب أو منهج –حسب رأي محمد عابد الجابري–"يصدر عن رؤية ولابد: إما صراحة وإما ضمنا. والوعي بأبعاد الرؤية شرط ضروري لاستعمال المنهج استعمالا سليما مثمرا "[3]. ذلك لأنّ هذه الرّؤية هي التي "تؤطر المنهج، [و] تحدد له أفقه وأبعاده، والمنهج يغني الرؤية ويصححها"[4] ويعمّقها ويدقّقها.

في هذا السّياق لا بدّ من الوقوف على المؤثّرات الفاعلة في ظهور السّرديّات وتأسيسها علما مختصّا بخطاب المحكيّ، وعن مصادر الإمداد والمنابع المختلفة التي نهلت منها في بناء تصوّراتها ومفاهيمها التّنظيريّة والإجرائيّة. وقد سجّل إجماع بين الباحثين والدّارسين، ينصّ على ترحّل السّرديّات بين مصادر إمداد متعدّدة، وعلى تنوّع المشارب التي متحت منها، كاللّسانيّات والشّكلانيّة الرّوسيّة والنّقد الأنجلوساكسونيّ مع التفاوت بين هذه الرّوافد في أشكال التّأثير الذي أمدّتها به. فقد تأسّست السّرديّات من منطلق أنّها علم مختص بدراسة خطاب المحكيّ، وبوصفها أحد فروع الشّعريّات Poétique[5] من خلال تراكمات الشّكلانيّة الرّوسيّة وتلاحمها

---

[1]: العجيمي (محمد الناصر)، النقد الروائي العربي الحديث، واقعه وإشكالياته من خلال بعض المداخل، مكتبة علاء الدين، دار نهى للطباعة، صفاقص، تونس، ط1، 2005، ص. 17.

[2]: يستثنى من ذلك بعض الاجتهادات الفردية القليلة مثل اجتهادات محمد مفتاح، وسعيد يقطين، وعبد الفتاح كليطو من المغرب، وحسين الواد، وعبد السلام المسدي، ومحمد القاضي، ونجيب العمامي، ومحمد الخبو، ومحمد ناصر العجيمي من تونس وعبد الملك مرتاض، وعبد الحميد بورايو، والسعيد بوطاجين، وأحمد يوسف من الجزائر، وعبد الله الغذامي من السعودية، وصلاح فضل من مصر، ويمنى العيد من لبنان...إلخ.

[3]: الجابري (محمّد عابد)، نحن والتّراث، قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط6، 1993، ص. 26.

[4]: المرجع نفسه والصّفحة نفسها.

[5]: اختلف النقاد والدارسون العرب في ترجمة هذا المصطلح إلى العربية، وقد توصل الباحث "يوسف وغليسي" –في كتابه إشكاليّة المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد– إلى إحصاء إحدى وثلاثين ترجمة لهذا المصطلح، ومنها :(الشعرية، الشاعرية، الشعريات، الشعرانية، الإنشائية، البويتيقا، الأدبية، الجماليات، فن النظم...وغيرها). ينظر، وغليسي (يوسف)، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص ص. 282، 285. كما اختلفوا –أيضا– في تحديد مفهومه، وضبط موضوعه، والإطار الذي ينتظمه (نظرية أم علم أم منهج)، ولعلّ شبه الإجماع الجاري بين جمهور الباحثين والدارسين من أجل تحديد مفهوم "الشعرية" يفضي إلى القول بأنّ: "الشعرية علم عام، موضوعه الأدبية، يروم القيام علما للأدب، غايته استنباط الخصائص النوعية والقوانين =

مع أبحاث اللّسانيين (فردينان دوسوسير Ferdinand de Saussure وإميل بنفنيست Benveniste Emile وزليغ هاريس Zellig Harris) وبعض تصوّرات النّقد الرّوائيّ الأنجلوساكسونيّ ورؤاه (هنري جيمس Henry James، بيرسي لوبوك Percy Lubbock، إ. م. فورستر Edward Morgan Forster ، نور ثروب فراي Northrop Frye، وواين بوث Wayne.c.Booth[1]. إضافة إلى اجتهادات النّاقد الفرنسيّ "جون بويون" J.Pouillon وتصنيفاته. ناهيك عن الاجتهادات السّابقة للشّعريّات القديمة والبلاغة مع أفلاطون Platon، وأرسطو Aristote في الفكر اليونانيّ القديم.

إذا كانت أبحاث اللّسانيّين تشكّل مرجعيّات أساسيّة للسّرديّات؛ لأنّها أسهمت في إمدادها بالمبادئ والمنطلقات الأولى في إقامة نماذجها التّحليليّة وأغنت ساحتها ببعض المفاهيم والتصوّرات التي تمّت الاستفادة منها وتطويرها من أجل تشييد صرح نظريّة متكاملة لتحليل الخطاب السّرديّ. فإنّ أبحاث الشّكلانيّين الرّوس ودراساتهم قد مثّلت هي الأخرى أولى اللّحظات الحاسمة في تاريخ الدّراسة الشّكليّة المحايثة للنّصوص الأدبيّة، ومرحلة تحوّل واضح في الوعي بالأدب ووظيفته بصفة عامّة نسبيّا، فقد أحدثوا رجّة قويّة عملت على محاولة تجاوز تصوّرات سلطة اللّغة النّقديّة القديمة وانتهاك حدودها وهدم أسوارها المنيعة، ممّا قاد إلى ضروب جديدة من التّناول النّقديّ بعيدا عن التّأويلات الاجتماعيّة والأخلاقيّة والتّاريخية والسّيكولوجيّة، وكلّ العوامل الخارجيّة. تمّ ذلك من

= الداخلية للخطاب الأدبي في شموليته الجنسية والكمية." ينظر، وغليسي (يوسف)، الشعريات والسرديات، قراءة اصطلاحية في الحدود والمفاهيم، منشورات مخبر السرد العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، دار أقطاب الفكر، 2006، ص. 28. وينظر، تودوروف (تزفتان)، الشعرية، تر، المبخوت (شكري)، وبن سلامة (رجاء)، دار توبقال للنشر، ط2، الدار البيضاء، المغرب، 1990، ص. 23. وينظر أيضا: ياكوبسون (رومان)، قضايا الشعرية، تر، الولي (محمد)، وحنون (مبارك)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1988، ص. 08. وينظر، إبراهيم (عبد الله)، السردية العربية: بحث في البنية السردية للموروث الحكائي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 2000، ص. 17. وينظر، الميلود (عثماني)، شعرية تودوروف، عيون المقالات، دار قرطبة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1999، ص. 04 وما بعدها. وينظر، الزموري (محمد)، الشعرية والسرديات، مطبعة آنفو، فاس، المغرب، ط1، 2010، ص. 5.

-Voir, Ducrot (Oswald), Todorov (Tzvetan), Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, éd, Seuil, Paris, 1972, p. 106 .

-Voir, (tzvetan) todorov, les catégories du récit littéraire, in:communications n° 8, éd, Seuil, Paris, 1966, p. 131.

[1]: ينظر، المالكي (عبد الحكيم)، البنية السردية وإنتاج المعنى: "محاولة لإصلاح بيت السرديات القديم"، ورقة مقدمة لملتقى النص السردي وقضايا المعنى (فيفري 2011)، بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، تونس، (مخطوط)، ص. 02. وينظر أيضا، كتابه استنطاق النص الروائي من السرديات والسيميائيات السردية إلى علم الأجناس الأدبية، دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، 2008، ص ص.17، 27.

خلال انشغالهم بالأشكال والتّقنيّات والأنساق النّصيّة الدّاخليّة، والبنى الأدبيّة، على أساس أنّها ما يحقّق أدبيّة الأدب.

أمّا النّقد الرّوائي الأنجلوساكسونيّ فيعدّ رافدا مهمّا للسّرديّات لما كان له من تأثير بارز في حقلها وفي توجيه البحوث السّرديّة اللاّحقة. فقد كانت دراسات "هنري جيمس" و"بيرسي لوبوك"[1] و"إ. م. فورستر"[2]، و"نور ثروب فراي[3]"، و"واين بوث"[4] و"جون بويون"[5] منطلقات تأسيسيّة مهّدت الطّريق أمام الدّارسين والباحثين في صياغة مفاهيمهم وتصوّراتهم المتعلّقة بتحليل الخطاب السّرديّ، لا سيّما فيما يتعلّق بمقولة وجهة النّظر Point de vue .

تجدر الإشارة –في هذا المقام– إلى خلفيّتين معرفيّتين وفكريّتين أساسيّتين تختصّ بجيرار جينات تحديدا ويتعلّق الأمر بالشّعريّات والبلاغة اللّتين شكّلتا معا –إضافة إلى اللّسانيات– مجالا خصبا وأرضيّة صلبة اتّكأ عليها في تشييد مشروعه السّرديّ، الذي عدّ تصوّرا علميّا متكاملا، ولحظة زمنيّة فارقة في تاريخ الدّراسات السّرديّة عامّة، والسّرديّات بشكل خاصّ، التي يعدّ "جينات" رائدها الأوّل ومؤسّسها الفعليّ، لذلك اكتسب مشروعه التّحليليّ شهرة كبيرة وتفاعل معه جلّ المشتغلين بالسّرديّات والتّحليل السّرديّ، واستفادوا من إمكاناته وعطاءاته التّحليلية، حتّى إنّه أصبح غير ممكن تناول السّرديّات دون الإشارة إلى أبحاثه ودراساته السّرديّة[6]. وبهذا فلا غرابة أن تحظى السّرديّات مع "جيرار جينات" بهذه المكانة الرّفيعة والمتميّزة كونه استطاع بكلّ جسارة واقتدار علميّ استلهام الموروث الشّعريّ والبلاغيّ القديم (أفلاطون وأرسطو)، وعرف كيف ينحت –انطلاقا من ذلك– مصطلحات علميّة دقيقة ورصينة ومقولات نظريّة وتطبيقيّة منسجمة توّجت بتكوين منهجيّات تحليليّة صارمة، ونظريّة للمحكيّ أثبتت جدارتها وأحقّيتها بامتلاك شرعيّة تحليل النّصوص والخطابات السّرديّة.

---

[1]: لوبوك (بيرسي)، صنعة الرواية، تر، جواد (عبد الستار)، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.

[2]: إ.م (فورستر)، أركان القصّة، تر، كمال عياد جاد، مراجعة، حسن محمود، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 1960.

[3]: Frye (Northrop), anatomie de la critique, Paris, Gallimrd, 1969.

[4]: Booth (Wayne c), Distance et point de vue, in Poétique du récit, éd, Seuil, 1977.

[5]: J (Pouillon), Temps et roman, éd, Gallimard, 1946.

[6]: ينظر، يقطين (سعيد)، السرديات والتحليل السردي، الشكل والدلالة، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، المغرب، بيروت،لبنان، ط1، 2012، ص.43.

يبدو من خلال ذلك أنّ "جينات" وجد في الشّعريّات القديمة (أفلاطون وأرسطو) مرتكزا نظريّا وقاعدة أساسيّة لبناء مشروعه السّرديّ، غير أنّ هذا المشروع ما كان ليكتمل لولا اشتغاله بالبلاغة التي تعنى بجماليّات الخطاب الأدبيّ وتقنيّاته التّعبيريّة، وهو ما يمكن تلمّسه في غير ما موضع من أعماله ودراساته السّرديّة، مما جعل "رولان بارت" يصفه بحفيد "أرسطو"[1]. وبهذا شكّل تلاحم الشّعريّات مع البلاغة وتكاملهما خلفيّة معرفيّة لطروحات "جينات" خاصّة، ومرجعيّة علميّة للسّرديّات بشكل عام.

من هذا المنطلق فالسّرديّات ما كان لها "أن تتأسس مع "جيرار جينات" لولا انطلاقه من خلفية محددة، واطلاعه على كل الأدبيات السردية السابقة عليه وتمثله إياها بشكل نقدي ودقيق، ورغبته في بناء تصور نظري وعلمي لتحليل السرد يستلهم تلك الإنجازات ويطورها من خلال رؤية مفتوحة على آفاق غير محدودة"[2] وإمكانات تحليليّة متجدّدة وأدوات ومفاهيم نقديّة متطوّرة.

3-تأسيس السّرديّات وأبرز أعلامها:

لم تتأسّس السّرديّات -في البداية- كونها تخصّصا علميّا يتوخى أصحابه علمنة دراسة النّصوص السّرديّة ويتقصّدون الكشف عن بنيات الخطاب السّرديّ وآلياته ومكوّناته والعلاقات التي تنتظمه فقط، بقدر ما كانت الحاجة إليها وليدة خصاص معرفيّ وأزمة في النّسق النّقديّ الذي هيمن ردحا من الزّمن على طرائق تحليل النّصوص الأدبيّة والسّرديّة بشكل خاص.

وجد ذلك صداه فيما تضمّنه العدد الثّامن من مجلّة تواصل "Communications"[3]* الفرنسيّة الذي خصّص لتحليل الخطاب السّرديّ، ووصف مكوّناته وأنظمته وبنياته الدّاخليّة. فقد أعطى ذلك دفعة قويّة "للسّرديّات" وأعلن عن تشكّل مناخ فكريّ ونقديّ جديد، ونماذج وتصنيفات دقيقة شديدة الصّلة والارتباط باللّسانيات وبأبحاث الشّكلانيّين الرّوس وبالبنيويّة التي تخلّقت السّرديّات من صلبها ومتحت من نسغها في مراحل تشكّلها ونشأتها الأولى.

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، السرديات والتحليل السردي، الشكل والدلالة، ص. 46، 47.

[2]: المصدر نفسه، ص. 59.

[3]: Communications n° 8, L' analyse structurale du récit, éd, Seuil, Paris, 1966.

*: ترجمت بعض مقالات هذا العدد ضمن العدد المزدوج 8-9 من مجلة آفاق المغربية الصادرة عن اتحاد كتاب المغرب سنة 1988. ثم نشر هذا العدد في شكل كتاب بعنوان طرائق تحليل السّرد الأدبيّ، عن منشورات اتحادكتّاب المغرب، الرّباط، المغرب، ط1، 1992.

يجد القارئ في هذا العدد بعض الدِّراسات الرّائدة التي تعدّ مرجعيّات تأسيسيّة في حقل السّرديّات، فقد أكّد "رولان بارت " Roland Barthes على أنّ اللّسانيات لا يمكن لها أن تتجاوز في دراستها حدود الجملة إلاّ لدراسة جمل أخرى مكوّنة للخطاب الذي سيكون بالضّرورة موضوعا لدراستها. وقد توصل إلى أنّ اللّسانيات تقدّم للتّحليل البنيويّ للمحكي تصوّرا حاسما يتمثّل في مستوى الوصف. فالجملة في اللّسانيات يمكن أن توصف من مستويات (صوتي، تركيبي، نحوي، سياقي) وهذه المستويات ترتبط فيما بينها وفق علاقة تراتبية منتظمة بحيث لا يمكن لأيّ منها أن ينتج المعنى بمفرده[1]. بمعنى أنّ هذه المستويات يحكمها نظام محدّد يفترض أن تشتغل مجتمعة في إطاره وتحقّق المعنى من خلاله.

على الرّغم من أنّ هذه الدّراسة ما فتئت تلهم الباحثين والدّارسين في حقل السّرديّات وتسهم في التّأسيس لها، إلاّ أنّ "بارت" قد تجاوز هذا الطّرح وتراجع عنه في كتابه (s/z) عام 1970، الذي تناول فيه تحليلا لقصّة (ساراسين Sarrasine) لبلزاك Balzac ، وفيه وجّه انتقادات شديدة للسّرديّات البنيويّة بدعوى أنّ التّحليل البنيويّ يعمل على إخضاع النّصوص السّرديّة إلى نموذج واحد ونهائيّ، ثابت وقار، ولا يمنح إلاّ نموذجا ضيّقا لا يمكِّن من استيعاب الإمكانات التي تفيض بها النّصوص الأدبيّة، ودون الوعي بهويتها واختلافاتها ولانهائيتها[2] التي تستعصي على أيّ ضبط أو إدراك أو تحديد.

انطلق "تزفتان تودوروف" في تمييزه بين "القصّة" Histoire و"الخطاب" Discours في مقاله "مقولات المحكي الأدبيّ" Les catégories du récit littéraire من التّمييز الذي أقامه "توماشفسكي" Tomashevsky بين المتن الحكائي Fable والمبنى الحكائي Sujet، مؤكّدا أنّ لكلّ عمل أدبيّ أو سرديّ –في مستواه العام– مظهرين متلاحمين ومتعاضدين، في آن واحد، هما: القصّة

[1]: Voir, Barthes (Roland), introduction à l'analyse structurale des récits, in : communications n° 8, 1966, p. 9,10,11.

[2]: Voir, Barthes (Roland), S/Z, édition du seuil , Paris, 1970, p. 09.

–نقلا عن الخضراوي (إدريس)، السرديات أو تحولات الوعي بالخطاب الأدبي، مجلة ثقافات، مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الثقافية، تصدرها كلية الآداب بجامعة البحرين، ع21، يونيو 2008، ص. 113.

والخطاب[1] تفضي دراسة العلاقة بينهما إلى إجلاء مكوّنات النّصوص الأدبيّة، وتحديد مستوياتها السّرديّة والبنيويّة.

يرى "تودوروف" أنّ القصّة Histoire تعني مجموع الأحداث والوقائع في تسلسلها وترابطها وفي علاقاتها بالشّخصيّات، وأنّها يمكن أن تنقل بواسطة أشكال متنوّعة كالشّريط السّينمائي مثلا، كما يمكن لهذه القصّة أن تكون مكتوبة أو شفويّة. أمّا الخطاب Discours فيتجلّى-حسب رأيه- من خلال الدّور الذي ينهض به السّارد Narrateur في تقديم القصّة. ويرى -أيضا- أنّ ما يهم في هذا المستوى ليس القصّة في حد ذاتها، وإنّما الطّريقة التي يطلعنا بها السّارد على تلك الأحداث[2] السّرديّة، وهو الأمر الذي حظي باهتمام روّاد السّرديّات، وأسّس لما بات يعرف بالصّيغة السّرديّة Mode narrative.

في ذات الصّدد يميّز أيضا بين السّرد بوصفه قصّة والسّرد بوصفه خطابا، ففي الأوّل يتمّ التّمييز بين مستويين: مستوى منطق الأحداث ومستوى الشّخصيات وعلاقاتها بعضها ببعض. أمّا في الثّانيّ فقد قسّم طرائق دراسة الخطاب إلى ثلاثة أقسام هي: زمن المحكي الذي يعنى فيه بضبط العلاقة بين زمن القصّة وزمن الخطاب، أمّا في مظاهر المحكي فيكون الاهتمام بالطّريقة أو الكيفيّة التي تدرك بها القصّة من طرف السّارد، وأما صيّغ المحكي فترتبط بالبحث في نوعيّة الخطاب المستعمل من طرف السّارد في نقل القصّة[3] وتعبيره عن أحداثها وصياغتها.

أفاد "تودوروف" في ذلك من منجزات التّحليل اللّسانيّ للخطاب وبالضّبط من مقترحات "إميل بنفنيست" التي فصلت فصلا حاسما بين القصّة والخطاب[4]، وكذلك التفاته صوب البلاغة الكلاسيكيّة التي راعت الفصل بين المظهرين أيضا، حيث ارتبطت القصّة بالإبداع والدّلالة، وارتبط الخطاب بالإنشاء والتّركيب.

---

[1]: Voir, (tzvetan) todorov, les catégories du récit littéraire, p. 132.

[2]: Voir, Ibid, p. 132.

[3]: Voir, Ibid, p. 133-153 .

[4]: Voir, Benveniste (Emile), Problèmes de Linguistique générale, éd,Gallimard, 1966, TomeI/ 238.

من هذا المنطلق يكون جديرا بالذّكر أن ينوّه الدّارس بجهود "تودورف" ودراساته في ميدان التّفكير الأدبيّ والنّقديّ بصفة عامّة، وفي مقاربة المحكي الأدبيّ بصفة خاصّة، حيث قدّم تصوّرات عميقة ورؤى نقديّة فاعلة حازت على مكانة متميّزة ضمن الدّراسات التّأسيسيّة للسّرديّات وأسهمت في توسيع أفقها ومجالاتها لا سيّما وأنّه يعود إليه الفضل في اجتراح مصطلح السّرديات (Narratologie) عام 1969 ليدلّ على العلم[1] ولأوّل مرّة في كتابه "نحو الدّيكاميرون" Grammaire de Décaméron الذي سعى من خلاله إلى محاولة بلورة نظريّة عامّة للمحكيّ وإيجاد نمذجة شاملة لدراسة النّصوص السّرديّة مستندا في ذلك إلى فكرة النّحو العالمي، ومستفيدا من الإمكانات التي يتيحها النّموذج اللّغويّ، وذلك عن طريق استعارة المصطلحات والقواعد العامّة التي تحكم النّظام اللّغويّ جاعلا من القواعد النّحويّة قواعد للسّرد.

عمل "تودوروف" –من أجل استقصاء البنيات المجرّدة للخطاب السّرديّ لقصص "جيوفاني بوكاشيو" Giovanni Boccaccio (مئة قصّة)[2] – على إقامة تقابل أو تناظر بين نحو اللّغة وبنيات المحكيّ على أساس أنّ هناك إمكانية لتأسيس نحو للمحكي Grammaire du Récit في مقابل نحو اللّغة Grammaire du Language؛ "حيث نجد أن المستوى الدلالي تقابله بنية المضمون السردي، أما المستوى اللفظي فيتعلق باللغة التي [تسرد] بها الحكايات، أما المستوى التركيبي فيتناول العلاقة القائمة بين الأحداث"[3] السّرديّة في مستوى الخطاب.

إذا ما أريد إضاءة جانب آخر من جوانب الفكر السّرديّ لدى "تودوروف" كان لزاما الإشارة إلى تلك الجهود التي بذلها رفقة "جوليا كريستيفا" Julia Kristeva في نقل أفكار النّاقد الرّوسي "ميخائيل باختين" Mikhail Bakhtine (1895-1975) إلى اللّغة الفرنسيّة، وإسهامه في تقديم مفاهيمه وطروحاته المركزيّة عن الحواريّة (Dialogisme)، وتعدّد الأصوات (Polyphonie) والتّلفّظ (Enonciation)، خاصّة في كتابيه: "ميخائيل باختين: المبدأ الحواري"

---

[1]: Voir, Ducrot (Oswald), Schaeffer (Jean-Marie), Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, éd, Seuil, Paris, 1995, p. 191 .

[2]: درس تودوروف مئة قصة للكاتب الإيطالي جيوفاني بوكاشيو (1313-1375).

[3]: عيلان (عمر)، في مناهج تحليل الخطاب السردي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008، ص. 103، 104.

Mikhail Bakhtine, le principe dialogique[1]، و"نقد النّقد" Critique de la critique[2]، اللّذين يمكن موضعتهما في إطار التحوّل الذي طرأ على النّظريّة النّقديّة لديه، فما نهض به "تودوروف" وعمل على التّفكير فيه في هذين الكتابين يجلو بكثير من الوضوح النّقاط المشتركة بينهما، ويبرز بعض ملامح التّحاور والتّفاعل التي حاول –من خلالها– "تودوروف" النّفاذ إلى أعماق فكر باختين واستكشاف عوالمه وأسراره، وبذلك يبدو واضحا أهميّة المرجعيّة الباختينيّة ليس فقط في تأثيرها المباشر على آراء "تودوروف" النّقديّة، وإنّما إلقاؤها بتأثيراتها الواسعة على الفكر العالميّ برمّته. لذلك فلا غرابة أن يكون "باختين" –حسب رأي "تودوروف" نفسه– أهمّ منظري الأدب في القرن العشرين[3]، ذلك لما لقيته أبحاثه من ترحاب كبير في الأوساط النّقديّة، كونه كان سبّاقا إلى بلورة مفاهيم وطروحات مغايرة عن الأدب والرّواية بصفة خاصّة، خلال القرن العشرين، إضافة إلى "توفر أطروحاته ومنهجيته على عناصر حيوية صالحة لأن تخصب البحث والتحليل في مجال نظرية الرواية"[4] بصفة عامّة، والسّرديّات بشكل خاصّ.

يطرح "تودوروف" في مقدّمة كتابه "المبدأ الحواري" أهمّ مرتكزات نظريّة باختين الحواريّة مشيرا إلى أنّ موضوعها يقع بين موقفين أساسيين، هما: التّلفّظ Enonciation وسياق التّلفّظ Contexte de Enonciation[5]. من هذا المنطلق فالرّواية من منظور "باختين" تنوّع كلاميّ ولغويّ واجتماعيّ منظّم فنّيا ومتعدّد الأصوات، فهي بهذا قائمة على نظام حواريّ وإن بنسب مختلفة[6]. بمعنى آخر أنّ أهمّ مظهر من مظاهر التّلفّظ عند باختين هو حواريّته، أي ذلك البعد التّناصيّ فيه، ذلك لأنّ كلّ خطاب –في نظره– عن قصد أو غير قصد، يقيم حوارات مع الخطابات السّابقة عنه، والخطابات التي ستأتي بعده، أو التي سيتنبّأ بها[7]. بل وأكثر من ذلك فالرّواية عند "باختين" تتحدّد بوصفها جزءا من ثقافة المجتمع، فالثّقافة مثل الرّواية مكوّنة

---

[1]: تزفتان (تودوروف)، ميخائيل باختين، المبدأ الحواري، تر، فخري صالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1996.

[2]: تزفتان (تودوروف)، نقد النقد، تر، سامي سويدان، مركز الإنماء القومي،ط1، بيروت، لبنان، 1976.

[3]: ينظر، تزفتان (تودوروف)، ميخائيل باختين، المبدأ الحواري، ص. 15.

[4]: الزهراني (معجب)، نحو التلقي الحواري، مقاربة لأشكال تلقي كتابات ميخائيل باختين في السياق العربي، مجلة العلوم الإنسانية، دورية محكمة، تصدر عن كلية الآداب، جامعة البحرين، ع3، شتاء 2000، ص. 174.

[5]: ينظر، تزفتان (تودوروف)، ميخائيل باختين، المبدأ الحواري، ص. 16.

[5]: ينظر، باختين (ميخائيل)، الكلمة في الرواية، تر، حلاق (يوسف)، منشورات وزارة الثقافة، ط1، دمشق، سوريا، 1988، ص. 11.

[7]: ينظر، تزفتان (تودوروف)، ميخائيل باختين، المبدأ الحواري، ص. 16.

من خطابات تعيها الذّاكرة الجماعيّة، و يبقى الدّور على كلّ واحد في المجتمع أن يحدّد موقعه وموقفه من تلك الخطابات. وهذا ما يفسر حواريّة الثّقافة وحواريّة الرّواية القائمة على تعدّد الأصوات والملفوظات وتنوّع اللّغات والعلامات، وبهذا فالحواريّة تتشكّل من صلب العلاقات الاجتماعيّة، ومن خلال استيعاب الرّوائي للمخزون التّراثيّ، وجميع المظاهر في الحياة، ممّا سيؤدّي حتما إلى تماس الرّواية وتقاطعها مع مختلف الأجناس واللّغات والإيديولوجيّات[1] الاجتماعيّة والثّقافيّة، والسّياسيّة.

لا شكّ أنّ ما بذله "تودوروف" من جهد كبير، في نقل أفكار "باختين" وترجمتها، يبيّن مدى الأهميّة الإجرائيّة للمفاهيم والتّصوّرات التي شغّلها "باختين" لدراسة الخطاب الرّوائيّ، وتأثيراتها الواضحة واللاّمحدودة في إثارة العلائق الحواريّة بين الأدب والأجناس الأدبيّة الأخرى[2]، ذلك ما تبيّنه "باختين"، ووقف عنده في أعمال دوستويفسكي Dostoievski الرّوائية، موضّحا أنّ أعماله تكشف عن أنماط جديدة من الكتابة، وخصائص جماليّة، وظواهر سرديّة متنوّعة، تنفرد بها هذه الأعمال وتجعلها تتميّز عن غيرها من الكتابات الأخرى. وهذه الظّواهر الجماليّة تتركّز في تعدّدية الأصوات والأفكار والمواقف ووجهات النّظر التي تحملها تلك الأصوات وملفوظاتها داخل العالم الرّوائيّ[3]. وهو ما حذا به إلى القول بأنّ "دوستويفسكي هو خالق الرواية متعددة الأصوات Pholyphone لقد أوجد صنفا روائيا جديدا بصورة جوهرية"[4]. من هذا المنطلق بات هذا الاهتمام يؤسس –فيما بعد– لنظريّة التّناص التي أرست دعائمها "جوليا كريستيفا".

إذا كان إقبال "تودوروف" على التّعريف بأفكار "باختين" وتصوّراته عن ظاهرة الحواريّة يفسّر مدى إعجابه بفكره وتأثّره به، خصوصا في تحديده لمفهوم النّقد الحواريّ، إذ يرى بأنّ "النقد حوار، ومن صالحه الإقرار بذلك علنا. إنه لقاء صوتين، صوت الكاتب وصوت الناقد، وليس لأي

---

[1]: ينظر، باختين (ميخائيل)، الخطاب الروائي، تر، برادة (محمد)، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1987، ص. 22.

[2]: ينظر، الخضراوي (إدريس)، النقد الروائي وإشكالية اللغة الروائية، مجلة العلوم الإنسانية، دورية محكمة، تصدر عن كلية: الآداب جامعة البحرين، ع15، شتاء 2007، ص. 258.

[3]: باختين (ميخائيل)، شعرية دستويفسكي، تر، جميل نصيف التكريتي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986، ص. 10. وينظر، الزهراني (معجب)، نحو التلقي الحواري، مقاربة لأشكال تلقي كتابات ميخائيل باختين في السياق العربي، مجلة العلوم الإنسانية، ع3 ص. 148.

[4]: باختين (ميخائيل)، شعرية دستويفسكي، ص. 11.

منهما امتياز على الآخر"[1]؛ فإنّ هناك جانبا خفيّا في ذلك يبيّن "أن عملية إعادة التنظيم والعرض لأطروحات الآخر ليست أكثر من تقنية معرفية-منهجية تختارها الذات الكاتبة (والمترجمة) من منطلق تفهم تلك الأطروحات والإعجاب بصاحبها، والعمل على إعادة فاعليتها مرة أخرى وكأنها جزء من أطروحات الذات في مرحلة من مراحل تحولها الفكري والمعرفي"[2]. إذ من منطلق هذا التّصوّر، وأيضا من خلال القراءة النّقديّة والمعرفيّة لفكر "باختين" بوصفها شكلا من أشكال التّلقيّ الحواريّ مع أعماله، تجد "تودوروف" لما يفكّر في العمليّة النّقديّة على أنّها حوار، فهو يعدّ النّصّ ميدانا تتعايش فيه كلّ القراءات والمناهج والنّظريّات النّقديّة على اختلافها، بما يجعل هذه المناهج والنّظريّات تتفاعل وتتحاور وتتقاطع وتنفتح على غيرها في سيرورة تجد مسوغاتها في رفض تلك النّزعات النّقديّة الأحاديّة والدّوغمائية المنغلقة، مطوّرا منظورا جديدا في الدّراسة النّقديّة للأدب يقوم على استراتيجيّة أساسها المراجعة المستمرة والدّائمة لنظريّات نقد الأدب[3] بصفة عامّة.

إذا كان "تودوروف" سبّاقا إلى إطلاق مصطلح "السّرديّات" على أنّه العلم الذي يعنى بدراسة خطاب المحكيّ، وأنّه أحد المؤسّسين الفاعلين لهذا العلم؛ فإنّ ما طرأ على حقل السّرديّات من تطويرات منهجيّة وتصوّرات علميّة دقيقة سيتحقّق على يد "جينات" الذي عدّ "أب السرديات في العصر الحديث"[4] ورائدا حقيقيّا لها، بالنّظر لما تتميّز به طروحاته وتصنيفاته السّرديّة من شموليّة في الطّرح وعمق في التّحليل حتّى وإن كان ذلك يستهدف بدءا الخطاب دون المضمون. وقد استحقّ جهده التّوصيفيّ للبنيات الشّكليّة للمحكيّ أن يوصف بالمشروع السّرديّ المتكامل على حدّ تعبير "سعيد يقطين"، فهو من بين الإنجازات التّاريخيّة المهمّة في حقل النّظريّة الأدبيّة والنّقديّة الحديثة.

---

[1]: تزفتان (تودوروف)، نقد النقد، تر، سويدان (سامي)، ص. 148.

[2]: الزهراني (معجب)، نحو التلقي الحواري، مقاربة لأشكال تلقي كتابات باختين في السياق العربي، مجلة العلوم الإنسانية، ع3، ص. 153، 154.

[3]: ينظر، الخضراوي (إدريس)، السرديات أو تحولات الوعي بالخطاب الأدبي، مجلة ثقافات، ع21، ص. 112.

[4]: خليل (إبراهيم)، بنية النص الروائي، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص. 69.

قدّم "جينات" رسما لحدود المحكيّ في مقاله الموسوم "بحدود المحكيّ"[1] Frontière du Récit المنشور ضمن العدد الثّامن من مجلة "Communications" المذكور سابقا، حيث مكّنه ذلك من ضبط الأطر التي يشتغل ضمنها المحكيّ مهتديا إلى أنّه يتحدّد من خلال التّعارضات التي يقيمها مع الأشكال اللاّمحكية وصيغها، التي انطلق في حصرها ابتداء من التّمييز والتّعارض الذي أقامه أرسطو بين Mimésis و[2]Diégésis. وهو التّمييز الذي سبقه إليه أفلاطون.

أمّا التّعارض الثّاني الذي أشار إليه "جينات" فهو بين السّرد Narration والوصف Description، وهو الأمر الذي لم تتنبّه إليه الشّعريّات القديمة –حسب جينات– مؤكّدا أنّه لا يمكن أن نتصوّر سردا خاليا من الوصف رغم استقلالية هذا الأخير، وأنّ السّرد لا يستطيع بناء كيانه بدون وصف، ذلك لأنّه من السّهل علينا أن نصف دون أن نحكي، من أن نحكي دون أن نصف، غير أن تبعيّة السّرد لا تمنعه من أداء الدّور الأساس المنوط به دوما. فالوصف ليس في حقيقة الأمر، سوى خادم ملازم للسّرد، ولا يمكنه أن يتحرّر أبدا من قيوده، فهو خاضع له باستمرار[3] ولا يستطيع أن يبرحه.

---

[1] : نشر جينات هذا المقال لأول مرة ضمن العدد الثامن من مجلة تواصل، ثم أعاد نشره في كتابه Figures II.

-(Genette) Gérard, Frontières du récit,in L'analyse structurale du rècit, communications n° 8, 1966.

- (Genette) Gérard, Figures II, éd, Seuil, Paris, 1969.

-لمزيد من الاطلاع بخصوص "حدود المحكي" ينظر العدد الثاني من مجلة "سرديات" Narratologie الفرنسية الصادر في أفريل من سنة 1999.

-Narratologie N°2, Les frontières du récit, Publications de la faculté des lettres arts et sciences humaines, université de Nice, Paris, Avril, 1999.

[2]: يتعارض مصطلح Diégésis مع مصطلح mimésis عند أرسطو، ويدل على السّرد الخالص الخالي من الحوار الذي يتولّى فيه السّارد سرد الأحداث بنفسه والتحدّث بلسان الشخصيّات دون الإيهام بأنّ المتكلّم غيره. وبذلك فهو يخلو من المحاكاة أو التمثيل المسرحي mimésis، ممّا جعله خارج نطاق اهتماماته. انطلاقا من هذا التعارض اشتق جينات من مصطلح Diégésis مصطلحا جديدا أطلق عليه Diégèse ليكون معادلا للقصّة بدءا في خطاب المحكي، لكنّه يتراجع عن هذا المفهوم الجزئي في Nouveau discours du récit ليجعله يدل ليس على القصّة تحديدا وإنّما على الكون الحكائي الذي تحدث فيه. ومن أجل دفع الالتباس والخلط عن مصطلحه رفض جينات رفضا قاطعا كلّ علاقة تقام لمصطلحه بمصطلح Diégésis الإغريقي، كما فنّد أن يكون ترجمة فرنسية لـ: Diégésis كذلك. ويضيف توضيحا آخر رافق الالتباس الذي اكتنف بعض مصطلحاته التي اشتقها من Diégèse ومنها توكيده على اشتقاقه Diégétique دائما من Diégèse وليس من Diégésis ردّا على بعض الاشتقاقات التي تربطه بالمصطلح الإغريقي. في المقابل أدّى امتلاك Diégèse لهذه الدّلالة الازدواجيّة التي تربطه بالقصّة في خطاب المحكي، وتبعده عنها في Nouveau discours du récit إلى التباس دلالته في النّقد المغاربيّ وتفرّقها تبعا لذلك، وقد يحصل أن تقرن دلالته بالمرجعيّة الإغريقيّة التي لا تلتقي مع مصطلح جينات.

[3]: Voir, (Genette) Gérard, Frontières du Récit, communications n° 8, p. 158-163.

بهذا يخلص "جينات" إلى أنّ العلاقة بين السّرد والوصف علاقة قائمة على التّضافر والتّعاضد والتّكامل؛ لأنّ الفوارق الفاصلة بينهما لا تعدو أن تكون فوارق متّصلة بالمضمون؛ إذ يقوم السّرد بعرض الأفعال والأحداث مندمجة بالزّمن في مقابل الوصف الذي يعرض الأشياء والشّخصيّات مرتبطة ببعدها المكاني، لذلك يكون في إمكان هذين النّمطين من الخطاب التّمظهر بوصفهما تعبيرا عن موقفين متناقضين، أحدهما أكثر حركة، والثّاني أكثر تأمّلا. لكنّهما من وجهة نظر صيّغ العرض يعدّان عمليّتين متشابهتين؛ لأنّ سرد حدث أو وصفه يستخدم وسائل لغويّة واحدة[1]. كما أنّ الوصف إذا كان يمثّل حدّا فإنّ هذا الحدّ داخليّ وغير واضح المعالم والملامح. من هذا المنطلق يختلف موقف "جينات" بخصوص العلاقة بين السّرد والوصف، عمّا ذهب إليه كتاب الرّواية الفرنسيّة الجديدة الذين يرون بأنّ بين السّرد والوصف "حربا بلا هوادة"[2]. وبغض النّظر عن ذلك كلّه يبقى التّعارض والاختلاف قائما بينهما، فلا يمكن له أن ينتفي رغم حاجة كلّ منهما إلى الآخر؛ لأنّ قوانين اشتغال السّرد والوصف وأسبابهما، ومسبّباتهما ونتائجهما مختلفة تماما، وهو ما سيتحدّد بوضوح مع الدّراسات اللاّحقة.

إذا كان "جينات"–من خلال مقاله حدود المحكي– يعدّ من البنيويّين الأوائل الذين اهتدوا إلى بحث العلاقة بين الوصف والسّرد، وممّن رفضوا إقامة حدود فاصلة بينهما؛ فإنّه نظّر للوصف لاحقا من حيث أدواره ووظائفه في الخطاب السّردي[3]، متفطّنا إلى خصوصيّة الوصف بنية ووظائف، فعرض له من زاوية مدّة الخطاب السّرديّ والتّبئير، فجعل وقفة وصفية Pause descriptive المقطع الوصفيّ الذي يكون فيه الرّائيّ الواصف هو السّارد الغائب وغير المشارك في الأحداث، كما عدّ المشهد Scène بأنّه المقطع الذي تكون الذّات الرّائيّة فيه شخصيّة مشاركة في أحداث القصّة. وسمّى هذا النّوع من الوصف وصفا مبأّرا Description focalisée[4]. لكنّه رغم ذلك "لم يهتم بطرائق إدراج الوصف في السرد ولا باشتغال الوصف الداخلي ولم يتوسع

[1]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 164.

[2]: ينظر، العمامي (نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، دار محمد علي للنشر، صفاقس، تونس، ط1، 2010، ص. 23.

[3]:Voir, (Genette) Gérard, Figures III, éd, Seuil, Paris, 1972, Cérès éditions, Tunis, 1996. et, Nouveau discours du Récit, éd, Seuil, Paris, 1983.

[4]: ينظر، العمامي (نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، ص. 23، 24.

في الحديث عن وظائفه"[1]. وخلافا لذلك شهد الوصف وضعا مغايرا في الدّراسات السّرديّة المعاصرة، خصوصا مع أبحاث "فيليب هامون" التي خلصته من قيود التّهميش الذي لحقه وأكسبته استقلاليّته، بوصفه مكوّنا أساسيّا من مكوّنات النّصّ السّرديّ.

ينتهي "جينات" إلى رسم حدّ أخير للمحكيّ انطلاقا من التّمييز الذي أعلن عنه "بنفنيست" بين القصة والخطاب، متناولا مسألة التّعارض بينهما في إطار علاقتهما بالزّمن؛ إذ توصّل إلى أنّ هذه الاختلافات والتّعارضات ترجع أساسا إلى تعارض بين موضوعيّة القصّة، وذاتيّة الخطاب. فالخطاب يكون ذاتيا عند مثول ضمير المتكلّم (أنا) أو إحالته عليه، غير أنّ هذه الأنا لا تتحدّد، إلاّ من حيث كونها الشّخص الذي يتكلّم بطريقة تتماثل مع المضارع الحاضر زمن الصّيغة الخطابيّة. أمّا موضوعيّة القصّة فتتحدّد على العكس من ذلك، من خلال غياب أيّة إحالة -ضمنيّة أو صريحة- على السّارد؛ حيث تعرض الأحداث مسرودة بشكل تلقائيّ تبعا لظهورها في القصّة[2]. لكنّه إذا كان "جينات" -في حدود المحكي- قد نحا نحو "بنفنيست" في تقسيم المحكيّ إلى خطاب موسوم بذاتيّة المتكلّم وقصّة موسومة بنقل الأحداث مختفيّة آثار السّارد فيها، فإنّه عدل عن هذا الرّأي في كتابه Figures III أو في discours du récit، مشيرا إلى تعلّق القصّة بالخطاب وتواشجها معه إلى حدّ يعدّها شكلا من أشكاله[3]. من هذا المنطلق اهتم جينات -من خلال حصر جلّ عنايته بالخطاب- بدراسة العلاقات بين مكوّنات خطاب المحكيّ الثلاثة، بوصفها كلاّ متكاملا ومتلاحما، وهي:

-القصّة Histoire: وتحيل إلى المادّة الحكائيّة أو الأحداث المسرودة، سواء كانت واقعيّة أم متخيّلة، وبمعنى آخر فهي تطلق على المضمون السّرديّ؛ أي على المدلول.

-المحكيّ Récit: ويطلق على النّص السّرديّ ذاته وهو الدّال، أو الملفوظ السّرديّ، أو الخطاب، ويكون مكتوبا أو شفويّا أو قائما على الحركة أو الصّورة، ليعرّف بمضمون المادّة الحكائيّة (القصّة).

---

[1]: العمامي (نجيب)، المصدر السابق، ص. 24.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Frontières du récit, p. 165, 166.

[3]: ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، ط1، 2003، ص. 39. (الهامش).

-السّرد Narration: وهو الطّريقة التي يعتمدها السّارد في تقديم القصّة[1].

تلتحم هذه المكوّنات وتتواشج فيما بينها، وتربطها صلات وثيقة، حيث تسهم مجتمعة في تشكيل خطاب المحكيّ، الذي يؤسّس كيانه عليها؛ إلى درجة أنّه لا يمكن له أن يوجد من دونها، وقد أكّد "جينات" على أنّ "تحليل الخطاب السّرديّ ينبني أساسا على دراسة العلاقات بين الخطاب والقصّة، وبين الخطاب والسّرد (...) [من جهة] وبين القصّة والسّرد"[2] من جهة أخرى. غير أنّه من بين هذه المكوّنات يكتسي فعل السّرد أهميّة قصوى كونه يعمل على تقديم القصّة عبر الخطاب الذي يحملها، ويعرف بمضمونها وبساردها الذي يتلفّظ بها[3]. لذلك يرى جينات -خلافا لتودوروف- أنّ المحكيّ أو الخطاب[4] هو المجال الذي ينبغي أن يعنى بالدّراسة والتّحليل[5]*. كون أن القصّة والسّرد لا يوجدان إلاّ في علاقة مع المحكيّ، والأمر نفسه يقال عن المحكيّ أو الخطاب السّرديّ الذي لا يتمّ إلاّ وهو يسرد قصّة وإلاّ فلا يمكن أن يكون سرديّا.

---

[1]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 101.

[2]: Ibid, p. 104.

[3]: ينظر، بوشفرة (نادية)، علم السّرديّات في النّقد الفرنسيّ، (مخطوط)، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه في الآداب، كليّة الآداب واللّغات والفنون، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة السّانية، وهران، 2005، 2006ص. 68.

[4]: للإشارة فجينات يستعمل مصطلحي Récit محكي وDiscours خطاب مترادفين، في الوقت الذي يجعل مصطلح Histoire للإحالة إلى القصة. (Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 104).

[5]: (Genette) Gérard, Ibid, p. 102.

*: يرى جينات أن المحكي Récit خطاب تواصلي ولفظي يفترض وجود سارد ومسرود له، وأن خصوصية السّردي تكمن في صيغته وليس في محتواه، الذي يمكن أن ينسجم مع مختلف الأشكال التعبيريّة الدرامية والفنية التي تأخذ طابعا سرديا (المسرح، الرسم، النحت، الصورة، الموسيقى، الرقص، السينما...). وبهذا فلا وجود لمضامين سردية -حسب جينات- وإنما يوجد سلسلة من الأحداث والوقائع المتتابعة والقابلة لأي تمثيل صيغي (السّرد أو العرض).

-Voir, (Genette) Gérard, Nouveau discours du récit, p. 12, 13.

-وفي هذا السّياق تجدر الإشارة إلى المفهوم الذي وضعه "رولان بارت" للمحكي Récit الذي يرى بأنّه عالم متشعّب ومتنوّع ومتعدّد وغير محدود، بحيث يتجلّى في مختلف الخطابات الأدبيّة وغير الأدبيّة. يقول: "إن أنواع المحكي في العالم لا حصر لها (...) ويمكن نقلها عن طريق العديد من أشكال اللغة، المنطوقة والمكتوبة، الصور الثابتة والمتحركة، والإيماء، أو أي خليط منظم من كل هذه الأشكال. فالمحكي حاضر في الأسطورة والخرافة، وفي الحكاية على لسان الحيوان، والأقصوصة والملحمة والتاريخ والمأساة والدراما والكوميديا، والبانطوميم [فن التمثيل الإيمائي] واللوحة المرسومة (...) والنقش على الزجاج، والسينما والرسوم الكاريكاتورية والخبر الصحفي والمحادثة. وفضلا عن هذه الأشكال اللانهائية تقريبا، فإن المحكي حاضر في كل الأزمنة، وفي كل الأمكنة، وفي كل المجتمعات... إنه موجود تماما مثل الحياة".

-Barthes (Roland), introduction à l'analyse structureale des récits, in communications n° 8, p. 07.

وبهذا فالخطاب سرديّ بسبب العلاقة التي تربطه بالقصّة التي يسردها، وأيضا بسبب تواشجه مع السّرد الذي يقوم بإرساله[1] وإبلاغه إلى المتلقي.

لما جعل "جينات" وكده الاهتمام بتحليل خطاب المحكيّ ودراسة العلاقات بين مكوّناته عمل على بحث ذلك استنادا إلى التّقسيم الذي اقترحه "تودوروف" لمقولات تحليل الخطاب السّرديّ، مع إجراء بعض التّعديلات عليها، وهذه المقولات هي: مقولة الزّمن، الصّيغة، والصّوت. فإذا كان الزّمن والصّيغة يشتغلان في إطار العلاقة بين القصّة والمحكيّ، فإنّ الصّوت يتجلّى من خلال العلاقة القائمة بين المحكيّ والسّرد، وبين السّرد والقصّة من جانب آخر.

إنّ هذا التّحديد الحصريّ والمقيّد بالشّكل الثّلاثيّ الذي أعلن عنه "جينات"، قد بدا له تحديدا مبرّرا- رغم الانتقادات التي تعرّض لها- مادام أن الخصوصيّة الأساسيّة التي ينفرد بها المحكيّ تكمن في صيغته، لا في محتواه، وهو ما جعل سرديّاته تنحصر "في دراسة السرد وتحليله، وبمعنى أدق دراسة طرائق عرض مضمون المحكي لا المضمون ذاته"[2]. كما أنّ ذلك لم يمنعه من الإشارة إلى وجود "نوعين من السّرديات: أحدهما موضوعاتي بالمعنى الواسع (هو تحليل القصّة أو المضامين السّرديّة)، والآخر شكليّ، بل تنميطي [صيغي] (هو تحليل [المحكي بصفته نمطا؛ أي صيغة] "تمثيل" للقصص، في مقابل الأنماط [الصيّغ] غير السّرديّة)"[3]. لكنّه رغم اعترافه بوجود اتجاهين سرديين، إلاّ أنّه بقي وفيّا لسرديّاته الحصريّة، ولم يأبه بالدّعوات السّاعيّة إلى توسيعها لتضمّ إليها العديد من الأشكال التّعبيريّة الأخرى كالمسرح والسّينما على غرار المحكيّ الشّفاهي والكتابيّ. ذلك ما دأب "جينات" على توكيده في كتبه المتلاحقة رفعا للالتباسات التي أثارتها سرديّاته، وتعميقا لبعض الآراء والتّصوّرات التي اكتنفها الغموض أو التّناقض، وهو ما أعلن عنه بوضوح في Nouveau discours du récit الذي جاء توكيدا لقناعاته الرّاسخة، التي لا تحيد عن الأطر

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، الزمن، السرد، التبئير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط4، 2005، ص. 40.

[2]: مصطفى (منصوري)، المسارات المنهجية لسرديات جينات، مجلة السرديات، دورية محكمة تصدر عن مخبر السرد العربي،جامعة منتوري قسنطينة، العددان، 4، 5 ، 2010، 2011، ص. 21.

[3]: جينات (جيرار)، عودة إلى خطاب الحكاية، تر، معتصم (محمد)، وآخران، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص. 17.

العامّة التي رسمها للسّرديّات، على الرّغم من اقتحامه مجالات بحثيّة أخرى قد تبدو مغايرة[1]* ومقحمة بالنّسبة لكثير من الباحثين والدّارسين المهتمين بسرديّاته.

إذا كان "جينات" عمل على إبقاء السّرديّات حصريّة، من خلال عنايته القصوى بالصّيغ اللّفظيّة لخطاب المحكيّ، ممّا جعلها خاضعة لمجموعة من التّقنيّات الدّقيقة والصّارمة، فإنّ العديد من الباحثين والدّارسين قد سعوا إلى توسيع مجالاتها وإغنائها بأدوات إجرائيّة جديدة، وهؤلاء الدّارسون أمثال: "مايك بال" Mieke Bal و"جون ميشال آدم" Jean-Michel Adam و"ياب لينتفلت" Jaap Lintvelt ...وغيرهم.

فمايك بال وإن كانت تتّفق مع "جينات" في التّقسيم الثّنائي لاتجاهات دراسة المحكيّ[2]؛ فإنّها تختلف معه في بعض المفاهيم والمقولات المركزيّة المتعلّقة بالسّرديّات، ولا سيّما مفهوم التّبئير Focalisation الذي شغل حيّزا كبيرا ضمن تحليلاتها السّرديّة، وقد سعت "بال" من خلال ذلك إلى توسيع مجالات السّرديّات وتطويرها وإغناء حقلها بتصوّرات جديدة ومفاهيم مغايرة أتاحها سعة اطّلاعها ومواكبتها لمختلف التّطوّرات الحاصلة في شتّى المجالات المعرفيّة والنّقديّة، هذا فضلا عن تنوّع اختصاصاتها. فإضافة إلى تخصّصها في السّرديّات تجدها تشتغل بالسّيميائيّات La sémiotique ولم تهتم بدراسة النّصوص الأدبيّة اللّغويّة فقط، بل وسّعت ميدان الدّراسة ليشمل العديد من الفنون اللّغويّة وغير اللّغويّة، والظّواهر الثّقافية كاشتغالها –مثلا– بفن الفولكلور والرّسم والصّورة...إلخ.

وبهذا فإنّ تنوّع المنابع التي نهلت منها "بال" مكنتها من الانفتاح على مداخل بحثية متنوّعة، وتأسيس رؤية منهجيّة جديدة لتحليل الخطاب السّرديّ، فهي تنطلق من السّيميائيّات بوصفها تخصّصا عامّا، لتنتقل بعدها إلى النّصّيات (علم النّصّ)، ثمّ إلى السّرديّات، التي ترى بأنّها تنقسم

---

[1]: ينظر، مصطفى (منصوري)، المسارات المنهجية لسرديات جينات، السرديات، ع4، 5، ص. 23.

*: مثل اهتمامه بالمتعاليات النصية، فهو من خلال ذلك يسير في فلك الاتجاه الصيغي الذي اختطه للسرديات منذ دراساته الأولى؛ أي الاهتمام بطرائق عرض خطاب المحكي وأنماطه، ومختلف الخصائص التعبيرية والجمالية المميزة له.

[2]: ينظر، روابنية (الطاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، مقاربة نصانية–نظرية تطبيقية–في آليات المحكي الروائي، دكتوراه دولة (مخطوط)، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 1999، 2000، ص. 03.

إلى سرديّات عامّة وسرديّات خاصّة[1]. وفيما يلي تقدّم الخطاطة السّرديّة التي اشتغلت عليها "مايك بال" في المرحلة الأولى من مسيرتها السّرديّة:[2]

الاختصاص	الحدود	المعيار
السيميائيات	دلائل / لا دلائل	السيميائية
علم النص	نصوص / لا نصوص	النصية
علم الأدب	نصوص أدبية / نصوص غير أدبية	الأدبية
السرديات	نصوص سردية / نصوص غير سردية	السردية
السرديات الأدبية	نصوص أدبية سردية/ نصوص أدبية غير سردية	السردية الأدبية

كان اشتغال "بال" بهذه الخطاطة السّرديّة في مرحلة متقدّمة من مسارها السّرديّ، التي سعت من خلالها إلى محاولة بلورة تصوّرها السّرديّ الذي يقوم على مناقشتها لأفكار بعض المشتغلين بالمحكيّ وتصوّراتهم، وقد كانت أبرز قضيّة أثارتها هي مناقشتها لمقولة التّبئير عند "جينات" في كتابها "السّرديات: مقالات حول الدّلالة السّردية من خلال أربع روايات" Narratologie: Essais sur la signification narrative dans quatre romans modernes[3]. وكان هذا الكتاب إعلانا لتجاوز السّرديّات المعياريّة، وإرهاصا مبكّرا لما بعدها[4]؛ بمعنى أنّه يشكّل لحظة البداية الفعليّة لتوسّع نطاق السّرديّات، ومرحلة حاسمة من مراحل انفتاحها وتطوّرها.

وهو الأمر الذي يمكن تلمّسه من خلال كتابها الآخر: "السّرديّات : مدخل إلى نظريّة المحكيّ"، الذي دشّنت به توجّها سرديّا جديدا، انطلقت فيه من تصوّر موسّع للسّرديّات خلافا لما يُرى مع جينات، مثل اهتمامها بالتّحليل الثّقافي وبأنساق الدّلالة والتّأويل. فهي إذا كانت في بداية مشوارها مع التّحليل السّرديّ لم تعلن بشكل واضح عن توجّهها التّوسيعيّ؛ فإنّها في المرحلة الثّانية، أفصحت عن هذا التوجّه، حيث قامت بتعديل بعض القضايا والطّروحات النّظريّة والعمل

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، السرديات والتحليل السردي، الشكل والدلالة، ص. 67.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: Bal (mieke), Narratologie: Essais sur la signification narrative dans quatre romans modernes Paris, éd, Klincksieck, 1977.

[4]: ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، ص. 66.

على تطويرها. وتأتي مقولة التّبئير أبرز هذه القضايا، التي جعلتها منفتحة على التّحليل الصّوريّ[1]، ويتجلّى ذلك بوضوح من خلال التّقسيم الآتي[2]:

–النّصّ Text: ويشمل كلاّ من السّارد وتدخّلاته في القصّة التي يسردها وجميع مستويات السّرد فيها.

–القصّة Histoire: وتضمّ عناصر التّرتيب الزّمني للأحداث، والشّخصيّات الفاعلة فيها والأمكنة التي تجري فيها الأحداث، وجميع الصّور ووجهات النظر المتعلّقة بالقصّة وبأحداثها وبشخصياتها.

–الفابولا Faboula*: ويخصّ مجموع الأحداث المترابطة فيما بينها منطقيّا وزمنيّا[3].

انطلاقا من التّصنيفات السّرديّة السّابقة التي اقترحتها "بال" أمكن القول " بأنّ تجربتها السّرديّة تنحصر في توجهين أساسيين: التوجّه الأوّل واكبت من خلاله أعمال "جينات"، وعملت على مناقشتها وتطويرها، مثلما حصل مع مفهوم التّبئير، والتوجّه الثّاني انفتحت فيه على تخصّصات علميّة ومجالات معرفيّة متنوّعة مكنتها من توسيع دائرة السّرديّات وتأسيس تصوّر نظريّ ومنهجيّ متكامل لتحليل الخطابات السّرديّة.

في إطار هذا الاتّجاه التّوسيعيّ لدائرة السّرديّات تدرج أبحاث الباحث الهولندي "ياب لينتفلت"، الذي يرى بأنّه رغم أنّ المحكي قد عرف صيغا لا نهائية وغير محدودة، إلاّ أنّ الاهتمامات السّرديّة –في غالبيتها– بقيت منحصرة في دراسة التّرهينات التّخييلية المتمثّلة في السّارد والفواعل والمسرود له، ومن أجل تجاوز هذه الحدود الضيّقة في التّأويل السّرديّ، سعى إلى تقديم مقترح تحليليّ جديد دعا من خلاله إلى توسيع دائرة الاهتمام السّرديّ لتشمل ترهينات سرديّة أخرى تختصّ بما هو مجرّد مثل: المؤلّف المجرد Auteur abstrait والقارئ المجرد Lecteur abstrait، وما هو واقعيّ وملموس مثل المؤلّف الواقعيّ Auteur réel والقارئ الواقعيّ Lecteur

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، ص. 73، 74، 75.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 74.

*: تتمثل الفابولا في القصص الشعري الجاري على ألسنة الحيوانات، وقد ظهر هذا النوع من المحكي في فرنسا منذ منتصف القرن الثاني عشر وحتى أوائل القرن الرابع عشر، متأثرا بكتاب كليلة ودمنة لابن المقفع، ويعد الشاعر لافونيتن أبرز من برعوا في هذا الفن وتأثروا بأسلوب وموضوعات كتاب كليلة ودمنة.

[3]: Bal (mieke), Narratology: Introduction to the Theory of Narrative, Second édition, University of Toronto Press Incorporatéd, Toronto Buffalo London, 1997, p. 5, 6, 8, 9.

réel[1]، التي من شأنها أن تستوعب كلّ المستويات المؤطّرة للنّصّ السّرديّ والمكوّنة له، وتتيح إمكانية تجاوز التّحليل السّرديّ الخالص بإدخال إيديولوجيّة الرّواية والسّياق السّوسيوثقافي وتلقي القارئ للنّصّ السّرديّ في عمليّة تحليل النّصوص السّرديّة.

انتهى "لينتفلت" إلى اقتراح خطاطة سرديّة تشمل أهمّ العناصر المكوّنة للنّصّ، التي انطلق في تشييدها من الانتقادات التي طالت المخطّط التّواصليّ لدى "رومان ياكوبسون" Roman Jakobson، ومن المقترح التّحليليّ للنّصّ السّرديّ الذي قدّمه "جون ميشال آدم"، ليقوم في النّهاية باعتماد الخطاطة التي وضعها "وولف شميت" Wolf Schmidt على النّحو الآتي:[2]

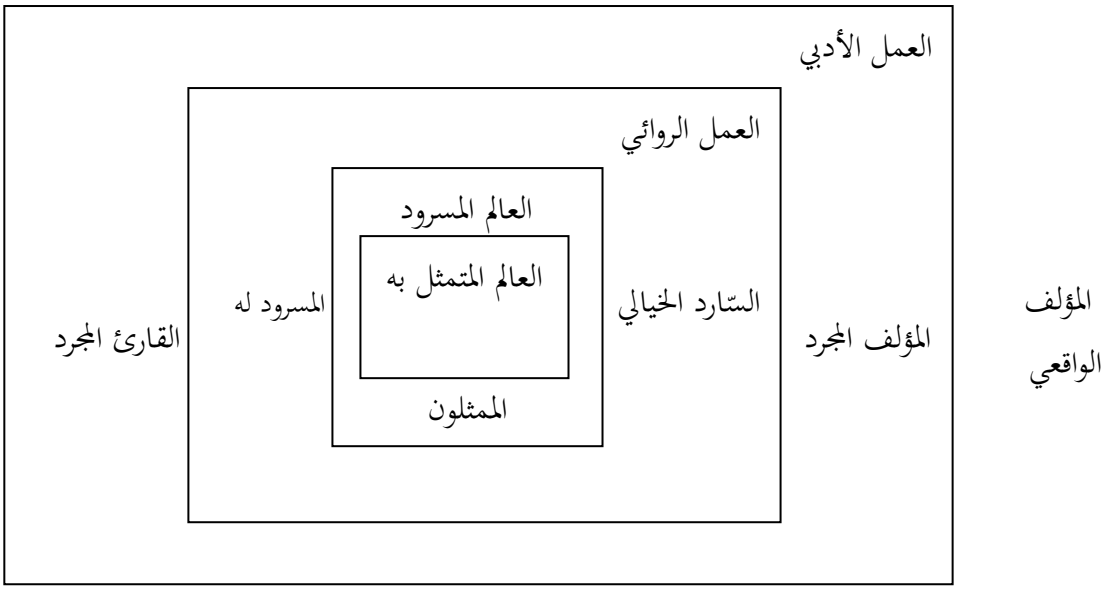

وفق هذا التّصوّر يرى "لينتفلت" أنّ النّصّ السّرديّ محكوم بتفاعل ديناميكيّ بين مجمل العناصر التي يتكوّن منها[3]، بمعنى آخر أنّ هذه العناصر تشتغل بشكل متداخل على النّحو الموضّح في الخطاطة السّرديّة السّابقة. وبهذا يكون "لينتفلت" انخرط في التوجّه التّوسيعيّ الذي دشّنته "مايك بال" قبله، من خلال اقتراحه لنموذج سرديّ –في تحليل النّصّ السّرديّ– يقوم على أسس جديدة وترهينات مغايرة ذات أبعاد تواصليّة وتداوليّة واجتماعيّة.

---

[1]: ينظر، روابنية (الطاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 05.

[2]: ينظر، لينتفلت (ياب)، مقتضيات النص السردي الأدبي، تر، رشيد بن حدو، ضمن كتاب طرائق تحليل السرد الأدبي، ص. 97.

[3]: ينظر، روابنية (الطاهر)، المصدر السابق، ص. 23.

كانت السّرديّات في بدايتها الأولى مشدودة الصّلة بالبنية والنّسق؛ أي إنّها حاولت الإحاطة بالبنى الدّاخليّة للنّصّ والبحث ضمن الخطاب السّرديّ عن شروط سرديّته، حيث تجسّد ذلك من خلال دراسات "جيرار جينات" الذي ربط دراسة الزّمن باللّسانيات، عن طريق إجرائه كلّ التّمفصلات والتّحليلات الخاصّة بالخطاب السّرديّ على نحو مماثل ومشابه لمستويات التّحليل اللّساني للجملة، ثمّ ظهر ذلك التّراكم المتعلّق بمقولات الزّمن والصّيغة والصّوت مع اشتغالاته واشتغالات "تودوروف" تأسيسا لما سمي بالسّرديات الحصريّة.

غير أنّه قبل أن تكتمل هذه الاجتهادات وتنضج بدأت تتشكّل تحوّلات وتصوّرات مغايرة جعلت السّرديّات تغتني بمصادر إمداد متنوّعة وتنفتح على النّصّ خارجيّا متجاوزة بذلك التّصنيفات المعياريّة السّابقة، ممّا قاد إلى فهم موسّع للخطاب وأدّى إلى فتح مداخل جديدة وتفجير أسئلة مغايرة في كلّ مرّة، بما يتيح إمكانات واسعة لتجديد الفكر السّرديّ وتطويره، ويعمل على إعادة ترتيب بيت السّرديّات القديم وتجديده من خلال ربط الخطاب الأدبيّ بالثّقافة والعالم والمجتمع والتّاريخ والتّعامل معه بوصفه نصّا وتفاعلا وسيّاقا.

في إطار هذا الاتّجاه التّوسيعيّ (سرديّات توسيعيّة) بدأت تغزو حقل السّرديّات مفاهيم وقضايا جديدة وتنظيرات عديدة شديدة الاختلاف والمغايرة، كاحتفائها بالنّصّ والتّناصيّة وبمختلف أشكال التّفاعلات النّصيّة والبنى الجامعة للنّصوص، وبأطروحات "باختين" المتعلّقة بالحواريّة والتّلفّظ. ولاشكّ أنّ هذا التّحوّل في مسار السّرديّات قد أتاح لها مقاربة النّصوص السّرديّة بمنهجيّة مغايرة تتجاوز تلك التّصنيفات المعياريّة الكلاسيكيّة الصّارمة، لا سيما وأنّ هذا التحوّل بدأ يتغذّى في الآونة الأخيرة باجتهادات عميقة ويتطعّم بشكل دائم ومستمر بفتح السّرديّات على مجالات معرفيّة متنوّعة كالاهتمامات المتزايدة بالتّداوليّة والتّلفظيّة وأفعال الكلام والاستدلال ولسانيّات التلفّظ على النّحو الذي أخذ يتبلور مع أبحاث "ألان رابتال"Alain Rabatel في اشتغاله بتحديد وجهة النّظر من منطلق مقاربة تلفّظيّة.

إن ما تمّت هذه المحاولة لإبرازه من خلال استعراض الجهود السّابقة، هو أنّها تمثّل أهمّ اللّحظات الحاسمة في تاريخ السّرديّات، وأن جلّ ما أنفقه هؤلاء الدّارسون أسهم بشكل كبير في تأسيس الأرضيّة التي تأثّثت عليها السّرديّات وانطلقت في بناء أجهزتها التّنظيريّة والتّحليليّة وتطوير مفاهيمها ومقترحاتها الإجرائيّة، كما أنّه على الرّغم من "التقاطع الواضح الذي لمسناه

في منطلقات هؤلاء الدارسين ودوافعهم، فإن التباين في الغايات والمقاصد قد وسم أعمالهم بكثير من الخصوصية والتميز، [حيث] سعى كل واحد من الدارسين إلى اختيار مسار خاص به يضع فيه قدراته، ويبرز ملكاته، وأهم من ذلك يطور من خلاله المفاهيم، ويحدد الآليات، يقترح الطرائق، وقد أفضى هذا التوجه إلى حصول مراكمة معرفية متعددة المناحي تجلت في ظهور اتجاهين في تحليل المحكي يستندان إلى رؤيتين مختلفتين"[1]. كما أعلن عن ذلك "جينات" في خطاب المحكي الجديد. إضافة إلى ذلك فقد قاد هذا التصوّر والاختلاف في وجهات النّظر والرّؤى التّحليليّة بين المشتغلين بالسّرديّات إلى إثارة أسئلة جمّة، وجدل واسع حول ماهيتها وحدودها.

4- ماهيّة السّرديّات وحدودها:

أثير نقاش حاد وتساؤلات كثيرة بين الباحثين والدّارسين ممّن تصدوا للبحث في ماهية السّرديّات وحدودها: هل هي علم مستقل بذاته، أم أنّها مجرّد مقاربة نظريّة تجعل من المحكيّ موضوعا لها؟[2]*. وما العلائق والوشائج التي تربطها بالنّظريّات الأخرى لا سيّما السّيميائيّات السّرديّة La sémiotique narrative التي أثار انتماؤها للسّرديّات تساؤلات كثيرة؟. ففي الوقت الذي تحاشى فيه بعض المشتغلين بالسّرديّات الخوض في هذه المسألة نظرا للالتباسات التي تكتنفها، وجد أنّ الكثيرين منهم يدلون بآرائهم فيها ويقدّمون تعريفات لها واضعين مجالات وحدودا لها أيضا، ومن بين هؤلاء الدّارسين: "بول ريكور" Paul Ricœur و"ألجيرداس جوليان غريماس" Algirdas Julien Greimas و"جماعة الأنتروفيرن" Groupe d'entrevernes [3]، الذين لم يجدوا "حرجا في إلحاق كل البنى السردية بالسرديات دون الاهتمام بالوسيلة الحاملة لها، وحجتهم

---

[1]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 145.

[2]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 147.

*: فضّل البحث تأخير الحديث عن ماهية السرديات ومفهومها لأسباب منهجية ومعرفية بحتة، حيث بدا من غير المعقول تناول المفهوم قبل الحديث عن أبرز اللحظات الحاسمة التي مهدت لتأسيسها علما ونظرية للمحكي. هذا من جهة، ومن جهة ثانية تمّ استصعاب أمر الحسم في موضوع المفهوم قبل استعراض أبرز الاجتهادات التي عرفتها والتحديدات التي طرأت على ميدانها، فالسرديات إلى اليوم لا تزال تبنى باجتهادات جديدة وتتقاطع مع اختصاصات مختلفة جعلتها لا تحظى بإجماع الباحثين والدّارسين، فيما يتعلق بمفهومها وحدودها التي تتربع عليها. فمن أجل ذلك ارتأت الدّراسة تأخير البث في أمر المفهوم بعد أخذ نظرة شاملة عن مختلف الآراء المحددة لها، وامتلاك تصور عام يمكّن من بلورة مفهوم خاص يؤطر مسار هذا البحث.

[3]: تضمّ هذه الجماعة مجموعة من الأساتذة والباحثين السّيميائيّين هم في الأصل تلامذة غريماس، حيث قاموا بعرض أعماله وشرحها وتبسيطها، كما أسّسوا مخبرا لتحليل الخطاب بجامعة ليون بفرنسا ومن بينهم: جون كلود جيرو ولوي بانييه.

في ذلك حضور عنصر السردية فيها"[1]، حيث يرى "ريكور" بأنّه يمكن "أن نطلق بأسلوب أكثر دقّة تسميّة السّرديّات على علم البنيات السّرديّة، من دون أن نراعي الفوارق بين المحكيّ التّاريخي والمحكيّ التّخييليّ، غير أنّ الاستعمال المعاصر للمصطلح يجعل السّرديّات تركّز على المحكي التّخييليّ دون استبعاد بعض التدخّلات في ميدان الكتابة التّاريخيّة. ومن أجل إحصاء وظيفة جميع الأدوار أجد نفسي في مواجهة السّرديّات والكتابة التّاريخيّة"[2]. وبهذا المعنى يتّسع مجال اهتمام السّرديّات ليشمل إلى جانب المحكيّ التّخييليّ المحكيّ التّاريخيّ ما دام أنّه يتوفّر على نفس الخصائص والبنيات السّرديّة.

يؤكّد غريماس بأنّ "تأسيس نظريّة للسّرديّة la narrativité تفسّر وتؤسّس بحق للتّحليل السّرديّ بوصفه ميدانا لأبحاث مكتفيّة ذاتيا لا تنحصر في شكلنة الأنماط السّرديّة النّاتجة بوساطة عمليّات الوصف المتعدّدة والمختلفة فحسب، ولا في نمذجة هذه الأنماط التي تختزلها جميعا، بل في إقامة بنيات سرديّة، بوصفها هيئة مستقلّة داخل الاقتصاد العام للسّيميائيّة"[3]. ممّا دفعه إلى الاحتفاء الشّديد بالسّرديّة التي يعرّفها بقوله: "هي تلك الخاصيّة الّتي تخصّ نوعا ما من الخطابات، ومن خلالها يمكن التّمييز بين الخطابات السّرديّة والخطابات غير السّرديّة"[4]. ويعرّفها أيضا، بأنّها مجموعة من التّحويلات، تحقّق اتّصال الفاعل بموضوع القيمة، وتشترك في هذه العمليّة برامج وصوّر وتجسيدات لا حصر لها، تهدف إلى تقديم تحليل إيجابيّ للخاصيّة السّرديّة ولنظريّة السّرد الّتي تسعى إلى الاهتمام بالشّكل السّيميائيّ للمحتوى[5]. أمّا جماعة "الأنتروفرن" فقد سارت في ذات الاتّجاه على غرار السّيميائيين محتفية بالسّرديّة بوصفها خاصية مشتركة بين جميع أصناف المحكيّ، وعرّفتها بقولها: "إنّ ما نطلق عليه سرديّة هو ظاهرة تتابع

---

[1]: لوكام (سليمة)، المرجع السابق، ص. 148.

[2]: Ricoeur (Paul), Temps et Récit, Tome II, éd, Seuil, Paris, 1984, p. 13.

[3]: A.J. (Greimas), Du sens, essais sémiotiques, éd, Seuil, Paris, 1970, p. 159.

[4]: A.j. (Greimas), j. (Courtes), Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, hachette, Paris, 1979, p. 247.

[5]: Voir, A.J. (Greimas), Du sens2, essais sémiotiques, éd, Seuil, Paris, 1983, p. 58, 59.

الحالات والتّحويلات المنتظمة في الخطاب والمسؤولة عن إنتاج المعنى"[1] وتلقّفه في النّصوص السّرديّة.

إذا كان احتفاء السّيميائيين بالسّرديّة وولعهم الشّديد بالبنى الشّكليّة للمضامين السّرديّة وعنايتهم القصوى بتتابع الحالات والتّحويلات يشكّل نقطة أساسيّة في تحليلاتهم للبنيات العميقة للمحكيّ؛ فإنّ هذا التوجّه يتعارض مع طروحات "جينات" الذي وإن كان يقرّ بوجود نوعين من السّرديّات إلاّ أنّه أفصح عن توجّهه وأبان عن نيّته في التحيّز لصالح محلّلي الصّيغة السّرديّة مؤكّدا أحقّيتهم بامتلاك مصطلح السّرديّات، في مقابل محلّلي المضامين أو اتّجاه السّيميائيّات السّرديّة الذين ينفي عنهم الانتماء إلى حقل السّرديّات، ذلك لأنّه يرى بأنّ خصوصية المحكي الرّوائيّ في أنماطه وصيّغه لا في مضامينه ومحتوياته.

من هذا المنطلق فهو يؤكّد "أنّ تحاليل المضمون والنّحو والمنطق وسيمياء السّرد لم تستعمل مصطلح السّرديّات إلى الآن، وبذلك يبقى هذا المصطلح ملكا (مؤقّتا؟) لمحلّلي الصّيغة السّرديّة لوحدهم. ويبدو لي أنّ هذا الحصر مشروع كلّية، مادام أنّ الخصوصيّة الوحيدة للنّمط السّرديّ تكمن في صيّغه وليس في محتواه، الذي يمكن أن ينسجم بطريقة جيّدة أيضا مع تمثيل درامي (...) أو غيره، فالواقع ألاّ وجود لـ"محتويات سرديّة"، بل إنّ هناك أفعالا وأحداثا متسلسلة قابلة لأيّ صيغة تمثيل"[2] سرديّ.

لئن كان "جينات" وفق هذا التّصوّر لا يرى حرجا في إقصاء السّيميائيّات السّرديّة من دائرة اهتمام السّرديّات، فإنّ بعض الباحثين والدّارسين أجمعوا على انضوائها تحت لوائها وانخراطها في اهتماماتها واشتغالاتها، حينما أقبلوا على تحديد مصطلح السّرديّات وضبط حدوده لتشمل مجالات أرحب وأوسع. ومن بينهم "جان ميشال آدم" Jean Michel Adam مثلا الذي يجعلها فرعا من علم العلامات العام (السّيميولوجيا) Sémiologie[3] على الرّغم من فقدانه للمسوّغات والمبرّرات التي تجعل هذا الرّأي مقنعا.

---

[1]: Groupe d'entrevernes, Analyse Sémiotique des textes, introduction, théorie, Pratique, 4eme éd, Lyon, 1984, p. 14.

[2]: (Genette) Gérard, Nouveau discours du Récit, p. 12.

[3]: Voir, Michel Adam (Jean), Le récit, Presses universitaires de France, Paris, 1987, p. 04.

في إطار هذا النّقاش الحاد الجاري بين الباحثين والدّارسين بشأن الحدود التي تتربّع عليها السّرديّات والعلاقات والوشائج التي تربطها بالتخصّصات العلميّة والنّقديّة الأخرى، كالشّعريات والسّيميائيّات على وجه الخصوص، يرى مؤلّفا: "القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّغة" Nouveau Dictionnaire Encyclopédique des sciences de langage "أنّ علاقة السّرديّات Narratologie بالدّراسات الأدبيّة والشّعريّة هي علاقة تقارب أوتقاطع، وليست علاقة انتماء"[1]. كما تجدهما يتساءلان عمّا إذا كانت العلاقة بين السّرديّات والسّيميائيّات السّرديّة، أو بالأحرى بين اتّجاه (تحليل المضامين واتّجاه تحليل الصّيغ السّرديّة) -كما أقرّهما جينات- مبنية على أساس التّداخل والتّكامل أو على أساس الاختلاف والتّنافر، وهو ما عبّرا عنه بالقول: "فهل يوجد إذن: والحالة هذه [يقصدان التّعالق بين الاتجاهين السّابقين] تنافس بين اتجاهين لا يقبلان التّصالح، أم هل يمكن أن يكون تكامل بين اتجاهين من نظام واحد يدرس مظهرين مختلفين (المحتوى والشّكل) للمحكيّ الواحد ؟...إنّها المنافسة أو بالأحرى الجهل المتبادل، لا سيما وأنّ كلّ اتّجاه يدّعي أحقيّته بامتلاك مصطلح السّرديّات"[2]. فمن خلال هذا القول يبدو أنّ الباحثَين منحازان إلى التّكامل والتعاضد بين الاتجاهين ولو أنّ ذلك كان تلويحا وتلميحا لا تصريحا.

على هذا النّحو التّوسيعي كانت "مايك بال" قد قسّمت السّرديّات إلى عامّة وخاصّة، و"ياب لينتفلت" الذي اقترح خطاطة موسّعة لتحليل النّصّ السّرديّ تستوعب ما هو تخييلي وما هو مجرّد، وهو ما تمّت الإشارة إليه سابقا.

سار في هذا الاتّجاه -أيضا- "ميشيل ماتيو كولاس" M . Mathieu Colas الذي أكّد على انفتاح السّرديّات على كلّ ما هو سرديّ، وتقاطعها مع العديد من الاختصاصات التي تتناول موضوعات سرديّة كالسّينما والمسرح؛ أي إنّها ستحدّد موضوعها حيثما وجد السّرد، وكيفما كانت الصّيغ المعتمدة. لذلك فهو يدرس ضمن السّرديّ الأعمال الدراميّة؛ لأنّها تحتوي على مظاهر حكائيّة، وقد أشار في هذا الصّدد إلى أعمال "شكسبير" William Shakespeare

[1]: Ducrot (Oswald), Schaeffer (Jean-Marie), Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p. 194.

[2]: Ibid, p. 194.

بوصفها عروضا مسرحيّة وقصصا تسرد[1]. لينتهي انطلاقا من رؤيته التّوسيعيّة إلى التّوكيد على ضرورة التّفكير في التّمييز بين ضربين من السّرديّات الأولى عامّة Narratologie générale والثّانية مقارنة Narratologie comparée[2] تعنى بالبنيات السّرديّة وغير السّرديّة.

ثم خلص في الأخير إلى تجسيد رؤيته الموسّعة للسّرديّات من خلال التّرسيمة الآتية:[3]

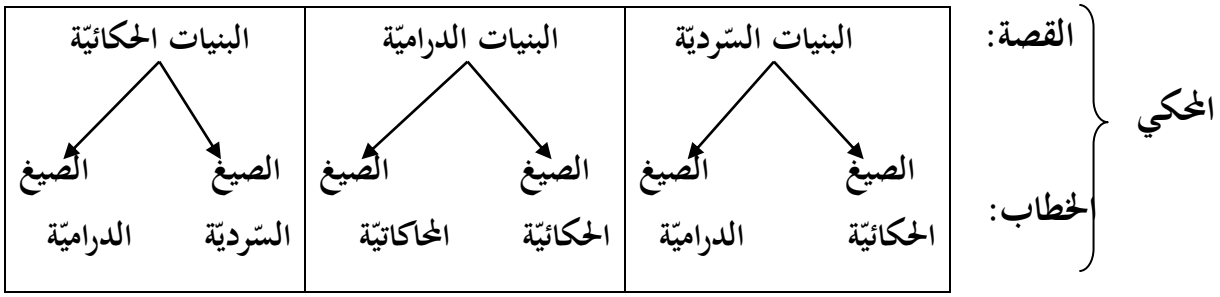

من هذا المنطلق الدّاعي إلى تجاوز حدود البنيات السّرديّة إلى ما هو غير سرديّ، يكون "كولاس" أسهم في تدعيم الرّؤى المتّجهة نحو توسيع دائرة السّرديّات بجعلها تنفتح على آفاق رحبة ومجالات أوسع، وتستوعب إلى جانب البنيات السّرديّة البنيات الدّراميّة.

ينضاف إلى ذلك الجهد الذي بذله "جيرار دونيس فارسي" Gérard Denis Farcy حينما أقدم على نحت مصطلح Récitologie علم المحكي[4] الذي يتأسّس عنده بوصفه علما يختص بدراسة جميع أشكال المحكيّ التّخييلي، وبالتّالي تتّسع ميادينه وتتشعّب إلى حدّ تصعب معه الدّراسة والتّحليل، أي إنّ اهتماماته تتعدّى اهتمامات السّرديّات والسّيميائيّات السّرديّة كون أنّ الأولى تنحصر عنايتها بالصّيغ اللّفظيّة للمحكيّ، والثّانية تهتم بالمضامين والمحتويات دون أن تلتفت هذه الأخيرة إلى التّخييل[5] في جميع أصناف المحكيّ التّخييليّ.

---

[1]: Voir, Colas (M . Mathieu), Frontières de la narratologie, in Poétique n°: 65, éd, Seuil, Paris, 1986, p. 93, 99.

[2]: Voir, Ibid, p. 104.

[3]: Ibid, p. 104.

[4]: Voir, Denis Farcy (Gérard), De l'obstination narratologique, in Poétique n° : 68, éd, Seuil, Paris, 1986, p. 491, 494.

[5]: ينظر، لوكام (سليمة)، المرجع السابق، ص. 153، 154.

إن الخلاصة التي يمكن الوصول إليها انطلاقا من هذا العرض الموجز لأبرز الآراء التي تناولت التّعريف بالسّرديّات وخاضت في مناقشة حدودها وأبعادها ومجالاتها البحثية هو أنّ الدّارس يسجّل تباينا شاسعا بين هؤلاء الباحثين والدّارسين في تناولهم لهذه القضايا، حيث أقدم بعضهم على التّفريق بين نوعين من السّرديّات: الأولى تحتفي احتفاء شديدا بالصّيغة وتجعلها ميدانا لاشتغالها، والثّانية تسعى إلى الاهتمام بالشّكل السّيميائيّ للمحتوى (شكل المعنى)، في الوقت الذي ارتأى فيه بعضهم الآخر الجمع بين هذين الاختصاصين جاعلا التّكامل بينهما أمرا ممكنا.

5-بين السّرديّات والسّيميائيّات السّرديّة:

إذا كان صدور العدد الثّامن من مجلّة تواصل الفرنسيّة سنة 1966 إعلانا صريحا عن تدشين حقبة جديدة في تاريخ التّحليل البنيويّ للمحكيّ بصفة عامّة؛ فإنّه في الوقت نفسه قد أسّس لميلاد اتجاهين سرديين أساسيين: الأوّل (السّرديّات) تزعّمه "تودوروف"، و"جينات"، و"رولان بارت"، والثّاني (السّيميائيّات السّرديّة) أسس له "غريماس"، و"إمبيرتو إيكو" Umberto Eco.

فبالرغم من أنّ الدّراسات المنشورة في ذات العدد تنضوي تحت ملفّ واحد هو التّحليل البنيويّ السّرديّ، إلاّ أنّه عند تفحّص العدد جيّدا ستجده يجمع بين دفّتيه اجتهادات خاصّة وتصوّرات مختلفة عن المحكيّ، كما تجده يتضمّن تحليلات لنصوص سرديّة متنوّعة (الأسطورة، السّينما، الرّواية، الرّواية البوليسيّة، القصّة) وبطرائق مختلفة أيضا، وبهذا فدراسات هذا العدد لا تسير في اتّجاه واحد منسجم، كما يوحي بذلك عنوان الملف، وهو الاعتقاد الذي ترسّخ -ربما- في أذهان النّقاد العرب لما ترجم هذا العدد، ممّا أدّى إلى الخلط وعدم التّفريق بين الاتّجاهين، رغم البون الشّاسع والفروقات المنهجيّة المسجّلة بينهما.

إن الفروقات المنهجيّة بين الاتّجاهين واضحة وجليّة، ولا تحتاج إلى إثبات، فعلى الرّغم من أنّ منطلقاتهما واحدة (اللّسانيات والبنيويّة)، إلاّ أنّ كلاّ منهما يختصّ بمجال معيّن وأطر محدّدة. ففي الوقت الذي انطلق فيه "جينات" من تصوّرات "إميل بنفنيست" المميّزة بين القصّة والخطاب، توجّه "غريماس" صوب آراء دوسوسير (الدّال والمدلول) ويلميسليف L. Hjelmslev (التّعبير والمحتوى) موسّعا ومحلّلا لينتهي به المطاف إلى تشييد نظريّة سيميائيّة للعوامل في خطاب المحكيّ.

في المقابل قد تبدو مسألة الحسم في أمر الفصل بين السّرديّات والسّيميائيّات السّرديّة للكثيرين مجازفة ومخاطرة في الوقت الرّاهن بالنّظر إلى التّطوّر والتّداخل الذي تشهده النّظريّات السّرديّة

المعاصرة التي تبنى مع مرور الوقت والزّمن باجتهادات جديدة وتصنيفات مغايرة قد تجعل مسألة انفتاح السّرديّات على السّيميائيّات أو العكس أمرا ممكنا وهو الأمر الذي تمّ تلمّس جوانب منه سابقا لدى الحديث عن حدود السّرديّات، غير أنّ ذلك لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض وعدم الوضوح، لا سيما وأنّ "جينات" و"غريماس" قد أعلن كلّ منهما وبشكل صريح عن توجّهه ومجال اشتغاله.

من هذا المنطلق تمّت المفارقة بين السّرديّات والسّيميائيّة السّرديّة، وستعمل هذه الدّراسة على تبنّي هذا الطّرح في البحث، خاصّة وأنّها ستتبّع أثر السّرديّات في السّاحة النّقدية المغاربيّة، لذلك سوف لن يُلتفت إلى الدّعوات القائلة بالجمع بين الاتّجاهين ولا سيّما تلك الدّاعية إلى انفتاح السّرديّات على السّيميائيّات السّرديّة؛ لأنّه من منظور هذه الدّراسة لم يصل الدّرس النّقديّ العربيّ -بصفة خاصّة-بعد- إلى هذه المرحلة؛ ذلك لأنّ واقع الحال لا يعدو أن يكون مجرّد اجتهادات يقودها الارتجال والاجتهادات الفرديّة، ومقترحات يسيطر عليها الجدل والاختلاف في الرّؤى والغموض في المفاهيم والمصطلحات، وبهذا لا يمكن لها أن تؤسّس لمعرفة علميّة ونقديّة دقيقة وصارمة بالمحكيّ، أو بالأحرى لعلم عام خاص بخطاب المحكيّ.

تبقى الإشارة إلى أنّ هذه الدّراسة حاولت من خلال ما سبق أن تتعرّف على السّرديّات وروافدها وأبرز أعلامها في بيئتها الأصليّة، وفي محاضنها الغربيّة والفرنسيّة بصفة خاصّة، وكذلك حاولت رسم حدودها ومجالاتها البحثيّة، مسهمة بذلك في اصطناع الأرضيّة التي سترتكز عليها في محاورة السّرديّات في نسختها العربيّة المغاربيّة واقتحام أسوارها المنيعة، محاولة بذلك أيضا اكتشاف طرائق انتقال هذه التّجربة إلى البيئة المغاربيّة، وبحث مرجعياتها، وتوصيف أشكال تلقيها من قبل النّقاد المغاربيّين، وهو المسعى المراد مساءلته والاقتراب منه في الجزء الثّاني من هذا الفصل.

6- وسائط تلقّي السّرديّات في النّقد المغاربيّ وقنواتها:

إنّ أولى التّساؤلات المطروحة -في هذا الصّدد- التي يتوجّب على الدّارس الإجابة عنها هيّ عن الكيفيّات والوسائل التي مكّنت من ولوج هذه التّجربة (تجربة السّرديّات) إلى ساحة النّقد

المغاربيّ[1]، وأتاحت فرصا متنوّعة وأمدّت جسورا كثيرة أمام الباحثين والدّارسين المغاربيّين للاطّلاع على منجزات السّرديّات الفرنسيّة على وجه الخصوص كونها تمثّل المرجعيّة الأساسيّة والوحيدة، التي أقبلوا عليها ومتحوا منها جلّ إجراءاتهم التّنظيريّة والتّحليليّة. فقد "مثّلت منجزات النقد الغربي الفرنسي بدرجة أولى (...) على اختلاف مدارسه ومناهجه، المرجعية الأساسية التي اعتمدها نقاد المغرب العربي في مقارباتهم النظرية والإجرائية للنصوص الروائية المغاربية خصوصا، والعربية عموما. وهو ما أكسب نقد الرواية في المغرب العربي سمات حداثته، باعتباره يجسّد مجال انفتاح مشهدنا الثقافي المغاربي على نظيره الغربي الأوروبي، الذي يستمدّ منه معظم مفاهيمه النظرية، وطرائقه الإجرائية، وما تستخدمه من أدوات وآليات ممارسة"[2] نقديّة وتحليليّة بغية النّهوض بالعمليّة النقديّة وتطويرها في هذه الرقعة الجغرافيّة من الوطن العربيّ.

يمكن حصر أبرز العوامل والوسائل التي ساعدت على تسهيل سبل انتقال السّرديّات من محاضنها الأصليّة إلى البيئة المغاربيّة في مجموعة من الوسائط تأتي في مقدمتها الكتب والدّوريات الأجنبيّة أو ما يعرف بالأصول التي تمّت الإفادة منها بطريقة مباشرة خاصّة بالنّسبة للذين يتقنون اللّغات الأجنبيّة واللّغة الفرنسيّة تحديدا، لكنّ الشّيء المسجّل أنّ عمليّة التّعامل مع هذا الوسيط واجهتها عقبات كثيرة منها ندرة هذه المصادر والأصول وانعدام توفّرها وتداولها في الأوساط الثّقافيّة المغاربيّة، وكذلك في المكتبات الجامعيّة، وإن وجدت فإنّها تبقى حكرا على نخبة من الأساتذة الجامعين المختصّين، حيث يسجّل "بدءا أن الكتاب أو الدورية الأجنبية المتخصصة قليلة التداول والتوزيع في البلاد العربية. وهناك العديد من الأقطار العربية لا توزع فيها العديد من الكتب أو المنشورات العلمية الأجنبية. وحتى إذا كانت كما هو الحال في المغرب مثلا، فإنها تكون بأعداد ضئيلة وبتكلفة عالية، الشيء الذي يقلل من أهمية هذا الوسيط، رغم أولويته وضرورته، لأنه وسيط دائم ومستمر. فمن دونه لا يمكن أن تتم الترجمة، ولا يمكن أن يستفيد

[1]: إذا كانت صفة النقد المغاربي تطلق على نسق خاص في الكتابة النقدية يوحّد مجموعة من النقاد ويجمعهم في إطاره، فإن إطلاق هذه التسمية –في هذه الدراسة– ليس بهذا المعنى، وإنما هي للدّلالة على ذلك النقد الذي أنجز في رقعة جغرافية محدّدة هي المغرب العربي، وبذلك فإنّ ما تحقق من تراكم نقدي في مجال السرديات، وإن كان انتماؤه لها قد يجعله يبدو مشكّلا لنسق نقدي خاص، إلاّ أن ما هنالك لا يعدو أن يكون مجرد اجتهادات فردية لا غير.

[2]: بن جمعة (بوشوشة)، النقد الروائي في المغرب العربي: إشكالية المفاهيم وأجناسية الرواية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت،لبنان، ط1، 2012، ص. 12.

أو يواكب الباحث الذي عاد إلى أرض وطنه، وكان فعلا قد استفاد من وجوده هناك"[1] في بيئته الأصليّة التي أنتجته. وأمام هذا الوضع يكون القارئ، أو بالأحرى الباحث العربيّ في مواجهة إشكاليّة حقيقيّة هيّ إشكاليّة عدم توفّر المرجع الأجنبيّ الأصليّ الذي يمكّن من حصول الحوار وإحداث التّفاعل الحقيقيّ مع المعرفة النّقديّة الجديدة.

ثمّ تأتي التّرجمة التي تعدّ وسيطا مهمّا لتحقيق المثاقفة والاضطلاع على النتاج الثّقافيّ الأجنبيّ، وهذا بالرّغم من الإشكالات والصّعوبات التي تثيرها في كثير من الأحيان، لا سيّما فيما يتعلّق بالعوائق التي تواجه المترجم في فهم السّياق الذي ينتمي إليه النّصّ المترجم، وفي إيجاد البدائل المناسبة في البيئة المترجم إليها[2]، ممّا ينجم عنه فوضى في المفاهيم والمصطلحات، ويفضي إلى إرباك العمليّة النّقديّة، نتيجة الالتباسات الحاصلة عن التعدّد الدّلاليّ لهذه المفاهيم والمصطلحات.

إذا كانت التّرجمة رافدا من روافد البحث السّردي في النّقد العربيّ والمغاربيّ بصفة خاصّة، فإنّها يمكن أن تكون مصدرا لسوء فهم كثير من القضايا النّقديّة لاسيّما المصطلحيّة، نتيجة تغييب مرجعيّة النّصّ النّقديّ المترجم، أي عدم الإلمام بالسّياق التّاريخيّ والأسس النّظريّة لهذا النّصّ. وربما يكون هذا الغياب هو السّبب الرّئيس في صعوبة فهم القارئ العربيّ للمناهج النّقديّة الغربيّة وسوء استيعابه لها بشكل عام[3]. من هذا المنطلق يمكن القول، بأنّ الترجمة ليست عملا بريئا، بوصفها إحدى أكثر الممارسات اللّغويّة تعقيدا نظرا لما تتطلبه من مهارة تمثّل النّصّ المترجم تمثيلا مدركا لخصائصه البنيويّة وقرائنه الثّقافيّة، فهي لا تقتصر على عمليّة التّحويل والنّقل من لغة إلى لغة أخرى، أو التّعامل مع اللّغة كمرصوفة من الكلمات المعزولة عن سياقها الحضاري أو الثّقافيّ، وإنّما ينبغي النّظر إلى كلّ لفظة على أنّها كائن لغويّ مرتبط بالممارسات الإنسانيّة ويختزن تراثا تاريخيّا وثقافيّا[4]. وبهذا فإن الاختلالات الحاصلة على صعيد ترجمة النّصوص النّقديّة الأجنبيّة من شأنه أن يفضي مباشرة إلى حصول اختلالات في مستوى فهم هذه النّصوص المترجمة ذاتها، وإلى اعتسار في ضبط مصطلحاتها ومفاهيمها النقديّة.

---

[1]: يقطين (سعيد)، ودراج (فيصل)، آفاق نقد عربي معاصر، دار الفكر، دمشق، 2003، ص. 55، 56.

[2]: هذا فضلا عن الإشكالات الاختصاصية والتعدد اللغوي والمرجعي وكذا الانتقائية في ترجمة الأعمال التي تمت بصلة إلى السرديات.

[3]: ينظر، الشّيخ (حليمة)، ترجمة النّص النّقديّ وغياب المرجعيّة، ضمن كتاب، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص. 61، 62.

[4]: ينظر، خمري (حسين)، الترجمة والسّيميائيات، ضمن كتاب، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، ص. 121.

كلّ ذلك ناجم في نظر "سعيد يقطين" عن غياب مترجمين مختصّين في مجالات النّقد الأدبيّ والسّرديّات تحديدا، وتشابه اهتماماتهم وقلّة المعاهد والمراكز المهتمّة بالتّرجمة العلميّة في البلدان المغاربيّة خاصّة، وما هو موجود لا يعدو أن يكون اجتهادات فرديّة، هذا فضلا عن التأخّر في ترجمة العديد من الكتب المختصّة بالسّرديّات، مثل ما حصل مع "خطاب الحكاية" "لجيرار جينات" الذي لم يترجم إلاّ في الثّمانينيات. وفي مقابل ذلك هناك دراسات كثيرة لم نجد أحدا تصدّى لترجمتها[1]رغم أهمّيتها البالغة[2]. فإذا كانت التّرجمة –من هذا المنطلق– "مَعْبرًا وسيطا شديد الأهمية في إشاعة تداول الكتاب [النقدي] خارج سياقه القومي، إذ هي تمنحه حياة جديدة في لغة أخرى وضمن ثقافة مغايرة"[3]؛ فإنّ التعامل مع هذا الوسيط كان محتشما، ولم يرق إلى مستوى التطلّعات المنشودة.

توجد أيضا البعثات العلميّة إلى الخارج، حيث شكّلت فرنسا قبلة للطّلبة والأساتذة الجامعيين المغاربيّين من المغرب وتونس والجزائر للدّراسة ولإنجاز رسائل علميّة وأكاديميّة مكّنتهم من الاطّلاع على أعمال الرّواد: "رولان بارت"، "تودوروف"، "جينات"، "غريماس"، و"كريستيفا...إلخ، ممّا أتاح فرصا لإشاعة جهودهم وانتشارها في البلدان المغاربيّة، والعمل على تدريسها للطّلبة وترسيمها ضمن المقرّرات الجامعيّة. وقد نهض بهذه المهمّة ثلّة من خيرة الأساتذة في الجامعات المغاربيّة أمثال: "عبد الكبير الخطيبي"، و"عبد الفتاح كليطو"، و"محمّد مفتاح"، و"سعيد يقطين"، و"سعيد بنكراد" من المغرب، و"توفيق بكار"، و"حسين الواد"، و"محمّد القاضي"، و"محمد الخبو"، و"نجيب العمامي" من تونس، و"عبد الملك مرتاض"، و"عبد الحميد بورايو"، و"رشيد بن مالك"، و"السّعيد بوطاجين"، و"حسين خمري" من الجزائر.

لقد كان لهذه الوسائط الدّور الكبير في ربط العلاقات ومدّ الجسور مع الثّقافة النّقديّة الفرنسيّة في مجال السّرديّات، وجعل الإفادة من معارفها أمرا ممكنا رغم ما شابها من نقص وتقصير في تحقيق الغايات التي وكّلت بها على أكمل وجه، ذلك لأنّ هذه الوسائط يتأسّس نشاطها في أغلب

---

[1]: مثل بعض كتب جينات التي تعتبر استكمالا لمشروعه السردي التي لم تترجم كاملة إلى الآن:
(Figures II, 1969, Figures III,1972, Palimpsestes :La littérature au second degré, 1982, Seuils,1987, Diction et fiction, 1991, Figures IV,1999, Métalepse, 2004 …ext).

[2]: ينظر، يقطين (سعيد)، ودراج (فيصل)، آفاق نقد عربي معاصر، ص. 55، 56.

[3]: فرشوخ (أحمد)، تأويل النص الروائي، السرد بين الثقافة والنسق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2006، ص. 64.

الحالات على مجهودات فرديّة لا غير، وأنّ نقل معارف الغرب كان عن طريق المثاقفة التي من الطّبيعيّ أن تكون "مطبوعة بكثير من المآزق. فلا بدّ أن يكون المفهوم كذلك عويصا. هناك متطلّبات، وحاجيات، واختلاف في السياقات، ولا بدّ، بالنتيجة، أن تعيش المفاهيم فوضى معينة"[1] ولا بدّ كذلك أن يلتبس فهمها وإدراكها على القرّاء.

كما أنّ عمليّة المثاقفة ليست منحصرة في هذه الوسائط فقط. ففي الآونة الأخيرة تجد أنّ شبكة الأنترنيت قد قلّصت المسافات، وفتحت المجالات للتّواصل وتبادل المعارف ونشرها بين كافة أقطار العالم، لكنّ "سعيد يقطين" يرى بأنّنا –نحن العرب– لم نحسن استثمار هذا الوسيط بشكل إيجابيّ إلى الآن، لأنّه "في الشبكة [شبكة الأنترنيت] معلومات ومواد فكرية ونظرية تتصل بالنظرية الأدبية لا حصر لها وبكل اللغات، ونلاحظ أننا لم نتفاعل معها على النحو الملائم الذي يمكننا من المواكبة، فلا الأشخاص ولا المؤسسات الجامعية تقوم بدور ما في هذا المجال"[2] بإمكانه أن يثريّ إفادة النّقاد معرفيّا ونقديّا، ويطوّر من طرائق تعاملهم واطّلاعهم على المنجز النّقديّ العالميّ في ميدان السّرديّات.

إذا كانت هذه الوسائط أوالقنوات هي التي تتحكّم في عمليّة إحداث المثاقفة مع المنجز النّقديّ الغربيّ؛ وكان التّعامل معها قاصرا عن تأديّة الدّور المنوط به؛ فإنّ ذلك أدّى إلى إثارة جملة من العوائق والإشكالات هي من صميم إشكالات النّقد العربيّ عامّة والمغاربيّ بصفة خاصّة، يلخّصها ما ذهب إليه النّاقد "بوشوشة بن جمعة" حينما أقرّ بأنّ إشكالات استفادة النّقد السّرديّ والرّوائيّ المغاربيّ من منجزات النّقد الغربيّ "راجعة بالأساس إلى صعوبة نقل مفاهيم وآليات ثقافية ونقدية من بيئتها الأصل: الغرب الأوروبي، إلى فضاء مغاير، هو الفضاء المغاربي، ممّا يعلّل الطابع الإشكالي الذي وسم تلك المفاهيم النقديّة، التي مثّلت مصدر سوء فهم، وقلق في التأويل، ومثار التباس لدى احتكاك النّقاد بالنصوص الروائية المقروءة مناط التحليل، وذلك لما يميّز سيرورة تلك المفاهيم من تغيّر مستمر ناجم –في الأغلب– عن ارتحالها من مجالاتها الأصلية إلى مجالات ثقافيّة مغايرة، فضلا عن تبعيّة الناقد الروائي المغاربي لنظيره الغربي الأوروبي، وارتباك تمثّله، واضطراب

[1]: الدغمومي (محمد)، قضايا النقد الأدبي في المغرب، مجلة فكر ونقد، ع6، السنة الأولى، فبراير، 1998، ص. 114، نقلا عن بن جمعة (بوشوشة)، النقد الروائي في المغرب العربي، إشكالية المفاهيم وأجناسية الرواية، ص. 14.

[2]: يقطين (سعيد)، ودراج (فيصل)، المرجع السابق، ص. 57.

نقله، واستخدامه لأدوات المنظومة النقدية الغربية في مقاربته للروايات المغاربية، والعربية على السواء، خصوصا، وأنّ المنظومة النقدية العربية القديمة لا تسعفه بما يساعده على مقاربة الرواية جنسا مستحدثا في الثقافة العربية، ودخيلا عليها لا أصيلا. وهي علامة دالّة على أزمة النقد المغاربي الحديث والمعاصر في صلته بالمثاقفة، التي وضعته أمام أكثر من مأزق معرفي ومنهجي وإجرائي"[1] لدى تعامله وتفاعله مع مختلف أنواع النّصوص الرّوائيّة والسرّديّة.

بهذا تكون أزمة السّرديّات المغاربيّة بوصفها جزءا من النّقد المغاربيّ، ليست أزمة ترجمة مصطلحات ونقلها من سياق لغويّ غربيّ إلى سياق آخر هو العربيّة، بقدر ما هي أزمة ثقافة عربيّة عاجزة عن الإسهام في إنتاج المعرفة في الوقت الحاليّ، أي إنّها تعود بالدّرجة الأولى إلى العلاقة غير المتكافئة بين ثقافة الغرب منتجا للمعرفة، ومركزا لها، وبين الثّقافة العربيّة مستهلكة لمعرفة المركز الأوروبيّ، في شتّى المجالات الثّقافيّة والمعرفيّة ومنها النّقديّة[2] على وجه الخصوص.

على الرّغم من كلّ هذه العوائق التي طبعت عملية التّفاعل مع النّقد الغربيّ وثقافته، إلاّ أنّ مسألة الإفادة من النّتاج النّقديّ الغربيّ أصبحت -في الوقت الرّاهن- أمرا حتميّا وملحّا أملته ضرورات معيّنة وحساسيات جديدة، دفعت النّقاد المغاربيّين دفعا إلى التّحاور النّقديّ مع الآخر وثقافته. فلم يكن ذلك ضربا وليد الصّدفة، أو مجرّد محاكاة للنّظريّات الغربيّة، وإنّما كان لهذا التوجّه أسبابه ومبرّراته التي نحت وجهتين مختلفتين: "الأولى أملتها مقتضيات خارجية موضوعية، وتمثلت في نزوع الذهنية العربية الحديثة إلى محاورة الآخر والتوفر على تجاربه للإفادة منها حرصا على فهم الذات ومعرفتها، لا سيما أن النقد العربي القديم انصرف عن التنظير للسرد ولم يلتفت إليه في مساءلاته للأدب ولأجناسه (...) أمّا الوجهة الثانية فداخلية، ومحصولها الوعي بأن الطرق التقليدية في تناول الظاهرة الأدبية قد استنفدت كل طاقاتها، ولم تعد، تبعا لذلك، كافية لتشريح الإنتاج الروائي تعميما، وفهم ما طرأ على الإبداع الحديث بمختلف مظاهره وأنواعه من تجديد طرق التعبير وأساليبه، ولا قادرة على إبراز خصوصيات الأساليب الروائية، والكشف عن وجوه تأدية أصحابها رؤاهم وآليات إنتاج الدلالة من خلالها"[3]. بمعنى أنّ عمليّة التّفاعل

---

[1]: بن جمعة (بوشوشة)، النقد الروائي في المغرب العربي، إشكالية المفاهيم وأجناسية الرواية، ص. 13.

[2]: ينظر، المرجع نفسه، ص ص. 13-16.

[3]: العجيمي (محمد الناصر)، النقد الروائي العربي الحديث، واقعه وإشكالياته من خلال بعض المداخل، ص. 16، 17، 18.

مع المعرفة النّقديّة الغربيّة، ومواكبة مستجدّاتها الرّاهنة أصبحت أمرا واجبا وحتميّا، ما دام أن الآليّة النّقديّة القديمة صارت عاجزة عن تقديم أدوات تحليليّة ومفاهيم قادرة على مقاربة النّصوص الإبداعيّة الحديثة، وعلى الإمساك بتركيبيّتها الخطابيّة والجماليّة، والنّفاذ إلى مختلف مكوّناتها البنيويّة وعلاقاتها الشّائكة والمعقّدة.

ذلك ما عبّر عنه "سعيد يقطين" في كتابه "القراءة والتجربة"، حينما اعترف بالمشقّة والصّعوبة التي يجدها النّاقد في دراسة النّصوص السّرديّة الحديثة وبالأخصّ النّصوص الرّوائيّة، حيث أكّد على ضرورة اعتماد أدوات إجرائيّة وتحليليّة جديدة، فمن أولى الأولويّات عنده أن تكون القراءة النّقديّة جديدة، ذلك لأنّ التّجربة الجديدة –في نظره– تستدعي القراءة الجديدة[1]، وهو ما يؤكّد فرضيّة الاستعانة بالآليّة النّقديّة الغربيّة، ويبرّر استدعاء أدواتها الإجرائيّة لدى تحليل النّصوص السّرديّة والرّوائيّة.

من هذا المنطلق انخرط النّقاد المغاربيّون في هذا المنحى التّجديدي، وعيا بجدية هذا الطّرح ونجاعته التّحليليّة في مقاربة النّصوص السّرديّة والرّوائيّة، وإسهامه في إخصاب العمليّة النّقديّة وتطويرها، فقد كان ذلك مدعاة لحصول تراكم لخطاب السّرديّات في النّقد المغاربيّ تراوح بين حصر موضوعها على الخطاب وانغلاقها عليه، وبين توسيع حدودها ومجالاتها، بانفتاحها على مكوّنات المحكيّ الأخرى (القصّة والنّصّ...إلخ)، متجاوزة بذلك الحدود التي كرّستها جهود المؤسّسين "جينات" و"تودوروف" إبان الحقبة البنيويّة.

7– مرجعيّات السرديّات المغاربيّة بين الحصر والتّوسيع:

لم يكن انقسام توجّهات البحث في السّرديّات في نسختها العربيّة المغاربيّة إلى قسمين: قسم عمل أصحابه على حصر موضوعها على الخطاب، وقسم آمن بفتح حدودها لتستوعب مستويات أخرى خارج نطاق الخطاب، أمرا مستحدثا ووليد المصادفة بقدر ما كان ذلك طبيعيّا وله مايبرّره، ذلك لأنّ السّرديّات شهدت محاولات في محاضنها الأصليّة عند الغرب سعت إلى توسيع حقولها

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، القراءة والتجربة، حول التجريب في الخطاب الروائي الجديد بالمغرب، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1985، ص. 08.

وتجاوز حدود الأشكال التّعبيريّة، وهو ما رأيناه مع "كولاس" و "مايك بال" و"لينتفلت"... وغيرهم.

على الرّغم من أنّ السّياق النّقديّ العام الذي أنتجها (السّرديّات المغاربيّة)، وانطلقت منه في بناء معالمها وأسسها الأولى تركّز أساسا على جهود أصحاب السّرديّات الحصريّة أو ما عرف بسرديّات الخطاب، "لأنها هي الأصل الذي تبلور إبان الحقبة البنيوية، وعمل [البنيويّون] على "حصر" مجال اهتمامهم، وجعله مقتصرا على "الخطاب" في ذاته. وفي هذه الحقبة تأسست الأصول، وتم تحديد المكونات البنيوية للخطاب السردي التي تميزت بها السرديات عن غيرها من الاختصاصات"[1]. لكنّ المدقّق في نشأة هذه الأطروحة في النّقد المغاربيّ يتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ ظهورها ارتبط أساسا بسياق خاصّ، هو سياق التّطوّر الذي شهدته السّرديّات الغربيّة منذ بداية الثّمانينيّات، عن طريق مراجعة الجيل الجديد من روّاد السّرديّات لأطروحة المؤسّسين[2] المحكومة بولعها الشّديد ببنية خطاب المحكيّ؛ إذ عمل هؤلاء (الجيل الجديد) على مناقشة تصوّراتهم (المؤسّسين) المنهجيّة والنّظريّة المحدّدة لمكوّنات الخطاب وعناصره، ممّا أسفر عن تبلور اشتغال جديد جعل السّرديّات المغاربيّة إلى جانب اهتمامها بالخطاب تحتفي بالنّصّ وبأبعاده الدّلاليّة؛ أي إنّها بذلك خطت خطوات نوعيّة جعلتها تطوّر من أدواتها وتتوفّر على إمكانات منهجيّة وإجرائيّة جديدة في التّعامل مع النّصّ السّرديّ.

لئن كانت –من هذا المنطلق– أبرز ملامح السّرديّات المغاربيّة تتراوح بين الاشتغال على الخطاب وبين الاشتغال على النّصّ، أو ما أصبح يطلق عليه حاليا سرديّات الخطاب وسرديّات النّصّ؛ فإنّ ذلك أصبح يؤسّس في الوقت نفسه لمرجعيّة مزدوجة لتجربة السّرديّات في النّقد المغاربيّ هي مرجعيّة السّرديّات الحصريّة، ومرجعيّة السّرديّات التّوسيعيّة، ولو أنّ أشكال هذا الحصر والتّوسيع اختلفت درجاتها وتباينت وتفاوتت من ناقد إلى آخر تبعا للخلفيّة النّظريّة والمنهجيّة التي ينطلق منها كلّ واحد داخل هذا الاختصاص.

---

[1]: يقطين (سعيد)، الكلام والخبر، مقدمة للسرد العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1997، ص. 24.

[2]: ينظر، ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، السرديات وخطاب السرد، مساهمة في منهجة أطروحة السرديات والتراكمات التي أنتجتها، دار الفكر، نواكشوط، ط1، 2010، ص. 105.

إذا تمّ التّوصّل فيما -سبق- إلى أنّ السّرديّات المغاربيّة تفرّعت إلى سرديّات حصريّة وتوسيعيّة، وهو أمر اقتضته الدّقة العلميّة والتّصنيف المنهجيّ والنّقديّ عند حصر مرجعيّات الاشتغال السّرديّ المغاربيّ، فإنّ الباحث وهو يروم رسم ملمح عام لأطروحة السّرديّات في النّقد المغاربيّ يتأكّد لديه تزامن ظهورها مع الاجتهادات الغربيّة السّاعيّة إلى توسيع مباحثها وانشغالاتها، ممّا جعل معظم الدّارسين المغاربيّين ينتهون إلى الاقتناع بفكرة التّوسيع، ولو أنّهم بدأوا حصريّين، وهو ما وقف عليه البحث لدى الاطّلاع على أعمالهم وتتبّع مسارات تطوّر مشاريعهم السّرديّة، ويمكن أن يذكر منهم: "سعيد يقطين"، و"محمد الخبو"، و"نجيب العمامي"... وغيرهم، وهو الأمر الذي مكّن من التوصّل إلى تشكيل ملمح السّرديّات المغاربيّة وامتلاك تصوّر عن موقع كلّ ناقد من الحصر والتّوسيع، فلا يمكن أن يصل الباحث إلى ذلك كلّه دون أن تتبلور لديه رؤية شاملة ومتابعة فعليّة ودقيقة لأعمال هذا النّاقد أو ذاك ممّن أسهموا في تأسيس أطروحة السّرديّات المغاربيّة.

7-1-ملمح السّرديّات المغاربيّة:

بدأت السّرديّات المغاربيّة حصريّة ملتزمة بالحدود المنهجيّة المرسومة في أثناء الحقبة البنيويّة من قبل المؤسّسين (مؤسّسو السّرديّات الفرنسيّة) "تودوروف" و"جينات" على أساس أنّها الأصل الأوّل الذي انبنت عليه السّرديّات عامّة في مراحل تشكّلها الأولى.

من هذا المنطلق فلا غرابة أن تقتصر جهود النّقاد المغاربيّين في هذه الفترة (منتصف الثّمانينيّات) على دراسة الخطاب ووصف مكوّناته اللّفظيّة والبنيويّة دون الالتفات إلى النّصّ بوصفه مكوّنا آخر من مكوّنات المحكيّ، ذلك لأنّ كل البنيويّين "الذين يقفون عند الحد اللفظي [للمحكي] (...) لا يميزون بين الخطاب والنص. إنهما يُستعمَلان بالدلالة نفسها (...) وهكذا نجد في كتابات [جينات]، مثلا، أنه يستعمل [المحكي] أحيانا وهو يعني من خلاله الخطاب، وأحيانا أخرى النص. ولا غرو في ذلك، إذ إن الاستعمال الأحادي الدلالة، تبعا للحد الذي يقف عنده، هو وأمثاله، لا يستدعي أن يحمل أحدهما بدلالة تختلف باختلاف المصطلح الموظف. لذلك فنحن عندما نصادف الخطاب السردي أو النص السردي في كتابات [جينات] أو "تودوروف" علينا ألا نفكر

في اختلافهما دلاليا. إنهما يحملان معنى واحدا، وإن كان الاستعمال المهيمن هو الخطاب، أما النص، فلا يوظف إلا بين الفينة والأخرى"[1] في مختلف دراساتهما السّرديّة.

لئن بدأت السّرديّات المغاربيّة حصريّة متساوقة مع انشغالات النّقاد البنيويّين، في منافحتهم عن خطاب المحكيّ وولعهم الشّديد بمكوّناته وتمفصلاته، ممّا جعل السّاحة النّقديّة المغاربيّة في منتصف الثّمانينيّات من القرن الماضيّ تشهد العديد من الجهود التي سعى أصحابها إلى تكريس أطروحة السّرديّات الحصريّة والمراهنة عليها بوصفها خيارا نقديّا جديدا في تحليل مكوّنات الخطاب الرّوائيّ العربيّ واستكشاف خصوصيّات تشكّله وبنائه؛ فإنّ ذلك كان في أثناء لحظات الالتقاء الأولى مع هذا الاختصاص النّقديّ قبل أن يتّجه معظم النّقاد المغاربيّين إن لم نقل جلّهم صوب النّصّ موسّعين من دائرة اهتمامهم ومنفتحين على مشاغل جديدة لم يتم الالتفات إليها سابقا.

تشكّل هذا النّوع من الوعي مع تزايد الاهتمامات الدّاعية إلى مساءلة أطروحة السّرديّات الحصريّة والدّخول في حوار مستمرّ مع مفاهيمها وأدواتها المنهجيّة والإجرائيّة، ممّا أدّى إلى حصول مراجعة شبه كاملة لهذه الأطروحة بإعادة النّظر في منطلقاتها وفي الحدود الضيّقة التي باتت تشغلها والمفاهيم التي تتكئ عليها في بناء تصوّراتها وفي مقارباتها للخطاب السّرديّ، وكلّ ذلك تمّ من منظور يراعي التطوّرات الحاصلة في ميدان العلوم الإنسانيّة عامّة، والدّراسات النّقديّة والسّرديّة الحديثة بصفة خاصّة.

بذلك "استطاعت السرديات أن تحقق في السنوات الأخيرة قفزة نوعية عند مساءلتها للعديد من المكونات التي تركب النص السردي، وذلك على مستوى التفكير (أو بالأحرى إعادة التفكير) في تخصيص مجال البحث وتعميق مساره بجملة من المباحث الإضافية والتي تمكن الدراسة السردية من الانفتاح على أكبر قدر ممكن من المقاربات والتناولات بخصوص صوغ التصور أو تعيين مجال التناول منهاجيا وإجرائيا"[2]. بذلك أثمرت هذه المراجعة المنهجيّة توجّها جديدا من الاشتغال

[1]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، النص والسياق، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2006، ص. 10، 11.

[2]: الحجمري (عبد الفتاح)، الجملة السردية، التخييل وتركيب السرد، مقاربة مقطعية لرواية مغربية، ضمن كتاب الرواية المغربية أسئلة الحداثة (وقائع ندوة وطنية عقدها مختبر السرديات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، المغرب)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1991، ص. 95.

السّرديّ عمل أصحابه على الإسهام في توسيع أطروحة السّرديّات الحصريّة وإثرائها، من خلال دعوتهم إلى تجاوز حدودها الضيّقة المنحصرة على مستوى الخطاب، وتغيير موقفهم من مكوّنات المحكيّ، مميّزين في ذات الصّدد بين ثلاثة مكوّنات للمحكيّ هي: (القصّة، الخطاب، النّصّ) على خلاف التّقسيم الثّنائيّ: (القصّة، الخطاب) الذي أقرّه البنيويّون.

أنتج هذا التّقسيم الثّلاثيّ للمحكيّ "سّرديّات توسيعيّة" أو "سرديّات للنّصّ"[1] –كما يسمّيها سعيد يقطين– لا تعترف بالتّماهي أو التّطابق بين الخطاب والنّصّ على النّحو الذي سجّل مع أصحاب السّرديّات الحصريّة، بل تنظر للنّصّ على أنّه وحدة لسانيّة أكبر وأشمل من الخطاب تستوعب مكوّنات أخرى تجب الإحاطة بها جميعا عند دراسة المحكيّ.

تمثّل "سرديّات النّصّ" طرحا منهجيّا جديدا وإحدى أهمّ تمفصلات السّرديّات التي أسهمت في إغناء موادّ هذا الاختصاصّ وتعميق مباحثه بمفاهيم وتصوّرات جديدة يمكنها أن تفتح "آفاقا جديدة للسرديات، تضمن لها استقلالها وانفتاحها في آن واحد، وتعضد احتمالات تفاعلها مع غيرها من الاختصاصات والعلوم، وتضمن لها كذلك إمكانيات هائلة للتجدد، ولمراكمة نتائج يمكن أن تستثمرها علوم أخرى مجاورة"[2]. ولما كانت "سرديّات النّصّ" تشكّل ملمحا بارزا في خطّ التّوسيع الذي دأب بعض النّقاد[3] على رسمه للسّرديّات؛ فإنّ هذا التّوسيع أخذت مظاهره أبعادا منهجيّة وأخرى تنظيريّة[4]*لم تكن السّرديّات المغاربيّة بمنأى عنه، بل نشأت في سياقه متزامنة

---

[1]: تمثل سرديات النص موقف أصحاب النظرة التوسيعية لأطروحة السرديات الحصرية المحتفية بخطاب المحكي ومكوناته البنيوية: (الزمن، الصيغة، الصوت)، وهو موقف يتجاوز حدود هذه الأطروحة التي رسمها البنيويون للسرديات إلى الاهتمام بالنص ومختلف أبعاده الدلالية، وهي بذلك تنص على التقسيم الثلاثي للمحكي (الخطاب، القصة، النص)، ولو أنها تشدد على البنيات النصية، وقصدية الكاتب، وبعد التلقي في دراسة النص السردي.

[2]: يقطين (سعيد)، الكلام والخبر، مقدمة للسرد العربي، ص. 27.

[3]: هم الجيل الذي خرج من جناح النقاد البنيويين وعملوا على مناقشة طروحاتهم المنهجية وتوسيعها أمثال "كولاس" و"شلوميت" و"فاولر" و"شورت"...وغيرهم.

[4]: ينظر، ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، السرديات وخطاب السرد، ص. 92.

*: تتمثل الأبعاد المنهجية في مواقف هؤلاء النّقاد من المحكي ومكوناته ومن الاتجاهات السردية المقاربة له، حيث أعلن هؤلاء عن طرح منهجي جديد يدعو إلى إمكانية التوفيق والتكامل بين هذه الاتجاهات السردية لا سيما اتجاهي (السرديات البنيوية، والسيميائيات السردية) ومؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة التضافر بين مكونات المحكي بما فيها القصة والخطاب والنص للإمساك بالسردية وهو ما وجد فسحة في الطرح المنهجي الذي قدمه "كولاس" من خلال إعادة رسمه لحدود السرديات منهجيا وتنظيريا في بحثه الموسوم بـ:"حدود السرديات". أما الأبعاد التنظيرية فقد عبرت عنها تلك الدعوات المتتالية المشددة على إمكانية انفتاح السرديات على حقول معرفية متنوعة وتمفصلها إلى اختصاصات فرعية (سرديات للقصة، سرديات للخطاب، سرديات للنص.....إلخ)

مع اجتهادات أصحاب هذا التوجّه الدّاعي إلى توسيع مجالات السّرديّات وحدودها بجعلها تنفتح على النّصّ من جهة دون أن تتجاوز الاهتمام بالخطاب بوصفه المنطلق الأساسيّ في مقاربة جميع مستويات النّصّ ومختلف أبعاده الدّلاليّة من جهة أخرى، ممّا أسهم في تشكّل مواقف وطروحات منهجيّة داخل أطروحة السّرديّات التّوسيعيّة تتبنّى النّظرة الشّموليّة للمحكيّ وتؤكّد الطّابع التّكامليّ بين التّوجّهين (سرديّات الخطاب وسرديّات النّصّ) لأنّ "سرديات النص لا يمكنها أن تتحقق إلا على أساس سرديات الخطاب ضمنا أو مباشرة، ولكنها لازمة لأنها محددة، ولأنها الأصل الذي قامت على أرضيته السرديات"[1]. وبمعنى آخر أنّ الإحاطة بالنّصّ وبأبعاده الدّلاليّة لا يتمّ إلا بالمرور عبر المستويات اللّغويّة والتّعبيريّة للخطاب.

لما كانت ملامح السّرديّات المغاربيّة -كما سبقت الإشارة- قد ارتسمت في ظلّ هذا التّوسيع المنهجيّ والتّنظيريّ الذي شهدته السّرديّات الغربيّة منذ أواسط الثّمانينيّات على أساس أنّه السّياق الخاصّ الذي أوجدها وتزامنت في ظهورها معه؛ فإنّ هذه القناعة السّائدة أوجبت التّدليل على ذلك ببعض النّماذج النّقديّة المغاربيّة ممّن أسهموا في تدعيم هذا الخيار النّقدي (خيار التّوسيع) ودأبوا على تكريسه لمواجهة خطاب المحكيّ والتّصدّي لمستوياته الجماليّة والتّعبيريّة ومختلف أبعاده النّصيّة والدّلاليّة. غير أن ما تمّ تسجيله عند متابعة جهود هؤلاء النّقاد أنّهم رغم انخراطهم في هذا المنحى التّوسيعيّ لأطروحة السّرديّات واتّفاقهم شبه التّام على تطوير مباحثها وإثراء مقولاتها ومفاهيمها، إلاّ أنّ ما ميّز جهودهم أنّها لا تعدو أن تكون مجرّد اجتهادات فرديّة يعوزها التّواصل العلميّ والتّفاعل المعرفيّ، ممّا نجم عنه -طبعا- اختلاف في الرّؤى والتوجّهات داخل هذا الاختصاص. فكلّ باحث أو ناقد له رؤية خاصّة في تأسيس سرديّاته، وفي بناء موادّها ومباحثها. وستحاول هذه الدّراسة الإسهام في رسم ملمح السّرديّات المغاربيّة وأخذ صورة عامّة عنها من خلال استعراض أهمّ المحاولات التّأسيسيّة لهذه الأطروحة في النّقد المغاربيّ.

7-1-1-سرديّات سعيد يقطين من الاشتغال على الخطاب إلى الانفتاح على النّصّ:

يعدّ "سعيد يقطين" أبرز النّقاد المغاربيّين الذين اقتنعوا بفكرة انفتاح السّرديّات، وساروا في فلك الاتّجاه التّوسيعيّ لمباحثها ومقولاتها، كان ذلك دأبه في جميع مؤلّفاته المتتاليّة التي تربط بينها خاصيّة رئيسية تتمثّل في تعالق النّصوص النّقديّة المشتملة عليها تماشيا مع المشروع النّقديّ

[1]: يقطين (سعيد)، الكلام والخبر، مقدمة للسرد العربي، ص. 25.

الذي يطمح إلى تشييده، لذلك كانت أعماله النّقديّة اللاّحق منها يتناسل من صلب السّابق وينبني عليه، ممّا أضفى على خطابه النّقديّ طابعا خاصّا جعله يتّصف بنوع من الوحدة في الأهداف التي ينشدها ويسعى إلى تحقيقها[1]، ثمّ إنّه لما كانت هذه الأهداف المنشودة صعبة التحقّق دفعة واحدة ومنذ البداية سعى "يقطين" في تحقيقها بشكل تدريجيّ يكون دائما في خدمة خطّ التّوسيع المنهجيّ الذي رسمه وتنبّأ به للسّرديّات.

بالعودة إلى مقدّمات وخواتيم كتبه تتّضح هذه العلاقة التّكامليّة بين نصوصه النّقديّة؛ "إذ غالبا ما "يسترجع" في المقدمة الخلاصات التي كان قد انتهى إليها في الكتاب السابق و"يستشرف" في الخاتمة القضايا التي سيطرحها في الكتاب اللاحق، مما يعطي لهما طابع "المقدمات الاسترجاعية"، و"الخواتم الاستشرافية""[2]. ففي مقدّمة كتابه "تحليل الخطاب الروائيّ" انطلق من طرح التّساؤلات الآتيّة: كيف يمكننا تحليل الرّواية العربيّة بدون تصوّر نظريّ للرّواية؟ ما هو موضوع هذه النّظريّة؟ ما هي أدواتها وأسئلتها؟ كيف يمكننا إقامتها وتطويرها؟؟[3]. لأنّ هذه الأسئلة شكّلت هاجسا في دراسته الأولى "القراءة والتّجربة" التي يرى أنّها "خطوة أولى قي رحلة الألف ميل، وهي بداية بدايات مشروع مازلت أطرح بصدده السؤال"[4]. ممّا يؤكّد طابع التّوسيع المنهجيّ الذي يجنح إليه الباحث على التوالي في بناء مشروعه النّقديّ.

كان ذلك ديدنه في كتابه "تحليل الخطاب الروائيّ"؛ إذ جاءت خاتمته إعلانا مباشرا عن القضايا التي سيتناولها في كتاب "انفتاح النّصّ الرّوائيّ". "علينا الآن [بعد الاشتغال على الخطاب] أن نعاين إلى أي حد يتطابق هذا الخطاب كمستوى نحوي مع النص كمستوى دلالي في علاقته بالبنية النصية والاجتماعية التي أنتج فيها، أي أننا نحاول الانتقال من "البنيوي" إلى "الوظيفي" أو الدلالي، من السرديات إلى السوسيوسرديات"[5]. بمعنى أنّه يسعى إلى توسيع مجالات بحثه بجعلها منفتحة على المستوى الدّلاليّ غير منغلقة على المستوى الخطابيّ، وهو ما أشار إليه في مقدّمة "انفتاح النّص الرّوائي" بقوله: "نعتبر هذا البحث حول "انفتاح النص الروائي"

---

[1]: ينظر، مريني (محمد)، قراءة في التجربة النقدية لسعيد يقطين، مجلة علامات، مجلة ثقافية محكمة، مكناس، المغرب، ع 22، 2004، ص. 74.

[2]: ينظر، المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 7.

[4]: يقطين (سعيد)، القراءة والتجربة، ص. 11.

[5]: يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 387.

امتدادا وتوسيعا لـ"تحليل الخطاب الروائي". وبذلك يندرج ضمن ما نسميه بـ "السوسيوسرديات" كتخصص يسعى إلى توسيع السرديات البنيوية"[1]. وبهذا يتّضح مسعاه في إثراء مداخل السّرديّات وحدودها، وتعميق مفاهيمها وإجراءاتها النّقديّة والتّحليليّة.

من أجل تحقيق ذلك جعل وكده محاولة الإجابة عن التّساؤلات الآتيّة: ما هو النّصّ؟ كيف يدلّ؟ وعلى ماذا يدلّ؟ كيف نتلقّى نصّا أدبيّا أنتج في غير السّياق الذي نتلقّاه فيه كقرّاء؟ أين يمكننا الإمساك ببنياته الخارج نصيّة؟[2]. فهذه الأسئلة مجتمعة قد شغلت تفكيره في تحليل الخطاب الروائيّ وتمّ تحيينها في انفتاح النّصّ الرّوائيّ.

يأتي كتابه "الرّواية والتّراث السّرديّ" امتدادا للكتاب السّابق "انفتاح النّصّ الرّوائيّ" الذي يعبّر فيه قائلا: "يأتي هذا البحث [الرواية والتراث السردي] امتدادا وتوسيعا للمبحث الموسوم بـ "التفاعل النصي" في الكتاب المذكور أعلاه [انفتاح النص الروائي]. وهنا أسعى إلى معالجة مستوى آخر من مستويات التّفاعل النصي"[3]. و"يقطين" هنا يعلن صراحة أنّه يسعى إلى توسيع اهتمامه بظاهرة التّفاعل النصّي، وإبراز مختلف مظاهرها في المحكي الرّوائيّ، إثراء لمداخل السّرديّات ومجالاتها وميادينها، وتعميقا لأفكاره عن هذه الظاهرة في كتابه السّابق.

الأمر نفسه يقال عن كتاب " الكلام والخبر" الذي يقول في مقدّمته: "يأتي هذا الكتاب، كما يمكن أن يبدو ذلك للقارئ المتتبع، امتدادا لكتابي "الرواية والتراث السردي" (1992). إنه يسعى جاهدا للإجابة عن بعض الأسئلة التي طرحتها في خاتمته المفتوحة، والمتعلقة بدراسة السرد العربي القديم. كما أنه من جهة ثانية، يأتي مقدمة لمختلف أبحاثي عن "التراث" السردي العربي، وخصوصا ما تعلّق منها بالسيرة الشعبية التي أبحث فيها من خلال بنياتها الحكائية والسردية والنصية. هذا البحث الذي أريده متكاملا، ومنفتحا على مختلف القضايا والإشكالات والأسئلة التي تهم الإنسان العربي، والثقافة العربية وفي مختلف الزوايا والمستويات"[4]. فمن هذا المنطلق يتّضح ذلك التّعالق الشّديد، وتلك الرّوابط المتينة التي تجمع بين دراسات "سعيد يقطين" كلّها، وقد تبدّى ذلك في كون

---

[1]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 5.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: بقطين (سعيد)، الرواية والتراث السردي، من أجل وعي جديد بالتراث، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006، ص. 9.

[4]: يقطين (سعيد)، الكلام والخبر، مقدمة للسرد العربي، ص. 11.

الواحدة منها تنبني على أسس سابقتها وتتشكّل، تماشيا مع رغبته التوسيعيّة والتّكامليّة التي ينشدها في بناء مشروعه السّرديّ.

إنّ هذه الظّاهرة أصبحت صفة ملازمة لجميع كتب "يقطين"، ذلك لأنّه لا يستكمل الحديث عن فكرة معينة أو طرح منهجيّ محدّد في أحد هذه الكتب إلاّ وقد امتلكه هاجس تطعيمها وتوسيعها في الكتب اللاّحقة. إنّ هذه المنظومة الفكريّة هي التي تعكس فكر "سعيد يقطين" وتوطّده ليس فقط على المستوى التّنظيريّ، وإنّما على المستوى التّطبيقيّ أيضا، فهو مشروع كليّ وطموح لا يستكمل بنيته إلاّ بطرح إشكالات تثبّت جذورها وتغلغلها في الدّراسات السّابقة، لكنّها لا تستنفد جميع حمولاتها في المراحل الأولى، بل ترتبط بالتّساؤلات التي تستكشف راهنيّة السّرد العربيّ، وتستشرف مستقبله في أحضان التموّجات المعرفيّة والنّقديّة السّائدة[1]في البيئة العربيّة.

من هذا المنطلق الذي ينبني فيه اللاّحق على السّابق سار "يقطين" في كتبه الأخرى شاقّا طريقه نحو بناء صرح سرديّاته التّوسيعيّة، فهو يستحضر في كلّ دراسة القضايا السّابقة ليؤسّس للطّروحات الجديدة ضمن مشروعه السّرديّ العام، وذلك دائما من منظور يراعي توسيع هذه الطّروحات وتعميقها. ولئن انصبّ التّركيز في تناول منهجيّة "سعيد يقطين" التّوسيعيّة لأطروحة السّرديّات على ثلاثيّته الأولى فلأنّها تمثّل أبرز مرحلة في مسيرته النّقديّة وكذلك كونها متعلّقة بالعمل الرّوائيّ خاصّة.

إن سلوك "يقطين" هذا النّهج التسلسليّ في جميع أعماله ودراساته لعلّه نابع أوّلا من جدّية الطّرح المنهجيّ (السّرديّات) الذي يتعامل معه، ويسعى إلى استنباته باستمرار في ساحة النّقد المغاربيّ، وثانيا من خصوصيّة النّصوص التي يشتغل عليها وتنوّع صيّغها وأساليبها ومرجعيّاتها الثّقافيّة وحمولاتها المعرفيّة (الرّواية، السّيرة الشّعبيّة، الأجناس الأدبيّة)، ممّا يتطلّب معها التروّي في صناعة جهازه النّقديّ ونظريّاته التّحليليّة.

[1]:ينظر، حجاج (منى)، قراءة في كتاب الكلام والخبر لسعيد يقطين، ضمن كتاب التلقي والخطاب، دراسات في النقد المغربي الجديد، محمد مفتاح، سعيد يقطين، المصطفى الشاذلي، وحدة التكوين والبحث في الصورة: الصورة البصرية–الصورة في السرد، إعداد وتنسيق، عبد المجيد نوسي، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، المغرب، ص. 115.

فإذا كانت حقيقة الرّواية مثلا -بوصفها شكلا لغويّا تخييليّا- تتركّز في قدرتها على الإيهام بالواقع على اختلاف مظاهره الاجتماعيّة، والنّفسيّة، والذّاتيّة، والحلميّة، والتّراثيّة، والتّاريخيّة، وجميع الهواجس والمكبوتات الشّعوريّة واللاّشعوريّة على حدّ تعبير الباحثة "مارت روبير" في دراستها الرّائدة "رواية الأصول وأصول الرّواية"[1]. وكانت السّيرة الشّعبيّة -بوصفها أيضا نصّا سرديّا- قادرا على استيعاب جميع الأجناس والأنواع والأنماط، وكذا احتفالها بالعوالم التّخييليّة والواقعيّة، وتفاعلها مع العديد من النّصوص الحديثة؛ فإنّ هذه الشّموليّة وهذا الثّراء والتنوّع يفرض "مسارا خاصا يعتمد على تحديد زاوية الرؤية بالدرجة الأولى، خصوصا إذا كان هذا التحديد نتاجا لعملية بحث مستمرة من طرف [الناقد سعيد يقطين] ومتسلسلة تبدأ بعمل تجذيري في كتابه "القراءة والتجربة" (1985)، وتعمق النظر في "تحليل الخطاب الروائي" "وانفتاح النص الروائي" (1989) واستمر في "الرواية والتراث السردي" (1992)"[2]، و"الكلام والخبر" (1997)، وتنضج الرؤية وتتبلور" في كتاب "قال الراوي" (1997)، الذي يؤسّس "لسرديّات للقصّة" أو "للمادة الحكائيّة" بالبحث في مختلف بنياتها السّرديّة، مستفيدا من مقولات السّيميائيّات السّرديّة ولكن من منطلق يتلاءم مع تصوّره لأطروحة السّرديّات.

إنّ خصوصيّة الترابط المنهجيّ بين النّصوص النّقديّة التي أنتجها "سعيد يقطين" مكّن من إدراك تصوّره النّظريّ للسّرديّات ولأشكال تعامله مع هذه التّجربة وطريقة دمجها في السّاحة النّقديّة العربيّة، التي وإن كان يؤمن بحتميّة انفتاحها وتوسيعها، إلاّ أنّه ولأسباب علميّة ومنهجيّة فضّل الانطلاق من الحصر أوّلا، فكان ممّن أعلنوا عن ولائهم المنهجيّ للمفاهيم اللّسانيّة والبنيويّة في مقاربة خطاب المحكيّ، حيث ارتأى في بداية مسيرته النّقديّة تضييق دائرة اشتغاله بالإبقاء

على أطروحة السّرديّات حصريّة، وذلك بالاشتغال على الخطاب أوّلا قبل توسيع مجالاتها وحدودها.

من هنا كان اشتغاله بمكوّنات الخطاب الرّوائيّ المغربيّ الجديد، في كتابه (القراءة والتّجربة) تدعيما لهذا التوجّه الحصريّ للسّرديّات، وهو ما أعلن عنه في مقدّمة هذا الكتاب، مبيّنا الأسس

---

[1]: ينظر، روبير (مارت)، رواية الأصول وأصول الرواية، تر، وجيه أسعد، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1، 1987، ص. 43.

[2]: حجاج (منى)، قراءة في كتاب الكلام والخبر لسعيد يقطين، ضمن كتاب التلقي والخطاب، دراسات في النقد المغربي الجديد، محمد مفتاح، سعيد يقطين، المصطفى الشاذلي، ص. 115.

والمرجعيّات التي يستند إليها في هذه الدّراسة، والمستويات والمفاهيم التي يشتغل على أساسها، فهي "محاولة للبحث في مكوّنات هذا الخطاب الروائي الجديد ببلادنا، وهي مدخل لقراءة آمل أن تكون لاحقا، أكثر شمولا واستيعابا. تروم هذه القراءة أن تكون جديدة على مستويين:

1- البحث في مكونات الخطاب الروائي البنيوية، وهذه القضية ما يزال نقد الرواية ببلادنا والوطن العربي لا يعيرها كبير اهتمام، رغم بعض المحاولات القليلة والمتفرقة.

2- استعمال أدوات ومفاهيم جديدة تمتح بالأخص من السرديات (Narratologie) التي يعمل الباحثون في البويطيقا على بلورتها وتدقيقها لتصبح اتجاها متميزا في تحليل الخطاب السردي بصفة عامة"[1]. من هذا المنطلق كانت "القراءة والتجربة" إعلانا صريحا عن حصر موضوع السّرديّات واشتغالها على الخطاب في مرحلة مبكّرة من مراحل التّعامل مع التّجارب النّقديّة الجديدة.

إذا كان "سعيد يقطين" فضّل حصر موضوع السّرديّات وانطلق من الاشتغال على الخطاب أوّلا؛ فإنّه كان على وعي تام بصعوبة الأمر وقتها؛ ذلك لأنّ فكرة التّوسيع في نظره تتطلّب توفّر الشّروط العلميّة اللاّزمة، والمعرفة الدّقيقة بالنّظريّات النّقديّة الغربيّة وتصوّراتها المنهجيّة وأدواتها الإجرائيّة؛ لأنّ بناء هذه النّظريّات النّقديّة والعمل على تطويرها وتعميقها في السّاحة النّقديّة العربيّة لا بدّ وأن يخضع لخصوصيّات الاشتغال العربيّ على خلاف ما عند الغرب أين تولد النّظريّات وتتطوّر بشكل طبيعيّ ومبرّر بحكم إنتاجه (الغرب) للمعرفة النّقديّة وامتلاكه أدوات التّطوير والتّوسيع.

يقدّم "سعيد يقطين" مبرّرات مقنعة لحتميّة الانحياز لأطروحة السّرديّات الحصريّة ولو بصفة مؤقّتة، إذ يصرح في كتابه "تحليل الخطاب الروائي" بالقول: "من خلال هذين الاتجاهين [يقصد اتجاه السّرديّات الحصريّة والتّوسيعيّة] أجدني أنحاز إلى الاتجاه الأول لاعتبارات عديدة من بينها أن التوسيع كما اقترحه ريكور أو كولاس له أبعاده المقبولة في الثقافة الغربية التي تتطور فيها الاختصاصات الأدبية بشكل متوازن، الشيء الذي يسهل عملية التعميم والاستفادة. أما في ثقافتنا فالأمر مختلف جذريا، لذلك لا بد من الحصر أولا، وكلما أمكننا توسيع المجال وذلك ليس رغبة ذاتية ولكن حاجة علمية يفرضها طابع توسيع الآفاق عندما نحقق أجوبة عن الحدود الأولى

[1]: يقطين (سعيد)، القراءة والتجربة، ص. 8، 9.

التي وقفنا عندها، أمكننا الانطلاق خارج الحصر أو الحد الذي طوقنا به أنفسنا في البداية"[1]. وبهذا التّفكير، فإنّ المنطلقات التي يبني عليها "يقطين" تصوّراته النّظريّة لا يحكمها التعسّف والانتقاء في اختيار الأدوات والمفاهيم العلميّة والنّقديّة، فهو يصدر عن وعي شامل بالنّظريّات وبظروف نشأتها وكيفيّات بنائها، منطلقا "من التفكير وطرائق البحث العلمي الذي يؤمن بالعمل [بوصفه] مشروعا قابلا للتطور والإغناء والتجاوز، وليس قوالب وصيغا جاهزة، تستورد من الآخر؟ وتطبق على النص العربي"[2] بطريقة آليّة وتعسّفيّة لا تزيده إلاّ انغلاقا واعتسارا.

إنّه كان يطمح إلى الإسهام في استنبات سرديّات عربيّة والتّأسيس لها بشكل تدريجيّ يراعى فيه طبيعة التّطوّر ومتطلّبات التّوسيع والانفتاح، وهو مانهض به في دراساته المتتابعة التي تعدّ الواحدة منها امتدادا لسابقتها وتوسيعا لمشروعه السّرديّ؛ لذلك يعدّ اشتغاله بالخطاب وحصر موضوع السّرديّات في المرحلة الأولى من لحظات التّحاور والتّصاديّ مع هذا الاختصاص العلميّ ضرورة اقتضتها الحاجّة العلميّة، والضوابط المنهجيّة المتحكّمة في عمليّة بناء النّظريّات وإثرائها على الرّغم من أنّ "يقطين" كان منذ البداية مقتنعا بفكرة التّوسيع لا الحصر، وهي الفكرة التي تسعى الدّراسة إلى مباحثتها لدى استعراض أهمّ تجليّاتها في الفكر السّرديّ لديه بوصفها خاصيّة ملازمة لمعظم النّقاد المغاربيّين ولو بدرجات متفاوتة.

لا شكّ أنّ "سعيد يقطين" وهو يشتغل على الخطاب لم يكن مقتنعا بفكرة الحصر، ممّا جعله يؤكّد في غير ما موضع من كتابه "تحليل الخطاب الروائي على" أهمّية التّوسيع الذي يفترض الانتقال من المستوى النّحويّ إلى المستوى الدّلاليّ؛ لأنّه يرى بأنّ الحدّ النّحويّ لوحده غير كفيل بالإجابة عن الأسئلة التي يطرحها على الرّواية بوصفها خطابا أدبيّا ينتج ضمن خطابات أخرى أدبيّة وغير أدبيّة، وفي سياق بنيات ثقافيّة واجتماعيّة[3] وإيديولوجيّة متنوّعة.

لذلك أيضا، وحرصا على تحقيق الانسجام والترابط المنهجيّ بين نسيج أفكاره وتصوّراته، وتجنبا للتعسّف عند الانتقال من الحدّ النّحويّ (الخطاب) إلى الحدّ الدّلاليّ (النّصّ) أو من سرديّات

---

[1]: يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 48.

[2]: يقطين (سعيد)، السرد والسرديات والاختلاف (وهم النظرية السردية العربية)، أشغال الملتقى الدولي حول السرديات، القراءة وفاعلية الاختلاف، المنعقد بجامعة بشار، يومي 4/3 نوفمبر 2007، ص. 19.

[3]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 52.

الخطاب إلى سرديّات النّصّ، فهو يرى قائلا: "ولتجنب التعسف في الانتقال منها [سرديات الخطاب] إلى سوسيولوجيا النص مع زيما، وجدتني أعمل على توسيع مجال السرديات أفقيا وليس عموديا كما بينت ذلك عندما تحدثت عن حدود السرديات، فكان علي تجاوز الحد النحوي إلى الدلالي، وبذلك وجدتني ألتقي مع زيما وأنا مشدود إلى المظهر النحوي. إن المظهر الدلالي توسيع للمظهر النحوي وليس إلغاء له أو قطيعة معه"[1]. من هنا كان اشتغال "يقطين" على النّصّ في كتابه "انفتاح النّصّ الرّوائيّ" يشكّل محطّة فعليّة لتوسيع أطروحة السّرديّات الحصريّة عن طريق الانتقال من الاشتغال على المستوى اللّفظيّ إلى المستوى الدّلاليّ، من السّرديّات إلى السّوسيوسرديّات[2]. فبانفتاحه على النّصّ، وإعطائه بعدا دلاليّا يحدّد تحديدا مغايرا للخطاب على خلاف ما عند البنيويّين الذين يجعلونه مرادفا له، وهذا التّحديد جعله يقف على مكوّنات خاصّة بالنّصّ لا يمكن لها إلاّ أن تكون توسيعا لمكوّنات الخطاب على النّحو الآتي[3]:

[1]: المصدرنفسه، والصفحة نفسها.

[2]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 36.

[3]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص.53.

المستوى النحوي	المستوى الدلالي
-الخطاب: أ-الراوي -المروي له ب-الزمن -صيغ الخطاب -الرؤية / الصوت	-النص: أ-الكاتب -القارئ ب-البناء النصي -المتعاليات النصية (التفاعل النصي) -الرؤيات-البنيات السوسيو-لسانية

1

يقدّم "يقطين" السّوسيوسرديّات بصفتها مدخلا لسرديّات اجتماعيّة ومشروعا لتوسيع موضوع السّرديّات أفقيّا[2] ضمن مشروعه السّرديّ التّكامليّ. وقد أخذت مظاهر هذا التّوسيع الأفقيّ لموضوع السّرديّات عند "يقطين" أبعادا منهجيّة وتنظيريّة متكاملة في تأسيس مشروعه السّرديّ العام، وتتمثّل الأبعاد المنهجيّة في مواقفه المراجعة للطّروحات المنهجيّة التي كرستها السّرديّات الحصريّة، وللتّقسيم الثّنائيّ للمحكيّ (القصّة، الخطاب)، متبنّيا التّقسيم الثّلاثيّ (القصّة، الخطاب، النّصّ)، ومميّزا بين مكوّناته، كالآتي:

-القصّة: تتّصل بالمستوى الصّرفيّ، من خلال علاقة الفواعل (الشّخصيّات) بالأفعال (الأحداث).

-الخطاب: المستوى النّحويّ، وهو طريقة تقديم القصّة أو المادّة الحكائيّة، من خلال علاقة الفاعل (الرّاوي-المرويّ له) بالفعل (السّرد).

-النّصّ: المستوى الدّلاليّ، ويختصّ بإنتاج النّصّ من خلال علاقة الفاعل (الرّوائيّ - المتلقّي) بالنّصّ (الكتابة).[3]

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، والصفحة السابقة.

[2]: إذا كان سعيد يقطين يمثل نموذجا بارزا في اتجاه توسيع السرديات أفقيا بجعلها -إضافة إلى اشتغالها على الخطاب - تنفتح على النص ومكوناته؛ فإن السرديات العربية شهدت العديد من المحاولات التي انخرط أصحابها في هذا المنحى التوسيعي ولكن في اتجاه عمودي يمكن أن نمثل له باشتغال "يمنى العيد" في كتابها "فن الرواية العربية بين خصوصية الحكاية وتميز الخطاب" الصادر عن دار الآداب بيروت، ط1، 1998. الذي يعد نقلة نوعية في مسار تجربتها مع نقد السرد العربي؛ إذ عملت على توسيع مجال دراستها السردية لتشمل الخطاب والقصة والنص، وتشديدها على علاقة النص بالمرجع الاجتماعي.

[3]: ينظر، يقطين (سعيد)، السرديات والتحليل السردي، الشكل والدلالة، ص. 140.

ليتوصّل إلى أنّ كلّ مفهوم من هذه المفاهيم يمكن أن يقود إلى البحث في موضوع معيّن، من خلال اختصاص محدّد، كما يلي:

-القصّة ⟵ الحكائيّة ⟵ سرديّات القصّة.

-الخطاب ⟵ السّرديّة ⟵ سرديّات الخطاب.

-النّصّ ⟵ النّصيّة ⟵ سرديّات النّصّ.[1]

وقد خلص بناء على هذا التّحديد إلى وضع تصوّره للتّرهينات السّرديّة، كالآتي:

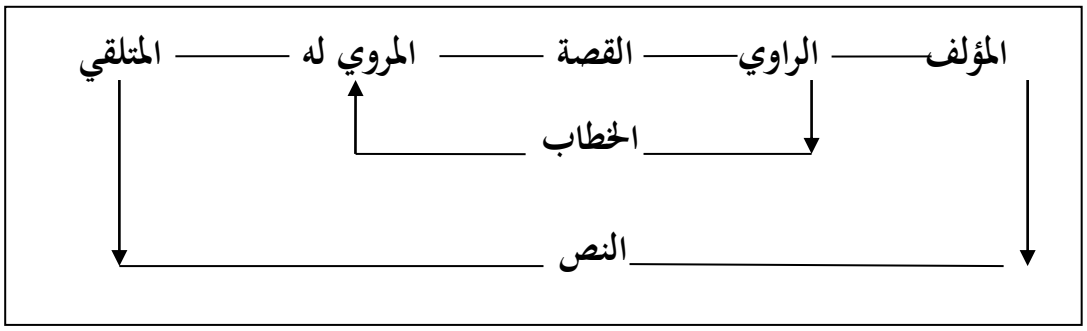

[2]

إن انفتاح "سعيد يقطين" على النّصّ أسعفه بشكل كبير على توسيع طروحات السّرديّات البنيويّة منهجيّا وتنظيريّا، ومكّنه ذلك من بحث العديد من القضايا المتعلّقة بالنّصّ مثل قضايا: التّناصّ والمتعاليات النّصيّة أو التفاعل النّصيّ بمختلف أنواعه التي أحصاها "جينات"، وأضاف إليها يقطين النّصّ المترابط (Hypetexte) الذي يتحقّق بوساطة الحاسوب والتكنولوجيا المعاصرة متمثّلة في شبكة الأنترنيت، وقد أتاح له ذلك الانتقال من الورقيّ إلى الرقميّ، وهو ما أسماه بـ: "الوسائط المتفاعلة"[3]. لذلك فهو يرى بأنّه لا بدّ على المشتغلين بالسّرديّات أن يلتفتوا إلى دراسة

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، والصفحة السابقة.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: تتمثل في مختلف البرامج الرقمية والإلكترونية التي يتيحها الحاسوب وشبكة الأنترنيت، التي تسعى إلى المزج بين النصوص المكتوبة والمنطوقة والصور الثابتة والمتحركة والصوت والفيديو والمؤثرات الموسيقية والرسوم الخطية للتعبير عن محتوى نص معين بطريقة إلكترونية ورقمية. وتعود الاهتمامات الأولى بالكتابة الرقمية أو النص المترابط إلى محاولات بعض الباحثين الأمريكيين (تيودور نيلسون، وجاكوب نيلسون، آندرس دايبرغ، فيليب بوتس، جون كليمون...وغيرهم) -في ثمانينيات القرن العشرين- الذين حاولوا بلورة هذه الثقافة وخلق سبل جديدة وطرائق متنوعة لكتابة الأدب والمحكي بصفة خاصة على الفضاء الشبكي، مسهمين بذلك في تأسيس نظرية للمحكي المترابط. ينظر، فهيم شيباني (عبد القادر)، سيميائيات المحكي المترابط، مقدمة نقدية للرواية اللرقمية، مقال منشور بمجلة مقاليد، محكمة مختصة بالنقد الأدبي والمصطلحية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع4، 2013.

المحكيّ بمختلف أشكاله وتحقّقاته اللّفظيّة والصّوريّة والحركيّة، ولا يبقون أسيري الاشتغال على النّصوص التّعبيريّة أو المكتوبة[1]، في ظلّ الثّقافة الرّقميّة الرّاهنة.

إذا كان "يقطين" قد عمل على توسيع حدود السّرديّات منهجيّا؛ فإنّه قد عني أيضا بتوسيع حدودها على المستوى التّنظيريّ، مرتئيا أن السّرديّات بإمكانها أن تنفتح على مجالات واسعة وعلوم أخرى غير اللّسانيّات (اجتماعيّة، نفسيّة، أنتروبولوجيّة...). وقد قاده ذلك إلى بلورة اختصاصات فرعيّة داخلها وإجراء تمفصلات جديدة عليها وتطويرها أفقيّا وعموديّا. فإلى جانب تمفصلها -كما يرى يقطين- إلى سرديّات حصريّة وسرديّات توسيعيّة، يمكن الحديث عن سرديّات خاصّة تعنى بالخطاب وتختصّ بدراسته من جانبين:

1-النّوع السّرديّ: وهو ما تتميّز به مكوّنات نوع سرديّ عن نوع سرديّ آخر.

2-تاريخ السّرد: وتنظر فيه في تحوّلات الخطاب السّرديّ المعيّن[2].

يؤكّد "يقطين" أنّه من خلال تفاعل السّرديّات النّوعيّة والسّرديّات التّاريخيّة، يمكن الحديث أيضا عن السّرديّات المقارنة التي تسعى إلى البحث في التجارب السّرديّة المختلفة باختلاف التجارب الإنسانيّة[3]. أمّا السّرديّات العامّة فترتبط عنده بالنّصّ وبمختلف أنماطه وأبعاده الدّلاليّة وتفاعلاته النّصيّة المتعدّدة؛ لذلك فهو يرى بأنّ الانفتاح على النّصّ يبيح الانطلاق من مكوّناته البنيويّة مثل التّفاعل النّصيّ والتلقّي، مما يجعل الحديث عن "سرديّات التّفاعل النّصيّ" و"سرديّات التلقّي" أمرا ممكنا. بمعنى أنّ السّرديّات تستفيد في هذا المضمار من نظريّات التّناص وجماليّات التلقّي، ومن جميع النّظريّات التي اشتغلت بالتّناص والتلقّي، وتعمل على تكييفهما وفق تصوّراتها وأبنيتها النّظريّة الذّاتيّة[4]. ويذهب أيضا إلى إمكانية "تحقيق الإجراءات نفسها فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية والنفسية والذهنية وسواها، الشيء الذي يجعلنا أمام تحصيل اختصاصات جديدة عامة مثل السرديات الاجتماعية [السوسيو-سرديات] أو السرديات النفسية أو السرديات

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، السرديات والتحليل السردي، الشكل والدلالة، ص. 134، 138، 139. وينظر، أيضا، كتابه من النص إلى النص المترابط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط1، 2005. والنص المترابط ومستقبل الثقافة العربية (نحو كتابة عربية رقمية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

[2]: ينظر، يقطين (سعيد)، الكلام والخبر، مقدمة للسرد العربي، ص. 26.

[3]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[4]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 27.

الأنتروبولوجية"[1]. وقد انتهى به الأمر إلى تجسيد تصوّره العام لمختلف الاختصاصات السّرديّة في المخطط الآتي:

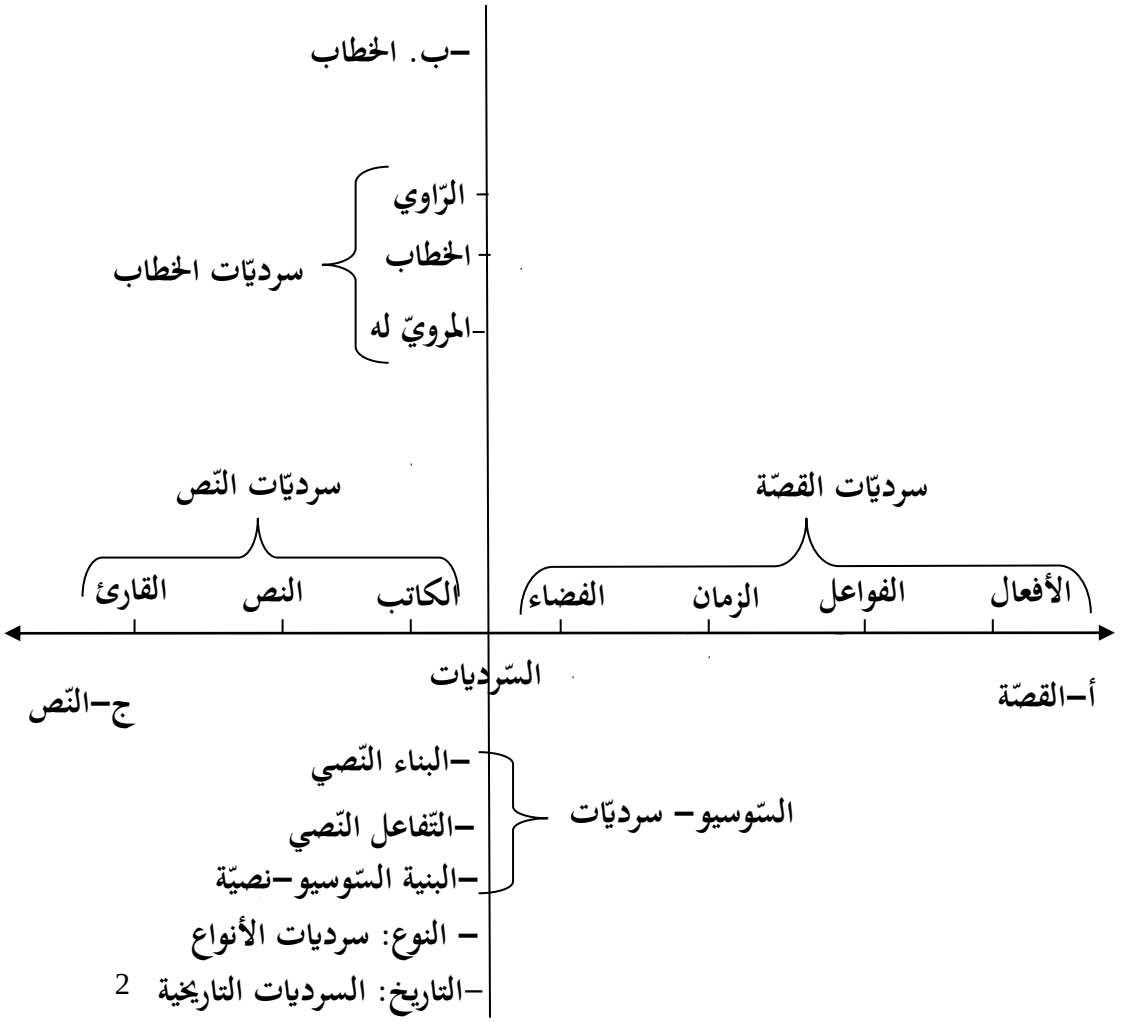

[1]: يقطين (سعيد)، المصدر السابق، والصفحة السابقة.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 32.

في مقابل ذلك تتحدّد هذه الاختصاصات السّرديّة ضمن المدوّنة النّقديّة لدى "سعيد يقطين" كالآتي:

الاختصاص	الموضوع	التحققات
البويطيقا.	الكلام والخبر: 1997.	الأجناس الأدبية.
السرديات: سرديات الخطاب سرديات القصة	تحليل الخطاب الروائي: 1989. قال الراوي: 1997.	الرواية السيرة الشعبية.
النصيات/الوسائط المتفاعلة. سرديات اجتماعية سرديات تفاعلية سرديات تفاعلية	انفتاح النص الروائي: 1989. الرواية والتراث السردي:1992. النص المترابط 2008/2005.	الرواية. النص الورقي. النص الرقمي.

1

هكذا تتّضح بشكل جليّ ملامح أطروحة السّرديّات التّوسيعيّة كما يؤسّس لها يقطين، من خلال عمق التصوّرات التي يصدر عنها والمفاهيم التي يشتغل بها من أجل تحقيق غاياته وأهدافه الطّامحة إلى "خلق منهج تآلفي ازدواجي يستثمر نتائج سابقة لتأسيس فكر استشرافي لا يقبل النظرة الأحادية والانفصال المنهجي، بل يفتح هو الآخر مجالا للتطور والإبداع"[2]. وكلّ ذلك من أجل إرساء قواعد وأسس متينة لتصوّر عام وشموليّ لمقاربة السّرد العربيّ[3] عامّة والرّواية بشكل خاصّ.

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، السرديات والتحليل السردي، ص. 139.

[2]: حجاج (منى)، قراءة في كتاب الكلام والخبر لسعيد يقطين، ضمن كتاب التلقي والخطاب، دراسات في النقد المغربي الجديد، محمد مفتاح، سعيد يقطين، المصطفى الشاذلي، ص. 114.

[3]: رغم القيمة العلمية، والكفاية المنهجية التي يتوفر عليها المشروع السردي لدى "سعيد يقطين"، ورغم كذلك الوعي المنهجي الذي أبان عنه الباحث في تعامله مع النظريات الغربية وفي محاورتها، وأيضا في اصطناع أدواته التحليلية، إلا أن مشروعه العلمي قد تعرض لحملات انتقادية كثيرة، لعل أبرزها تلك القراءة النقدية التي قدمها الناقد العراقي "عبد الله إبراهيم" في كتابه: (الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة)، وهي بعنوان، السردية واستبداد النموذج الغربي؛ حيث سجل العديد من الملاحظات التي أثارها كتابا يقطين: (تحليل الخطاب الروائي، وانفتاح النص الروائي)، منها أن النموذج الذي اقترحه "يقطين" ينبني على السجال والعرض والانتقاء والاستخلاص لا الاستقراء، منتهيا إلى أن تعميم هذا النموذج الغربي=

7-1-2- نجيب العمامي وهاجس السّرديّات التّلفّظيّة:

انطلق "نجيب العمامي"[1] في مقاربة مسألة السّارد في خطاب الرّواية التّونسيّة في كتابه "الرّاوي في السّرد العربيّ المعاصر": رواية الثّمانينيات بتونس من قناعة أساسيّة مفادها عدم التقيّد الحرفي بالإجراءات التّحليليّة الصّارمة التي تفرضها المناهج والنّظريّات النّقديّة، مؤكّدا على ضرورة تعديلها وتطعيمها عند الاقتضاء أو عند قصورها في مواجهة خطاب المحكي. ولعلّ "العمامي" قد ذهب هذا الموقف إيمانا بأنّ لكلّ محك خصوصياته وأبعاده الجماليّة والدّلاليّة التي قد لا تستجيب لمنطق

=وتقديمه بوصفه هيكلا صالحا لتحليل مختلف الخطابات السردية، لا يخلو من مزالق ومخاطر جمة، كما أنه لا يقدم معرفة بالنصوص المدروسة بقدر ما يقدم معرفة بالنظريات والمرجعيات التي يصدر عنها. ينظر، إبراهيم (عبد الله)، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010، ص ص.79- 82.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد رد "سعيد يقطين" على أطروحات "عبد الله إبراهيم"، في مداخلة مطولة بعنوان: السرد والسرديات والاختلاف (وهم النظرية السردية العربية)، شارك بها في الملتقى الدولي للسرديات المنعقد ببشار يومي: 4/3 نوفمبر 2007 مقدما مناقشة علمية لمواقف "عبد الله إبراهيم" وآرائه وتصوراته وأحكامه النقدية، وموضحا -في الوقت نفسه- العديد من الالتباسات التي طبعت أفكاره التحليلية للكتابين، من ذلك إشارته إلى تركيز "عبد الله إبراهيم" على تشخيص التحاور والتفاعل مع النتاج الغربي، دون وعيه بطبيعة هذا التفاعل وطرائق ممارسته، رافضا وصف نموذجه بالمطابقة والسجال؛ لأنه -كما يرى- أن مشروعه السردي قائم على الاستيعاب الجيد للنظريات السردية وفهمها وتعديلها وتشذيبها وفتحها على اجتهادات أخرى يمكن أن تسهم في تطوير السرديات وتوسيع مداخلها، وذلك طبعا بالانطلاق من العصر المعرفي الذي نعيش فيه بكل اتجاهاته وتياراته وإبدالاته وتناقضاته. ينظر، يقطين (سعيد)، السرد والسرديات والاختلاف (وهم النظرية السردية العربية)، ضمن كتاب الملتقى الدولي حول السرديات: القراءة وفاعلية الاختلاف يومي: 4/3 نوفمبر 2007، المنعقد بالمركز الجامعي ببشار، ص ص. 5-28.

ينضاف إلى هذه الانتقادات التي تعرض لها المشروع السردي لدى "سعيد يقطين" تلك الدعوات القائلة بموت السرديات، وانتهاء عهدها، بدعوى أنها لم تعد نموذجا صالحا للتطبيق. ولعله يمكن التّمثيل لذلك بما ذكره يقطين نفسه في كتابه السابق: النص المترابط ومستقبل الثقافة العربية (ص. 38)، من أن القائمين على مختبر السرديات بالدار البيضاء بالمغرب لما نظموا ندوة حول السرديات، واعتذر "تودوروف"-وهو أحد رواد هذا العلم- بلباقة عن عدم الحضور بحجة أن السرديات لم تعد تعني له شيئا، اتخذوا ذلك ذريعة لإعلان موتها، وأوقفوا نشاط المختبر رغم المحاولات الكثيرة الداعية لبعث نشاطه من جديد. فكل ذلك لم يثن من عزيمة "سعيد يقطين"؛ إذ بقي وفيا للسرديات ومتشبثا بها إجراء نقديا وتحليليا في مقاربة مختلف الخطابات والنصوص السردية، منطلقا من ضرورة مواكبة ما استجد في الساحة النقدية العالمية، وداعيا إلى تطوير النظرة للسرديات وتجديدها بما يتلاءم مع العصر المعرفي الراهن.

[1]: محمد نجيب العمامي ناقد وباحث أكاديمي تونسي وأستاذ السرديات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة سوسة، يعمل حاليا بصفته أستاذا زائرا بكلية الآداب بجامعة الملك سعود بالسعودية، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لوحدة الدراسات السردية بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، تركزت جل اهتماماته في حقل السرديات حيث بدأ مسيرته النقدية بنيويا قبل أن يشتغل بالسرديات التلفظية متوجها نحو توسيع دائرة اشتغال السرديات وتطوير مباحثها وأدواتها الإجرائية. وقد صدر له في هذا المجال العديد من الدراسات نوردها متسلسلة حسب تواريخ صدورها: كتاب الراوي في السرد العربي المعاصر: رواية الثمانينيات بتونس، دار محمد علي الحامي، صفاقص، تونس، ط1، جانفي 2001. وكتاب بحوث في السرد العربيّ، مكتبة علاء الدين، صفاقس، جانفي 2005. وكتاب الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، دار محمد علي للنشر، صفاقص، تونس، ط1، 2010 الذي يكاد يكون نسخة مطابقة لكتابه في الوصف، بين النظريّة والنصّ السرديّ الذي نشر في جانفي سنة 2005 عن دار محمّد علي الحامّي، صفاقس، تونس. وكتاب في تحليل الخطاب السردي، وجهة النظر والبعد الحجاجي، دار المعرفة للنشر، تونس، ط1، 2009 . وكتاب الذاتية في الخطاب السردي، دار محمّد علي الحامّي، تونس، ط1، 2011. وكتاب البنية والدلالة في الرواية، دراسة تطبيقية، مطبوعات نادي القصيم، السعودية، ط1، 2013.

منهجيّ معيّن ورؤية محدّدة في التّحليل، وكذلك حتى لا يفرض نوع من الرّقابة المنهجيّة على النّصوص السّرديّة، أو تصبح العمليّة النّقديّة نوعا من الإرهاب المنهجيّ على حدّ تعبير "ستاروبنسكي".

لئن كان "العماميّ" قد أفاد -في دراسته (للرّاويّ) ولأشكال حضوره في الرّواية التّونسية- من سرديات "جينات" واستقى منه بعض مفاهيمه ومصطلحاته، إلاّ أنّه أجرى على منهجه بعض الإضافات والتّعديلات التي يفرضها منطق النّصوص الرّوائيّة التي يتعامل معها. يقول في مقدّمة هذه الدّراسة: "وقد أفدنا من ثمرات المنهج البنيويّ ممثّلا خاصّة في آراء جينات. فاستعرنا منه بعض مصطلحاته ومفاهيمه، وتصرّفنا بعض التصرّف في منهجه في مقاربة مسألة الرّاوي. فلم نلتزم التّخطيط الذي اعتمد، ولم نجاره في الفصل الحادّ الذي أقامه بين الصّوت والصّيغة.... كما مكننا البحث من مناقضة بعض أطروحات جينات التي كادت لانتشارها الواسع تصبح قواعد صارمة وحقائق لا تقبل الدّحض. ولكنّ معاشرتنا النصوص ذكرتنا بقاعدة أساسيّة يتناساها كلّ دعاة تطبيق المناهج تطبيقا حرفيّا، وهي أنّ النّص سابق للنّقد وأنّ القواعد تستنبط من النّصوص لا العكس. ولذلك فالقواعد مدعوّة إلى التطوّر ومواكبة النّصوص وخصوصياتها البنيويّة والثقافيّة حتّى لا تصبح غير إجرائيّة فتفقد قيمتها أو تصبح عائقا في سبيل الخلق"[1]. إنّ هذا الكلام يبيّن أنّ "العمامي"، وإن كان مولعا بتصوّرات البنيويّين وبالأخصّ تصوّرات "جينات" وأفكاره؛ فإنّه في الوقت نفسه يبدي تجاوزها من منطلق التصرّف فيها وتعديلها وتطويرها، ومن منطلق الإنصات للنّصوص السّرديّة والاستجابة لخصوصيّاتها التي تفرض نسقا منهجيّا معيّنا.

يذهب "العمامي" إلى أبعد من ذلك، وهو أنّ الشّروط المنهجيّة التي تنصّ عليها نظريّة جينات لا يمكن أن تستجيب دوما للنّصوص التي وقع اختياره عليها، لأنّ هذه النّظريّة -حسب رأيه- تمّ تشغيل آلياتها واختبار مقولاتها وأدواتها أوّل الأمر في أحضان المحكيّ الغربيّ عموما والفرنسيّ خصوصا، فهي لم تطبّق على نصوص المحكيّ المنتمية إلى "الرّواية الجديدة" أو النّصوص السّردية التي جاءت بعدها، متسائلا عمّا إذا كانت هذه النّصوص ليست أعمالا روائيّة أم أنّ نظريّة جينات غير قادرة على مقاربتها؟[2]. ليجيب بعدها "العمامي" عن هذا التّساؤل انطلاقا ممّا سجّله من قصور

[1]: العمامي (محمد نجيب)، الراوي في السرد العربي المعاصر، ص. 17.
[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 17، 18.

على نظريّة جينات، ونقص في عدّتها المنهجيّة ومحدوديّة في الإمكانات التّحليليّة التي تتوفّر عليها، بالتّوكيد على ضرورة تطعيمها ببعض الأدوات النّقديّة والتّحليليّة، والإفادة قدر الإمكان من نظريّات أخرى متاخمة من جنس نظريّات التلفّظ Enonciation واللّسانيات Linguistique والتّداوليّة Pragmatique والحجاج L'argumentation واستثمار مفاهيمها في توسيع دائرة السّرديّات الحصريّة.

بدأ هذا التوجّه يؤتي ثمرته مع دراساته اللاّحقة. ففي مقدّمة كتابه "بحوث في السّرد العربيّ" يبيّن أنّ "هذا الكتاب مجموعة مقالات أنتجت في أوقات متباعدة وفي ظروف متباينة. ومع ذلك فبينها رابط واضح هو اندراجها في الدّراسات المهتمّة بالسّرد التّخييليّ المعاصر. وقد استنرنا في إنجازها بثمرات علم السّرد أو السّرديات. ولكننا لم نكتف بها وإنّما حاولنا قدر الإمكان، الاستعانة بنتائج مباحث أخرى كالتّداولية ونظريّة التّلفّظ"[1]. فواضح من هذا القول أنّ "العمامي" رغم اشتغاله بإجراءات السّرديّات البنيويّة وإشادته بأدوارها الحاسمة في دراسة المحكيّ وفي وصف عناصره ومكوّناته، إلاّ أنّه لم يكن مقتنعا بكفايتها المنهجيّة، نظرا لاشتغالها المفرط ببناه الدّاخلية وانغلاقها عليها في معزل عن أسيقتها الخارجيّة، ممّا جعلها عاجزة أوقاصرة عن الإحاطة بجميع جوانب المحكيّ باعتراف أحد كبار روّادها[2]، الذي لم يجد داعيا أو مسوّغا يجعلها عقيدة مذهبيّة مؤهّلة لامتلاك أجوبة نهائية وحاسمة عن كلّ الأسئلة المطروحة، ذلك لأنّ هذه الأجوبة منها –حسب رأيه– ما له علاقة بالقارئ وظروفه وحدسه ومنها ما هو مرتبط بالسّياق وسرعة الرّيح[3]. وهو الأمر الذي دعا "العمّاميّ" في هذه الدّراسة إلى الاستعانة بمباحث نظريّات التلفّظ والتّداوليّة، وذلك حينما عمد إلى مساءلة النّصّ السّرديّ التّخييليّ التّراثيّ وتحديدا نصّ "المقامة البغدادية" لبديع الزّمان الهمذانيّ من وجهة تداوليّة[4]. وبذلك شكّل انفتاح الباحث على أبحاث النّظريّة التّداوليّة مرحلة جديدة في التّعامل مع النّصّ السّرديّ، ومحاولة لإعادة الاعتبار للمؤلّف والقارئ بوصفهما عنصرين مشاركين في تأويل الخطاب السّردي وفي إدراك أبعاده الدّلاليّة، وهو التوجّه الذي تبلورت معالمه بشكل واضح

[1]: العمامي (محمد نجيب)، بحوث في السرد العربيّ، ص. 07.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: (Genette) Gérard, Nouveau discours du récit, p. 49.

[4]: ينظر، مقال "العمامي" مقاربة النص السردي التخييلي من وجهة تداولية، المقامة البغدادية للهمذاني أنموذجا، المنشور ضمن كتاب بحوث في السرد العربيّ، ص ص. 99-121.

في تجربة "العمامي" النّقديّة من خلال مؤلّفيه: الأوّل "في تحليل الخطاب السّرديّ: وجهة النّظر والبعد الحجاجيّ"، والثّاني "الذّاتية في الخطاب السّرديّ".

ففي مقدّمة الكتاب الأوّل يشير الباحث إلى أنّ الدّراسات السّرديّة الحديثة بعد صدور كتاب "جينات" Nouveau discours du récit قادت إلى نقض الاعتقاد السّائد من أنّ السّرديّات قد نضجت واكتملت موادها؛ ذلك لأنّ هذه الدّراسات اللاّحقة سرعان ما كشفت عن مداخل جديدة في النّصّ السّرديّ مبيّنة أنّه لم يبح بجميع أسراره وخباياه، وأنّ مجالات البحث في حقل السّرديّات لا تزال مشرعة[1] ومفتوحة على هذه المشاغل والاهتمامات التي تتوفّر عليها النّصوص السّرديّة، ممّا جعلها ميدانا لاستقطاب الباحثين والدّارسين ومن مجالات معرفيّة ونقديّة متنوّعة.

ذلك ما دفعه إلى تدعيم أطروحة السّرديّات الحصريّة ببعض المباحث والمفاهيم السّرديّة الجديدة مثل الحوار والحجاج والتلفّظ التي لم يسبق وأن قاربتها السّرديّات العربيّة والمغاربيّة في تحليلها للخطاب السّردي، إضافة إلى إعادة النّظر في بعض المفاهيم القديمة ومراجعتها من قبيل مفهوم وجهة النّظر Point de vue، مبيّنا أنّ استثمار هذه المباحث الجديدة، وهذه المراجعة للمفاهيم القديمة إنّما اقتضتها طبيعة تشكّل النّصوص السّرديّة وأسهمت النّظريّة في إجلائها[2] وإظهارها واستكشافها.

من هذا المنطلق سعى "العمّاميّ" إلى مقاربة رواية "خان الخليلي" لنجيب محفوظ، وأقصوصة "القلعة" لجمال الغيطاني مستثمرا في المقاربة الأولى مفهوم وجهة النّظر كما تناوله الدّارسون التلفّظيّون أمثال: "لوران دانون بوالو" Laurent Danon-Boileau و"بيار فان دي هوفل" Pierre Van Den Heuvel و"دومنيك منغونو" Dominique Mangueneau و"روني ريفارا" Ronnie Rivera وخاصّة "ألان راباتال" Alain Rabatel الذي لقي هذا المفهوم (وجهة النظر) عنده اهتماما كبيرا؛ إذ تكاد معظم جهوده تقتصر عليه؛ حيث يقول "العمامي" بشأنه : "وقد استرنا بنظرية هذا الباحث المندرجة في ما صار يعرف بالسرديات التّلفظيّة لدراسة طرائق بناء وجهة النظر في "خان الخليلي""[3]. أمّا في المقاربة الثّانية فقد عمل الباحث على دراسة الحجاج في أقصوصة

[1]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، في تحليل الخطاب السردي، وجهة النظر والبعد الحجاجي، دار المعرفة للنشر، تونس، ط1، 2009، ص. 11.
[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 11، 12.
[3]: المصدر نفسه، ص. 12.

"القلعة" لجمال الغيطاني، وذلك من منظور المشتغلين بتحليل الخطاب Analyse du discours والتّداوليّة Pragmatique ومقامات التلفّظ La situation d'énonciation في الدّراسات النّقديّة الغربيّة. فدرس الحجاج وفق هذه النّظريّات الحديثة تجاوز حدود التّقنيّات والآليّات التي توصّلت إليها البلاغة القديمة، بالانفتاح على مجالات أوسع تشمل الخطاب أواللّغة في مختلف استعمالاتها وأسيقتها.

فإذا كان إقدام "العمامي" في هذه الدّراسة على الجمع بين جانبين مهمّين في مقاربة الخطاب السّرديّ، هما: وجهة النظر Point de vue والحجاج L'argumentation؛ فإنّ ذلك يبدو إشارة واضحة لتوسيع مجالات البحث في السّرديّات وإثراء مقولاتها وتجديدها، منطلقا من قناعته الرّاسخة بتعدد المداخل إلى النّصوص السّرديّة وتنوّع مجالات البحث فيها.

وهو ما يؤكّده قوله الذي أورده في نهاية مقدّمة هذه الدّراسة: "وإن قيام هذا الكتاب على مبحثي وجهة النظر والحجاج ليؤكّد تعدّد المداخل إلى النصّ السرديّ القائم على التخييل وانفتاح الدراسات السرديّة على حقول معرفيّة جديدة وقابليّة نظريّة القصّة للتجدّد والتطوّر. وإنّ بعض ما نسعى إليه هو فتح النصّ على مسألة كان حقّها مبخوسا في الدراسات الإنشائيّة البنيويّة هي مسألة المعنى"[1]. فلئن كان الأمر يبدو –في ظاهره– كذلك؛ فإنّ الباحث أوجد مبرّرا يصوّغ إمكانية الجمع ويجعل مقاربة وجهة النّظر إلى جانب الحجاج مقاربة مشروعة؛ ذلك لأنّ مفهوم وجهة النّظر "يندرج من منظور راباتال والسرديات التلفّظيّة، في باب التلفّظ. واندراجه في هذا الباب يقيم صلة بينه وبين الحجاج بحكم انتمائهما إلى المباحث التداوليّة وبوصفهما مظهرين من مظاهر ذاتية المتكلّم. بل إنّ الحجاج لا يعدو أن يكون تنويعا على وجهة النظر"[2]، بمعنى أنّ الحجاج ليس إلاّ طريقة في الأداء يسلكها النّاصّ، ووجهة نظر يتبنّاها المتكلّم في النّصّ الإبداعيّ أو السّرديّ بغرض الإقناع والتّأثير في المتلقّي.

إنّ هذا المنحى التّجديدي الذي استنبطه "العماميّ" من معاشرته النّصوص السّرديّة ومداومته النّظر في أشكالها وتراكيبها ينمّ عن وعي عميق بخطاب المحكيّ، ودراية فائقة بكيفيّات التّعامل

[1]: العمامي (محمد نجيب)، في تحليل الخطاب السردي، وجهة النظر والبعد الحجاجي، ص. 14.
[2]: المصدر نفسه، ص. 13.

المنهجيّ والنّقديّ مع النّصوص السّرديّة. ولعلّ وجه الطّرافة في هذه الدّراسة هو بحثها عن مسالك جديدة في النصوص السّرديّة وانفتاحها على بعض قضايا المعنى فيها؛ لأنّ الدّراسات البنيويّة للمحكي ركّزت تركيزا لافتا للنّظر على البحث في الشّروط الشّكليّة للمعنى لا على المعنى في حدّ ذاته على حد تعبير "رولان بارت"[1]، وهي عين إشارة "محمد الخبو" في تقديمه لهذا الكتاب؛ إذ اختار له عنوانا لافتا وبهذه الصّيغة التّنبيهية: "ها قد انفتح السّرد على بعض من المعنى"، منبّها إلى الجديد الذي وقف عليه في عمل الباحث بطريقة يشعر معها القارئ وكأنّ السّرديّات المغاربيّة كانت تعيش لحظة تأهّب قصوى وانتظار كي تنفتح على مباحث المعنى في خطاب المحكيّ، أو بمعنى آخر أنّها كانت تتطلّع لتوسيع مباحثها لتشمل وتستوعب جوانب من المعنى؛ ذلك لأنّ طبيعة تشكّل الخطاب السّردي العربيّ المعاصر اقتضت الانفتاح على ضروب شتّى من المعنى. كما أنّ السّرديّات المغاربيّة باقتحامها مسالك البحث عن المعنى تكون حقّقت نوعا من الشّمولية في عدّتها المنهجيّة وإجراءاتها التّحليليّة وفي المدارك التي تتقّصد الإحاطة بها.

بهذا يشكّل العمل الذي نهض به "العمّاميّ" في هذه الدّراسة فتحا منهجيّا جديدا وتوجّها نقديّا مثمرا في مسيرة السّرديّات المغاربيّة المعاصرة؛ إذ أسهم في إغناء مباحثها وتوسيع مداخلها بمنجزات التلفّظ والتّداوليّة والحجاج. وقد وصفه "محمد الخبو" قائلا: "إن هذا التوجه الذي توجهه محمد نجيب العمامي في كتابه توجّه جديد في الدرس السرديّ العربيّ. وهو يكشف عن عميق دراية بمنجزات السرديات وفاحص وعي بضرورة البحث والتنقيب عن مسالك جديدة لتطوير نتائج الدراسات [السّرديّة]"[2]. إنّ هذا التصوّر المنهجيّ الجديد الذي أعلنه "العمّاميّ" أفضى أيضا إلى تخليص السّرديّات المغاربيّة من شرنقة الدّراسة المحايثة التي حبستها فيها سرديّات "جينات" وقتا طويلا، ومكّنها من الوصول إلى مناطق في النّصوص السرديّة وإثارة أسئلة بشأنها لم تتمكّن الدّراسات السّابقة من إثارتها أو حتى الاقتراب منها باستثناء بعض الاجتهادات التي يقدّمها "سعيد يقطين" أو من يحذو حذوه.

لعلّ القيود الصّارمة التي فرضتها الدّراسات الشّكليّة المحايثة قادت إلى تسجيل بعض الاختلالات والالتباسات عليها من قبل النّقّاد والدّارسين المغاربيّين، ممّا أدّى إلى وقوع ما سمي

[1]: ينظر، بارت (رولان)، التحليل البنيوي للسرد، ضمن كتاب طرائق التحليل البنيوي للسرد، ص. 10.

[2]: العمامي (محمد نجيب)، في تحليل الخطاب السردي، وجهة النظر والبعد الحجاجي، ص. 09.

بمأزق الدّراسة الشّكليّة، وتبلور وعي جديد بالسّرديّات يسعى إلى مواكبة التطوّرات والاجتهادات الطّارئة عليها عند الغرب. فقد كان "تودوروف" سباقا لما تفطّن إلى مأزق السّرديّات الشّكليّة حينما انتهى إلى قناعة مفادها: "أنّ الأدب ليس مصنوعا من البنى فقط، وإنما أيضا من الأفكار والتاريخ"[1]*. بمعنى أنّ دراسة النّصوص الأدبيّة والسّرديّة لا تقتصر على تحليل البنى الشّكليّة فقط، وإنّما تشمل أيضا تحليل جوانب المعنى في هذه النّصوص.

إذا كان "العمّاميّ" –في كتابه السّابق– سعى إلى توسيع نطاق السّرديّات وفتحها على بعض جوانب المعنى؛ فإنّه في كتابه "الذّاتية في الخطاب السّرديّ" تأكّدت أكثر قضايا هذا الانفتاح واتّضحت معالم هذا التوجّه التّوسيعيّ بصورة جليّة من خلال استدعائه منجزات السّرديّات التلفّظيّة Narratologie énonciative وتحديدا مفهوم وجهة النظر كما يتصوّره الفرنسيّ "ألان راباتال" Alain Rabatel لمقاربة مجموعة من النّصوص السّرديّة القديمة والحديثة[2]*. وذلك طبعا من منطلق ما سجّله من قصور والتباس على السّرديّات المحايثة التي أفرطت في دراسة المحكيّ دراسة شكليّة محضة تقف عند حدود بنياته الدّاخليّة المجرّدة دون أن تتعدّاها إلى المعطيات والمراجع الخارجيّة؛ فقد قاد هذا التصوّر –على حد تعبير العمامي– الباحثين والدّارسين "إلى اعتبار النصّ وحدة كلاميّة مغلقة لا علاقة لها بأي مرجع كائن خارج اللغة. فلغة هذا النصّ لا تخضع لغير قوانينها الخاصّة ولا تحيل إلاّ إلى ذاتها وهو ما يفسّر إقصاءهم المؤلّف من الدراسة وتركيزهم

---

[1]: تودوروف (تزفتان)، نقد النقد، ترجمة سامي سويدان، ص. 145.

*: يشير تودوروف إلى حدث مهم في كتابه السابق (نقد النقد) كان له تأثير كبير في مسيرته النقدية وفي تغيير نظرته للأدب والنقد، وهو اللقاء الذي جمعه بالفيلسوف والمؤرخ "أشعيا برلين" Isaiah Berlin في جامعة أوكسفورد بإنجلترا حينما دعي وقتها إلى إلقاء محاضرة، وكانت بعنوان: هنري جيمس والتحليل البنيوي للقصة، وبعد إنهاء المحاضرة يذكر تودوروف ما قاله له "برلين" : "نعم هنري جيمس، نعم، بنى القصة. ولكن لماذا لا تهتم بأشياء مثل العدمية والليبرالية في القرن التاسع عشر؟ تعلم أن هذا شيّق جدا". ينظر، نقد النقد، ص. 144.

[2]: تمثلت هذه النصوص السردية في حكاية قديمة من حكايات ألف ليلة وليلة وهي حكاية "الحمال والبنات"، وفي بعض النصوص الحديثة مثلتها بعض الروايات العربية التي تم الرجوع إليها على سبيل الاستشهاد فقط في الفصل الأول وهي: رواية مالك الحزين، وعصافير النيل، لإبراهيم أصلان، و صخب البحيرة، وفردوس لمحمد البساطي، وترابها زعفران، ويا بنات إسكندرية لإدوار الخراط، والدقلة في عراجينها لخريّف البشير، وموسم الهجرة إلى الشمال للطيب صالح، والقاهرة الجديدة وخان الخليلي وبين القصرين لنجيب محفوظ. وأيضا في بعض النماذج من رواية الثمانينيات بتونس التي أقام عليها الناقد مبحث السجال في الفصل الثاني من دراسته.

*: استعرض العمامي جهود الفرنسي ألان "راباتال" المختصة بوجهة النظر مركزا على كتابه "البناء النصي لوجهة النظر".

-La construction textuelle du point de vue, Delachaux et Niestlé, Lausanne (Switzerland)-Paris, 1998.

على أعوان السّرد الداخليّين وعموما على بنية القصص والعلاقات القائمة بين عناصرها"[1]. من هذا المنطلق يكون "العمامي" لفت أنظار الدّارسين إلى مكوّنات أخرى في النّصوص السّرديّة على غرار المكوّنات الشّكليّة والبنيويّة، هي من جنس العوامل الخارجيّة المؤثّرة في إنتاج المعنى أو الدّلالة في هذه النّصوص، مثل المؤلّف Auteur والمتلقّي Recepteur.

استعاض "العمامي" عن بعض أدوات "جينات" الشّكليّة بتقديم بديل عنها تمثّل في تصوّرات "راباتال" لوجهة النّظر من النّاحيّة التلفّظيّة. وهو تصّور يولي الذّات المتكلّمة أو المتلفّظة أهميّة بالغة من خلال تركيزه على مقاصدها وظروف إنتاجها لأقوالها. فكل تلفّظ خطابيّ وفق هذا التصوّر لا بدّ وأن يحتوي بطرائق ودرجات متنوّعة، بصمات وآثار من تلفّظ به[2]. وذلك دون إغفال دور المتلقّي بوصفه عنصرا فعّالا وشريكا في عمليّة إنتاج مختلف الخطابات والنّصوص السّرديّة، فهو ليس مجرّد مستهلك سلبيّ للخطاب، لأنّ هذه النّصوص تتوجّه إليه بالضرورة ووفق ردود أفعاله المنتظرة أو المحتملة تصاغ وتنشأ[3] ويُتلفّظ بها.

بهذا المعنى يقوم تصوّر "راباتال" لوجهة النّظر في خطاب المحكيّ، أو للسّرديات التلفّظيّة على الرّبط بين جانبين مهمين هما: "النشأة والتلقي. فلا قيمة [في نظره] للنصّ دون قراءة ولا حديث عن قراءة إذا غاب النصّ"[4]. فرغم أنّ "راباتال" يلتقي مع البنيويّين في اهتمامه بالبنية، إلاّ أنّه "اختلف عنهم فلم يدرس وجهة النظر دراسة محايثة تعتبر النصّ الأدبي وحدة كلاميّة مغلقة وتتعمّد عزله عن كلّ ما ليس في داخله. فاهتمّ بالبنية وجمع إليها النشاط التلفّظي ببعديه المنتج والمتلقّي. فتبيّن أن وجهة النظر ليست مجرّد تقنية سرديّة. وإنّما هي تقنيّة سرديّة وبناء نصّي يفتحان الباب مشرعا للتأويل والوصول إلى القيم الثاوية في النّصوص"[5] السّرديّة والرّوائيّة على وجه الخصوص.

---

[1]: العمامي (محمد نجيب)، الذاتية في الخطاب السردي، ص. 09.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 11، 12.

[3]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 17.

[4]: المصدر نفسه، ص. 14.

[5]: المصدر نفسه، ص. 71.

فإذا كان "جينات" يركّز على مفهوم "البؤرة" أو "من يدرك" في مقاربته للتّبئير؛ فإنّ "راباتال" تبنى خلاف ذلك؛ أي إنّه رفض رفضا قاطعا مصطلح "الرّؤية" La vision و"التّبئير" Focalisation كما استعمله "جينات" نظرا لشحنته البصريّة، فهو لم يهتم بمن يدرك، وإنّما دفعته مواقفه الانتقاديّة لتصوّرات "جينات" ووقوفه على بعض قصورها ونقائصها إلى الاهتمام بالتجلّي اللّغويّ للإدراك، مؤكّدا العلاقة الوثيقة جدا، في تحديد وجهة النّظر، بين البصر والمعرفة[1]. وهو ما قاده إلى البحث عن المعايير اللّغويّة المؤدّية إلى اكتشاف وجهة النّظر بشكل أكثر دقّة، بمعنى آخر أنّ اكتشاف وجهة النّظر أو التّبئير لم يعد خاضعا للحدس كما كان عليه الأمر سابقا، وإنّما أصبح التّحليل يخصّ "كيفية تقديم مرجعِ (Référent)... الموضوع المدرَك أي بلغة [جينات] "ما يُرى" أو "ما يُعرف""[2]. بمعنى أنّ التّحليل الملموس لعمليّة الإحالة يصير إلى المبئِّر Focalisateur، ليتمّ انطلاقا من ذلك اكتشاف المتلفّظ Enonciateur المسؤول عن اختيارات عمليّة الإحالة[3]. فمن هذا المنطلق أقام "راباتال" الأسس اللّغويّة المؤدّية إلى اكتشاف وجهة النّظر على مختلف مظاهر التّعبير عن الإدراكات والأفكار الممثّلة كون هذه الإدراكات والأفكار الممثّلة تابعة تركيبيّا لعملية إدراك ولذات أو مبئّر قد يكون السّارد أو إحدى الشّخصيّات، كما أنّها تابعة دلاليّا لعمليّة إدراك أيضا تفضي إليها استنباطات القارئ واستدلالاته[4]. بناء على ذلك يتأكّد التّعالق الوثيق بين عملتي الإدراك والتّفكير في تصوّر "راباتال" لوجهة النّظر، بل إنّ ذلك جعله ينصّ على حتميّة تلازمهما بشكل دائم.

يبدو ممّا سبق وكأنّ "راباتال" يحاول أن يعيد النّظر في الدّور الشّكليّ الذي اضطلع به السّارد في سرديّات جينات، الذي رغم أنّه حصر دوره في كونه مجرّد صوت وتقنيّة سرديّة لا غير، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعه من إسناد بعض الوظائف إليه، قائلا : "قد يبدو أمرا غريبا، منذ الوهلة الأولى، أن نسند إلى أيّ [سارد] مهما كان دورا آخر غير دور السّرد بحصر المعنى؛ أي أنّه [يسرد] القصة،

---

[1]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 19.

[2]: Rabatel (Alain), La construction textuelle du point de vue, p. 58.

- نقلا عن العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 35.

[3]: Voir, Rabatel (Alain), Op. cit, p. 58, 59.

- نقلا عن العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، والصفحة السابقة.

[4]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 34، 35.

لكنّنا نعلم جيدا في الواقع أن خطاب [السّارد]، سواء كان روائيا أم غير روائي، يمكن أن يؤدي وظائف أخرى"[1]. وهذه الوظائف أو الأدوار المسندة إلى السّارد حصرها "جينات" في خمس وظائف هي: الوظيفة السّرديّة المحضة، والوظيفة الإدارية أو التّنسيقية، والوظيفة التواصليّة، والوظيفة العاطفيّة أو الاستشهاديّة، وأخيرا الوظيفة الإيديولوجيّة[2]. فهذا الكلام قد يوحي بأنّ "جينات" لم يكن مقتنعا أساسا بالدّور الشّكليّ الذي أنيط به خطاب السّارد رغم سبق إصراره وتوكيده على تأديّته لهذا الدّور ونهوضه به. ولعلّ "راباتال" –من هذا المنطلق– استأثر بحظوة تجويد أدوات دراسة هذه المقولة السّرديّة وأسهم في إقامة سبل جديدة لتطويرها.

لم يكتف "العمامي" باستعراض "تصوّر راباتال" لوجهة النّظر فقط، بل دعاه ذلك إلى مساءلته ومحاورته. فما أحوجنا –نحن العرب–كما يقول محمد الخبو– إلى الانتقال من موقع الآخذ منجزات الغرب ونتاجاته النّقديّة والمعرفيّة والثّقافيّة إلى موقع مساءلته وتكييفه وتعديله والإضافة عليه[3] والتصرّف فيه وفق ما يتناسب والخصوصيّة النّصّيّة والسّرديّة العربيّة.

فمن هذا المنطلق وقف "العمامي" على بعض مواطن الخلل في تصوّر "راباتال"، لا سيّما فيما يتعلّق بالمصطلحات والمفاهيم. ففي مستوى المصطلح يبيّن "العمامي" بأنّ "راباتال" رفض رفضا قاطعا استخدامه مصطلح "التّبئير" لشحنته البصريّة، مستعيضا عنه بمصطلحات من قبيل المبئّر Focalisateur والمبأّر Focalisé وذات التّبئير Sujet focalisation والسّارد المبئّر Narrateur focalisateur والشّخصيّة المبئّرة Personnage focalisateur والمتلفّظ المبئّر Enonciateur focalisateur، غير أنّها مصطلحات –كما يرى العمّاميّ– تحيل إلى المصطلح المرفوض. ثم يضيف متسائلا أليس التّبئير مبئّرا ومبأّرا؟[4]. والكلام نفسه –حسب رأي العمّاميّ– يمكن أن يقال عن رفضه بدءا أيضا استعمال مصطلح "الرّؤية" للأسباب السّابقة نفسها، لكنّه يوظّفه في الفصل الأخير (لعبة وجهتي النظر) من كتابه المذكور، متجليّا في العناوين الفرعيّة من مثل (عمق منظور الرّؤى وحجم معارفها، نقد كليّة معرفة رؤى السّارد، عمق المنظور المتغيّر لرؤى الشّخصيّات،

---

[1]: Genette (Gérard), Figures III, p. 400 .

[2]: Voir, Ibid, p .400, 401, 402.

[3]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 07.

[4]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 73، 74.

وعمق الرّؤى شبه اللامحدود)، ومتجليّا كذلك في مصطلحي الرّؤية الدّاخلية La vision intèrne والرّؤية الخارجيّة La vision extèrne [1]. ولعلّ وجه الغرابة في ذلك -كما يرى العمّاميّ- يكمن في عدم وجود مبرّرات تعلّل ما ذهب إليه "راباتال"، لأنّها توحي بالتّناقض وتؤدّي إلى الالتباس في الرّؤى والمفاهيم[2] والمصطلحات.

أمّا في مستوى المفاهيم، فقد عمل الباحث على تصنيف المفاهيم التي بدت ملتبسة إلى ثلاثة أصناف أو مجموعات تتمثّل أولاها في المفاهيم السّرديّة الغائمة التي بدت للعمّاميّ غير موظّفة بشكل دقيق وواضح من طرف "راباتال"، وهذه المفاهيم انحصرت في مفهوم وجهة النّظر والرّؤية والتّبئير[3]. فرغم أنّ "راباتال" -يقول "العمّاميّ"- صرّح برفضه للمصطلحين الأخيرين إلاّ أنّه استخدمهما استخداما يلفّه الكثير من الغموض والضبابيّة، فمثلا عند حديثه عن مفهوم وجهة النّظر يبين "العمّاميّ" بأنّه مرّة يدرج ضمنها المدرِك أو المبئّر وفعل الإدراك أو عمليّة ذهنيّة والمبأّر، ومرّة أخرى يعدّها الإدراكات والأفكار الممثّلة التّابعة تركيبيّا لذات وعمليّة إدراك، ومرّة ثالثة يقصي تماما المدرك وعمليّة الإدراك من وجهة النّظر. ويزداد الأمر غموضا عندما يفرّق بين وجهة النّظر والرّؤية في الفصل الأخير من دراسته[4].

وتتمثل المجموعة الثّانية في المفاهيم السّرديّة غير المتمثّلة وهي مفاهيم منها ما يرتبط بالزّمن السّرديّ كالمدّة Durée والاسترجاعات Analepses والمشهد Scène والوقفة Pause ومنها ما يندرج ضمن الصّوت كالسّرد الآني والسّارد والشّخصيّة والسّاردون الثّواني والشّخصيّة السّاردة والسّارد الشّخصيّة، وكلّها مفاهيم لم يوفق "راباتال" —حسب العمّاميّ- في تمثّل حقيقتها بدقّة[5]. أمّا المجموعة الثّالثة والأخيرة فتخصّ المفاهيم السّرديّة التلفّظيّة الملتبسة مثل مفهوم المستوى الذي استعاره "راباتال" من اللّسانيّات الذي ورد عنده بصيغة الجمع خلافا لمفهوم المستوى السّرديّ عند "جينات"، هذا بالإضافة إلى جمعه بين الصّيغة والصّوت وخلطه بينهما ضمن وجهة

---

[1]: Voir, (Rabatel) Alain, Op. cit, pp .139-188.

-نقلا عن العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 74.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 74، 75.

[3]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 76.

[4]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 76، 77.

[5]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 79، 90.

النّظر. فهو لم يفصل بينهما رغم أنّ المتكلّم ناطق والمتلفّظ صامت، مما أدّى إلى التباسهما[1] وغموضهما.

لم يتوقف "العمامي" عند حدود إبداء الملاحظات والانتقادات المتعلّقة بالمصطلحات والمفاهيم في كتاب "راباتال"، بل ذهب بعيدا من ذلك، مسجّلا بعض الملاحظات المتعلّقة بالتّأويل والتّوثيق. فعلى مستوى التّأويل وقف الباحث على بعض التّأويلات التي بدت له غير مقنعة أو غير مفهومة، وهي من قبيل مثلا مسألة القارئ التي وردت عنده بصيغة التّعميم والتي لم يتّضح من خلالها نوع القارئ Lecteur الذي يتحدّث عنه "راباتال" هل هو كائن نصّيّ مفترض ومندرج في النّصّ أم كائن واقعيّ[2] حقيقيّ وملموس له جسد يقرأ به ويدان يمسك بهما الكتاب.

أمّا في مستوى التّوثيق في الكتاب سجّل الباحث أيضا مجموعة من الملاحظات المتّصلة بالمادّة المرجعيّة والنّظريّة التي استند إليها "راباتال" في تأليف كتابه، فحاول تتبّع مراجعه وإحالاته وأقواله ومصطلحاته المستعارة من كتاب أو نقاد آخرين، ممّا جعله ينتهي إلى أنّ "راباتال" وظّف بعض المصطلحات والمفاهيم ولم يشر إلى أصولها الأولى أو أصحابها الأوائل، ودون أن يدقّق في ذلك، وهو ما فعله مع مصطلحات "السّابقة اليقينيّة" و"السّابقة غير اليقينيّة" والمنظور الخارجيّ" و"المنظور الدّاخلي" التي نسبها إلى "لنتفلت" والحقيقة غير ذلك؛ لأنّ "لنتفلت" قد استعارها عن ستانزال Stanzall. ويؤكّد "العمّاميّ" على أنّ مثل هذا الصنيع قد ينبئ عن عدم اطلاع "راباتال" على أعمال "ستانزال" ولكن بمجرد العودة إلى قائمة المصادر والمراجع نجد مرجعين "لستانزال" أحدهما الذي اعتمده "لنتفلت"[3]. وقد تكرّر هذا الأمر مرّات عديدة -كما أشار- العمّاميّ فقد أقبل "راباتال" على استعارة العديد من المصطلحات دون أن ينسبها إلى أصحابها مثل مصطلح "السّارد الشّخصيّة" Narrateur personnage و"الشّخصيّة السّاردة" Personnage narrateur اللّذين يرجّح "العمّاميّ" أنّه أخذهما عن "غابريال غوردو" Gabriel Gordo، ومصطلح "المرآة

[1]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص ص. 91، 97.
[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص ص. 97، 99.
[3]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 100.

العاكسة" Personnage réflecteur الذي يرجّح أيضا أنّه يكون قد أخذه عن "واين بوث" الذي بدوره أخذه عن "هنري جيمس"[1].

إنّ الإسهام الذي قدّمه "العمامي" في دراسته الذّاتيّة في الخطاب السّرديّ يعدّ طفرة نوعيّة وإنجازا رائدا في مسارات السّرديّات المغاربيّة وتحوّلاتها التي بدأت تشهد في السّنوات الأخيرة انفتاحا جديدا وتوجّها مغايرا لم تعهده من قبل، انفتاحا جعلها تستفيد من الحقول الأخرى المجاورة وتغتني بثمرات بعض النّظريّات كاللّسانيّات والتّداوليّة والتلفّظ. فلم يكن "العمّاميّ" بعيدا عن هذا التوجّه الذي دأب في نطاقه يخطو بالسّرديّات خطوات متميّزة بجعلها تنفتح على بعض قضايا المعنى من خلال تتبع آثار الذّات وبصماتها في الخطاب السّرديّ.

وقد وجد في توجّه "ألان راباتال" لوجهة النّظر فسحة وسبيلا إلى ذلك مكّنه من اقتفاء أثر الذّات في الخطاب السّرديّ، والنّهوض بالدّرس السّرديّ المغاربيّ الذي سيطرت عليه طويلا قيود الدّراسات الشّكليّة والبنيويّة، و لعلّ وجه الطّرافة في الجهد الذي بذله "العمامي" أنّه لم يكتف باستعراض تصوّر "ألان راباتال" لوجهة النظر، ومحاولته استثمار بعض مقولاته في قراءة النّص السّرديّ العربيّ القديم والحديث فقط، بل راح يسائل مكوّناته ومفاهيمه ومصطلحاته عن طريق تقديمه قراءة نقدية لكتابه "البناء النّصيّ لوجهة النّظر"، مبديا مقدرة فائقة في محاورة النّظريّات الغربيّة وتمثّلها، وفي الاستفادة الواعيّة من معطياتها ومرونة في التّعامل مع قضايا المصطلح.

أخيرا يمكن القول: إنّ أعمال "العمّاميّ" يمكن أن تندرج بوصفها مشروعا علميّا خصبا في نقد السّرد العربيّ، وإضافة نوعيّة في خطّ التّوسيع المنهجيّ لحدود السّرديّات المغاربيّة، ذلك لأنّ الملاحظ على دراساته أنّها دراسات مفتوحة النّهايات تجعل القارئ يحسّ مع نهاية كلّ دراسة بأنّ الباحث يسعى إلى مواصلة ما بدأه وتطويره في الدّراسة السّابقة، وعيا بقصور المناهج النّقديّة وعجزها عن الإمساك بحمولات النّصوص السّرديّة وفيوضاتها؛ بمعنى آخر أنّ دراسات العمّاميّ يتناسل اللاّحق فيها من السّابق وينبني عليه إن توسيعا أو تشذيبا أو جبرا لنقص، وهو ما جعلها تتّسم بالتّكامل والتّعالق الشّديد فيما بينها انطلاقا من توجّهات الباحث وقناعاته النّقديّة والمنهجيّة التي صيّرت التّوسيع أمرا ممكنا وحتميّا. فإذا كانت ملامح هذا التّوسيع والتّطوير والانفتاح

[1]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، والصفحة السابقة.

لم تتّضح معالمها بشكل جليّ مع دراسات الباحث الأولى كون ذلك يعدّ أمرا طبيعيّا فرضته أولى لحظات التّعامل أو التّحاور مع النّظريّات الغربيّة؛ فإنّ قناعات الباحث الرّاسخة اقتضت التّوسيع إجراءا منهجيّا وضرورة علميّة قادت إلى اكتشاف مناطق حيويّة في النّصوص السّرديّة جسّدتها دراسات الباحث الأخيرة.

7-1-3- محمد الخبو ومداخل التّأسيس لسرديّات استدلاليّة:

سار "محمد الخبو"[1] هو الآخر في فلك الاتجاه التّوسيعيّ لأطروحة السّرديّات، مقتنعا بفكرة إغناء طروحاتها وتدعيمها ببعض المفاهيم والأدوات التّحليليّة التي ستجعلها مؤهّلة لارتياد مجالات أرحب، وتقود إلى إمكانيّة سدّ الثّغرات وترميم القصور الذي اعترى مختلف مقارباتها للخطاب السّردي. وهو التصوّر الذي أعلن عن بعض ملامحه في دراسته الرّائدة "الخطاب القصصيّ في الرّواية العربيّة المعاصرة"[2]، مبيّنا الخطوط المنهجيّة العريضة التي سيسير وفقها في تحليل خطاب الرّواية العربيّة؛ إذ يرى بأنّ السّرديّات ليست من قبيل المعرفة الثّابتة التي يتوجّب إجراء تحليلاتها حرفيّا على مختلف النّصوص السّرديّة التي من سماتها الاختلاف والتغيّر[3] في الزّمان والمكان، بقدر ما ينبغي أن تستوحى هذه النّظريّة من هذا التغيّر وتصاغ حسب الإمكانات التي توفّرها هذه النّصوص، بمعنى أنّه يمكن إدخال عليها بعض التّعديلات والتّحويرات التي يقتضيها منطق هذه النّصوص المدروسة، وهو ما عبّر عنه بالقول: "وإذ كان اعتمادنا المنهج الإنشائي في تحليل

---

[1]: محمد الخبو ناقد أكاديمي تونسي متخصص في السرديات، ومسؤول وحدة الدراسات السردية بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة بتونس، وقد صدر له في إطار السرديات العديد من المؤلفات هي: قراءات في القصص، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ط1، 2002. والخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة من سنة 1976 إلى سنة 1986، دار صامد للنشر والتوزيع، ط1، جانفي 2003. ومداخل إلى الخطاب الإحالي في الرواية، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، ط1، جوان 2006. وأقاصيص تجري في غير مجراها، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، ط1، أفريل 2012. ونظر في نظر في القصص. مدخل إلى سرديات استدلالية، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، ط1، أفريل 2012.

[2]: هذه الدراسة هي في الأصل بحث أكاديمي تقدم به الباحث لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللغة والآداب العربية، أشرف عليها محمود طرشونة، وناقشها ثلة من خيرة أساتذة الجامعة التونسية هم: حمادي صمود، حسين الواد، محمد الباردي، ومحمد القاضي.

[3]: يقول محمد الباردي في هذا الصدد- في مقاله الموسوم بـ: "حداثة الرواية" ، المنشور بمجلة الثقافة المغربية، العدد 17، أكتوبر 2000، ص ص. 62-63. يقول: "إن مايفرق بين هذه النصوص [يقصد النصوص السردية والروائية] أكثر مما يجمع بينها. فباستثناء أنها نصوص رافضة لمفهوم السلطة الأدبية، لا نجد مثلا في مصر ما يجمع تجارب جمال الغيطاني، ويوسف القعيد وإبراهيم أصلان ومحمد البساطي و وصنع الله إبراهيم وأدوار الخراط. ولكنها تبدو لنا أشبه بالجزر المستقلة في محيط لا سواحل له، إذ يستحيل على الباحث أن ينتج نظرية عامة في السرد الروائي يبلور من خلالها مقولات مشتركة للحكي تميز هذا الجيل من كتاب الرواية". ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 13. (الهامش).

الخطاب [السّرديّ] (Discours narratif) لدى "جيرار جينات" وغيره يبرّره ما وقفنا عليه في هذه النصوص من تضخم لصورة الخطاب، فإن إجراءه عليها يختلف من نص إلى آخر بحسب اختلاف طرائق السرد فيها"[1]. فقد استهوى خطاب نصّ الرّواية العربيّة الباحث، فاستدعى لدراسته وتحليله منهجيّة السّرديّات بوصفها توجّها ملائما ونظريّة خاصّة بتحليل الخطاب السّرديّ.

يضيف أيضا أنّ اختلاف النّصوص لم يكن موجبا لتصريف المنهج على وجوه مختلفة فحسب، وإنّما كان داعيا أيضا إلى تغيير وجهة المنهج نفسه[2]. من هذا المنطلق وبالنّظر إلى تضخّم الذّات المتكلّمة أو المتلفّظة في الخطاب، يرى ضرورة الاهتمام بطرائق التلفّظ وأفعال القول في الخطاب عن طريق إثراء السّرديّات (الخطاب) ببعض مكتسبات منهج التلفّظ، بوصفه إجراءا منهجيّا وتحليليّا يولي أهميّة بالغة للذّات المتكلّمة والرّائية في الخطاب، وهو ما يفرض أيضا الاهتمام بما تخلّفه أفعال التلفّظ وتحقّقه من أعمال؛ لأنّ ما من خطاب ينجز إلاّ وهو موجّه إلى مخاطب بغرض التّأثير فيه بما يحتمله من مقاصد، ممّا ينظر معه للخطاب على أنّه مجال يحقّق المتكلّم فيه أعمالا متعدّدة الوجوه والمظاهر، ويكتسي أبعادا تداوليّة تمكّنه من استيعاب جوانب مختلفة من المحكيّ الرّوائي[3]. إنّ قصور النّظر إلى المحكيّ بوصفه وحدة لغويّة منغلقة على نفسها لا يمكن أن يؤدّي إلى اكتشاف جمالياته التّعبيريّة وبلوغ مختلف أفانين القول السّرديّ فيه[4]؛ "إذ لا بد من أن ينظر إليه خطابا صائرا من قائل يتوجه إلى مخاطب مستخبرا آمرا ناهيا معجبا مدهشا مراوغا"[5]. إذ يتولّى عمليّة التخاطب هذه متكلّمون كثر من قبيل الشّخصيات والسّاردون والمؤلّف، ممّا يصبح معه الخطاب الواحد خطابات متعدّدة محمّلة بمقاماتها وأسيقتها القوليّة، فإذا النّصّ الواحد مفرد في معنى الجمع[6]،

---

[1]: الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 14.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[4]: يرى محمود طرشونة في كتابه "إشكالية المنهج في النقد الأدبي" الصادر عن دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، 2000، ص. 22. أن الأدب فن وفكر ووجدان ولذلك يتوجب على الباحث أن يلتفت إلى هذه الجوانب حتى يكتمل بحثه ولا يبقى ناقصا. يقول: "وأي نقد لا ينظر في هذه المكونات الثلاثة أو يقتصر على أحدها يعتبر مبتورا". ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 14. (الهامش).

[5]: الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، ص. 10.

[6]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

ولا يكون ذلك إلاّ في رحاب أفعال التّخاطب المنوطة بهؤلاء المتكلّمين وبدرجات حضورهم في الخطاب.

لئن كان الخبو قد اختطّ لنفسه طريقا نحو توسيع مباحث السّرديّات وتعميقها عن طريق إثراء رؤيته المنهجيّة وتدعيمها ببعض مقترحات لسانيّات التلفّظ Linguistique énonciative والتّداوليّة Pragmatique، ومن ثمّة تعديلها وتحويرها وفق التغيّر الحاصل في الزّوايا التي ينظر من خلالها إلى المحكيّ الرّوائي بجعلها تشمل جوانب أخرى منه؛ فإنّه لم يتوقّف عند هذا الحدّ بل أفضت به مساءلته الجهاز النّظريّ لسرديّات الخطاب ومراجعة مفاهيمها في كتابه "نظر في نظر في القصص: مدخل إلى سرديّات استدلاليّة" إلى إقراره بعدم جدواها وقصورها عن النّظر في الحقائق التي يضمرها النّصّ ويبطنها ولا يكاد يبديها إلا بالتأمّل الدّقيق القائم على الملاحظة والاستقراء والاستنباط والتّأويل، فالسّرديّات السّائدة كما يرى الخبو هي سرديّات شكليّة Narratologie formelle محايثة ومنغلقة على الخطاب تسعى إلى استقصاء الحقائق الثّابتة الماثلة في ظاهره فلا تتعدّاها إلى باطنه الضّمنيّ ومعانيه ودلالاته المتخفّية وراء هذا الظّاهر.

لذلك فهو يرى حتميّة النّظر في الضّمنيات والمضمرات المبثوثة داخل خطاب المحكيّ من خلال استنطاق أشكاله الظّاهرة وتقصّي حقائقها الدّالة داعيا إلى التّفكير في إعداد "سرديّات استدلاليّة"[1] تكون قمينة بإبراز ذلك وموصلة إلى عوالم المحكيّ الباطنيّة معوّلة ومراهنة على الحقائق والمعطيات الماثلة على مستوى بنيته السّطحيّة. فهو يرى بأنّ: "السّرديّات المحايثة مفيدة وضروريّة، ولكنّها ليست كفيلة وحدها باستقصاء خاصّة النّص [السّردي: السّرديّة] (Narrativité). ولهذا سعينا عامة إلى طرح فرضيّة وجود سرديّات استدلالية تغني النمط الأوّل من السّرديّات، وذلك من منطلق أن النّص [السّردي] لا تتمثّل سمته [السّرديّة] في ما هو ظاهر منه فحسب، بل تتمثّل أيضا في ما هو من قبيل الضّمنيّات لا سيّما أنّ التواصل بين المتخاطبين في النص الأدبيّ غير مباشر ولا متجانس"[2]. فإذا كان "الخبو" من خلال دعوته لإقامة سرديّات استدلاليّة يسعى إلى

[1]: تسعى السرديات الاستدلالية إلى بحث قضايا المعنى والمسكوت عنه في خطاب المحكي عن طريق استنطاق مظاهره الشكلية والتلفظية بالاعتماد على مقاماتها وأسيقتها الثقافية والمرجعية التي تنجز فيها عمليات التخاطب مع إيلائها أهمية قصوى لدور المتلقي بوصفه عنصرا مشاركا في تأويل الخطاب السّردي.

[2]: الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، ص. 156.

اكتشاف مرامي خطاب المحكيّ وأبعاده الدّلاليّة؛ فلأنّه على وعي تام بمحدوديّة إمكانات السّرديّات المحايثة وقلّة عدّتها المنهجيّة التي لم تعد قادرة على استيعاب الإمكانات التي يفيض بها المحكيّ في تنوّع أساليبه الخطابيّة والسياقيّة وفي تعدّد القضايا التي أصبح يطرحها.

من هنا كان "محمد الخبو" على وعي تام أيضا بحقيقة خطاب المحكيّ، "الذي حقه أيضا أن ينظر في ما هو غير ظاهر، وأن يترامى فيه إلى ما يتحصل من هذا الظاهر إلى ما هو من جنس الضمنيات على سبيل التدرج لا سيما أن مجال الأدب هو حيز المضمرات وعدم المباشرة في الأداء، شكلا ومعنى. وهذا ما يحوج إلى نظر استدلالي في النص [السّردي] يصار به وفيه من البائن في النص والخطاب إلى ما هو غير بائن مضمر فيُنعطَف بالكلام [السّردي] من جهة إلى أخرى"[1]. وذلك لأنّ ما يبطنه النّصّ الأدبيّ السّرديّ أكثر ممّا يعلن عنه ويبوح به، ولأنّ ما تنجزه الذّوات المتلفّظة في أثناء العمليّة التخاطبيّة من أعمال ضمنيّة غير مباشرة هو من قبيل العمليات المزعومة المصطنعة، وهو ما اصطلح عليه "سيرل" Searl بالتّعتيم المرجعيّ (Opacité référentielle)[2]. لذلك يفترض في عمليّة القراءة والتّأويل الدّلالي للنّص السّرديّ أن تتعدّى حدود مظاهره وبنياته السّطحيّة عن طريق التّوغّل في أعماقه وبواطنه المضمرة التي لا يكشف عنها إلاّ بالاستدلال.

ينطلق "الخبو" في تصوّره السّرديّ القائم على الاستدلال[3] من فرضيّة إشكاليّة مقتضاها الجمع بين السّرديّات بوصفها علما مستنبطا من بنى المحكيّ الشّكليّة، والاستدلال بوصفه عمليّة تأويليّة

---

[1]: الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 10.

[2]: Voir, John M (Searl), Sens et expression, études de théorie des actes du langage, traduction et préface par Joelle Proust, éd, Minuit, 1982, p. 108.

-نقلا عن الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، ص. 112.

[3]: يعرفه جميل صليبا في معجمه الفلسفي بأنه: "استنباط قضية من قضية أو من عدة قضايا أخرى. أو هو حصول التصديق بحكم جديد مختلف عن الأحكام السابقة التي لزم عنها. والمعرفة التي تحصل في الذهن بطريق الاستدلال هي المعرفة غير المباشرة، أما المعرفة التي تحصل في الذهن بطريق الحدس فهي المعرفة المباشرة، وتسمى الأولى معرفة استدلالية أو انتقالية...والثانية معرفة حدسية". صليبا (جميل)، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، 68/1، 69. ويعرفه باتريك شارودو ودومينيك منغنو في معجمهما تحليل الخطاب بالقول: "يستعمل هذا المصطلح أيضا ليفي بالعمليات التي تسمح بأن نستخرج من أعمال الخطاب معنى ضمنيا هو المعنى الذي تنتجه الذات المتكلمة، من ناحية، ويعيد بناءه (أو ينتجه) المرسل إليه، من ناحية أخرى. هكذا يمكن للمتكلم أن يضمِّن، عن وعي أو عن غير وعي، معنى في الملفوظات التي ينتجها... وعلى المرسل إليه أن يستخرج المعنى الضمني من الملفوظات اعتمادا على مختلف مكونات السياق... لكن الاستدلال يتصل هنا بعملية التأويل أكثر مما يتصل بإنتاج الملفوظات." فالاستدلال حسب رأيهما هو "عملية تأويلية تتمثل في الربط بين ما يقال صراحة وشيء آخر غير ما يقال". ينظر، شارودو (باتريك) ومنغنو (دومينيك)، معجم تحليل الخطاب، تر، المهيري (عبد القادر)، وصمود (حمادي)، مراجعة، الشريف (صلاح الدين)، دار سيناترا، تونس، 2008، ص. 303. وقد قسم الفلاسفة الاستدلال إلى ثلاثة أنواع هي: الاستقراء= =وهو استنباط الكلي

تقتضي استنطاق معاني هذه البنى الشّكليّة والتلفّظيّة ودلالاتها بالاعتماد على معطيات لغويّة ومقاميّة[1] وتلفظيّة.

قاده ذلك إلى طرح جملة من التّساؤلات الإشكاليّة هي: كيف يجتمع ما استقر واستوى بالاستقراء والملاحظة والاستنباط، وما هو من قبيل المستنطق وهو مضمر غير قائم في الكتابة الظاهرة يصار إليه بالتأويل؟ وكيف ترتبط السرديات بما هي علم للموجودات الماثلة في النصوص [السّرديّة] وبالاستدلال بما هو ضرب من الأعمال ذي توجه منطقي وبلاغي مؤداه معنى مستنتج من معنى آخر ظاهر؟ ألا تختلط الدراسة المحايثة التي موضوعها الخطاب الظاهر الحاضر، بالاستدلال يتّخذ تأوّل الباطن والضّمني من الظّاهر خاصّة له؟ وكيف يمكن تسويغ الجمع بين السرديات التي مدارها على القوانين العامة تستنبط من ظاهر النصوص [السرديّة]، والاستدلال الذي مداره على استخراج الباطن من هذه النصوص التي يكون التواصل فيها بين القائل والمقول له غير مباشر؟ ألا يجوز التساؤل أيضا عن إمكان وجود استدلال شكلي يكون التآمه أكبر مع السرديات التي –وإن ركز الاهتمام فيها على ظاهر النصوص– اهتمت أحيانا ببعض الأشكال الخفيّة يستدل عليها بما يفضي إليها من هذه النصوص كالحجب (Paralipse) والحذف (Ellipse) وقول الشّخصية الصّامت في الخطاب غير المباشر الحر الذي لا يُعْلَنُ عنه في النص، ولا يتأتى إثباته إلا بقرائن تدل على ذاتيتها في النظر إلى الأشياء؟ هل نحن بإزاء سرديات لا تكتمل إلا بالاستدلال؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب فكيف ينجز علم يقوم على استنتاج الكوامن والسرائر من

من الجزئي فيه، والاستنتاج وهو استخلاص النتائج من المقدمات، والتمثيل وهو الحكم على الجزئي لوجود الحكم في جزئي آخر. ينظر، صليبا (جميل)، المعجم الفلسفي، ص ص. 68، 71، 75. أما أصحاب تحليل الخطاب فأوجدوا ثلاثة أنماط مغايرة من الاستدلال تتحدد حسب الظروف التي تتم فيها عملية التخاطب، وهي:

–الاستدلال السياقي ومحصلته عندما تعتمد الذات المؤوّلة على الملفوظات المحيطة بالملفوظ المقصود تأويله، ويكون مثلا في حالة قراءة عنوان في صحيفة الذي لا يفهم إلا مرتبطا بالعناوين الرئيسية والفرعية والصور المصاحبة.

–الاستدلال المقامي وحقيقته عندما تركز الذات المؤوّلة على معطيات مقامية في عملية التأويل فمثلا "عبارة تلهون كثيرا" هي دعوة إلى الانضباط.

–استدلال ما بين خطابي وفيه تسعى الذات المؤوّلة إلى استنفار معرفة سابقة التكوين موجودة في الذاكرة التصورية للذوات، وإلى هذا النمط من الاستدلال يقدم القارئ عندما يريد تأويل المعلقات الإشهارية. ينظر، شارودو (باتريك) ومنغنو (دومينيك)، معجم تحليل الخطاب، تر، المهيري (عبد القادر)، وصمود (حمادي)، ص. 304.

[1]: Voir, Moeschler (JacQues), Théorie pragmatique et pragmatique, conversationnelle, éd. Armand colin, 1996, pp. 42, 43, 66.

–نقلا عن الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، ص. 99.

الظواهر؟ ألا يتباين ذلك مع علم من آكد مقتضياته استنباط الكليات من الجزئيات المتواترة في النصوص المفردة؟[1].

يشكّل طرح هذه الأسئلة المتنوّعة والعميقة من قبل "الخبو" مدخلا أساسيّا لما هو إليه بسبيل، فقد قاده إمعان النّظر فيها ومحاولة الإجابة عنها إلى تقديم تصوّره عن السرديّات الاستدلاليّة، لكنّه قبل أن يخوض في هذا الطّرح جنح إلى اقتفاء أثر السّرديّات وتتبّع مراحل تطوّرها اعتقادا بأنّها من جنس المعرفة التي تقبل ورود مداخل جديدة إليها وتقيم وشائج للقربى والتّواصل مع اختصاصات أخرى مغايرة.

تنقسم السّرديّات عند الخبو إلى سرديّات محايثة[2] وسرديّات تلفّظيّة[3] وسرديّات تداوليّة[4] وأخرى استدلاليّة. فإذا كانت السّرديّات المحايثة تقوم على دراسة الخطاب السّردي دراسة وصفيّة

---

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص ص. 99، 100، 105.

[2]: يرجع الفضل في دراسة الخطاب السّردي دراسة علمية محايثة إلى مجهودات "فلاديمير بروب" Vladimir Propp الذي يعد أبا روحيا للسرديات الحديثة من خلال نموذجه الوظائفي للحكاية الشعبية الروسية الذي أثر في الاجتهادات البنيوية في دراسة المحكي التي توجت بتأسيس علم له مداره على اكتشاف خصائص الخطاب فيه وبحث مكوناته ووضع قوانين صارمة وثابتة له تكون الدراسة المحايثة أهم منطلقاتها، ويعد "جينات" أبرز من ساروا في فلك الدراسة المحايثة إضافة إلى "تودوروف" و"مايك بال"، و"جيرالد برنس"... وغيرهم.

[3]: تختص السرديات التلفظية بموضوع التلفظ في المحكي؛ إذ لم تعد دراسة المحكي دراسة محايثة منغلقة، بل يتم النظر إليه من زاوية أخرى هي زاوية التلفظ الجاري بين المتخاطبين، وقد كان لمجهودات اللساني الفرنسي "إميل بنفنيست" أثر كبير في هذا الاتجاه من خلال تعريفه للخطاب بأنه "كل تلفظ يفترض مخاطبا يتوجه بالقول إلى مخاطب بهدف التأثير فيه بطريقة ما" ومن خلال ما رآه من أن أهم مميزات وخصائص العمل التلفظي أنه يتضمن ذاتية المتكلم فيما يحمله من خطابات وأقوال.

- (Voir, Benveniste (Emile), Problèmes de Linguistique générale, pp. 241, 242, 259, 262).

-يمكن الإشارة في هذا الاتجاه إلى الدراسة التي قدمها "بيير فان دي هوفل" (Pierre Van Den Heuvel) عن شعرية التلفظ في كتابه:

-Parol, mot, silence, (pour une poétique de l᷈ énonciation), éd, Librairie José Corti, 1985).

-والدراسة التي قدمها "ريني ريفارا" (Rene Rivara) عن السرديات التلفظية في كتابه:

-(La langue du récit, introduction à la narratologie, énonciative, éd, d᷈ Harmattan, 2000).

-تجدر الإشارة أيضا في هذا السياق إلى أن السرديات التلفظية مدينة بشكل كبير إلى أعمال "ميخائيل باختين" الذي اهتم بقضايا التلفظ والتعدد الصوتي في الرواية أو ما سماه بالحوارية التي عدها ميزة أساسية لصيقة بالنصوص الروائية.

-(Voir, Bakhtine (Mikhail), Problèmes de la Poétique de Dostoievski, traduitt par Guy verret, éd, l᷈ àge d᷈ Homme, 1970).

[4]: انفتحت السرديات على التداولية واغتنت بمفاهيمها وأدواتها خصوصا مفهوم المقام، فلم يعد المدار على ما يتناقله المتكلمون أو المتخاطبون من معلومات للمخاطَبين فقط، بل أصبح الاهتمام أيضا منصبا على الأعمال غير القولية التي ينجزونها. ومن بين الباحثين الذين اشتغلوا في هذا الميدان "دومنيك منغونو" (Dominique Mangueneau) في كتابه:

-(Pragmatique Pour le discours littéraire, éd, bordas, 1990).

-و"روجر فاولر" (Roger Fowler) في كتابه: =

مجرّدة لقوانينه، وكانت السّرديّات التلفّظيّة تعنى بمختلف نشاطات التلفّظ القائمة بين الذّوات المتكلّمة في خطاب المحكيّ، وكانت أيضا السّرديّات التداوليّة تهتم بما ينجزه المتخاطبون من أعمال قوليّة ولا قوليّة مقاميّة مضمّنة في المحكيّ؛ فإنّ مدار السّرديّات الاستدلاليّة عنده ينبني على التّكامل بين مفاهيمها جميعا لا سيّما مفهوم المقام Situation في السّرديّات التداوليّة الذي شكّل قطب الرّحى في السّرديّات الاستدلاليّة وكان له عميق الأثر في تشييد مباحثها وأهمّ مداخلها؛ لأنّ مفهوم المقام يعدّ عونا مركزيّا في استنطاق المسكوت عنه في خطاب المحكيّ وبحث قضايا المعنى فيه.

على هذا الأساس أمكن القول: إنّ الاستدلال " متعلّق تعلّقا كليّا بمسألة المعنى المستدلّ عليه بما هو ظاهر في الكلام...[و] أنّ النّصّ الأدبيّ عامّة والنّصّ [السّردي] بصفة خاصّة نصّ مصوغ بأشكال تستصفى من ظاهره، ومنها أيضا ما يستدلّ عليه استدلالا من سياق النّصّ"[1] كالحذف (Ellipse) مثلا يتمّ استنتاج بعض تفاصيله وإحالاته المرجعيّة الغائبة انطلاقا من علاقة القصّة بالخطاب، وكذلك الأمر بالنّسبة للحجب (Paralipse) الذي يستنتج أيضا من داخل خطاب المحكيّ حسب كميّة المعلومات التي يحجبها السّارد ويخفيها[2] عمدا عن المسرود له Narrataire.

ينطلق الخبو من الإقرار بتعقّد الطّريق التي يرتادها وحزونة مسالكها؛ ذلك لأنّ الاستدلال Inférence في خطاب المحكي محكوم "بالتواصل غير المباشر بين القائل والمخاطَب، ثم إن المخاطَب في هذا المقام التخاطبي غير معين. فكثيرا ما يقول الكاتب الكلام الواحد ليقصد به شيئين مختلفين وهو يستحضر قارئين مختلفين"[3] الأوّل ظاهر وصريح والثّاني خفيّ وغير معلن عنه.

من هذا المنطلق يرى الخبو أنّ الحديث عن الاستدلال في المحكيّ يستلزم النّظر فيه من ناحيتين:
- الأولى: المحكيّ خطابا مستدلاّ به.

= (Linguistique Criticism, Publishéd in oxford University Press, oxford, New York, 1996).

[1]: الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، ص. 110، 111.

[2]:Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 134, 135.

[3]: الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 113.

- والثّانية: المحكيّ خطابا مستدلاّ عليه[1].

أ-المحكي خطابا مستدلاّ به:

يرى "محمد الخبو" أنّه في هذا المستوى ينبغي مراعاة قواعد الانسجام الماثلة في الخطاب على أساس أنّها المنطلق الرئيس في إجراء عمليّة الاستدلال، متوصّلا إلى أنّ مفهوم الانسجام يتمظهر ويتماهى في خطاب المحكيّ مع مصطلحات مثل مصطلح الميتوس الأرسطيّ (Muthos)[2] وبعض المصطلحات التي وظفها البنيويّون من قبيل البنية، والنّسق، والمنطق، والنّحو، منتهيا إلى أنّ هذه المصطلحات تشتغل في خطاب المحكيّ وفق مبدأين رئيسين هما: مبدأ الزّمنيّة (Temporalité) ومبدأ السببيّة (Causalité) فضلا عن منطق اشتراك الملفوظات في الإحالة على مراجع معينة[3] ومحدّدة.

فإذا كانت الزّمنيّة -في نظره- عماد المحكيّ وبها تتحقّق الأحداث وتتساوق، وبوساطتها يتمكّن القارئ من تحديد مراتب الخطاب فيها؛ فإنّها في غالب الأحيان تستعصي على الإدراك والضّبط لا سيّما مسألة تحديد بداية الأحداث الزّمنيّة ونهايتها وكذلك المسافة الزّمنيّة الفاصلة بين هذه الأحداث. لذلك يرى "جاك موشلر" (JacQues Moeschler) أنّ الاستدلال على الزّمن ومعرفة أدقّ التفاصيل الزّمنيّة للملفوظات محكوم بما يتيحه المقام من قرائن[4] Indices دالة عليه.

ثمّ يأتي حديثه عن مبدأ السببيّة بوصفه مقوّما من مقومات المحكيّ، لكنّه يرى بأنّ لهذا المبدأ طابعا خاصّا في المحكيّ يتمّ من خلاله تجاوز ما تواضع عليه البنيويّون نحوا للمحكيّ على أساس أنّه القانون العام الذي ينتظم عناصره ومكوّناته، ذاهبا في هذا الصّدد ما ذهب إليه "فيليب ستورغس" (Philip Sturgess) من أنّ ذلك من شأنه أن يقيّد المحكيّ ويبخسه حقّه في البوح بأسراره ومكنوناته، لأنّ كلّ محك تحكمه طريقة انسجام معيّنة وغير ثابتة، وذلك ما أوجب -حسبه- إمكانية الحديث عن انسجامات سرديّة ذاتيّة توكل مهمّة معرفتها واستكناهها للمخاطب

---

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 114.

[2]: يعد مصطلح الميتوس بمثابة الحبكة التي تجمع الأحداث ضمن وحدة منطقية معينة.

[3]: ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 115، 116.

[4]: Voir, Moeschler (JacQues), Temps, référence et pragmatique, in (collectif), Le temps des événements, pragmatique de la référence temporelle, paris, éd, kimé, 1998, p. 5.

-نقلا عن الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 116.

أو القارئ[1]. ممّا يتأكّد معه بأنّ المحكيّ بوصفه "نصا وخطابا هو منطلق أيّ عمل استدلاليّ، وفيه وبه يستدلّ بما قيل على ما كان يقصد به إلى القول ولم يقل"[2] إعلانا وتصريحا.

ب-المحكي خطابا مستدلاّ عليه:

لا تكتمل الدّراسة الاستدلاليّة عند الخبو إلاّ بالنّظر في بواطن خطاب المحكيّ ومضمراته التي تستكشف وتستنطق من خلال ظاهره وبنياته السّطحيّة، لذلك يؤكّد الخبو في هذا المستوى أنّ العملية الاستدلاليّة التي هو منها بسبيل تكون في درجتين متراكبيتين:

-الأولى يتمّ فيها استقراء المظاهر النّصيّة التي يشوبها اللّبس أو الغموض أو التّناقض بخرق مبدأ الانسجام وقواعد التّواصل التي يقوم عليها خطاب المحكيّ حسب عبارة غرايس Herbert Paul Grice.

-وفي الدّرجة الثّانية من العمليّة الاستدلاليّة يسعى المستدلّ إلى ملء ما وقف عليه من فراغات، وإلى إيجاد مبرّرات لصيغ التّواصل بين المتخاطبين تتيح إمكانيّة الكشف عن ما اندس في خطاب المحكيّ من استراتيجيّات متنوّعة[3] وغايات ومرامي دلاليّة استهدفتها عمليّة التخطاب.

من هذا المنطلق ينتهي الخبو إلى الإشارة بأنّ الاستدلال بدرجتيه المتراكبتين يتحقّق في مستويات مختلفة بعضها متعلّق بالإحالة، وبعضها بالقصّة، وبعضها الآخر بالخطاب، موضّحا إيّاها كالآتي:

1-مستوى الخطاب الإحاليّ: يتحقّق الاستدلال من خلال الخطاب الإحاليّ الذي يلتبس تشكّله في النّصوص الحديثة التباسا يفضي إلى تعقّد العلاقات بين المراجع الإحاليّة. فالخبو يرى أنّ "المرجع الروائي يستصفى من الخطاب [السّردي] وقد التبس بمنطقه، وعدل عن منطق الأشياء خارجه، إذ لا يمكن النظر في المحال عليه إلا وهو منزّل في الخطاب الذي يحمله ويكيّفه، كما لا يمكن تصوّر خطاب إحاليّ منفصل عن ذات قائله، فيصرّف المرجع فيه تصاريف غالبا ما تنأى به عن أشكاله

---

[1]: Voir, Sturgess (Philip), Narrativity :Theory and practice, éd, Clarendon press, Oxford, 1992, pp. 5, 9,10, 28, 29, 36, 43, 50, 72, 80.

-نقلا عن الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، ص. 117.

[2]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 118.

التي له في التاريخ. ولا يمكن أن تدرك هذه التصاريف التي في المرجع أو تكون متآخذة متناسقة في منطق الخطاب تصل بين عناصره علاقات شتّى منها العلاقات [السّرديّة] والعلاقات العائدية"[1].

2-مستوى القصّة: ينظر في مستوى القصّة في كيفيّات تمظهرها في السّياق المرجعيّ، فيكون الاستدلال مع ذلك، من ناحية بناء الأحداث وتركيبها الذي كثيرا ما يكون موسوما بنقصان أو فراغ يؤدّي إلى خرق مبدأ الإفادة أو الملاءمة، ويحول دون حصول تواصل فعلي بين الأطراف المتخاطبة في المحكيّ.

3-مستوى انسجام الخطاب السّرديّ: في هذا المستوى الذي يكون فيه الخطاب السّرديّ حاملا للقصّة يتحقّق الاستدلال من جهة ما يلحق أشكال السّرد من خروقات على مستوى الانسجام السّرديّ، متمثّلة في التقاء أنواع سرديّة عديدة دون وجود مبرّرات نصيّة ظاهرة كالجمع مثلا بين المحكي المفرد Le récit singulatif والمحكي المؤلّف Le récit itératif ضمن المحكيّ الواحد[2] في مستوى الخطاب.

4- مستوى وجهات النّظر: يتمّ الاستدلال على طبيعة وجهات النّظر وإلى أصحابها وقد التبس بعضها ببعض إلى درجة الغموض فلا يعرف مع ذلك ما إذا كانت وجهة النّظر داخليّة أم خارجيّة، وهل هي متعلّقة بخطاب الشّخصيّة أم السّارد أم الرّوائيّ؟. وكلّ ذلك يتمّ إدراكه من خلال السّياقات التخاطبيّة والمقاميّة[3] والتلفّظيّة.

5-مستوى الصّوت السّرديّ: يتطلّب تحديد نوع الصّوت السّرديّ المهيمن في خطاب المحكيّ الاستدلال عليه أيضا؛ ذلك لأنّه في كثير من الأحيان لا يعلن ظاهر النّصّ عن نوع الصّوت المتكلّم فيه هل يتكلّم صاحبه بالهمس أو بالجهر؟، بل يتعذر أيضا على المخاطَب التّمييز بين المتكلّم وغير المتكلّم، فلا يمكن تحقّق ذلك إلا بالاستدلال[4]. من هذا المنطلق يبرز الدّور الفعّال الذي يؤدّيه الاستدلال في إدراك هذه المستويات السّرديّة السّابقة، وفي تحقيق نوع من الشّموليّة في دراسة النّصوص السّرديّة وتحليلها، ولا سيّما جوانب المعنى المضمرة والمتخفيّة فيها.

---

[1]: الخبو (محمد)، مداخل إلى الخطاب الإحالي في الرواية، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، ط1، جوان، 2006، ص. 08.

[2]: ينظر، الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، ص. 119.

[3]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 120.

[4]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

يرى "محمد الخبو" أنّ هذه المستويات أوالمراحل الاستدلاليّة تخضع للتّرتيب المنطقيّ في أثناء تحليل خطاب المحكيّ والاستدلال عليه. ففي البداية يرى أن يتمّ تناول الاستدلال على الملتبس والغامض من المراجع المكوّنة لعالم المحكيّ؛ أي الابتداء بالاستدلال على المستوى الأول (1) والثّاني (2) المرتبطان أساسا بالقصّة ومراجعها الإحاليّة، ثمّ يتمّ الانتقال إلى الاستدلال في مجال الخطاب الدّال عليها؛ أي الانتقال من المستوى (1) و (2) إلى المستوى (3) و(4). وفي هذا المستوى نلمس تحوّلا من (3) إلى (4) يكون قوامه التحوّل من الاستدلال في مجال المقول السّرديّ إلى الاستدلال في مجال زوايا النّظر. وأخيرا يتمّ الانتقال من المستوى (3) و(4) إلى المستوى الخامس (5)؛ أي الانتقال من الاستدلال في مجال الخطاب السّارد إلى مجال سارد الخطاب بوصفه قائلا، وساردا، ومخادعا، ومراوغا، ومنجزا لأعمال مضمّنة في الخطاب[1] ومتواريّة خلف حجبه ومتاريسه.

بعد استعراض المستويات التي يتحقّق من خلالها الاستدلال ارتأى " الخبو" طرح التّساؤل بخصوص الكيفيّات التي تلتئم من خلالها درجات التّحليل الاستدلاليّ في إطار كل مستوى من هذه المستويات المذكورة، ليتوصّل إلى اقتراح إمكانيّة تناول الوحدات الكبرى ثم الالتفات إلى الوحدات الصّغرى داخل المستوى الواحد من هذه المستويات قبل النظر في العلاقات القائمة بين الوحدات الكبرى، كالآتي[2]:

-ففي المستوى الأوّل (1) يرى"الخبو" أن المنطلق يكون بضبط الوحدات الإحاليّة الكبرى ثمّ البحث ضمنها عن الوحدات الإحاليّة الصّغرى، مما سيفضي-حسبه- إلى الوقوف على مدى الانسجام الموجود بين هذه الوحدات الصّغرى والكبرى، ويقود أيضا إلى معرفة مواطن اللّبس أو الخلل في خطاب المحكيّ.

-وفي المستوى الثاني (2) يشير "الخبو" إلى ضرورة اعتماد الطّريقة نفسها المعتمدة في المستوى الأوّل عن طريق تقسيم النّصّ السّرديّ إلى مقاطع سرديّة كبرى وهي بدورها تقسّم إلى مقاطع سرديّة

---

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 120، 121.

[2]: صرّح الخبو بأنه استوحى هذه الطريقة في بحثه عن الانسجام ضمن هذه المستويات الاستدلالية من "فان ديك" الذي أقام تحليلاته للخطاب انطلاقا من التدرج من الوحدات الكبرى إلى الوحدات الصغرى قبل الانتقال إلى بحث العلاقات بين الوحدات الكبرى.
-ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 121، 122، 123.

صغرى مع النّظر في العلاقات بين هذه المقاطع. وهي الطّريقة التي ستسعف –في نظره– في اكتشاف الاختلالات أو الالتباسات الظّاهرة على مستوى البناء السّرديّ.

–أمّا في المستوى الثّالث (3) فيتم مراعاة الوحدات السّرديّة الكبرى قوليّة كانت أو وصفيّة أو سرديّة خالصة، ثمّ تقسيمها إلى وحدات صغرى لاكتشاف مدى الانسجام السّرديّ في نطاق كلّ وحدة كبرى، دون إغفال العلاقات الموجودة بين المقاطع.

–وأما في المستوى الرّابع (4) فيتمّ تناول الوحدات الوجهيّة (وجهات النّظر) الكبرى والصّغرى من خلال النّظر في تنوّع وجهات النّظر وفي مدى تعلّقها بالسّارد أوالشّخصيّة أو هما معا، أو من خلال ارتباطها بإدراك الرّائي الذي يكون في مقدوره إدراك ما يرى ويسمع وما لا يرى ولا يسمع، وكذلك من خلال ما يتعلّق بفعل التبئير من مبأرات تتكوّن من الأشياء والشّخصيّات. وهذه العمليّات –في نظر "الخبو"– من شأنها أن تفضي إلى مرحلة التأمّل في العلاقات القائمة بين الوحدات الصّغرى داخل الوحدات الكبرى، ممّا يتيح إمكانية معرفة مدى انسجامها وأيضا اكتشاف مواطن الصّمت فيها، وهو ما يؤدّي إلى إقامة نوع من الاستدلال على أنماط متعدّدة لوجهات النّظر في المحكيّ.

–أخيرا في المستوى الخامس (5) المتعلّق بالأصوات السّرديّة يبيّن "الخبو" أن تقسيم النّصّ السّرديّ يكون انطلاقا مما سمّاه وحدات صوتيّة يكون محورها المتكلّم فيها، كأن يكون المتكلّم هو السّارد تارة، وقد تكون الشّخصية تخاطب الشّخصيّة، أو تخاطب ذاتها، وقد يكون المتكلّم هو المؤلّف تارة أخرى.

يؤكّد "الخبو" أنّ هذه الوحدات الصّوتيّة هي وحدات كبرى يمكن تقسيمها إلى وحدات صوتية صغرى تتمّ فيها مراعاة جميع دقائق التخاطب وتمفصلاته الماثلة في الأشكال التي يتمظهر وفقها المتكلّم في علاقته بالمخاطب وبالشّخصيّة التي يسردها، وفي صيغ الخطاب التي يعتمدها، غير أنّ "الخبو" يذهب دائما في نطاق وجهته الاستدلاليّة إلى النّظر في المضمرات والفراغات الحاصلة في النّصوص السّرديّة قصد إضفاء نوع من الانسجام على الأصوات المتكلّمة في خطاب المحكيّ.

تبقى الإشارة في نهاية هذا العرض لآليات اشتغال سرديّات "محمد الخبو" الاستدلاليّة إلى أنّ هذا النهج الاستدلاليّ الذي اقترحه الباحث مستنبط أساسا من حقيقة مفادها أنّ الأدب

عموما، والمحكيّ بصفة خاصّة ينبني بشكل أساسيّ على المضمرات والضّمنيات[1] بما يجعله مجالا رحبا وملائما لمقاربة مسألة المسكوت عنه. ولعلّه لا يجانب الصّواب إذا قيل إنّ لجوء الباحث إلى نص الأقصوصة ممثّلا في أقصوصة "فاكهة الرّجل الأخير" للكاتب الأردني "إلياس فركوخ" ليختبر من خلالها آلياته الاستدلاليّة، أمر له ما يبرّره؛ ذلك لأنّ الأقصوصة الحديثة "صار من خصائصها الفنية التلميح والإيحاء والغموض وإخفاء المقاصد"[2]. وهو ما عبّر عنه كلّ من "صبري حافظ"[3]، و"محمّد القاضي"[4]، و"أحمد السّماوي"[5]. كما أنّ ذلك ممّا يدعو إلى ضرورة إقامة أعمال استدلاليّة من أجل سبر حقيقتها واستكناه أبعادها الدّلاليّة، غير أنّه في مثل هذا المقام قد يكتفي الدّارس بما عرض من جوانب نظريّة متعلّقة بنهجه الاستدلاليّ، دون أن يتناول الجوانب الإجرائيّة والتّحليليّة؛ ذلك لأنّ المقام لا يسمح بعرض هذه القراءة الاستدلاليّة للأقصوصة.

---

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، ص. 124.

[2]: العمامي (محمد نجيب) ، في تحليل الخطاب السردي، وجهة النظر والبعد الحجاجي، دار المعرفة للنشر، تونس، ط1، 2009، ص. 91.

[3]: يقول صبري حافظ: "فقصر العمل الأقصوصي لا يسمح بأي حال من الأحوال بالتراخي أو الاستطراد أو تعدد المسارات ويتطلب قدرا كبيرا من التكثيف والتركيز واستئصال أية زوائد مشتتة. ولا يسمح بجملة زائدة أو عبارة مكرورة أو حتى إيضاح مقبول، ناهيك عن الإيضاحات الممجوجة أو الزاعقة. فالأقصوصة أقرب من كثافة الشعر وتوهجه وتركيزه....فلغة الأقصوصة يجب أن تكون... لغة متأهبة يقظة ذكية فياضة بالمعاني والإيحاءات...ومن هنا فإن لكل كلمة أهميتها ومكانتها ولكل جملة قيمتها، فما إن يصيق الحيز حتى يصبح الاختزال ضرورة والإيحاء حتمية والكثافة أمرا لا محيص عنه." حافظ (صبري)، الخصائص البنائية للأقصوصة، مجلة فصول، مج2، ع4، يوليو، أغسطس، سبتمبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982، ص. 27، 31.

[4]: يقول محمد القاضي: "إنّ النتيجة الأوّليّة التي يقودنا إليها إقرارنا بوجود المسكوت عنه في كلّ النصوص الأدبيّة ولكن بدرجات متفاوتة، هي أن هذا المسكوت عنه ربّما كان أكثر حضورا في الشعر منه في النثر، وفي الكلام الإيحائي منه في الكلام التصريحي. ومثل هذا الاستنتاج كفيل في رأينا بتبرير اختيار القصّة القصيرة حيّزا نختبر من خلاله مدى توظيف المسكوت عنه واستدعائه على سبيل الإشارة والتلميح. ذلك أن القصّة القصيرة وإن كانت فنّا نثريّا فإنّها أقرب فنون النثر السردي إلى الشعر. ولا شكّ أنّ كثافة القصّة القصيرة وتركيزها: بنيةً ولغةً يجعلانها حيّزا أثيرا للإيماء والمواربة أي للمسكوت عنه." القاضي (محمد)، إنشائية القصة القصيرة، دراسة في السردية التونسية، الوكالة المتوسطية للصحافة، تونس، ط1، مارس 2005، ص. 189.

[5]: أما أحمد السماوي فيؤكد ما ذهب إليه حافظ والقاضي من اتصاف الأقصوصة بالتكثيف والتركيز والتلميح والتعتيم والضبابية والغموض. يقول:"أمّا ميل الأقصوصة إلى التعتيم والضبابيّة والغموض، فممّا تلجأ إليه أيضا تحقيقًا منها للبعد الانفجاريّ والبعد الشعريّ في آن معا. وهذا مدار الأقصوصة الحداثيّة التي لا تفتأ ترود عوالم لم تجرّبها لم تكن لترودها في السابق عندما كانت تتوهّم أن العالم معقول وأنّ الوضوح يلفّه من جوانبه كلها." السماوي (أحمد)، في نظرية الأقصوصة، مطبعة التسفير الفني، صفاقس، تونس، ط1، 2005، ص. 198.

7-1-4-سرديّات عبد الحكيم المالكيّ:

ينطلق عبد الحكيم المالكي[1] في بناء تصوّره للسّرديّات من مرجعيّة مزدوجة غربيّة وعربيّة، يحاول من خلالها أن يصطنع منهجا لمقاربة خطاب الرّواية العربيّة عامّة والرّواية الليبيّة بشكل خاصّ؛ إذ يمّم أوّل الأمر شطر سرديات "جينات" و"سعيد يقطين" معلنا عن ولائه المنهجيّ لمقولاتهما وتصوّراتهما البنيويّة في دراسة خطاب المحكيّ الرّوائي (الزّمن –الصّيغة –الصّوت)، فكان اشتغاله في بداية مشواره حصريّا على الخطاب ومكوّناته، حيث صرّح في كتابه "آفاق جديدة في الرّواية العربيّة"، قائلا: "ننطلق هنا في اشتغالنا في المستوى الأول -الخطابي- على الروايات مدار البحث، من السّرديات كعلوم ومن المزاوجة بين منهج "جيرار جينات" و"سعيد يقطين"، في القسم الخطابي الأول، والذي نتابع فيه خطاب الرواية العربية وتحولاته على مستوى الزمن والصيغة السردية والتبئير، ونحن هنا ننطلق في دراسة الزمن من رؤية "جينات"، فيما نعتمد في دراسة التبئير والصيغة السردية على منجزات سعيد يقطين"[2]. وبهذا يتّضح أنّ الباحث قد حدّد المرجعيّة المنهجيّة التي سينطلق منها في دراسة خطاب الرّواية العربيّة إشارة إلى سرديّات الخطاب أو السّرديّات الحصريّة، ممّا جعله يستدعي منجزات "جينات" وتصوّرات "سعيد يقطين" لهذا المنجز.

إذا كان الباحث قد انطلق من الاشتغال الحصريّ على الخطاب؛ فإنّه سرعان ما انفتح على سرديّات النّصّ مواكبة منه للانفتاح والتحوّل الذي شهدته سرديّات "جينات" و"يقطين". ففي دراسته الأخرى "السّرديّات والقصّة الليبيّة القصيرة" يعلن الباحث أيضا عن المنهجيّه التي سيتّبعها والطّريق التي سيسلكها في مقاربة خطاب القصّة الليبيّة، محاولا بذلك استثمار إجراءات السّرديّات التي أعدّت خصيصا لمقاربة خطاب الرّواية، وقد سلك في ذلك طريق التّقسيم

---

[1]: عبد الحكيم سليمان المالكي باحث ليبي يشتغل في مجال السرديات، ومتحصل على شهادة بكالوريس هندسة ميكانيكية من جامعة النجم الساطع التقنية، سنة 1987، وعضو هيئة تدريس بالمعهد العالي للمهن الشاملة، مصراتة، ليبيا، وأيضا عضو تحرير مجلة الفصول الأربعة الليبية. صدر له الكتب الآتية: السرديات والقصة الليبية القصيرة (نحو مدخل للتقنيات والأنواع) عن مجلس الثقافة العام، 2006. آفاق جديدة في الرواية العربية صادر عن دائرة الثقافة والإعلام بحكومة الشارقة، 2006. استنطاق النص من البنية النصية إلى التفاعل النصي عن مجلس الثقافة العام 2008. جماليات الرواية الليبية عن جامعة مصراتة، 2008، و استنطاق النص الروائي من السرديات والسيميائيات السردية إلى علم الأجناس الأدبية عن دائرة الثقافة والإعلام بحكومة الشارقة، 2008. كما صدر له أخيرا (2013) الجزء الأول من سلسلة الدراسات السردية بعنوان السرديات والسرد الليبي ويتكون من الكتب الثلاثة التالية: الكتاب النظري للسرديات. السرديات والرواية الليبية. السرديات والقصة الليبية القصيرة.

[2]: المالكي (سليمان عبد الحكيم)، آفاق جديدة في الرواية العربية، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2006، ص.37، 38.

الثّلاثيّ للمحكيّ الذي اعتمدته السّرديّات فيما بعد؛ أي في طور التّوسيع، حيث أفصح عن ذلك بالقول: "ننطلق إذن في ممارستنا الإجرائية من السرديات كعلوم ومن فصل السرديات بين تمظهرات العمل الروائي الثلاثية كأساس أول، والتي تقسم تمظهرات ثلاثة هي القصة أو الحكاية الأولى، الخطاب، النص"[1]. إذ تمثّل القصّة أو الحكاية الأولى المادّة الحكائيّة ذات الأحداث الزّمنيّة المتتالية التي قسّمها الباحث انطلاقا من التّقسيم الذي وضعه "سعيد يقطين" إلى أحداث وشخصيّات وزمن وفضاء. أمّا الخطاب فيرى أنّه يدرس من خلال متابعة العلاقة التّخاطبية بين السّارد والمسرود له عبر المكوّنات أو التّمظهرات الآتية: الزّمن، الصّيغة، الرّؤية والصّوت (التبئير). فإذا كان الباحث يتّفق مع "جينات" في رؤيته للزّمن؛ فإنّه يخالفه في رؤيته للصّيغة والصّوت متّبعا نظرة "سعيد يقطين" الذي يخلط بينهما.

أمّا تمثّله لسرديّات النّصّ فجاء انطلاقا دائما من تصوّرات "يقطين" لا سيّما في كتابه "انفتاح النّصّ الرّوائيّ" الذي قسّم فيه تمظهرات النّصّ إلى ثلاثة مكوّنات هي: التّفاعل النّصيّ، والبنيات النّصيّة، والبنية السّوسيونصيّة. وقد تدعّم هذا الاشتغال التّوسيعيّ في كتابه "استنطاق النّص من البنية النّصية إلى التّفاعل النّصيّ"، حيث يقول: "سيكون اشتغالنا على مستويين، ففي مستوى أول سوف نبحث في البنى النصية في الرواية العربية... بينما سيكون اشتغالنا في المستوى الثاني على مستوى التفاعل النصي في حدود عملية المناصة، من خلال تنظيرات سعيد يقطين وجينات، ويكون اشتغالنا انتقائيا أيضا بحيث نحاول أن نتطرق لبعض الأعمال الروائية العربية في الوقت الذي سيكون تركيزنا على النص الليبي أكبر (رواية وقصة)"[2]، وذلك من منطلق رؤيته التوسيعيّة.

على هذا الأساس سعى الباحث إلى دراسة البنية السّوسيونصيّة في بعض الرّوايات العربيّة وهي رواية "الحي اللاّتيني" لسهيل إدريس و"حقول الرّماد" لأحمد الفقيه و"صاحبة الجلالة" لأحمد نصر و"محاولة عيش" لمحمد زفزاف، كما اشتغل أيضا بدراسة المناص بنوعيه الخارجيّ والدّاخلي في بعض النّماذج الرّوائيّة والقصصيّة العربيّة واللّيبيّة، ومن الرّوايات التي اشتغل عليها هنا رواية

[1]: المالكي (سليمان عبد الحكيم)، السّرديات والقصة الليبية القصيرة، نحو مدخل للتقنيات والأنواع، مجلس الثقافة العام، طرابلس، الجماهيرية الليبية، ط1، 2006، ص. 11.

[2]: المالكي (سليمان عبد الحكيم)، استنطاق النص من البنية النصية إلى التفاعل النّصي، مجلس الثقافة العام، طرابلس، الجماهيرية الليبية، ط1، 2008، ص. 42، 43.

"نزيف الحجر" و"عشب اللّيل" لإبراهيم الكونيّ، و"التّابوت" لعبد الله الغزال، و"أوزار" لسليمان زيدان، و"بر الأحصنة" لنجوى شتوان. أمّا القصص المدروسة فتمثّلت في قصّة "العجين" لأحمد يوسف عقلة، و"خديجار" لسالم العبار" و"عودة الديناصور" لعبد الله السّعداويّ.

لم يقتصر اشتغال "عبد الحكيم المالكي" في ميدان السّرديّات على التّقسيم الثّلاثيّ للمحكيّ، بل ظل هاجس التّوسيع يراوده من دراسة إلى أخرى، حيث حاول -في دراسته الموسّعة "استنطاق النصّ الرّوائيّ: من السّرديّات والسّيميائيّات السّرديّة إلى علم الأجناس الأدبيّة"- أنّ يجمع بين السّرديّات والسّيميائيّات السّرديّة، محاولا تضييق الهوّة بينهما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعى إلى تأسيس ما أسماه سرديّات الأجناس. يقول الباحث في مقدّمة هذه الدّراسة: "تنطلق رحلة البحث ضمن هذه الدراسة في محاولة تأسيس اهتمام بالجيل المتميز الجديد، من السرديات للسيميائيات السردية، وذلك ضمن هاجسين مركزيين، هما محاولة الربط بين العلمين المذكورين من جهة، ومن جهة أخرى التنقيب في رصيد التجربة الجديدة على خامات متميزة وأعمال قادرة على مد الرؤية النظرية التي نسعى لتأطيرها هنا... وكان اشتغالنا على موضوع التأطير والترهين والاشتغال على الحواس، بينما نضيف ضمن هذه الدراسة (إكمالا للمربع) الوصف المقارن. وذلك عبر الربط بين السيميائيات السردية والسرديات من خلال هذه العلاقات التي ستكون لب الترابط العميق بينهما... بينما سيكون ثالث هذه الاشتغالات ما سنجازف بتسميته سرديات الأجناس، حيث نحاول أن نؤسس ضمن ذلك أساسا للدخول للنص من خلال مفاهيم التداخل النوعي والجنسي ومناقشة قضايا النص المتعالي التي طرحها جينات، ثم الانطلاق هنا تطبيقيا للدخول للنصوص وفحصها من الداخل والبحث في مكوناتها الجنسية والنوعية والخطابات المندرجة ضمنها وعبر ذلك نسعى (لقراءتها/تجنيسها)"[1]. فالمالكي من خلال ذلك يسعى إلى إيجاد مسوّغات للجمع بين السّرديات والسّيميائيّات السّرديّة في مقاربة نصّ الرّواية اللّيبيّة. فهل يجد ذلك شرعيّتة التّحليليّة والإجرائيّة لدى تماسّه وتعانقه معها؟.

لا شكّ أنّ هذه مجازفة حقيقيّة من الباحث -كما صرّح بذلك- ذلك لأنّ -أوّلا- مسألة الجمع بين السّرديّات والسّيميائيّات مسألة إشكاليّة ولا تزال محلّ نقاش وجدل كبيرين إلى اليوم،

[1]: المالكي (سليمان عبد الحكيم)، استنطاق النص الروائي من السرديات والسيميائيات السردية إلى علم الأجناس الأدبية، دائرة الثقافة والإعلام بحكومة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2008، ص. 05، 06.

وهو أمر تمّت مباحثته سابقا في عنصر سابق من هذا الفصل، الذي تبيّنت فيه الحدود الفاصلة والفارقة بين الاتجاهين لدى أبرز أعلامهما لا سيّما "جينات" و"غريماس"، و ثانيّا، ومن جانب آخر فالمسعى الذي يهدف إليه الباحث من خلال انفتاحه على سرديّات الأجناس، ومحاولته تأسيس رؤية شاملة، وفهم متكامل لجميع مستويات اشتغال النّصوص السّرديّة، لا يمكن أن يتحقّق ببساطة كون أن جلّ تصوّراته النّظريّة والمنهجيّة مترامية الأطراف وأنّ الهوّة واسعة بين النّظريّات المكوّنة لمشروعه السّرديّ، كما أنّ هذه التصوّرات النّظريّة والمنهجيّة التي يتسلّح بها الباحث هي في حقيقتها مفاهيم وأدوات مستعار أغلبها من "سعيد يقطين"، الذي استعارها بدوره من "تودوروف" و"جينات" مع شيء من التّعديل.

بهذا تكاد تكون سرديّات "المالكي" نسخة مكرّرة عن سرديّات "يقطين" رغم أنّه صرّح في أكثر من موضع باعتماد منهج "جيرار جينات". لكنّه وبمجرّد العودة إلى مراجع دراساته يتأكّد ذلك، فلا يجد القارئ مرجعا أصليّا من مراجع "جينات" خاصّة أبحاثه الأولى المؤسسة للسّرديّات والموضّحة لحدودها، ودراسته الرّائدة "خطاب المحكي" Discours du récit. ولعلّه كان حريّا بالباحث أن يصرّح باستحضاره منجزات "جينات" من خلال اطّلاعه على دراسات "سعيد يقطين" ومشروعه السّرديّ.

7-1-5-سرديّات عبد الفتاح الحجميّ:

ينطلق "عبد الفتاح الحجمري"[1] في تصوّره للسّرديّات من فرضيّة أساسيّة مفادها أنّ السّرديّات، بما هي نظريّة للمحكيّ تعدّ فرعا من علم العلامات العام (السّيميولوجيا)، وبذلك فهي مؤهّلة لدراسة مختلف الاستراتيجيّات الخطابيّة المتعلّقة بالمحكيّ والآثار الناجمة عنها لدى المتلقّي[2]. من هذا المنطلق دعا "عبد الفتاح الحجمري" إلى أهمّية فتح السّرديّات على مداخل متنوّعة تشمل مستويات

[1]: عبد الفتاح الحجمري أحد النقاد الأكاديميين المغاربة المهتمين بدراسة الرواية العربية والمغربية خاصة من منطلق تفاعل مرجعيات متنوعة في تحليل الخطاب والسرديات والسيميائيات. وقد صدر له في هذا المجال مجموعة من الدراسات تعنى بالعمل الروائي هي: عتبات النص. البنية والدلالة، منشورات الرابطة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1996، تخيل الحكاية، بحث في الأنساق الخطابية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1998. والتخييل وبناء الخطاب في الرواية العربية، التركيب السردي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002. الكحل والمرود: الوصف في الرواية العربية، دار الحرف للنشر والتوزيع، القنيطرة، المغرب، ط1، 2007. وما الحاجة إلى الرواية ؟مسائل الرواية عندنا، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 2008.

[2]: ينظر، الحجمري (عبد الفتاح)، التخييل وبناء الخطاب في الرواية العربية، التركيب السردي، ص. 08.

القصّة والخطاب والنّصّ، وذلك بالانطلاق من مستوى التّركيب السّرديّ. يقول في كتابه "التّخييل وبناء الخطاب في الرّواية العربيّة": "أن نقترح هذا التصور لمعالجة بناء الخطاب في الرواية العربية انطلاقا من مستوى التركيب السردي، وأن نفتح السرديات على إعادة النظر في العديد من تحديدات النص والخطاب، واقع أملته ضرورة تنويع تحليلاتنا للنص الروائي العربي. لأجل هذه الغاية يقع هذا التصور في ملتقى منطلقات تحليلية متكاملة تركز قضاياها الكبرى على مستوى النص ووحدات الخطاب كممارسة تلفظية ودلالية، تداولية وتأويلية"[1].

وفق هذه الرّؤية التّوسيعيّة لدائرة السّرديّات التي تقتضي بحث المستويات الثّلاث المذكورة (القصّة، الخطاب، النّصّ) يرى الباحث أنّ قاعدة بناء الخطاب تسعى إلى إثبات ما يلي:

-اعتبار السّرديّات طموحا نظريّا قادرا على تطوير مصادر مرجعيّته من حيث المفاهيم المستثمرة، ومن حيث الدقّة العلميّة لفعاليّة اللّغة الواصفة.

-اعتناء السّرديّات بتحليل صيغ التّركيب وما يلائمها من أنماط ممكنة لبناء خطاب القصّة.

-توجيه السّرديّات نحو فهم اشتغال التّنظيمات الممكنة للنّصّ الرّوائيّ العربيّ، واستخلاص أبرز التّصنيفات الدّالة على تلك الصّيغ التّركيبيّة[2].

بهذا يكون الباحث قدّم مقترحا تحليليّا شموليّا يدعم التوجّه التّوسيعيّ لحدود السّرديّات، وهو ما حاول الباحث البرهنة عليه عند إجراء تطبيقاته وتحليلاته على النّص الرّوائيّ العربيّ باستدعاء إمكانات نظريّة وتحليليّة متنوّعة، متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما له علاقة بالسّرديّات ومنها ما هو مرتبط بالحكائيّات ومنها ما له علاقة أيضا بالنّصيّات، وهو ما عبّر عنه قائلا: "ولا شك أن السبيل المؤدي إلى توسيع تصور بناء الخطاب كان يراعي إمكانات محددة من التحليل السردي متفاعلة في ما بينها، بعضها يخص ما ندعوه بـ "الحكائيات" Récitologie، والبعض الآخر "السرديات" Narratologie، وثالثها "النصيات" Textolologie باعتبارها تصورات متكاملة عند التطبيق"[3]. ولعلّ التّساؤل المطروح ههنا. هو كيف يمكن لهذه الإمكانات التّحليليّة والتوجّهات النّظريّة أن تتعايش وتتفاعل مجتمعة داخل النّصّ السّرديّ؟

---

[1]: الحجمري (عبد الفتاح)، المصدر السابق، ص. 09.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

لا شكّ أنّ النّموذج التّحليليّ الذي اقترحه الباحث ينبني أساسا على ضرورة فتح السّرديّات على فضاءات نظريّة مختلفة، وهي إمكانيّة قد تكون متاحة في ظلّ التطوّرات التي شهدتها السّرديّات ولا تزال، غير أنّ ما جنح إليه الباحث في دعوته إلى إقامة نوع من التّكامل والجمع بين السّرديّات وبين ما أسماه بالحكائيّات والنّصيّات قد لا يكون متيسّرا دائما بدليل الحدود المنهجيّة الفاصلة بين الاختصاصات السّابقة.

يمكن القول أخيرا، بأنّ استعراض بعض أعمال النّماذج النّقديّة السّابقة يعدّ إسهاما في رسم ملمح عام للسّرديّات المغاربيّة التي بدأت حصريّة ملتزمة بالحدود التي رسمها لها "جينات" و"تودوروف" ومن سار على دربهما، لكنّها سرعان ما أعلنت انفتاحها على قضايا بحثية مغايرة جعلت هؤلاء النّقاد يغيّرون من نظرتهم للسّرديّات ولمفاهيمها ومقولاتها، مسهمين في التّأسيس لاشتغال سرديّ جديد يتجاوز تلك الأطر الضيّقة التي حصرها فيها "جينات" وأتباعه، ومحاولين -في الوقت نفسه- تجنّب القصور الذي تمّ تسجيله على إجراءاتها ومقولاتها البنيويّة.

فإذا كانت السّرديّات بناء على ما سبق، ووفق هذا الجدل والاختلاف في الرّؤى والمفاهيم لا تعترف بحدود واضحة المعالم وأطر محدّدة؛ فإنّ هذا لا يمنع من تحديد دائرة اشتغال هذه الدّراسة، ورسم الخريطة التي يمكن لها أن توجّه مسار هذا البحث، الذي لا يمكن له أن يحيد عن المنطلقات الأولى والبدايات التّأسيسيّة التي انوجدت فيها السّرديّات وتشيّدت علما لخطاب المحكيّ؛ بمعنى أنّ المنطلق سيكون من المجهودات الأولى التي احتضنتها أعمال الرّواد "تودوروف" و"جينات". ذلك لأنّ ما حقّقته السّرديّات في تاريخها من انتشار واسع ونجاعة علميّة ومرونة في التّحليل مدين بشكل كبير لجهودهما لا سيّما مجهودات "جينات" الذي استوى عود السّرديّات واستقام على يديه، ونضجت موادها واكتملت مقولاتها ومفاهيمها انطلاقا من اشتغالاته وتصنيفاته الأولى.

من هذا المنطلق تأكّد أنّ مصطلح السّرديّات هو ملكيّة لمحلّلي الصّيغة وحدهم، و"أن السرديات ألصق بالتجلي منها بالمحتوى، لأن في التجلي تظهر الخصوصية، ويبرز التميز، فالقصة الواحدة تختلف باختلاف الخطابات التي تحتويها، وتتلون بألوانها المتعددة"[1]. وبهذا سينصب الاهتمام -في هذه الدّراسة- على معاينة السّرديّات وأشكال تلقّيها في النّقد المغاربيّ من خلال التّركيز

[1]: ينظر، لوكام (سليمة)، المرجع السابق، ص. 156.

على إحدى مقولاتها الكبرى المتعلّقة بخطاب المحكيّ وهي مقولة الزّمن، نظرا لما لقيته من اهتمام بليغ في الدّراسات السّرديّة المغاربيّة مقارنة بمقولتي الصّيغة والصّوت السّرديّين، وسعيا أيضا إلى تضييق دائرة البحث من جهة، وتجنّبا لتشتّت الجهود، وكذا الابتعاد عن الخوض في مجالات بحثيّة أخرى تم إلحاقها بالسّرديّات بهدف التّطوير والتّوسيع والانفتاح، من جهة ثانية، ناهيك عن أنّ بعض هذه القضايا الملحقة بالسّرديّات لا يزال يلفّها الكثير من اللّبس والغموض، لا سيّما فيما يتعلّق بمدى انتمائها إلى دائرة السّرديّات من عدمه. وستحاول هذه الدّراسة أيضا، في فصول القادمة تقصّي مستويات تطبيق هذه المقولة السّرديّة، ومحاولة الوقوف على آليّات وطرائق اشتغالها منهجيّا وترجمة مصطلح لدى نقادّ المغرب العربيّ.

الفصل الثّاني:

الزّمن وإشكالاته:

1-تمهيد

2- الزّمن في الفكر الغربيّ القديم والحديث

3- الزّمن في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة

4-الزّمن في اللّغة العربيّة

5-الزّمن في القرآن الكريم والحديث النبوي الشّريف

6-الزّمن في الدّراسات اللسانيّة

7-الزّمن في الأدب والنّقد

1-تمهيد:

تعدّ قضيّة الزّمن من القضايا الإشكاليّة التي أثارت اهتمام الفلاسفة والمفكّرين والمتصوّفة واللّغويين والباحثين والدّارسين قديما وحديثا[1] ولا تزال؛ إذ طرحت بشأنها العديد من التّساؤلات في مجالات معرفيّة وعلميّة متنوّعة، فاختلفت المفاهيم والرّؤى والتّصوّرات المحدّدة لها باختلاف هذه المجالات المعرفيّة، وباختلاف منطلقاتها الفكريّة والمنهجيّة والنّظريّة. وبذلك فقد تداخل مفهوم الزّمن مع "مباحث عديدة، ميتافيزيقية وطبيعية ونفسية، بحيث يجد الباحث نفسه لا يؤرخ لموضوع الزمان في الفترة التي يدرسها فقط، بل ولموضوعات أخرى كالحركة، والعلاقة بين الزمان والوجود، وكذلك الزمان والنفس أو الوعي، وأزلية أو لا أزلية الزمان"[2]... وغيرها من المسائل الدّينيّة والفلسفيّة والعلميّة المتعلّقة بهذه الظاهرة المعقّدة.

من هذا المنطلق أصبحت كلّ محاولة تسعى إلى تعريف الزّمن "وتحديد معالمه بدقة، عملية لا تخلو من المبالغة والتهويل، بينما كل ما يمكن التطرُّق إليه هو محاولة الإحاطة ببعض خصوصياته حسب ما أشارت إليه بعض المؤلفات"[3] والاجتهادات القديمة والحديثة في محاولة للإمساك بهذه الظّاهرة الشّائكة والمعقّدة، التي كلّما تمكّن الدّارس من إدراكها؛ فإنّه يكون من الصعوبة تلمّسها والإمساك بتلابيبها.

2- الزّمن في الفكر الغربيّ القديم والحديث:

كانت الفلسفة أولى ميادين الاهتمام بالزّمن، فحاولت الإمساك بهذا المفهوم الزّئبقيّ المترامي الأطراف والأبعاد، كما سعت أيضا أن تصل إلى تحديدات دقيقة له، على الرغم من الالتباسات والتّعقيدات التي تكتنفه؛ إذ أشارت بعض المصادر أنّ الزّمن كان عند اليونان والرّومان آلهة تعبد، فنحتت له صور وتماثيل ترمز إلى الخير والنّماء والإخصاب حينا، وإلى الشّر والقوّة والبطش أحايين

---

[1]: من الفلاسفة والمفكرين أمثال: أفلاطون وأرسطو والقديس أوغسطين والكندي والفارابي وابن رشد وأبو حامد الغزالي، وغاستون باشلار وهنري برجسون، ومن علماء الفيزياء والرياضيات: أنشتين ونيوتن، ومن اللغويين القدماء: الجرجاني، وسيبويه، وابن جني، والمحدثين: إبراهيم السامرائي، وتمام حسان، وإبراهيم أنيس، والعقاد، ومهدي المخزومي، ووعبد الله بوخلخال، ومن اللسانيين والنقاد: إيميل بنفنيست وجون لاينس، وميخائيل باختين ورولان بارت وميشال بوتور وتودوروف وجيرار جينات ...إلخ.

[2]: الألوسي (حسام)، الزمان في الفكر الديني والفلسفي القديم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1980، ص. 11.

[3]: بويجرة (محمد بشير)، بنية الزمن في الخطاب الروائي الجزائري (1970-1986)، منشورات دار الأديب، السانيا، وهران، ط1، 2008، 1/ 04.

أخرى[1]. وقد وردت الإشارة إلى ألوهيّة الزّمن في "إلياذة هوميروس" L'iliade d'homère، التي تشير إلى الزّمن بـ "قرونوس" أو "كرونوس" Chronos الذي يعدّ إله[2] يخاف على مُلكه من أبنائه فيلتهمهم تباعا الواحد بعد الآخر، وهو الذي ينجب الكائنات ويوجدها ثمّ يقضي عليها[3]. وممّا جاء في "موسوعة لالاند الفلسفيّة" أنّه قد وقع عند اليونان قديما خلط بين كرونوس (زحل) والزّمان، فأصبح زحل Chronos هو الزّمان، وبما أنّ الزّمان هو ما ينضج الأشياء ويقودها إلى منتهاها، ونتيجة لهذا الخلط صار كرونوس هو الإله الذي يتمّم الأشياء وينضجها ويقودها إلى نهايتها[4]. وعلى هذا الأساس تتّضح المكانة التي احتلها الزّمن قديما بوصفه مؤثّرا فاعلا في الوجود والكون وفي حياة الكائنات الحيّة وموتها.

في مقابل الإله "كرونوس" يوجد "إيون" Aion الذي يعني الزّمن الأبديّ، وهو زمن يميل إليه الإنسان ويفضله على كرونوس (الزّمن) مخافة من شرّه، وهروبا من خطره الذي يهدّد حياته[5]. وبهذا فإيون يعدّ ملاذا بالنّسبة للإنسان الذي يلجأ إليه من أجل التخلّص من كرونوس والتّخفيف من حدّته ووطأته.

ممّا جاء أيضا في معجم "جميل صليبا" الفلسفي أنّ الزّمن في الأساطير اليونانية "هو الإله الذي ينضج الأشياء ويوصلها إلى نهايتها"[6]. وهو ما يؤكّد مرّة أخرى المكانة المرموقة التي أولاها الإنسان القديم للزّمن إلى حدّ بلغ به درجة تأليهه وعبوديّته، وإيلائه مهمّة التّصرّف في وجود الأشياء والتحكّم في مصيرها النّهائيّ.

من المظاهر التي شخّص بها اليونان والرّومان الزّمن واتخذوها رموزا وأشكالا له، هو أنّهم نحتوا له تمثالا في صورة شيخ "أشهب اللحية جليل القدر عريض الجبهة مكشوف الرأس (...)[ذي]

---

[1]: ينظر، بويجرة (محمد بشير)، المرجع السابق، ص. 06.

[2]: ينظر، هوميروس، الإلياذة، تر، البستاني (سليمان)، كلمات عربية للترجمة والنشر، د ت، القاهرة، مصر، 2012، ص. 381، 668.

[3]:Commelin (Pierre), Mythologie grecque et romaine, éd, illustrée de nombreuse reproductions, Bordas, Paris, 1991, p. 11.

[4]: ينظر، لالاند (أندريه)، موسوعة لالاند الفلسفية، تر، خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات، ط2، بيروت، باريس، 2001، 1433/3، 1434.

[5]: ينظر، طريف الخولي (يمنى)، الزمان في الفلسفة والعلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، القاهرة، مصر، 1999، ص. 28.

[6]: صليبا (جميل)، المعجم الفلسفي، 1/ 636.

عينين براقتين تدلان على النجابة كثيث الشعر متجعد الناصية إشارة إلى أن الزمان شيخ اختبر بطول أيامه الأمور وشاب وما شابت خصاله. وهرم وما انحطت همته"[1]. ومثّله المصريون تمساحا، وسمّاه الرّومان بزحل[2]. فهذه المظاهر التي شخّص بها الزّمن تعدّ دليلا واضحا على مدى حضوره وتأثيره في مختلف مظاهر الحياة والوجود.

إنّه لما جهل الإنسان قديما حقيقة وجود الله تعالى الذي لا بداية له ولا نهاية لجأ إلى عبادة الزّمن فمثّله معبودا يمزّق أبناءه كلّ ممزّق، ويلتهم الأيّام والشّهور والسّنين، حتّى إذا مضت قرون حسبناها دقائق قليلة[3]. وبهذا لما كان الزّمن يحظى بأهميّة كبيرة شغل حيّزا كبيرا في التّفكير العقليّ والعقائديّ الميتافيزيقيّ اليونانيّ، فهو من أهمّ المقولات الفلسفيّة التي أدهشتهم وشغلت تفكيرهم طويلا وأثارت تساؤلاتهم حول وجود الإنسان وكينونته، ولهذا جعلوه آلهة يعبدونها ويعلّقون عليها طموحاتهم وآمالهم في تفسير مختلف الظّواهر وفي فهم أسرار الكون والوجود. وهو ما عبّر عنه "أفلاطون" Platon (428 - 348 ق.م)[4] حينما أقر بأنّ الزّمن هو أساس الوجود وعلّته[5]، وأنّه الوحيد الذي يتحكّم في حركته، فهو يرى بأنّ الخالق لما رأى "أنّ المخلوق الذي صنعه متحرك وحيّ ابتهج، وعزم في فرحته وبهجته أن يجعل النسخة أكثر شبها بالنسخة الأصليّة. وحينما وضع السماء في نظام، فإنّه صنع هذه الصورة خالدة لكنّها متحرّكة طبقا للعدد"[6] وأطلق عليها تسميّة الزّمن[7]، كون أنّ الحركة صفة ملازمة للزّمن، ولا يمكن على إثرها أن نتصوّر زمنا بلا حركة، أو بالأحرى لا يمكن تصوّر وجود من دون زمن.

---

[1]: البستاني (بطرس)، دائرة المعارف، مطبعة المعارف، بيروت، لبنان، د ط، 1984، 9/ 245.

[2]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 246.

[3]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 245.

4: تم الاعتماد في وضع تواريخ ميلاد الأعلام الفلاسفة ووفياتهم على موسوعة الفلسفة لعبد الرحمان بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ج2/1، وكذلك على ملحق هذه الموسوعة، ط1، 1996. وأما بالنسبة لبقية الأعلام فقد اعتمدنا في ضبط بعضها على التواريخ التي وضعها المحقّقون أثناء تحقيقهم لكتب هؤلاء الأعلام ودراساتهم. واستعنا في وضع بعضها الآخر بالموسوعة الحرة على شبكة الأنترنيت.

[5]: ينظر، أفلاطون، المحاورات الكاملة، تر، شوقي داود تمراز، الأهلية للنشر والتوزيع، د ط، بيروت، لبنان، 1994، محاورة طيماوس، مج 386/5، 387.

[6]: المرجع نفسه، ص. 386.

[7]: ينظر، المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

إنّ أفلاطون يرى بأنّ الزّمن أوجده الخالق مع بداية خلقه للوجود والموجودات المحسوسة فيه، وأنّه لما أوجد الخالق الموجودات –في العالم الذي صنعه– ذات طبيعة حيّة ومتحرّكة جعله شبيها بالأصل أو المثل، وبما أنّ الأصل أو المثل أزليّ، فقد قرّر أن يهب الوجود صورة متحرّكة للأزليّة، وبذلك يكون زمن الموجودات –من منظور "أفلاطون"– ذا بداية أزليّة واحدة، ويكون الخالق قد خلق الزّمن ليكون صورة متحرّكة للسّرمدية[1]. بمعنى أنّ "أفلاطون" ينظر إلى الزّمن على أنّه هو الحركة ذاتها؛ أي إنّه يتمظهر في شكل دورات متعاقبة تكوّن كلاّ منها مدّة زمنيّة أطلق عليها "أفلاطون" تسميّة السّنة الكاملة[2] أو ما سمّي فيما بعد بالسّنة الكبرى الأفلاطونيّة، وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الفلاسفة حاولوا قياس كلّ دورة من هذه الدّورات، أو السّنة الكبرى؛ إذ قدّرها بعضهم بثمان سنوات، وقدّرها بعضهم الآخر بتسع وخمسين سنة، وهي عند هيرقليطس Héraclite (عاش 535 ق.م) مكوّنة من ثماني عشرة ألف سنة شمسيّة، بينما يقدّرها "ذيوجانس" Veoganis بثلاث مئة وخمس وستين سنة كلّ واحدة منها تعادل سنة عند "هيرقليطس"، ويبدو أنّهم استنبطوا هذه التّحديدات من مدّة حياة الكائنات الإنسانيّة والحيوانيّة[3] كما هو شائع ومتداول.

لقد أولى "أفلاطون" قضيّة الزّمن اهتماما بالغا من خلال ربطه الزّمن بالخلق والوجود، وجعله صورة متحرّكة للسّرمديّة، وقد كانت "محاورة طيماوس" أهم محاوراته التي ناقش فيها كثيرا من القضايا المتعلّقة بالزّمن وبتكوين الخلق والوجود وبسيرورة الكون ونشأته بصفة عامة. ولعلّ أهمّ مسألة من المسائل التي أثارها "أفلاطون" من خلال مناقشته لفكرة خلق الكون والعالم وكيفيّة نشوئهما، هي مسألة خلق المادّة لارتباطها الوثيق بخلق الزّمن وكيفيّات تشكّله في الأشياء وحضوره فيها.

فإذا كان ظاهر أقواله يبيّن أنّ المادّة مخلوقة وغير أزليّة فإنّ بعض المفكّرين يرى عكس ذلك؛ لأنّ "أفلاطون" يرى في موطن آخر أنّ الرّوح أوالنّفس أزليّة، وبذلك فلا يمكنه أن يحكم بأزليّتها

[1]: ينظر، بدوي (عبد الرحمن)، الزمان الوجودي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1973، ص. 54، 55.

[2]: ينظر، أفلاطون، المحاورات الكاملة، تر، شوقي داود تمراز، ص. 387.

[3]: ينظر، بدوي (عبد الرحمن)، المرجع السابق، ص. 51، 52.

إلاّ إذا كانت المادّة أزليّة؛ لأنّ النّفس تعدّ جزءا من المادّة[1]. ومن هذا المنطلق جاء حديثه عن الزّمن مرتبطا بخلق النّفس بوصفها جزءا من المادّة، ويظهر ذلك من خلال حديثه عن "قبل وبعد" بالنّسبة لخلق النّفس الكلية؛ أي قبل الزّمن وبعده[2]. وهنا تبدو المسألة أكثر غموضا وتعقيدا؛ لأنّه لا يعقل أن نتكلّم عن زمن قبل خلق النّفس الكلّيّة بما هي جسم أو مادّة وروح، إلاّ إذا كان هناك زمن، وعندئذ نصادف مشكلة الزّمن الحقيقيّة، وهي هل الزّمن مخلوق أم أنّه أزليّ وأبديّ؟. وقد كانت إجابة "أفلاطون" مؤيّدة لفكرة الصوّر عنده "فالصور لا توجد في زمان لأنها ثابتة، والزمان لا يوجد إلا مع الحركة، فإذا لم تكن في الصور حركة فليس بالنسبة إليها زمان، ومن هنا يمكن أن نقول إن الأزلية تنتسب إليها الصور بينما الزمان قد خلق بعد ذلك"[3]. بهذا يتلخّص جواب "أفلاطون" عن تساؤله المطروح بشأن خلق الزّمن، ومعه ينتهي الباحث إلى أنّ المقياس الجوهريّ في تحديد الزّمن هو الحركة لا السّكون؛ لأنّ الأشياء غير المتحرّكة مثل الصوّر لا يمكن أن تتضمّن الزّمن؛ إذ "إن الحركة لا توجد أبدا في الذي يكون منتظما، ولا شيء يتحرّك بدون محرّك، ولا يوجد محرّك إلاّ إذا وجد شيء ما يستطيع أن يتحرّك، ولا يمكن للحركة أن توجد حيث يكون كلّ من هذين الشيئين مفقودا"[4]. فمن هذا المنطلق يكون العثور على الزّمن ممكنا ضمن الأشياء المتحرّكة، وعلى العكس من ذلك تماما لا يمكن الحديث عن الزّمن في الأشياء السّاكنة.

ينطلق "أرسطو" Aristote (384-322 ق.م) من أفكار "أفلاطون" سائرا نحو تعميق نظرة أستاذه في تحديد الزّمن من منطلق ارتباطه بالدّورات الدّائريّة للكواكب؛ حيث أكّد أهميّة الحركة الدّائريّة بوصفها وحدة لقياس الزّمن وضبطه. إذ يرى بأنّ "المقدار الأول [الذي] به تقدر الأشياء كلها التي من جنس واحد، فأحق الحركات بأن تكون المقدّرة: الحركة على الاستدارة المستوية، لأن عدد هذه الحركة أعرف الأعداد (...) ولذلك قد يظن بالزمان أنه حركة الكرة، من قبل أن بهذه الحركة تقدر هذه الحركات الباقية والزمان. وكذلك أيضا جرت العادة بأن يقال إن أمور الناس جارية على الدوائر؛ وكذلك سائر الأشياء التي لها حركة طبيعية وتكوّن وفساد. وإنما قيل ذلك لأنها كلها إنما تسير بالزمان وفيه تنقضي وتبتدئ كأنها جارية على دور من الأدوار؛

---

[1]: ينظر، بدوي (عبد الرحمان)، موسوعة الفلسفة، 174/1.

[2]: ينظر، أفلاطون، المحاورات الكاملة، ص. 384.

[3]: بدوي (عبد الرحمان)، المرجع السابق والصفحة السابقة.

[4]: أفلاطون، المحاورات الكاملة، تر، شوقي داود تمراز، ص. 392.

فإن الزمان نفسه قد يظن به أنه دائرة من الدوائر. وإنما ظن ذلك أيضا لأنه مقدِّر حركة تجري هذا المجرى، ولأنه هو أيضا يقدَّر بحركة تجري هذا المجرى. فالقول إذن بأن الأمور التي في الكون جارية على الدوائر إنما هو أن الزمان دائرة من الدوائر"[1] بها يقاس الزّمن والأشياء الواقعة فيه.

غير أنّ "أرسطو" وإن كان تابع أستاذه في ربطه الزّمن بالحركة، إلاّ أنّه يختلف معه في النّظر إلى علاقة الزّمن بالحركة، فالزّمن عنده ليس هو الحركة ذاتها، وإنّما هو مرتبط بها في الماضي أوالحاضر أوالمستقبل؛ لأنّ الحركة سرمديّة وأبديّة؛ ولذلك تجده يركّز في تحديد مفهوم الزّمن على الحاضر أو الآن أكثر؛ لأنّ الحاضر-في نظره- هو جوهر الزّمن وفيه يكون أكثر ضبطا وتحديدا[2]؛ لأنّ "الزمان هو عدد الحركة من قبل المتقدم والمتأخر"[3]. ومن هذا المنطلق فهو يرى بأنّه "لما كان المتحرك فإنما يتحرك من شيء إلى شيء، وكان كل مقدار فمتصلا، صارت الحركة تابعة للمقدار، وذلك من قبل أن المقدار متصل صارت الحركة أيضا متصلة، ومن قبل الحركة يكون الزمان فإن بمقدار الحركة بذلك المقدار يظن أبدا ما يكون من الزمان"[4]. ففضلا عن كونه لا ينفي ارتباط الزّمن بالحركة؛ لأنّ "الزّمان مقدار حركة الفلك الأعظم [وهو] مقدار لهيئة غير قارة، وهي الحركة"[5]، إلاّ أنّه يربطها بمتحرّك وبطبيعة هذا الشّيء المتحرّك التي تفترض حركة معيّنة ومحدّدة بمقدار أو عدد؛ لأنّ الزّمن واحد وثابت والحركة متغيّرة، ولذلك لا يمكن أن يكون الزّمن هو الحركة من منظور "أرسطو"، وإنّما هو مقدار لها وفقا لتغيّرها وامتدادها، وبحسب المتقدّم والمتأخّر؛ أي بحسب تتالي أشكالها الواحد تلوى الآخر في الزّمن.

مسألة أخرى متعلّقة بالزّمن حاول "أرسطو" إثارتها كذلك، وهيّ مسألة العلاقة بين النّفس والزّمن؛ إذ يرى "أرسطو" بخصوصها أنّه لا يوجد زمن من دون وجود النّفس التي تعدّ الزّمن بوصفه معدودا، وبذلك "فليس الزمان إذن حركة، بل هو من جهة ما للحركة عدد (...) فالزمان

---

[1]: أرسطوطاليس، الطبيعة، تر، إسحاق بن حنين، تحقيق، عبد الرحمان بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1984، 479/1، 480.

[2]: ينظر، حلمي (مطر أميرة)، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، درا قباء للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة جديدة، القاهرة، مصر، 1998، ص. 291 .

[3]: أرسطو طاليس، المرجع السابق، ص. 420.

[4]: المرجع نفسه، ص. 418.

[5]: صليبا (جميل)، المعجم الفلسفي، 1/ 636.

إذن عدد ما. وإذا كان العدد ضربين: لأنّا نسمّي عددا الشيء الذي يُعدّ والمعدود، والشيءَ الذي به يُعدّ. فإنّ الزمان هو الذي يُعدّ، لا الذي به في النفس يُعدّ"[1]. فأرسطو هنا إلى جانب نظرته الواقعية الموضوعيّة للزّمن التي تجعله مقدّرا بالحركة وبامتدادها وبالمكان؛ أي إنّها تقدّره آليا وحسابيّا بالدّقائق والسّاعات والأيّام والشّهور، ينظر إليه أيضا نظرة ذاتيّة من خلال ربطه بالنّفس العادّة التي تعقل وبالإحساس والذّات؛ إذ يمكن التّعرّف وفق هذه النّظرة على الزّمن "عند تحصيلنا الحركة بأن نحصّلها بالمتقدّم والمتأخر؛ وحينئذ نقول إنّه قد كان زمان، متى أحسسنا بالمتقدّم والمتأخر في الحركة"[2]، وبخلاف ذلك متى افتقدنا لهذا الإحساس بالمتقدّم والمتأخّر؛ فإنّه لا يكون هناك زمن على الإطلاق. إنّ نظرة "أرسطو" للزّمن تتلخّص في جانبين أساسيين الأوّل موضوعيّ يجعل للزّمن وجودا في الخارج أو الواقع، والثّاني ذاتيّ تتحكّم في وجوده النّفس والإحساس.

من هذا المنطلق تكون الحركة صفة ملازمة للزّمن ولا شيء فيه ساكن في مكانه أو ثابت على حالة واحدة، وإنّما طبيعته الأساسيّة هي التغيّر والتبدّل والجريان. لكنّه مع التطوّر الحاصل في ميدان العلوم وبخاصّة في الرياضيات والفيزياء تمّ تفسير الزّمن تفسيرا مغايرا لا يرتبط بالحركة كما سجّل. فنيوتن Isaac Newton (1642-1727م) يقسّم الزّمن إلى مطلق ونسبيّ، فالزّمن المطلق هو الزّمن الرياضيّ الحقيقيّ القائم بذاته والمستقلّ عن الحركات الفلكيّة، وأمّا الزّمن النّسبيّ فهو الزّمن المستعمل في الحياة اليوميّة في شكل ساعات وأيّام وشهور وأعوام، وقد يكون دقيقا وقد لا يكون كذلك، كما أنّه يستخدم في الفلك مقياسا لحركة الأجرام السّماويّة على عكس الزّمن المطلق الذي لا يرتبط بأيّ حركة، لكنّه يتضمّن معيّة مطلقة، ومعنى ذلك أنّه يمكن أن يقع حادثان معا بصفة متزامنة كأن يكون مثلا الأوّل متعلّقا بالشّمس ويكون الثّاني مرتبطا بعطارد، غير أنّ "نيوتن"لم يوضّح هذه المعيّة المطلقة بالنّسبة إلى نظامين هل تتمّ في سكون نسبي فيما بينهما أم متحركين الواحد قبل الآخر؟[3]. وهذه القضيّة قد أثارتها نظريّة النّسبيّة مع "أنشتاين" Einstein بعد ذلك. وخلافا لذلك عارض "ليبنتس" Leibniz (1646-1716) قول "نيوتن" ورأى أنّ الزّمان

[1]: أرسطو طاليس، الطبيعة، ص. 420.

[2]: المرجع نفسه، ص. 419.

[3]: ينظر، بدوي (عبد الرحمن)، الزمان الوجودي، ص. 100، 101.

هو ترتيب الظّواهر والأشياء المتواليّة، بمعنى أنّه يتمّ إدراك سلسلة من الأحداث العينيّة المشاهدة والمتواليّة دون انقطاع؛[1] أي إنّه بذلك يكون تابعا للأشياء، لا سابقا عليها.

يرفض "إيمانويل كانط" Immanuel Cant (1724-1804)، أن يكون الزّمن تابعا للأشياء، ويؤكّد أنّ طبيعته الأساسيّة هي أن يكون وجوده سابقا عليها، فهو معطى قبليّ، وليس مشتقا من أي تجربة، والدّليل على ذلك -كما يرى- هو أنّه ليس بإمكان المرء إدراك معيّة الأشياء وتواليها، إلاّ إذا افترض وجود الزّمن أوّلا؛ لأنّ معرفة معيّة الأشياء وتواليها ليس هو بالضّرورة معرفة الاختلافات الموجودة بينها، وإنّما هو معرفة أنّها واقعة في زمن واحد، أو في أزمنة متواليّة[2]، ومن هذا المنطلق يتّضح أن الزّمن من منظور "كانط" لا يستمدّ من التّجربة والإحساس، بل يكون موجودا قبلهما، وهو ما من شأنه أن يلغي فكرة السّياق الزّمني، فالزّمن بهذا لا يتحدّد من خلال السّياق بقدر ما يكون "صورة محضة للحدس الحسي"[3] على حد تعبير "كانط".

يضيف "كانط" أنّ الزّمن موجود بالضّرورة في طبيعة العقل البّشريّ بالفطرة، أي إنّه يكون متعيّنا قبليّا ومدركا في الذّهن في شكل صورة للحدس الباطن، وفي استقلاليّة تامّة عن الموضوعات والأشياء والظّواهر، بمعنى أنّه لا يمكن تصوّر ظواهر وموضوعات خالية من الزّمن لكنّه في المقابل يكون ممكنا إدراك الزّمن قبل وقوع هذه الظّواهر وحدوثها[4]. وهنا يستخلص أنّ فلسفة "كانط" في تحديد الزّمن هي فلسفة ذاتيّة مثاليّة Subjective idéalisme لأنّه ذهب إلى أنّ صورة المعرفة ومادتها يصدران سويّا من الأنا أو الذّات العاقلة أو المفكّرة[5]؛ أي إنّ المعرفة بالزّمن تتشكّل في الذّهن بوصفها صورة الحدس للذّات الباطنة، وبوصفها أيضا تحقّقا قبليّا صادرا عن الذّات قبل أيّ تحقّق لأيّ تجربة موضوعيّة.

إنّ هذه النّظرة الذّاتيّة المثاليّة للزّمن لا يمكن العمل بها بوصفها مسلّمة نهائيّة ومطلقة؛ لأنّ الحتميّة أو الضّرورة التي يتكلّم عنها "كانط" تبقى مسألة نسبيّة وغير مطلقة، وكونها كذلك

---

[1]: ينظر، بدوي (عبد الرحمان)، موسوعة الفلسفة، 392/2.

[2]: ينظر، كانط (عمّانوئيل)، نقد العقل المحض، تر، موسى وهبة، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، د ت، د ت، ص. 64.

[3]: المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[4]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 65، 66.

[5]: ينظر، هيجل، موسوعة العلوم الفلسفية، تر، إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، دت، 145/1.

فلا يمكنها أن تنهض دليلا دقيقا على التّحقّق القبليّ للزّمن في منطقة العقل[1]، ما دام أنّ الأصل الأوّل يدلّ على أنّ تحقّق الظّواهر والموضوعات لا يتّم خارج إطار الزّمن، وبما أنّ الأمر كذلك تبقى قضيّة القبليّة مستبعدة ونسبيّة، ممّا يجعل إدراك حقيقة الزّمن والبرهنة على وجوده متوقفا على حدوث الأشياء والظّواهر ومختلف التّجارب الموضوعيّة المحسوسة.

استعاد "هيجل" Georg Wilhelm Friedrich Hegel (1770-1831م) النّظرة الآنيّة للزّمن لدى "أرسطو" وفق تصوّر عقليّ وصوريّ منطقيّ، فهو يَعُدّ الحاضر أهمّ لحظات الزّمن[2]، ولذلك يرى أنّه "في وسع المرء أن يقول عن الزمان بالمعنى الإيجابي: إن الحاضر وحده هو الموجود، أما قبل وبعد فغير موجودين؛ ولكن الحاضر العيني هو نتيجة الماضي وحامل للمستقبل. والحاضر الحقيقي إذن هو بهذا الأبدية"[3] أو الزّمن الآني المطلق.

إنّ تصوّرات "هيجل" للزّمن، وإن كانت تتضمّن الحركة؛ فإنّ هذه الحركة ليست من قبيل الحركة الطبيعيّة الفيزيائيّة المتعارف عليها في الواقع، بأنّها تقتضي الزّمان والمكان، وإنّما هيّ تصوّرات خاضعة للحركة العقليّة الدياليكتيّة التي تنشط في عالم الرّوح والصّور أوالخيال والتّأمّل بعيدا عن عالم الطّبيعة، فالحركة الزّمنيّة عند "هيجل" نشاط عقلي روحي فحسب، فهي "ليست بذات مقدار، وليست صورة مكانيّة، مما من شأنه أن يهيئ وجود انفصال، وإنما هي بعينها ما يليها وبذا لا يمكن أن تفصل عنها، وإنما تسيل الواحدة في الأخرى. والحال كذلك في وحدة الزمان، أعني الآن، فإن الآنات هي أيضا مواضع حدود فحسب؛ وليس في الزمان أي انفصال، بل هو اتصال دائم مجرد صوري"[4] وعقليّ عالمه الرّوح والتّصوّرات الكلّيّة. لينتهي من خلال ذلك أيضا إلى "أن المراحل المتعاقبة في تطور الروح لا تشكل سلسلة زمنية فالعملية هنا عملية منطقية خالصة، والانتقال من مرحلة إلى المرحلة التي تليها هو استنباط منطقي"[5] آلته العقل ومادته الصّور والأشكال المجرّدة.

---

[1]: ينظر، بدوي (عبد الرحمن)، الزمان الوجودي، ص. 105.

[2]: ينظر، هيجل، موسوعة العلوم الفلسفية، 21/1، 22.

[3]: بدوي (عبد الرحمن)، المرجع السابق، ص. 20.

[4]: المرجع نفسه، ص. 17.

[5]: ستيس (ولتر)، فلسفة هيجل، فلسفة الروح، تر، إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، دت، 10/2.

أمّا بالنّسبة لعلاقة المكان بالزّمان فهيجل يرى أنّ المكان يتكوّن من حقيقة الزّمان، إذ لو تمّ تحليل فكرة المكان لتمّ الكشف عن حقيقة الزّمان؛ لأنّ المكان يشكّل في حقيقته الواقعيّة كلاّ متّصلا، ولا مجال للحديث عن الانفصال أو التميّز والاختلاف إلاّ في عالم التّجريد[1]؛ أي في عالم الإحساس الذّاتي للمكان. وهو ما عبّر عنه "هيجل" بالآن أو الهنا[2] المكانيّ الذي يكون في كلّ حالة متمايزا ومختلفا باختلاف سياقه الحسّيّ، الذي يشكّل بدوره تواليّا ويرفع حالة السّكون عن المكان.

لما كان الحديث عن المكان والتّفكير فيه مرتبطا ارتباطا وثيقا بالآنيّة كان المكان هو الزّمان[3] من منظور "هيجل" لأنّ وجود المكان ينتج عنه وجود الزّمان، ووجود الزّمان يقتضي وجود المكان حتّى ولو كان ذلك يتمّ في مستوى الإحساس الذّاتي والإدراك المجرّد لكلّ منهما. وبناء على ذلك يخلص "هيجل" إلى أنّ الزّمان هو "الوجود الذي ليس بموجود بوصفه موجودا؛ وبوصفه غير موجود، هو موجود، أي التغير المعاين. ومعناه بعبارة أوضح أنه انتقال من الوجود إلى اللاوجود أو اللاوجود إلى الوجود، بمعنى أن وجود الزمان هو الآن بحسبان أن كل آن ليس بعد الآن، أو أن كل آن كان قبل غير حاضر بعد، أي كان لا وجودا"[4]. وهذا كلّه معناه أن الزّمن يتحدّد في ثلاثة أبعاد رئيسيّة معروفة هي الماضي والحاضر والمستقبل، لكنّ "هيجل" يركّز منها على الحاضر جاعلا إيّاه أبرز لحظات الزّمن؛ لأنّه يتضمّن المستقبل، وينتج عن الماضي.

إذا كان "هيجل" يؤكّد من منطلق فلسفيّ عقليّ التّعالق الوثيق بين المكان والزّمان؛ فإنّ النّظريّات الفلسفيّة والعلميّة القديمة كانت سبّاقة إلى إثبات هذه العلاقة، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك، وهو أنّ مقولتي الزّمان والمكان هما الأساس الذي يستحيل منطقيّا حدوث مختلف مظاهر الكون أو الوجود خارج نطاقهما[5]، فهما بذلك وعاءان يصب فيهما هذا الوجود وينتظم. وهو ما بيّنه "هيراقليطس" لما أكّد بأنّه لا يوجد شيء في هذا العالم يمكن له أن يتجاوز مقاييس

---

[1]: ينظر، بدوي (عبد الرحمن)، الزمان الوجودي، ص. 18.

[2]: ينظر، هيجل، موسوعة العلوم الفلسفية، ص. 167/1.

[3]: ينظر، بدوي (عبد الرحمن)، المرجع السابق، ص. 20.

[4]: المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[5]: ينظر، طريف الخولي (يمنى)، الزمان في الفلسفة والعلم، ص. 13، 14.

الحدود المكانيّة والزّمانيّة[1]. أمّا "فيتاغورس" Pythagore (570-495 ق م) فقد رأى أنّ "العالم قد وجد أصلا بفضل ما له من حدود زمانية ومكانية"[2]. وأمّا علم الفيزياء فيرى أنّ المادّة تتحرّك عبر المكان خلال الزّمان[3]. وفي هذا الإطار تتأكّد العلاقة الموجودة بين المكان والزّمان، كونهما يشكّلان كلاّ واحدا متّصلا تتحدّد من خلاله قوانين انتظام الوجود وتدرك عوالمه وأسراره، وذلك على الرّغم من وجود علامات خاصّة وفوارق مميّزة لكلّ منهما، قائمة على أساس التّقابل يمكن حصرها كالآتي:

المكان	الزمان
النّقطة	اللّحظة
الامتداد	الدّيمومة
التّجاور	التّعاقب
التّتالي	التّوالي
السّكون	الحركة
الثبات	التغيّر
الكينونة	الصّيرورة

4

لا شكّ أنّ كلاّ من المكان والزّمان له دور كبير في تحديد الوجود وحلّ مختلف مشكلاته وألغازه، لكنّه من بين الأدوار التي يؤدّيها كلّ منهما في إدراك الوجود يبرز دور الزّمن بشكل جليّ، كون "أنّ الزّمان -دون المكان- هو الكائن الصائر السيال المنقضي دائما: ماض لم يعد ومستقبل لم يأت وحاضر لا يكون أبدا، ينفلت من بين فروج الأصابع دائما. ومجرد الإمساك باللحظة

[1]: ينظر، حلمي (مطر أميرة)، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، ص. 65.

[2]: طريف الخولي (يمنى)، الزمان في الفلسفة والعلم، ص. 14.

[3]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 13.

[4]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 27.

الراهنة يعني انفلاتها وإتيان اللحظة التالية لتنفلت هي كذلك في توال لا يتوقف أبدا. أو لم نبدأ من اللحظة، واللحظة آن، والزمان مكون من آنات يرفع كل منها الآخر"[1] بشكل دائم ومستمر.

ينطلق "أينشتاين" Albert Einstein (1879-1955م) من فكرة أنّ الزّمن نسبيّ وليس مطلقا؛ لأنّه يرى أنّ عمليّة تحديده تكون على سبيل التّقدير والمواضعة، والمقاييس والمعايير الموضوعة لذلك ذاتيّة، وليس بالإمكان تحديد بالدّقة المتناهيّة الاستغراق الزّمنيّ للمدد والظّواهر، ولا سيّما في المستوى الذّريّ أو ما تحت الذّريّ بالأحرى[2]. وبهذا تبقى مسألة تحديد الزّمن وفق "أنشتاين" ونظريّته نسبيّة ومقدّرة انطلاقا من مقاييس ذاتيّة ومعايير محدّدة بالتّواضع وليست مطلقة. لكنّ هذه النّظرة النّسبيّة إلى الزّمن تبدو غير دقيقة، ولا يمكن أن ترقى إلى نظريّة للمعرفة بالزّمن في علاقته بالحياة والوجود كما هو شأن النّظريّات الفلسفيّة، فهيّ نظريّة فيزيائيّة تعنى بالزّمن التّجريبي فقط وليس من شأنها أن تهتم بالزّمن الذّاتي الشّعوريّ؛ لأنّ قياس سرعة الضّوء مثلا شيء يكون في استقلاليّة تامّة عن تحديدات الذّات والشّعور[3]، وهو ما يجعلها نظريّة لقياس نوع خاصّ من الزّمن هو الزّمن التّجريبي دون أن تكون كذلك بالنّسبة للزّمن الفلسفيّ المرتبط بالحياة وجميع مظاهر الوجود.

يمكن الإشارة -في هذا الصّدد- إلى تأمّلات كلّ من "هنري برغسون" Henri Bergson (1859-1941م) و"غاستون باشلار" Gaston Bachelard (1884-1962م) و"مارتن هيدغر" Martin Heidegger (1889-1976م) التي تناولت الزّمن بوصفه عاملا رئيسا تتشكّل في رحابه جميع مظاهر الحياة والكون والفكر والتّاريخ واللّغة والأدب والمشاعر وكلّ الموجودات في هذا العالم[4]. فحيثما توجد الحياة فلابد أن يوجد الزّمن على حد تعبير هؤلاء وبالأخص منهم "برغسون"[5]. أو كما قال أحد الباحثين: "الحياة زمن، والزمن حياة"[6]. من هذا المنطلق فالموقف من الزّمن -

[1]: طريف الخولي (يمنى)، الزمان في الفلسفة والعلم، ص. 27.

[2]: ينظر، بدوي (عبد الرحمن)، الزمان الوجودي، ص. 137.

[3]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 138، 139.

[4]: ينظر، باشلار (غاستون)، جدلية الزمن، تر، خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، ط3، 1992، ص. 133.

[5]: ينظر، برغسون (هنري)، التطور المبدع، تر، جميل صليبا، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، 1981، ص. 20.

[6]: الصديقي (عبد اللطيف)، الزمان أبعاده وبنيته، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ص. 124.

إحساسا أو فهما أو سلوكا- يكاد يتركّز فيه موقف الإنسان من الطبيعة والمجتمع والإبداع والحريّة والحياة[1]، وبمعنى أكثر دقّة مواقفه من الوجود وتفاعله مع مختلف أشكاله ومظاهره.

احتفى "برغسون" بالجانب النّفسيّ للزّمن الذي يتحدّد من خلال ما نحسه ونشعر به في المحيط المعاش، ومن خلال التجارب الذّاتية المحضة التي نمرّ بها في الحياة؛ أي إنّ تحديد الزّمن والإحساس به تتحكّم فيه مختلف الحالات النّفسيّة والشّعوريّة والعاطفيّة والجسمانيّة التي يكون عليها الأفراد ويعيشونها، لاختلاف مستوياتهم وأعمارهم وبيئاتهم ودرجات فرحهم وحزنهم ووعيهم وتفكيرهم، وحركة الأشياء وكلّ التّغيرات الطارئة على الماضيّ والحاضر والمستقبل.

لقد بنى "برغسون" رؤيته للزّمن على نظريّته القائمة على فكرة الدّيمومة التي يرى فيها المعنى الحقيقيّ والإيجابيّ للزّمن، كما يعدّها تعميقا لعلاقة الإنسان وإحساسه وشعوره به، من خلال ما يحصل في الذّاكرة من امتزاج وتداخل بين الماضي والحاضر، ومن خلال ما ينتج عنها من تغيّر في الحالات النّفسيّة واستمراريّة في تطوّر الزّمن وتجدّده، فالحالة "النفسية إذا توقفت عن التغير توقفت ديمومتها عن الجريان. خذ أشد الحالات الداخلية ثبوتا. كالإدراك البصري لشيء خارجي ساكن. فمهما يظل هذا الشيء الخارجي على حاله، ومهما أنظر إليه من جانب واحد، ومن زاوية واحدة، وفي ضياء واحد، فإن رؤيتي إياه الآن مختلفة عن رؤيتي إياه آنفا... وسبب ذلك أن ذاكرتي تدفع في هذا الحاضر شيئا من ذلك الماضي، وأن حالتي النفسية كلما تقدمت في طريق الزمان تضخمت بالديمومة التي تجمعها تضخما متصلا"[2]، وذلك مهما كانت تبدو في الظّاهر حالات منفصلة ولا رابط يجمع بينها.

ينطلق "غاستون باشلار" في بناء فلسفته بخصوص الزّمن من النّتائج التي توصّلت إليها الفلسفة البرغسونيّة، حيث وجّه لها بعض الانتقادات كان هدفه من ورائها "تطوير برغسونية غير تواصليّة"[3]. ومن أهمّ الانتقادات التي وجّهها لها، هو رفضه أن يكون الزّمن حالات نفسيّة ومراحل زمنيّة متّصلة ومستمرّة؛ إذ يرى أنّ الوقائع الزّمنيّة تشكّل تعاقبا لمراحل ومدد زمنيّة منفصلة، كما هو الحال بالنّسبة للإيقاع الموسيقي الذي تبدو نغماته وأصواته غير المتواصلة والمستمرة وكأنّها مستمرّة،

---

[1]: ينظر، أمين العالم (محمود)، مفاهيم وقضايا إشكالية، منتدى مكتبة الإسكندرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط1، 1989، ص. 471.

[2]: برغسون (هنري)، التطور المبدع، تر، جميل صليبا، ص. 7، 8.

[3]: المرجع نفسه، ص. 20.

وقد بنى "باشلار" فلسفته حول الزّمن من منطلق جدليّ بين الوجود واللاّوجود (العدم)[1]، بمعنى أنّ جدليّته الزّمنيّة تعمل على منح الزّمن مزيدا من السّيلان والتدفّق والانفجار، وتجعله في تحاور دائم مع الذّات والتّجارب الواقعيّة المحسوسة.

تتبدّى أهميّة التّصوّر الفلسفيّ الذي قدّمه كلّ من "برغسون" و"باشلار" عن الزّمن من خلال إشارتهما إلى مختلف أبعاده النّفسيّة والحيويّة التي تجعله أكثر التصاقا بالحياة والخيال والذّاكرة وبالخلق والإبداع والدّيمومة، وأيضا في رفضهما للصّرامة العلميّة والعقلانيّة التي فرضت سيطرتها على تصوّرات الفلاسفة للزّمن أمدا بعيدا وجعلته عنصرا مفرغا من كلّ حياة ومن كلّ تأثير. وهو التّصوّر ذاته الذي شكّل أساسا فلسفيّا للوعيّ بالزّمن في ميدان الأدب والرّواية تحديدا؛ ذلك لأنّ تجربة المبدع أو الكاتب في الحياة وإحساسه ووعيه بالزّمن سينعكس وتظهر آثاره في إبداعه وأدبه.

يعلّق "مارتن هيدجر" في كتابه "الوجود والزّمان" البحث في إشكاليّة الوجود بقضيّة الزّمن؛ إذ يرى أنّه لا يمكن أن يفهم الوجود ويفسّر خارج إطار الزّمن أو الزّمانية التي تتمثّل في طبيعة الكائن البشريّ أو الإنسان نفسه، بوصفه مظهرا من مظاهر هذا الوجود[2]. فالزّمن من منظور "هيدجر" هو مقياس أساسيّ لفهم مختلف أنطولوجيّات الوجود، ولفهم العلاقة القائمة بين الوجود وماهيّة الإنسان[3] وكيانه الوجوديّ بشكل خاصّ. إنّ مسألة الزّمن والوجود عند "هيدجر" مسألة مبنيّة على التّداخل والتّعالق الوطيد والمتبادل بينهما، وعلى أساس ذلك لا يمكن التّساؤل عن الوجود دون التّساؤل عن الزّمن، ولا البحث في إشكاليّات الزّمن في معزل عن الوجود، بمعنى أنّ التّساؤل الحقيقيّ –عندئذ– يكون عن انتمائهما المتبادل وعلاقتهما الدّاخليّة.

لقد اتّخذت أبرز الاجتهادات في تاريخ التأمّل الفلسفيّ والعلميّ لظاهرة الزّمن مذاهب مختلفة ومتباينة ميتافيزيقيّة ونقديّة وعلميّة ونفسيّة، وهو ما خلص إليه "عبد الرّحمن بدوي" (1917/2002م) في كتابه "الزّمان الوجودي"؛ حيث يرى بأنّ المذاهب التي وضعها القدماء في مساءلة الزّمن لا تكاد تخرج عن ثلاثة مذاهب رئيسة، هي: المذهب الطبيعيّ الذي يمثله

---

[1]: ينظر، باشلار (غاستون)، جدلية الزمن، ص. 20، 134.

[2]: ينظر، هيدجر (مارتن)، الكينونة والزمان، تر، فتحي المسكيني، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص. 72، 73.

[3]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 780.

"أفلاطون" و"أرسطو"، والمذهب النّقديّ المتّصل بنظريّة المعرفة ويمثّله "كانط"، والمذهب الحيويّ النّفسيّ الذي وضعه "برغسون"، وأما خارج نطاق الفلسفة الضيّق، فهناك مذهبان مثّلتهما الفيزياء هما: مذهب "نيوتن" المطلق، ومذهب "أينشتين" النّسبيّ[1]. كما أنّه قبل أن يتحوّل عنصر الزّمن إلى إشكاليّة عويصة، ومعضلة حقيقيّة -أيضا- في الأدب عامة والدّراسات السّرديّة الحديثة المهتمّة بالمحكيّ خاصّة، ظلّ مفهومه غامضا وعصيّا عن الإدراك دائما، ممّا أثار جدلا واسعا وتضاربا كبيرا في الآراء بين هؤلاء الفلاسفة وصل بهم إلى حدّ التناقض أحيانا وإلى عدم الاتفاق بخصوص ماهيته أحايين أخرى.

وهو الأمر الذي أبقى على إشكالية السّؤال الذي حيّر القدّيس"أوغسطين" Augustin-Louis Cauchy (354-430م)[2] وأعجزه عن الإجابة في الكتاب الحادي عشر من اعترافاته قائما إلى الآن[3]. ما الزّمن إذن؟ إنّني لأعرف معرفة جيدة ماهو، بشرط أن لا يسألني أحد عنه، لكن لو سألني أحد ما هو، وحاولت أن أفسّره لارتبكت (...) إنّ عقليّ ليلتهب لحلّ هذا اللّغز العصيّ[4]. إنّه على الرّغم من صعوبة حلّ لغز الزّمن واستعصائه، إلاّ أنّ "أوغسطين" حاول في "اعترافاته" أن يقدّم فهمه لهذه المسألة المعقّدة، حيث ينطلق من أنّ الزّمن ليس حركة الأجسام[5] مخالفا "أرسطو" في قوله بأنّ الزّمن مقدار الحركة وعددها، فالمهمّ بالنّسبة له ليس القياس الزّمني ونتيجته المقدّرة بالعدد أو الكمّ الذي يحمل معنى الانفصال، وإنّما الكيف أو عمليّة القياس في حدّ ذاتها التي تتضمّن معنى الامتداد وتدلّ على الاتّصال والاستمرار. وهو ما بيّنه "أوغسطين" حينما أقرّ قائلا إنّ "الزمن امتداد لما أعرف؛ أو عجبٌ أن يكون امتدادا للروح؟ أسألك يا الله أن تقول

---

[1]: ينظر، بدوي (عبد الرحمن)، الزمان الوجودي، ص. 48.

[2]: ولد القديس أوغسطين من أب وثني وأم مسيحية يوم 13 نوفمبر سنة 354 م ببلدية (تاجستة) ولاية سوق أهراس (الجزائر)، وتوفي يوم : 29 أوت 430 م. (ينظر، أغوسطينوس، اعترافات القديس أغوسطينوس، تر، يوحنا الخوري (الحلو)، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط4، 1991، ص. 01، 06).

[3]: ينظر، بن الشيخ (عبد الغني)، آليات اشتغال السرد في الخطاب الروائي الحدائي عند عبد الرحمان منيف، ثلاثية أرض السواد نموذجا، دكتوراه علوم في الأدب العربي الحديث، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية، 2007، 2008، ص. 124.

[4]: ينظر، أغوسطينوس، الاعترافات، تر، يوحنا الخوري (الحلو)، ص. 249، 255. وينظر، ريكور (بول)، الزمان والسرد، الحبكة والسرد التاريخي، تر، الغانمي (سعيد)، ورحيم (فلاح)، مراجعة، زيناتي (جورج)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2006، 16/1 و36.

[5]: ينظر، أغوسطينوس، الاعترافات، ص. 259.

لي كيف أقيس حين أقول إن هذا الزمن أطول من ذاك أو حين أقول عن صواب: هذا الزمن يساوي ضعفي ذاك؟ أقيس الزمن وأعرف ذلك تقريبا، لكنني لا أقيس البتة المستقبل لأنه مستقبل ولا الماضي الذي فات. فماذا أقيس إذا؟ هل أقيس الزمن أثناء مروره وأترك الماضي؟"[1]. بهذا يتّضح أنّ مسألة القياس الزّمني عند "أوغسطين" مرتبطة أساسا بالأثر النّفسيّ الذي تتركه الأشياء في العقل أو الذّاكرة أثناء تعاقبها المستمر. "فيك يا عقلي، أقيس الزمن (...) فيك أردد وأقول أقيس الزمن. إن التأثير الذي تتركه فيك الأشياء الزائلة يبقى رغم ذهابها: هو أقيسه حين يكون موجودا ولا أقيس الحقائق التي أوجدته ثم انقضت. هو الذي أقيسه حين أقيس الزمن؛ وعليه فإمّا أن يكون زمنا"[2] أو أنّه لا يكون كذلك؛ أي إنّه إمّا أن يكون قياس الإنسان للزّمن هو ذلك الأثر النّفسيّ الذي ينطبع في العقل، أو أنّه بخلاف ذلك لا يقيس الزّمن.

من هذا المنطلق ينتهي "أوغسطين" إلى ربط الزّمن بالذّات من خلال مقابلته كلّ لحظة من لحظات الزّمن الثلاث (الماضي، الحاضر والمستقبل) بحالات ثلاث أيضا من أحوال النّفس، وهي: الانتظار، والانتباه، والتذكّر، فمن "ينكر أن المستقبل لم يبدأ في حين أن انتظار المستقبل قائم في الفكر؟ من يرتاب في أن الماضي مضى في حين أن [تذكر] الماضي لا يزال عالقا في الفكر؟ من ينكر أن الحاضر [ليس] ممدودا طال ما أنه نقطة من الزمن هاربة؟ إنما الباقي هو الانتباه الذي يقود نحو لا وجود الأشياء التي سوف تمر فيه. وعليه ليس المستقبل طويلا إذ لا وجود له؛ والمستقبل الطويل هو ذاك الانتظار للمستقبل الذي يظنه الإنسان طويلا؛ ليس الماضي طويلا إذ لا وجود له؛ والماضي الطويل هو [تذكر] الماضي الذي يتصوره طويلا"[3]. ومعنى هذا أنّ إدراك الزّمن متعلّق بالنّفس وبأحوالها التّابعة له، كما أنّه يعدّ امتدادا متّصلا وليس كمّا منفصلا، أو دورات زمنيّة متماثلة ومتعاقبة. وأمام هذا الوضع يتّضح أنّ السّمة الغالبة أو المميّزة للزّمن هي الدّيمومة والاستمراريّة كما قال بذلك "برغسون" حديثا.

إذا كان "أوغسطين" قد وقف عاجزا أمام إشكاليّة الزّمن وصعب عليه إيجاد تعريف دقيق له؛ فإنّ هذه الصّعوبة مردّها إلى طبيعة تشكّل هذا العنصر، فهو على خلاف المكان غير ملموس

---

[1]: أغوسطينوس، الاعترافات، ص. 260.

[2]: المرجع نفسه، ص. 262.

[3]: المرجع نفسه، ص. 263.

ولا محسوس ولا مرئيّ، رغم أنّه مرتبط ارتباطا وثيقا بمختلف مظاهر الحياة الإنسانيّة. يرى "بطرس البستاني" (1883-1819م) في دائرة المعارف أنّه "لما كان الزمان غير محدود النهاية تعذّر تحديد مدته وتعريفه؛ فإنه أمر لا يقع تحت الإحساس ولا يعلم أوله من آخره فالماضي كالمستقبل مجهول الحدود غير معلوم النهايات فلا بدع أن امتنع على الإنسان تعريفه ولا عجب أن قصرت عنه ثواقب الأفكار"[1] وعجزت عن إدراكه ملاحظات الأبصار.

3- الزّمن في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة:

لم تكن الثّقافة العربيّة الإسلاميّة بمنأى عن هذه الاجتهادات والمحاولات الغربيّة السّابقة في مساءلتها لقضيّة الزّمن؛ إذ قدّمت هي الأخرى تفسيرات وتحديدات لهذه الظّاهرة انطلاقا من خلفيّات فكريّة ومعرفيّة مختلفة وتصوّرات فلسفيّة دينيّة وعقائديّة مغايرة أفرزت رؤى مستقلّة للزّمن تبلورت في آراء بعض الفلاسفة وفي اجتهادات بعض علماء اللّغة والمتصوّفة والمتكلّمة والفقهاء المسلمين...وغيرهم.

إنّ أهمّ لحظات الاهتمام بالزّمن والوعي بأبعاده العميقة في الفكر العربيّ الإسلاميّ تحدّدت مع المفكّرين والفلاسفة والمتكلّمة والمتصوّفة والفقهاء المسلمين أمثال "الكندي" و"الفارابي" و"ابن سينا" و"ابن رشد" و"أبي حامد الغزالي" و"ابن تيمية" و"ابن خلدون" و"ابن عربي"...وغيرهم. فالمتأمّل في بعض الأبحاث والدّراسات العربيّة يجد إشارات قويّة وواضحة لكثير من هذه الاهتمامات في الثّقافة العربيّة. ولعلّ الورقة البحثيّة التي قدّمها النّاقد والمفكّر "محمود أمين العالم" (2009/1922م) في كتابه "مفاهيم وقضايا إشكالية" والمعنونة بـ: مفهوم الزّمن في الفكر العربيّ الإسلاميّ قديما وحديثا، تنهض دليلا كافيا في هذا الاتجاه، وفي إثبات تفرّد الفكر العربيّ الإسلاميّ برؤيته للزّمن، وفي دحضها أيضا لآراء بعض المستشرقين ومن بينهم: "لويس ماسينيون" Louis Massignon و"لويس جارديه" Louis Gardi التي ترى بأنّ اجتهادات المفكّرين العرب والمسلمين لا تعدو أن تكون مجرّد صدى للفكر الفلسفيّ اليونانيّ، وتأثرا بأفكار "أفلاطون" و"أرسطو"، لكنّ "أمين العالم" يرى أنّ "هذا التأثر لم يكن مجرد أمر خارجي مفروض، بل كان تعبيرا عن حاجات وملابسات داخلية اقتضت هذا التأثر وفرضته، وثانيهما أنه لم يكن تأثرا سلبيا، بل كان تفاعلا أدى

[1]: البستاني (بطرس)، دائرة المعارف، ص. 245.

إلى إضافات وإبداعات جادة في كثير من الأحيان نتيجة لطبيعة الهياكل التاريخية والاجتماعية التي ظهرت في إطارها الفكر الهلليني"[1] اليوناني القديم.

وممّا توصّل إليه "محمود أمين العالم" من خلال متابعته لهذه الاجتهادات، هو تحديده لمجموعة من المفاهيم الأساسية التي وضعها الفكر العربيّ الإسلاميّ للزّمن ، وهي كالآتي[2]*:

1-المفهوم الموضوعي:

تندرج ضمنه اجتهادات الفلاسفة والمفكّرين المتأثّرين بآراء "أفلاطون" و"أرسطو" مع بعض الاختلاف معهما، فمنهم من يقول بالحركة الدّائريّة للزّمن انطلاقا من "أرسطو" مثل "الكندي" (ت 260 ه) الذي يثبت بأنّ الزّمان هو مقياس عدديّ للحركة وليس هو الحركة ذاتها، مفندا رأي "أفلاطون" في ذلك. فهو يرى "أن الزمان ليس هو الحركة ذاتها، وأنه قد كذب الذين قالوا إن الزمان هو الحركة ذاتها. وأيضا قد اتضح أن السرعة والبطء الكائنين في الحركة لا يُعلمان إلا بالزمان، وذلك لأننا نسمي البطء أو البطيء ما يتحرك في زمان طويل، والسريع أو السرعة ما يتحرك في زمان قصير"[3]. لذلك استبعد "الكندي" أن يكون الزّمان هو الحركة نفسها.

سار على نحوه "الفارابي" (257-339ه) الذي يؤكّد "أن الزمان إنما هو عدد حركة الفلك وعنه تحدث، وما يحدث عن الشيء لا يشتمل ذلك الشيء"[4]. لكنّه على الرّغم من إثباته أنّ الوجود أحدثه الله تعالى دفعة واحدة؛ فإنّه يثبت أيضا أزليّة الزّمان وأبديّته، بمعنى أنّ هناك تلازما بين الوجود وموجده في الزّمن ولا ينبغي أن يتأخّر الوجود زمنيا عن وجود موجده؛ لأنّ المعلول ملازم في وجوده لعلّته. ويكون "الفارابي" قد رأى هذا الرأي في سياق مناقشته لإشكالية العلاقة بين الماهية والوجود، التي كان هو أوّل الفلاسفة الذين حاولوا التّصدي

---

[1]: أمين العالم (محمود)، مفاهيم وقضايا إشكالية، ص. 479، 480.

[2]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 480 وما بعدها.

*: وضع عبد الملك مرتاض خمسة أنواع للزمن هي: الزمن المتواصل والزمن المتعاقب، والزمن المنقطع أو المتشظي، والزمن الغائب، والزمن الذاتي. ينظر، مرتاض (عبد الملك)، في نظرية الرواية، بحث في تقنيات السرد، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005، ص. 265 وما بعدها.

[3]: الكندي (أبو يوسف يعقوب)، رسائل الكندي الفلسفية، تح، محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، 1953، 32/2.

[4]: الفارابي (أبو نصر محمد)، الجمع بين رأيي الحكيمين، تح، ألبير نصري نادر، بيروت، دط، 1960، ص. 108.

لها، وفضوا النّزاع القائم حولها منذ القديم[1]. أمّا حقيقة وجود الخالق وأسبقيّته في الوجود لا يراها هو إلاّ من قبيل المنزلة السّامية، وليس من جهة السّبق الزّمني، كما هو الشّأن بالنسبة لحركة الشّمس مع حركة الظّلّ وحركة اليد مع حركة الخاتم[2]. وهو الرأي الذي أكّده "ابن سينا" (370-428هـ) في "الإشارات والتنبيهات"[3] وابن رشد 520 -595هـ) في "تهافت التهافت"[4] عند مناقشته لأفكار "أبي حامد الغزالي" (450-505هـ) الذي ينفي أزليّة الزّمن ويؤكّد فكرة حدوثه مع إحداث الخالق للوجود بإرادته بعدما لم يكن مريدا، نافيا حدوثه في ذاته؛ لأنّه ليس محلّ الحوادث؛ ولأنّ كون الزّمن حادثا ومخلوقا بخلق العالم والوجود اقتضى عدم وجود زمن قبله، ومعنى ذلك أنّ الله كان سابقا وموجودا وحده ثمّ شاء أن يوجد الوجود فأوجد معه الزّمن[5] بعد أن لم يكن.

يعدّ "أبو جعفر الطّبريّ" (310-224هـ) أحد أبرز الأئمة المسلمين الذين تناولوا موضوع الزّمن وناقشوا فكرة حدوثه وخلقه؛ إذ بعدما عرّف الزّمن في تاريخه، ذهب إلى إثبات حدوثه وخلقه بأدلّة من القرآن الكريم. فالطّبريّ يعرّف الزّمان بأنّه اسم لساعات اللّيل والنّهار، وهو عنده يطلق أيضا على الطّويل من المدّة والقصير منها[6]. وساعات اللّيل والنّهار-حسب رأيه- مقادير من جري الشّمس والقمر في الفَلك، مستدلاّ على ذلك بقوله تعالى: **{وَءايَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ (37) وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (38) وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ (39) لاَ الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلاَ اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ (40)}** . يس/37-40.

من منطلق هذا التّعريف يخلص الطّبريّ إلى أنّ الزّمان محدث واللّيل والنّهار محدثان، وأنّ محدث ذلك الله الذي تفرّد بإحداث جميع خلقه. وقد استدلّ كذلك بقوله عزّ وجل: **{وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ**

---

[1]: ينظر، بوجلطية خيرة (حميدي)، الماهية والوجود عند الفارابي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (الآداب والفلسفة)، دورية دولية محكمة تصدرها جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ع10، السداسي الثاني، جوان 2013، ص. 40.

[2]: ينظر، ابن رشد (محمد أبو الوليد)، تهافت التهافت، تح، سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط1، 1964، ص. 134.

[3]: ينظر، ابن سينا (أبو علي)، الإشارات والتنبيهات، تح، سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1983، 1/ 36 وما بعدها.

[4]: ينظر، ابن رشد، المرجع السابق، ص. 134، 135.

[5]: ينظر، الغزالي (أبو حامد)، تهافت الفلاسفة، تح، سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1980، ص. 90، 91، 102.

[6]: ينظر، الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)، تاريخ الطبري، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1960، 1/ 9.

اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ۖ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ (33) } . **الأنبياء/33**. ومن الأدلّة الأخرى التي ساقها لإثبات فكرة حدوث اللّيل والنّهار، أنّ أحدهما سابق عن الآخر، وأنّ كلّ يوم إلاّ ويقع بعد يوم كان قبله، وقبل يوم يكون بعده، وبذلك يكون معلوما أنّ ما لم يكن ثمّ كان محدث مخلوق وأنّ له خالقا ومحدثا[1]؛ أي إنّ الله تعالى قد أحدثهما وخلقهما مثل خلقه للكون أجمع. وهنا يتّضح جليّا منهج أهل السّنة والجماعة الذي سار عليه "الطّبريّ" وغيره من أئمّة هذا المنهج في إثبات فكرة حدوث الزّمان والعالم وخلقهما بعد أن لم يكونا.

تفرّد الإمام "ابن تيمية" (728-661هـ) في تفسير فكرة الحدوث من خلال ردّه على الفلاسفة والمتكلّمة في قولهم بقدم العالم وحدوثه وأنّه متقدّم على العالم بذاته وشرفه، مفنّدا هذه الأقاويل، ومؤكّدا أنّ "كل ما سوى الله مخلوق، حادث، كائن بعد أن لم يكن، وأن الله هو وحده القديم الأزلي ليس معه شيء قديم تقدّمه"[2]. ويضيف قائلا: "ويمتنع أن يكون في الأزل قادر مختار يقارنه مراده، سواء سمي ذلك علة تامة أو لم يسم، وسواء سمي موجبا بالذات أو لم يسم. بل يمتنع أن يكون شيء من المفعولات المعينة العقلية مقارنا لفاعله الأزلي في الزمان، وامتناع هذا معلوم بصريح العقل عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين"[3]. وممّا عبّر عنه "ابن تيمية" أيضا في "مجموع الفتاوى" لما سئل عن كيفية السّماء والأرض، قوله: "والليل والنهار. وسائر أحوال الزمان تابعة للحركة؛ فإن الزمان مقدار الحركة؛ والحركة قائمة بالجسم المتحرك، فإذا كان الزمان التابع للحركة التابعة للجسم موصوفا بالاستدارة كان الجسم أولى بالاستدارة"[4]. وهذا ما يوضح أكثر قول "أبي حامد الغزالي" السّابق من أن لا زمن ولا مكان قبل خلق الكون بسبب ارتباط الزّمن بالحركة، وعليه لا يمكن تصوّر زمن بلا حركة، لأنّه لو تصوّر المرء أنّ حركة الكون قد توقّفت وسكنت لكان توقّف الزّمن أمرا حتميا.

---

[1]: ينظر، الطبري، المرجع السابق، 20/1، 21.

[2]: ابن تيمية (أبو العباس تقي الدين أحمد)، درء تعارض العقل والنقل، تح، محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1991، 125/1.

[3]: ابن تيمية (أبو العباس تقي الدين أحمد)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، تح، محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1986، 181/1.

[4]: ابن تيمية (أبو العباس تقي الدين أحمد)، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية، د ط، 2004، 588/6.

2-المفهوم النّفسي:

يسمّيه "عبد الملك مرتاض" بالزّمن الذّاتي؛ لأنّ الذّاتي -في نظره- مناقض للموضوعيّ[1] الخارجيّ وليس رفضا له، وهو زمن المتصوّفة الباطنيّ والعموديّ زمن الإشراقات والإلهامات النّفسيّة، وهذا النّوع من الزّمن ليس ظاهرة خاصة بالمتصوّفة فقط، وإنّما يمكن تلمّس آثاره في الشّعر العربيّ القديم أيضا، وممّا يقوم دليلا على ذلك البيت الشّعري الذي أورده "عبد الملك مرتاض" في التّمثيل لهذا النّوع من الزّمن في كتابه "في نظرية الرواية"، والذي يقول فيه صاحبه:

نُبِّئْتُ أنَّ فتاةً كُنْتُ أَخْطُبُهَا عُرْقُوبُهَا مِثْلَ شَهْرِ الصَّوْمِ في الطُّولِ[2]

فإذا كان شهر رمضان من النّاحية الزّمنيّة الموضوعيّة يعادل بقيّة الأشهر القمريّة؛ فإنّ مشقّة الصيّام فيه جعلت الشّاعر يعدّه أطول الشّهور وأثقلها مدّة زمنيّة. وهنا يبرز مدى تأثير الذّات في الحالة النّفسيّة الشّعوريّة للشّاعر وتحكّمها في تحويل العاديّ إلى غير عاديّ، والقصير إلى طويل[3] والثّابت إلى متغيّر، ولحظات الفرح إلى حزن، واللّيل إلى نهار.

فالزّمن في الشّعر العربيّ زمن نفسيّ بالدّرجة الأولى؛ لأنّه تعبير عن لحظات زمنيّة وجدانيّة وتخيّلات وتوتّرات نفسيّة وتأمّلات في العالم والكون والحياة والموت؛ لذلك كانت مواقف الشّعراء من الزّمن تصدر عن الذّات وتحاورها مع مختلف مظاهر الوجود ومشاكله ومخاطره وأهواله في الحاضر والماضي والمستقبل، وهو ما أثبته الباحث "عبد الإله الصّائغ" في كتابه "الزّمن عند الشّعراء العرب قبل الإسلام"، مؤكّدا أنّ الزّمن في الشّعر العربيّ القديم "زمن نفسي تلونه الذات بألوانها، فإذا كان القلق والخوف من أبرز سمات الحياة في الجزيرة العربية، فإن الشاعر ينظر إلى الزمن من خلالهما، وحتى يمسك به، وهو المتسرب الجاري، فإنه يشخصه ليستطيع مكافحته أو تجنبه"[4]. والأبيات الشّعريّة الآتيّة تؤكّد ذلك بوضوح، وتدلّ على أنّ ظاهرة الزّمن قد استوقفت الشّاعر العربيّ قديما وشكّلت هاجسه الأوّل.

---

[1]: ينظر، مرتاض (عبد الملك)، في نظرية الرواية، بحث في تقنيات السرد، ص. 267.

[2]: ينسب هذا البيت لمحمد بن سيرين، وقيل إنه قاله لما سئل هل ينشد الرجل الشعر وهو على وضوء؟. وقد ذكر ذلك أبو نعيم (أحمد بن عبد الله الأصفهاني) في كتابه حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، 2/ 275.

[3]: ينظر، مرتاض (عبد الملك)، المرجع السابق، والصفحة السابقة.

[4]: الصائغ (عبد الإله)، الزمن عند الشعراء العرب قبل الإسلام، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الإعلام والثقافة، بغداد، 1986، ص. 240.

يقول عمر بن قميئة:

وَأَفْنَى وَمَا أُفْنِي مِنَ الدَّهْرِ لَيْلَةً ولم يُغْنِ مَا أَفْنَيْتُ سِلْكُ نِظَامِ
وَأَهلكَنِي تأميلُ يَومٍ ولَيلةٍ وتَأْميلُ عامٍ بَعْدَ ذلكَ وَعَامِ[1]

وقال زهير بن أبي سلمى:

وَأَعْلَمُ مَا فِي اليَومِ والأَمْسِ قَبْلَهُ ولكنَّني عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِ[2]

وقال عبيد بن الأبرص:

لِمَنِ الدِّيارُ بِبُرْقَةِ الرَّوْحَانِ؟ دَرَسَتْ وغَيَّرَها صُرُوفُ زَمَانِ[3]

وقال الأعشى ميمون بن قيس:

لَعَمْرُكَ ما طُولُ هَذَا الزَّمَنْ عَلَى المَرْءِ إلاَّ عَنَاءُ مُعَنْ
وخَانَ النَّعيمُ أبَا مالكٍ وأيُّ امرئٍ لم يَخُنْهُ الزَّمنْ[4]

وقال حاتم الطّائي:

هلِ الدَّهرُ إلاَّ اليومُ أو أمسِ أو غدُ كذاكَ الزَّمانُ بَيْنَنَا يَتَرَدَّدُ
يَرُدُّ عَلَيْنَا لَيْلَةً بَعْدَ يَوْمِهَا فَلاَ نَحْنُ مَا نَبْقَى ولاَ الدَّهْرُ يَنْفَدُ
لَنَا أجلٌ إمّا تَناهى إمَامُهُ فَنَحْنُ على آثَارِهِ نَتَوَرَّدُ[5]

وقال أبو العلاء المعري:

إِذَا قِيلَ غَالَ الدَّهْرُ شَيْئًا فَإِنَّمَا يُرَادُ إِلَهُ الدَّهْرِ والدَّهْرُ خَادِمُ
وَأَيْسَرُ كَوْنٍ تَحْتَهُ كُلُّ عَالَمٍ وَلاَ تُدْرِكُ الأَكْوَانَ جُرْدٌ صَلاَدِمُ

---

[1]: ابن قميئة (عمر)، الدّيوان، تح، خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، لبنان، ط2، 1994، ص. 39.

[2]: ابن سلمى (زهير)، الديوان، شرح وتقديم، علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص. 110.

[3]: ابن الأبرص (عبيد)، الدّيوان، شرح، أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص. 120.

[4]: الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، الدّيوان، تح، محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر ط1، 2010، 1/ 126، 127.

[5]: الطائي (حاتم)، الدّيوان، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، 1981، ص. 34.

إِذَا هِيَ مَرَّتْ لَمْ تَعُدْ وَوَرَاءَهَا نَظَائِرُ وَالأَوْقَاتُ مَاضٍ وَقَادِمُ
فَمَا آبَ مِنْهَا بَعْدَمَا غَابَ غَائِبُ وَلاَ يَعْدَمُ الحِينَ المُجَدَّدَ عَادِمُ[1]

وقال آخر:

أَخٌ بَيْنِي وبَيْنَ الدَّهْرِ صَاحِبُ أيِّنَا غَلَبَا
صَدِيقِي مَا استَقَام فَإِنْ نَبَا دَهْرٌ عَلَيَّ نَبَا
وَثِبْتُ عَلَى الزَّمَانِ بِهِ فَعَادَ بِهِ وَقَدْ وَثِبَا
وَلَوْ عَادَ الزَّمَانُ أَخًا لَعَادَ بِهِ أَخًا حَدِبَا[2]

ويروي صاحب "العقد الفريد" عن أبي جعفر الشّيباني أنّه قال: أتانا يوما "أبو ميّاس" الشّاعر ونحن في جماعة فقال: ما أنتم فيه وما تتذاكرون؟ قلنا: نذكر الزّمان وفساده. قال: كلاّ، إنّما الزّمان وعاء، وما ألقي فيه من خير أو شرّ كان على حاله. ثمّ أنشأ يقول:

أَرَى حُلَلاً تُصَانُ علىَ أُنَاسٍ وَأَخْلاَقًا تُدَاسُ فَمَا تُصَانُ
يَقُولُونَ الزَّمَانُ بِهِ فَسَادٌ وَهُمْ فَسَدُوا وَمَا فَسَدَ الزَّمَانُ[3]

يمكن -في هذا الاتّجاه- إدراج إشارات "أبي البركات البغداديّ" (ت 547هـ) في كتابه "المعتبر في الحكمة" وبالأخصّ في جزئه الثّالث الذي خصّص الفصل الثّامن منه لبحث ماهيّة الزّمان وكيفيّات إدراكه، فأشار إلى أنّ هناك تلازما بين الوجود في الزّمن، وبين الوجود في الذّات الإنسانيّة، مبيّنا أنّ ذلك يتجسّد من خلال التّلاحم الحاصل بين الزّمن وذات الإنسان على مستوى الذّهن والإدراك العقليّ، وأيضا على مستوى الشّعور والإحساس النّفسيّ، وبهذا غدت المعرفة بالزّمن لديه "ممّا لا يدرك بالحس إدراكا أوليا وللنفس به شعور تدركه إدراكا ذهنيا عقليا"[4]. فنظرة "البغداي" للزّمن تجعله متعلّقا بالذّهن وبالنّفس والاعتبار في ذلك -كما يرى- بالحركة

[1]: المعري (أبو العلاء)، شرح اللزوميات، تح، زينب القوصي، سيدة حامد، وفاء الأعصر، منير المدني، إشراف ومراجعة حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د ط، 1994، 83/3.

[2]: الأصبهاني (أبو بكر محمد بن داود)، الزهرة، تح، إبراهيم السامرائي، دار المنار، الأردن، ط2، 1985، 763/2.

[3]: ابن عبد ربه الأندلسي (أحمد بن محمد)، العقد الفريد، تح، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983، 188/2.

[4]: البغداي (أبو البركات)، الكتاب المعتبر في الحكمة، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1358هـ، 36/3.

كونه يتعلّق بها وتتعلّق به من جانب أنّه يتقدّ ربها وتتقدّر به فيقال اليوم للزّمن المقدّر بحركة الشّمس من وقت إشراقها إلى أن تشرق مرّة أخرى، ويقال مسافة يوم أو يومين لأيّ مسافة يتحرّك فيها المتحرّك في يوم أو يومين، وحينئذ تعرف مسافة الحركة بالزّمن تارة، ويعرف الزّمن تارة أخرى بمسافة الحركة، لكنّ هذه المدد الزّمنيّة على الرّغم من أنّ تقديرها يكون فرضيّا، إلاّ أنّ "البغداي" يؤكّد أنّها مدركة في الذّهن والوجود معا[1]؛ أي إنّ لها تصوّرا في الذّهن وتقديرا فرضيّا في الوجود، وبهذا فالزّمن "تشعر به النفس بذاتها ومع ذاتها ووجودها قبل كل شيء تشعر به وتلحظه بذهنها ولوقيل إن الزمان مقدار الوجود لكان أولى من أن يقال إنه مقدار الحركة"[2]. وعلى هذا الأساس يكون "البغداديّ" قد أشار إلى بعدين أساسيين للزّمن هما: البعد النّفسيّ والبعد الإدراكيّ؛ أي إنّه يَعدّ الزّمن ظاهرة نفسيّة تتحدّد بواسطة الإدراك.

3-الزّمن الآنيّ المنفصل:

هذا النّوع من الزّمن قال به الأشاعرة وبعض المعتزلة ومنهم "أبو المعاليّ الجوينيّ" (419-478هـ) و"أبو الحسن الأشعريّ" (260-324) و"أبو بكر الباقلانيّ" (338-402 هـ)، وحسب نظرهم يغدو كلّ شيء من أجسام وأنفس وأفكار يتكوّن من أجزاء غير متجزّئة، وبذلك يكون الزّمن نفسه يتكوّن من آنات منفصلة. ومن هذا المنطلق فهذه النّظريّة "تستهدف تفسير الخلق الإلهي [الذي] لا يتحقق فحسب -بحسب هذه النظرية- في لحظة الخلق الأولى التي أوجد بها الوجود، بل يتحقق في كل آن، وبالنسبة إلى كل شيء...ولهذا من الطبيعي أن يقول هؤلاء الأشاعرة بنفي السببية الموضوعية...ليكون الله هو السبب المباشر والقوة الوحيدة الفاعلة للاتصال بين الأشياء بما في ذلك الزمن"[3] بوصفه عنصرا مؤثّرا في الحياة ومختلف مظاهر الوجود.

يدرج "أمين العالم" ضمن هذا المفهوم الزّمني كلاّ من "الطّبري" (310-224هـ) في عنايته بتنظيم الحوادث التّاريخيّة والأخبار وروايتها بإسناد متّصل، و"ابن خلدون" (808-784هـ)

---

[1]: ينظر، المرجع نفسه، 36/3، 37.

[2]: المرجع نفسه، ص. 39.

[3]: أمين العالم (محمود)، مفاهيم وقضايا إشكالية، ص. 484، 485.

في اهتمامه بالحركة الدّوريّة للأشياء كسقوط الدّوّل متتابعة وتواصل العمران، غير أنّه يرى أنّ حركة الأشياء نابعة من داخلها أساسا، وإن كان مصدرها الأوّل إلهيا.

إضافة إلى هذه المفاهيم التي استنتجها "العالم" للزّمن من غيره في الفكر العربيّ الإسلاميّ القديم، تجده يلفت الانتباه إلى بعض الاجتهادات والمفاهيم في العصر الحديث كمفهوم الفكرة الدوريّة عند "مالك بن نبي" (1905-1973م)، وفلسفة الآن النّفسيّ المنفصل عند "عبد الرحمن بدوي" (1917-2002م)، وكذلك بعض المفاهيم الدّينيّة عند جماعة الإخوان المسلمين، والمصلحين مثل "محمّد عبده" (1849-1905م)، و"ابن باديس" (1889-1940م)، و"رشيد رضا" (1865-1935م) و"علاّل الفاسي" (1910-1934م)...إلخ. وأيضا بعض المفاهيم في ميدان الفكر الاشتراكيّ والماديّ الجدليّ كاجتهادات "حسين مروّة" (1910-1987م)، و"طيب تيزيني" (1934م)...وغيرهم.

4-الزّمن في اللّغة العربيّة:

إذا كان "محمود أمين العالم" قد حاول الوقوف على أبرز المفاهيم والاجتهادات التي قدّمها الفكر العربيّ الإسلاميّ القديم والحديث فيما يخصّ الزّمن، رادا على ادّعاءات المستشرقَين "لويس ماسينيون" و"لويس جارديه"؛ فإنّه لم يقصر جهده هذا على محاولات المفكّرين العرب والفلاسفة المسلمين فقط، بل دأب على تقويّة حججه وردوده بأدلّة من اللّغة العربيّة، من خلال إشارته إلى الزّمن اللّغويّ وتوكيده على الارتباط الوثيق للفعل بحالات الزّمن في النّحو العربيّ، وبأدلّة من القرآن الكريم والحديث النّبويّ الشّريف. وسيتعرّض البحث لهذه المفاهيم والأدلّة التي استحضرها "أمين العالم" في بحثه، في محاولة لإثراء الموضوع بشواهد وأمثلة أخرى ضمن اهتمامات علماء العربيّة القدماء والمحدثين في هذا المجال.

أوضح "أمين العالم" أنّ زمن الفعل في اللّغة العربيّة لا ينحصر في الأزمنة الثّلاثة المعهودة الماضي والحاضر والمستقبل، وإنّما هناك طرق ووسائل تعبيريّة أخرى عن الزّمن في العربيّة تتجاوز هذا التّحديد الضيّق، مستدلاّ في هذا النّطاق بتعريف "الجرجاني" (400-471هـ) للفعل المضارع في كتابه "إعجاز القرآن" بأنّه "يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت"[1]. بل ويذهب "العالم"

[1]: أمين العالم (محمود)، المرجع السابق، ص. 473.

أكثر من ذلك، لافتا الانتباه إلى أنّ الفعل في العربية "نجد فيه كل الصيغ السبع للأفعال التي نجدها في اللغات الهندية/ الأوربية القديمة والحديثة"[1]*، ممّا يدلّ دلالة واضحة على ثراء اللّغة العربيّة وتنوّع صيغ أزمنة الفعل فيها.

معنى هذا أنّ الفعل في العربيّة لا يتقيّد بالزّمن، بل مقتضاه التجدّد والتغيّر انطلاقا من وسائل تعبيريّة أخرى إضافة إلى الصّيغ الفعليّة السّابقة (الماضي، الحاضر، المستقبل)، فهناك المضارع الذي يستخدم بمعنى الماضي (النّفيّ) والماضي الذي يستخدم بمعنى المستقبل، وهناك ظروف الزّمان، والمصادر، واسم الفاعل والمفعول، والصّفة المشبّهة، وصيغ المبالغة، ومختلف الأدوات والحروف الدّاخلة على الأفعال، كأدوات الشّرط وحروف النّفيّ (لم ولن) وحروف التّسويف (السّين وسوف) وحروف التّحقيق (قد+الفعل الماضي) والاحتمال (قد + الفعل المضارع)... وغيرها. فكلّ هذه الحالات تعدّ مظاهر وأشكال متنوّعة للتّعبر عن الزّمن في اللّغة العربيّة.

يمكن الإشارة في هذا المجال إلى بعض الاجتهادات العربيّة الحديثة التي حاولت مقاربة مقولة الزّمن في اللّغة العربيّة من منظور يحاول تجاوز التّحديد الثّلاثيّ الكلاسيكيّ وتطويره، ومن هذه الاجتهادات: "إبراهيم أنيس" (1906-1977م) في كتابه "من أسرار اللغة"، و"إبراهيم السّامرائي" (1923-2001م) في كتابه "الفعل: زمانه وأبنيته"، و"تمام حسان" (1918-2011م) في كتابه: "اللغة العربية معناها ومبناها"، و"مهدي المخزومي" (1910-1993م) في كتابه:"في النحو العربي: نقد وتوجيه"، و"عبد الله بوخلخال" في كتابه: "التّعبير الزمني عند النحاة العرب"...وغيرهم من النّحاة العرب المحدثين.

يرى "إبراهيم أنيس" بأنّ ما ذهب إليه النّحاة العرب في تقسيمهم الثّلاثي للفعل، وجعلهم ارتباط صيّغه بالزّمن خاصيّة ملازمة له، دون الاسم عمل فيه كثير من المغالطة والتكلّف والتّعسّف في فهم أسرار اللّغة العربيّة وأساليبها. ومن هذا المنطلق، فهو يؤكّد بأنّ "فكرة الزمن تتحقق في المصدر كما تتحقق في الفعل [وأنّ] المصدر يرتبط بالزمن في صورة ما، لا تقل وضوحا عن ارتباط الفعل به، أو لا تزيد غموضا عن ذلك الغموض الذي نلحظه في محاولة الربط بين الفعل

---

[1]: المرجع نفسه، ص. 474.

*: وهذه الصيغ هي: قبل الماضي-الماضي-بعد الماضي-الحاضر-قبل المستقبل-المستقبل-بعد المستقبل. ينظر، أنيس (إبراهيم)، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص.167.

والزمن"[1]. وقد مثّل لذلك بالمصدر في قول القائل مثلا: (مقتل عمر بن الخطاب على يد أبي لؤلؤة المجوسي) الذي يرى بأنّه يرتبط بالزّمن ارتباطا مماثلا لما نلحظه عندما نضع مكانه الفعل قُتل[2]، وبذلك يتبيّن أنّ الزّمن ليس خاصيّة ملازمة للفعل وحده، بل تخصّ الاسم أو المصدر أيضا.

ممّا سجّله "إبراهيم أنيس" -في هذا الصّدد- أيضا- أنّ النّحاة العرب لما رأو الخلل يتسرّب إلى تقسيمهم الذي وضعوه لزمن الفعل، راحوا يتأوّلون من الكلام العربيّ ومن النّصوص الصّحيحة ما ليس بحاجة إلى تأويل[3]، ومن أقوالهم التي استشهد بها ما ورد في كتاب "فقه اللغة" "للثعالبي" من أنّ المضارع قد يستعمل مكان الماضي، كما قد يستعمل الماضي مكان المضارع، مثل قوله تعالى: **{أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ}**. النحل/**01**. أي يأتي، وقوله: **{فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّىٰ (31)}** القيامة/**31**. أي: لم يصدِّقْ ولم يصلِّ. وقوله: **{قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّومِنِينَ (91)}** البقرة/ **91**. أي: لِمَ قتلتم. وقوله أيضا: **{وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ}** البقرة/**102**. أي تلت، وقوله: **{وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا}** الأحزاب/**59**. أي كان ويكون، وهو كائن الآن[4] ولا يزال.

ينتهي "إبراهيم أنيس" إلى أنّ ربط الصّيغة بزمن معيّن في اللّغة العربيّة يحمل على كثير من الصّرامة والتقيّد والتعسّف؛ ولذلك رأى أنّه من الواجب -والحالة هذه- الفصل بينهما وأن تدرس أساليب الصّيغ في استقلالية عن الزّمن، ومن خلال التّركيز على استعمالاتها المختلفة وظروفها وأسيقتها، دراسة لغويّة لا منطقيّة، لكي يتسنّى إدراك ما فيها من حسن وجمال، ويضرب لذلك مثالا باستعمال القرآن الكريم للفعل "أتى" استعمالات زمنيّة مختلفة[5]:

- **{أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلاَ تَسْتَعْجِلُوهُ}**.النحل/**01**.
- **{قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ}**.النحل/**26**.
- **{فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَىٰ }**.طه/**60**.

---

[1]: أنيس (إبراهيم)، من أسرار اللغة، ص.171.

[2]: ينظر، المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: ينظر، المرجع نفسه، ص.172، 174.

[4]: ينظر، الثعالبي (أبو منصور)، فقه اللغة وسر العربية، تح، حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص. 375.

[5]: ينظر، أنيس (إبراهيم)، المرجع السابق، ص.171، 172.

- **{إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلاَ يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ}**.طه/**69**.
- **{إِلاَّ مَنْ اَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ}**.الشعراء/**89**.
- **{كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إلا قَالُوا سَاحِرٌ اَوْ مَجْنُون}**. الذاريات/**52**.
- **{هَلْ اَتَىٰ عَلَى الاِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا}**. الإنسان/**01**.

انطلاقا من هذه الآيات القرآنية يقف "إبراهيم أنيس" على تنوّع أزمنة الفعل "أتى" وتغيّرها؛ حيث يرى أنّ زمن الإتيان في الآية الأولى هو المستقبل، وفي الآية الثّانية هو ما بعد الماضي، وفي الثّالثة هو ما بعد الماضي أيضا، وفي الرّابعة هو للحال المستمرّة، وهو في الخامسة للمستقبل، وفي السّادسة هو لما قبل الماضي، وفي السّابعة للماضي المؤكّد. وبهذا يتّضح جليا موقفه الرّافض لتخصيص الفعل بصيغة زمنيّة معيّنة، نافيا أن يكون الزّمن الماضيّ هو خاصّية الفعل "أتى" في كلّ الأمثلة السّابقة؛ لأنّ لكل فعل ظروفَه في الاستعمال اللّغوي، وهو ما يؤكّده القرآن الكريم لما يستعمل الفعل "كان" أكثر من أربعمائة مرّة أغلبها لا يدلّ على الماضي إلاّ في عدد قليل منها، على الرّغم من أنّ النّحاة يجعلونه معبّرا عن الزّمن الماضي لا غير، والأمر نفسه يمكن أن يقال عن فعل الأمر الذي وإن كانوا يخصّصون زمنه بالحال، إلاّ أنّ الاستعمال القرآني يجعله في أغلب الحالات للمستقبل القريب أو البعيد، ففي قوله تعالى وهو يأمر سيدنا "موسى" وأخاه "هارون": **{اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ}** طه/**43**. لا يمكن تصوّر البتّة أنّ حدث ذهابهما إلى فرعون قد وقع في اللّحظات الأولى المتعلّقة بزمن التكلّم على حد تعبير النّحاة، وإنّما يكون زمن وقوعه بعد ذلك، ولا تفوت هنا الإشارة إلى أنّ فعل الشّرط وجوابه قد يأتيان مضارعين، وقد يأتيان ماضيين، لكنّه قد يكون الأوّل ماضيا والثّاني مضارعا، وكذلك بالنّسبة للاستعمالات اللّغوية الشّائعة مثل:"بعتك الدّار" بمعنى أبيعك، و"رحمك الله" بمعنى يرحمك[1]، فهي استعمالات لغويّة يحدّد زمنها السّياق الذي وردت فيه.

في هذا السّياق ينطلق "إبراهيم السّامرائي" من استقراء تعريفات النّحاة العرب القدماء للفعل: "سيبويه" (180/148هـ)[2]، و"الزّجاجي" (ت337هـ)[1]، و"الزّمخشري" (538/467هـ)[2]،

[1]: ينظر، أنيس (إبراهيم)، المرجع السابق، ص.174، 175.

[2]: يعرفه سيبويه في "الكتاب" بقوله: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فاما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكُث وحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: [يقتل و] يذهب ويضرب ويُقْتلُ

و"ابن يعيش" (643/553هـ)[3]...إلخ، مبيّنا أنّهم وإن تفطّنوا إلى أنّ الفعل من الأحداث المقترنة بزمن في الماضي أو الحال أو المستقبل؛ إلاّ أنّهم لم يتعمّقوا في بحث مسألة الدّلالة الزّمنية، ولم يقفوا على جميع حدودها وأضربها التي تؤدّيها مختلف الصّيغ الفعلية، انطلاقا من السّياق أوالتّركيب، فهو يرى أنّ الزّمن يختلف "باختلاف التراكيب التي جرت في العربية [و] أن بناء (فَعَلَ) وبناء (يَفْعَلُ) لا يمكن أن يدلا على الزمان بأقسامه وحدوده ودقائقه؛ ومن هنا فإن الفعل العربي لا يفصح عن الزمان بصيغه، وإنما يتحصل الزمان من بناء الجملة فقد تشتمل على زيادات تعين الفعل على تقرير الزمان في حدود واضحة"[4]، بمعنى أنّ زمن الفعل في العربيّة يتحدّد من خلال

الاستعمال وأسيقته وتراكيبه التي يرد فيها، وبهذا تتّفق رؤية "إبراهيم السّامرّائيّ" مع رؤية "إبراهيم أنيس" في فصل الزّمن عن صيّغه المحدّدة وربطه بالسّياق والتّراكيب اللغويّة.

تمكّن "إبراهيم السّامرّائيّ" على إثر ذلك من ضبط عدّة دلالات زمنيّة لصيغة "فَعَلَ" وصلت إلى أربع عشرة، منها الدّلالة على وقوع الحدث في زمن ماض غير محدّد، والدّلالة على الماضي المستمر إلى زمن التكلّم أو الماضي القريب منه (قد قامت الصلاة)، والإشارة إلى الماضي البعيد (فعل+قد+كان)، وللدّلالة أيضا على الزّمن المستقبل وذلك في الدّعاء (رحمه الله، رضي الله عنه)، وفي

ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ". سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 12/1.

[1]: ويعرفه "الزجاجي" في "الإيضاح" بقوله: "الفعل على أوضاع النحويين، ما دل على حدث، وزمان ماض أو مستقبل نحو: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك". الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تح، مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979، ص. 52، 53.

[2]: ويعرفه الزّمخشري بقوله:"الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان، ومن خصائصه صحة دخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التانيث ساكنة؛ نحو قولك: قد فعل، وقد يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعلْ، وفعلتُ، ويفعلْن، وافعلي، وفعلت". ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، 204/4.

[3]: وأمّا ابن يعيش فجاء تعريفه للفعل من خلال تركيزه على البعد الزمني فيه من وجهة نظرية فلسفية؛ إذ يقول:"لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقسام الزمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفَلَك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؛ كانت الأفعال كذلك: ماض ومستقبل وحاضر. فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمن غير زمن وجوده... والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده... وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده". ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي)، شرح المفصل للزمخشري، 207/4.

[4]: السامرائي (إبراهيم)، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ص. 24.

الظّرف الشّرطي (إذَا ولما)...إلخ. وأمّا صيغة "يَفْعَلُ" فقد وجد أنّها تُسعمل في تسع حالات زمنيّة، لا تخرج عن الماضي أو الحال أو المستقبل وذلك بحسب القرائن أو الأدوات التي تتعلّق بها (السّين، سوف، لا، لم، لن، وكان...)، لينتهي إلى عدّ أبنية "فاعل" و"مفعول" و"المصدر" من مادة الأفعال؛ لأنّها في –نظره– تدلّ على حدث وعلى زمن محدّد يستدلّ عليه بالقرائن، مثل ما هو الحال بالنّسبة للأفعال[1]. وهكذا يتضح أنّ الزّمن في العربيّة لا يقتصر على الأفعال لوحدها، أو على صيغ بعينها، بل يوجد في الأسماء والمصادر كما يوجد في الأفعال، وذلك بحسب القرائن والأدوات التي تجعلها جميعا دالة على الزّمن.

انطلق "تمام حسان" في دراسة العلاقة بين الزّمن والصّيغة من التّمييز بين الزّمن الصّرفي والزّمن النّحوي فرأى أنّ الزّمن الصّرفيّ يرتبط بالصّيغة، والزّمن النّحويّ يتحدّد من خلال السّياق، الذي يبني عليه رؤيته للزّمن في اللّغة العربيّة، لذلك يرى أيضا بأنّ "الزّمن وظيفة في السياق لا ترتبط بصيغة معينة دائما وإنما تختار الصيغة التي تتوافر لها الضمائم والقرائن التي تعين على تحميلها معنى الزمن المعين المراد في السياق، فلا يهم إن كان الزمن الماضي آتيا من صيغة "فعل" أو صيغة "يفعل" مادام يمكن بالتفريق بالضمائم والقرائن بين الأزمنة المختلفة أن نختار من بين الصيغتين أصلحهما للدلالة على المعنى الزمني المراد في سياق بعينه"[2]. إنّ "تمام حسان" من منطلق كلامه السّابق لا يشذّ عن رؤية سابقيه في ربط الزّمن بالسّيّاق، وخصّه الزّمن النّحويّ بذلك بخلاف الزّمن الصّرفيّ الذي يرتبط بالصّيغة التي تنفصل عن السّياق؛ أي إنّ وظيفتها في الدّلالة على الزّمن تتحدّد بصفة مفردة وقطعيّة، ولا يمكن أن تتعدّى وظيفتها الدّلاليّة الصّرفيّة.

ممّا استنتجه من دراسته للزّمن في اللّغة العربيّة أنّ الأزمنة الثّلاثة في العربيّة تتفرّع إلى ستّة عشر زمنا نحويا، تسعة منها للماضيّ وثلاثة للحال وأربعة للاستقبال، وأنّ الفروقات الزّمنيّة الدّقيقة تظهر بوضوح في الجمل الخبريّة الثّلاث (الإثبات والنّفي والتّوكيد)، كما تظهر أيضا في جملة الاستفهام؛ لأنّ هذه الجمل تتضمّن الزّمن الماضيّ معبّرا عنه بصيغة "فعل" أو "يفعل"، كما تتضمّن الحال والاستقبال. وممّا توصل إليه أيضا أنّ استعمال صيغة "يفعل" للدّلالة على الزّمن الماضي يكون مقتصرا على أسلوب النّفي سواء أكان هذا النّفي في الخبر أم في الاستفهام،

[1]: ينظر، السامرائي (إبراهيم)، المرجع السابق، ص. 28 وما بعدها.

[2]: حسان (تمام)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، دط، 1994، ص. 248.

كما أنّ استعمال صيغة "فعل" للدّلالة على الحال أو الاستقبال يكون في التّحضيض والتمني والتّرجي والدّعاء والشّرط. هذا فضلا عن إشارته إلى الدّور الذي تلعبه الأدوات والقرائن Indice والحروف المتّصلة بالأفعال في تحديد نوع الزّمن مثل: قد والسّين وسوف واللاّم ونون التّوكيد وما ولا ولم ولما ولن وإنّ وأخواتها وكان وأخواتها وكاد وأخواتها وظروف الزّمان...إلخ[1]. فهذه القرائن والأدوات إضافة إلى تفرّعات الأزمنة الفعليّة تسهم هي الأخرى كذلك في تنوّع هذه الأزمنة وتعدّد دلالاتها على الزّمن.

ينطلق "مهدي المخزومي" من تقسيم الكوفيّين للفعل إلى ماضي ومضارع ودائم، التي تقابلها أبنية "فَعَلَ" و"يَفْعَلُ" و"فَاعِل"، فهو بذلك يلحق صفة الفعليّة ببناء "فاعل"؛ لأنّه يتضمّن معنى الفعل ويُستعمل استعماله ليس فقط عند الكوفيين، بل حتّى عند البصريين أنفسهم، وهو ما عبّر عنه "المخزومي" قائلا بأنّ "تقسيم الفعل إلى ماضي ومضارع ودائم تقسيم يؤيده الاستعمال، وتؤيده النصوص اللغوية التي صدر عنها الكوفيون في مقالتهم بالفعل الدائم، كما يؤيده مذهب البصريين أنفسهم في إجراء (فاعل)، و(مفعول) مجرى الفعل بكل ما له من خصائص إذا وقعا في سياق نفي أو استفهام، أو بتعبير آخر إذا دنوا من الفعلية بوقوعهما في مثل هذا السياق الذي يقع الفعل فيه غالبا"[2]. وممّا استدلّ به "المخزومي" من أمثلة فيما ذهب إليه من فعلية بناء "فاعل" هو كونه يستعمل مضافا غير منون، مثل: أنا **قارئُ** كتابٍ، أو يستعمل منوّنا، نحو: أنا **قارئٌ** كتاباً، فيدلّ في الحالة الأولى على الماضي وفي الثّانية على المستقبل. ويقوّي هذا الرأي ويدعّمه ما جاء في كتب النّحو من أنّ "الكسائي" (189/119هـ) قال لأبي يوسف القاضي في مجلس "هارون الرّشيد": ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال له آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعا، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيى، وقال له: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة، لأنه فعل ماض. فأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك بلا إضافة فإنه لا يؤخذ، لأنه مستقبل، لم يكن بعد، كما قال الله تعالى: **{وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ**

[1]: ينظر، حسان (تمام)، المرجع السابق، ص. 256.

[2]: المخزومي (مهدي)، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص. 119.

غَدًا (23) إِلاّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ۚ} الكهف/ 23، 24. فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا[1]. وكذلك ما قال به "الفراء" (207/144هـ) في تفسيره لقوله تعالى: **{كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ۗ} سورة الأنبياء/35**. "ولو نونت في (ذائقة) ونصبت الموت لكان صوابا، وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل"[2]. فمن هذا المنطلق يتّضح أنّ "المخزومي" رغم انطلاقه من جهود الكوفيّين في تقسيماتهم لأزمنة الفعل في اللّغة العربيّة، إلاّ أنّه يتّفق مع سابقيه في ربطهم الزّمن بالسّياق، ولو أنّ ذلك تمّ من خلال إلحاقه صفة الفعليّة بصيغة فاعل التي تتنوّع دلالتها الزّمنيّة بتنوّع استعمالاتها وتراكيبها.

يستدلّ "المخزومي" أيضا بأقوال البصريّين، ومن ذلك إعرابهم (الزّيدان) فاعلا، في قول القائل: أقائم الزّيدان؟ لأنّ قائم في مثل هذا المثال يقوم مقام الفعل، ويدلّ على ما يدلّ عليه من جميع الوجوه والجوانب، غير أنّهم يشترطون وروده في سياق نفي أو استفهام؛ ليكون شبيها بالفعل وقريبا من الفعلية[3]. لينتهي في الأخير إلى تصنيف الصّيغ الزّمنية في العربيّة بناء على مراعاة سياقاتها ومختلف تراكيبها واستعمالاتها، فأوجد للماضي ثلاث صيغ: صيغة "فَعَلَ" وما على مثالها وتستعمل للدّلالة على خمس حالات زمنيّة، وصيغة "قد فعل" وما على مثالها، ثم صيغة "كان فعل" و"كان قد فعل" و"قد كان فعل" وما على مثالهن. وأوجد للحاضر صيغتان: صيغة "يفعل" وحالات استعمالها ثمان حالات، وصيغة "كان يفعل" وما على مثالها. وأخيرا "الدائم" أوجد له أربع صيغ زمنية، هي: صيغة "فاعل"، وصيغة "فاعلٌ كذا" غير منوّنة، وصيغة" فاعلٌ كذا" منونة وصيغة "كان فاعلا"[4]. والملاحظ أنّ "المخزومي" يميّز بين الزّمن الصّرفيّ والزّمن النّحوي، فيحدّد الأوّل من خلال الصّيغة الصّرفيّة، وينطلق في تحديد الثّاني من السّياق والاستعمال، وهذا فضلا عن تأثره الشّديد بتقسيمات الكوفيّين حينما ألحق صفة الفعليّة ببناء فاعل وسمّاه فعلا دائما.

أخيرا تجدر الإشارة إلى تقسيمات "فاضل صالح السّامرائي" (1933م) للفعل وتحديداته لمختلف استعمالاته ودلالاتها الزّمنيّة؛ ذلك لأنّ "فاضل السّامرائيّ" يعدّ أحد علماء العربيّة البارزين

---

[1]: المخزومي (مهدي)، المرجع السابق، ص. 117.

[2]: الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983، 202/2.

[3]: ينظر، المخزومي (مهدي)، المرجع السابق، ص. 117، 118.

[4]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 155 وما بعدها.

في العصر الحديث، وكذلك لأنّ تقسيماته للفعل وتصنيفاته لدلالاته الزّمنيّة هي محلّ إجماع بين الدّارسين واللّغويّين والنّحاة المحدثين، فهو وإن كان يقسّم الفعل التّقسيم التّقليديّ المشهور (ماضي، ومضارع، وأمر)، إلاّ أنّه لم يقيّد دلالته على الزّمن بهذه الصّيغ، وإنّما وضع لكلّ فعل أزمنته التي يدلّ عليها، فأوجد للماضي تسع عشرة حالة يدلّ فيها على الزّمن، منها: الماضي المطلق، والماضي المنقطع، والماضي القريب، والماضي المستمر، والماضي الحاصل في المستقبل، والدّلالة على الاستقبال في الماضي، واحتمال المضي والاستقبال، والدّلالة على الحال،...إلخ. وأوجد للمضارع اثنتا عشرة حالة زمنيّة، منها: الدّلالة على الحال، والدّلالة على الاستقبال، والدّلالة على الحال والاستقبال معا، والدّلالة على المضيّ، وعلى الاستمرار التجدّديّ، وعلى مقاربة وتقليل حصول الفعل...إلخ[1]. وأمّا فعل الأمر، وإن كان يدلّ على الاستقبال عند النّحاة؛ فإن "فاضل السّامرائي" يجد له خمس حالات يكون دالاّ فيها على الزّمن، وهي: الدّلالة على الاستقبال المطلق، والدّلالة على الحال، والدّلالة على الأمر الحاصل في الماضي، والدّلالة على الأمر المستمر، والدّلالة على الأمر المطلق غير المقيّد بزمن[2]. إنّ هذه التّقسيمات التي وضعها "السّامرّائيّ" تؤكّد بوضوح تلك الإشارات السّابقة المدلّلة على تنوّع دلالة الزّمن في اللّغة العربيّة، وعلى عدم ارتباطها بالصّيغ الفعليّة الثّلاثة المعروفة وتقيّده بحدودها البنائيّة والصّرفيّة، كما تؤكّد أيضا على تأديّة كلّ من الاسم والفعل –على السّواء– معنى الزّمن من خلال ورودهما في سياقات مختلفة وتراكيب واستعمالات لغويّة متنوّعة.

لم ترق هذه الاجتهادات السّابقة من الاهتمام بالزّمن في اللّغة العربيّة إلى مستوى الأبحاث المقدّمة في إطار الدّرس اللّسانيّ الحديث مستفيدة من أدواته ونتائجه في دراسة الزّمن اللّغويّ،

وذلك على الرّغم من إشادة أصحابها بدور السّياق في تحديد دلالة الزّمن في اللّغة العربيّة، واهتمامهم الواسع بالزّمن النّحويّ ومختلف تراكيبه واستعمالاته التي تعدّت حدود الدّلالة القطعيّة والأحاديّة التي تتمظهر بها جميع الأبنيّة الصّرفيّة للّغة العربيّة، سواء منها ما تعلّق بالأفعال أو الأسماء.

---

[1]: ينظر، السامرائي (فاضل صالح)، معاني النحو، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، مزيدة ومنقّحة، 2003، 267/3 وما بعدها.

[2]: ينظر، السامرائي (فاضل صالح)، معاني النحو، نشر جامعة بغداد، د ط، 1990، 409/4 وما بعدها.

فرغم ذلك ركنت معظم هذه الاجتهادات إلى التّراث، وظلّت مشدودة الصّلة بأبحاث النّحاة العرب القدامى وجهودهم في دراسة الزّمن في اللّغة العربيّة.

لكنّه في مقابل هذه الاجتهادات سجّلت بعض الدّراسات اللّسانيّة الحديثة اهتماما بالغا بالزّمن في اللّغة العربيّة على نحو مغاير لما سبق، استمدّ جذوته من الدّرس اللّسانيّ الغربيّ الحديث، فأفاد من أدواته وطرائقه في دراسة الزّمن في اللّغات الأجنبيّة. وفي هذا المجال تمّ العثور على دراسة متميّزة من بين الدّراسات التي استأثرت بهذا الاهتمام في ميدان اللّغة العربيّة، وهي معنونة بـ: "البنى الزّمنيّة وأشكالها"، تضمّنت مجموعة من الأبحاث، هي في الأصل أعمال مقدّمة في إطار اليومين الدّراسين اللّذين نظمهما معهد الدّراسات والأبحاث للتّعريب وجمعيّة اللّسانيّات بالمغرب في 9/8 مارس 1999، تحت إشراف "عبد القادر الفاسيّ الفهريّ".

طرحت أشغال هذين اليومين الدّراسيّين العديد من القضايا والتّساؤلات للتّباحث والنّقاش، ومن أهمّها دراسة الجوانب الصّرفيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة للبنى الزّمنيّة وأشكالها في اللّغة العربيّة ومقارنتها بهذه الجوانب في غيرها من اللّغات الأجنبيّة الأخرى؛ لأنّ هذه الجوانب التّركيبيّة للزّمن قد أغفلتها الدّراسات السّابقة ولم تحظ بالاهتمام إلاّ في الثّمانينيّات[1] من القرن الماضيّ. ومن أجل ذلك كان "هدف هذين اليومين الدراسيين التباحث في الجوانب الدلالية والمنطقية للزمن في ارتباط بجوانبه التركيبية، وبالمبادئ التي تربط دلالة الزمن بتركيبه، وبالنظر في مجموعة من الظواهر والقضايا التي تعكس الطبيعة المعقدة للزمن في اللغة"[2] العربيّة. وتبعا لذلك فقد ركّزت جملة هذه الأبحاث المقدّمة على محاولة الإجابة عن التّساؤلات الآتيّة:

-كيف تبنى العلائق الزّمنيّة في الجمل وفي النّصوص، وما هي المبادئ التي تحكم هذه العلائق وما هي طبيعتها؟ وهل تأويل الأشكال الزّمنيّة في الجمل الدّامجة يخضع لنفس المبادئ والقيود التي يخضع لها تأويل الأشكال الزّمنيّة في الجمل المدمجة؟

[1]: ينظر، البنى الزّمنيّة وأشكالها، مجموعة من الباحثين، إشراف، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، ماي 2000، صفحة التصدير.

[2]: المرجع نفسه، والصّفحة نفسها.

-أين يقع التّوسيط بين اللّغات فيما يخصّ الزّمن؟ هل في الصّورة المنطقيّة أو في المستوى الصّرفي التّركيبيّ، على اعتبار أن الصّورة المنطقيّة موحّدة عبر اللّغات؟

-ما هي العلاقة بين الأشكال الصّرفيّة الزّمنيّة (الحاضر والماضيّ والمستقبل) والمفاهيم الزّمنيّة الدّلاليّة، علما أن بعض اللّغات تملك صرفيّة دالة على الحاضر دون أن تملك مفهوم الآن أو تملك صرفيّة تدلّ على الماضيّ لكنّها تفيد معنى الآن؟

-ما هي طبيعة الزّمن التّركيبيّة؟ هل هو عامل تركيبيّ خالص، ويسلك بالتّالي سلوك العوامل التّركيبيّة، أم هو عبارة محيلة أو عائديّة تسلك سلوك الضمائر والعوائد؟

-كيف يمكن الفصل داخل زمن الفعل بين المحتوى الزّمنيّ (الحاضر والماضي والمستقبل) والمحتوى الجهي (الامتداد والتمام والاعتياد، إلخ) والمحتوى الوجهي (الاحتمال والتسويف والافتراض، إلخ)، وكيف يمكن التّمثيل تركيبيّا ودلاليّا لهذه العناصر في تفاعلها في عناصر أخرى مثل الظروف والنّفي وغيرهما؟[1]

إنّ مجموع هذه التّساؤلات المطروحة تحاول هذه الدّراسة من خلالها أن تتقحّم مجالات لم تكن مألوفة في دراسة الزّمن اللّغويّ، ومنها الجوانب التّركيبيّة والصّرفيّة للزّمن وعلاقاتها بالجوانب الدّلاليّة له، ومنها أيضا، وبشكل أخصّ مفهوم الجهة Aspect الذي لم يحظ بالاهتمام اللاّزم في الّدراسات اللغويّة واللّسانيّة العربيّة مقارنة بالدّراسات اللّغويّة واللّسانيّة الغربيّة، ولا سيّما علاقتها بالزّمن؛ إذ تمّ التّمييز -في هذا الصدد- بين الزّمن والجهة، فعدّ الزّمن مقولة إشاريّة أو إحاليّة، تربط زمن الحدث بزمن التلفّظ، بينما عدّت الجهة مقولة غير إشاريّة، تعمل على تحديد الطّرق المختلفة لتقديم التكوين الدّاخليّ للحدث، وقد قسمت الجهة إلى نوعين: الأولى معجميّة تصف الخصائص الدّاخليّة للأوضاع التي تصنّف وفقها الأفعال، والثّانيّة نحويّة تتّصل بالتّحقيق النّحويّ لثنائيّة التام وغير التام[2]. ومعنى هذا الكلام أنّ الزّمن يعنى بتحديد زمن وقوع الحدث متعلّقا بزمن التّلفّظ في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، في الوقت الذي تعنى فيه الجهة بالحدث من ناحيّة تمامه أو عدم تمامه.

---

[1]: ينظر، المرجع السّابق، والصّفحة السّابقة.

[2]: ينظر، الصغير (سعاد)، الأنماط الجهية في صورة فعل، ضمن كتاب البنى الزّمنيّة وأشكالها، ص. 117.

إنّ الاهتمام بالجهة وعلاقتها بالزّمن في هذه الدّراسة طرح إشكاليّة أخرى تتعلّق باختلاف اللّغويّين واللّسانيّين بخصوص جهيّة اللّغة العربيّة أو عدم جهيّتها، وقد قدّم "الفاسيّ الفهريّ" في هذا الاتّجاه ورقة بحثيّة تضمّنتها هذه الدّراسة هي موسومة بـ: "عن الماضيّ والاكتمال والتدرّج أو لماذا ليست العربيّة لغة جهية". من هذا المنطلق، فإذا كان "الفاسيّ الفهريّ" ينفي كون اللّغة العربيّة لغة جهية، حينما رأى "أنّه ليس هناك نظام جهي في اللغة العربية، خلافا لما يقال. [وأنّه] من الغريب أن نتحدث عن لغة جهية وهي لغة لا توجد فيها صُرفَة دالة على التدرج، ولا صرفة دالة على الاكتمال"[1]. وحينما أكّد أيضا أنّ صيغة زمن الفعل في اللّغة العربيّة مبنيّة على نظام قبليّ وليس هنالك ما هو بعديّ أو آني على الرّغم من وجود هذه المعاني في بعض اللّغات الأخرى كالإنجليزيّة مثلا، وبالخصوص المعنى البعديّ[2]، إلاّ أنّ موقفه هذا ليس محل إجماع؛ لأنّه يوجد من يخالفه في رأيه، جاعلا العربيّة لغة جهية. وقد ظهرت في فلك هذا الاهتمام أيضا، العديد من الأبحاث بعضها جاء متضمّنا في هذه الدّراسة (البنى الزّمنيّة وأشكالها) نكتفي بالإشارة إليها في الهامش[3]؛ لأنّ المجال لا يسمح باستعراضها جميعا، ولأنّ ما يستهدفه البحث عموما، وهذا الفصل خصوصا لا يتعلّق بدراسة الزّمن اللّغويّ بشكل أساسيّ، وإنّما يتعلّق بإثارة بعض القضايا الإشكاليّة التي تطرحها مقولة الزّمن في ميادين متنوّعة، ومنها ميدان اللّغة الذي شكّل حقلا خصبا لاشتغال هذه المقولة، لا سيّما مع حالات التأثّر بالدّراسات اللّسانيّة الغربيّة الحديثة.

ممّا تجدر الإشارة إليه في باب الاهتمام بدراسة الزّمن في اللّغة العربيّة ما توصّل إليه بعض الدّارسين المحدثين في ميدان الدّراسات الصّوتيّة والقراءات القرآنيّة، وهو اهتمامهم بظاهرة قياس المدّة الزّمنيّة التي قد يستغرقها حدوث الصّوت اللّغويّ عند النّطق به وتقديرها بالثّانيّة أو بأجزائها، وذلك على الرّغم من أنّ علماء اللّغة القدماء وبالأخصّ منهم علماء القراءات والتّجويد كانوا سبّاقين إلى ابتكار طريقة لقياس زمن وقوع الصّوت اللّغويّ، حينما استشعروا الحاجة الماسّة

---

[1]: الفاسي الفهري (عبد القادر)، عن الماضيّ والاكتمال والتدرّج أو لماذا ليست العربيّة لغة جهية، ضمن كتاب البنى الزّمنيّة وأشكالها، ص. 20.

[2]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 29.

[3]: من بين هذه الأبحاث مقالة الباهي أحمد الموسومة بـ: الحاضر التام في اللّغة العربيّة، ومقالة الصغير سعاد الموسومة بـ: الأنماط الجهية في صورة فعل، ومقالة النهبي ماجدولين المعنونة بـ: حول بعض الخصائص الدلالية والجهية للأفعال الدخيلة، ودراسة القباب حليمة المعنونة كذلك بـ: الخصائص الجهية والزمنيّة للأفعال: الأفعال الناقصة وأفعال الشروع نموذجا.

إلى ذلك، فعملوا "على تقدير كميات الصوائت بعقد الأصابع، وبطرقاتها على آذانهم عند الآداء"[1]؛ حيث قدّروا المدّة الزّمنيّة لألف المدّ العاديّة بعقد إصبعين، وألف المدّ المتبوعة بالشدّة بعقد أربعة أصابع، وألف المدّ المتبوعة بهمزة بعقد ستة أصابع[2]؛ أي إنّهم تنبّهوا إلى تقدير زمن الحركات والمدود والغنّة برفع الأصابع وخفضها، جاعلين الحركة أساسا للقياس، لكنّ هذه الطّريقة بدت لبعض المحدثين تقليديّة وغير دقيقة في القياس الزّمنيّ للأصوات اللّغويّة؛ لأنّ عمليّة عقد الأصابع ومدّها الزّمنيّة التي تستغرقها، قد تختلف من شخص إلى آخر[3]، حتّى وإن كان التّلقيّ الشّفهيّ والسّماعيّ قد رسّخ هذه الطّريقة، وحافظ على بقائها إلى اليوم، وخاصّة في مدارس تعليم القرآن الكريم وتجويده. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الطّريقة على الرّغم من كونها غير دقيقة وتقريبيّة فقط، إلاّ أنّها تبقى وسيلة قياس مجدية، ما دام أنّها تقود إلى إدراك حقيقة الأصوات المنطوقة، وتمكّن من معرفة الفوارق الزّمنيّة الموجودة بينها.

ينضاف إلى ذلك ما سجّله هؤلاء على هذه الطّريقة القديمة من أنّه يمكن أن نصادف معها صعوبات في ضبط زمن نطق الصّوت وقياسه بدقّة أيضا، لا سيّما مع وجود أشكال متعدّدة لنطق الصّوت، فقد يكون نطق الصوت بطيئا، ويستغرق مدّة زمنيّة أطول مقارنة بالنّطق السّريع الذي يستغرق مدّة أقل، وقد يكون نطقه وسطا بين البطيء والسّريع[4]، وهذه الأشكال هي ما بات يعرف في القراءات القرآنيّة بمراتب التّلاوة المتمثّلة في الأشكال الثّلاثة، وهي التّحقيق

والحدر والتّدوير؛ لذلك استلزم –عند قياس زمن حدوث الصّوت– مراعاة نوعيّة القراءة وسرعتها سواء كانت تحقيقا أو حدرا أو تدويرا؛ إذ إنّ سرعة الصّوت عند القراءة بالتّحقيق تكون أطول منها عند القراءة بالحدر والتّدوير.

لما كان ضبط زمن النّطق بالصّوت في هذه القراءات على سبيل التّقدير التّقريبيّ فقط، وكانت المشافهة والسّماع من أفواه الرّجال هي الضّابط الأساسيّ لذلك، فضّل بعض المحدثين الاعتماد

---

[1]: بسناسي (سعاد)، درار (مكي)، المقررات الصوتية في البرامج الوزارية للجامعة الجزائرية، دراسة تحليلية تطبيقية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، ط3، 2013، ص. 34.

[2]: ينظر، درار (مكي)، هندسة المستويات اللسانيّة من المصادر العربية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، ط2، 2014، ص. 72.

[3]: ينظر، قدوري (الحمد غانم)، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص. 298، 426، 455.

[4]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 302.

على وسائل التّكنولوجيا الحديثة رغبة في تحقيق الدّقة اللاّزمة في قياس زمن حدوث الصّوت اللغويّ وطول حركته التي قاسوها بالثّانيّة وأجزاء من الثّانيّة[1]، ومن هؤلاء: عبد الكريم زكي حسام الدّين[2] وعبد الرحمان أيوب[3] وسمير شريف ستيتية[4]. وبهذه الدّقة التي انتهجوها في القياس والتّحديد يكون استعمال الأجهزة الحديثة اكتشافا مفيدا ليس في مجال الدّرس الصّوتيّ اللّغويّ، وإنّما في مجال التّجويد والدّراسات القرآنيّة التي لا تزال مواقف المتخصّصين فيها يميّزها التّباين والتّحفّظ بشأن الاستفادة من هذه الوسائل الحديثة، بحجّة أنّ هذه الطّريقة في قياس زمن حدوث الأصوات طريقة مستحدثة ومستقاة من مناهج الدّراسات الصّوتيّة واللّغويّة عند الغرب، وبهذا فهي تتنافى مع ما وضعه علماء القراءات والتّجويد القدامى.

يخلص الدّارس في الأخير إلى التّمثيل لجانب ممّا توصّل إليه اللّغويون المحدثون في الجدول الزّمني الآتي:

الأصوات	صفاتها	زمن نطقها
ب، ج، د، ط، ق، ء	مجهورة شديدة	من 100 إلى 140 من ألف من الثانية.
ذ، ز، ظ، ض، ع	مجهورة رخوة	160 من ألف من الثانية.

[1]: ينظر، شريف (ستيتية سمير)، الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص. 251.
-وينظر، أنيس (إبراهيم)، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص. 5، 6، 7.

[2]: أيوب (عبد الرحمان)، الكلام إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1984.

[3]: زكي حسام الدين (عبد الكريم)، الدلالة الصوتية، دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل، المطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، 1992.

[4]: شريف (ستيتية سمير)، المرجع السابق.

ك، ت	مهموسة شديدة	160 من ألف من الثانية.
ح، ف، س، ش، ص، خ، هـ، ث	مهموسة رخوة	من 130 إلى 180 من ألف من الثانية.

1

لقي هذا التّقسيم الموضّح في الجدول أعلاه مجموعة من التحفّظات والانتقادات من قبل بعض الباحثين والدّارسين المتخصّصين في الدّراسات الصّوتيّة، وقد أتت هذه التحفّظات من جوانب عديدة، لعلّ "أولها: عدم ذكره لمجموعة الأصوات المتوسطة المجموعة في عبارة: (لم يرو عنا) وثاني الملاحظات: اعتماده مجموعات صوتية غير متفردة في القياس، وقاده ذلك إلى توسيع مجال القياس حتى بلغ ستين درجة، في الأصوات الشديدة المهموسة، مع أنهما صوتان فقط في العربية (الكاف والشين) وثالث الملاحظات، هو توحيد النطق بين الذكور والإناث، دون تحديد لنوعية المختبرين –بفتح الباء– وعددهم. وكأن الأمر هين، مع أنه في التجارب الصوتية من أصعب العمليات"[2] وأعسرها ضبطا وتحديدا، لا سيّما إذا راعينا الفوارق الفيزيولوجيّة والفيزيائيّة للنّطق بين الجنسين، في مختلف الفئات العمريّة والمستويات الثّقافيّة.

انطلاقا من ذلك أجرى بعض الباحثين تجارب مخبريّة لقياس مقادير الأصوات اللّغويّة، وحساب مدد حدوثها، قادت إلى تحقيق نتائج أفضل مقارنة مع سابقتها، ومن ذلك نورد بعض ما تمّ التوصّل إليه من حسابات وتقديرات زمنيّة تتعلّق بالصّوائت القصيرة وبعض الصّوامت.

مقادير الصّوائت القصيرة

العيّنات	الفتحة	الضّمة	الكسرة	السّكون
الزّمن	**0.145 ثا**	**0.169 ثا**	**0.067 ثا**	**0.268 ثا**
التردّد	**0.102 ثا**	**0.07 ثا**	**0.05 ثا**	**2381.3 ثا**

[1]: بسناسي (سعاد)، درار (مكي)، المقررات الصوتية في البرامج الوزارية للجامعة الجزائرية، ص. 34.

[2]: درار (مكي)، هندسة المستويات اللسانيّة من المصادر العربية، ص. 74، 75.

من مقادير الصّوامت

المقدرات	التردد	الزمن	الثقل
التاء	3530.0	0.062 ثا	84.34
الكاف	3494.8	0.047 ثا	83.47

1

بهذا تبقى هذه الاجتهادات محاولات تجديديّة في دراسة الزّمن في اللّغة العربيّة على الرّغم من ربط صلتها بالتّراث النّحويّ العربيّ القديم، وانطلاقها من بعض الاجتهادات الخاصّة بالنّحاة العرب القدماء، وبعض ما توصّلت إليه الدّراسات اللّغويّة الغربيّة حديثا، كما أنّها تشكّل إضاءة متميّزة، يمكن أن تقود إلى تحقيق معرفة نوعيّة بدراسة الزّمن في اللّغة العربيّة، لا سيّما إذا ما تمّ إغناؤها وتطويرها في إطار الدّرس اللّسانيّ الحديث والمعاصر.

5-الزّمن في القرآن الكريم والحديث النبوي الشّريف:

تمّت الإشارة سابقا إلى أنّ "محمود أمين العالم" حاول في ردوده على المستشرقَين (لويس ماسينيون، ولويس جارديه) أن يثبت بشكل مؤكّد حضور مقولة الزّمن في الفكر الإسلاميّ الفلسفيّ واللّغويّ العربيّ القديم وفي القرآن الكريم، وقد حاول البحث تناول جوانب من ذلك الاهتمام، وبقي الآن أن يبيّن كيفيّة تناول القرآن الكريم للزّمن، وممّا أشار إليه "أمين العالم" أنّه على الرغم من أنّ القرآن لم يشر صراحة إلى كلمة الزّمن أو الزّمان إلاّ أنّه قد تمّت الإشارة إليه من خلال بعض الكلمات الدّالة عليه مثل: العصر، الدّهر، الأبد، السّرمد، الميقات، السّاعة، اليوم، الشّهر، العام، السّنة، الحول، الأجل، الوقت، الحين، الخلد، والمدد الزّمنية مثل: اللّيل والنّهار، ثلاثة أيام، ستّة أيام، ثمانية أيام، سبع ليال، ثلاثة أشهر، أربعة أشهر، إثنى عشر شهرا، ثلاثمائة سنة، خمسون سنة...إلخ[2]. فالملاحظ أنّ الدلالة التي وضعها "ابن منظور" للزّمن في "لسان العرب"

[1]: ينظر، درار (مكي)، هندسة المستويات اللسانيّة من المصادر العربية، ص. 76.

[2]: ينظر، أمين العالم (محمود)، مفاهيم وقضايا إشكالية، ص. 475، 476.

لا تكاد تخرج عن هذا النّطاق فهو عنده يشير إلى قليل الوقت وكثيره وهو عنده مرادف للعصر أو الدّهر، كما أنّه يشير إلى فصل من فصول السّنة أو إلى مدّة من المدد كاللّيل والنّهار...إلخ[1].

من الآيات القرآنية التي وردت فيها بعض هذه الكلمات الدّالة على الزّمن ما يلي:

الدّهر: {هَلَ اَتَى عَلَى الاِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا}. الإنسان/**01**.

{وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاّ الدَّهْرُ ۚ}الجاثية/**24**.

العصر: { وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الانسَانَ لَفِي خُسْرٍ(2) }. العصر/**1**، **2**.

الوقت: {قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ (37) إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ(38)}. الحجر/**38**-**37**.

الحين: { أَلاَ حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ۚ } هود/**5**.

اليوم والسنة: { وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ (47) } الحج/**47**.

{ تَعْرُجُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ (4) }المعارج/**04**.

{إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالاَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ} الأعراف/**54**.

نصّ القرآن الكريم في غير ما موضع إلى أنّ تقدير الزّمن الدّنيوي وقياسه يتم بالاعتماد على حركة الشّمس وأحوال القمر وتعاقب اللّيل والنّهار. **يقول الله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُوفَكُونَ (95) فَالِقُ الاصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (96)}**. الأنعام/**95**، **96**.

ويقول تعالى أيضا:{وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً(12) }. الإسراء/**12**.

لما تساءلت العرب عن أحوال القمر ومنازله أجابهم القرآن الكريم: **{ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الاَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ۗ }**. البقرة/**189**. فبيّن لهم أنّ الأهلّة جعلها الله تعالى مواقيت للنّاس بها يعرفون مواقيت الصّلاة والزّكاة والصّوم والحج والمواسم والأعياد...إلخ. فهي آية من آيات الله أوجدها

[1]: ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل)، لسان العرب، تح، عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، القاهرة، د ط، د ت، مج3، باب الزاي، مادة (زمن).

لمعرفة الزّمن الدّنيوي وقياسه. وبالتأمّل في بعض الآيات القرآنية الأخرى يظهر أنّ تقدير الزّمن عند الخالق تعالى ليس كتقدير الزّمن الدّنيويّ، ومن ذلك ما ذكره سبحانه وتعالى في تقدير اليوم: **{ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ (47) }** الحج/**47**. وقوله: **{ تَعْرُجُ الْمَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ (4) }**المعارج/**04**. وبهذا اختلف العلماء والمفسّرون في تقدير المدّة الزّمنيّة للأيّام الستّة التي ذكرها القرآن الكريم في خلق السّماوات والأرض:**{وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالاَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ (38) }** ق/**38**. **{قُلَ اَيِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الاَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ (9) وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ (10) ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلاَرْضِ اِيتِيَا طَوْعًا اَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ(11) فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ اَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (12) }**. فصلت/**9**، **10**، **11**، **12**. فلئن كانوا قد أجمعوا على أنّ خلق السّموات والأرض قد تمّ في ستّة أيّام؛ فإنّهم اختلفوا في تقدير مدّة اليوم الواحد منها، كما ذكر ذلك "ابن كثير" (774/700هـ) في تفسيره للآية 54 من سورة الأعراف: هل هو كاليوم الواحد من أيّام الدّنيا؟ أو هو كألف سنة بحساب الآخرة[1]. وممّا قال به "القرطبي" في تفسير هذه الآية أيضا: "واليوم: من طلوع الشّمس إلى غروبها. فإن لم يكن شمس فلا يوم؛ قاله القشيريُّ. وقال: ومعنى في "ستّة أيّام" أي: من أيّام الآخرة، كلّ يوم ألفُ سنة؛ لتفخيم الأمر في خلق السماوات والأرض. وقيل: من أيّام الدنيا. قال مجاهد وغيره: أوّلها الأحد وآخرها الجمعة"[2]. وذهب "محمد زغلول النّجار" (إلى أن أيّام الخلق السّتة هي ست مراحل أو وقائع أو أطوار أو أحداث كونية متتابعة، لا يمكن أن يعرف زمنها ومداها إلاّ الخالق سبحانه وتعالى، وقد بيّن بأنّ الله تعالى خلق الأرض في يومين أي على مرحلتين (يوم الرتق ويوم الفتق)، وجعل فيها رواسي من فوقها، وبارك فيها، وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيام (أي أربع مراحل متتالية بحساب اليومين الأوّلين)، ثمّ خلق السّماوات في يومين (أي على مرحلتين)، ليكون المجموع ستّة

[1]: ينظر، ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر)، تفسير القرآن العظيم، تح، سامي بن محمد السّلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط2، 1999، 3/ 426.

[2]: القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر)، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2006، 238/9.

أيام (أي ستّ مراحل)، وانتهى إلى أنّ هذه الأيام ليست من أيام الأرض؛ لأنّ الأرض لم تكن قد خلقت بعد، ولذلك لم يأت وصف هذه الأيام بالوصف القرآني "مما تعدون" إشارة إلى اليوم الأرضيّ[1]. وبهذا يشير القرآن الكريم إلى زمنين زمن دنيويّ أرضيّ معروف، وزمن كونيّ لا يعرف تقديره إلا الله، فهو الخالق المدبّر لهذا الكون، وهو الذي يقول للشّيء كن فيكون، كيف يشاء ومتى يشاء وبالكيفيّة التي يشاء.

وقد ورد ذكر كلمة زمن في السّنة النبويّة الشّريفة في عدّة أحاديث منها:

– قوله صلى الله عليه وسلّم:{إذا اقترب الزّمان لم تكد رؤيا المؤمن تكذب...}[2].

– وقوله صلى الله عليه وسلّم أيضا:{يتقارب الزّمان وينقص العمل، ويلقى الشّحّ، ويكثر الهرْجُ، قالوا: يا رسول الله أيّمَ هو؟ قال: القتل، القتل}[3].

–وقوله أيضا: {اصبروا فإنّه لا يأتي عليكم زمان إلاّ الذي بعده شرّ منه حتى تلقوا ربّكم}[4].

–وعن أبي هريرة، رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:{قال الله عزّ وجل: يؤذيني ابن آدم، يسبّ الدّهر، وأنا الدّهر أقلّب الليل والنّهار}، وعنه أيضا، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: {لا تسبّوا الدّهر، فإنّ الله هو الدّهر}[5].

أمكن أخيرا القول، إنّ عنصر الزّمن قد شكّل حضورا قويّا في جميع مجالات الحياة الإنسانيّة، وتمّ –على إثر ذلك– الاهتمام به على نطاق واسع، وتنازعته أيضا ميادين معرفيّة شتّى بداية من الفلسفة اليونانيّة وانتهاء إلى الفكر الإسلاميّ الفلسفيّ واللّغويّ العربيّ القديم والحديث. لكنّه يبقى –في مقابل ذلك– الالتفات أيضا إلى اهتمامات اللّسانيّات بهذه المقولة بوصفها حقلا علميّا

---

[1]: ينظر، النّجار (زغلول محمد)، تفسير الآيات الكونية في القرآن الكريم، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2007، 277/1، 282.

[2]: مسلم ابن الحجاج (أبو الحسين)، صحيح مسلم، اعتنى به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، كتاب الرؤيا، حديث رقم: 2263، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006، ص. 1075.

[3]: البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل)، الجامع الصحيح، اعتنى به محمد زهير بن ناصر الناصر، كتاب الفتن، حديث رقم: 7061، دار طوق النجاة، المطبعة الكبرىالأميرية ببولاق، مصر المحمية، 1312هـ، مج4، ج48/9.

[4]: البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل) ، الجامع الصحيح، كتاب الفتن، حديث رقم: 7068، ص. 49.

[5]: مسلم ابن الحجاج (أبو الحسين) ، صحيح مسلم، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب النهي عن سب الدهر، حديث رقم: 2246، ص. 1069.

مستحدثا أسهم في تطوير دراسة الزّمن وتحليله في اللّغة، ومنح للدّراسات الأدبيّة عامّة والسّرديّات بشكل أخصّ سبلا جديدة وإجراءات تحليليّة ناجعة في تحليل الزّمن ومعاينة مختلف أشكاله وتمظهراته في خطاب المحكيّ.

6-الزّمن في الدّراسات اللسانيّة:

تحاول هذه الدّراسة أن تعرض لبعض الاجتهادات اللّسانية، وبالأخص ما قدّمه الباحثان اللّسانيّان "إميل بنفنيست" (Emile Benveniste) و"جون ليونس" (J.Lyons) في هذا الإطار.

يعدّ ما قدّمه "إميل بنفنيست" من مفاهيم خاصّة بمقولة الزّمن في اللّغة فتحا منهجيا بارزا بالنّسبة للدّارسين المشتغلين بالسّرديات وبالأخص "جيرار جينات" (Gérard Genette) الذي انطلق في التّمييز بين زمن القصّة وزمن الخطاب في خطاب المحكي، من التّمييز الذي وضعه "بنفنيست" قبله.

يفرّق "بنفنيست" بين ثلاثة أزمنة مختلفة هي الزّمن الفيزيائيّ الذي يتميّز بكونه خطيا، مستمرا ولا متناهيا، والزّمن التّاريخيّ، وهو زمن الأحداث التّاريخيّة المتسلسلة المرتبطة مباشرة بحياة الإنسان، والزّمن اللّغويّ أو زمن الخطاب وهو زمن التلفّظ أي اللّحظة الآنيّة والرّاهنة التي ينجز فيها الخطاب أو الكلام في سياق معيّن للتواصل بين المخاطِب والمخاطَب. لذلك فبنفنيست يرى بأنّ لحظة الحاضر أو الآن هي مصدر الزّمن[1]. بينما يتحدّد الماضي والمستقبل عنده من خلال علاقتهما بهذا لحاضر.

إنّ اهتمام "بنفنيست" بالتلفّظ وطرائق تمظهره جعله يدرس أزمنة الفعل في اللّغة الفرنسية[2] وفق مستويين اثنين، هما: مستوى القصّة Histoire ومستوى الخطاب Discours[3]؛ إذ يتم في المستوى الأوّل (القصّة) استعراض أحداث ووقائع وأفعال حدثت في زمن ما، دون أدنى تدخّل للمخاطب في

---

[1]: Benveniste (Emile), Problèmes de Linguistique générale, éd, Gallimard, 1974, TomeII/ 83.

[2]: خصّص "بنفنيست" ضمن الجزء الأوّل من كتابه: Problèmes de Linguistique générale بابا لدراسة علاقات الزّمن في الفعل الفرنسي عنونه بـ: Les relations de temps dans le verbe francais. وقد توصل من خلال ذلك إلى أنّ أزمنة الفعل في اللغة الفرنسية تتوزع عبر نظامين مستقلين ومتكاملين، يتضمّن كل منهما مجموعة من الأزمنة، كما أنهما يبرزان مظهرين مختلفين للتلفظ. وهذان النّظامان هما: القصة والخطاب. Problèmes de Linguistique générale, I/237, 238.

[3] : Voir, Benveniste (Emile), Problèmes de Linguistique générale, I/238.

القصّة، مع غياب كلّي للقرائن Indices الدّالة على ترهين الخطاب كأسماء الإشارة وظروف الزّمان والمكان، بحيث يبدو وكأن الوقائع والأحداث تحكي نفسها بنفسها، ويكون عندها الزّمن المستعمل هو الماضي المبهم Aoriste أو البسيط Passé simple في الفرنسية[1]. بمعنى أنّ زمن الحاضر أو المستقبل لا ينسجم مع أحداث القصّة ولا يمكن أن تتأدّى به، وبالتّالي يكون ضمير الغائب هو وحده الذي يعبّر عن أحداثها ويتلاءم مع وقائعها الماضيّة.

أمّا المستوى الثّاني (الخطاب) فيحدّده "بنفنيست" من خلال تعريفه للخطاب بقوله: هو" كلّ تلفّظ يفترض مخاطِبا يتوجّه بالقول إلى مخاطَب بهدف التّأثير فيه بطريقة ما "[2]. وبهذا يكون زمن التلفّظ مرتبطا بلحظة الحاضر أو المستقبل، والصّيغة الزّمنيّة المستعملة هي المضارع؛ أي إنّ القرائن الدّالة على الحاضر أو المستقبل، مثل: الآن، اليوم، غدا، هنا، هناك، هذا، هذان، هاتان، النّداء، التعجّب، حروف المضارعة، وضمائر المتكلم والمخاطب (أنا – نحن– أنت– أنتم...)...إلخ، لا تدلّ على المعنى إلاّ بمراعاة راهن التلفّظ، أو سياق التّخاطب بين المخاطِب والمخاطَب سويًّا. من هذا المنطلق يكون "بنفنيست" من خلال تركيزه على التلفّظ وربطه بين اللّغة واستعمالاتها، وظروف التّخاطب وأسيقته، قد ناقض "سوسير" في فصله بين اللّغة والكلام وفي جعله الكلام ظاهرة فردية وعرضيّة لا تخضع للتّحليل.

بناء على ما سبق يظهر أنّ تحليل "بنفنيست" للزّمن في اللّغة الفرنسيّة يبنى على حركيّة تضاد نحوي تعتمد أساسا النّموذج الاستبدالي للضّمائر والأزمنة الفعليّة، تبعا لتدخّلات السّارد ومشاركته من عدمها في السّرد[3]. وفي هذا الصّدد يرى "برنار فاليت" بأنّ ما اعتقده "بنفنيست" من أنّ صيغة je fis ليست مقبولة لا في القصّة لاعتمادها ضمير المتكلّم، ولا في الخطاب لاعتمادها على الماضيّ البسيط أو المبهم[4]، أمر لا يمكن اعتماده كمسلّمة لأنّ هناك كثيرا من الرّوايات تدحض هذا الاستثناء، كما أنّ المتن الرّوائيّ الذي اعتمده يعدّ متنا كلاسيكيّا يكون

[1] :Voir, Ibid, I/239.

[2] : Ibid, I/241, 242.

[3]: ينظر، فاليت (برنار)، الرواية، مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، تر، عبد الحميد بورايو، دار الحكمة، 2002، ص.71.

[4]: ينظر، فاليت (برنار)، النص الروائي تقنيات ومناهج، تر، رشيد بنحدو، المشروع القومي للترجمة، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1999، ص. 77.

السّرد فيه دائما لاحقا بالنّسبة للقصّة المسرودة[1]، لذلك فلا يمكن أن يمنحه ذلك إلاّ إمكانات ضئيلة لتنوّع الضّمائر والأزمنة الفعليّة وصيّغها.

ينطلق "جون ليونس" من دحض الاعتقاد السّائد القائل بضرورة انعكاس الزّمن الطبيعيّ على الزّمن النّحويّ، حيث يؤكّد أنّ التّمييز التّقليديّ بين (الماضي، والحاضر والمستقبل) ليس تمييزا ضروريا في تحديد الزّمن النّحويّ، ما لم يتم تحديد الدّرجة الزّمنيّة الصّفر لحالة التلفّظ[2]، وهو الأمر الذي أتاح له إمكانيّة الحصول على تقسيمات متنوّعة للزّمن النّحوي تخالف التّقسيم الثّلاثيّ المألوف:

التّزامن (مقابل) عدم التّزامن.

قريب (مقابل) غير قريب

سابق (مقابل) لا حق[3].

من هذا المنطلق دعا "ليونس" إلى ضرورة إعمال الجهة في تحديد الزّمن النّحويّ؛ إذ يرى أنّ هناك العديد من التّغييرات داخل نظام اللّغة من شأنها إثبات مرجعيّة المستقبل وتحديدها على عكس مرجعية الماضيّ، ويتحدّد ذلك -في نظره- من خلال ارتباطه بالجهة وتعالقه معها بوصفها مرجعيّة زمنيّة بحتة بخلاف الإحالة الزّمنيّة، وقد استدلّ "ليونس" على ذلك من خلال ما هو متعارف عليه في اللّغة الإنجليزية من أنّه يدلّ على الاستقبال بأنّه قد لا يكون كذلك دوما، وذلك ما سجّله بصدد الفعل (will) الذي لا يعبّر عن المستقبل بشكل مستمر كون أنّ المستقبل يرتبط بالجهة أكثر من ارتباطه بزمن الفعل[4]. فإذا كانت المسألة أكثر التباسا مع المستقبل، فإنّها تنطبق أيضا على الماضي الذي لا يحدّد زمن التلفّظ في ذاته، مثل: جملة كان سخيّا لا تحيل بدقّة إلى زمن وقوع الحدث، ولا إلى زمن التلفّظ بها، الأمر الذي يجعل الإحالة الزّمنيّة مبهمة، وبحاجة إلى تحديد آخر يكون سببا في إزالة الغموض عنها[5]. وهذا التّحديد أو التّعيين لا تمثّله سوى الجهة عند "ليونس".

يطرح "برنار فاليت" في كتابه Le roman :Initiation aux méthodes et techniques modernes d'analyse littéraire فكرة تعلّق دلالة أزمنة الأفعال -على الصّعيد النّحويّ-

---

[1]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 77، 78.

[2]: Voir, Lyons (john), Sémantique Linguistique, Librairie larousse, Paris, 1980, p. 304.

[3]: Voir, Ibid. p. 304.

[4]: Voir, Op. cit. pp. 434, 435.

[5]: منصوري (مصطفى)، سرديّات جيرار جينيت في النّقد العربي، ص. 135.

باستعمالها في سياق سرديّ معيّن، مبيّنا بأنّ دورها الأساسيّ لا يكمن في الإشارة إلى المسار الزّمنيّ الكرونولوجيّ بمعناه الثّلاثيّ (الماضي، الحاضر، المستقبل)، وإنّما في الإشارة إلى تضاد وجهات النّظر أو الهيئات السّرديّة وتعارضها، ولإبراز ذلك، راح يستدلّ بتحليل "هارالد فاينريتش" Harald Weinrich للفوارق الزّمنيّة في مقطع من قصّة "الزّوجة الخائنة" La femme adultère "لألبير كامي" Alber Camus، وممّا وقف عليه "فاينريتش" في هذا المقطع ونقله عنه "فاليت"، هو أنّ تغيرّات الزّمن فيه تعمل كقرائن تسمح للقارئ بتوقّع أدوار الشّخصيّات والفواعل في القصّة؛ ذلك لأنّ كلّ انتقال من الماضيّ النّاقص (كان+فعل مضارع) إلى الماضيّ البسيط (فعل ماضي) ينتج عنه تغيّر في الفاعل؛ لذلك يكون بإمكان القارئ في هذه القصّة أن يحدّد الذّات الفاعلة الموصولة بالماضيّ البسيط، وهي "جانين" بوصفها المرأة الخائنة[1]. من هذا المنطلق فكلّ تغيّر في الصّيغة الفعليّة يسهم لا محالة في تغيّر الفاعل والشّخصيّة القائمة بالفعل في خطاب المحكيّ.

يشير "فاليت" إلى أنّ هذه الصّيغ التّركيبيّة والزّمنيّة يمكن أن يكون لها تأثير على التّقسيم الثنائي: قصّة/خطاب؛ إذ يرى بأنّ جملة (نظرت جانين إلى زوجها) ترتبط فعلا بقصّة ذات تبئير خارجي، بينما جملة (كان الجو باردا) فتعتمد صيغة الماضيّ النّاقص للتّعبير الأسلوبيّ، ممّا يجعلها تتطابق إمّا مع خطاب معيش وإمّا مع وصف، ومن هذا المنطلق يستنتج "فاليت" بأنّ صيغة الماضيّ النّاقص تعمل على إلغاء دور القرائن الشّكليّة التي تتيح إمكانيّة التعرّف على تلفّظ المؤلّف وأفكار الشّخصيّة، وهو الأمر الذي أفضى به في الأخير إلى التّسليم بإمكانية توسيع فكرة "فاينريتش"، وجعل الاستعمال المطلق للزّمن الحاضر مؤشّرا على مرحلة جديدة في مسعى الرّواية للتخلّص من القوالب والأنماط المتوارثة عن الرّواية الكلاسيكيّة[2] ردحا من الزّمن.

إنّ طروحات اللّسانيّين وأفكارهم المتعلّقة بمفهوم الزّمن، وخاصّة طروحات "إيميل بنفنيست" شكّلت إشعاعا فكريّا قويّا انطلق منه أغلب المهتمّين بتحليل مقولة الزّمن في الخطاب السّرديّ، وذلك من منطلق نقل النّموذج الزّمنيّ إلى الأدب عموما بوصفه تشكيلا لغويّا خالصا.

7-الزّمن في الأدب والنّقد:

---

[1]: ينظر، فاليت (برنار)، الرواية، مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، تر، عبد الحميد بورايو، ص. 97، 98. وينظر، فاليت (برنار)، النص الروائي تقنيات ومناهج، تر، رشيد بنحدو، ص. 108.

[2] : ينظر، فاليت (برنار)، المرجعان السابقان، ص. 98، وص. 109.

إذا كان عنصر الزّمن –انطلاقا من العرض السّابق– حاضرا بجلاء في كلّ مظاهر الحياة على اختلافها؛ فإنّ حضوره في الأدب أجلى، وتلقّفه فيه أوكد منه في مجالات معرفيّة أخرى؛ ذلك لأنّ الأدب بوصفه موضوعا لمختلف التّجارب الحياتيّة والإنسانيّة، استطاع أن يقدّم للزّمن إمكانات هائلة للتّمظهر وفق صوّر وأشكال مختلفة ومتنوّعة، ممّا جعله من أشّد الميادين ارتباطا بالزّمن[1] وأكثرها التصاقا به، وبذلك يتأسّس الزّمن بوصفه عنصرا مهمّا وفعّالا، ولا مناص عنه –على غرار المكان– في صنع عوالم الأدب وفي تشييد بنياته وفضاءاته.

يعدّ المحكيّ الأدبي فنا من فنون الأدب ومجالا رحبا يتّسع لاحتضان الزّمن بكلّ تشعّباته وأدقّ تفاصيله المرتبطة ارتباطا وثيقا بمختلف الوقائع الحياتيّة والكونيّة والإنسانيّة، أي إنّه مؤهّل على حساب الفنون الأدبيّة الأخرى لاستيعاب جميع خبرات التّجربة الإنسانيّة على شساعتها وامتداد أطرافها. وهو ما أكّدته الباحثة "سيزا قاسم" عندما بيّنت بأنّ المحكيّ من أشدّ الفنون ارتباطا بالزّمن[2]، ولا سيّما المحكيّ الرّوائيّ.

من هذا المنطلق كان الزّمن عنصرا مهمّا لا يمكن الاستغناء عنه دوما في تشكيل بنيات المحكيّ الرّوائيّ خاصّة، ذلك لأنّه يمكن حكاية قصّة دون تحديد المكان الذي وقعت فيه أحداثها، كما أنّه يمكن أيضا حكاية هذه الأحداث دون مراعاة بعدها أو قربها من مكان وقوعها، لكن قد يستحيل حكايتها دون تحديد إطارها الزّمني، الذي يتعيّن أن يكون إمّا في الحاضر أو الماضي أو المستقبل، ومن ثمّة تتّضح أهميّة تحديد الإطار الزّمني في مقابل تحديد الإطار المكانيّ[3] في خطاب المحكيّ الرّوائيّ.

لما كان عنصر الزّمن حاضرا حضورا قويّا في المحكيّ، وكان أيضا عنصرا مهمّا وفعّالا في تشكيل بنياته وعوالمه أولاه النّقاد –ولا سيّما المهتمين بالسّرديّات منهم– عناية كبيرة واهتماما بالغا. فقد كان للشّكلانيين الرّوس فضل السّبق في دراسة عنصر الزّمن، وفي توجيه الدّراسات النّقديّة والسّرديّة الحديثة إلى الاهتمام به في خطاب المحكيّ.

---

[1]: ينظر، حبيلة (الشريف)، مكونات الخطاب السردي، مفاهيم نظرية، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2011، ص. 22.

[2]: ينظر، قاسم (سيزا)، بناء الر واية، الهيئة العامة للكتاب، مصر، القاهرة، دط، 1984، ص. 26.

[3]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 347.

فقد جاءت اهتماماتهم بالزّمن تابعة للتّمييز الذي أقاموه بين المتن والمبنى الحكائيين، فمن خلال تناولهم للعلاقة القائمة بينهما ميّز "توماشفسكي" Tomashevsky بين زمنين في المحكيّ هما: زمن المتن الحكائيّ Temps de fable وهو الزّمن الذي تقع فيه الأحداث المعروضة، وزمن المحكيّ Temps de Récit أو الأثر الأدبيّ، وهو الزّمن المخصّص لقراءة العمل الأدبيّ أو الرّوائيّ[1]، وبمعنى آخر أنّ هناك زمنين: زمن خاص بسيرورة الأحداث الرّوائيّة في الواقع، وزمن متعلّق بالمدّة الزّمنيّة التي يستغرقها القارئ في قراءة العمل الرّوائيّ.

تأتي اهتمامات أصحاب الرّواية الجديدة "ألان روب غرييه" Alain Robbe-Grillet و"ميشال بوتور" Michel Butor بالزّمن في الرّواية توكيدا لارتباطها القويّ به، ولحضوره المكثّف فيها. فقد انطلق "روب غرييه" من مناقشة الاعتقاد التّقليديّ القائل بأنّ "الزمن هو الشخصية الرئيسية في الرواية المعاصرة"[2]. وانتهى به الأمر إلى جعل العودة إلى الماضي والاستعانة بالذّاكرة أمرا مستحيلا، مؤكّدا أنّ العالم الذي تجري فيه أحداث الرّواية هو عالم الحاضر المستمر، الذي يكتفي بذاته في كل لحظة، ومن هذا المنطلق ينظر إلى الزّمن في الرّواية الجديدة وكأنّه زمن منفصل عن زمنيّته، ولا يجري[3]. بمعنى أن هناك زمنا واحدا هو زمن الحاضر، وأنّه لا مجال لتطابق الزّمن الواقعيّ الخارجيّ أو انعكاسه في العمل الروائيّ.

أمّا "ميشال بوتور" فالزّمن في الرّواية عنده ينقسم إلى ثلاثة أزمنة على الأقل هي: زمن المغامرة، وزمن الكتابة، وزمن القراءة، كما يرى أنّه في غالب الأحيان ينعكس زمن الكتابة على زمن المغامرة بواسطة الكاتب، وفي نطاق تناوله لمدّة هذه الأزمنة يرى أيضا أنّها متفاوتة فيما بينها، مشيرا إلى أنّه قد يلخّص الكاتب أو السّارد قصّة نقرؤها في دقيقتين، وقد تكون كتابتها قد استغرقت ساعتين أو أكثر، بينما قد تكون أحداثها قد وقعت في يومين أو أكثر، ويشير في هذا الصّدد إلى إمكانية توازي مدّة القراءة مع المدّة التي استغرقها وقوع الأحداث التي نقرأ عنها، مبيّنا

---

[1]: ينظر، تودوروف (تزفتان)، نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلانيين الروس، تر، إبراهيم الخطيب، ص. 192.

[2]: روب جرييه (آلان)، نحو رواية جديدة، تر، مصطفي إبراهيم مصطفى، تقديم، لويس عوض، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت، ص.134.

[3]: روب جرييه (آلان)، المرجع السابق، ص. 135، 137.

أنّ ذلك يتجلّى من خلال الحوار، الذي يقود –في نظره– إلى معرفة مختلف أشكال البطء والسّرعة في الرّواية[1]. ولعلّه في هذا يقترب من تحديدات "جيرارجينات" للمدّة الزّمنية في خطاب المحكي الرّوائيّ، وإن كان "جينات" أكثر دقّة وانتظاما في ضبط مختلف التّنويعات التي تخصّ مقولة الزمن ومختلف تقنيات المدّة.

بالإضافة إلى تناوله لبعض أشكال المدّة الزّمنيّة، تجده يتناول أيضا أشكالا زمنيّة أخرى في النّص الرّوائي كالتّسلسل التّاريخي للأحداث التي تسرد بطريقة خطّية وفقا للزّمن الذي جرت فيه في الواقع، لكنّ هذا التّسلسل ليس بإمكانه أن يحافظ دوما على مساره الخطيّ التّتابعيّ للأحداث، ولذلك يجب دراسة جميع أشكال هذا التّتابع والتّعاقب، لينتقل إلى الحديث عن الطّباق الزّمني بوصفه شكلا زمنيّا آخر يتحدّد من خلال عمليّات الرّجوع إلى الماضيّ وعمليّات استشراف المستقبل، فلا يمكن مع ذلك أن تأخذ الكتابة الرّوائيّة مسارا خطيّا مستقيما في استعراض الأحداث، بل تكون خاصّيتها الأساسيّة أن تسير في اتجاه معاكس لمجرى الزّمن، وبعد ذلك يتحدّث "بوتور" عن الانقطاع الزّمنيّ الذي تشهده الوقائع والأحداث في العمل الرّوائيّ، فهي لا تقدّم في زمن مستمر ومتواصل إلاّ في بعض الأحيان، كما أنّها تأتي في شكل دفعات وكتل منفصلة ومتقطّعة، أو في شكل قفزات زمنيّة تعرف من خلال القرائن الزّمنية مثل: وفي الغد، وبعد قليل، وأمس، والأسبوع السّابق أو القادم، في المرّة السّابقة أو القادمة، ولما رأيته ثانية...إلخ. لينتهي في الأخير إلى تناول المدى الزّمني وأبرز خصائصه[2] التي تميّزه في خطاب المحكيّ الرّوائيّ.

إذا كان الرّوائيّون الجدد قد اعتنوا كثيرا بعنصر الزّمن في العمل الرّوائي، واستخلصوا بعض أشكاله وخصائصه؛ فإنّ الشّكلانيين الرّوس يعدّون أوّل من لفتوا النّظر إلى هذا المكوّن الأساسيّ في المحكيّ، وأذاعوا أهمّيته في الدّرس النّقديّ والسّرديّ الحديث؛ إذ غدت اكتشافاتهم الأولى دون أدنى أيّ شكّ منطلقا بارزا وإلهاما أساسيّا للدّارسين البنيويّين المهتمين بالسّرديّات، وبخاصة "تودوروف" و"جينات" اللّذين عملا على تطوير أبحاثهم وتصوّراتهم المتعلّقة بالزّمن، ممّا أضفى على دراسة الزّمن في خطاب المحكيّ صبغة منهجيّة جديدة جعلت مقترحاتهما الزّمنيّة تلقى قبولا واستحسانا في

[1]: ينظر، بوتور (ميشال)، بحوث في الرواية الجديدة، تر، فريد أنطونيوس، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط2، 1982، ص. 101، 102.

[2]: ينظر، بوتور (ميشال)، المرجع السابق، ص. 96 وما بعدها.

الأوساط النّقديّة المعاصرة، لاسيّما مقترحات "جينات" الذي قلّما تجد دراسة تعنى بالزّمن دون أن تستحضر أبحاثه في هذا المجال.

انطلق "تودوروف" من جهود الشّكلانيين حينما ميّز بين زمن القصّة وزمن الخطاب، فرأى أنّ زمن الخطاب يتّسم بالخطيّة في مقابل زمن القصّة الذي ميزته أنّه متعدّد الأبعاد؛ لأنّ العديد من الأحداث على مستوى القصّة يمكنها أن تكون متزامنة ومتواقتة بمعنى أنّها تكون خاضعة للتّرتيب المنطقيّ الكرونولوجيّ، الأمر الذي يكون مستعصيا على مستوى الخطاب، لذلك يلجأ الكاتب أو السّارد إلى خلخلة هذا النظام الزّمنيّ وتحريفه، ممّا يسفر عن تشكّل خطيّة زمن الخطاب[1]. فهذا النّوع من الزّمن القائم على تقنيّة التّحريف أو التّزييف الزّمني نعته "جينات" بالزّمن الزّائف (Pseudo temps)، ووسمه "بول ريكور" بالزّمن المتخيّل (Temps fictif)[2] أو التّخييليّ.

أفرز تحريف الكاتب أو السّارد لزمن القصّة أشكالا متنوّعة لزمن الخطاب وهي: التّسلسل (Enchainement) والتّضمين (Enchassement) والتّناوب (L'alternance) كما حدّدها "تودوروف". ففي التّسلسل تتوالى حكاية قصص متعدّدة؛ إذ عندما تنتهي حكاية القصّة الأولى تبدأ حكاية القصّة الثّانيّة، وفي التّضمين يحصل إدماج قصّة ضمن قصّة أخرى على نحو ما تجسّده قصص ألف ليلة وليلة التي تتضمّن في القصّة التي تدور حول شهرزاد، وأمّا في التّناوب فيتعيّن حكاية

---

[1]: Voir, tzvetan (todorov), les catégories du récit littéraire, in, Communications n°8, p. 145.

[2]: وسمه جينات بالزمن الزائف في خطاب المحكي (Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 111)، ونعته بول ريكور بالزمن المتخيل في كتابه .Temps et Récit, Tome II 154 وينظر ترجمة هذا الجزء الثاني الخاص بالتصوير في السرد القصصي، 2/ 176. وترجمة الجزء الثالث الخاص بالزمان المروي، 187/3.

– ميز "بول ريكور" بين ثلاثة أزمنة هي: الزمن المصوّر أو المشكّل تشكيلا قبليا أو سابقا (Temps préfiguré)، والزمن المصوّر تصويرا متكرّرا (Temps refiguré)، والزمن المصوّر أو المشكل (Temps configuré) الذي يتوسط الزمنين السابقين. وقد توصل "ريكور" إلى استخلاص هذه الأزمنة من خلال التصنيف الثلاثي الذي أقامه للمحاكاة (Mimésis): المحاكاة 1 و المحاكاة 2 والمحاكاة 3. لينتهي إلى أن الزمن الأول يندرج في المحاكاة 1، ذلك لأن محاكاة الأفعال أو تمثيلها يستدعي الفهم القبلي لعالم الفعل الإنساني، وبناه الدلالية، ومصادره الرمزية، وطبيعته الزمنية. فيما يتضمن الزمن الثاني في المحاكاة 3 القائمة على أساس التقاطع بين عالم النص وعالم السامع أو القارئ. بينما يتجسد الزمن= = الثالث في المحاكاة 2 من خلال النص السردي نفسه. وهذا النوع من المحاكاة –كما يرى ريكور– يتوسط المحاكاة 1 و 2 وعن طريقه يتم تحويل السابق إلى لاحق نظرا لامتلاكه القدرة على التصوير أو التشكيل النّصي (La configuration). لذلك يبرز هذا المستوى بوصفه محور التحليل النصي، ومظهرا تتحقق بواسطته أدبية النص الأدبي. فمن هنا خلص "ريكو" بعد تقسيمه الثلاثي للزمن إلى أن الزمن المصوّر أو المشكّل (Le temps configuré) هو الذي ينبغي أن يعنى بالدراسة في مقابل الزمن التاريخي. (ينظر، ريكور (بول)، الزمان والسرد، الحبكة والسرد التاريخي، 1/ 96، 97، 98، 113، 114، 123.

قصّتين معا في آن واحد وبالتّناوب؛ حيث تتوقّف إحداهما طورا فاسحة المجال لحكاية الأخرى أو العكس[1]، وهكذا حتّى يتم انتهاء القصّتين.

يضيف "تودوروف" إلى هذه الأشكال الزّمنيّة السّابقة زمنا للكتابة وآخر للقراءة، فيرى بأنّ الأوّل يصبح عنصرا أدبيّا ابتداء من اللّحظة التي يتم فيها إدخاله في القصّة؛ أي في الحالة التي يحدّثنا فيها السّارد عن القصّة التي يسردها والمدّة الزّمنيّة المستغرقة لكتابتها، وأمّا الزّمن الثّاني فهو الذي يحدّد إدراك المحكيّ في شموليّته، غير أنّه يمكن أن يكون عنصرا أدبيّا إذا أولاه الكاتب أهميّة بإدراجه داخل القصّة[2] التي يكتبها.

يعيد "تودوروف" -في كتابه "الشّعرية"- طرح قضيّة الزّمن بوصفه مظهرا من مظاهر الإخبار يسمح بالانتقال من الخطاب إلى التخيّل (القصّة)، وهذا الانتقال يفترض وجود علاقات قائمة بين زمنين: زمن العالم المقدّم وزمن الخطاب المقدّم له، وهذه العلاقات هي كالآتي:

1- علاقة التّرتيب الزّمنيّ (Ordre temporel):

يتم فيها دراسة المفارقات الزمنية (الاستباقات Prolepses والاسترجاعات Analepses) الناجمة عن استحالة التّوازي بين زمن الخطاب وزمن القصّة؛ لأنّ زمنيّة الخطاب أحادية البعد وزمنيّة التخيّل أو القصّة متعدّدة الأبعاد.

2- علاقة المدّة الزّمنيّة (Durée temporel):

تستدعي التّمييز بين المدّة الزّمنيّة التي يُفترض أن يكون العمل الرّوائي قد استغرقها في الواقع، وبين المدّة الزّمنيّة اللاّزمة لقراءته، وعن ذلك تنشأ حالات زمنيّة عديدة، وهي: الوقفة Pause، والحذف Ellipseوالمشهد Scène ، والتّلخيص Sommaire.

3-علاقات التّواتر (Fréquence):

[1]: Voir, tzvetan (todorov), les catégories du récit littéraire, p. 146.

[2]: Voir, Ibid, p. 147.

تتيح هذه العلاقة ثلاث إمكانات للمحكيّ، وهي: المحكيّ المفرد وفيه يستحضر خطاب واحد حدثا واحدا، والمحكيّ التّكراريّ وفيه تستحضر عدّة خطابات حدثا واحدا، وأخيرا المحكيّ المؤلّف ويستحضر فيه خطاب واحد جملة من الأحداث المتشابهة[1] والمتماثلة.

أفلح "جينات" بكل جسارة واقتدار في استخلاص مقترح تحليليّ لدراسة الزّمن في خطاب المحكيّ الرّوائي، من خلال دراسته لرواية "البحث عن الزّمن الضّائع" لمارسيل بروست Marcel Proust [2]، حيث عكف على تعميق الأبحاث السّابقة التي تناولت هذا العنصر بالتّحليل والدّراسة، وسعى سعيا حثيثا إلى تطوير مباحثه وتقنيّاته (الزّمن)، فعمل في هذا النّطاق على استعادة التّقسيم الثّنائي للزّمن القائم على التّمييز بين زمن القصّة وزمن الخطاب، ثم أضاف إليه زمنا ثالثا أطلق عليه زمن السّرد، وهو زمن يختص بزمنيّة فعل السّرد، أو زمنيّة إنشاء السّارد للقصّة عبر الخطاب. وعلى الرّغم من تفطّن "جينات" إلى هذا النّوع من الزّمن إلاّ أنّه لم يتناوله في البداية مرجئا الحديث عنه إلى قسم الصّوت السّردي، وفي مقابل ذلك ركّز دراسته للزّمن على زمني القصّة والخطاب، منطلقا في ذلك من مقولة لكريستيان ميتز Christian Metz التي يبين فيها قائلا: "إن المحكي مقطوعة مزدوجة الزّمن...: فهناك زمن الشّيء المسرود، وزمن المحكيّ [أو الخطاب] (بمعنى زمن المدلول وزمن الدال). وهذه الثنائية لا تكمن قيمتها في جعل كلّ التّحريفات الزّمنيّة ممكنة فحسب (...) (كأن تلخّص ثلاث سنوات من حياة البطل في جملتين من رواية، أو في بعض اللّقطات من مشاهد سينمائيّة، إلخ)، وإنّما تكمن أهميتها في كونها تدعونا إلى معرفة أن إحدى وظائف المحكيّ هي تشكيل زمن في زمن آخر"[3] جديد غير الزّمن الأوّل الذي وقع فيه، ويكون ذلك بالتّصرّف في سيرورته الزّمنيّة عن طريق تحويرها وإعادة بنائها من جديد.

---

[1]: تودوروف (تزفيطان)، الشعرية، تر، المبخوت (شكري)، وبن سلامة (رجاء)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1990، ص ص. 47-50.

[2]: مارسيل بروست روائي فرنسي عاش في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 في باريس، من أبرز أعماله سلسلة روايات البحث عن الزمن الضائع، والتي تتألف من سبعة أجزاء نشرت بين عامي 1913 و1927، وهي اليوم تعدّ من أشهر الأعمال الأدبية الفرنسية، وتوفي في 18 نوفمبر 1922.

[3]: Metz (Christian), Essais sur la signification au cinéma, éd, klincksieck, 1968, p. 27.

نقلا عن -Genette (Gérard), Figures III, p. 109.

إذا كان "ميتز" قد استخلص تقسيمه الثّنائي للزّمن من المحكيّ السّينمائي؛ فإنّ "جينات" وهو يستحضر هذا القول أكّد على أن هذه الثّنائية الزّمنيّة يمكن أن تنطبق أيضا على المحكيّ الرّوائي، مستدلاّ على ذلك بما أقرّه المنظّرون الألمان من أنّ الزّمن زمنان: زمن القصّة وزمن الخطاب[1]؛ أي الزّمن الواقعي لأحداث المحكيّ أو المدلول وزمن المحكيّ الرّوائيّ نفسه أو الدّال.

في إطار تناوله للزّمن في خطاب المحكيّ عكف "جينات" على دراسة نوعيّة العلاقة بين زمن القصّة وزمن الخطاب من منطلق ثلاثة تحديدات أساسيّة هي:

1-العلاقة بين نظام التّرتيب الزّمنيّ للأحداث في القصّة، وبين نظام ترتيبها الزّمني المزيّف في الخطاب.

2- العلاقة بين المدّة[2] الحقيقية للأحداث في القصّة، وبين مدّتها المزيّفة في الخطاب.

3- علاقات التّواتر القائمة بين سعة التّكرارات في القصّة، وبين سعتها في الخطاب[3].

من أجل الوقوف على التّنويعات الزّمنيّة التي يتيحها استكشاف هذه العلاقات القائمة على التّنافر والاختلاف والتباين بين زمن القصّة وزمن الخطاب لجأ الباحث إلى استعراض تمفصلاتها كالآتي:

1- علاقة التّرتيب:

تقتضي دراسة البنية الزّمنية لخطاب المحكيّ عند "جينات" إجراء مقارنة بين نظام ترتيب الأحداث في الخطاب، وبين نظام ترتيبها في القصّة، ممّا سمح له بالوقوف على حتميّة التّعارض

---

[1]: ورد ذلك في كتاب جينات (Figures III, p. 109) منقولا عن: Gunther Muller, « Erzahlzeit und ezahlte Zeit », Festschrift fur Kluckhorn, 1948, repris dans Morfolgische poetik, Tubingen, 1968.

[2]: تجدر الإشارة إلى أن "جينات" وظف العديد من المصطلحات في دراسته Discours du récit لكنه رأى في كتابه Nouveau discours du récit. أنّه كان بإمكانه أن يستبدلها بمصطلحات أخرى. من ذلك مصطلح قصة Histoire الذي رأى إمكانيّة استبداله بمصطلح Diégèse (Nouveau discours du récit, p. 13). ومصطلح مدة Durée الذي رأى أيضا أنّه كان يمكن أن يستبدل بمصطلح سرعة Vitesse في دراسته الثانية Nouveau discours du récit, p. 23 على الرغم من أنه استعمل هذا المصطلح (Vitesse) في الدّراسة الأولى، وأخيرا مصطلح المحكي الأول Récit premier الذي يمكن أن يستبدل بمصطلح Récit primaire المحكي ابتدائي...إلخ. (Nouveau discours du récit, p. 20)

[3]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 111.

وعدم التّوازي أو التّطابق بين التّرتيبين بفعل المفارقات الزّمنيّة (Anachronies) الحاصلة على مستوى الخطاب. من هنا يبدو أن التّماثل أو التّوافق الزّمنيّ بين الخطاب والقصّة ليس إلاّ ضربا من الافتراض أكثر ممّا هو ظاهرة حقيقيّة[1] على حدّ تعبير "جينات" نفسه.

قاده ذلك إلى متابعة اشتغال المفارقات الزّمنيّة التي تعمل على خلخلة نظام التّرتيب المنطقيّ الكرونولوجي وتكسيره، الذي تنتظم وفقه أحداث القصّة في الواقع؛ أي إنّها بذلك تقود إلى اكتشاف الاستباقات والاسترجاعات بوصفها تمثيلا لأشكال التّنافر الزّمني (Discordance) القائم بين ترتيب الأحداث في الخطاب وترتيبها في القصّة، وكونها أيضا، تجسيدا حقيقيّا لهذه المفارقات الزّمنيّة.

تحصل المفارقات الزّمنيّة بفعل الحركة الزّمنيّة نحو الماضي أو المستقبل، وذلك بالانطلاق من لحظة زمنيّة حاضرة تطابق درجتها الصّفر أطلق عليها "جينات" زمن المحكي الأوّل Temps de récit premier[2]؛ إذ تسفر عن الحركة نحو الماضي مفارقة زمنيّة يسمّيها "جينات" الاسترجاعات (Analepses) وتتمثّل في استحضار حدث سابق للنقطة الزّمنيّة التي بلغها السّرد لاحقا[3] في خطاب المحكيّ.

ينقسم إلى استرجاعات خارجية Analepses extèrnes تتحدّد من خلال عدم تداخلها مع زمن المحكي الأوّل؛ حيث تقتصر وظيفتها على إنهاء المحكي الأوّل وإبلاغ القارئ بأحداث ووقائع سابقة، واسترجاعات داخلية Analepses intèrnes هي على خلاف الأولى تقع داخل الحقل الزّمني للمحكيّ الأوّل كأن يعمل السّارد على إضاءة ماضي شخصيات غائبة أو جديدة، وهناك أيضا استرجاعات مزجيّة Analepses mixtes يكون مداها الزّمني سابقا عن نقطة ابتداء المحكي الأوّل، وممتدا خارج لحظتها الحاضرة في المحكي[4]، كما ينتج أيضا عن الحركة نحو المستقبل مفارقة زمنيّة ثانية يسمّيها "جينات" أيضا الاستباقات (Prolepses) وتتمثّل في رواية حدث لاحق سابقا[5] في خطاب المحكيّ. ويرى "جينات" بأنّ هذا النّوع من المفارقات الزّمنيّة قليل الاستعمال

1: Voir, Op. cit, p. 112, 113.
2: Voir, Ibid, p. 129-130.
3: Voir, Ibid, p. 118.
4:Voir, Op. cit, p. 131-132.
5:Voir, Ibid, p. 118.

في التّقاليد السّردية الغربيّة مقارنة بالاسترجاع، ومردّ ذلك في نظره إلى عدم انسجام هذه المفارقة مع عنصر التّشويق، في حين يرى أنّها (الاستباقات) تتلاءم مع المحكي بضمير المتكلّم، لأنّ طبيعته الاستعادية الرّاهنة تتيح للسّارد إمكانات متنوّعة لاستشراف المستقبل[1] والتنبّؤ به قبل وقوعه أو الوصول إليه.

يميّز "جينات" أيضا بين ثلاثة أنواع من الاستباقات: استباقات خارجية Prolepses extèrnes ووظيفتها ختامية تفضي إلى سير الأحداث أو الأفعال نحو نهايتها المنطقيّة، واستباقات داخلية Prolepses intèrnes تؤدّي إلى التّداخل بين المحكيّ الأوّل والمحكيّ الذي ينهض به المقطع الاستباقي، واستباقات تكميليّة Prolepses complétives تأتي لتسدّ مسبقا ثغرات زمنيّة لاحقة[2] في خطاب المحكيّ.

لئن كان كل تشويش أو تكسير لخطية الزّمن، إمّا بالرّجوع إلى الماضيّ، وإمّا باستشراف المستقبل، يعدّ مفارقة زمنيّة، وذلك بمراعاة زمن المحكيّ الأوّل الذي تتحدّد في إطاره مختلف أنواع المفارقات الزّمنيّة[3]؛ فإنّ "جينات" قد اصطلح على المسافة الزّمنيّة الفاصلة بين زمن المحكيّ الأوّل أو اللّحظة الحاضرة ولحظة المفارقة بالمدى Portée وأطلق على المدّة الزّمنيّة التي تستغرقها هذه المسافة تسميّة السّعة Amplitude[4]، وبمعنى آخر فمصطلح السّعة يطلق على المدّة الزّمنية التي تستغرقها المفارقة الزّمنيّة من بدايتها إلى نهايتها.

---

[1]:Voir, Ibid, p. 154-155.

[2]: Voir, Ibid, p. 156-160.

[3]: إذا كان "جينات" قد ركز على هذين النوعين من المفارقات الزمنية (الاسترجاعات والاستباقات)؛ فإن ذلك لم يمنعه من الإشارة إلى وجود ثالث من المفارقات الزّمنية أطلق عليه مصطلح Syllepses temporelles أو (Fait de prendre ensemble). يقول جينات: "إذا كنت قد أسميت الاسترجاعات والاستباقات مفارقات زمنية إما باستعادة الماضي أو باستشراف المستقبل؛ فإنه بإمكاني أن أسمي مجموع المفارقات الزمنية المحكومة بأنواع من القرابة المكانية أو الموضوعاتية أو غيرها تأليفات زمنية (بمعنى وقائع وأفعال الجمع)". فإذا كان جينات قد أدرجه في مستوى التّرتيب الزّمني بوصفها نوعا ثالثا من أنواع المفارقات الزّمنية؛ فإنّه يربطها أيضا بتقنيّة التواتر، وبالأخص المحكيّ المؤلّف Le récit itératif.

-Genette (Gérard), Figures III, p. 179. (الهامش)

- تمّ اعتماد الترجمة التي أوجدها محمد الخبو لمصطلح Syllepses temporelles في دراسة "الخطاب القصصي في الرّواية العربية المعاصرة"، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقص، تونس، ط1، 2003، ص. 89، وهي التأليف الزمني، التي تعد ترجمة مناسبة ودقيقة؛ لأنها تحمل معنى التأليف والجمع، ولأنها ترتبط كذلك بالمحكي المؤلف.

[4]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 129.

يمكن إجمال المفارقات الزّمنية بين نظام ترتيب الأحداث في القصّة وبين نظام ترتيبها في الخطاب وفق الاحتمالات المجسَّدة في المخطّطات الآتية[1]:

1-في حالة توازي تتابع الأحداث في الخطاب مع تتابع الأحداث في القصّة، أو مايعرف بالسّرد المتطابق أو المتزامن نحصل على الشّكل الآتي:

2- وفي حالة الاسترجاعات أو

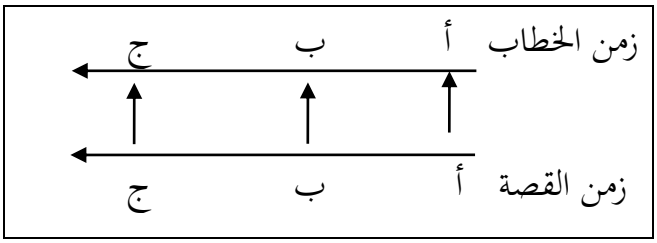

ما يسمّى بالسّرد اللاّحق نحصل على الشّكل الآتي:

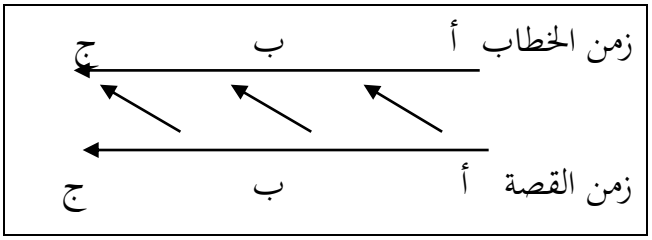

3- وفي حالة الاستباقات أو ما يسمّى بالسّرد السّابق نحصل على الشّكل الآتي:

[1]: ينظر، بوطيب (عبد العالي)، مستويات دراسة النص الروائي، مقاربة نظرية، مطبعة الأمنية، الرباط، المغرب، ط1، 1999، ص. 148 وما بعدها.

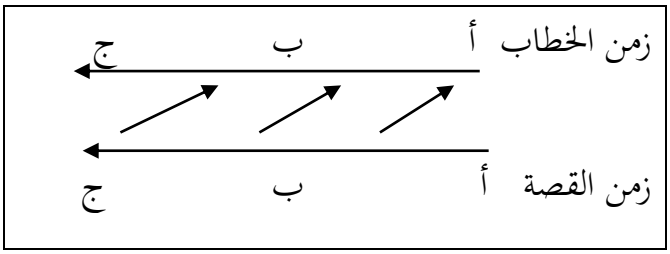

4-وفي حالة البناء العكسي للأحداث على مستوى الخطاب أو ما يسمى "بالنّسق الزّمني الهابط"[1] من النهاية إلى البداية نحصل على الشّكل الآتي:

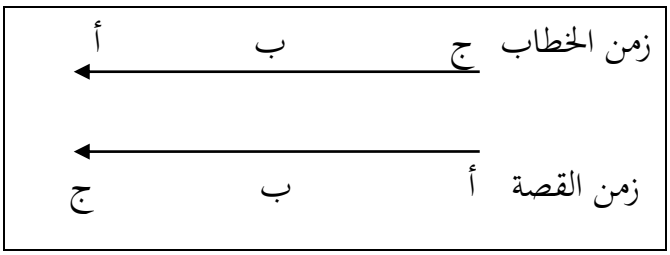

5-وفي حالة الانطلاق من وسط القصة، أو ما يعرف "بالنسق الزمني المتقطع"[2]؛ أي عندما "يبدأ السّرد من نقطة تأزّم درامي قوي وسط المحكي، تتشعب بعدها مساراته واتجاهاته الزمنية هبوطا وصعودا وتوقفا"[3]، عندها يمكن أن نحصل على الشّكل الآتي:

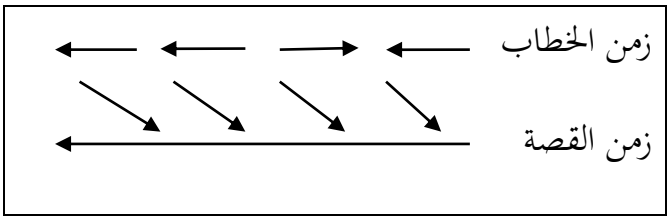

2-علاقة المدّة:

[1]: أبو ناظر (موريس)، الألسنية والنقد الأدبي، في النظرية والممارسة، دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، دط، 1979، ص. 86.

[2]: أبو ناظر (موريس)، المرجع نفسه، ص. 92.

[3]: بوطيب (عبد العالي)، مستويات دراسة النص الروائي، مقاربة نظرية، ص. 151، 152.

لم تقتصر دراسة "جينات" للزّمن في محكي بروست على مقارنة نظام التّرتيب الزّمنيّ للأحداث في الخطاب بنظام ترتيبها في القصّة عن طريق تتبّع مختلف الفوارق والخروقات الزّمنية بين التّرتيبين، وإنّما دأب في الشّق الثّاني من دراسته للزّمن في رواية "البحث عن الزّمن الضّائع" على تعميق البحث بدراسة المدّة الزّمنيّة، أو سرعة السّرد في الخطاب مقارنة بمدّتها في القصّة. وقد مكّنه ذلك من الوقوف على الصعوبات التي تعترض ضبط المدّة وقياسها في خطاب المحكيّ[1]، منتهيا إلى أنّها تكاد تكون مستحيلة إلاّ في حالات نادرة، لأنّ دراسة مدّة المحكيّ تقتضي دراسة "العلاقة بين مدّة القصّة مقاسة بالثّواني والدّقائق والسّاعات والأيّام والأشهر والسّنوات، وبين مدّة النّص[2] مقاسا بالأسطر والصّفحات"[3]؛ أي دراسة العلاقة بين ما تقاس مدّته بالزّمن العاديّ المتعارف عليه، وبين ما تقاس مدّته بحجم المكتوب على الورق وكمّيته.

هذا القياس "لا يمنح بأي حال القدرة على القياس الدّقيق، ذلك أنّ القراءة في ذاتها نسبية فقد تكون سريعة أو متثاقلة. وقد يكون ذلك سببا كافيا في عدم جدوى القياس. على الرغم من الاعتراف باستحالة تساوي الزمنين (...) إلا في حالات من الحوار"[4] أو المشهد.

وعلى هذا الأساس يتبيّن أن العلاقة القائمة بين مدّة القصّة ومدّة المحكيّ هي علاقة زمنيّة ومكانيّة في آن واحد؛ لأنّ مدار هذه العلاقة ينبني أساسا على عقد الصّلة بين الكمّية الزّمنيّة

---

[1]: يعترف "جينات" بأن دراسة المدة في خطاب المحكي تكتنفها صعوبات جمة تحول دون قياسها بدقة مقارنة بدراسة "الترتيت" و"التواتر"؛ إذ يرى بأنّه "من السهولة أن ننقل أحداث الترتيب أو التواتر من الصعيد الزمني للقصة إلى الصعيد المكاني للنص، دون أن يتسبب ذلك في حصول أي مشكلة (...) لكنه في مقابل ذلك تعد مقارنة مدة المحكي بمدة القصة عملية أكثر صعوبة".

-Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 180.

[2]: يستعمل جينات مصطلحات: Texte نص / Récit محكي / Discours خطاب استعمالا أحادي الدلالة. وقد ورد ذلك في أكثر من موضع في دراسته. Discour du récit, p.101, 102, 104 , 110, 111, 115, 180, 182, 189, 217...ext وفي الاقتباس المشار إليه أعلاه استعمل جينات مصطلح نص ويقصد به محكي أو خطاب؛ لأنه بصدد تحديد مدة المحكي أو حجمه الذي يقاس بالأسطر والصفحات.

[3]:Genette (Gérard), Figures III, p. 182.

[4]: منصوري (مصطفى)، الزمن في سردية جيرار جينات-زمن الحكي وزمن الخطاب-، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلة محكمة تعنى بالدراسات النقدية واللغوية والاجتماعية باللغة العربية واللغات الأجنبية، تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ع02، 2002، 2003، ص. 81.

للأحداث في القصّة، وحجم الحديث عنها في الخطاب الذي يقاس بحجم الأسطر والصّفحات[1] المكتوبة على الورق.

لما كانت هذه العلاقة قائمة على عدم التّوافق أو التّطابق بين مدّة الزّمن في القصّة ومدّة الزّمن في الخطاب؛ فإنّ "جينات"لم يتوان في إثباتها مشيرا إلى أنّه "يمكن للمحكي أن يشتغل دون مفارقات زمنيّة، لكنه لا يمكن أن يشتغل دون لاتطابقات المدة الزمنية"[2] بين القصة والخطاب.

استخلص "جينات" –من خلال دراسته للمدّة–في رواية "البحث عن الزّمن الضائع"– نتيجتين: تتعلّق الأولى بسعة التغيّرات الزّمنيّة أو حجمها بين القصّة والخطاب، ممثّلا لذلك من الرّواية بحجم التّعبير المقدّر بمئة وتسعين صفحة مقابل مدّة زمنيّة تستغرق ثلاث ساعات، وحجم ثلاثة أسطر مقابل مدّة زمنيّة تقدّر باثنتي عشرة سنة مقابل ثلاثة أسطر. وأما الثّانية فتخصّ حركة السّرد التي تكون متباطئة بسبب الحضور المكثّف للوصف الذي يؤدّي إلى إيقاف حركة الزّمن وتعطّل سير الأحداث في الخطاب[3]، كما أنّها تكون متسارعة كلّما ازدادت درجة حضور الحذف الذي يعوّض حركة السّرد المتباطئة[4] في مستوى الخطاب أيضا.

---

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 134.

[2]: Genette (Gérard), Figures III, p. 182, 183.

[3]: يرى جينات أن الوصف لا يشكل وقفا دائما ولا يؤدّي إلى تعطيل حركة السرد بالضرورة، مؤكدا على عدم الخلط بين ما أسماه بالوقفة الوصفية La pause descriptive من جهة وبين الوصف والوقفة الذي تتسبب فيها تدخلات السارد من جهة أخرى. Voir,Genette (Gérard), Figures III, p. 190, 191. وينظر، Nouveau discours du récit, p. 25 . وقد قاده ذلك إلى تحديد نوعين من الوصف: نوع يكون سببا في إيقاف حركة الزمن في الخطاب –كما سجّل سابقا– ونوع ثان لا يتسبب في توقف حركة الزمن نتيجة حركة الشخصيات الإدراكية للموصوفات، والتي تشكل ضربا من الزمن في القصة. وقد التمس جينات هذا النوع من الوصف المسرد لدى بروست؛ إذ يقول: "إن الوصف البروستي لا يعد وصفا للموضوع الذي يتأمله بقدر ما هو محكي وتحليل للحركة الإدراكية للشخصية المتأملة ولانطباعاتها ولاكتشافاتها، وللتغيرات الطارئة على مسافات ووجهات نظرها. وهو في حقيقة الأمر تأمل على قدر أكبر من النشاط، ويحتوي على قصة كاملة يسردها الوصف البروستي". Genette (Gérard), Figures III, p. 202. ويقول في "Nouveau discours du récit": "تقترب الأوصاف البروستية مثلها مثل الأوصاف الفلوبيرية من الحركة الزمنية للمشهد بفعل نسقها المبأر". Nouveau discours du récit, p. 24. ويضيف قائلا: "قد لا تنعدم الوقفة إلا إذا ألح السارد على الحركة الإدراكية للرائي وعلى المدة التي تستغرقها هذه الحركة، وهو ما يقود إلى التسريد عن طريق التبئير". (Nouveau discours du récit, p. 25)

[4]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 189.

من أجل إدراك سيرورة المدّة في المحكيّ والوقوف على حركة السّرد المتباطئة أو المتسارعة[1]، قام "جينات" بضبط أربع حالات من أشكال الحركة السّرديّة، وهي: الوقفة، والحذف، والتّلخيص، والمشهد. ففي الوقفة Pause يتوقّف زمن القصّة عن الحركة بسبب لجوء السّارد إلى الوصف، أوبسبب تدخّلاته من أجل التّعليق على الأحداث. وفي مقابل ذلك يمنح السّارد زمن الخطاب إمكانية الجريان. وبمعنى آخر أنّه في الوقفة يقوم السّارد بتعليق زمن سرد الأحداث (زمن القصّة) وقطعه بشكل مؤقّت في انتظار بعث سيرورته من جديد.

يعمد السّارد في الحذف Ellipse إلى إسقاط بعض المقاطع أو الأحداث السّردية من القصّة في الخطاب، ممّا ينتج عنه تسارع في عرض أحداث القصّة؛ إذ يبلغ أقصى درجاته. وقد يكون الحذف صريحا Ellipse explicite سواء كان محدّدا "انتهى رمضان"[2]، أو غير محدّد (ومرّت الأشهر والسّنوات)، كما يكون ضمنيا Ellipse implicite غير مصرّح به في الخطاب، ويتم الاستدلال عليه من قبل المسرود له. وهناك نوع ثالث سمّاه "جينات" بالحذف الافتراضي Ellipse hypothètique يتميّز بكونه غير محدّد بمدّة زمنيّة معيّنة ودقيقة (رحلات إلى الخارج، فترة الدّراسة...).

أمّا في التّلخيص Sommaire فيقوم السّارد باختصار سرعة زمن سرد وقائع وأحداث أو تقليصها من القصّة كأن تكون مدّتها عدّة ساعات أو أيّام أو أشهر أو سنوات، في بضع صفحات أو فقرات أو أسطر قليلة في الخطاب، ممّا ينتج عنه مفارقة بين زمن القصّة الطّويل، وزمن الخطاب قصير الحجم.

---

[1]: أشار جينات إلى أن المدّة تكون "متزامنة في حالة المشهد، ومنعدمة في حالة الوقفة، وتبلغ أقصى مداها في الحذف، وأما في التلخيص فتكون أكثر عرضة للتغير والتبدل". عودة إلى خطاب الحكاية ص. 41 و.Nouveau discours du récit, p. 24. وعلى الرغم من أن "جينات" حدد تقنيات المدّة في أربع حركات أساسية إلا أنه أضاف لها حركة أخرى يكون فيها زمن الخطاب أكبر من زمن القصة: زخ > زق على عكس التلخيص الذي يكون فيه زمن الخطاب أصغر من زمن القصة، غير أن "جينات" قد اعتبره نوعا من المشهد االبطيء لا غير. Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 192, 193. وفي مقابل ذلك يخالف أحد الدارسين "جينات" في رأيه هذا، جاعلا هذا الشّكل السّردي ضربا آخر من ضروب المدّة، ويطلق عليه تسمية السّرد المفصّل Récit détaillé.

-Voir, E.L Sadoulet: Temps et récit dans l'œuvre Romanesque de George Bernanos, éd. :Klincksieck :1988, p.220-221.

-نقلا عن الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية، ص. 136.

[2]: مستغانمي (أحلام)، ذاكرة الجسد، منشورات ANEP، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاتصال، رويبة، الجزائر، 2012، ص. 243.

أخيرا تأتي تقنية المشهد Scène بوصفها "حركة سردية تعمل على تبطيء وتيرة الزمن من خلال الحوارات التي تنقلها سواء كانت أحادية داخلية Monologue أو خارجية ثنائية أو متعددة"[1]. وتعدّ هذه التّقنيّة الحركة السّردية الوحيدة التي يتطابق فيها زمن القصّة مع زمن الخطاب[2] بفعل المقاطع الحوارية التي تتخلّل مختلف الخطابات السّردية، "فتغدو [بذلك] القصّة مشهدا يجري لا حكاية"[3] تسرد.

يمكن تمثيل هذه التّقنيات السّردية من خلال المعادلات والأشكال الآتية:

-الوقفة: زخ = س [و] زق = 0. وبذلك يكون: زخ ∞ > زق[4].

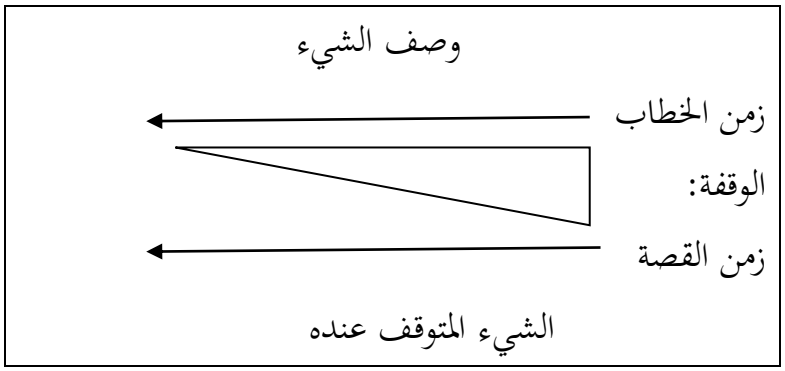

[1]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 117.

[2]: إذا كانت المشاهد الحوارية التي تتخلل النصوص السردية تؤدي إلى تبطيء سرعة الزمن، مما ينتج عنه حالة من التطابق بين زمن القصة وزمن الخطاب؛ فإن "جينات" يرى أن هذا التطابق الزمني ليس تطابقا دقيقا وتاما بقدر ما هو تطابق متفق عليه؛ لأن هذه المشاهد الحوارية التي تعبر عن أقوال الشخصيات وتنقل خطاباتها لا يمكن لها على الاطلاق أن تحافظ على المدّة نفسها التي صيغت على وتيرتها هذه الأقوال والخطابات، بل يستعصي عليها تماما إعادة تمثيل مدة صمت الشخصيات أثناء تحاورها . Genette (Gérard), Figures III, p. 182

[3]: منصوري (مصطفى)، المرجع السابق، ص. 82.

[4]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 192.

- يدل الرمز: ∞ > على أن زمن الخطاب أكبر بكثير من زمن القصة.

-الحذف: زخ = 0 [و] زق = س. وبذلك يكون زخ < ∞ زق[1].

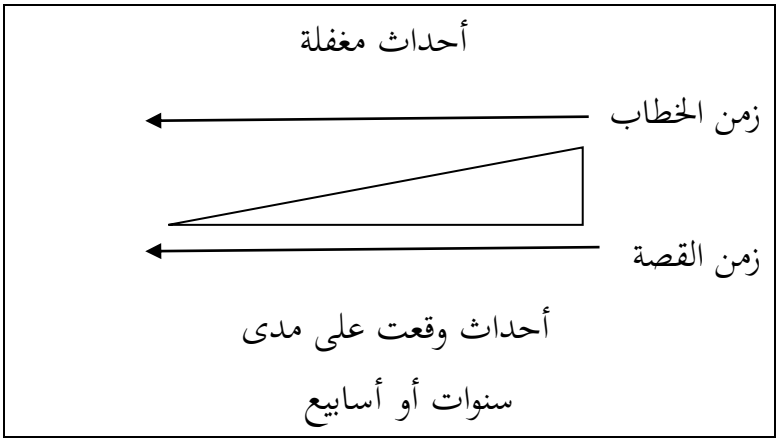

2

-التّلخيص. زخ < زق[3].

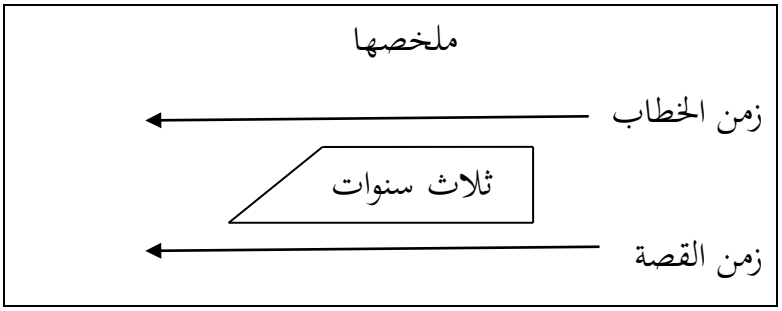

4

-المشهد: زخ = زق[5].

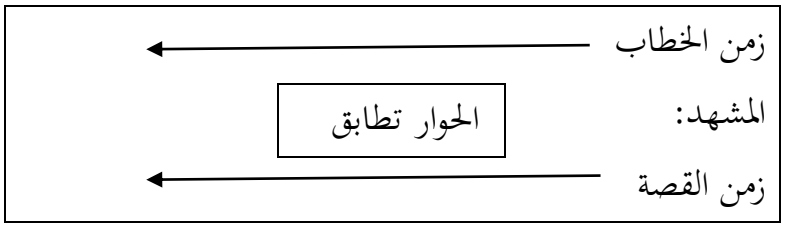

6

---

[1]: Genette (Gérard), Figures III, p. 192.

- يدل الرمز: < ∞ على أن زمن الخطاب أصغر بكثير من زمن القصة.

[2]: ينظر، بوطيب (عبد العالي)، مستويات دراسة النص الروائي، مقاربة نظرية، ص. 166. وينظر أيضا: قاسم (سيزا)، المرجع السابق، ص. 55.

[3]:Genette (Gérard), Op. cit, p. 192.

[4]: ينظر، بوطيب (عبد العالي)، مستويات دراسة النص الروائي، ص. 167. وينظر أيضا، قاسم (سيزا)، المرجع السابق، ص. 55.

[5]: Genette (Gérard), Op. cit, p. 192.

[6]: ينظر، بوطيب (عبد العالي)، مستويات دراسة النص الروائي، ص. 170. وينظر أيضا: قاسم (سيزا)، المرجع السابق، ص. 55.

يمكن تمثيل هذه التّقنيات الزّمنيّة مجتمعة أيضا في المخطّط الآتي[1]:

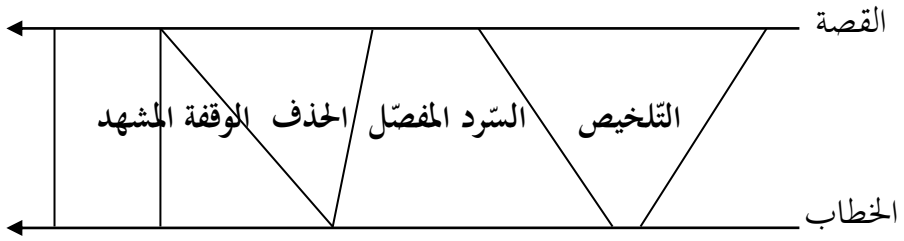

إذا كانت دراسة الزّمن في خطاب المحكيّ الرّوائي تقوم على أساس متابعة نظام التّرتيب الزّمني للأحداث ومدّتها في القصّة مقارنة بنظام ترتيبها ومدّتها في الخطاب؛ فإنّ تناول مسألة الزّمن من منظور "جينات" دائما، لا يمكن أن تكتمل ما لم يتم تقصّي علاقات تواتر الحدث السّردي ونسب تكراره بين القصّة والخطاب.

3-علاقات التواتر:

لقد نبّه "جينات" إلى أنّ هذه العلاقة لم تحظ بالدّراسة الكافيّة من قبل نقّاد الرّواية ومنظّريها على الرّغم من أهمّيتها البالغة في تشكيل زمن السّرد، مبيّنا -في هذا الصّدد- بأنّ الحدث الواحد ليس بإمكانه الوقوع مرّة واحدة فقط، بل يمكنه أن يقع مرّة أخرى، أو يتكرّر عدّة مرّات في النّصّ الواحد، ممثّلا لذلك بشروق الشّمس اليومي الذي لا يمكن أن يكون متماثلا مع إشراقة كل صباح[2]. وقد أفضى به تتبّع علاقات التّواتر أو تكرارات الأحداث السّردية في القصّة وفي الخطاب إلى ضبط أربع حالات للتّواتر في خطاب المحكيّ هي كالآتي:

1- أن يحكى مرّة واحدة في الخطاب ما حدث مرة واحدة في القصّة [المحكيّ المفرد Récit singulatif].

[1]: ينظر، قسومة (الصادق)، طرائق تحليل القصة، دار الجنوب، تونس، 2000، ص. 129.

[2]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 216.

2-أن يحكى مرّات عديدة في الخطاب ما حدث مرّات عديدة في القصّة [المحكيّ المفرد التّرجيعيّ Récit singulatif anaphorique][1].

3-أن يحكى مرّات عديدة في الخطاب ما حدث مرّة واحدة في القصّة [المحكيّ التّكراريّ Récit répétitif].

4-أن يحكى مرّة واحدة في الخطاب ما حدث عدّة مرّات في القصّة [المحكيّ المؤلّف Récit itératif][2].

يتبيّن ممّا سبق بأنّ قضيّة الزّمن قد حظيت باهتمام منقطع النّظير على أيدي النّقاد البنيويّين المهتمّين بالسّرديّات وبخاصة "جينات" الذي تمكّن من تشييد نموذج في دراسة الزّمن -لم يسبق إليه- لقي قبولا كبيرا واستحسانا لافتا في الأوساط النّقديّة المعاصرة. وتعدّ قبلة النّقاد المغاربيّين على نموذجه إحدى مظاهر هذا الاستحسان والقبول؛ لذلك سينحصر الجهد المقدّم في هذا البحث على متابعة آليات اشتغال الزّمن عند "جيرار جينات" في الدّرس النّقديّ الرّوائيّ المغاربيّ بخاصّة، وهو ما سيقوم عليه مدار الحديث في الفصل القادم من هذه الدّراسة.

[1]: وسم سادولاي هذا النوع بالمحكي المفرد المتعدد (Le récit singulatif multiple)، وعده ضربا خاصا من ضروب المحكي المفرد.
-نقلا عن الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية، ص. 211. (Voir, E.L Sadoulet: Temps et récit, p. 251.) -

[2]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 218, 219, 220.

الفصل الثّالث:

الزّمن السّرديّ وتطبيقاته في السّرديّات المغاربيّة

(التّقنيّات والدّلالة)

1-تمهيد:

2- تطبيقات الزّمن وآليات اشتغاله في السّرديّات المغاربيّة:

2-1- التّقسيم الثّلاثي للزّمن وآليات تحليل الخطاب الرّوائيّ العربيّ.

2-2- التّقنيّات الزّمنيّة وطرائق إنتاج الدّلالة.

2-3- تقنيّات البنية الزّمنيّة، قوالب شكليّة جاهزة، والتباس في المفاهيم.

2-4- السّيميائيات التّعاقبيّة وآليّات ترهين دلالة الزّمن الرّوائي.

2-5- الحكاية الواصفة وآليّات انبناء الزّمن في خطاب المحكيّ.

2-6- استثمار تصوّرات "بول ريكور" في تدليل تقنيّات الزّمن.

2-7- تطبيقات الزّمن وانفصال دراسة الشّكل عن الدّلالة.

2-8- تطبيقات دراسة العلاقة بين زمن الأنا والزّمن الفيزيائيّ.

2-9- تحليل الزّمن الرّوائيّ والدّلالة الإيديولوجية والاجتماعيّة.

1-تمهيد:

إنّ المسعى الذي تصبو هذه الدّراسة إلى تحقيقه في هذا الفصل هو محاولة رصد أبرز مظاهر دراسة الزّمن في ميدان السّرديّات المغاربيّة، والعمل على استكشاف آليّات اشتغاله ومستويات تطبيقه ودرجات تمثّله لدى النّقاد المغاربيّين، بوصفه أحد أبرز المباحث المركزيّة التي نهضت عليها السّرديّات، واستنارت بمقولاته وتقنيّاته في مقاربة خطاب المحكيّ الرّوائيّ بشكل أخصّ، ولا سيّما في الدّرس النّقديّ والسّرديّ المعاصر.

إنّ المتصفّح للمدوّنة النّقديّة الرّوائيّة المغاربيّة المهتمّة بالسّرديّات وبإجراءاتها المنهجيّة والتّحليليّة يسجّل احتفاء كبيرا من طرف النّقاد المغاربيّين بمقولة الزّمن السّرديّ على خلاف مقولتي الصّيغة والصّوت السّرديّين. وقد تجلّى ذلك بوضوح في إقبالهم على نموذج "جينات" الزّمنيّ إقبالا شديدا قلّ نظيره، استثمارا واستلهاما وتطبيقا، نظرا لما يتوّفر عليه هذا النّموذج من إمكانات علميّة هائلة، ونجاعة في تحليل النّصوص السّرديّة والرّوائيّة، وفي استكشاف بنياتها الزّمنيّة وإبراز تقنيّاتها الجماليّة. لكنّه مع احتفائهم الشّديد بنموذج "جينات" الزّمنيّ سجّلت بعض المحاولات التي سعت إلى الانفتاح أكثر على الدّلالة، وحاولت تجاوز التّطبيقات التّقنيّة والشّكليّة التي اتّسمت بها دراسة الزّمن عند "جينات". وقد تمّ تلمّس ذلك في أبحاث "سعيد يقطين" خاصّة في "انفتاح النّص الرّوائيّ"، وفي أبحاث كلّ من "محمد الخبو" و"عبد اللّطيف محفوظ" و"الطّاهر روابنيّة" و"أحمد السّماويّ" و"فاطمة الحاجي" و"محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم"، و"عمر عيلان".

2-تطبيقات الزّمن وآليات اشتغاله في السّرديّات المغاربيّة:

2-1- التّقسيم الثّلاثي للزّمن وآليات تحليل الخطاب الرّوائيّ العربيّ:

تعدّ تطبيقات "سعيد يقطين" المحتفية بالزّمن السّرديّ من أبرز الاجتهادات المتمثّلة لهذا المكوّن البنيويّ في السّرديّات المغاربيّة؛ إذ أبدى النّاقد اطلاعا واسعا وتفوّقا كبيرا في مطاوعة زمن خطاب

الرّواية العربيّة[1]، وأبان عن إمكانات هائلة وقدرات كبيرة على التّحليل الزّمنيّ خاصّة في كتابيه: "تحليل الخطاب الرّوائيّ"، و"انفتاح النّصّ الرّوائيّ". "فهو وإن كان يسير على النّهج الذي رسمه

[1]: بنى الباحث تحليله على جملة من الروايات العربية هي كالآتي:
-الغيطاني (جمال)، الزيني بركات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1975. واعتمد على الطبعة الثالثة لدار المستقبل سنة 1985.
-بركات (حليم)، عودة الطائر إلى البحر، دار النهار، ط1، 1969. =

جيرار جينات ومدرسته، إلا أنه كان يقظا في التعامل معه، فهو يطور ويعدل ويستحضر آراء أخرى قد تكون أحيانا متناقضة مع طرحه، بشيء من التركيب يضطلع بمفهومه الخاص"[1]. ذلك ما اضطلع به النّاقد حينما عمد إلى تقسيم الزّمن إلى ثلاثة أقسام (زمن القصّة، وزمن الخطاب، وزمن النّصّ) منطلقا من فرضيّة مفادها أنّ زمن القصّة صرفيّ، وزمن الخطاب نحويّ، وزمن النّصّ دلاليّ. فهو في ذلك يستحضر تقسيمات "تودروف" و"جينات" للزّمن مطعّمة بآراء "فاينريتش" المتعلّقة بزمن النّصّ، وبآراء "تمّام حسان" في حديثه عن الزّمن النّحويّ.

لئن كان الباحث قد صرّح في "تحليل الخطاب الرّوائيّ" بانطلاقه من تقسيم الزّمن إلى ثلاثة أقسام إلاّ أنّه في هذا الكتاب قد اكتفى بالاشتغال على زمن القصّة وزمن الخطاب مرجئا الحديث عن زمن النّصّ إلى الكتاب الثّاني (انفتاح النّصّ الرّوائيّ). ولعلّ ما يلفت الانتباه في هذا التّقسيم الثّلاثيّ الذي تبنّاه الباحث هو تفريقه غير المقنع ولا المبرّر بين زمن الخطاب وزمن النّصّ أو بالأحرى بين الخطاب والنّصّ، فالحواجز التي أقامها الباحث بين المفهومين لا مبرّر لها ولا أسباب، لذلك فهي تعدّ ضربا من الاجتهاد والإثراء والتّطوير الذي طرأ على منهجيّة "جينات"؛ ذلك لأنّ أغلب المهتمين بالسّرديّات البنيويّة الذين أفاد منهم الباحث، وخاصّة "تودوروف" و"جينات" لا يفرّقون بين الخطاب والنّصّ كما تمّ الوقوف على ذلك سابقا. فما الذي خوّل للباحث إذا: تمييز مفهوم النّص عن الخطاب، وصرفه عن مظانه وبيئته الأصليّة؟ وهل غاب على "جينات" هذا التّمييز وهو العارف والخبير بحقل السّرديّات؟.

إن ما لفت الانتباه وكان باعثا على الاستغراب والحيرة في ما ذهب إليه النّاقد في انفتاح النّصّ الرّوائيّ هو جعله النّصّ بنية دلاليّة، ومن مكوّناتها الأسّاسيّة الكاتب والقارئ. ولعلّ ما يمكن ملاحظته هنا أيضا هو أنّ النّصّ تشكيل لغويّ لسانيّ سابق عن إيحاءاته المضمونيّة والدّلاليّة باتّفاق جميع اللّسانيّين والبنيويّين، بل وحتّى علماء النّصّ أنفسهم، وهؤلاء أمثال هيلميسليف Louis Hjelmslev وزليغ هاريس Zellig Harris وكريستيفا Julia Kristeva وفان ديك

= –سبول (تيسير)، أنت منذ اليوم، ابن رشد (الأعمال الكاملة)، سنة 1980.

–حبيب (إميل)، الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل، دار الفارابي، ط2، 1974.

–حيدر (حيدر)، الزمن الموحش، المؤسسة العربية، ط2، 1979.

[1]: منصوري (مصطفى)، زمنية جيرار جينات في النقد العربي، السرديات، مجلة محكمة ومتخصصة تصدر عن مخبر السرد العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، ع01، جانفي 2004، ص. 186.

Teun A. van Dijk وشميت S.J. Schmidt وديبوغراند Robert-Alain de Beaugrande[1]. فكيف أغفل الباحث هذا الجانب؟. كما أنّ المكوّنات التي خصّ بها الباحث النّصّ وجعلها منطلقا لإنتاج الدّلالة هيّ مكوّنات لا تتلاءم مع التّحديدات البنيويّة والشّكليّة التي لا تلتفت إلى مرجعيّات النّصّ الخارجيّة. وقد بدا هذا الانحراف عن الأصل بجلاء حينما عدّ "يقطين" قصديّة الكاتب مكوّنا سرديّا وبنيويّا فأقصى بذلك الصّوت السّرديّ من مكوّنات الخطاب[2]، وهي قضيّة يمكن مناقشتها عند الباحث في القسم الذي خصّصه للصّوت السّرديّ في كتابه تحليل الخطاب الرّوائيّ.

إذا كان الدّارس من هذه الوجهة لا يتّفق مع "يقطين" في انحرافه وعدوله عن المنطلقات الأصليّة المحدّدة لمستويات دراسة الخطاب أو النّصّ؛ فإنّ ذلك لا يعني إطلاقا القول "بعزل الخطاب عن قائله، وعمّا في قوله من أعمال قصدية"[3]. وإنّما مبنى هذا الخلاف يرجع أساسا إلى الخلط والالتباس الذي أتاه الباحث "من قبل جعله قصدية الكاتب مكوّنا سرديّا، ومن جهة جعل النّصّ مجالا للدّلالة الاجتماعيّة الآتية من ناحية الكاتب والقارئ. والحال أنّ هذين العنصرين ليس لهما من وجود مباشر في الأثر الأدبيّ. وقد نوّبت عنهما كائنات نصيّة ليست إلا أقنعة لهما. وهو ما غفل عنه سعيد يقطين حين جعل النّص وحدة دلالية لا وحدة شكل في كتابه الثاني مواصلا ما بدأه في الكتاب الأوّل"[4] الذي يشكّل قاعدة أساسيّة بنى عليها تصوّراته النّظريّة والتّطبيقيّة في انفتاح النّص الرّوائيّ وفي دراساته اللاّحقة.

إذا كان هذا التّمييز الذي أتاه الباحث بين الخطاب والنّصّ بدعوى التّوسيع والانفتاح على الدّلالة قد أفضى به إلى صرف دلالة مصطلح نصّ عن منطلقاته ومحاضنه الأصليّة؛ فإنّ التّمييز الذي انجرّ عن ذلك بين زمن الخطاب وزمن النّصّ لم يكن بمنأى عن ذلك، مما كان مثارا –أيضا– لطرح العديد من التّساؤلات، لا سيّما فيما يخصّ تناول الباحث لزمن النّصّ وتحديده. فإذا كان

---

[1]: ينظر، كريستيفا (جوليا)، علم النص، تر، فريد الزاهي، مراجعة، عبد الجليل ناظم، دار توبقال، الدرا البيضاء، المغرب، ط2، 1997، ص.21. وفان ديك (تون)، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، تر، سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، القاهرة، ط1، 2001، ص. 14. وينظر، أبو غزالة (إلهام)، وخليل حمد (علي)، مدخل إلى علم لغة النص، مركز نابلس للكمبيوتر، مطبعة دار الكتاب، ط1، 1992، ص. 09. وواورزنياك (رتسيسلاف)، علم النص، مشكلات بناء النص، تر، سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003، ص. 53 وما بعدها.

[2]: الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 51.

[3]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[4]: المصدر نفسه، ص. 52.

اشتغال النّاقد على زمن القصّة وزمن الخطاب في تحليل الخطاب الرّوائيّ له ما يبرّره عند البنيويّين؛ فإنّ انفتاحه على زمن النّصّ في انفتاح النّصّ الرّوائيّ قد انجرّ عنه تبعات منهجيّة كثيرة لعلّ أهمّها عدم وضوح المرجعيّات النّقديّة التي انطلق منها الباحث في تحديد زمن النّصّ ومستويات اشتغاله، فالباحث ينطلق في الغالب من اجتهادات خاصّة وآراء فرديّة. وقد اتّضح ذلك بجلاء حينما أقرّ بأنّ المحاولات التّوسيعيّة السّابقة لا تنسجم وتصوّراته في هذا الإطار وأنّ أغلبها لا تعدو أن تكون تأمّلات عامّة لا تسعفه بالشّكل المطلوب[1] في بلورة مقترح تحليليّ لخطاب الرّواية العربيّة.

ممّا يثار هنا –أيضا– هو أنّ استعراض الباحث بعض هذه المحاولات وإفادته منها كان من قبيل تأويل آراء أصحابها وأفكارهم وسعيه إلى توجيهها بما يتلاءم وتصوّراته. ذلك ما أقدم عليه "يقطين" لدى استقرائه آراء "تودوروف" المتعلّقة بزمن الكتابة وزمن القراءة؛ حيث جاء تعامله مع هذين الزّمنين بوصفهما تجسيدا لزمن النّصّ وبعدين من أبعاده الدّلاليّة في إشارة إلى زمن الكاتب وزمن القارئ[2]. في الوقت الذي يعدّهما "تودوروف" زمنين للتلفّظ (الكتابة)، والإدراك (القراءة)[3]، وليسا مكوّنين من مكوّنات زمن النّصّ. فليس زمن النّصّ عنده إلاّ زمن الخطاب، كما أنّ الاهتمام بهذين الزّمنين ليس من صميم اهتمامات السّرديّات[4] البنيويّة.

هكذا يتّضح بأنّ الجهد الذي أنفقه "سعيد يقطين" في تحديد زمن النّصّ هو جهد يتأسّس بشكل كبير على الاجتهاد والتّأويل. فإذا كان هذا الجهد المبذول ينمّ عن وعي كبير لدى الباحث بحتميّة انفتاح النّصّ على جوانب الدّلالة، وثقة زائدة في تطويع المفاهيم وتعديل المصطلحات بصرفها عن وجهاتها الأصليّة، فإنّ عملا ينبني على الاجتهاد كثيرا ما يكون عرضة للالتباس والغموض والخلط في استعمال المفاهيم والمصطلحات، وهو حال النّاقد "سعيد يقطين" في كثير من مواقفه المنهجيّة والنّقديّة. وبهذا فالدّارس لا ينتقد "يقطين" على رأيه القائل بانفتاح النّصّ

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 41.

[2]:ينظر، المصدر نفسه، ص. 42.

[3]: ينظر، تزفتان (تودوروف)، مقولات السرد الأدبي، تر، الحسين سحبان وفؤاد صفا، ضمن طرائق تحليل السرد الأدبي، ص. 57.

[4]: ولئن أقصت السرديات البنيوية زمني الكتابة والقراءة من دائرة اهتماماتها، وانصرفت إلى دراسة الخطاب أو النص في بنيته الداخلية؛ فإن هذه الحدود الفاصلة بين المكتوب والكاتب من جهة وبين المكتوب والقارئ من جهة أخرى سرعان ما بدأت تتلاشى مع الدعوات القائلة بانفتاح البنى الشكلية للنصوص على المرجعيات الخارجية التاريخية والاجتماعية والثقافية...إلخ. وكذلك مع التوسيع الذي بدأت تشهده مباحث السرديات من خلال انفتاحها على منجزات التداولية (السرديات التداولية) التي تنظر إلى النص بوصفه خطابا تواصليا بين الكاتب والقارئ ومختلف العوامل والظروف المحيطة بعملية إنتاجه.

على الدّلالة، وإنّما الذي يُرى أمام هذا الوضع هو "أن الانفتاح ينبغي أن يكون مقيدا بمنطق خطابيّ دقيق، ومبرّرا به. كما ينبغي أن يدرج في سياق منهجي واضح"[1] ومحدّد المنطلقات والمرجعيّات.

كانت هذه وقفة مع رؤية "يقطين" المحدّدة لمفهوم الخطاب والنّصّ، التي كان لها تأثير عميق في توجيه دراسة الباحث للزّمن في الرّوايات العربيّة النّماذج. وقد كانت هذه الوقفة عونا في تحديد المرجعيّات التي يصدر عنها الباحث، وفي فهم دلالة المصطلحات الموظّفة. وسيكون المسعى فيما يلي محاولة استكشاف آليات دراسة "يقطين" للزّمن في النّماذج الرّوائيّة المدروسة.

ينطلق "سعيد يقطين" في تحليل الخطاب الرّوائيّ من الاشتغال على التمفصلات أو الوحدات الزّمنيّة الكبرى كما يجسّدها زمن الخطاب في علاقته بزمن القصّة في رواية "الزّيني بركات" لجمال الغيطاني، قبل أن يعمّم ذلك على باقي الرّوايات الأخرى. لكنّه قبل شروعه في تحليل الزّمن في الرّواية يعلن بأنّه سيستقل ظاهريّا وجزئيّا عن التّمهيد النّظريّ الذي صدّر به هذا التّحليل، معلنا انحيازه التّام إلى التّقسيم الثّلاثيّ للزّمن. لذلك فمن حقّ القارئ أن يتساءل أمام هذا الوضع عن جدوى هذا التّمهيد، ومدى أهمّيته مادام أنّ أغلب الآراء التي تمّ استعراضها قد استغنى عنها الباحث في التّحليل.

قاد "يقطين" اشتغاله على التمفصلات الزّمنيّة الكبرى[2]، ومقارنته بين زمن القصّة والخطاب إلى اكتشاف نظام التّرتيب الزّمنيّ للأحداث على الصّعيدين (القصّة والخطاب)، ورصد مختلف المفارقات الزّمنيّة من استباقات واسترجاعات في خطاب الرّواية. وكلّ ذلك سيتم حسب "يقطين" من خلال تحديد لحظة الحاضر أو درجة الصّفر التي تعلن عن انطلاق الحدث الأوّل في القصّة. ولئن كان الباحث قد وجد سهولة في تحديد زمن القصّة الذي يمتدّ من سنة 912هـ إلى سنة 923هـ أي ما يعادل اثنتي عشرة سنة (12) في الواقع؛ فإنّه في مقابل ذلك بذل جهدا مضنيا في متابعة زمن الخطاب في الرّواية؛ ذلك لأنّ السّارد في الزّيني بركات لم يحافظ على ترتيب الأحداث والسّنوات

---

[1]: الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 52.

[2]: إذا كان يقطين ينطلق من دراسة التمفصلات الزمنية الكبرى وصولا إلى التمفصلات الزمنية الصغرى؛ فإن جينات قبله وعلى العكس من ذلك قد صرح بأنه سيمر في تناوله للبنية الزمنية لرواية البحث عن الزمن الضائع من البنيات الصغرى إلى البنيات الكبرى.
(Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p.122).

كما وردت في القصّة، وإنّما أضفى عليها رؤيته الخاصّة، بجعلها تتّخذ مسارا زمنيّا مغايرا يبتدئ من سنة 922هـ ثم يعود إلى سنة 912 ثمّ يتواصل حتّى سنة 923هـ. وهو ما سمّاه "يقطين" بتخطيب زمن القصّة.

من أجل معاينة ذلك عمل الباحث على تتبّع نظام ترتيب الأحداث على صعيد الخطاب فأوجد أنّ زمن الخطاب لم يسجّل إلاّ ستّ سنوات فقط من مجموع اثنتي عشرة سنة، كما لاحظ أيضا بأنّ هذه السّنوات المسجّلة لا تتوزّع بشكل متكافئ على مستوى الصّفحات والإشارات الزّمنيّة السّفلى. وهو ما وقف عليه النّاقد من خلال تمثيل هذه السّنوات الستّ بما يقابلها بالصّفحات والشّهور والأيّام، فمثلا سنة 912هـ مسجّلة زمنيّا من خلال ثلاثة أشهر وخمسة أيام، ويغطّي سردها اثنتين وثمانين صفحة. لينتهي إلى التّوكيد على أنّ هذه الإشارات الزّمنيّة التّاريخيّة المعلنة على مستوى الخطاب لا تتوزّع بشكل اعتباطيّ؛ لأنّ لذلك دلالة عميقة على المستوى الزّمنيّ، وهو الأمر الذي دأب "يقطين" على إثباته حينما عمد إلى تقسيم خطاب الرّواية إلى عشر وحدات سرديّة في مقابل ستّة مواقع زمنيّة. ولعلّ ما يثير الانتباه هنا أنّ القارئ لا يمتلك إلاّ أن يتساءل عن السّر الذي يقف وراء هذا التّقسيم لأنّ الباحث لم يقدّم مبرّرات بشأنه، ولم يكلّف نفسه عناء ذكر الأسباب التي دفعته إلى ذلك، ثمّ إنّه انطلق من ترتيب الأحداث في الخطاب، دون أن يستعرض تسلسلها في واقع القصّة، كي يتسنّى له بعد ذلك المقارنة بين التّرتيبين.

لكنّه في مقابل ذلك لم يتوان في توكيد العلاقة بين هذه الوحدات السّرديّة والمواقع الزّمنيّة التي تقابلها. ذلك ما قام به "يقطين" لما سجّل الوحدات السّرديّة بالأرقام والمواقع الزّمنيّة بالحروف، ساعيّا إلى ربط كلّ حرف بالرّقم الذي يقابله: (1هـ-2أ -3أ-4أ -5أ- 6أ-6ب -7جـ-8د-9هـ-10و). وهو الأمر الذي عمل على تجسيده في المخطط البيانيّ الآتيّ:[1]

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 95.

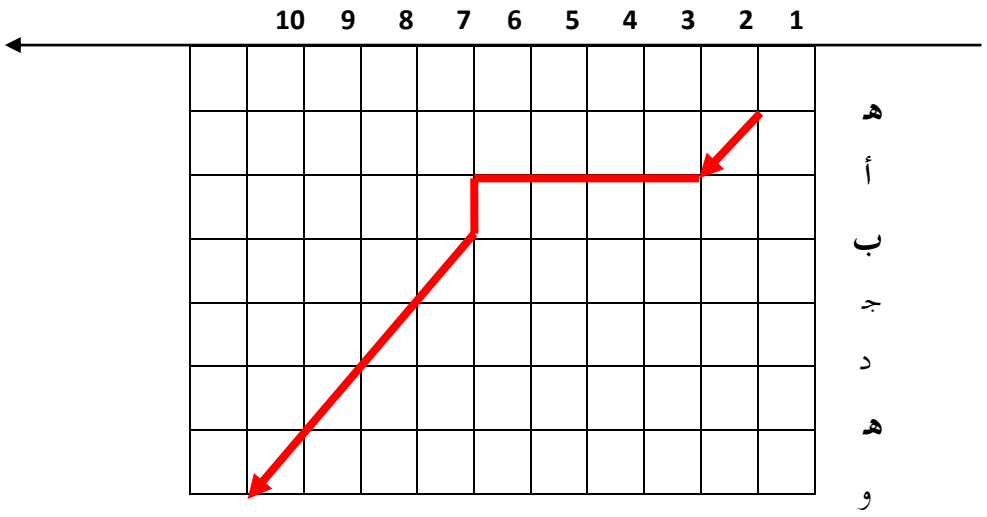

ما يمكن ملاحظته على هذا الجدول أنّ الباحث رغم تصريحه بمقابلة الوحدات السّرديّة بالمقاطع الزّمنيّة، إلاّ أنّه قد استعاض عنهما بالأرقام والحروف، ولو تسنّى له وضع هذه الوحدات والمقاطع (السّنوات) إلى جانب الأرقام والحروف لكان هذا الجدول أكثر دقّة ووضوحا. ولعلّ ذلك ما يمنح إمكانيّة إدخال بعض التّعديلات عليه كالآتي:

ترتيب الوحدات السردية كما وردت في الخطاب.

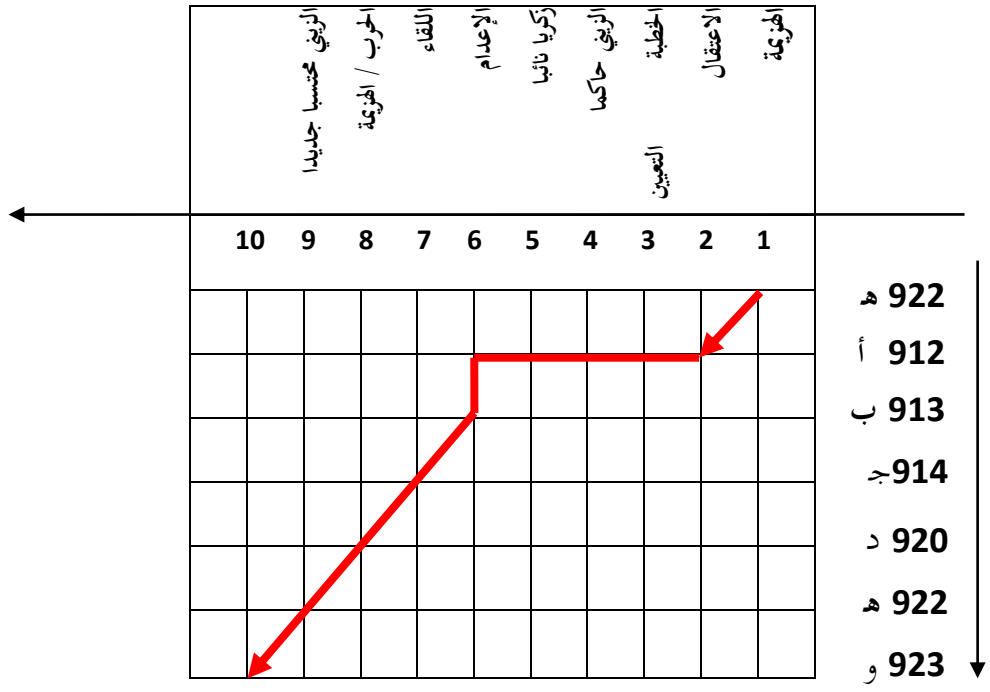

ترتيب المقاطع الزمنية حسب ورودها في الخطاب.

[1]: ينظر، كامل سماحة (فريال)، في النقد البنيوي للسرد العربي في الربع الأخير من القرن العشرين، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، السعودية، ط1، 2013، ص. 152.

انطلاقا من هذا التّعديل الذي أدخل على الجدول السّابق يستطيع القارئ –وبشكل واضح– معاينة طريقة تخطيب السّارد لزمن القصّة في خطاب الرّواية الذي يأخذ أبعادا كثيرة ومتنوّعة. بمعنى أنّ هذا البناء الجديد لشكل الجدول سيمكّنه من إدراك –عن قرب– وبكلّ سهولة– هذا التقابل الذي أجراه الباحث بين الوحدات السّرديّة ممثّلة بالأرقام والمقاطع الزّمنيّة ممثّلة بالحروف، كما سيقوده أيضا إلى اكتشاف ما ترتّب عن هذا التقابل من نتائج توصّل إليها الباحث كهيمنة بعض المقاطع الزّمنيّة على حساب أخرى. من ذلك ما حصل مع الموقع الزّمنيّ (أ) الممثّل بسنة 912هـ الذي يضمّ خمس وحدات سرديّة، والموقع الزّمنيّ (هـ) الذي يشكّل محطّة تلتقي عندها الوحدتان السّرديّتان (1) و(2)؛ أي بداية الهزيمة والحرب سنة 922. فهو بذلك يحتلّ موقعين رئيسين؛ إذ يأتي في الأوّل استباقا افتتاحيّا في الخطاب، وفي الثّاني يأخذ ترتيبه الطبيعيّ في القصّة (الأحداث). أي إنّنا "نبتدئ به لننتهي إليه"[1]. لذلك عدّه "يقطين" بؤرة الزّمن المركزيّة؛ أي حاضر الخطاب الذي يتحدّد من خلاله ما هو قبل وما هو بعد، فهو مؤطّر التّرتيب التتابعيّ، وهو الذي يغلق الدّائرة ويفتحها[2] من جديد.

في هذا الإطار يؤاخذ "يقطين" "جينات" على عدم اهتمامه بالتّرتيب التتابعيّ أو التّسلسل الزّمنيّ للأحداث في الخطاب. في مقابل إسرافه الشّديد في تناول المفارقات الزّمنيّة (الاستباقات والاسترجاعات). لكنّ الذي يشدّ الانتباه أكثر في دراسة الباحث للتّرتيب التتابعيّ هو خلطه غير المبرّر بين ما يدرس في هذا المستوى (التّرتيب) وبين ما يدرس في مستوى آخر من مستويات دراسة الزّمنّ التي أعلن عنها "جينات". من ذلك ما طرحه بخصوص الحذف الذي رأى إمكانيّة تناوله ضمن عنصر التّرتيب على خلاف ما ورد عند "جينات" الذي درسه في قسم المدّة. هذا فضلا عن تناوله للتّكرار ضمن التّرتيب أيضا، وهو الأمر الذي خصّص له "جينات" فصلا خاصّا في إطار تناوله لتقنيّة التّواتر.

لعلّ مثل هذا الصّنيع الذي جنح إليه الباحث بتناوله لبعض القضايا وطرحها في غير مواطنها الأصليّة، يعدّ عدولا عن الأصل وانحرافا من شأنه أن يشوش على القارئ ويقود إلى الالتباس

[1]: يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص.94.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 96.

والغموض، لا سيّما وأنّ الدّارسين مطالبون بالتّبسيط والتّوضيح في تعاملهم مع مثل هذه الإجراءات التّحليليّة الوافدة.

بعد انتهائه من دراسة التّمفصلات الزّمنيّة الكبرى انتقل "يقطين" إلى دراسة التّمفصلات الزّمنيّة الصّغرى، التي سعى في تحليلها إلى تقسيم كلّ وحدة من الوحدات السّرديّة العشر السّابقة إلى مقاطع سرديّة ومواقع زمنيّة على شاكلة تقسيمه التّمفصلات الكبرى. وقد انطلق في هذا التّقسيم من التّركيز على البعد الزّمنيّ، مراعيّا في ذلك الرّبط بين المقطع السّرديّ والموقع الزّمنيّ بهدف معاينة مختلف التغيّرات الزّمنيّة، وطرق اشتغالها في مجرى الخطاب[1]. والظّاهر أنّ الباحث في هذه المرحلة من التّحليل قد أنفق جهدا كبيرا مقارنة بما أجراه في المرحلة السّابقة لدى تحليله للتّمفصلات الكبرى، فقد بالغ في استعراض التّفاصيل، وأمعن كثيرا في تتبّع الدّقائق والجزئيات، كما أسرف أيضا في إجراء التّصنيفات والأشكال والتّقطيعات إلى حدّ يصعب على القارئ فهمها ومتابعتها نتيجة شعوره بالملل وغرابة مثل هذه الأشكال والتّصنيفات. بدا ذلك واضحا من خلال تحليلاته التّجزيئيّة والتّفصيليّة لكلّ وحدة من الوحدات العشر، التي عالجها تقريبا بطريقة واحدة ركّز فيها على تعيين حاضر إنجازها بوصفه مؤطّرا لها، ومعينا على اكتشاف مختلف المفارقات الزّمنيّة، وتقسيم هذه الوحدات إلى مقاطع سرديّة ومواقع زمنيّة[2]. ثمّ تمثيل ذلك وفق معادلات وأشكال رياضيّة وعمليّات إحصائيّة رصد من خلالها مختلف التبدّلات الزّمنيّة، وضبط وفقها العلاقات التّركيبيّة القائمة بين المقاطع السّرديّة بحسب التّرابط والتّضمين.

ينضاف إلى ذلك ما توصّل إليه النّاقد من نتائج على صعيد مستويات دراسة الزّمن الثّلاثة: (التّرتيب، المدّة، والتّواتر). فمثلا في تحليله للوحدات الزّمنيّة الستّ الأولى يسجّل على صعيد التّرتيب هيمنة لمفارقات الاسترجاعات في مقابل الاستباقات التي تؤدّي دور الإعلان أو الإنباء. وعلى صعيد المدّة يسجّل هيمنة للمشاهد في مقابل مكوّنات المدّة الأخرى (الحذف، الوقفة، التّلخيص)؛ ذلك لأنّ الإشارات الزّمنيّة المسجّلة تأتي لترهين الحدث في الحاضر. وأخيرا على صعيد

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، ص. 98، 99.

[2]: فمثلا الوحدة الأولى التي يقسمها إلى ثلاثة عشر مقطعا سرديا وأحد عشر موقعا زمنيا، والوحدة الثانية التي يقسمها إلى أربعة مقاطع سردية وموقعين زمنيين، كما أن كل مقطع من هذه المقاطع الأربعة يمكن أن يحتمل تقسيمه إلى مقطوعات. ذلك ما قام به الناقد لدى تفسيمه للمقطع الرابع من الوحدة الثانية الذي قسمه إلى تسع مقطوعات.

التّواتر يجد أنّ المحكي الإفراديّ يتعلّق بالوحدات: (2: الاعتقال - 3: التعيين- 4: الخطبة - 6: الفوانيس/ زكريا نائبا) بوصفها أحداثا، في مقابل هيمنة المحكيّ التّكراريّ والمحكيّ المؤلّف الأوّل نتيجة بروز الحدث الواحد مرّات عديدة، والثّاني من خلال بروز عدّة أحداث مرّة واحدة[1]. ولعلّ أبرز ملاحظة يمكن تسجيلها على تحليلات النّاقد للتّمفصلات الزّمنيّة الصّغرى هي "أن يقطين لم يدرس العناصر المكونة لمقولة الزمن منفصلة عن بعضها بعضا مثلما فعل جينات، بل عمد إلى التعامل مع ما يسميه "مكون الزمن" انطلاقا من تقسيم النص إلى وحدات كبرى، ثم إلى مقاطع سردية، فإلى مقطوعات صغرى وفق تحديد مواقع زمنية بعينها، ليقوم بعد ذلك بتحديدها فيركز في مقطع على عنصر المدة، ويهتم في مقطع آخر بعنصر التواتر أو بعنصر الترتيب، وقد يصادف أن يجمع في التحليل بين عنصرين أو أكثر في مقطع واحد"[2]. وهو الأمر الذي لا يمتلك الدّارس معه إلاّ أن يتساءل عن الأسباب التي دفعت النّاقد إلى مثل هذا التداخل والخلط في تعامله مع تقنيّات الزّمن لدى "جيرار جينات". فهو لم يقدّم بخصوص ذلك أدنى مبرّر، ولا حتّى كلّف نفسه عناء توضيح مذهبه، وإنّما راح يتصرّف بكلّ حريّة، وثقة زائدة في إجراء تطبيقاته لمقولة الزّمن على رواية الزّيني بركات، فتناول ما بدا له مناسبا، وأقصى ما لا يتناسب مع أفكاره وطروحاته، حسب استجابة هذه الوحدات والمقاطع التي قسّمت إليها الرّواية، ودون أن يراعي ذلك الفصل والتّجانس الذي بنى عليه "جينات" مستويات دراسة الزّمن في رواية البحث عن الزّمن الضّائع.

إذا كان الاتّفاق الحاصل مع النّاقد يخصّ طريقة تناوله لتقنيّات دراسة الزّمن واكتشافها حسب استجابة خطاب الرّواية لهذه التقنيّة أو تلك دون الوقوع في الإسقاطات المنهجيّة التي قد تنتاب هذا النّوع من التّطبيقات؛ فإنّ الأمر الذي أقيمت عليه الانتقادات السّابقة يكمن في الطّريقة التي تصدّى بها النّاقد لخطاب الزّيني بركات وأجرى عليها تطبيقاته للزّمن، وهي طريقة قد تلحق اللّبس والغموض بمثل هذه الدّراسات التّطبيقيّة، وتشتّت ذهن القارئ المتابع لها، الذي يفترض أنّه قد اطّلع على تطبيقات الزّمن لدى "جينات" في نسختها الأصليّة قبل أن تصادفه هذه التّعديلات والتّحريفات التي جاءت بها النّسخة العربيّة.

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 121.

[2]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 275.

بدراسته للتّمفصلات الزّمنيّة الكبرى والصّغرى يكون "يقطين" قد انتهى من تحليل بنية الزّمن في الزّيني بركات، لينتقل بعد ذلك إلى استخلاص أهمّ الخصوصيّات التي تميّز الزّمن في خطاب الرّواية، التي يجسّدها أوّلا التّرابط والتّضمين والتّرابط التّضمينيّ الحاصل نتيجة الاشتغال المتميّز على القصّة Hishoire. وترى الباحثة الجزائريّة "سليمة لوكام" في هذه الخصوصيّة التي استنتجها "يقطين" أنّه قد بدا متمحّلا فيما انتهى إليه، كونه سار على نهج "جينات" الذي انتهى في اختتامه لفصل الزّمن في خطاب المحكيّ إلى خصوصيّة مميّزة في رواية البحث عن الزّمن الضّائع وهي الإقحام والتّحريف والتّكثيف[1]. أمّا خصوصيّة الزّمن الأخرى التي توصّل إليها "يقطين" فتندرج في إطار مختلف أنواع العلاقة بين زمن القصّة وزمن الخطاب، وتتمثّل في البطء والسّرعة والتّسريع؛ إذ يظهر البطء بصفة خاصّة في الرّواية ابتداء من الوحدة الأولى إلى الوحدة السّابعة، حيث يتّسع حجم الصّفحات، وتكثر التّفاصيل والمؤشّرات الزّمنيّة. أمّا السّرعة فتوجد في الوحدة الثّامنة (اللقاء) 8د، والتي يكتفي فيها الخطاب بتسجيل سنة واحدة هي سنة (920 هـــ) وشهر واحد هو (ذو القعدة) من مجموع ستّ سنوات، وينضاف إلى ذلك أنّ ما وسع هذه السنوات من صفحات هو 63 صفحة فقط. وأخيرا التّسريع الذي يتجلّى خصوصا في الوحدة التّاسعة (الحرب/ الهزيمة) 9هـــ، التي تسجّل فيها سنة 922هـــ من خلال شهرين هما (جمادى الأولى وشعبان) اللّذين يسجّلان أيضا من خلال يوم واحد مرّتين. وبفعل العلاقات التّركيبيّة الموجودة بين الوحدات، تجد هذه الوحدة تغطّي تقريبا سنتين ابتداء من نهاية سنة 920هـــ ووصولا إلى سنة 922هـــ وعلى امتداد 51 صفحة في النّصّ الرّوائيّ.

ممّا يسجّل بصدد تقسيم "يقطين" لهذه الحركات الزّمنيّة فصله بين السّرعة والتّسريع رغم أنّ "جينات" تناولهما ضمن المدّة، محدّدا الحركات الزّمنيّة التي تؤدّي إلى تسريع وتيرة السّرد في الحذف الذي تبلغ معه مداها، وفي التّلخيص الذي تكون فيه أقلّ سرعة[2]، ثمّ إنّ تمثيل النّاقد لكلّ حركة من هذه الحركات بالتّقنيّة التي تتناسب معها كالآتي: (البطء: المشهد / السّرعة: المشهد التّلخيصيّ/التّسريع: المشهد التّلخيصيّ التّكراري) جعل استعماله لمصطلح المشهد بهذه

[1]: لوكام (سليمة)، المرجع السابق، ص. 277.

-Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p.276.

[2]: Voir, Ibid, p.191, 192.

الصّيغ المتعدّدة محلّ التباس وإبهام رغم أنّه يقصد به التّلخيص في الحالة الثّانية والثّالثة؛ لأنّ مصطلح المشهد عند "جينات" يطلق على المقطع الحواريّ الذي يتخلّل السّرد.

بعقده لمقارنة بين زمن الخطاب التّاريخيّ الكلاسيكيّ ممثّلا بنصّ من كتاب"بدائع الزّهور في وقائع الدّهور" لمحمد بن أياس، وبين زمن الخطاب الرّوائيّ كما في الزّيني بركات يكون "يقطين" قد ابتعد نوعا ما عن التّحليل البنيويّ[1] وإن كان هدفه هنا توضيح خصوصيّات زمن الخطاب الرّوائيّ الذي يتميّز بكونه يزاوج بين التّقريريّ والحكائيّ، ويشهد مختلف المفارقات الزّمنيّة، كما يكون منفتحا على الزّمان باختلاف أبعاده، في مقابل زمن الخطاب التّاريخيّ الذي يتميّز بكونه حكائيّا محضا، ويكون خاضعا لهيمنة مفارقة الاسترجاعات التي يؤطّرها الرّجوع إلى الزّمن الماضيّ، كما يخضع أيضا للتّسلسل المنطقيّ الكرونولوجيّ للأحداث[2]. هذا فضلا عن توصّله إلى بعض الاستنتاجات التي أخرجته عن دائرة التّحليل إلى التّأويل المضمونيّ مثل تأويله لدلالة الشّتاء والصّيف وربطهما باللّباس الأسود والأبيض للسّلطان[3]. كما أنّ هذه التّأويلات المضمونيّة تتنافى مع ضوابط التّحليل البنيويّ.

بعد انتهائه من التّحليل المفصّل للزّمن في خطاب الزّيني بركات ينتقل "يقطين" إلى معاينة طرائق اشتغال الزّمن في الرّوايات الأخرى المنتخبة للتّحليل الزّمنيّ، مكتفيا في ذلك بتحليل التّمفصلات الزّمنيّة الكبرى، ومعمّما ما توصّل إليه في الزّيني بركات. ليتوصّل في الأخير إلى استخلاص خصوصيّات الزّمن في هذه الرّوايات الأربع ككثرة المفارقات الزّمنيّة والمشاهد، وكثرة التّقطيع الزّمنيّ الذي استدلّ على أشكال حضوره في الرّوايات المدروسة بعلاقات (التّضمين والتّناوب والتّأطير) بوصفها مظاهر لخلخلة نظام التّرتيب الزّمنيّ للأحداث وتكسيره.

إنّ الملاحظ هنا أنّ هذه العلاقات قد أشار إليها "تودوروف" في مقولات المحكيّ الأدبيّ، وعمل "يقطين" على استحضارها، دون أن يشير إلى ذلك، ودون أن يحيل إلى مرجع "تودوروف" المذكور[4]. كما أنّه في تناوله لهذه العلاقات تجده "يقحمها ثم يردفها بتعريفات موجزة لها، ولكن

---

[1]: ينظر، كامل سماحة (فريال)، في النقد البنيوي للسرد العربي في الربع الأخير من القرن العشرين، ص. 154.

[2]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 146، 147.

[3]: ينظر، كامل سماحة (فريال)، المرجع السابق، والصفحة السابقة.

[4]: Voir, (tzvetan) todorov, les catégories du récit littéraire, in:communications n° 8, p.146.

دون إقامة الدليل على وجودها في هذه النصوص، إلا ما كان من الإشارة إلى وجود ما سماه التأطير في رواية الزمن الموحش"[1]. وباستنتاجه لخصوصيّة التّداعي الحرّ التي اتّسم بها زمن هذه الرّوايات يكون النّاقد قد خرج عن إطار الدّراسة البنيويّة إلى استنتاجات لها علاقة بالتّحليل النّفسيّ، ولو أنّ مثل هذه التّداعيات الحرّة أو الأحلام قد تسهم بنسبة كبيرة في تشكّل الأحداث والأزمنة المتخيّلة أو الاستذكاريّة في الخطاب السّرديّ.

مهما يكن فقد جاء تناول النّاقد للزّمن في هذه الرّوايات عامّا وإجماليّا على عكس تناوله للزّمن في الزّيني بركات الذي أغرق في تتبّع التفاصيل والجزئيات المتعلّقة بمختلف التّقنيّات الزّمنيّة. ولعلّ ذلك يرجع إلى كون هذه الرّواية هيّ حقيقة رواية زمن بامتياز مقارنة بالنّصوص الرّوائيّة الأخرى المدروسة. فهذه الرّواية (الزيني بركات) قد أسعفته منهجيّا ومكّنته من تطبيق تقنيّات الزّمن بكلّ مرونة رغم ما يظهر من ملاحظات في هذا المجال. وهو ما يفسّر تناوله السّريع للرّوايات الأربع، كما أنّ استئثار رواية واحدة هيّ رواية الزّيني بركات بالتّحليل ثمّ تعميم النّتائج المتوصّل إليها على باقي الخطابات الرّوائيّة الأخرى[2] جاء بالدّرجة الأولى من أجل إثبات صحّة هذه النّتائج، وإلاّ فلم تناولها النّاقد بالطّريقة نفسها؟. هذا من جهة. ومن جهة أخرى أنّ تحليلا مثل الذي نهض به "يقطين" ينبني على دراسة عمل روائيّ واحد بشكل أساسيّ، ويستهدف الوصول إلى تحقيق مشروع أو نمذجة لتحليل خطاب الرّواية العربيّة –على حد تعبير "عبد الله إبراهيم"–الذي يرى "أن النمذجة التي توصل إليها المؤلف من خلال تحليل رواية "الزيني بركات" وتعميمها بوصفها نموذجا يصلح للتعميم تنقصها بعض الأركان الأساسية، فهي ليست نمذجة تستوعب مشكلات الخطابات العربية المعاصرة جميعها، لأنها اقتصرت على تحليل جوانب معينة، وأهملت أخرى"[3]* أصبحت –فيما بعد– من صميم اهتمامات السّرديّات في مرحلة من مراحل انفتاحها وتطوّرها، ومن اهتمامات "يقطين" نفسه في دراساته المتتابعة.

---

[1]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 278.

[2]: إن طريقة التعميم التي انتهجها الباحث في تحليل الخطاب الروائي لا ترتبط فقط بتناول الباحث لمقولة الزمن وإنما هي ملاحظة عامة تختص بتحليله لمقولتي الصيغة والرؤية السرديتين اللتين أقام تحليلاته لهما على رواية الزيني بركات كما فعل مع الزمن قبل أن يعمم نتائجه على باقي الخطابات الروائية الأخرى.

[3]: إبراهيم (عبد الله)، المتخيّل السّرديّ، مقاربات نقديّة في التّناص والرّؤى والدّلالة، المركز الثّقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء ، المغرب، ط1، 1990، ص. 181. =

أخيرا يمكن القول بأنّ الاشتغال على خطاب روائيّ واحد، ثم تعميمه على خطابات روائيّة متعدّدة بالصّورة التي قدّمها "سعيد يقطين" في تحليل الزّمن، عمليّة لا يمكنها أن تقود في جميع الحالات إلى تحقيق نتائج دقيقة ومتماثلة، ولا إلى تصوّرات متكاملة لبنيات هذه الخطابات الرّوائيّة ومكوّناتها، خاصّة وأنّ من أبرز هموم الباحث وطموحاته في بحثه هو "تقديم تحليل وتحديد دقيقين للخطاب الروائي العربي ولمكوناته"[1]. فلا بدّ والحالة هذه-كما يرى "عبد الله إبراهيم"- من إجراء استقراء شامل يتمّ فيه تحديد أبرز الثّوابت والمتغيّرات، ثم الانتقال إلى مرحلة تثبيت المكوّنات التّركيبيّة والدّلاليّة الأساسيّة التي يمكن أن تتحقّق مع عمليّة الإحاطة بجميع مستويات تحليل النّصوص الرّوائيّة المدروسة، وهو ما يفضي في الأخير إلى الانتهاء إلى نتائج معيّنة انطلاقا من هذه المكوّنات[2]. إنّ هذا التّصوّر العميق الذي ينشده "عبد الله إبراهيم" لتحليل خطاب الرّواية العربيّة من خلال انتقاداته لتصوّرات "سعيد يقطين" في هذا المجال يعدّ مهمّة شاقّة وعسيرة لا يمكن أن ينهض بها الاشتغال على رواية واحدة كما سجّل، بل "إن عملا جبارا مثل هذا لا بد أن ينهض على توصيف عدد كبير من الروايات وصولا إلى تقرير نتائج تتطابق والمعدل العام للثوابت والمتغيرات التي تتكون منها تلك الروايات"[3]. وهو ما يؤكّد أيضا أن تحليل "يقطين" للرّواية العربيّة جاء بهدف البرهنة على صحّة الفرضيّات النّظريّة والمنهجيّة التي أقرّها سابقا، لا سيّما مقترحات التّحليل البنيويّ التي اكتشفها "جيرار جينات".

إذا كان "سعيد يقطين قد خصّص كتابه تحليل الخطاب الرّوائيّ للاهتمام بزمن القصّة وزمن الخطاب، وأرجأ الحديث عن زمن النّصّ إلى كتاب انفتاح النّصّ الرّوائيّ؛ فإنّه ومن أجل أن تكتمل نظرة القارئ لتقسيمه الثّلاثيّ للزّمن يجدر في هذا المقام استعراض آراء الباحث وتطبيقاته المتعلّقة بزمن النّصّ في هذا الكتاب.

= *: يرى عبد الله إبراهيم أن البحث في مكونات الخطاب الروائي وخصائصه لا يتوقف عند حدود أساليبه ومستوياته البنيوية (الزمن، الصيغة، والصوت)، وإنما كي تكتمل عملية التحليل، والإحاطة بجميع مكوناته، لا بد من الوقوف إلى جانب ذلك على عناصر القصة فيه ومستويات بنائها وعناصرها مثل: الأحداث والشخصيات، والمكان، ويتبع ذلك التفصيل في أنساق بناء الأحداث كالتتابع والتداخل والتوازي والتكرار، وأركان الشخصيات الأساسية كالملامح الخارجية والملامح الفكرية والأفعال، ومستويات دراسة المكان الظاهراتية والدلالية. (ينظر، إبراهيم (عبد الله)، المتخيل السردي، ص. 180.

[1]: يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 51.

[2]: ينظر، إبراهيم (عبد الله)، المتخيل السردي، ص. 179.

[3]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 180.

يتحدّد زمن النّصّ عند "يقطين" وفق مرحلتين: الأولى من خلال لحظة الكتابة، والثّانية من خلال لحظة التلقّي أو القراءة؛ إذ يقول "إننا من خلال تعالق زمن الكتابة بزمن القراءة نجدنا أمام ما نسميه زمن النص، كما يتجسد من خلال العلاقة بين الكاتب والقارئ على المستوى الدلالي (الزمن الدلالي)"[1]. ويتّضح هنا -كما أشير سابقا- بأنّ النّاقد يستحضر إشارات "تودوروف" العابرة لزمني الكتابة والقراءة مجريّا تحويرات وتأويلات عليهما تتّفق مع آرائه وتصوّراته المنفتحة على الدّلالة. ناهيك عن إفادته من طروحات "فاينريتش"، و"بول ريكور" حول الزّمن. فإذا كان "يقطين" لم يول عناية كبيرة لطروحات "فاينريتش"؛ فإنّه في المقابل وجد في تصوّرات "ريكور" و"تودوروف" ما أعانه وأرشده في تقديم تصوّره لزمن النّصّ، وإن كان استحضاره لتصوّراتهما مبنيا على الإضافة والتّجاوز.

ما يسجّل ههنا، أنّ "تودوروف" مثلا لم يول زمني الكتابة والقراءة كبير أهميّة شأنه في ذلك شأن جميع البنيويّين، كما أنّه لم يعدّهما بعدين من أبعاد إنتاج الدّلالة الزّمنيّة للنّصّ، كما يتصوّر "يقطين" ذلك[2]. ومن خلال التأمّل في قول "يقطين" السّابق يلمس الدّارس بعض التّناقض في تفرقته بين ما يكوّن زمن النّصّ، وبين ما ينتج الزّمن الدّلاليّ؛ إذ ليس الزّمن الدّلاليّ -في نظره- إلاّ زمن النّصّ، هذا فضلا عن الغموض الذي يلفّ تحديداته لزمن النّصّ. إذ لا ينشأ زمن النّصّ في نظره إلاّ بتضافر بعدين أساسيين (زمن الكتابة، وزمن القراءة) وإن كان يركّز على البعد الثّاني الذي يراه تجسيدا أسمى للدّلالة الزّمنيّة للنّصّ بحكم التّفاعل الحاصل بين النّصّ وعمليّة القراءة بوصفها فعلا وإنتاجا. لذلك فإنّ عمليّة البناء النّصيّ عند "يقطين" تفترض قارئا معيّنا تتحدّد من خلاله زمنيّة النّصّ ودلالته. بمعنى أنّ عمليّة التّحليل النّصيّ تستهدف في اعتقاده ذاتين: ذات الكاتب وذات القارئ لأنّ هاتين الذّاتين "تبنيان النص وتنتجان دلالته ومن خلالهما يمكن الحديث عن زمني النص. زمن الكتابة وزمن القراءة"[3] على مستويين داخليّ وخارجيّ؛ إذ يختصّ الأوّل بزمن الكتابة ويختصّ الثّاني بزمن القراءة[4]. من هذا المنطلق يمكن للقارئ أن يتساءل عن الالتباسات الحاصلة

---

[1]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص :49.

[2]: Voir: (tzvetan) todorov, les catégories du récit littéraire, in:communications n° 8, p.147.

[3]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 51.

[4]:إذا كان يقطين قد قصر دلالة مصطلحي زمن الكتابة وزمن القراءة على دلالة واحدة مدارها على عصر الكاتب والقارئ تماشيا مع رؤيته النقدية؛ فإنه تجدر الإشارة -ههنا- إلى ارتباط المصطلحين بدلالة ثانية؛ إذ يدل الأول على زمن الكتابة الفعلي ويتضمن الثاني الإشارة إلى زمن =

جرّاء هذه التّحديدات التي خصّ بها "يقطين" زمن النّصّ. فزمن الكتابة وهو يشكّل زمن النّصّ في مرحلة أولى يلتبس وزمن الخطاب لأنّهما يتجسّدان من خلال الكتابة رغم أنّه يرتبط بلحظة زمنيّة مختلفة. وهذا الالتباس والتّداخل جعل النّاقد يعضد تحديده لزمن النّصّ بزمن القراءة ويقصره عليه؛ لأنّ لحظة القراءة تفضي إلى بناء النّصّ وإنتاج دلالته. ويضاف إلى ذلك أنّ عمليّة إنتاج الدّلالة تتمّ في لحظة سابقة على القراءة؛ إذ يتولّى الكاتب أو السّارد عمليّة البناء النّصيّ والدّلالي عن طريق توقّع القرّاء ونوعيّة القراءة.

لعلّ هذه الالتباسات تعود إلى عدم وضوح العلاقة التّفاعليّة التي أقامها النّاقد بين زمن الكتابة وزمن القراءة في تشكيل زمن النّصّ وعلاقة ذلك بزمن القصّة وزمن الخطاب، فهو وإن ربط بين هذه الأزمنة جميعا، إلاّ أنّه لم يبيّن طريقة اشتغالها مجتمعة في بناء الدّلالة، كما أنّه لم يعلّل هذه العلاقة التّفاعليّة التي أقامها بين زمن الكتابة وزمن القراءة، ودون أن يتّكئ على مرجعيّة واضحة في إثبات ذلك، إلاّ ما كان من قبيل انفتاحه على المرجعيّة الاجتماعيّة للنّصّ (بيير زيما، وجوليا كريستيفا)، وذلك خدمة لتوجّهه العام في سوسيولوجيا النّصّ الرّوائيّ، وهو محاولة الإجابة عن كيف يكون "النص بنية دلالية تنتجها ذات (فردية أو جماعية)، ضمن بنية نصية منتجة، وفي إطار بنيات ثقافية واجتماعية محددة"[1]. ولو تسنّى له في هذا الإطار استثمار أبحاث نظريّات القراءة والتلقّي والتلفّظ والتّداوليّة فلربما توصّل إلى نتائج أفضل. فقد أظهرت بعض الدّراسات المغاربيّة جدوى هذه النّظريّات وفاعليتها التّحليليّة، ومن ذلك ما قدّمه كلّ من "محمد الخبو" في دراستيه "الخطاب القصصيّ في الرّواية العربيّة المعاصرة" و"نظر في نظر في القصص: مدخل إلى سرديات استدلاليّة"، و"نجيب العمامي" في دراساته: "بحوث في السّرد العربيّ" و"في تحليل الخطاب السّرديّ: وجهة النّظر والبعد الحجاجي" و"الذّاتية في الخطاب السّرديّ".

= القراءة الفعلي أيضا؛ أي الزمن الذي يستغرقه أو يحتاجه الكاتب أو القارئ في كتابة أو قراءة النص الروائي. ينظر، معجم السرديات، ص ص. 234، 237. ويقسم تودوروف أنواع الأزمنة بحسب تفاعلها وتداخلها داخل النص الروائي إلى أزمنة داخلية (زمن القصة، زمن الكتابة، زمن القراءة) وأزمنة خارجية (زمن الكاتب، زمن القارئ، والزمن التاريخي).

-Voir, Ducrot (Oswald), Todorov (Tzvetan), Dictionnaire encycloPédique des sciences du langage, p. 400 .

[1]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 51.

إنّ التّركيز سيكون في هذا السّياق على مناقشته للجزء الأوّل من هذا التّعريف الذي خصّ به النّصّ، وهو أنّ "النص بنية دلالية تنتجها ذات". وذلك في إطار دراسته لبناء النّص في تعالقه بالبعد الزّمني في النّماذج الرّوائيّة المدروسة سابقا على المستوى الدّاخليّ والخارجيّ. لقد وقف النّاقد على بناء النّصّ الرّوائيّ داخليّا من خلال تناوله للعلاقة بين زمن القصّة وزمن الخطاب، وفي إطار هذا التّعالق تعرّض لدراسة زمن النّصّ في تجلّيه الدّلاليّ؛ أي من خلال الدّور الذي ينهض به الكاتب في إنتاج الدّلالة الزّمنيّة للنّصّ.

في هذا السّياق عمد "يقطين" في البداية إلى بحث العلاقة بين زمن النّصّ وزمن القصّة أو ما يعرف بالمادّة الحكائيّة، فتوصّل إلى أنّ زمن القصّة في النّصوص الرّوائيّة المدروسة سابق على زمن الكتابة (زمن النّصّ). فمثلا قصّة الزّيني بركات في النّصّ الرّوائيّ الذي كتبه "جمال الغيطاني" تمتدّ بعيدا في التّاريخ القديم وتنتهي في القرن العاشر الهجريّ، وكذلك الأمر بالنّسبة لقصّة حياة المتشائل في رواية "الوقائع الغريبة" لإميل حبيبي، وقصّة حياة شبلي في رواية "الزّمن الموحش" لحيدر حيدر، وقصّة حياة عربيّ في رواية "أنت منذ اليوم" لتيسير سبول، وقصّة حياة صفدي في رواية "عودة الطّائر إلى البحر" لحليم بركات. فالقصّة في هذه النّصوص الرّوائيّة جميعا تمّ استرجاعها عن طريق الكتابة، وهو الأمر الذي حدا "بيقطين" إلى طرح الّتساؤلات الآتيّة: كيف سيشتغل النّصّ زمنيّا على مادّة سابقة عليه؟ كيف يسترجعها ويبنيها زمنيّا، ومن خلال ذلك ينتجها دلاليّا؟[1]. فلئن كانت هذه التّساؤلات المطروحة جوهريّة ودقيقة في عمقها، إلاّ أنّ "يقطين" لم يقدّم بشأنها إجابات شافيّة ومقنعة، باستثناء ما قدّمته له خلفيّته النّصيّة من أجوبة استقاها من قراءاته لنصوص سرديّة تقليديّة ومعاصرة شفويّة كانت أم كتابيّة[2]. وهذه الأجوبة يختزلها في ثلاث نقاط أساسيّة: الأولى يراعى في تقديم نصّ المادة الحكائيّة التّسلسل المنطقيّ لهذه المادّة نفسها، وفي الثّانية يتمّ إثبات صحّة ما وقع في الماضيّ وواقعيّته، وأمّا الثّالثة فتكون فيها الدّعوة إلى الاتّعاظ بما وقع في الماضي كي لا يتكرّر حدوثه في الحاضر أو المستقبل[3] لأنّ كثيرا من هذه النّصوص تقوم على تحيين الزّمن الماضيّ وإعادة إنتاجه في الحاضر.

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 54.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

لينتقل بعد ذلك إلى معاينة العلاقة بين زمن القصّة في تمظهره من خلال المادّة التّاريخيّة وقصّة الحياة وبين زمن الخطاب، فبيّن كيفيّة اشتغال زمن الخطاب على المادّة الحكائيّة التّاريخيّة في الزّيني بركات وقصّة الحياة في الرّوايات الأخرى؛ إذ تقدّم وفق بناء مغاير وشكل زمنيّ جديد يعمل على تكسير البناء الخطّيّ للمادّة الحكائيّة اعتمادا على مختلف أشكال المفارقات الزّمنيّة من استباقات واسترجاعات على نحو ما نجده مثلا في الخطابات الرّوائيّة: "الزّيني بركات"، و"الوقائع الغريبة"، و"عودة الطّائر إلى البحر"، و"الزّمن الموحش" التي تبدأ باستباقات كاختفاء الزّيني بركات والمتشائل ورحيل منى في الزّمن الموحش، أو عن طريق تسجيل ما سيتمّ الوصول إليه كالهزيمة في "الزّيني بركات" و"عودة الطّائر إلى البحر". ليتمّ الرّجوع بعد هذه الاستباقات إلى نقطة البداية كاعتقال ابن أبي الجود (912هـ) في الزّيني بركات. ويسجّل الباحث بصدد هذه الاسترجاعات الخارجيّة التي تحصل في الخطاب أنّها تحتلّ وظيفة مركزيّة في المتن الرّوائيّ المدروس؛ لأنّها لا تكتفي بتقديم معلومات أو أخبار عن هذه الشّخصيّات في الحاضر، وإنّما لها وظيفة بنيويّة؛ لأنّ الشّخصيّات التي تحيا أمامنا يشكّل ماضيها حاضرها[1]. بمعنى أنّ ترهين المادّة الحكائيّة (التّاريخيّة أو قصّة الحياة) في الخطاب يجعلنا أمام تجربة للزّمن الماضيّ تتكرّر في الزّمن الحاضر. يتجلّى ذلك بوضوح في خطابات "أنت منذ اليوم"، "والزّمن الموحش"، و"الوقائع الغريبة". فمثلا في الوقائع الغريبة يتمّ ترهين أحداث وقعت في سنة 1948 عن طريق المقابلة والتّشابه مع أحداث جرت في سنة 1967. والأمر نفسه يقال عن هزيمة 922هـ التي تكون هزيمة سنة 1967 أيضا امتدادا لها.

فمن منطلق هذا التّشابه يغدو الزّمن في الخطابات الرّوائيّة التي حلّلها الباحث زمنا واحدا "يتداخل فيه ماضيه بحاضره، بل إنّ ماضيه يمتد قرونا طويلة جدا. والنقطة الزمنية التي تؤكد هذا البعد الزمني هي سنة 1967 كمحطة تاريخية تنتهي عندها أزمنة القصص في الخطابات"[2] الرّوائيّة المدروسة. وبالانطلاق من ترهين المادّة الحكائيّة في الخطاب سواء التّاريخيّة في الزّيني بركات، أم المتعلّقة بقصّة الحياة في الرّوايات الأخرى، سعى الباحث إلى معاينة البناء الزّمنيّ للنّصّ في هذه النّصوص الرّوائيّة، مراعيّا توزيع النّصّ كتابيّا. وعلى منوال التّحليل التي انتهجه لمقاربة زمن القصّة

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، والصفحة السابقة.

[2]: ينظر، يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 57.

وزمن الخطاب في كتابه تحليل الخطاب الرّوائيّ، شرع النّاقد في معاينة زمن النّصّ في رواية "الزّيني بركات" قبل أن يعمّم إجراءاته على باقي النّصوص الرّوائيّة الأخرى.

يقسّم "يقطين" النّصّ الرّوائيّ "الزّيني بركات" إلى ثمانية أقسام أو سُرادقات[1] محافظا تقريبا على التّقسيم الذي ورد في النّصّ الرّوائيّ، ومقابلا ذلك بعدد الصّفحات التي يغطّيها كلّ قسم أو سرادق، فسجّل أن السُّرادقات من الأوّل إلى الخامس تحتلّ صفحات كثيرة ومتقاربة (ما بين 30 و48 صفحة) مقارنة بالسّرادقات الأخرى التي لم تستوعب إلاّ صفحات قليلة، وهو ما جعله يتساءل عن سر هذا التّوزيع غير المتكافئ؟. وللإجابة عن ذلك يرى الباحث ضرورة ربط هذه السّرادقات بالسّنوات التي استغرقها زمن القصّة في الرّواية؛ حيث أوجد أنّ السّرادقات الأوّل والثّاني والثّالث وبدايات الرّابع تضمّ تقريبا 140 صفحة وتستغرق مدّتها السّنوات من 912هـ إلى 920هـ. والسّرادقات الرّابع والخامس والسّادس والسّابع وخارج السّرادقات تحتلّ ما يقارب 78 صفحة وتستغرق مدّتها السّنوات من 920هـ إلى 923هـ.

يبدو مع هذا التّقسيم أنّ النّاقد وجد نفسه مضطرّا في تحديد الصّفحات التي تغطّيها، والمدّة الزّمنيّة التي تستغرقها السّرادقات إلى استحضار نظام التّقسيم الذي اعتمده في تحليل الخطاب الرّوائيّ لدى تحليله للتمفصلات الزّمنيّة الكبرى، لكنّه لم يقدّم مبرّرا واضحا على تبني هذا التّقسيم، وعلى مقابلته السّنوات الممثّلة لزمن القصّة بالسّرادقات. ينضاف إلى ذلك ما يظهر من تناقض في ما ذهب إليه "يقطين" في تقسيمه السّرادقات وفق السّنوات المحدّدة لزمن القصّة؛ لأنّ تناول البناء الزّمنيّ للنّصّ يتأسّس على عمليّة القراءة التي تفترض تغيّر اللّحظة الزّمنيّة وتعدّد القرّاء. هذا فضلا عن الغموض الذي يلفّ كلمة السّرادقات التي يطرح القارئ بشأنها أكثر من تساؤل؛ إذ كان بإمكانه أن يقسّم النّصّ الرّوائيّ إلى أقسام أو فصول أو مقاطع.

يذهب "يقطين" إلى إيجاد دلالة لعدم تكافؤ قسمي السّرادقات؛ إذ يدلّ القسم الأوّل المتميّز بالطّول على فترة الشّتاء ويدلّ القسم الثّاني على فصل الصّيف. فهذان الزّمنان لهما دلالة عميقة في بناء النّصّ ترتبط بلباس السّلطان للأسود (الشّتاء) والأبيض (الصّيف). ونظرا لعدم اقتناع

[1]: جاء في لسان العرب تحت مادة (سردق): "السرادق ما أحاط بالبناء، والجمع سرادقات...وفي التنزيل: {أَحاطَ بهم سُرادقها} في صفة النار أعاذنا الله منها، قال الزجاج: صار عليهم سرادق من العذاب. والسرادق كل ما أحاط بشيء، نحوُ الشُّقَّة في المِضرَب أو الحائط المشتمل على شيء. وقال الجوهري: السرادق واحد السُّرادقات التي تمدُّ فوق صَحنِ الدار". ينظر، ابن منظور، لسان العرب، باب السين، مج3، مادة (سردق).

"يقطين" بجدوى التّقسيم السّابق ارتأى إجراء تقسيم آخر للنّصّ ركّز فيه على ما سمّاه بالحركات الثّلاث:[-التعيين (الزّيني بركات) – اللّقاء (بين الزّيني وزكريّا) –الحرب– الهزيمة]، مراعيا في ذلك تطوّر الأحداث والشّخصيّات. وهنا يحقّ التّساءل عن جدوى اعتماد التّقسيم الأوّل ما دام أنّ النّاقد قد تجاوزه إلى تقسيم آخر، ثمّ إنّ لجوءه إلى هذا التّقسيم الثّاني القائم على الحركات الثّلاث التي وقف عليها النّاقد آنفا في تقسيم الخطاب إلى وحدات له ما يبرّره كون أنّ هذه الحركات ترتبط ارتباطا وثيقا بأبرز أحداث النّصّ الرّوائيّ المدروس، كما أنّ اعتماد هذا التّقسيم أسعفه منهجيّا في إبراز دلالات هذا النّصّ الرّوائيّ ومكّنه من الوقوف على جميع الأحداث فيه. غير أنّ ما لفت انتباهنا في هذا التّقسيم هو استعمال "يقطين" لمصطلح الحركة الذي بدا غامضا في هذا التّقسيم، ولو أنّ النّاقد أردفه بكلمة الزّمن (حركة الزّمن) لكان استعماله واضحا ودقيقا.

يضاف إلى ذلك أن "يقطين" لم يبيّن العلاقة التي تربط التّقسيم الأوّل الذي اعتمد فيه الباحث على السّرادقات بالتّقسيم الثّاني القائم على الحركات الثّلاث. وفي هذه النّقطة يظهر بجلاء عدم انسجام الخطاب النّقديّ لدى "يقطين" وهو سمة بارزة تنطبق على كثير من القضايا النّقديّة المتعلّقة بتحليلاته. ولعلّ ذلك راجع إلى اعتماده اعتمادا كبيرا على الاجتهاد والتّأويل، وإلى عدم وضوح مرجعيّاته في كثير من الأحيان.

بعد ذلك يستعرض "يقطين" بإسهاب أهمّ الأحداث المتعلّقة بالحركات الثّلاث في النّصّ الرّوائيّ، ممّا أخرجه عن نطاق التّحليل إلى العرض. وبناء على هذه الحركات يقدّم بنية المجتمع في النّصّ في شكل هرميّ يتمركز السّلطان في أعلى قمّته، ويتوسّطه الزّيني بركات وزكريّا بن راضي، بينما يقبع في قاعدته عامّة الشّعب. وانطلاقا من هذه الحركات أيضا يرسم النّاقد حركيّة زمن النّصّ الذي يتميّز بكونه تصاعديّا ودائريّا ومنفتحا. يتجلّى ذلك في النّصّ الرّوائيّ؛ إذ يخيّم الحزن والسّواد مدّة طويلة على عامّة الشّعب (الشّتاء)، ليأتي بعد ذلك الأمل والفرح والبياض (الصّيف)، لكنّه سرعان ما يتحوّل هذا البياض وينتهي بالأحمر (الدّم وموت السّلطان). فكما أنّ لكلّ بداية نهاية؛ "فإن كل نهاية هي بداية جديدة"[1]. وبعد انتهائه من إجراء هذه

[1]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 67.

التّقسيمات على نصّ "الزّيني بركات" عمّم الباحث ذلك على باقي النّصوص الرّوائيّة الأخرى، دون أن يتتبّع التّفاصيل والجزئيات التي أجراها سابقا، معتمدا على الاختصار والاختزال ما أمكنه في معاينته لبناء هذه النّصوص، ولتوزيع أزمنتها داخليّا، فجاء تقسيمه لها إلى فصول وحركات من خلال إعادة توزيع فصولها وأقسامها زمنيّا حسب هذه الفصول والحركات.

فإذا كانت مثلا رواية "الزّمن الموحش" تنقسم إلى خمسة فصول؛ فإنّ "يقطين" أعاد توزيعها وفق ثلاثة فصول من فصول السّنة؛ إذ يمثل الفصل الأوّل الصّيف والفصل الثّاني الشّتاء وتمثّل الفصول الثّلاثة الأخيرة الخريف. والأمر نفسه أجراه على بقيّة النّصوص الرّوائيّة، فرواية "أنت منذ اليوم" التي تنقسم في الأصل إلى تسعة أجزاء يقسّمها إلى حركتين أساسيّتين، تمتدّ الحركة الأولى من الجزء الأوّل إلى الخامس وتمتدّ الحركة الثّانية من الجزء السّادس إلى التّاسع، ليستنتج في الأخير بأنّ الحركة الثّانية أقصر زمنيّا، وأقلّ من حيث عدد صفحاتها مقارنة بالأولى، وبالنّسبة لرواية "الوقائع الغريبة" فيقسّمها النّاقد إلى ثلاث حركات محافظا على التّقسيم الذي أورده الكاتب في تقسيم الرّواية إلى ثلاثة كتب، ليتسنّى له الوقوف على البناء العام للنّصّ الرّوائيّ انطلاقا من اضطلاعه على الدّور الذي تنهض به الشّخصيّة المحوريّة المتشائل في علاقاته بالأحداث والشّخصيّات الرّوائيّة الأخرى.

أمّا عن النّصّ الرّوائيّ "عودة الطّائر إلى البحر" الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام سُجّل انطلاقا من التّسلسل الزّمنيّ لهذه الأقسام حركتان: تمتدّ الأولى من خمسة إلى عشرة حزيران 1967 ويمثّلها الفصل الثّاني، وتمتدّ الحركة الثّانية من الحادي عشر إلى العشرين حزيران 1967 ويغطّيها القسمان الأول والثّالث. لكنّ المفاجأة الحاصلة بعد تقسيم الباحث هذا النّصّ الرّوائيّ إلى حركتين كانت بإعادة تقسيمه إلى ثلاث حركات ترتبط الحركة الأولى (اليوم الصفر) بالظّلام والثّانية بأيام الخلق الستّة وترتبط الثّالثة بعودة الظّلام مرّة أخرى (اليوم السّابع). وقد يكون تصوير البعد الدّائريّ المفتوح الذي يتميّز به بناء النّصّ هو من يقف وراء إجراء الباحث لهذا التّقسيم الثّاني، غير أنّ الملاحظ هو أنّ الباحث لم يقدّم مبرّرا لإعادته النّظر في التّقسيم الأوّل والاستعاضة عنه بالتّقسيم الثّانيّ.

بعد إجرائه لهذه التّقسيمات يستكمل النّاقد معاينة بناء النّصّ على المستوى الدّاخليّ بوقوفه على قضيّة الانفتاح والانغلاق في النّصوص الرّوائيّة المدروسة، لينتهي إلى استخلاص

بأنّ هذه النّصوص منفتحة زمنيّا على الزّمن، ويضرب لذلك مثالا عن الهزيمة في رواية "الزّيني بركات" التي تعدّ انفتاحا على المستقبل وامتدادا طبيعيّا وتاريخيّا للماضيّ، "لأن الكاتب وهو يبني النص زمنيا يقدم لنا نصا منفتحا. وفي هذا الانفتاح يبرز لنا الموقف من الزمن والتجربة الزمنية، سواء على صعيد الوعي أو على صعيد الكتابة (...) وتنكشف من خلاله دورية الزمن: الحاضر امتداد للماضي، بل هو امتداده السلبي وحصيلته التطورية. لذلك تكون هذه الهزيمة طبيعية في هذا المجرى"[1]؛ لأنّها تجربة أخرى تتكرّر في الزّمن الحاضر.

إذا كان "سعيد يقطين" وقف فيما سبق على بناء النّصّ داخليّا؛ فإنّه يرى أنّ معاينة بناء النّصّ زمنيّا يتطلّب أساسا الوقوف على بنائه على المستوى الخارجيّ من خلال عمليّة القراءة أوالتلقّي؛ إذ إنّ الكاتب وهو يعمل على إنتاج نصّه يفترض قارئا نموذجيّا يسعى إلى فكّ شفراته واستنطاق دلالاته بترهينها في الحاضر، وكذلك القارئ وهو يقرأ هذا النّص يقتحم حصونه المنيعة معملا خبرته وأفكاره وتصوّراته وتأويلاته في إعادة إنتاجه من جديد[2]. وعلى هذا الأساس فمسألة الحوار بين النّصّ والقارئ ليست رهينة عصر الكاتب فقط؛ ذلك لأنّ تنوّع القراءات حسب تميّز الأفراد والفئات الاجتماعيّة وحسب اختلاف الأزمنة الثّقافيّة، يعدّ إعلانا صريحا عن حوار دائم ومستمر مع النّصّ يقوم على طرح الأسئلة وافتراض الأجوبة. وبهذا المعنى لا يمكن أن يكون النّصّ بنية منغلقة على معنى واحد تسعى القراءة جاهدة على استنباطه، بل يعدّ بنية منفتحة تمنح القارئ على اختلاف عصره وزمانه، إمكانات طرح الأسئلة وإمكانات تحديد الأجوبة المناسبة[3] التي تجعله منفتحا على القراءة والتّأويل على الدّوام، ومتجدّدا بتجدّد الزّمن والقرّاء.

انطلاقا من عمليّة التّفاعل بين مستويي بناء النّصّ داخليّا (الكتابة) وخارجيّا (القراءة) دأب "يقطين" على معاينة كيفيّة بناء النّصّ زمنيّا من قبل القارئ. وكيف تسنّى له إدراكه ومساءلته؟[4].

---

[1]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 75.

[2]: يقطين (سعيد)، المصدر نفسه، ص. 76.

[3]: ينظر، معجم السرديات، تأليف مجموعة من الباحثين، إشراف محمد القاضي، ص. 236.

[4]: ينظر، يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 77.

وقاده ذلك إلى تقديم صورة مشابهة لما قدّمه "ميشيل أريفي" عن انفتاح النّصّ أوانغلاقه[1]، وذلك بالنّظر إلى علاقتهما بعمليّة البناء النّصيّ داخليّا وخارجيّا كالآتي:

-النّصّ منفتح والقراءة منفتحة.

-النّصّ منفتح والقراءة منغلقة.

- النّصّ منغلق والقراءة منغلقة.

- النّصّ منغلق والقراءة منفتحة[2].

من هذا المنطلق وتجاوبا مع وجهة نظره وأهدافه المسطّرة سابقا اكتفى النّاقد بالوقوف على الصّورتين الأولى والثّانية؛ ذلك لأنّ امتلاك صورة متكاملة -في نظره- عن هذه الأشكال الأربعة المتعلّقة بانفتاح النّصّ وانغلاقه تقتضي منه الانطلاق من قراءاته لنصوص شعريّة ونثريّة ومن قراءات نقديّة لهذه النّصوص، هذا فضلا عن اقتناعه بانفتاح النّصوص التي يشتغل حولها.

لئن كان "يقطين" قد وضّح -بذلك- منطلقاته في معاينة البناء الزّمنيّ للنّصّ على المستوى الخارجيّ الذي يرتبط بعمليّة القراءة، إلاّ أنّه وقع في المفاضلة والانتقائيّة غير المعلّلة في تفضيله للصّورتين الأوليين من صور الانفتاح والانغلاق النّصيّ، كما أنّه في تقديمه لتصوّره هذا المتعلّق بأشكال القراءة في علاقاتها بالنّصّ على مستوى البناء الخارجيّ لم يحدّد المرجعيّة التي انطلق منها بدقّة، حيث اقتصر ذلك على الإشارة إلى محاولته تقديم تصوّر مماثل للتصوّر الذي قدّمه "ميشيل أريفي"، دون أن يحدّد منطلقات هذا التصوّر، ودون أن يشير إلى المرجع الذي بسط فيه "أريفي" هذا التصوّر، ويتأكّد ذلك بمجرّد العودة إلى صفحة الهوامش والإحالات. وهي ملاحظة تكاد تنسحب على جميع عناصر هذا الفصل لا سيّما العنصرين الخاصّين بالجانب التّطبيقيّ وهما: بناء النّصّ على المستوى الدّاخليّ، وبناء النّصّ على المستوى الخارجيّ؛ إذ لا يكاد يعثر القارئ على مرجع من المراجع الأجنبيّة التي اعتمد عليها "يقطين" في بسط تصوّره المتعلّق بزمن النّصّ والمعلن عنه في التّقديم الذي خصّصه لهذا الفصل.

---

[1]: Voir, Arrivé (Michel), La sémiotique littéraire in sémiotique : L'école de paris, classiques hachette, 79, boulevard Saint-Germain, Paris, 1982, p. 134, 136.

[2]:ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، والصفحة السابقة.

-Voir, Arrivé (Michel), Op. cit, p. 136.

يمثّل النّاقد للصّورة الأولى: انفتاح النّص/ انغلاق القراءة بقراءات كلّ من أحمد محمود عطيّة لرواية "الزّيني بركات"، وشكري عزيز ماضي لروايتي "الزمن الموحش" و"عودة الطّائر إلى البحر"، التي يعدّها قراءات تقليديّة منغلقة تقدّم تصوّرات إيديولوجيّة وذاتيّة جاهزة عن بناء النّصّ وعن تطوّره العضويّ. وأمّا الصّورة الثّانية: انفتاح النّصّ/ انفتاح القراءة فيمثّل لها بقراءات أو آراء كلّ من سامية محرز عن رواية "الوقائع الغريبة" ورضوى عاشور عن رواية "الزّيني بركات" وخالدة سعيد عن رواية "عودة الطّائر إلى البحر" ومحمّد برادة عن "الزّمن الموحش" وفيصل درّاج عن "الزّيني بركات". فهذه القراءات –في نظره– تعدّ نموذجا للقراءة المنفتحة التي تعيد إنتاج بناء النّصّ من جديد وتسعى إلى ترهين دلالته الزّمنيّة في الحاضر. وفي هذا السّياق يقول "محمود أمين العالم": "للرواية زمنية مزدوجة هي هذه الزمنية المتخيلة الكامنة في بنيتها السردية الدالة الموحدة، وزمنية أخرى هي تجليها في لحظة زمنية حدثية واقعية محددة. وهناك بالطبع زمنية ثالثة هي زمنية قراءتها"[1]؛ أي اللّحظة الزّمنيّة الرّاهنة لتلقّيها وقراءتها وتأويلها.

من هذا المنطلق يمكن القول بأنّ ما قدّمه "يقطين" على صعيد بناء النّصّ على المستوى الخارجيّ، من خلال استعراضه لبعض القراءات الدّالة على بعض صور الانفتاح النّصيّ وانغلاقه، لا يعدو أن يكون إثباتا وتوكيدا لصحّة فرضيّاته وتوجّهاته السّابقة القائمة على اقتناعه بانفتاح النّصوص الرّوائيّة المدروسة. فهو وإن كان ينطلق من هذه القناعة الرّاسخة، إلاّ أنّه لم يقدّم قراءة منفتحة شاملة ومستقلّة عن هذه القراءات رغم أنّه صرّح بأنّه يختلف مع أصحابها في قراءة هذه النّصوص أو بنائها[2]. ولعلّ ذلك ما يؤكّد أنّ استحضار "يقطين" لآراء بعض النّقاد في النّماذج الرّوائيّة التي درسها كان على سبيل الدّليل والاستشهاد في المقام الأوّل، وفي المقام الثّاني جاء خدمة لهدفه العام الذي يصبو إلى إثباته وتوكيده، وهو: "أن النص بنية دلالية تنتجها ذات".

يختتم "يقطين" هذا الفصل المتعلّق ببناء النّصّ زمنيّا بتركيب حاول من خلاله استخلاص أهمّ النّتائج المتوصّل إليها، وهي أنّ النّصوص الرّوائيّة التي درسها تتميّز بكونها منفتحة زمنيّا، كما أنّها عن طريق الزّمن تسعى إلى تقديم تجربة زمنيّة جديدة بترهين الماضيّ في الحاضر وإعادة إنتاجه مرّة أخرى. بمعنى أنّ انفتاح زمن هذه النّصوص الرّوائيّة يُقدّم "من خلال وعي جديد بالزّمن

[1]: أمين (محمود العالم)، الرواية بين زمنها وزمنيتها، مجلة فصول، مج 12، ع1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ربيع 1993، ص. 13.
[2]: ينظر، يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 81.

سواء على صعيد الكتابة أو التجربة أو الوعي. وانفتاح زمن النص الداخلي على القراءات المنفتحة الممكنة خير مؤشر على كون بناء النص المحلل يأتي بصورة جديدة تحمل كتابة جديدة ووعيا ودلالة جديدين للزمن عكس ما [يُرى] في المتن الروائي التقليدي"[1] الذّي يبنى الزّمن فيه بطرائق وأشكال مغايرة تماما لأبنية الزّمن في مثل هذه النّصوص الرّوائيّة الجديدة.

بمعاينته لزمن النّصّ في الرّوايات المدروسة يكون "يقطين" قد استكمل نظرته التّوسيعيّة للزّمن، منتهيا إلى بلورة رؤية خاصّة به للزّمن تنطلق من خصوصيّة النّصّ الرّوائيّ العربيّ المدروس. فرغم أنّه كان حريصا –على الصّعيد النّظريّ– على التزام الدّقة والوضوح في تحديد منطلقاته وفي بسط رؤيته التّوسيعيّة للزّمن، إلاّ أنّه "في مقابل ذلك لم يقدم أدوات واضحة حين إخضاعها للممارسة التطبيقية. فقد فقدت تلك الأدوات بريقها ونصاعتها بعد أن تحولت إلى استكشاف النصوص الروائية وقد يعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب مرتبطة أساسا بوضع النقد العربي الحديث الذي لم يجد السبل الكفيلة لملاءمة ما هو نظري بما هو تطبيقي نتيجة التطبيق الآلي لأدوات استوحيت من خصوصية نصية لا تتطابق دائما مع خصوصية النص العربي"[2]. هذا فضلا عن اعتماد الباحث على مرجعيّات معيّنة وتجاوزها في الوقت نفسه[3]. لكنّه ومن أجل إنصاف النّاقد يمكن القول بأنّ الجهد الذي أنفقه "سعيد يقطين" في معاينة الزّمن في الرّوايات العربيّة التي اشتغل عليها على الرّغم من تعثّره في بعض الجوانب المنهجيّة والمصطلحيّة التي أفضت في كثير من الأحيان إلى التباس خطابه النّقديّ وغموضه، خاصّة ذلك الخلط الذي أتاه الباحث لدى تحديده لزمن النّصّ، وارتكازه بشكل كبير على تحليل نص واحد هو نصّ "الزّيني بركات"، ثمّ تعميم نتائجه على باقي النّصوص الرّوائيّة الأخرى، إثباتا وتوكيدا لفرضياته السّابقة وللنّتائج المتوصّل إليها جرّاء مقاربة الزّمن في هذا النّصّ الرّوائيّ، إلاّ أنّه يبقى إنجازا متفرّدا ومحاولة رائدة بالنّظر إلى ندرة مثل هذه المقاربات في الدّرس السّرديّ والنّقديّ المغاربيّ، وبالنّظر أيضا إلى الجرأة الكبيرة التي يتحلّى بها "يقطين" في اصطناع الأدوات والمفاهيم وفي سعيه الحثيث على تعديلها وتحويرها بما يتّفق مع منطلقاته وتصوّراته التّحليليّة.

---

[1]: يقطين (سعيد)، المصدر السابق، ص. 87.

[2]: مصطفى (منصوري)، سوسيولوجيا النص الروائي في النقد العربي المعاصر، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، ع6، 2007، ص.111.

[3]: ينظر، المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

2-2- التّقنيّات الزّمنيّة وطرائق إنتاج الدّلالة:

تندرج دراسة "محمد الخبو" "الخطاب القصصيّ في الرّواية العربيّة المعاصرة" ضمن أهمّ الجهود المغاربيّة المتميّزة المهتمّة بالزّمن السّرديّ في الرّواية العربيّة؛ إذ لا يبتعد فيها صاحبها عمّا قدّمه "سعيد يقطين" في "تحليل الخطاب الرّوائيّ" و"انفتاح النّصّ الرّوائيّ" من حيث امتلاكه لآليات التّحليل وقدرته الفائقة على تمثّل المفاهيم النّقديّة الغربيّة المتعلّقة بدراسة الزّمن السّرديّ، واستيعابه الدّقيق لحمولاتها المعرفيّة والنّقديّة في محاضنها الأصليّة، وكذلك مراعاته لأشكال تعانقها وانسجامها مع النّصّ الرّوائيّ العربيّ بشكل متميّز يندر له وجود في السّاحة النّقديّة المغاربيّة.

يعلن "الخبو" عن اقتفائه أثر "جينات" في مقاربته للزّمن في الرّواية العربيّة، فأفاد من طروحاته المتعلّقة بزمن القصّة وزمن الخطاب، محاولا اكتشاف العلاقات الزّمنيّة القائمة بينهما في خطاب المحكيّ الرّوائي العربيّ من خلال تتبّعه لتقنيّات الزّمن الثّلاث: التّرتيب والمدّة والتّواتر[1]، فأفرد لكلّ منها فصلا خاصّا؛ إذ جاء الفصل الأوّل لمعاينة مسألة التّرتيب الزّمنيّ في رواية "عالم بلا خرائط" للرّوائيين "جبرا إبراهيم جبرا" و"عبد الرّحمان منيف"[2]، وجاء الفصل الثّاني لتناول مسألة المدّة الزّمنيّة أو ما فضّل أن يصطلح عليه بالسّرعة السّرديّة في روايات "رامة والتنين"، و"ترابها زعفران" "لإدوار الخرّاط"، و"الموت والبحر والجرذ" "لفرج الحوار"، و"وقائع حارة الزّعفرانيّ" "لجمال الغيطانيّ"، و"الوجوه البيضاء" "لإلياس خوري"، بينما خصّص الفصل الثّالث لتتبّع مختلف أشكال التّواتر في رواية "الوجوه البيضاء".

لعلّ الطّريف والمتميّز في هذه الدّراسة هو شموليتهما واستيعابها لمستويات دراسة الزّمن الثّلاثة التي حدّدها "جينات"، وخاصّة مبحث التّواتر الذي كثيرا ما أقصي من اهتمامات الدّارسين للزّمن السّرديّ. بالإضافة إلى سعة حجمها، فهي وثيقة مطوّلة قلّما نصادف مثلها في الدّراسات السّرديّة المعاصرة، نظرا للجهد الذي بذله "الخبو" فيها والدّقة التي التزمها في تحليل التّقنيّات الزّمنيّة،

---

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 14.

[2]: يشير الخبو إلى أن مسألة الاشتراك في تأليف عمل روائي ليست مسألة جديدة في الأدب العربي الحديث؛ إذ يقول: "فقد سبق أن اشترك طه حسين وتوفيق الحكيم في كتابة رواية (القصر المسحور)، ولسنا نرى بأن الازدواج في إنشاء الرواية مسألة ذات بال في نطاق المنهج الذي نشتغل به. إذ المؤلفان يندرجان في ما هو خارج النص. فمدار عملنا الخطاب الذي فوّضت فيه الرواية إلى راو واحد. ثم إن هذا الموضع ليس موضع الحديث عن فعل الرواية ومايثيره من إشكالية العلاقة بين الراوي والكاتب". ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 65 (الهامش).

فهو وإن كان حذا حذو "جينات" وترسّم خطاه بإجرائه لنفس ما أجراه على رواية "البحث عن الزّمن الضّائع"؛ فإنّه كان واعيا في تعامله مع أدواته وإجراءاته الزّمنيّة من خلال مراعاته لخصوصيّات نصوص مدوّنته الرّوائيّة ومدى استجابتها لهذه التقنيّة أو تلك، تجنّبا للوقوع في فخّ الإسقاطات الآليّة الفجّة لهذه الأدوات على النّصوص الرّوائيّة العربيّة.

وقع اختيار "الخبو" على رواية "عالم بلا خرائط" لدراسة مسألة التّرتيب الزّمنيّ نظرا لما تتوفّر عليه هذه الرّواية من هيمنة لضروب شتّى من الاختلال والتّنافر بين زمن القصّة وزمن الخطاب، فهيّ نموذج بارز لتكسير خطيّة الزّمن وانحرافه. وهو ما جعل الباحث يعترف بصعوبة ضبط مختلف مظاهر هذا الاختلال أو التّنافر وأوجهه بين الزّمنين في نصّ "من جنس عالم بلا خرائط بسبب ما شمله من أنواع التداخل إن بين أفعال الرواية والأحداث، وإن بين الحكاية الأم، والحكايات الأخرى الحافة بها وما جاء في الروايات التي يكتبها [السارد]. ينضاف إلى ذلك حالات التردد والتذبذب التي كان عليها [السارد] وهو يحكي أيامه السالفة وحاضره، وصيغ الأفعال التي لا تستقر على حال ولا تتخصص بزمن دون آخر على الدوام"[1]. وقد أفضى ذلك بالنّاقد إلى رصد مختلف وجوه المفارقات الزّمنيّة النّاتجة عن عدم التّوافق الزّمنيّ بين ترتيب الأحداث في القصّة وترتيبها في الخطاب في رواية "عالم بلا خرائط"، وهذه المفارقات الزّمنيّة كما حدّدها "جينات" هيّ الاسترجاعات والاستباقات والتّأليفات الزّمنيّة، غير أنّ الباحث أدرج ما أسماه سادولاي Sadoulet بالتدخّلات المباشرة للسّارد ضمن المفارقات الزّمنيّة[2]، التي يرى أنّ لها حضورا مكثّفا وسلطانا مكينا في الرّواية، غير أنّه لا يمكن مشاطرة الباحث فيما ذهب إليه؛ لأنّ تدخّلات السّارد المباشرة تندرج في أصلها ضمن مبحث الصّوت السّرديّ[3]، كما أنّ هذه الحالة من تدخّلات السّارد، وإن كانت تؤدّي إلى تكسير خطيّة الزّمن وقطع نسقه التتابعيّ، إلاّ أنّ إدراجها في غير موقعها الأصليّ قد يكون محلّ التباس لدى القارئ.

---

[1]: الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 88.

[2]: Voir, E.L Sadoulet, Temps et récit, p.166.

-نقلا عن الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية، ص. 90.

[3]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 393, 394.

من أجل الوقوف على مظاهر هذه المفارقات الزّمنيّة، وإدراك سيرورة ترتيب الأحداث في الخطاب والقصّة دأب "الخبو" إلى تقسيم خطاب الرّواية إلى ستّة وعشرين قسما مرقّمة ومرتّبة حسب التّرتيب الألفبائي للحروف العربيّة (من الألف إلى الهاء)، ثمّ قام بتعليق هذه الأقسام بمنازلها الزّمنيّة في القصّة، ممّا أسفر عن تشكّل خمس عشرة منزلة في مقابل الأقسام الستّة والعشرين[1]. وفي ضوء ما تمّ تعيينه من أقسام متعاقبة في الخطاب، ومنازل زمنيّة في القصّة أقام النّاقد الجدول الآتي:

الترتيب في الحكاية	الترتيب في الخطاب	الترتيب في الحكاية	الترتيب في الخطاب	الترتيب في الحكاية	الترتيب في الخطاب
أ	(12)	ر	(3)	غ	(8)
ب	(6)	ز	(7)	ف	('13)
ت	(2)	س	(5)	ق	(9)
ث	(4)	ش	(7)	ك	(10)
ج	(5)	ص	(16)	ل	(11)
ح	(13)	ض	(2)	م	('12)
خ	(1)	ط	(7)	ن	(14)
د	(2)	ظ	(' 7)	ه	(15)
ذ	(5)	ع	(' 7)		

إذا كان "محمد الخبو" حدّد قبل أن يضع هذا الجدول الأقسام الزّمنيّة الستّة والعشرين بالفصول التي تتضمّنها متسلسلة حسب ورودها في الخطاب، والمنازل الزّمنيّة حسب ورودها في واقع القصّة؛ فإنّه في هذا الجدول اكتفى بوضع الحروف إشارة إلى ترتيب الأقسام الزّمنيّة في الخطاب، والأرقام إشارة إلى المنازل الزّمنيّة التي تقابلها في القصّة، وكان الأحرى به أن ينطلق من التّرتيب الأصليّ للمنازل الزّمنيّة حسب ظهورها في واقع القصّة، ومقارنة ذلك بترتيب الأحداث على مستوى الخطاب؛ لذلك بدا هذا الجدول مبهما وغامضا وملتبسا. يضاف إلى ذلك خلط الباحث بين العناصر المكوّنة لخانة التّرتيب في (الحكاية) وخانة التّرتيب في الخطاب، ولو أنّه لم يذكر ترتيب أحداث القصّة الأصليّ إلاّ من قبيل مقابلته المنازل الزّمنيّة في القصّة مع مرتبتها في الخطاب، وقد يكون ذلك قد حصل من باب السّهو لا غير؛ لأنّ الباحث قد حدّد ترتيب الأحداث في الخطاب والقصّة سابقا قبل تشكيل هذا الجدول.

[1]: يعلل الخبو عدم تكافؤ المنازل الزمنية في القصة مع الأقسام الزمنية في الخطاب بفعل تكرار بعض الأحداث في الخطاب وبفعل انضواء بعض الأقسام الزمنية ضمن منزلة زمنية واحدة.

لئن عمد النّاقد انطلاقا من هذا الجدول إلى الرّبط بين الأقسام الزّمنيّة في الخطاب ممثّلة بالحروف، والمنازل الزّمنيّة ممثّلة بالأرقام فيما اصطلح عليه بالحكاية وفق النّسق الزّمنيّ الآتي: أ(12)-ب(6)-ت(2)-ث(4)-ج(5)-ح(13)-خ(1)-د(2)-ذ(5)-ر(3)-ز(7)-س(5)-ش(7)-ص(16)-ض(2)-ط(7)-ظ(7')-ع(7')-غ(8)-ف(13')-ق(9)-ك(10)-ل(11)-م(12')-ن(14)-هـ(15). فإنّ هذه الصياغة الشّكليّة الجديدة للجدول السّابق قد زادت في إغرابه وغموضه؛ لأنّ عمليّة الرّبط بين الوحدات الزّمنيّة قد تمّت باستعمال حروف وأرقام رياضيّة مفرغة من كلّ محتوى، وأنّ إرداك العلاقة بين هذه الوحدات يتطلّب فك شفرات هذه الرّموز ودلالاتها ، ولعلّه ممّا زاد أيضا في إلغاز هذا الشّكل الزّمنيّ هو تلك العلامات أو الإشارات التي تتّصل بالوحدات: ظ(7') وع(7') وف(13') وم (12')، وإن كان الباحث يعبّر بها عن حالات التّكرار الأكثر تعقيدا، التي اتّصفت بها هذه المنازل الزّمنيّة.

من هذا المنطلق وتجنّبا للخلط والغموض الذي لفّ بناء الجدول السّابق ونسقه الزّمنيّ يمكن إعادة بنائه من جديد بإدخال بعض التّعديلات عليه لعلّها تكون سببا في وضوح النّسق الزّمنيّ الذي أورده الباحث، وفي تبيّن العلاقات الزّمنيّة القائمة بين وحداته، كالآتي:

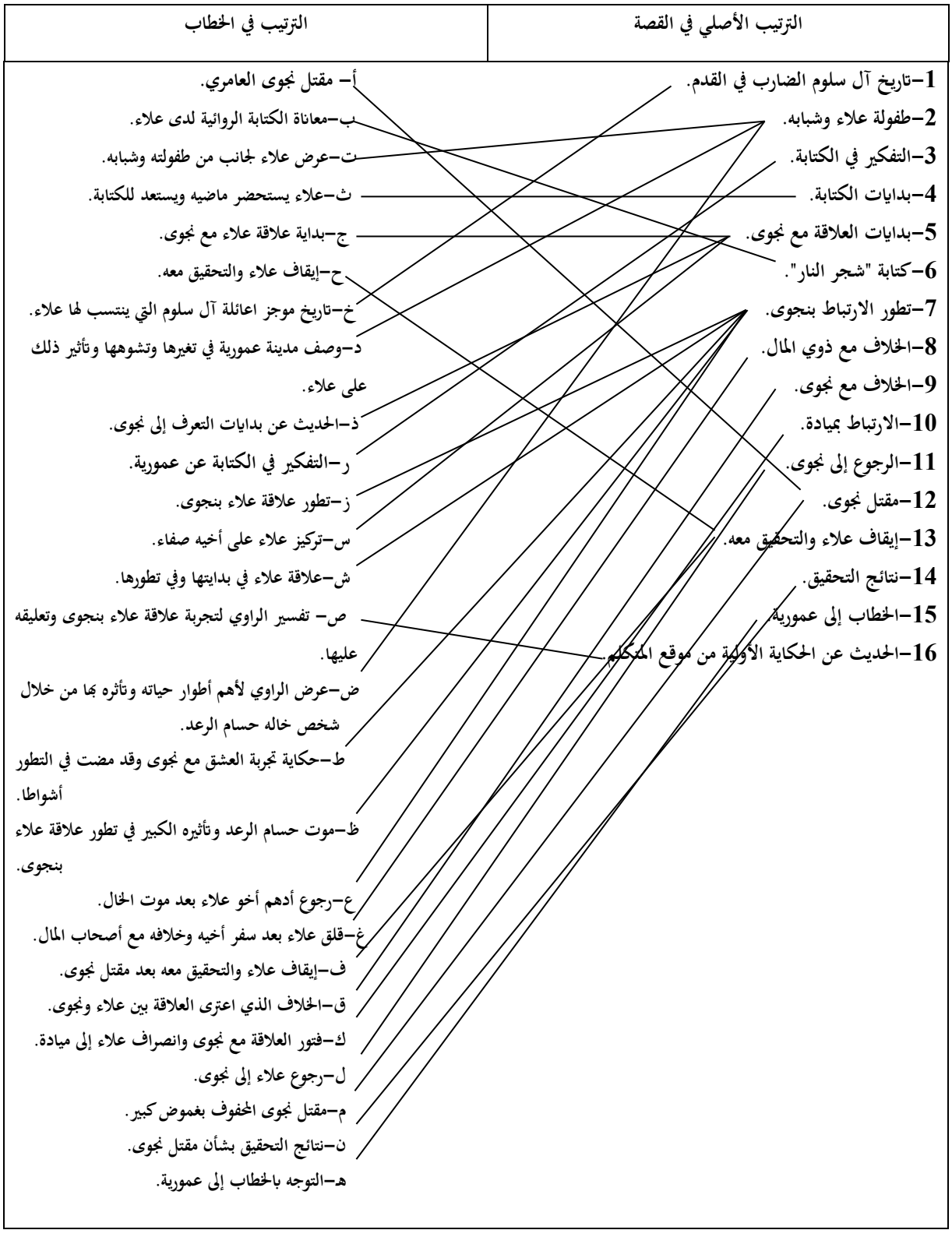

بهذه الصّورة يكون الجدول السّابق الذي أقامه الباحث لتمثيل ترتيب الأقسام التي يشتمل عليها خطاب "عالم بلا خرائط" ومنازلها الزّمنيّة التي تقابلها أكثر دقّة ووضوحا، لا سيّما وأنّ مثل هذه الأشكال والمخطّطات موجّهة للقارئ بالدّرجة الأولى، وهو ممّا سيفضي به إلى متابعتها واستيعابها بكلّ سهولة ويسر.

لئن بدا ظاهرا –ممّا سبق– بأنّ "عالم بلا خرائط" أسعفت "الخبو" منهجيّا في اختيار نوع المقاربة أو التّحليل الذي يمكن أن يستجيب له نصّها الذي من سماته التّعقد والتقطّع والتّنافر والاختلاف والانحراف، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يفرض معه هذا النّوع من التّحليل من خارج النّصّ بقدر ما يتمّ استكشافه من داخله. فلئن كان الأمر كذلك؛ فإنّ غاية الباحث من وراء ذلك كانت أيضا من أجل إثبات نجاعة إجراءات "جينات" وتوكيد مقترحاته التّحليليّة بدليل وقوع اختياره –على هذا النّصّ الرّوائيّ– الذي من مبرّراته أنّ نصّ "عالم بلا خرائط" لا "خرائط زمنية مضبوطة فيه، ولا صيغ فيه مستقرة على دلالة للزمن معينة"[1]، ممّا أهّلها لأن تكون حقلا ملائما لاختبار أدواته وإجراءاته التّحليليّة.

باشر "الخبو" في البداية عمليّة استكشاف أشكال التّنافر الزّمنيّ في "عالم بلا خرائط" انطلاقا من علاقة ترتيب الأقسام الكبرى في خطابها وقصّتها، مما قاده إلى الوقوف على مختلف وجوه المفارقات الزّمنيّة الناجمة عن ذلك التّنافر، وقد أفضى به التّحليل إلى تعيين زمن المحكيّ الأوّل الذي يتحدّد في خطاب الرّواية بمقتل نجوى العامريّ، الذي من خلاله ضبط النّاقد مختلف مظاهر هذا التّنافر ووجوهه، أو بالأحرى المفارقات الزّمنيّة التي أثبت أنّ لها سلطانا مكينا وحضورا مكثّفا من ناحيّة الاسترجاعات الشّائعة التي تعقب حدث القتل، كالاسترجاع الدّاخليّ في الوحدتين: ب6 (كتابة الرّوايات) وج5 (بدايات التعلّق بنجوى) والاسترجاع الخارجيّ في ث4 (بداية الكتابة) وت2 (ماضي علاء) والاسترجاع المكرّر الذي يعمل على قطع خطيّة زمن القصّة ويجعله ناكصا وارتداديا على نحو ما يظهر في النّسق الزّمنيّ الآتي: (ذ5–ر3–ز7–س5–ش7) وفي الوحدات: ط7 وظ7' وع7'. ومن ناحية الاستباقات في الوحدة هـ15 التي يستشرف فيها السّارد مستقبل مدينة عموريّة النّائمة.

على الرّغم من أنّ "الخبو" قد استصفى هذه الأضرب من وجوه التّنافر والانحرافات الزّمنيّة من منطلق تركيزه على الأقسام الكبرى في "نصّ عالم بلا خرائط"، إلاّ أنّه يرى بأنّ تقصّي مزيدا من أشكال هذا التّنافر بين زمني القصّة والخطاب في الرّواية يقتضي متابعة أدقّ لبعض الفصول والمقاطع فيها، وقد دفعه ذلك إلى التّركيز على استخلاص ما هو بارز وأكثر حضورا من أنواع

[1]: الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 90.

المفارقات الزّمنيّة بين نظام اشتغال الزّمن في القصّة ونظام اشتغاله في الخطاب داخل الفصلين الرّابع والتّاسع عشر ومقطع من الفصل الخامس والثّلاثين، مجريّا عليها تقريبا ما أجراه على الأقسام الكبرى من تحليلات، وهو ما يذكّر بما أجراه "يقطين" على نصّ "الزّيني بركات" من تقسيمات إلى تمفصلات كبرى وصغرى، غير أنّ "الخبو" لم يكلّف نفسه عناء توضيح العلاقة بين هذه الفصول والأقسام الكبرى، ممّا جعل هذه الفصول تبدو مستقلّة عن بعضها بعضا وعن هذه الأقسام رغم التعالق الشّديد الموجود بينها جميعا؛ إذ يخيّل للقارئ وفق هذا النّوع من التّحليل أنّه أمام تحليل لرواية أخرى غير "عالم بلا خرائط"، وهو ما يظهر بجلاء من خلال تناول الباحث للفصل الرّابع الذي يختصّ بحديث علاء عن صراعه مع المرض الذي يعدّه محكيّا أوليّا في هذا الفصل، دون أن يشير إلى علاقة ذلك بالمحكيّ الأوّل في الرّواية ككلّ وهو علاقة نجوى بعلاء.

بدا "الخبو" في التّحليلات التي أجراها على هذه الفصول ملتزما بالدقّة والوضوح والصّرامة العلميّة في تعقّبه لمختلف أشكال المفارقات الزّمنيّة وفي وضعه لجداوله ومخطّطاته ورسوماته؛ إذ كثيرا ما يلحقها بتعليقات أوشروحات موضّحة لبعض الإشارات والرّموز فيها، ومن أجل إزالة كلّ غموض أو التباس قد يكتنفها، مستغلاّ هوامشه أيضا استغلالا جيّدا في توضيح كثير من القضايا والمصطلحات المنغلقة والملتبسة على القارئ. كما أوغل أيضا في استعراض التّفاصيل وتتبع الدّقائق والجزئيّات، بشكل يتطلّب من القارئ بذل مزيد من الجهد والتبصّر في متابعة تحليلاته وإجراءاته على هذا النّصّ الرّوائيّ.

إذا كان "الخبو" بنى تحليلاته للمفارقات الزّمنيّة في الفصل الرّابع من الرّواية على تدخّلات السّارد والتّأليف الزّمنيّ على أساس اندراجهما ضمن تقنيّة التّرتيب الزّمني؛ فإنّ ذلك يطرح أكثر من تساؤل خاصّة تناوله لتدخّلات السّارد في هذا النّطاق من جهة التّعالق بين زمن الخطاب وزمن السّرد. إذ ليس زمن السّرد إلاّ زمن تدخّل السّارد في سير القصّة في خطاب المحكيّ، إمّا بالتّعليق وإمّا بالتّفسير، وإمّا بتوجيه قصّته وجهة معيّنة، وهو ما تناوله "جينات" في قسم الصّوت[1] على الرّغم من الاختلالات التي يحدثها في القصّة وفي ترتيب أحداثها. ويضاف إلى ذلك عنايته بالتّأليف الزّمنيّ على الرّغم كذلك من أنّ "جينات" لم يركّز عليه في دراسة التّرتيب الزّمنيّ

[1]:ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 100.

في رواية "البحث عن الزّمن الضّائع"، هذا فضلا عن أنّه يعدّه -إضافة إلى ارتباطه بالتّرتيب- وجها من وجوه التّواتر والمدّة؛ حيث يرى أنّ "التّأليف الزّمنيّ ليس فعلا مرتبطا بالتّواتر وحده، وإنّما يرتبط أيضا بالتّرتيب مادام أنّه يكسر خطيّة الزّمن وهو يؤلّف أحداثا متشابهة، وبالمدّة مادام أنّه يقصي في الوقت نفسه الفترات الفاصلة"[1] بين الأحداث السّرديّة في سيرورتها الزّمنيّة.

إذا كان مدار تحليلات "الخبو" أيضا على تدخّلات السّارد والتّأليف الزّمنيّ في الفصل الرّابع من الرّواية بوصفها خاصيّة بارزة في نصّ "عالم بلا خرائط"؛ فإنّ تحليلاته للفصل التّاسع عشر كانت مثالا واضحا على تنوّع المفارقات الزّمنيّة فيه وتعقّد علاقاتها بالمحكيّ الأوّل، ولا سيّما من جهة شيوع ظاهرة الاسترجاعات وكثافتها. ولئن بدا النّاقد واضحا في رصد مختلف وجوه هذه المفارقات الزّمنيّة من ناحية تعالقها مع المحكيّ الأوّل؛ فإنّه من جانب استقرائه للعلاقات بين هذه المفارقات وما تخلّفه من تأثيرات في المحكيّ الأوّل قد نحا بتحليلاته منحى مغايرا اتّسم بكثير من التّعقيد والتّداخل والتّشابك الذي أتاه من ناحية الصّلات التي عقدها بين هذه المفارقات فيما بينها.

من ذلك ما استخلصه بخصوص مفارقة الاسترجاعات التي لا تتأدّى في نظره بالنّظر إلى المحكيّ الأوّل فحسب، وإنّما قد تتأدّى متعلّقة بإحدى المفارقات الزّمنيّة، ممثّلا لذلك بالتّأليف الزّمنيّ في المقطع ج2 الذي يعدّه ضربا من الاسترجاعات إذا ما تمّ وصله بالمقطع أ3 الذي جاء قبله في الخطاب وبعده في القصّة. وينطبق الأمر نفسه على المحكيّ الأوّل والمفارقات المتعلّقة به؛ إذ قد يجري هو الآخر مجرى الاسترجاعات وهو متّصل بالمقطع (و) الآتي في آخر الفصل؛ حيث يقوم السّارد في هذا المقطع باستحضار جميع أطوار القصّة في صيغة تأليفيّة كالآتي: "تذكرت فجأة ذلك المساء البعيد، وصفاء، وبدرية، وأمي، والعمة نصرت ونائلة..."[2]. وهو ما عدّه "الخبو" استرجاعا كبيرا إذا ما قورن بأفعال التذكّر والتّعليقات الواقعة في تدخّلات السّارد[3] في الخطاب الرّوائيّ.

إذا كان تدقيق النّظر في معاينة العلاقات بين المفارقات الزّمنيّة أفضى بالباحث إلى استخلاص ضروب شتّى من المفارقات الزّمنيّة؛ فإنّ هذه الوجهة في استكشاف المفارقات الزّمنيّة من شأنها

---

[1]: (Genette) Gérard, Figures III, p. 270.

[2]: جبرا (إبراهيم جبرا)، ومنيف (عبد الرحمان)، عالم بلا خرائط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1992، ص. 127.

[3]: ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 118.

أن تقود إلى الاختلاط والتّداخل بينها، وتجعل المفارقة الواحدة تتقلّد عدّة وظائف، وهو ممّا يصعب معه متابعة مختلف أضرب هذه العلاقات وأشكالها المعقّدة بين المفارقات الزّمنيّة.

إنّ ممّا أجراه النّاقد على هذه الفصول (فصول الرّواية) تقسيمها إلى مقاطع مراعيّا صيّغ الزّمن فيها، ومنازلها الزّمنيّة في القصّة، دون أن يعلّل انتهاجه لهذه الطّريقة في التّحليل، لكنّه في مقابل ذلك أشار إلى العلاقات التي تربط بين هذه المقاطع. ولئن نحا "الخبو" في ذلك منحى "جينات" الذي يرى بأنّ التّحليل الزّمنيّ لأيّ نصّ من النّصوص يفترض بدءا تقسيمه إلى مقاطع حسب التغيّرات التي تطرأ عليها في زمن القصّة[1]. فإنّ طريقة التّقسيم المقطعيّ للنّصّ –فضلا عن أنّها تتّسم بكثير من التّجريد– تكون نتائجها على سبيل التّقريب لا الدقّة، وهذا باعتراف جينات نفسه[2]. إضافة إلى ذلك "فالخبو" على الرّغم من اعتماده طريقة التّقسيم إلى مقاطع في هذه الفصول يصرّح بأنّها لا تخلو من بعض التّجريد والتعسّف أحيانا كثيرة[3]. كما أنّ هذه الطّريقة قد لا تسمح بمتابعة دقيقة لكثير من التّفاصيل والجزئيّات التي كثيرا ما يتمّ إقصاؤها أو يتعذّر الوصول إليها نظرا لطول الفصول وتعقّدها، وهو ما جعل "الخبو" يقلّص من حجم المدروس من النّصوص، فيهتم بوحدات أصغر من المقاطع لعلّها تقود إلى استقراء أدقّ للمفارقات الزّمنيّة، وهو ما قام به من خلال تحليليه لنموذج من الفصل الخامس والثّلاثين[4] من الرّواية "عالم بلا خرائط".

ينطلق "الخبو" في تحليل التّرتيب الزّمنيّ في هذا النّموذج من تجريد بعض الوحدات السّرديّة، وبمقارنته بين نظام ترتيبها في الخطاب ونظام ترتيبها في القصّة يشير إلى أنّه على الرّغم من أنّ ترتيبها يبدو في ظاهره –في الخطاب– متطابقا مع ترتيبها في القصّة، إلاّ أنّه وبمجرّد ربطها بأسيقتها اللّغوية وتدقيق النّظر أكثر في خصائص بعض الصّيغ والجمل فيها يتمّ استخلاص ضروب متنوّعة من التّنافر الزّمنيّ ليست من جنس المفارقات المألوفة كالاسترجاعات والاستباقات والتّأليفات الزّمنيّة وتدخّلات السّارد، وإنّما هي من جنس ما يستخلص من مختلف مظاهر التّكرار والتعجّب والاستفهام والنّفي والإثبات والتّداخل بين الزّمن الماضيّ والحاضر والانفعالات الدّاخلة

[1] :Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 115, 116.

[2] :Voir, Ibid, p. 121, 122, 123.

[3]: ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 121.

[4]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 121، 122.

في اعتقاد السّارد وأقواله الباطنيّة[1]. إذ من شأن هذه المظاهر أن تحدث خروقات واختلالات في التّرتيب الزّمنيّ بين القصّة والخطاب، وذلك ما وقف "الخبو" على بعض أشكاله ومظاهره من خلال إدراجه لبعض الأمثلة عن ظاهرة التّكرار في المقطع المدروس، التي تبيّن من خلالها أنّ للتّنافر حضورا كثيفا أفضى إلى تضخّم الخطاب واستقرار القصّة على حدث واحد.

لئن كان "الخبو" في تحليله للتّرتيب الزّمنيّ في المقطع السّابق عدل عن تحليلات "جينات" لمسألة التّرتيب في نصّ الزّمن الضّائع[2]، مستفيدا من تحديدات اللّغويين العرب القدامى والمحدثين للزّمن اللّغويّ، ومن التّمييز الذي أقامه "فايريتش" بين الزّمن المحكيّ الذي مجاله الماضيّ بمختلف أشكاله، وبين زمن التّعليق الذي يتعلّق بالحاضر والمستقبل؛ فإنّه يكون بذلك قد أثرى هذه التقنيّة الزّمنيّة وأسهم في توسيع مداخلها على ضروب شتى من مظاهر التّنافر الزّمنيّ، هي من قبيل ما يتحصّل من العناية بأسيقة الصّيغ والتّراكيب اللّغويّة، وما ينتج عن ذلك من أوجه خطابيّة متنوّعة للزّمن، وقد أتاها التّنافر من جهات عديدة. لذلك فلا يتمّ الوقوف على أشكال هذا التّنافر إلاّ بالاستنباط أو الاستقراء الذي تخضع له استعمالات هذه الصّيغ والتّراكيب اللّغوية الدّالة على الزّمن بطرق متنوّعة؛ لأنّها "تتباين بالشّكل وتتآلف بالوظيفة أحيانا، وتجتمع في الشّكل وتفترق في تأدية الزّمن أحيانا أخرى"[3]. وهو ما يؤكّد مرّة أخرى مدى تعقّد ترتيب الأحداث السّرديّة في الرّواية (عالم بلا خرائط) وتداخلها وتشابكها، واعتسار ضبط خرائط الزّمن فيها، كما يبيّن مدى اغتنائها وثرائها بالمفارقات الزّمنيّة، الأمر الذي جعلها نموذجا متميّزا لدراسة تقنيّة التّرتيب الزّمنيّ، واستكشاف مختلف أنواع المفارقات الزّمنيّة.

إنّ دراسة "الخبو" لتقنيّة التّرتيب الزّمنيّ في رواية "عالم بلا خرائط" لئن كانت تعدّ من أفضل الدّراسات في بابها كون أنّ صاحبها قد أبان فيها عن إمكانات هائلة وقدرات فائقة على تمثّل المفاهيم وحسن توظيفها، انطلاقا ممّا امتاز به النّصّ الرّوائيّ المدروس "عالم بلا خرائط"، إلاّ أنّ عدول الباحث أحيانا عمّا جعله "جينات" ضمن هذه التّقنيّة (التّرتيب الزّمنيّ) وانصرافه إلى تناول ضروب أخرى من أشكال التّنافر أو المفارقات الزّمنيّة في دراسته للتّرتيب الزّمنيّ في "عالم

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 123 وما بعدها.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 109.

[3]: الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 130.

بلا خرائط"، أدّى إلى حصول نوع من الخلط والتّداخل بين الكثير من المقولات والمفاهيم ضمن تقنيّة التّرتيب الزّمنيّ بعضها من جنس ما وضعه "جينات" نفسه في قسم الصّوت مثل تدخلات السّارد في القصّة، وبعضها الآخر من جنس ما يتحصّل من مختلف أنواع الصّيغ اللّغوية وتعدّد سياقاتها المحدّدة لأشكال متنوّعة من أشكال التّلاعب الزّمنيّ، ولو أنّ ذلك كان بهدف إثراء تقنيّة التّرتيب الزّمنيّ وفتحها على مظاهر شتّى من مظاهر التّنافر الزّمنيّ.

أضف إلى ذلك ما سجّل من مبالغة شديدة من لدن الباحث لدى احتفائه الكبير بالنّصّ الرّوائيّ "عالم بلا خرائط"، وفي متابعته الدّقيقة لمختلف مظاهر التّنافر الزّمنيّ فيه حتّى إنّ القارئ ليشعر بتفرّد هذا النّصّ بخاصيّة التّنافر الزّمنيّ وتميّزه عن العديد من النّصوص الرّوائيّة العربيّة المشتملة على وجوه متعدّدة من وجوه التّنافر أو المفارقات الزّمنيّة، وهو ما تبيّن من خلاله أنّ هذا الاحتفاء الشّديد الذي خصّ به النّاقد نصّ "عالم بلا خرائط" كان إثباتا وتوكيدا أيضا لمنطلقاته وفرضيّاته التّحليليّة رغم احتكامه للنّصّ الرّوائيّ في استكشافها بدليل لجوئه في كل مرّة إلى التّمثيل من الرّواية وهو يستعرض شكلا من أشكال التّنافر أو مفارقة من المفارقات الزّمنيّة. ورغم ذلك كلّه يبقى ما خصّ به النّاقد نصّ "عالم بلا خرائط" من تحليل لضروب التّنافر الزّمنيّ دلالة واضحة على تميّز هذا النّصّ وتفرّده عن غيره من النّصوص الرّوائيّة، لذلك عدّت رواية "عالم بلا خرائط" رواية زمن بلا خرائط.

في الفصل الثّاني من الباب الأوّل من دراسته السّابقة "الخطاب القصصيّ في الرّواية العربيّة" ينتقل "الخبو" إلى تناول مقولة الزّمن من زاوية ثانية، هي زاوية المدّة التقنيّة الثّانية من التقنيّات المكوّنة للنّموذج الزّمنيّ لدى "جينات"؛ إذ جعل رواية "رامة والتنين" حقلا ملائما لتحليلاته واكتشافاته لبعض تقنيّات المدّة الزّمنيّة التي تحتفي بها الرّواية على حساب الرّوايات الأخرى.

استأثر اهتمامه في هذه الرّواية بشكلين بارزين فيها هما ما أسماه بالسّرد المشهديّ والوقف بوصفهما تقنيّتين زمنيّتين من تقنيّات دراسة المدّة في الخطاب. وبذلك يكون النّاقد قد وقع في الانتقائية التي وقع فيها لدى دراسته لتقنيّة التّرتيب الزّمنيّ، فوقوع اختياره على رواية "رامة والتنين" ليس له من مبرّر سوى أنّها رواية وصف وسرد مشهديّ، وليس يؤاخذ الباحث على احتفائه بهذين الشّكلين البارزين في الرّواية، بل إنّه يؤاخذ على إقصائه للتقنيّتين الزّمنيّتين الأخريين، وهما الحذف والتّلخيص بوصفهما شكلين من أشكال الوقوف على المدّة في الخطاب.

فبالرّغم من أنّ النّاقد مثلا أشار إلى حضور تقنيّة الحذف في الرّواية وإعلانه عن تخلّلها الفصول وفصلها بين المشاهد ضمن هذه الفصول، على نحو ما مثّل له بنهاية الفصل السّابع وبداية الفصل الثّامن وكذلك نهاية الفصل التّاسع وبداية الفصل العاشر؛ إذ "ليس بين الفصل والآخر اتصال زمني متعين، إذ يجيء الفصل بعد الآخر لا على سبيل التدرج، بل على طريقة التّقطّع"[1]، إلاّ أنّه لم يولها كبير عناية، وتناوله لها جاء عابرا في إطار دراسته للمشاهد في الرّواية.

ثمّ إنّ الباحث، وإن كان يصرّح بسيطرة السّرد المشهديّ على روايات "رامة والتّنين" و"الموت والبحر والجرذ" و"وقائع حارة الزعفراني" و"الوجوه البيضاء"، وسيطرة الوصف على روايتي "رامة والتنين" و"ترابها زعفران"؛ فإنّه وبمجرّد تقليب النّظر في تحليلاته يتأكّد تلك الانتقائيّة التي وقع فيها جرّاء اختياره لنصّ "رامة والتنين" وتعهّده نموذجا للتّحليل تعمّم نتائجه على باقي الرّوايات المذكورة؛ إذ اكتفى من خلال إيراد بعض الشّواهد والأمثلة في الهوامش بالإشارة إلى الخصائص أو الأنماط المشتركة التي تصل "رامة والتّنين" بهذه الرّوايات، ولم يتكلّف عناء تحليل كل نصّ على حدة، حتّى يتسنّى له الوصول إلى نتائج مبرّرة؛ ذلك لأنّ الاشتغال على نصّ روائيّ واحد بوصفه نموذجا لهذه الرّوايات لا يمكن أن يقود إلى نتائج دقيقة وحاسمة مهما كانت درجة هذا التّحليل، ومهما كانت طبيعة التّعالق بين هذه النّصوص الرّوائية؛ لأنّ التميّز سمة تطبع جميع النّصوص دون استثناء؛ ولأنّ مثل هذه الأحكام التّعميميّة تتطلّب دراسة شاملة ومستفيضة لجميع الرّوايات حتّى يتمّ التحقّق من النتائج التي أفصحت عنها رواية "رامة والتّنين".

يقف "الخبو" على طبيعة المشهد الحواريّ[2] في رواية "رامة والتّنين"؛ حيث تبيّن له بأنّ المشاهد فيها هي من جنس الأقوال المنطوقة أو الدّاخليّة الجارية بين رامة وميخائيل، وفي هذا الصّدد تجده ينبّه إلى الالتباس الذي قد يحصل بين أقوال الشّخصيّات، وأقوال السّارد في الرّواية نتيجة نهوض

---

[1]: الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرّواية العربية المعاصرة، ص. 144.

[2]: إذا كان الحوار يعد مادة المسرح الأولى واللبنة الأساسية فيه؛ فإنه في المحكي ليس كذلك لتقدم السرد وسيطرته عليه كمًّا، فضلا عن تحكمه فيه ومعاضدته له أحيانا، بل قد ارتأى بعض الدارسين أن الإسراف في الحوار داخل خطاب المحكي قد يخل بمتانة السرد وحبكته، لكن ذلك لم يمنع من تقلده بعض الوظائف والخصائص في المحكي واستئثاره بالاهتمام والدراسة من قبل النقاد والدارسين حديثا إلى جانب السرد والوصف. فإذا كانت مادة السرد الأفعال والأحداث وكانت مادة الوصف السمات والأحوال؛ فإن مادة الحوار ووظيفته هي نقل أقوال الشخصيات وحكايتها وفق ضروب شتى من التواصل القولي سواء أكان بين شخصيتين أو عدة شخصيات أو حتى بين الشخصية وذاتها وهو ما يعرف بالحوار الباطني. ينظر، قسومة (الصادق)، طرائق تحليل القصة، ص. 212، 214، 216.

السّارد بخطاب الشّخصيّات، أو إذا شئت أنّ الشّخصيّات تتكلّم بصوت السّارد على حدّ تعبير جينات[1]. فهذا النّمط من الخطاب لا يوظّف "لمجرد التنويع السردي، وإنما يتحول إلى رؤية تؤسس لعلاقة [السّارد] بما [يسرد]، فهو تقنية تؤدي إلى التداخل بين صوتين، بالنظر إلى التوافق الذي قد يعقده [السّارد] أحيانا مع صوت الشخصية"[2]. في هذه النّقطة بالذّات أدرج النّاقد ما له علاقة بالصّيغة السّرديّة والصّوت ضمن مبحث المدّة، وراح يمثّل لهذا الضّرب من الخطاب بروايات "الوجوه البيضاء" و"وقائع حارة الزّعفراني" و"ترابها زعفران"، وبنموذج من رواية "رامة والتّنين"[3]. لكنّه كان على الباحث أن لا يتناول ما يدرس ضمن الصّيغة والصّوت، ضمن مبحث المدّة، لا سيّما وأنّه صرّح بتناول ذلك والتوسّع فيه في الباب الثّانيّ من دراسته الذّي خصّصه للخطاب السّارد، وهو الباب الذي خالف فيه "جينات" أيضا حينما جمع بين أقوال الشّخصيّات وأقوال السّارد في الوقت الذي أدرج فيه "جينات" الأولى ضمن مبحث الصّيغة[4]، والثّانيّة ضمن مقولة الصّوت[5] السّرديّ في دراسته لرواية "البحث عن الزّمن الضّائع" في مؤلّفه Figures III.

يضيف "الخبو" نوعا آخر من المشهد سمّاه بالسّرد التّفصيليّ مقتضاه نقل جزئيّات بعض الأحداث في وقوعها، غير أنّه يدرجه أيضا في ما وسمه "جينات" بالخطاب غير المباشر الحر[6] كونه يلتبس بإدراك الشّخصية للأحداث، ويقود إلى التّماهي بين صوت السّارد وصوت الشّخصيّة. وقد أفضى به هذا النّوع من التّحليل إلى الوقوع في الخلط بين مقولات المدّة والصّيغة السّرديّة، ناهيك عن التباس المثال الذي أورده من الرّواية بين كونه مشهدا وبين كونه نوعا من التّبئير الخارجيّ أو الدّاخليّ؛ لأنّ السّارد في هذا المثال فضلا عن امتلاكه لمعلومات استقاها خارجيّا من ملامح الشّخصيّة، يعلم حتّى بما تفكّر به ويجول بخواطرها على نحو ما يبدو في المثال الآتي

---

[1]: (Genette) Gérard, Figures III, p. 295.

[2]: بوالسليو (نبيل)، الرؤية التعبيرية، رؤية الخطاب غير المباشر في رواية الشمعة والدهاليز للطاهر وطار نموذجا، السرديات، العددان 4-5، ص. 171.

[3]: ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 144.

[4]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 287.

[5]: Voir, Ibid, p. 397.

[6]: يرى الصادق قسومة بأن هذا النوع من الخطاب أو ما اصطلح عليه بالحوار الباطني غير المباشر يمثل تقنية أو أداة من أدوات الشفافية الداخلية الثلاث (الحوار الباطني المباشر، والمحكي النفسي، والحوار الباطني غير المباشر) التي تعمل على نقل باطن الشخصيات بأسلوب غير مباشر يلتبس فيه صوت الشخصية بصوت السّارد، بمعنى أن هذه الأداة مدارها باطن الشخصية يؤدى من خلال صوت السّارد. ينظر، قسومة (الصادق)، طرائق تحليل القصة، ص. 281 وما بعدها.

الذي ذكره "الخبو" من الرّواية: "والتفت كأنّما على غير عمد منه، فانكشفت له رامة، تقبل عليه بسرعة، تحت مظلّة مطر مفتوحة ملونة شفافة النسيج، تبتسم، وتنهج قليلا"[1]. وفضلا أيضا عن كونه وقع في الخلط بين ما يدرس ضمن مقولات المدّة والصّيغة والصّوت على الرّغم من الحدود الفاصلة بين مكوناتهما؛ فإنّ إدراك مسألة التّداخل بين خطاب السّارد وخطاب الشّخصيّة في نطاق ما اصطلح عليه بالحوار الباطنيّ غير المباشر يتطلّب كثيرا من التبصّر والتأمّل؛ لذلك كان جديرا بالباحث توضيح هذه المسألة بإيراد مجموعة من الأمثلة من الرّواية لعلّها تكون سببا في إزالة بعض الالتباس والغموض عنها؛ لأنّه كثيرا ما يجد القارئ صعوبة في تمييز خطاب الشّخصيّة من خطاب السّارد، فلا يدري ما إذا كانت أداة الحوار الباطنيّ غير المباشر تنتسب إلى رؤية السّارد أم إلى باطن الشّخصيّة، ذلك لأنّه "عندما ننسب ما هو من أمر الشخصية إلى [السّارد] (أو العكس) فإننا لا نحرّف الأمور ونسيء الفهم فحسب، وإنّما نخلط في "تحديد المسؤوليات" أيضا، وقد تكون النتيجة تحميل الشخصية مسؤولية [السّارد] –باطلا– مسؤولية ما تعيشه الشخصية من خواطر وأفكار ونزوات"[2] في شعورها الدّاخلي.

لئن كانت كثرة المشاهد الحواريّة في الرّواية مكّنت الباحث من الوقوف على مدّة خطاب الرّواية والحكم عليها بالبطء المتأتّي أوّلا من جهة عدم التّكافؤ بين حجم الخطاب في الرّواية، الذي يتّسع لثلاثمائة وثلاث وأربعين صفحة، وبين مدّة القصّة التي استغرقت تسعة أيام فقط، وثانيا من جهة التطابق الحاصل بين الأقوال المشهديّة والمدّة التي تجري فيها هذه الأقوال؛ فإنّ غض النّاقد النّظر عن تقنيّة الحذف وعدم إيلائها ما تستحقّ من التّحليل حال دون ضبط علاقة المدّة بين القصّة والخطاب في الرّواية بشكل دقيق بدليل تلك الاسقاطات التي تقطع التدرّج والصّلة بين المشاهد والفصول، فهذه الإسقاطات وإن كانت من قبيل الحذف الضّمنيّ الذي يستخلص من العلاقات القائمة بين هذه المشاهد والفصول؛ فإنّها تنمّ عن إسقاط لأحداث من القصّة وتسارع لزمنيّتها في الخطاب، حتّى وإن كان "جينات" يجعل الاعتبار في تحليل الحذف إلى زمن القصّة المحذوف[3]. وحتّى وإن كان "الخبو" يعدّها حذفا على سبيل التّجاوز، أو ما اصطلَح عليه بالحذف المزيّف،

---

[1]: الخرّاط (إدوار)، رامة والتّنين، دار ومطابع المستقبل بالفجالة والاسكندرية، القاهرة، ط2، 1993، ص. 226.

[2]: ينظر، قسومة (الصادق)، طرائق تحليل القصة، ص. 290.

[3]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 207.

الذي أدى شيوعه في النّصّ الرّوائيّ "رامة والتنين" إلى نزوع ما أسماه النّاقد بالسّرد المشهديّ إلى التهافت أوالتّلاشيّ، الذي قد يتأتّى أيضا من جهة "عدم تواصل المنطوق من الكلام الّذي يصبح على درجة كبيرة من التقطّع، بسبب اللّحظات التّأملية الّتي ينصرف فيها ميخائيل عن سياق التّواصل المألوف، إلى عالمه الخاصّ فيقول في داخله ما يعجز عن قوله بالنّطق"[1]، بمعنى أنه قد تلتبس الأقوال المنطوقة بالأقوال غير المنطوقة أو الباطنيّة في ذهن ميخائيل وإدراكه، وهي الخاصّية التي يكون معها هذا النّوع من الخطاب -كما يرى الباحث- أقرب إلى المونولوج الدّاخليّ مصوغا بطريقة غير مباشرة؛ لأنّه "من جهة السمة الأولى، ليتبنى وجهة نظر الشخصية، بينما هو من جهة السمة الثانية يقترب من وجهة نظر [السّارد]. وإن هذا التوجه المزدوج تحديدا هو الذي يصنع تقانة تفضلها القصة المتنافرة الخواص القصصية ذات التبئير الداخلي"[2]. كما أنّه يشعر القارئ بتداخل المقولات السّرديّة، والانتقال غير المعلن من دراسة تقنيّة زمنيّة من تقنيّات المدّة إلى مبحث من مباحث الصّيغة السّرديّة، ألا وهو مبحث التّبئير.

إذا كانت دراسة "الخبو" للمشهد في رواية "رامة والتّنين" قد ارتبطت أساسا بخصوصيّة هذه الرّواية بوصفها رواية الشّخصيّة بامتياز؛ فإنّ دراسته لتقنيّة الوقفة أو ما أسماه "جينات" بالوقفة الوصفيّة لم تخرج عن هذا الإطار، لأنّه كما تعلّقت الأقوال والأحداث في هذه الرّواية بشخصيّة ميخائيل تعلّقت الأوصاف فيها برؤية الشّخصيّة الواصفة[3] ميخائيل أيضا، وبتأمّلاتها وطبائعها الذّاتية، لذلك اقتصر اهتمامه على ضرب واحد من الوصف هيمن على الرّواية هو الوصف التّعبيريّ. "ولما كانت الأوصاف على هذه [الهيئة]، فإنها اكتسبت وظيفة تبئيرية جعلت الوصف في "رامة والتنين" مسرّدا. ووجه التسريد فيه، اقتران ما ينقله الواصف من صفات، بحركة إدراكه إيّاه، إذ تصبح العمليّة الوصفية سردا للنّشاط الدّاخلي للشّخصيّة، وقد اندرجت في أقوال باطنيّة

---

[1]: الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 152.

[2]: ديكرو (أوزوالد) وسشايفر (جان ماري)، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر، منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص. 637.

[3]: يرى محمد نجيب العمامي بأن هذه الشخصية تسمى اصطلاحا الرائي الواصف. وهذه التسمية -في نظره- تفتقر إلى الدقة وتستعمل من باب التجاوز؛ لأنه في اعتقاده أن الشخصية ترى أو تدرك في القصة، بينما السّارد هو الذي يتولى وصف ما تراه الشخصية في الخطاب. ويرى أيضا بأن الفرق يكون واضحا عندما يكون السرد لاحقا أو تابعا؛ ذلك لأن الشخصية ترى في حاضر الأحداث والسّارد يعمل لاحقا على تحويل ما رأته إلى كلام. ينظر، العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، ص. 88 (الهامش).

وفي أساليب للقول مختلفة"[1]. وهو الأمر الذي بيّنه "الخبو" لدى حديثه عن أهمّ وظائف الوصف في الرّواية.

قاد ذلك إلى جعل المشهد هو الحركة السّرديّة المناسبة لهذا النوع من الوصف المبأّر[2] الذي يختلف عن الوصف غير المبأّر والوصف المبأّر خارجيّا؛ لأنّ الذّات الواصفة في النّوعين الأخيرين ليست ذات الشّخصيّة الحكائيّة، وإنّما هي ذات السّارد الرّائيّ غير المشارك في الأحداث[3]؛ ولأنّ هذين النّوعين من الوصف يعملان على تعطيل سرعة السّرد وتعليق سير الأحداث في زمن القصّة على خلاف الوصف المبأّر الذي يعمل على إبطاء حركة السّرد دون أن يوقفها.

لئن كان الباحث قد صرّح بأنّ اهتمامه سينصبّ على دراسة الوصف من زاوية المدّة، أو من جهة تعطيل السّرد وإبطائه؛ فإنّ ذلك أفضى به إلى الاستطراد وتناول قضايا متعلّقة بالوصف ليست لها علاقة بمقولة الزّمن السّرديّ كحديثه عن حدود الوصف، وتتبّعه للقرائن الدّالة على بداية المقطع الوصفيّ واختتامه، وحديثه أيضا عن نظام الوصف في الرّواية مستنيرا في ذلك ببعض آراء "فيليب هامون" وأبحاثه المتعلّقة بمسألة الوصف. وليس يدري الدّارس سبب انعطاف الباحث عن منهج "جينات" في دراسة المدّة، واستطراده في تناول قضايا وصفيّة ليست لها من صلات بهذه التقنيّة، وتحديدا تسبّبها في إيقاف الزّمن؛ فهو لم يقدم مبرّرات بشأن ذلك. هذا فضلا عن استعراضه لمواضع الوصف وأنماط[4] وروده في الرّواية رغم أنّه يستهدف -بدرجة أولى- الوصف التّعبيريّ النّمط المهيمن فيها.

---

[1]: الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 209.

[2]: ينتمي الوصف المبأر إلى الوصف عن طريق الرؤية، وفضلا عن كونه يتعلق بمقولة الزمن وتحديدا بمبحث المدّة؛ فإنه يمت بصلة وثيقة بمقولة الصيغة السردية لدى جينات وتحديدا بالتبئير الذي استمد تسميته منه؛ لأن عملية الوصف تتم من منظور الشخصية.

-Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 202, 314.

[3]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، ص. 97.

[4]: ينقسم الوصف إلى ثلاثة أنماط حسب قناة الوصف التي تعتمدها الشخصية الواصفة، وهذه الأنماط هي: الوصف عن طريق القول، والوصف عن طريق الفعل، والوصف عن طريق الرؤية. ولمعرفة المزيد عن هذه الأنماط ينظر، العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، ص. 73 وما بعدها. وينظر أيضا: لرقم (راضية)، بنية الوصف في رواية المملكة الرابعة-تغريبة موجود الأول-للأزهر عطية، السرديات، العددان، 5/4، ص. 111.

علاوة على ذلك فبعض الأمثلة التي أوردها "الخبو" –على سبيل الاستشهاد– عن هذه الأنماط من الوصف في الرّواية بدت غير دقيقة من حيث دلالتها على نمط محدّد من الوصف، ولا يمكن الحسم في أمرها على وجه اليقين مهما كانت معايير التّمييز[1]. ومن ذلك المثال الذي أورده شاهدا على نمط الوصف بالأفعال في "رامة والتنين"، وهذا المثال هو: "يتلمس بأصابعه مؤخرة عنقها، منبت الأجَمَة الخشنة من شعرها، ويطبق على العنق المدوّر المليء. تنظر إليه لا تطرف ولا تتساءل. عضلات العنق تحت كفّيه ناعمة تنبض وتهتزّ أهون اهتزاز كأنها موجات لها صلابة تترقرق بأنفاس هادئة"[2]. فلئن كان النّاقد قد ربط الأوصاف في هذا المقطع بأفعال ميخائيل؛ إذ يقول: "فمن الواضح أن الأوصاف المتعلّقة برامة في هذا المقطع مرتبطة بأفعال ميخائيل وهو يتحسسها ويلامسها. ويصف الملموس يهتزّ تحت يديه"[3]. فإنّ تدقيق النّظر في المقطع السّابق يفتح المجال لاكتشاف نمط آخر من الوصف هو الوصف عن طريق الرّؤية، لم يتفطّن له "الخبو"، وإن كان يشير إلى القناة أو الحاسّة التي تدلّ عليه في قوله السّابق، وهي حاسة اللّمس.

فالمقطع السّابق فضلا عن كونه وصفا عن طريق الفعل يؤكّده الفعلان "يتلمّس ويطبق"، فهو أيضا وصف عن طريق الرّؤية تدلّ عليه حاسة اللّمس كما تبيّن ؛ ذلك لأنّ الفعل يتلمّس يدلّ على الفعل الذي أنجزه ميخائيل، ويدلّ في الوقت نفسه على أنّ حاسة من حواسّه، وهي اللّمس تمثّل قناة الوصف الأمر الذي ترجّحه مؤشّرات مثل الفضاء (تحت كفّيه) والخصائص والصّفات مثل (الخشنة والمدوّر، والمليء، وناعمة، وتنبض، وتهتزّ، وصلابة). فميخائيل إذا لا يفعل فقط، بل يلمس أيضا، لذلك نرجح بأنّ الوصف في هذا المقطع نتاج الفعل واللّمس أو الرّؤية معا، وهو ما جعل "نجيب العمامي" يشير إلى إمكانية اعتباره حالة من الوصف لم يتفطّن إليها المنظّرون للوصف[4]؛ لأنّها تتداخل مع حالة الوصف عن طريق الفعل، ولا يتم اكتشافها إلا من خلاله.

استهوى موضوع الوصف التّعبيريّ في الرّواية الباحث فراح يستنير ببعض مباحث النّحو والصّرف العربيّين لدراسة أشكال الصّياغة اللّغوية للوصف، ممّا مكّنه من الوقوف على مختلف

[1]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، ص. 86.

[2]: الخرّاط (إدوار)، رامة والتّنين، ص. 105.

[3]: الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 158، 159.

[4]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 87.

وجوه تشكّل الصّفة في الجملة سواء أكانت اسميّة أم فعليّة، مبّينا أنّها قد ترد نعتا وحالا وخبرا وصفة مشبّهة واسم فاعل واسم نسبة، كما أكّد أيضا بأنّها قد ترد بصيغة المضارع وبصيغة الماضيّ، وهو الأمر الذي انتهى معه "الخبو" إلى نتيجة مفادها أنّ هذا التّنوّع في نسبة شيوع الصّفات في الرّواية لا يؤدّي زمنا محدّدا معيّنا ومخصوصا، وإنّما يدلّ على الاستمرار والامتداد وتضخّم في الخطاب على نحو ما وقف عليه النّاقد مع فعل الماضيّ "انحدر" في المقطع الوصفيّ الآتي: "وانحدر الأنين الّذي يصدر عن صدرك المزدحم المخنوق، خافتا، مقهورا، مستسلما، لحظة، لنسيان موقوت، لصمت الأنفاس المتردّدة في انتظام النّوم، في البعد الكامل في الغربة الّتي لا وصول إليها ولا مجيء منها"[1]. إذ بدا له أنّ الأسماء والصّفات في هذا المقطع ذات نسق امتداديّ يعدل بزمنيّة الفعل الماضيّ "انحدر" من الدّلالة على زمن محدّد، إلى الدّلالة على معنى الاستمرار والاتّساع وعدم الانقضاء، شأنه في ذلك شأن المضارع القريب من الأسماء -كما يرى الباحث- لينتهي إلى اعتبار فعل الانحدار في انسيابه وامتداده صورة للامتداد الوصفيّ الذي يتّسم به المقطع السّابق[2] من الرّواية "رامة والتّنين".

درس الباحث مسألة الإيقاع في بعض المقاطع الوصفيّة من الرّواية، وذلك من جهة تكرارات بعض العناصر اللّغوية كالتّراكيب والكلمات والحروف والنّبرات والوحدات الصّوتيّة والمعجميّة، وما ينتج عنها من ضروب إيقاعيّة متنوّعة مكّنته من الحكم على نمط الوصف في الرّواية بأنّه تعبيريّ. لكنّه لم يوضّح بشكل جليّ مدى تأثير ضروب الإيقاع في تشكّل الزّمن من جهة السّرعة أو البطء، في المقاطع الوصفيّة المختارة، لا سيّما وأنّ دراسة الإيقاع تندرج ضمن مبحث المدّة في الرّواية. وبالرّغم من ذلك فإنّ دراسة "الخبو" لأشكال الصّياغة اللّغويّة للوصف في "رامة والتّنين" تعدّ إثراء لمباحث المدّة لدى "جينات"، وتفعيلا لبعض مفاهيم الدّرس اللّغويّ والنّحويّ العربيّ القديم وأدواته في تحليل زمن خطاب الرّواية العربيّة المعاصرة.

إنّ دراسة "الخبو" للمدّة في رواية "رامة والتنين" لإدوار الخرّاط تركّزت أساسا على تحليل تقنيّتين لهما شأن كبير وحضور قويّ في الرّواية هما: المشهد والوقفة. ولئن كان اختياره يبدو مبرّرا من ناحية استجابته منهجيّا لمكوّنات النّصّ الرّوائيّ المدروس، إلاّ أنّ تهميشه لتقنيّتي الحذف

[1]: الخرّاط (إدوار)، رامة والتّنين، ص. 48.

[2]:ينظر، الخبو (محمد)، المصدر السابق، ص. 169.

والتّلخيص في الرّواية حال دون امتلاك صورة متكاملة عن تقنيّة المدّة في هذه الرّواية؛ لأنّه لا يمكن تصوّر عمل روائيّ دون أن يلجأ صاحبه إلى هاتين التّقنيّتين السّرديّتين، كما أنّه لا يمكن قياس درجة سرعة الخطاب في أيّ عمل روائيّ بشكل دقيق إلاّ بإجراء تحليلات لتقنيّات المدّة جميعها؛ ذلك لأنّ السّرعة درجات أدناها الوقفة والمشهد وأقصاها الحذف والتّلخيص. إضافة إلى ذلك تناوله المفرط لبعض القضايا المتعلّقة بالوصف وعدم التزامه بتناول بعض أحوال الوصف التي تربطها علاقات وطيدة بالزّمن السّرديّ[1]، وتحديدا بمدّة الخطاب الرّوائيّ. لكنّه رغم هذه الملاحظات المسجّلة تبقى دراسة النّاقد للسّرد المشهديّ والوصف في رواية "رامة والتّنين" لإدوار الخرّاط من أهمّ الدّراسات العربيّة التّطبيقيّة في باب دراسة المدّة في الرّواية العربيّة، لا سيّما تحليله لمكوّن الوصف[2] الذي ظلّ مهمّشا ردحا من الزّمن في السّرديّات الحديثة مقارنة بالسّرد الذي أخذ النّصيب الأوفر؛ حيث تنوّعت المداخل النّظريّة التي استعان بها لدراسة هذا المكوّن بين التّراث النّحويّ والنّقد الحداثيّ الغربيّ، وتميّزت تحليلاته له بحسن توظيفه لمفاهيمه وأدواته النّظريّة، فضلا عن وعيه الكبير بخصوصيّات الوصف ومميّزاته في روايته المختارة.

بعد الانتهاء من تحليل تقنيّة المدّة في رواية "رامة والتّنين"، وتحديدا بعد تحليله للسّرد المشهديّ والوصف فيها، انتقل "الخبو" في الفصل الثّالث من دراسته السّابقة إلى دراسة علاقة التّواتر بوصفها

---

[1]: يقدم عبد اللطيف محفوظ في كتابه "وظيفة الوصف في الرواية" خمس حالات يتعالق فيها الوصف بالزمن حسب الوظائف التي يؤديها، وهذه الحالات هي: 1-الوصف الدال على الحدث: ويكون فيه زمن القصة أكثر سرعة من زمن الخطاب 2-الوصف التأملي: وفية يتوازى زمن القصة مع زمن الخطاب 3-السرد الوصفي: وفيه نشعر ببطء نسبي يسم زمن القصة في مقابل تضخم زمن الخطاب عن طريق الوصف 4-الوصف التحليلي لنفسية الشخصية: وفيه يكون زمن القصة شبه متوقف 5-السرد المنصب على الأشياء أو الأمكنة أو المظاهر الخارجية للشخصيات: وفيه يتوقف زمن القصة بصورة نهائية . ينظر، محفوظ (عبد اللطيف)، وظيفة الوصف في الرواية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 2009، ص. 63، 64، 65.

[2]: شهدت الساحة النقدية العربية بعض الأبحاث والدراسات التي اعتنت بمكون الوصف تنظيرا وتطبيقا منها: كتاب قاسم (سيزا)، بناء الرواية، ص ص. 78-119. ودراسة سويدان (سامي)، الوصف في موسم الهجرة إلى الشمال للطيب صالح، أوضاعه وعلاقاته، ووظائفه ودلالاته ضمن كتاب أبحاث في النص الروائي العربي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1986. ودراسة الجلاصي (زهرة)، الوصف: فنياته ودلالاته في الرواية التونسية خلال الثمانينيات اعتمادا على بعض النماذج، بحث مقدم لنيل شهادة التعمق في البحث، إشراف توفيق بكار، السنة الجامعية: 1995-1996. وكتاب قسومة (الصادق)، طرائق تحليل القصة، ص ص. 162-211. وكتاب العجيمي (محمد الناصر)، الخطاب الوصفي في الأدب العربي القديم: الشعر الجاهلي أنموذجا، مركز النشر الجامعي بتونس ومنشورات سعيداني بسوسة، ط1، جوان 2003. وكتاب مرتاض (عبد الملك)، في نظرية الرواية، ص ص. 371-398. وكتابا الرياحي القسنطيني (نجوى)، الأول الوصف في الرواية العربية الحديثة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، السلسلة 3، المجلد 3، تونس، ط1، 2007، والثاني في نظرية الوصف الروائي، دراسة في الحدود والبنى المورفولوجية والدلالية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2008. وكتاب محفوظ (عبد اللطيف)، وظيفة الوصف في الرواية"، مرجع سابق، وكتاب العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، مرجع سابق.

التّقنيّة الثّالثة والأخيرة التي يتكوّن منها النّموذج الزّمنيّ لدى "جينات"، متخيّرا لذلك رواية أخرى هي رواية "الوجوه البيضاء" لإلياس خوري.

وقف "الخبو" فيها على بعض خصائص المحكيّ من جهة علاقة تكرار الحدث بين القصّة والخطاب؛ حيث استصفى لذلك ضروبا متنوّعة من أشكال تواتر الحدث السّرديّ مهيمنة في الرّواية، وتتولّى مهمّة نقل الأحداث فيها. فإذا كان "الخبو" قد أعلن في بداية التّحليل عن سيطرة المحكيّ المفرد وإمساكه بزمام نقل الأحداث في الرّواية؛ لأنّ هذا النّوع من المحكيّ يتناسب مع راوية مثل "الوجوه البيضاء" تختصّ بالحرب وتتعلّق أحداثها بها تعلقا شديدا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فلأنّ أحداثها تسرد باستعمال الفعل الماضيّ الصّيغة المثلى للمحكيّ المفرد؛ فإنّ هذا الرأي سرعان ما خالفه "الخبو"، مستدركا على بعض الحالات التي تلتبس فيها صيغة الماضيّ بصيغة المضارع الذي لا يتناسب في الأصل مع هذا النّوع من المحكيّ. وقد قاده ذلك إلى الاستعانة بآراء النّحاة فيما يتعلّق بمسألة الانتقال من صيغة الماضيّ إلى صيغة المضارع، مستدلاّ على ذلك بتحليل بعض المقاطع من الرّواية. أضاف الباحث إلى ذلك حالة أخرى يتأدّى بها المحكيّ المفرد، وهي صيغة المضارع غير المقترن بصيغة الماضيّ؛ أي عندما يكون "تعاقب الكلمات في الخطاب، [موافقاً] لتعاقب حركات إدراك الشخصية الرائية تنقل لنا الأشياء كما تدركها"[1] وتتأمّلها بنفسها.

لا يكتفي "الخبو" في استعراض أنماط التّواتر بالتّمثيل لها ببعض المقاطع من الرّواية فحسب، كما فعل "جينات" في تحليله لرواية "البحث عن الزّمن الضائع"[2]، وإنّما عمل على وصل هذه الأنماط بعضها ببعض في النّصّ الرّوائيّ بأكمله؛ إذ يرى أنّ "مدار الأمر، ليس الوقوف على أنماط السرد في موضع من المواضع حسب، كما ذهب إلى ذلك جينات، وإنما المدار على استصفاء خاصة هذا السرد بمقارعة النص بالنص. فليس يكفي أن نتعرف نوعا سرديا في موضع من المواضع، بل لا بدّ أن نستقصي سائر تصاريفه في النص جميعه. فقد نقف على سرد مفرد هنا وسرد مؤلف هناك، لكن هذين النوعين السرديين، متى وسّعنا مجال النظر فيهما، وجدناهما موصولين في النّص، بما يشاكلهما، أو يوحي بهما إيحاء. فيتنزلان في نطاق أوسع، هو نطاق السرد

[1]: الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 219.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 217.

المكرر"[1]. ذلك ما وقف عليه النّاقد في "الوجوه البيضاء"؛ التي من أبرز خصائصها أن يتحوّل المحكيّ المفرد فيها إلى محكيّ مفرد متعدّد، والمحكيّ المفرد بنوعيه يتحوّل بدوره أيضا إلى محكيّ مؤلّف على النّحو الذي يتمظهر في مواضع متنوّعة من الرّواية –حددها الباحث– أبرزها مطالع الفصول التي يقدّم فيها الكاتب تقديما مختصرا الشّخصيّات التي أدلت بشهاداتها عن مقتل خليل جابر[2]. وقد أفضى به تتبّع مختلف أنماط المحكيّ وأشكال تعالقها ووظائفها التي تنهض بها في الرّواية إلى نتيجة مفادها أنّ هذه الأنماط من جهة التّواتر قد تختلط اختلاطا كبيرا بفعل التباسها برؤية الشّخصيّة للأحداث والأشياء في الرّواية؛ أي عندما تقوم الشّخصيّة برواية الأحداث وهي في مقام التّأمّل والنّظر[3] والإدراك الذّهني والنّفسيّ.

ذلك ما تبيّنه النّاقد من خلال بعض المقاطع التي يرى أنّ صيغ الأفعال الماضيّة والمضارعة التي تتضمّنها، وإن كانت تدلّ على معنى التّأليف وهي منفصلة عن سياقها، إلاّ أنّها متى أنزلت في سياقها وعلّقت برؤية الشّخصيّة وتأمّلاتها انتقلت من الدّلالة على المحكيّ المؤلّف إلى دلالتها على معنى المحكيّ المفرد المتعدّد، ومن دلالتها على المحكيّ المفرد بنوعيه والمحكيّ المؤلّف إلى الدّلالة على المحكيّ التّكراريّ المقترن بتكرار إدراك الشّخصيّة للأحداث في صيرورتها، ولا سيّما تكرار الحدث المركزيّ، وهو حدث مقتل خليل جابر الذي ما لبث يتكرّر في الرّواية من بدايتها إلى نهايتها[4]. ومن خلال معاينته للمحكيّ التّكراري في الرّواية ولمختلف أشكال تكرار الحدث المركزيّ فيها، توصّل "الخبو" إلى أنّ هذا الحدث الواحد (مقتل خليل جابر) قد تكرّر بهيآت وصيغ متنوّعة عن طريق التقرير والتقويم والانفعال والاستدراك والاستفهام، مبيّنا بأنّ هذا الاختلاف بين هذه الصّيغ والأشكال، وإن كان يعبّر عن مضمون واحد هو القتل إلا أنّه من جهة تواترها في الخطاب، أو من جهة تكرار الحديث عمّا حصل مرّة واحدة في الواقع، ليس "إلاّ سبيلا إلى تكبير حجم الحدث الغريب في طريقة وقوعه، وفي أسبابه الغامضة لتقوية التأثير في المخاطب

[1]: الخبو (محمد)، المصدر السّابق، ص. 228.
[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 220.
[3]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 222.
[4]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 222، 223، 224.

(...) ثمة إذن نزوع إلى توسيع حجم الخطاب على حساب الحدث [في القصة] لغاية حجاجية"[1] تأثيريّة وإقناعيّة.

في هذا السّياق يؤكّد الخبو أنّ المحكيّ التّكراري ليس قائما في الرّواية بتكرار الحدث نفسه في جميع الفصول فحسب، وإنّما هو قائم في الفصل الواحد وفي المقطع الواحد، ومتعلّق بالموت وبغيره من الأحداث[2]. لقد قاده ذلك إلى تحليل بعض المقاطع من أجل معاينة تجلّيات هذا النّوع من المحكيّ وطرائقه ووظائفه في الرّواية؛ إذ توصّل إلى أنّ المتماثلات أو التّراكيب المتكرّرة فيها تختلف باختلاف الأسيقة الواردة فيها، فهي قد تكتسي طابعا تقريريّا، أو تصويريّا، أو تكثيفيّا، أو انفعاليّا. وهذا هو "شأن المتماثلات تتعاود في "الوجوه البيضاء" لا لتنقل الأحداث المكرّرة حسب، بل لتنقل انفعالات الشّخصيات الرّاوية بها"[3]. كما بيّن أيضا بأنّ هذه المتماثلات تؤدّي وظائف مختلفة في المحكيّ تكون تقريريّة أو تبئيريّة أو تفخيميّة، الأمر الذي أدّى إلى توسيع حجم الخطاب وتضخّمه على حساب الأحداث السّرديّة.

من هذا المنطلق، إذا كان "الخبو" قد عاين مختلف أشكال انتظام المتماثلات في نطاق المحكيّ التّكراريّ وعمل على وصل بعضها ببعض، مراعيّا في ذلك مختلف أسيقتها التي وردت فيها؛ فإنّه لم يبيّن بوضوح مدى ارتباط هذا التّنوع الصّيغيّ للمتماثلات بشكل أساسيّ بوضعيّة السّارد الذي وجد نفسه في وضع محيّر بعد أن جمع كمّا هائلا من المعلومات عن مقتل شخصيّة خليل أحمد جابر؛ إذ لا يوجد سبب معيّن ومقنع للوفاة، كما لا يوجد من مبرّر للجريمة المروّعة، وهذا هو الانتظام الرئيسيّ لوضع السّارد، الذي تترتّب عنه تكراريّة دالة للكثير من العبارات المتشابهة[4]. وقد عبّر الباحث "عبد الفتاح الحجمري" عن شيء من ذلك لدى تحليله لهذه الرّواية بقوله: "ولا يمكن الحديث (...) عن حكاية واحدة في رواية (الوجوه البيضاء)، ما دام هذا النّصّ الرّوائي يتقدّم إلينا بمحك متعدّد الحكايات، غير أنّ هذا التعدّد يستهدف سياقا حدثيا موحّدا يبحث عن الحكاية المفقودة، فيكون في تنوع المنظورات بحث عن صيغ تعبيريّة جديدة"[5]. وبهذا

---

[1]: الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 227.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 228.

[3]: المصدر نفسه، ص. 229.

[4]: ينظر، الحجمري (عبد الفتاح)، السارد في رواية الوجوه البيضاء، فصول، مج 12، ع 2، صيف، 1993، ص. 150.

[5]: المرجع نفسه، ص. 146.

يبدو جليا أنّ "الخبو" طرق ميادين تحليليّة لم يطرقها "جينات" في دراسة التّواتر، التي كانت سببا في توسيع مداخل هذه التّقنيّة الزّمنيّة وإثراء مباحثها. لكنّه على الرّغم من أنّه لم يقدّم مبرّرات واضحة عن هذا التّوسيع وعن مخالفته "جينات" في تحليلاته، إلاّ أنّ الطّريقة التي انتهجها في تحليل هذه التّقنيّة، وفي اكتشاف مختلف أنماط المحكيّ وأشكاله في "الوجوه البيضاء" أفضت إلى تحقيق نتائج تحليليّة أفضل، وتقديم معرفة عميقة بهذا النّصّ الرّوائيّ، لا سيّما من جانب عقده لمقارنة بين المتماثلات أو المتشاكلات في الخطاب، ووصله لأنماط المحكيّ بعضها ببعض، وتنزيله إياها في سياقاتها المختلفة الأمر الذي مكنّه من إدراك طرائق اشتغال تقنيّة التّواتر في رواية الوجوه البيضاء.

ختاما يمكن القول بأنّ المقاربة التي نهض بها "الخبو" للزّمن في خطاب الرّواية العربيّة تعدّ من المقاربات القليلة الجادّة والمتميّزة التي تنضاف إلى قائمة الجهود التي أسهمت في دراسة الزّمن السّرديّ في الرّواية العربيّة، وفي إغناء مباحث السّرديّات المغاربيّة. وذلك بالنّظر إلى شموليتها واستيعابها لجميع مستويات دراسة الزّمن السّرديّ، وبالنّظر أيضا إلى القدرات الكبيرة التي أبان عنها "الخبو" في التّحليل، وفي تعامله المرن والواعي مع المنهج المطبّق، فهو لم يطبّق مباحث مقولة الزّمن على جميع نصوص مدوّنته الرّوائيّة، وإنّما راح يصغي للنّص في استكشاف أبرز مكوّنات خطاب الزّمن وخصائصه في كلّ نص من نصوص مدوّنته. وقد تمثّل ذلك في دراسته للتّرتيب الزّمنيّ في رواية "عالم بلا خرائط"، والمدّة في رواية "رامة والتّنين" من جانبين مهيمنين فيها هما المشهد والوصف، كما خصّص رواية "الوجوه البيضاء" لدراسة تقنيّة التّواتر.

2-3- تقنيّات البنية الزّمنيّة، قوالب شكليّة جاهزة، والتباس في المفاهيم:

يخصّص "حسن بحراوي" الباب الثّانيّ من كتابه "بنية الشّكل الرّوائيّ" لدراسة البنية الزّمنيّة في الرّواية المغربيّة؛ حيث استدعى لذلك طروحات "تودوروف" و"جينات" المتعلّقة بدراسة الزّمن السّرديّ، فتناول منها ما بدا له مناسبا وتجاوز منها ما لم يره مناسبا، أو أنّه رآه لا يتجاوب مع النّصوص الرّوائيّة التي سيدرسها. وعلى هذا الأساس تركّزت تحليلاته للزّمن على دراسة بنيتي التّرتيب الزّمنيّ للأحداث والمدّة في خطاب هذه الرّوايات المنتخبة، دون أن يدرس بنية التّواتر الزّمنيّ لأحداث المحكيّ فيها بين القصّة والخطاب.

أمام هذا الوضع لا يدري الدّارس سبب عزوف "بحراوي" عن دراسة التّواتر ما دام أنّه يستهدف دراسة البنية الزّمنيّة، التي يعدّ التّواتر أحد أركانها ومكوّناتها، هذا فضلا عن أنّ "جينات"

يعدّه شكلا ثالثا من أشكال العلاقة القائمة بين القصّة والخطاب، كما يعدّ أيضا عاملا أساسيّا من عوامل تشكّل الإيقاع في المحكيّ الرّوائيّ الذي لا يحصل في بعض النّصوص الرّوائيّة من مجرّد التّناوب أو التّداول بين التّلخيص والمشهد؛ أي بين السّرعة والبطء، في الوقت الذي يحصل مع التّنويع داخل خطاب المحكيّ بين نوعي التّواتر المفرد والمؤلّف[1]. ومن هنا تكمن أهميّة دراسة التّواتر في خطاب المحكيّ الرّوائيّ على الرّغم من أنّه لم يحظ باهتمام كبير من قبل النّقاد والدّارسين العرب المشتغلين بالزّمن السّرديّ.

تأتي دراسة الباحث لتقنيّة التّرتيب الزّمنيّ في الرّواية المغربيّة من خلال اشتغاله على مفارقتي الاسترجاعات والاستباقات أو ما أسماه (بالاستذكار والاستشراف)، وقد شرع النّاقد في تناول كلّ مفارقة على حدة، فبدأ (بالاستذكار) محدّدا مختلف مقاصده ووظائفه التي يؤدّيها في المحكيّ الرّوائيّ، قبل أن يقدم على معاينة أشكال حضوره في متن الرّواية المغربيّة، ومع ذلك تجده يعترف بصعوبة المأموريّة في متابعة جميع حالات حضوره وحصر مواقعها في الرّواية، نظرا لضخامة المتن الرّوائيّ المدروس، ممّا أرغمه على الاكتفاء بتقديم صورة إجماليّة عن مظاهره، ممثّلا لمدى (الاستذكار) بمقطع واحد أو نموذج من كلّ رواية من رواياته المدروسة، ولسعة (الاستذكار) بثلاثة نماذج من هذه الرّوايات أيضا[2]. ولئن كان "بحراوي" يوافق "جينات" في تحديده لمدى (الاستذكار)؛ فإنّه يخالفه في تحديده لسعته؛ إذ يدرج دراستها ضمن مستوى الخطاب على عكس "جينات" الذي يموضعها في مستوى القصّة. وبمعنى آخر فالسّعة عند "بحراوي" تقاس –في النّص– بالسّطور والفقرات والصّفحات، ممّا جعلها تتحوّل من تقنيّة من تقنيّات التّرتيب الزّمنيّ، أو مفارقة من المفارقات الزّمنيّة إلى تقنيّة من تقنيّات قياس المدّة، والملاحظ هنا أنّ الباحث وقع في خلط منهجيّ بين مستويين من مستويات دراسة الزّمن عند "جينات" ليس له مبرّرات واضحة سوى أنّه يريد قياس مدّة السّعة في الخطاب، وهيّ مدّة مقاسة أصلا في مستوى القصّة.

---

[1]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 256.

وينظر، كامل (سماحة فريال)، في النقد البنيوي للسرد العربي، ص. 100.

[2]: مثل الناقد لمدى (الاستذكار) بنماذج مأخوذة من روايات: "اليتيم" لعبد الله العروي، و"جيل الظمأ" لمحمد عزيز الحبابي، و"الطيّبون" لمبارك ربيع، و"المعلّم" لعبد الكريم غلاب، و"إملشيل" لسعيد علوش، ومثل لمدى الاستذكار بنماذج مأخوذة من روايات: "الريح الشتوية" و"الطيّبون" لمبارك ربيع، و"دفنّا الماضي" لعبد الكريم غلاب.

زد على ذلك أنّ النتائج التي توصّل إليها الباحث طغى عليها التّعميم وإصدار الأحكام العامّة، فمثلا هذه النّتيجة التي يقول فيها: "ويمكن القول أخيرا بأنّ النماذج الثلاثة التي مثلنا بها للاستذكارات ذات السعة الكبيرة قد نجحت كلها في تحقيق غايتها من جهة إخبارنا بالحجم الذي يمكن أن تبلغه ضمن زمن الخطاب، ثم من جهة الفائدة المؤكدة التي تقدمها لفهم القصة على نحو أفضل عن طريق إطلاعنا على عناصر ومعطيات حكائية تحفظ تماسك النص الروائي وتمنح له وضوحه واتساقه"[1]. تعدّ من قبيل الأحكام العامّة والجزافيّة التي لا يمكن أن تؤسّس لمعرفة عميقة بالنّصوص الرّوائيّة المدروسة مادام أنّ الباحث قد استخلصها بناء على ثلاثة نماذج فقط منتقاة بعناية من متن روائيّ ضخم هو الرّواية المغربيّة. أمّا النّتيجة الثّانية التي توصّل فيها إلى "أنّ سعة (الاستذكار) لها صلة بزمن الكتابة (...) بينما مدى الاستذكار يدخل في علاقة مع زمن القراءة"[2]. تبيّن بأنّه يستعمل زمن الكتابة مرادفا لزمن الخطاب من جهة، وزمن القراءة مرادفا لزمن القصّة من جهة ثانية، بدليل أنّه أدرج سابقا دراسة سعة (الاستذكار) في مستوى الخطاب ومداه في مستوى القصّة، وهذا بالرّغم من وجود اختلاف بيّن بين مدلولات هذه المصطلحات جميعا.

ثمّ إنّ الخلاصة التي انتهى إليها النّاقد في هذا النّطاق التي يعدّ فيها (الاستذكار) بوصفه تقنيّة زمن مسألة قياس زمنيّ محض ليست إلاّ إحدى النّتائج التي توصّل إليها "جينات" في دراسته للمفارقات الزّمنيّة. وهنا يطرح التساؤل لماذا يعدها "بحراوي" كذلك وهو يتعامل معها بوصفها تقنيّة مدّة لا تقنيّة من تقنيّات التّرتيب الزّمنيّ[3]. وعلى شاكلة تناوله لمفارقة (الاستذكار) درس النّاقد مفارقة (الاستشراف)، فبدأ بسرد مختلف وظائفه وأدواره، قبل أن يقتصر على رصد وظيفتين أساسيّتين له، هما: الوظيفة التّمهيديّة والوظيفة الإعلانيّة، وبناء على هذين الوظيفتين يحدّد نوعي (الاستشراف التّمهيديّ والإعلانيّ)، لينتقل بعد ذلك إلى التّمثيل للنّوع الأوّل بمقطع من رواية "اليتيم" ومقطعين من رواية "المعلّم علي"، وللنّوع الثّاني بمثالين من روايتي "جيل الظمأ" و"إملشيل" عن (الاستشراف الإعلانيّ) ذي المدى القصير، وبثلاثة أمثلة من روايات "بامو" لأحمد زياد و"الرّيح الشتوية" و"بدر زمانه" لمبارك ربيع أيضا، عن (الاستشراف الإعلانيّ) ذي المدى الطويل. ليختم

---

[1]: ينظر، بحراوي (حسن)، بنية الشّكل الرّوائي، الفضاء –الزّمن –الشخصية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط2، 2009، ص. 131.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3] :Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p.129.

وينظر، كامل (سماحة فريال)، في النقد البنيوي للسرد العربي، ص. 102. وينظر، بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 131.

حديثه عن أنواع (الاستشراف الإعلانيّ) بذكر نوع آخر منها سمّاه الإعلان المغلوط الذي يتمّ الإعلان من خلاله عن حدث في الرّواية سيفنّد أو يصحّح فيما بعد، ممثّلا له بنموذج من رواية "دفنّا الماضي" على الرّغم اعترافه بندرة مصادفته في الرّواية المغربيّة.

فلئن كان "حسن بحراوي" قد تناول تقنيّة (الاستشراف) بالطّريقة نفسها التي تناول بها تقنيّة (الاستذكار)؛ فإنّه سيتم الاكتفاء بالتّعقيب على الملاحظة التي نقلها النّاقد عن "جينات" فيما يتعلّق بحضور تقنيّة (الاستشراف) في الرّواية المغربيّة، وذلك بعد استعراضه لرأي "جينات" بشأنها[1]؛ إذ يقول "بحراوي": "ويمكن سوق نفس الملاحظة بصدد الرواية المغربية التي تبدو هي الأخرى أكثر ميلا لاستخدام الاستذكارات بمختلف أنواعها منها إلى استعمال الاستشرافات التي تسعى إلى استباق الأحداث والقفز على حاضر النص، وقلنا تبدو لأن هذا مجرد انطباع يفتقد إلى الاستدلال ولا يقوم سوى على استقراء سريع للمتن"[2]. بهذا يتضح أنّ ما توصّل إليه النّاقد هو من قبيل الملاحظات البديهيّة، والمسلّمات النّقديّة المتعارف عليها عند المهتمّين بالسّرديّات؛ لأنّ طبيعة المحكيّ ومادّة أحداثه تكون في الغالب بالعودة إلى الماضيّ، لذلك فهذه الملاحظة التي أبداها "بحراوي" لا تحتاج إلى إثبات ولا إلى استدلال عليها باستقراء دقيق للمتن الرّوائيّ المدروس، كما وصف الباحث. ولعلّ الغريب في قول الباحث هو الكلام الأخير الذي ختم به قوله، الذي يثبت بساطة التّناول التي انتهجها الباحث من خلال لجوئه إلى الاستنتاجات النّقديّة الجاهزة والقيام بإسقاطها على النّصوص الرّوائيّة بشكل مباشر.

فعلى الرّغم من الجهد الذي بذله الباحث في معاينة تقنيّة التّرتيب الزّمنيّ في متن الرّواية المغربيّة، إلاّ أنّ أبرز ما يمكن ملاحظته على طريقة تناوله لهذه التّقنيّة، هو أنّه اكتفى بالتّدليل، أو التّوكيد

فقط على شيوع هذه الأنواع من المفارقات الزّمنيّة في الرّواية المغربيّة، دون أن يقدّم مبرّرات واضحة عن توجّهه تستقى من داخل نصوص مدوّنته، أو من خلال الإصغاء إلى هذه النّصوص والوقوف على خصوصيّاتها التي تشكّل تميّزها وتفرّدها، وأيضا دون أن يتوصّل إلى نتائج تختصّ مثلا بدرجة

[1]: يرى جينات بأنّ الاستباقات الزّمنية أقلّ تواترا في التقاليد السّردية الغربية من تقنية الاسترجاعات، وأنّ المحكي بضمير المتكلم يعد أكثر ملاءمة للاستباقات كونه يتيح للسّارد التّلميح والإشارة إلى المستقبل أو الحاضر؛ ذلك لأنّ هذه التلميحات أو الإشارات تعتبر من الأدوار المهمة التي يؤديها في خطاب المحكي. -Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 154-155.

[2]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 133.

هيمنة هذه المفارقة أو تلك في رواية على حساب رواية أخرى، ثمّ ربط هذه الاستنتاجات بعضها ببعض لعلّها تكون سببا في إثراء تحليلاته وتعميقها.

يتّضح بذلك أنّ عملية الإسقاط المباشر للمفاهيم والأدوات بالشّكل الذي مارسه الباحث قد كبّلت هذه النّصوص ومنعتها من البوح بأسرارها ومكنوناتها، وأخضعتها لإجراءات تطبيقيّة واحدة، مع أنّ الاختلاف سمة بارزة بين النّصوص مهما كانت درجات الصّلة والتّشابه بينها. كما أوضحت أيضا الطّريقة التّبسيطيّة والحرفيّة الميكانيكيّة التي انتهجها الباحث في استكشاف المفارقات الزّمنيّة وفي تحديد وظائفها وأدوارها في الرّواية المغربيّة، فهو لم يعتمد أدوات جديدة أو مبتكرة، وإنّما لجأ إلى الجاهز والمتداول فانتقى منه ما يناسب للتّطبيق، الأمر الذي اعترف به الباحث قائلا: "ولا نريد هنا أن نعطي الانطباع بأنّنا سنقترح طريقة مبتكرة نتجاوز بها التصورات البنيوية المتداولة في مقاربة الزّمن السّردي وتحليل التغيرات التي تطرأ عليه...فغاية ما نسعى إليه هو استيعاب المفاهيم والأدوات الإجرائية التي شاع استعمالها لهذا الغرض ومحاولة الإفادة منها لتحقيق فهم أفضل للعلاقات الزمنية التي تنتظم النّص الرّوائي المغربي، وفي مرحلة لاحقة القيام بتحليل لتلك العلاقات وتوزيعها في محاور للوقوف على تمفصلات البنية الزمنية العامة للنصوص موضوع الدّراسة"[1]. يضاف إلى ذلك أنّ الاشتغال على متن روائيّ ضخم بحجم المتن الذي اشتغل عليه "حسن بحراوي" يعدّ مأموريّة صعبة ومهمّة شاقة نذر نفسه لتحقيقها؛ إذ لا يمكن أن يقود مثل هذا الاشتغال في كلّ الحالات إلى تحقيق نتائج دقيقة وتحليلات شاملة لجميع المتن المنتخب، كما أنّه قد ينجرّ عنه تبعات منهجيّة، وإشكالات تحليليّة كثيرة من مثل التّجزيئيّة والانتقائيّة التي وقع فيها الباحث في تعامله مع هذه النّصوص الرّوائيّة. وبذلك فإنّ النّتيجة المتوصّل إليها ههنا هي أنّ "اتخاذ الرواية المغربية برمتها متنا أمر ثقيل يرتب بلا ريب تبعات، كما أن اجتزاء مقاطع بعينها من تلك النصوص الروائية لا يمكن أن يفي بالغرض، أو يفضي إلى نتائج مقنعة، فإذا [أضيف] إلى ذلك انتقائية غير مبررة تقوم على توجه براغماتي، فإن العمل مصيره الإجهاض، والهدف مآله إلى الفشل"[2] والنّتائج تكون مجانبة للدّقة والصّواب.

[1]: بحراوي (حسن)، بنية الشّكل الرّوائي، ص. 118.

[2]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 296، 297.

ينتقل "بحراوي" بعد دراسة التّرتيب الزّمنيّ في الرّواية المغربيّة إلى دراسة المدّة فيها، وبذلك فإنّ طريقة التّحليل التي اعتمدها، لا تختلف كثيرا عن الطّريقة التي انتهجها في دراسة التّرتيب الزّمنيّ؛ إذ اكتفى بالتّدليل مرّة أخرى على تقنيّات المدّة ببعض المقاطع من الرّوايات المنتخبة، وذلك –دائما– من أجل إثبات صحّة فرضيّاته وتوكيدها. وقد شفّع ذلك ببعض الاعترافات والأعذار التي تؤكّد صعوبة المهمّة التي أوكل نفسه لتحقيقها، قائلا: "سنلاقي بعض الصعوبة في دراسة مكونات النسق الزمني في الرواية المغربية إما بسبب غياب الوضوح وانعدام التناسق في التحديدات الزمنية المعطاة، وإما بسبب استحالة الربط بين التسلسل العام للرواية وبين الإشارات الزمنية المبثوثة في السرد..على أننا سنحاول تجاوز هذه الصعوبات بالتركيز على التمظهرات الزمنية الكبرى دون الأخذ بالجزئيات والمؤشرات الخاطفة التي قد لا تكون متوفرة دائما على الصرامة والدقة الكافيتين"[1]. وهو أمر طبيعيّ أن يلاقي الباحث مثل هذه الصّعوبات لاستحالة متابعة جميع المتن الرّوائيّ المدروس، ولعسر إجراء تحليل شامل ودقيق له، يستوعب جميع تمفصلات عناصر تقنيّة المدّة في الخطاب.

لا غرابة –في ذلك– إذا، خصوصا إذا تمّت مصادفة مثل هذه الصعوبات في تحليل تقنيّة المدّة ليس فقط في التّعامل مع متن روائيّ ضخم مثل الذي اشتغل عليه النّاقد، وإنّما على مستوى التّعامل مع النّصّ الرّوائيّ الواحد؛ إذ كثيرا ما تظهر الدّراسات السّرديّة الحديثة جوانب من ذلك، لا سيّما تلك الدّراسات التي تقتصر على معاينة تقنيّة واحدة من تقنيّات المدّة في نصّ روائيّ واحد رغبة في تحقيق نوع من الدّقة والشّموليّة، واستيعاب جميع نواحي هذا النّصّ المدروس، وتجاوز كثير من العوائق التي تثيرها عمليّة الإسقاط المباشر لهذه التّقنيّات على النّصوص الرّوائيّة.

شرع الباحث في تقسيم دراسة المدّة إلى قسمين: القسم الأوّل عنونه بتسريع السّرد وخصّصه لدراسة تقنيّتي التّلخيص والحذف، والقسم الثّاني عنونه بتعطيل السّرد وخصّصه لحضور تقنيّتي المشهد والوقفة في الرّواية المغربيّة. وسار "بحراوي" على نهج "جينات" في تقسيم الحركات السّرديّة إلى حركات تؤدّي إلى تسريع السّرد، وأخرى تؤدّي إلى إبطائه[2]. وكعادته يبدأ تناوله لكلّ تقنيّة

[1]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 144.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 191.

أو حركة من هذه الحركات السّرديّة بالتّعريف بها، وبذكر أنواعها، وتحديد وظائفها وأدوارها في خطاب المحكيّ.

يستهل النّاقد القسم المخصّص لتسريع السّرد بمعالجة تقنيّة التّلخيص الذي يقف على نوعيه: التّلخيص المتعلّق بأحداث الماضيّ والتّلخيص المتعلّق بأحداث الحاضر، وبعدما بيّن أنّ النّوع الأوّل من نوعي التّلخيص يعدّ أكثر تواترا من الثّاني في خطاب المحكيّ، راح يمثّل للعلاقة بين التّلخيص والاسترجاع (التّلخيص الاسترجاعي) بمقطعين، الأوّل من رواية "المغتربون" للأحسايني محمد، والثّاني من رواية "الرّيح الشتوية" لمبارك ربيع. وبهذه الصّورة يتأكّد أنّ همّ الباحث الأكبر من خلال إيراد هذين المقطعين كان التّدليل على هذا النّوع من التّلخيص وعلى العلاقة الوطيدة بين التّلخيص والاسترجاع، لا أكثر ولا أقلّ، وليس أدلّ على ذلك من هذا القول الذي أعقب المثالين السّابقين. يقول الباحث: "لقد كان الغرض من تقديم هذين المثالين، كما قلنا، هو الاستدلال على وجود علاقة وثيقة، إلى حد ما، بين تقنيتي الخلاصة والاستذكار ولعل ما سقناه من توضيحات بهذا الصدد يقوم دليلا على ميل الخلاصة الطبيعي إلى استدراج الماضي واتخاذ أحداثه موضوعا مهيئا للعرض الموجز والسرد السريع"[1]. وأمّا بالنسبة لعلاقة التّلخيص بالحاضر فيمثّل لها بمقطعين: أولهما من رواية "دفنّا الماضي" وثانيهما من رواية "بدر زمانه".

لينتقل بعد ذلك إلى إثارة قضيّة متعلّقة بالمدّة التي يغطّيها التّلخيص في الخطاب أو النّص، فبعد ما مثّل له بمقاطع من روايات "الطّيبون" لمبارك ربيع و"المعلّم علي" لعبد الكريم غلاّب و"اليتيم" لعبد الله العروي و"الأفعى والبحر" لمحمّد زفزاف يتوصّل إلى نتيجة مفادها أنّ مدّة التّلخيص في الرّواية المغربيّة "لا تتجاوز سقف العشر سنوات كحد أعلى وتتوقف عند بضعة أيام كحد أدنى للفترة التي تلخصها من زمن القصة"[2]. فناهيك عن كون هذه النّتيجة تعدّ من قبيل الأحكام العامّة التي تفتقد إلى الدّقة والرّصانة بالنّظر إلى تأسيسها على تحليل لا يستوفي جميع شروطه ومتطلّباته، وعلى بعض المقاطع المنتقاة من بعض الرّوايات المدروسة لا يمكنها أن تنهض دليلا كافيا لإثبات هذه النّتيجة وتوكيدها، إلاّ أنّ الباحث قد ركّز من خلال هذه النّتيجة على قياس مدّة التّلخيص في مستوى القصّة فقط دون أن يربط ذلك بما يقابله في مستوى الخطاب أو النّص، متناسيا

[1]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 148.

[2]: المصدر نفسه، ص : 152.

أنّ قياس المدّة يقوم على أساس التّعالق بين هذين المستويين؛ أي العلاقة بين زمن القصّة مقاسا بالثّواني والدّقائق والسّاعات والأيّام والشّهور والسّنوات وبين حجم الخطاب مقاسا بالأسطر والصّفحات على حدّ التواضع الذي أقرّه "جينات".

يعود النّاقد –بعد تناوله للمدى الزّمنيّ في الرّواية المغربيّة– إلى استعراض أنواع أخرى من أنواع التّلخيص وهذه المرّة من منطلق التّمييز الذي وضعه "لنتفلت" Lintvelt. وهذه الأنواع هي: التّقديم الملخّص، وتلخيص الأحداث غير اللّفظية، وتلخيص خطاب الشّخصيّات[1]؛ حيث اكتفى "بحراوي" بالتّمثيل للنّوع الأوّل بمقطعين الأوّل من رواية "دفنا الماضي" لعبد الكريم غلاّب والثّاني من رواية "رحيل البحر" لمحمّد عز الدّين التّازي، وأمّا النّوع الثّالث فمثّل له بنموذج واحد من كلّ رواية من روايات "بدر زمانه" و"الرّيح الشّتوية" لمبارك ربيع و"الغربة" لعبد الله العروي.

أعقب الباحث هذه الأمثلة التّلخيصيّة ببعض التّعليقات والشّروحات ليس فيها ما يحيل إلى الأدوار والوظائف التي تنهض بها هذه التّقنيّة الزّمنيّة في نطاق المدّة؛ إذ على العكس من ذلك تماما فالباحث مثلا يتناول التّلخيص المتعلّق بخطاب الشّخصيّات ليس من جهة انفراده بتلخيص أقوال الشّخصيّات وإسهامه في تقليص حجمها على مستوى الخطاب، وإنّما جاء تناوله لهذا النّوع من التّلخيص من جهة التّركيز على دور السّارد في تلخيص خطاب الشّخصيّات ونقله بكثير من الاختزال والإيجاز، مستعملا الأسلوب المباشر عن طريق المحافظة على الضّمير المستعمل في خطابها الشّخصيّ، أو باستعمال الأسلوب غير المباشر من خلال التّنويع في استعمال الضّمائر، ولعلّ هذا النّوع من التّناول يجعل دراسة التّلخيص –وهو تقنيّة مدّة– أقرب ما تكون إلى درس الصّيغة أو الصّوت السّرديّ.

ينهي الباحث تحليلاته كالعادة بإصدار بعض الأحكام النّتائج التي لا تقوم على أدلّة كافيّة وواضحة بإمكانها أن تبوّئها مكانة أعلى في الاستدلال يمكن معها الاستئناس إلى جلّها أو بعضها، أو أنّها تكون من جنس الاستنتاجات المتعارف عليها بين الدّارسين كهذه النّتيجة التي اختتم بها

[1]: Voir, Lintvelt (Jaap), Essais de typologie narrative, Paris, éd, Gontier, 1981, p. 51.
–نقلا عن بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 153.

دراسته لتقنيّة التّلخيص، حيث يقول: "وأخيرا، فيبدو هذا النوع الأخير (خلاصة خطاب الشخصيات) هو الأقل استعمالا في النصوص الروائية من غيره (التقديم الملخص وخلاصة الأحداث غير اللفظية) وذلك بسبب تهيب الكتاب من تلخيص كلام الشخصيات لما يطرحه ذلك عليهم من مشكلات تتصل بالصياغة وتنويع الضمائر والأساليب في النص الواحد...وبالمقابل تقفز خلاصة الأحداث غير اللفظية إلى الواجهة لسهولة اللجوء إليها وتيسّر استعمالها كلما احتاجت الرواية إلى التقليص من زمنية القصة أو رغبت في الدفع بالأحداث والمصائر إلى الأمام، بينما تبقى الخلاصة/الحصيلة هي الوسيلة المفضلة لاختزال وضع روائي ما في أقل ما يمكن من الكلمات وعرضه على القارئ في نتيجته النهائية"[1]. وأمام هذا الوضع لا يمتلك الدّارس إلاّ أن يتساءل عن جدوى تحليل جاء من أجل إقرار النّتائج السّابقة وتكرارها، كما أنّ هذه النّتائج حتّى وإن كانت قائمة على نوع من الاستدلال إلاّ أن المتأمّل فيها، وفي التّحليل الذي أعدّه الباحث خصّيصا للوصول إليها يجدها مطلقة بشكل اعتباطيّ، وليس هناك من أسس تعضد احتمالاتها أو تدعم أحكامها، وليس هناك من روابط واضحة بين هذه النّتائج وأدلّتها.

بطريقة التّعاطي نفسها التي سلكها مع تقنيّة التّلخيص دأب النّاقد إلى معالجة تقنيّة الحذف؛ حيث شرع في البداية باستعراض بعض تعريفات "تودوروف" و"جان ريكاردو" لهذه التّقنيّة قبل أن يعلن انحيازه لتحديدات "جينات" وتصوّراته التي يعدّها مدخلا متكاملا في تناول تقنيّة الحذف وفي رصد أنواعها ووظائفها وعلاقاتها. ومن هذا المنطلق مضى "بحراوي" إلى تحديد بعض أنواع الحذف المعلن والضمنيّ والافتراضيّ في الرّواية المغربيّة ممثّلا للنّوع الأوّل بمقاطع من روايات "الطّيبون" و"الرّيح الشّتوية" و"المعلّم علي" و"دفنّا الماضي". لكنّ ما يلفت الانتباه ويدعو إلى الحيرة والغرابة أنّ الباحث لم يقدّم شواهد وأدلّة على النّوع الثّانيّ والثّالث؛ ذلك لأنّ عمله يقوم بشكل أساسيّ على التّدليل والتّمثيل، فهو وإن كان قد أثبت حضور هذين النّوعين في الرّواية المغربية إلاّ أنّه اكتفى بالإشارة إلى بعض العناوين الرّوائيّة عند تناوله للحذف الضّمنيّ، ودون أدنى أيّ إشارة في أثناء حديثه عن الحذف الافتراضيّ، وحجّته في ذلك عدم وجود قرائن واضحة تساعد على تعيينهما والتّمثيل لهما، وأيضا لأنّه يسلّم بعدم خلو أيّ رواية من الحذفين السّابقين وخاصّة الحذف الضّمنيّ.

[1]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 155.

لعله يمكن الوقوف من وراء هاتين الحجّتين على شيء من التّناقض ممّا وقع فيه النّاقد، وهو عدم التزامه بطريقة التّمثيل والاستشهاد التي أقام عليها أغلب تحليلاته، فهو لا يعتمدها هنا إلاّ للتّدليل على الحذف المعلن فقط دون الضّمنيّ والافتراضيّ. فإذا تمّ التّسليم فرضا –مع الباحث– بأهمّية البرهنة القائمة على التّمثيل والتّدليل من النّصوص الرّوائيّة المدروسة؛ فإنّه يحقّ أن يتساءل المرء عن جدوى إثبات حضور الحذف الضّمنيّ والافتراضيّ في الرّواية المغربيّة دون نهوضه على أدلّة وبراهين واضحة فيها، هذا فضلا عن كون هذه الملاحظة التي أبداها الباحث عامّة ويمكن للدّارس إطلاقها على أيّة رواية شاء، ما دام أنّه يسلّم بها حقيقة مطلقة.

بذلك قد يصدق الكلام السّابق الذي وصف به عمل الباحث على أنّه يقوم على الاعتباطيّة وإصدار الأحكام العامّة والجاهزة، وهو الأمر الذي يبدو أنّ "بحراوي" قد تحسّسه وشعر به في عمله لما أكّد بنبرة يُلمس فيها كثيرا من التّعليل والتّبرير غير المعلن، قائلا: "لم يكن التمييز بين مستويات الحذف الثلاثة، معلن وضمني وافتراضي، بالعمل الاعتباطي.. بل كان إجراء طبيعيا أملته اعتبارات منهجية وتحليلية.. فعدا كون هذا التمييز يلبي الحاجة إلى الدقة ونبذ التعميم.. فهو يحقق لنا إمكانية الوقوف على اختلاف المظاهر وتنوع الأشكال ضمن التقنية الواحدة"[1]. فأنّى لتحليل أعدّ من أجل الإثبات أو النّفي عن طريق الاستشهاد والتّمثيل، أو من أجل اعتماد المسلّمات الجاهزة أن يحقّق الغايات المرجوّة ما لم ينفذ إلى أعماق النّصوص الرّوائيّة بكثير من الدّقة والتّمحيص والتبصّر، بعيدا عن الاستنتاجات الجاهزة، وغير المبرّرة، وإصدار الأحكام العامّة التي تثقل كاهل النّصّ بدل إسهامها في استكشاف أبرز خصائصه ومكوّناته.

إذا كان الباحث "حسن بحراوي" قد خصّص القسم السّابق لتناول مظهرين أو تقنيّتين من تقنيّات تسريع السّرد في الرّواية المغربيّة، وهما التّلخيص والحذف؛ فإنّه في هذا القسم يعرض لتعطيل السّرد من خلال تقنيّتين أخريين هما المشهد والوقفة، وقد كان ديدنه في ذلك دائما انتهاج الخطّة نفسها التي انتهجها في تسريع السّرد، وهي –كما أشير سابقا– الاعتماد على بعض المقاطع أوالنّماذج من مدوّنته الرّوائيّة على أساس أنّها تنهض دليلا كافيا في إثبات صحّة فرضيّاته وتوجّهاته المتعلّقة بهاتين التقنيّتين.

[1]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 164.

في أثناء تناوله لتقنيّة المشهد يستعرض الباحث أهمّ وظائفه وأدواره في المحكيّ، فهو وإن وقف على دوره في حركة الزّمن وسرعته، إلاّ أنّه بالغ كثيرا في استعراض وظائفه الدراميّة الافتتاحيّة والختاميّة والمستقلّة والموسّعة بإقامة الدّليل عليها من روايات "رحيل البحر" لمحمّد عز الدّين التّازي و"الأبله والمنسية وياسمين" للميلودي شغموم، و"بدر زمانه"، و"الغد والغضب" لابن التهامي محمّد...إلخ، كما أنّه وهو يتناول دوره الزّمنيّ يجزم بإحداثه للتّطابق التّام بين زمن القصّة وزمن الخطاب، كما صرّح به في هذا القول: "وسواء كانت للمشهد وظيفة افتتاحية أو اختتامية فإنه ينتهي دائما إلى الإعلان عن نفسه كتقنية زمنية الغاية منها هي إحداث التوافق التام بين زمن القصة وزمن الخطاب"[1]. غير أنّ حقيقة الأمر ليست بالدّقة الموصوفة من قبل الباحث؛ لأنّ التّطابق الذي يحدثه المشهد هو تطابق افتراضيّ تقريبيّ ومتواضع عليه[2] على حدّ تعبير "جيرار جينات" نفسه.

فضلا عن قيامه بإحصاء حجم بعض المشاهد في بعض الرّوايات على نحو ما فعل مع قصّة شهراموش المضمّنة في رواية "بدر زمانه" التي أحصى فيها أربعة مشاهد موزعة على 20 صفحة تقريبا، ومع رواية "الغدّ والغضب" التي استغرق حجم القصّة المشهديّة فيها حوالي 72 صفحة من مجموع 260 صفحة؛ أي ما يعادل ربع الرّواية تقريبا، أو من خلال جرده بالصّفحات لحصيلة مشاهد اللّقاءات بين الشّخصيّات أو مشاهد جلسات الاستنطاق التي وردت في بعض الرّوايات المغربيّة التي عرض لها في جدولة ضمّت ستّ روايات فقط هي: "المرأة والوردة" لمحمّد زفزاف و"إكسير الحياة" لمحمد عزيز الحبابي و"رفقة السّلاح والقمر" لمبارك ربيع و"إملشيل" و"بدر زمانه" و"رحيل البحر". فإنّ هذه الحصيلة وإن كانت تدخل في صميم العمل البنيويّ وقد تجاوز بها الباحث نوعا ما الطّريقة الرّوتينيّة في التّدليل التي سيطرت بشكل لافت على أغلب تحليلاته، إلاّ أنّ اقتصارها على بعض الرّوايات من مجموع المدوّنة الرّوائيّة المغربيّة، لا يمكن أن يفي بالغرض، كما أنّه يحول دون استكشاف أبرز خصائصها ومميّزاتها ودون التوصّل أيضا إلى نتائج حاسمة بخصوصها.

لذلك فالنّاقد سقط في بعض الإقصاء والتّعميم، وما انتهى إليه من نتائج تختصّ بطول المشاهد الاستنطاقيّة، وغلبة التلوين الخياليّ والفانطاستيكي عليها، وكذلك ما تؤدّيه هذه المشاهد من وظائف دراميّة في مسرحة الأحداث، يبتعد كثيرا عن حدود الدّراسة البنيويّة. في الوقت

[1]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 169.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 191.

الذي كان ينتظر منه أن يتناول "العلاقات بين المشهد البطيء والخلاصة السريعة كي يصل إلى الإيقاع أو آثاره في الرواية"[1].وأمّا النّتيجة الأخيرة التي انتهى إليها النّاقد عن وظيفة المشهد في حركة الزّمن بصورة عامّة، فهو يقول مستنتجا بأنّه "على المستوى الزمني الصرف يتباطأ السرد (...) فيحدث نوع من التوازي بين زمن القصة وزمن الخطاب ويتساوى المقطع التخيلي مع المقطع السردي في عين القارئ، وهكذا نصبح إزاء حركة زمنية متطابقة تنبئ بتعطيل الزمن في الرواية وتعلن عن تعليقه إلى حين انتهاء المشهد واستعادة السرد لوتيرته الطبيعية"[2]. فالملاحظ من هذا القول أنّ الباحث وقع في بعض الالتباس والتناقض، فبعدما بيّن في البداية دور المشهد في إبطاء وتيرة الزّمن وسرعته راح يعلن عن أنّه يؤدّي إلى تعليق الزّمن إلى حين استئناف السّرد من جديد، والحقيقة أنّ تعليق الزّمن خاصية ملازمة للوقفة الوصفيّة وليس المشهد.

جمع النّاقد لدى معالجته للوقفة الوصفيّة بينها وبين المشهد على الرّغم من الفوارق البيّنة بينهما؛ إذ افتتح دراسته بقوله: "تشترك الوقفة الوصفية مع المشهد في الاشتغال على حساب الزمن الذي تستغرقه الأحداث..أي في تعطيل زمنية السرد وتعليق مجرى القصة لفترة قد تطول أو تقصر"[3]. وليس يُعلم من الباحث سبب مخالفته لجينات –في هذه النّقطة بالذّات– وخروجه عن الأصل في تحديد هذه التّقنيّة الزّمنيّة. فهل المسألة مسألة مخالفة فقط؟ أم أنّها بغرض التّعديل والتّطوير؟ أم أنّ لبحراوي فهما خاصّا في ضبط المفاهيم وشرحها؟.

بدا ذلك جليّا من خلال الالتباس الذي اكتنف آراءه في أثناء حديثه عن دور الوقفة الوصفيّة ومدى تأثيرها في سير حركة الزّمن في خطاب المحكيّ، فهي عنده تارة تعلّق سرد الأحداث وتعطّلها تعطيلا تاما "فتمطط الزمن السردي وتجعله وكأنه يدور حول نفسه، ويظل زمن القصة خلال ذلك يراوح مكانه بانتظار فراغ الوصف من مهمته"[4]. وهي عنده تارة أخرى لا تعطّل عمليّة سرد الأحداث تعطيلا تاما؛ لأنّه –في نظره– "مثلما للسرد أحوال يسرع فيها (التلخيص والحذف) ستكون له أحوال أخرى يبطئ [في أثنائها] أو على الأقل يخفف من سيره مما يسبغ على القصة وتيرة بطيئة تظهر لنا بوضوح في المشاهد المعروضة أو في الوقفات الوصفية

---

[1]: كامل (سماحة فريال)، في النقد البنيوي للسرد العربي، ص. 106.

[2]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 174.

[3]: المصدر نفسه، ص. 175.

[4]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 165.

أو التأملية"[1]. وهكذا فقد جرى حديث النّاقد عن الوقفة الوصفيّة في كلا الموقفين مجرى مختلفا وملتبسا، لا سيما وأنّ الأمر يتعلّق بحالة واحدة من حالات الوصف أو المدّة ألا وهيّ حالة الوصف الذي يشكّل وقفة زمنيّة. ولو أنّه دقّق النّظر في أقوال "جينات"[2] لأدرك بأنّ الحالة الثّانية التي يتباطأ فيها السّرد ليس لها علاقة بالوقفة الوصفيّة، وإنّما هي حالة أخرى من حالات الوصف الذي يتمّ من منظور شخصيّة مشاركة في الأحداث.

من هذا المنطلق يبدو أنّ النّاقد قد تشابه عليه البقر، فرأى أنّ الوقفة الوصفيّة تنهض بدورين مختلفين في السّرد لكنّهما متناقضان. والحقيقة في ذلك أنّ "بحراوي" لا يفرّق بين نوعين من الوصف الأوّل يكون فيه السّارد هو الواصف والحركة السّرديّة التي تناسبه هي الوقفة، والثّاني يكون فيه الوصف متعلّقا برؤية شخصيّة مشاركة في الأحداث والحركة التي تناسبه هي المشهد[3]. وممّا ينهض دليلا قاطعا على ذلك قول الباحث: "وسواء أكانت للوقفة الوصفية وظيفة تزيينية أو وظيفة بنيوية أو رمزية...إلخ فإنها دائما تشكل بظهورها في النص وفي جميع الوجوه والحالات توقفا للسرد أو على الأقل إبطاء لوتيرته مما يترتب عنه خلل في الإيقاع الزمني للسرد ويحمله على مراوحة مكانه وانتظار أن يفرغ الوصف من مهمته لكي يستأنف مساره المعتاد"[4]. وهو ما يتنافى مع دور الوصف ووظيفته التي وقف عليها "جينات" في رواية "الزّمن الضّائع" عند بروست، كما سبقت الإشارة آنفا.

ازداد الأمر تعقيدا وغموضا حينما ميّز النّاقد بين نوعين من الوقفة الوصفيّة بقوله: "ويمكن التمييز منذ البداية بن نوعين من الوقفات الوصفية: الوقفة التي ترتبط بلحظة معينة من القصة حيث يكون الوصف توقفا أمام شيء أو عرض Spéctacle يتوافق مع توقف تأملي للبطل نفسه، وبين الوقفة الوصفية الخارجة عن زمن القصة والتي تشبه إلى حد ما محطات استراحة يستعيد فيها السرد أنفاسه"[5]. فهذا التّمييز وإن كان "بحراوي" قد نسبه إلى "جينات"، إلاّ أنّه يبدو غريبا عنه؛ ذلك لأنّ "جينات" لا يعدّ التوقّف التأمّلي للبطل وقفة وصفيّة، وإنّما يرى بأنّ هذا النّوع

[1]:المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 199, 201, 202.

[3]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، ص. 38.

[4]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 176، 177.

[5]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 175.

من الوصف التأمّلي يبطئ السّرد دون أن يوقفه، وأنّ الحركة السّرديّة التي يخلقها تواجدُه في خطاب المحكيّ هي المشهد لا الوقفة[1]. وممّا استخلصه في دراسته للوصف في محكي بروست قوله: "هكذا يتّضح أنّ التأمّل عند بروست ليس ومضة آنية (...) ولا لحظة نشوة وارتخاء سلبية؛ بل هو نشاط فكري مكثّف وغالبا ما يكون بدنيا، يشكّل الكلام عنه في المجمل حكاية مثل أي حكاية أخرى. ومن ثمّة فالاستنتاج الذي يفرض نفسه، هو أنّ الوصف عند بروست يتلاشى في السّرد، وأنّ النّوع الثّاني المقبول من الحركة –أي الوقفة الوصفية– لا يوجد عنده لسبب بسيط وهو أنّ الوصف لديه لا يشكّل أبدا إيقافا للمحكي"[2]، ولا يمكنه أن يتخلّص من الزّمن.

من هذا المنطلق لم يكن من واجب الباحث وهو يركّز جلّ اهتماماته على الوقفة الوصفيّة لوحدها أن يثير إشكاليّة "العلائق التي تقيمها الوقفة الوصفية مع البنيات الحكائية التي تجاورها أو تتلبس بها بحيث يصبح من الصّعب بمكان عزل ما هو وصفي عن سواه"[3]. والحقيقة الجليّة أنّ هذه المشكلة مفتعلة؛ لأنّ الوقفة الوصفيّة تدلّ على حضور الوصف حضورا مكثّفا، بل إنّه يكون عنصرا مهيمنا ومستبدّا في المحكيّ إلى درجة أنّه ينتفي معه السّرد ويغيب كلّية[4]. لذلك جاء حديث "بحراوي" خاليّا من الدّقة بإثارته لهذه المسألة في هذا الموطن بالذّات؛ إذ كيف يمكن لعلاقة منتفيّة أصلا أن تحصل بانتفاء طرفها الثّاني؟ وكيف يكون الفصل بين السّرديّ والوصفيّ صعبا في ظلّ انتفاء الوشائج والصّلات بينهما واتّضاح حدود تواجد كلّ منهما وأشكاله؟.

إنّ المتأمّل في أقوال الباحث يكتشف أنّ "بحراوي" أثار هذه القضيّة، ولكنّه لم يستطع تبريرها أو توضيحها بشكل يزيل كلّ التباس أو غموض، ناهيك عن استطراده في الحديث عن علاقة الوصف بالسّرد؛ لأنّها لا تندرج ضمن البحث في مقولة الزّمن أو تقنيّة المدّة، فالباحث يناقض نفسه تماما بإثبات التعارض بينهما في موطن آخر؛ إذ يقول: "فالسرد يشكل التتابع الزمني للأحداث والوصف يمثل الأشياء المتجاورة والمتقاطعة في المكان. ومن هنا مبعث العلاقة التعارضية التي تباعد بينهما وتجعل الواحد منهما بمعزل عن الآخر"[5]. ومن ثمّة تنتفي صعوبة عزلهما والفصل

---

[1]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، ص. 35، 36.

[2]: (Genette) Gérard, Op. cit, p. 206.

[3]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 177.

[4]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 36.

[5]: بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 177.

بينهما في هذا النّطاق الضيّق؛ لأنّ الباحث لا يميّز أصلا بين وصف السّارد الذي يشكّل وقفة وصفيّة، وفي هذه الحالة لا مجال لالتباس الوصف بالسّرد، وبين وصف الشّخصيّة المشاركة في الأحداث الذي يشكّل مشهدا، ويكون وصفا مبرّرا أو مبأّرا بتعبير "جينات"، فهو ينظر إلى المسألة من زاوية واحدة تجعل كلا النّوعين من الوصف ينهض بمهمّة واحدة في السّرد هي إيقاف حركته وتعطيلها؛ أي إنّه بذلك ينزّل كلاّ من الوقفة والمشهد في درجة واحدة مشتركة تجمع بينهما في السّرد؛ إذ يرى "أن نقطة الاشتراك هذه تقوم أساسا على الموقف الموحد الذي تتخذه التقنيتان من السرد.. فكلاهما يناقض السرد ويعمل على إبطال حركته أو تقليصها إلى الحد الأدنى، فإذا كان الوصف يوقف سير الأحداث المتنامية لتصوير شخص أو مكان.. فالمشهد كذلك يعطل سرعة السرد ويجعل الأحداث تتوالى بكل تفاصيلها وجزئياتها من خلال حوار الشخصيات فيما بينها"[1]. فإذا كان "بحراوي" يرى بأنّ كلاّ من الوقفة والمشهد يسهمان في تغييب السّرد وتقليص درجة حضوره في المحكيّ، فمعنى هذا أنّ السّرد –في تصوّره– يكون إمّا تلخيصا أو حذفا فقط، وهو الأمر الذي يمنح حقّ التّساؤل عن إمكانية تحقّق ذلك في نصّ سرديّ –مهما كان– دون أن يتضمّن هذا النّص وقفة وصفيّة أو مشهدا[2]. لكنّ الحقيقة التي لا خلاف فيها هيّ أنّ ذلك يكون ضربا من الاستحالة.

بالانتقال إلى المستوى التّطبيقيّ يستمر هذا الخلط وتظهر آثاره السّلبيّة ظهورا واضحا ومعلنا، ومن أشكال ذلك استعانة النّاقد ببعض آراء "فيليب هامون" في متابعته لحركة الوقفة الوصفيّة

في الرّواية المغربيّة رغم انطلاقه في بناء تصوّراته النّظريّة المتعلّقة بالوصف من "جينات". ثمّ إنّ "بحراوي" وإن بدا دقيقا في إفادته من "هامون" وتفطّن إلى العوامل التي وضعها هذا الأخير بوصفها قرائن متعلّقة بالوصف عن طريق الرّؤية[3]، وبوصفها إشارات دالّة على اشتغال الوقفة الوصفيّة وتأديتها لوظيفتها في تعطيل حركة السّرد وإيقافها. فإنّ هذه العوامل أو الإشارات التي أسماها الباحث بالوسائط أو مستلزمات الوقفة الوصفيّة (قرب المسافة وتوفر الضوء ووجود القائم بالوصف في مكان مرتفع) لا تعدو أن تكون مجرّد حيّل يلجأ إليها السّاردون من أجل تبرير

[1]: المصدر نفسه، ص. 193.

[2]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي، ص. 39.

[3]: Voir, Hamon (Philippe), Qu'est-ce qu'une description? in Poétique n°12. Paris, Seuil, 1972, p. 467.

إدراجهم للوصف في السّرد وسعيهم إلى الإيهام بالواقع[1]. ومن ثمّة إذا كان غياب إحدى هذه العوامل السّابقة –حسب بحراوي– مؤدّيا إلى اضطراب الوصف وانعدام الدّقة والوضوح في رؤية الأشياء الموصوفة؛ فإنّ ذلك يقود إلى تفويض الرّؤية إلى شخصيّة مشاركة في الأحداث، وبذلك يرى "محمد نجيب العمامي" أنّه "لما كانت قدرة الشخصية على الرؤية محكومة بعوامل متعددة فمن الطبيعي أن تتأثر هذه الرؤية بغياب بعض هذه العوامل كالنور الكافي أو قيام حاجز سميك بين الشخصية وما يمكن أن تراه. وهذا التأثّر شرط من شروط التقيّد برؤية الشّخصية"[2] للأشياء وإدراكها.

وجد "بحراوي" فسحة وثراء في الرّواية المغربيّة بالنّسبة للوصف عن طريق الرّؤية على غرار الوصف عن طريق القول والوصف عن طريق الفعل؛ لذلك فجميع الأمثلة التي استقاها من الرّواية المغربيّة تختصّ بالوصف عن طريق الرّؤية فقط؛ إذ جاء المثال الأوّل الذي أورده الباحث من رواية "الرّيح الشّتوية" مشتملا على أهمّ عناصر الرّؤية البصريّة أو ما أسماه مستلزمات الوقفة الوصفيّة، وهو ما عبّر عنه النّاقد بالقول: "إننا نعثر في هذا النص الوصفي، ذي البعد البانورامي، على أبرز مستلزمات الوقفة الوصفية، فهو يقوم على الرؤية البصرية الشبيهة بما تلتقطه عدسة الكاميرا، ويتوفر على أفعال وصيغ تؤشر على الحركة التي تنتقل بها العين الواصفة وهي تشكل المنظر البانورامي (سرح ببصره–راميا بنظرته إلى مدى أبعد..إلخ).. وأخيرا فهو وصف يبرر حضوره بعنصر الانتظار، لأن الحمدوني، بطل الرواية، موجود في المحطة لاستقبال زوجته وأبنائه الذين ستأتي بهم الحافلة.. وهو في انتظار ذلك يسرح ببصره فيما حوله ويرمي بنظره إلى مدى أبعد.."[3]. فلئن وفّق الباحث في اختيار النّموذج الرّوائيّ لاشتماله على أهمّ عناصر الرّؤية البصريّة، إلاّ أن تعلّق الوقفة الوصفيّة بهذه العناصر أمر يحتاج إلى دقّة نظر وفهم عميق للمسألة، لا سيّما وأنّ غياب إحدى هذه العناصر يقود إلى تفويض الوصف لشخصيّة مشاركة في الأحداث وعندها لا يمكن أن يؤدّي ذلك إلى توقّف السّرد مطلقا.

---

[1]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 37، 38.

[2]: المصدر نفسه، ص. 38.

[3]: العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 181.

ثم انتقل بعد ذلك إلى إيراد بعض النّماذج والأمثلة عن مستلزمات الوصف في الرّواية المغربيّة، فبدأ باستعراض الحالة الأولى المتعلّقة باتّساع المسافة، ممثّلا لذلك بنماذج من روايات (جيل الظمأ، الأفعى والبحر، اليتيم، والأبله والمنسية وياسمين)؛ حيث أكّد في هذا السّياق أنّه كلّما اتّسعت المسافة بين العين الواصفة والشّيء الموصوف كلّما كانت الرّؤية الوصفيّة صعبة وغير واضحة، وفي مقابل ذلك كلّما تقلّصت المسافة بين الواصف والموصوف كلّما اتّضحت الرّؤية وأزيلت الحجب عن الشّيء الموصوف. لينتقل بعد ذلك إلى التّمثيل لأهميّة عنصر الضّوء في أداء الوصف، ووضوح الرّؤية البصريّة بروايات: "المرأة والوردة" لمحمّد زفزاف، و"اليتيم" لعبد الله العروي، و"عام الفيل" لليلى أبي زيد.

لينتهي أخيرا إلى العنصر الثّالث من عناصر الوصف وهو وجود القائم بالوصف في مكان مرتفع لما للأماكن المرتفعة من أهمّية كبيرة في الإحاطة بجميع جوانب الشّيء الموصوف. وقد مثّل لذلك بنماذج من روايات "الطّيبون" و"المرأة والوردة" و"اليتيم"، وأيضا رواية "الخنازير" ليوسف فاضل. لكنّه إلى جانب القائم بالوصف في مكان مرتفع يشير الباحث إلى تضافر عوامل أخرى وإسهامها في تعدّد المشاهد الوصفيّة وتنوّعها، وهي: الحركة والشّفافيّة والانعكاس. فإذا كانت الحركة تمنح للوصف إمكانيّة التّنقل بين المشاهد الوصفيّة؛ فإنّ الشفافيّة تتيح للوصف أن يتمّ عبر الزّجاج أو الأجسام الشّفّافة، وهذا الشّكل من الوصف وجد له النّاقد صدى في رواية "المغتربون" و"الطّيبون" وكذلك في رواية "رفقة السّلاح والقمر" لمبارك ربيع و"سأبكي يوم ترجعين" لأحمد عبد السّلام البقالي. وأمّا بالنّسبة للانعكاس فيرى الباحث بأنّه يعدّ حافزا على إنتاج الوصف وليس موضوعا له؛ لأنّ الواصف فيه لا ينظر إلى صورة موضوعه إلاّ منعكسا في مرآة أو في الماء، كما هو الحال في المثال الذي أخذه من رواية "دفنّا الماضي" والذي يصوّر لنا جوهرة وهي تنظر إلى صورة الفارس منعكسة على سطح الماء.

لقد مكنت دراسة البنية الزّمنيّة في الرّواية المغربيّة عند "حسن بحراوي" من رصد العديد من الملاحظات النّقديّة والإشكالات المنهجيّة التي ميّزت طريقة اشتغال الباحث في دراسة الزّمن السّرديّ في الرّواية المغربيّة، التي طبعها التّعميم وغلبت عليها كثرة الأحكام النّقديّة غير المبرّرة ولا المؤسّسة، ممّا أضفى على عمله –بشكل عام– كثيرا من الغموض والالتباس والابتسار.

وأمام هذا الوضع لا يسع الدّارس إلاّ أن يرجئ سبب وقوع الباحث في الابتذال والتعسّف وسقوطه في فخّ الانتقائيّة والتّعميم إلى ضخامة المتن الرّوائيّ المدروس وصعوبة مداخله وتشعّب ميادينه، وهو الأمر الذي جعل الباحث –في اختتام دراسته– يستشعر خطورة الجوس في متن ضخم بحجم المتن الرّوائيّ المغربيّ وصعوبة المأموريّة فيه؛ إذ يقول: "فلعل ما عرضناه موجزا ضمن هذا الفصل الختامي يكون علامة على طريق فهم وتملك البنية الزمنية كما تتمظهر في متن الرواية المغربية، ومساهمة في تصحيح الأحكام المبكرة والحدوس المسبقة التي تراودنا بشأنها، ولا يساورنا شك في أن الطابع غير المكتمل لهذا البحث قد حجب عنا كثيرا من النقاط التي تنطوي عليها تلك البنية، ولكن يشفع لنا أن غايتنا لم تكن هي الاستيعاب الشامل أو التحري الواسع لعناصر هذه البنية، وإنما فقط محاولة تقديم وصف أولي لها يقوم على الفحص والتفكيك ثم إعادة الترتيب"[1]. من هذا المنطلق اتّضح تماما أنّ "بحراوي" قد أدرك جيدا صعوبة المأموريّة التي حاول القيام بها، مبيّنا بأنّ العمل الذي نهض به لا يدّعي فيه الكمال والشّموليّة، أو الإحاطة بجميع مستويات الرّواية المغربيّة، وبأبعادها الشّاسعة والمترامية الأطراف، لذلك فهو يعدّ ما نهض به عملا يقتصر على مجرّد التّوصيف الأوّلي للرّواية المغربيّة، ولبعض مكوّناتها وخصائصها دون الغوص في أعماقها، ودون إجراء دراسة مستفيضة لها تتقصّى أبرز مميّزاتها وجماليّاتها، وبالأخصّ ما يتعلّق بطرائق اشتغال الزّمن وآلياته فيها. ومن ثمّة قفز إلى الذّهن تساؤل بات يطرح نفسه بإلحاح شديد، وهو لماذا أجهد "بحراوي" نفسه وأرهقها في متابعة متن ضخم يستعصي على سبر أغواره البعيدة وسلوك دروبه الوعرة، ويعسر الوصول من خلاله إلى نتائج أو حقائق ثابتة يمكن التّسليم بها أو الإطمئنان إليها؟.

ما يمكن الخلوص إليه في النّهاية هو أنّه على الرّغم من اتّسام تحليلات الباحث "حسن بحراوي" ببعض الغموض والابتسار، وتعثّر خطابه النّقديّ منهجيّا ومصطلحيّا في كثير من مواطن دراسته للبنية الزّمنيّة في الرّواية المغربيّة، إلاّ أنّ هذه الدّراسة تعدّ وثيقة مهمّة في دراسة الزّمن السّرديّ بالنّسبة للباحثين والدّارسين، وذلك بالنّظر إلى طابعها الإجرائيّ التّطبيقيّ، أوبالنّظر على الأقلّ فيما يتعلّق ببعض جوانب الإجادة وحسن التمثّل فيها، ومنها عنايته الدّقيقة في انتقاء النّماذج المناسبة من الرّواية المغربيّة واستثمارها في التّمثيل والتّدليل على إجراءات دراسة مقولة الزّمن وتقنيّاتها، فضلا عن إنفاقه لجهد كبير في متابعته لمتن الرّواية المغربيّة وقراءتها والتّعريف بها.

[1] : بحراوي (حسن)، المصدر السابق، ص. 204.

لعلّ ممّا يشفع للباحث في هذه الدّراسة هو الفترة التي ظهرت فيها (بداية التّسعينيات)، وهي فترة مبكّرة نوعا ما، كانت السّرديّات في أثنائها لا تزال في مرحلة التّجريب، وبالأخصّ نموذج "جينات" الزّمنيّ الذي لم تكن معالمه قد تبلورت –آن ذاك– واتّضحت بشكل كبير في السّاحة النّقديّة المغاربيّة مقارنة بالاتّجاه السّيميائيّ (السّيميائيات السّرديّة) الذي أرسى دعائمه "غريماس" وأتباعه، الذي استأثر باهتمامات الباحثين والدّارسين المغاربيّين ونال الحظ الأوفر ضمن مجهوداتهم النّقديّة الحديثة في دراسة الرّواية، وبالأخصّ في المغرب الأقصى، وبذلك كان من الطّبيعيّ أن تتّسم هذه الأبحاث الأولى بالنّقص والابتسار. وينضاف إلى ذلك شساعة المتن الرّوائيّ المدروس وضخامته، الذي لم يسعفه في بلوغ غاياته ومداركه وأهدافه، ولو تسنّى له إجراء تحليلاته على نص روائيّ واحد لكانت دراسته في أحسن حال وأفضل ممّا هي عليه. ولعلّه أخيرا لا يمكن أن نبخس "بحراوي" جهده وصنيعه، وكفاية منه أنّه مهّد الطّريق أمام أبحاث ودراسات أخرى قاربت الزّمن في متن الرّواية المغربيّة بمزيد من الإثراء والتّعديل والتّطوير.

2–4– السّيميائيّات التّعاقبيّة وطرائق ترهين دلالة الزّمن الرّوائيّ:

ونحن نبحث عن دراسات جزائريّة قاربت الزّمن السّرديّ في الرّواية تم العثور على دراسة متميّزة للباحث "الطّاهر روابنيّة" تضمّنها بحثه في الدّكتوراه الموسوم بـ: "سرديّات الخطاب الرّوائيّ المغاربيّ الجديد: مقاربة نصّانية نظريّة تطبيقيّة في آليات المحكيّ الرّوائيّ"، وهي دراسة خصّصها الباحث لمقاربة البنية الزّمنيّة في رواية "رمل الماية":"فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف" للرّوائيّ "واسيني الأعرج".

شرع الباحث منذ الوهلة الأولى في تحديد منطلقاته في دراسة الزّمن في هذه الرّواية أو ضمن ما أسماه بالخطاب الرّوائيّ المغاربيّ الجديد؛ إذ يقول: "ونحن إذ نقارب مقولة الزمن في الخطاب الروائي المغاربي الجديد، فإننا ننطلق في ذلك من المفاهيم التي رسختها السرديات الروائية من خلال بحوث كل من جيرار جينات، ومايك بال M . Bal، محاولين تجاوز ثنائية زمن الخطاب وزمن القصة، والانفتاح على السيميائيات الدياكرونية وجماليات التلقي من أجل دراسة أزمنة النص المحايثة لإنتاجه والمحينة لتلقيه وقراءته، مبرزين إلى أي حد يسهم التطوير النصي في تعقيد مقولة الزمن الروائي"[1]. من هذا المنطلق اتّضح أن الباحث تتملّكه رغبة جامحة في الانفتاح والتّوسيع،

[1]: روابنية (الطاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، مقاربة نصانية نظرية تطبيقية في آليات المحكي الروائي، ص. 370.

وفي تطوير نظرته إلى الزّمن، فهو لا يريد أن يتقيّد بالصّرامة المنهجيّة والالتزام بمرجعيّة محدّدة في مقاربة الزّمن السّرديّ، أو أنّه يبقى أسير الدّراسة الشّكليّة والمحايثة للزّمن عند "جيرار جينات"؛ لذلك فهو يستحضر إلى جانب تقنيّات "جينات" المتعلّقة بالزّمن أفكار "مايك بال" الموسّعة للسّرديّات والمنفتحة على الدّلالة، وأفكار "فلاديمير كريزنسكي" w.krysinski في السّيميائيّة التعاقبيّة[1]، ومتوسّلا أيضا بالتّأويل وبجماليّات التّلقي لدى "إيزر" Wolfgang Iser؛ بمعنى أنّه يرغب في أن تكون تحليلاته للنّصّ الرّوائيّ الجديد ممثّلا برواية "رمل الماية" أكثر انفتاحا على مختلف المقاربات أوالدّراسات النّصّانية للمحكيّ، وذلك من منطلق الاستجابة لخصوصيّاته وأسراره.

يبدو أنّ الباحث –في هذا المنحى التّحليليّ– مولع بالتّحليل النّصّانيّ الذّي لا يعترف بالحدود المنهجيّة الضّيقة، ولا بالمرجعيّات الثّابتة والقارّة، وهو الطّرح المنهجيّ الذي أسّس له "رولان بارت" سنة 1970 بإصداره لكتابه sz، وبذلك يظهر أنّ الباحث قد اطّلع على هذا الكتاب وأبدى إعجابه به وتأثر بطروحاته النّقديّة والمنهجيّة، وممّا يؤكّد ذلك عين إشارته الصّريحة وبنوع من المبالغة أيضا –في مقدّمة بحثه السّابق– إلى أنّه كان أكثر انفتاحا على كلّ المقاربات النّصانية السّرديّة، وبالأخصّ على الطّرح المنهجيّ النّصانيّ لدى بارت.

---

[1]: فلاديمير كريزنسكي باحث وناقد سيميائيّ ومقارن، من أصول بولونية، يعمل أستاذا للأدب المقارن والآداب السلافية بجامعة مونريال بكندا، له عضوية في العديد من الجمعيات والمجلات المهتمة بالبحث الأدبي السيميائي والمقارن، ومنها مجلة دراسات فرنسية ومجلة أبحاث سيميائية...إلخ. كما أنّ معظم اهتماماته تتركّز حول الرّواية، ويعدّ كتابه Carrefours de signes : essais sur le roman moderne الصادر عن موتون 1981 أهمّ مؤلفاته المتميزة والفاعلة في هذا المجال. يقدّم هذا الكتاب مجموعة من المقالات يجمع بينها اهتمام مشترك هو دراسة النّص الروائي من منظور السيميائيات التعاقبية التي تسعى إلى تحيين قراءة النّصوص الروائية وترهينها، معتمدة على مبدأ التعاقب الذي يتيح إمكانية النظر إلى النصوص نظرة متجدّدة ومتطوّرة، لكنها في الوقت نفسه لا تقصي تزامنيّته القائمة على مبدأ التزمين الذي يصل بين الخصائص التعاقبية والتزامنية داخل النصوص الروائية، كما أنّه يعمل على إقامة نوع من العلاقة الجدلية بين بنيتين نصّيتين لكلّ منهما تشكُّل خاص، وهذا التشكّل ليس إلا الانتقال بين لحظتين زمنيّتين أو بين نمطين من الخصائص أحدهما تعاقبي والآخر تزامني. فمن هذا المنطلق تتقدّم السيميائيات التعاقبية بوصفها قراءة للجدليات بين النصوص وبين مراجعها النّصية المباشرة وغير المباشرة، فكل نص من هذه النصوص، ومهما كان شكله يفترض–وفق السيميائيات التعاقبية– نصا آخر يسبقه أو يعاصره، وكلّ رواية هي إحالة في الواقع إلى ذات التلفظ، أي إلى المؤلف الذي أطلق عليه "كريزنسكي" تسمية السارد السيميائي الذي يتأسس بوصفه وسيطا بين النّص وبين خارجه أو الما قبل متمثلا في البنيات التكوينية مثل: التناص والإيديولوجيا والمرجع والجمالية ومختلف السياقات السوسيوثقافية. ينظر، كريسنسكي (فلاديمير)، من أجل سيميائية تعاقبية للرواية، عرض، عبد الحميد عقار، ضمن كتاب طرائق تحليل السرد الأدبي، ص. 203، وما بعدها.

غير أنّه وبمجرّد إعمال النّظر وتدقيق التّبصّر في تحليل الباحث للزّمن في رواية "رمل الماية": "فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف" يدرك القارئ أنّ هذا الانفتاح وبالشّكل المعلن عنه لم تتجل معالمه بوضوح رغم رفضه الكبير للانغلاق وولعه الشّديد بالانفتاح، وكلّ ما هنالك لا يعدو أن يكون مجرّد شروحات وتعليقات مبثوثة هنا وهناك، أو إشارات عابرة تجلّت من خلال استحضار مراجع وأقوال بعض الأعلام على سبيل التّدليل، وبغرض تدعيم مواقفه وآرائه وأفكاره في الانفتاح والتّوسيع، وهو الأمر الذي خلصت إليه الباحثة "سليمة لوكام" حينما بحثت هذه القضيّة لدى الباحث؛ حيث أقرّت "بأن الولع بالتوليف، والسعي إلى التوفيق لم يتجل إلا من خلال ومضات تأخذ إما شكل العبارات المقتضبة المقبوسة والتي يتم إيرادها في تضاعيف التحليل لاستكمال حديث أو لإتمام عبارة، وإما شكل المؤشرات النظرية المجملة التي تعزز موقعه في الإجراء أو تمهد لجزئية يروم إدراجها للاشتغال عليها"[1] ضمن دراسته.

إذا كان الباحث قد شرع لنفسه سبلا للتوليف أو التّوفيق والمزاوجة بين أكثر من منهج أو نظريّة أو تصوّر من منطلق استدعائه لهذا التوليف كلّما استدعت الحاجة أو الضّرورة في مقاربة النّصّ الرّوائيّ؛ فإنّ الانفتاح الحقيقيّ والمشروع ينبغي أن يكون محكوما بالشّروط العلميّة والنّقديّة اللاّزمة التي تخلق نوعا من التعايش أو التضايف العلميّ والألفة الحميميّة بين المناهج والنّظريّات، والانسجام بين الآراء والتّصوّرات تلبيّة لحاجة أو استجابة لخاصيّة أو ميزة بارزة في النّصّ الرّوائيّ المدروس، دون أن يكون ذلك مفروضا على النّصّ من الخارج أو يكون سببا في التّلفيق المنهجيّ.

لذلك تحتّم في هذا النّطاق طرح العديد من التّساؤلات وهي: كيف يمكن لهذه المرجعيّات والآراء والتّصوّرات التي استحضرها الباحث أن تجتمع وتتّحد داخل النّصّ الرّوائيّ الواحد؟ وكيف يمكن لها –أيضا– أن تشتغل مجتمعة في إطار التّوليف والتّوفيق؟ وهل يشرع للباحث أن يجمع بين ما له صلة بالسّرديّات وما له صلة بالسّيميائيّات ما دام أنّ البون شاسع بينهما والمفارقات المنهجيّة واضحة بينهما أيضا، ولا سيّما إدراجه لمسألة التّرهينات السّرديّة والتّعالق النّصيّ ضمن دراسة الزّمن بشكل يبعث على الحيرة والتّساؤل؟ وهل يشرع للباحث أصلا أن ينسب عمله إلى الانفتاح خاصّة وأنّه سرعان ما انصرف كلّيّة –في دراسة تقنيّات الزّمن في رواية "فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف"– إلى نموذج "جينات" واقتصر على إجراءاته وأدواته في تحليل الزّمن؛ إذ لم

[1] : لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 314.

تكن إفادته من "كريزنسكي" و"بول ريكور" و"رولان بارت" و"إيزر" على طول الدّراسة والتّحليل، إلاّ على سبيل الإشارة أو بهدف التّدليل على مواقفه وتدعيمها. أما "مايك بال" التي صرّح بإفادته منها فلم نظفر بإشارة إليها أو إلى مرجع من مراجعها على طول الدّراسة أيضا ؟.

إنّ أوّل ما استوقف "الطّاهر رواينيّة" في دراسته للبنية الزّمنيّة في رواية رمل الماية: "فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف" هو عنوانها بشقّيه الأصليّ والفرعيّ الذي سعى الباحث إلى استقراء أبعاده الدّلاليّة والزّمنيّة من خلال ربطه بين الزّمن الحاضر والزّمن الماضيّ، وبحث العلاقات التي يقيمها العنوان والجسور التي يمدّها في بنائه وتشكّله مع التّراث عن طريق نفاذه إلى أعماق النّصّ الرّوائيّ لواسيني الأعرج الذي يمتح من التّراث السّرديّ العربيّ والإسلاميّ، ممثّلا في حكايات ألف ليلة وليلة، وقصّة أهل الكهف، وفي تعالقه مع بعض الشّخصيّات الإسلاميّة: كشخصيّة سيدنا موسى والخضر عليهما السّلام، وشخصيّة الصّحابيّ الجليل أبي ذر الغفاريّ وشخصيّة الحلاج، وابن رشد، وعبد الرّحمن المجدوب...إلخ، ومن نصوص التّراث السّرديّ التّاريخيّ، ممثّلا بتاريخ الطّبريّ وابن خلدون ونفح الطّيب للمقري، ولا سيّما تلك النّصوص التّاريخيّة المتعلّقة بأحداث سقوط غرناطة والموريسكيين ومحاكم التّفتيش في الأندلس، مستلهما جميع هذه الأحداث ووقائعها وشخصيّاتها بإعادة تحيينها في الزّمن الحاضر من جديد، وباحثا عن "تطابق التاريخي والواقعي، تطابق المتخيل والواقعي أيضا. ولا يعني التطابق –هنا– إلا عمق الصلة الرابطة بين التاريخ والواقع. ومن خلال ذلك يتحقّق الامتداد. فالتاريخ كواقع مضى يجد امتداده في واقع لا يزال حيّا ومعيشا"[1]؛ لأنّ "الماضي حي في الحاضر يمشيان في جسد موحد ويتنفسان برئة موحدة [و] لأن ميكانيزمات النفسية العربية هي نفسها، وإن تبدل المكان وتغير الزمان"[2]، والإنسان.

ذلك ما يعبّر عنه عنوان الرّواية المركّب ويحيل إليه؛ إذ إنّ "التوجيهات الزمنية المقدمة بواسطة العنوان تجعلنا نلج إلى فضاء روائي ذي أزمنة متداخلة وملتبسة يتحول عبرها الزمن الروائي إلى فاجعة تاريخية تتجاوز حدود الزمان والمكان، تضفي على النص الروائي صبغة أساطيرية تتيح لواسيني الأعرج [كسارد] سيميائي منتج للدلائل مساءلة فواجع التاريخ العربي الإسلامي،

[1]: يقطين (سعيد)، الرواية والتراث السردي، من أجل وعي جديد بالتراث، ص. 90.

[2]: بقار (أحمد)، الرواية والتاريخ عند واسيني الأعرج: الاستدعاء والدلالة، مجلة الأثر، مجلة محكمة يصدرها مخبر لسانيات النص وتحليل الخطاب، كلية الآداب واللّغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع19، جانفي 2014، ص. 114.

وامتداداتها في الحاضر من خلال تحويل ما يحكى (قصة البشير الموريسكي) إلى ما هو واقع من خلال تدخل البشير في محكي عبد الرحمن المجدوب عندما تشرف الحكاية على نهاية مفتوحة ليجلو ظلام الحكاية، وبذلك يتم اللقاء والتطابق عبر حاضر السرد والحكي بين التاريخي والأساطيري والواقعي؛ وبهذا يطول زمن القصة المتخيلة ويتعدد لتصبح الليلة السابعة بعد الألف زمنا مطلقا"[1] يستعصي على الضّبط والتّحديد، مشكّلا في تعالقه مع زمن العنوان الأصليّ رمل الماية –بوصفه إيقاعا أندلسيّا حزينا– إنتاجا لزمنيّة متجدّدة مزيّفة ومحرّفة هي زمنيّة إعادة إنتاج الزّمن الماضيّ في الحاضر عن طريق استنطاق الزّمن المسكوت عنه واستكشاف أبعاده الدّلاليّة في الزّمن الحاضر. وهي المهمّة المتجدّدة التي نهضت بها "دنيا زاد" في الرّواية من خلال انتهاكها –كما يرى الطّاهر رواينيّة– للميثاق السّرديّ المبرم –في التّقاليد السّرديّة الماضيّة –في حكايات ألف ليلة وليلة– بين شهرزاد وشهريار واختراق قوانينه[2] عن طريق بوحها وإفصاحها عمّا أضمرته شهرزاد وسكتت عنه طوال العقد الحكائيّ والتّواصليّ الذي ربطها بشهريار.

من هذا المنطلق يكون "رواينيّة" قارب زمن العنوان في الرّواية من منطلق تأويليّ محض جعله يرتحل مع النّصّ الرّوائيّ لواسيني من عالم الحاضر إلى عوالم الماضيّ بغية النّبش في ذاكرة التّراث والتّاريخ، والتّحليق في الزّمن الماضيّ ومساءلة أحداثه ووقائعه في الزّمن الحاضر من أجل إعادة إنتاج معرفة جديدة، وتحيين قراءة مغايرة على أنقاضه، ومن ثمّة تأسيس زمن للنّص الرّوائيّ مفتوح على الماضيّ والحاضر والمستقبل.

من هذا المنطلق تبرز خصوصيّة الرّواية المعاصرة في قدرتها على استيعاب الماضيّ وفي إمكانية تصدّيها لمعالجة قضايا الرّاهن ووقائعه من منطلق التّحاور والتّفاعل مع التّراث، فهي خليقة بذلك وجديرة بالتّصدّي لهذه القضيّة على حد تعبير "سعيد يقطين" الذي يرى بأنّ "الرواية باعتبارها نوعا جديدا انكبّ على معالجة القضية [التّفاعل مع التّراث] فهي تماسّ مع الواقع ومشاكله المختلفة، وقدّمت لنا قراءات خاصة لهذا التراث تبرز خصوصيتها في الكتابات الروائية التي تظهر إنتاجيتها في تقديم نصوص جديدة تتأسّس على قاعدة استلهام النص السردي القديم، واستيعاب بنياته الدالة وصياغتها بشكل يقدّم امتداد التراث في الواقع، وعملها على إنجاز قراءة للتاريخ

[1]: رواينية (الطاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، مقاربة نصانية نظرية تطبيقية في آليات المحكي الروائي، ص. 371.
[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 372، 373.

وتجسيد موقف منه، بناء على ما تستدعيه مقتضيات ومتطلبات الحاضر والمستقبل"[1]. لذلك شكّلت قضيّة التّفاعل أو التّعالق النّصيّ حافزا كبيرا جعل النّقاد يتهافتون تهافتا كبيرا من أجل إبراز مختلف أشكالها وتمظهراتها، ويقبلون خاصّة على مساءلة "إنتاجية الرواية وهي تتعلق بالتراث السردي العربي في بعض تفصيلاته، ودلالة هذه الإنتاجية وأبعادها ووظائفها، ومقارنتها بما قدّمته (...) نصوص فكرية أو نقديّة وهي تتخذ التراث موضوعا لسؤالاتها وتأملاتها ومواقفها"[2] ومرتكزا لإثارة جميع قضاياها وإشكالاتها الرّاهنة.

على هذا الأساس غدت مقاربة الباحث لعتبة العنوان وفكّ ألغازه واستكشاف أسراره ورموزه من منطلق العودة إلى الزّمن الماضيّ، قراءة متميّزة أضفت على النّصّ الرّوائيّ مسحة فنّية وصبغة جماليّة، وأغنت معرفتنا به، خاصّة وأنّ مساءلة عناوين واسينيّ الأعرج تتطلّب معرفة كبيرة بالتّراث والتّاريخ، ومقدرة فائقة على التّأويل والتّفسير، بسبب طبيعة التّشكيل الرّمزيّ والإيحائيّ الذي تتّسم به مختلف عناوين رواياته. ولعلّ ممّا زاد في تميّز هذه الدّراسة وجعلنا نشعر بنوع من المتعة في قراءتها هو انجلاء الحجب عن هذا النّصّ الرّوائيّ وانكشاف طبيعة تفاعل الرّوائيّ واسيني الأعرج وتحاوره مع التّراث وطريقة مساءلته إيّاه، من خلال العلاقات الزّمنيّة التي دأب الباحث على تجليتها في الرّواية وهي: التّعالق النّصيّ، والتّوالد النّصّي، وإعادة التّرهين، التي تتضافر مجتمعة في تكوين البنية الزّمنيّة للنّصّ الرّوائيّ.

ممّا يدلّ دلالة واضحة –أيضا– على تميّز هذه الدّراسة هو طواعيّة النّصّ الرّوائيّ رمل الماية "فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف" وإسعافه للباحث منهجيّا في إجرائه لتأويلاته وتحليلاته، فهو نصّ منتقى بعناية كبيرة، واختيار الباحث له كان موفّقا خاصّة وأنّه قد هيّأ له إمكانيّة استحضار المادّة التّراثيّة السّرديّة والتّاريخيّة وإحياء أزمنتها في الحاضر بلغة نقديّة تتجاوز الوقوف عند الحدود البنيويّة الشّكليّة إلى ما هو تأويليّ ودلاليّ. لكنّه بالرّغم من ذلك؛ فإنّ "رواينيّة" قد وقع في مخاطرة كبيرة، قد لا تكون مأمونة العواقب في جميع الحالات، حينما جمع –في تحليلاته– بين ما هو سيميائيّ تعاقبيّ، وما هو من صميم اهتمام السّرديّات، بل والأكثر من ذلك إقحامه لما أدرجه "جينات" ضمن مقولة الصّوت السّرديّ –وبالأخصّ ما يتعلّق بالمستويات السّرديّة والمواقع التي يحتلها

[1]: يقطين (سعيد)، الرواية والتراث السردي، من أجل وعي جديد بالتراث، ص. 55.

[2]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

السّاردون في المحكيّ ووظائفها السّرديّة وعلاقاتها بالمحكيّ وبالقصّة- في إطار مقولة الزّمن، وهو في الحقيقة مجازفة منهجيّة وعدول عن الأصل الذي حدّه "جينات" للسّرديّات.

بانصرافه إلى دراسة المفارقات الزّمنيّة لم يجد الباحث من سبيل سوى الاعتماد على أدوات "جينات" التّحليليّة والتوسّل بتقنيّاته الزّمنيّة التي أعدّها خصّيصا لمعاينة علاقة التّرتيب الزّمنيّ ودراستها في رواية "البحث عن الزّمن الضّائع"، بالنّظر لما تتوفّر عليه من كفاية منهجيّة ونجاعة تحليليّة. هذا فضلا عن تجاوبها مع النّصّ الرّوائيّ المدروس، وإذعانها له وانقيادها؛ لذلك تجده يركّز على مفارقتي الاسترجاعات والاستباقات على الرّغم من تصريحه بوجود أشكال أخرى من المفارقات أكثر غموضا وتعقيدا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقصر دراسته للبنية الزّمنيّة -كلّية- على المفارقات الزّمنيّة، التي استغرقت ما يقارب عشرين صفحة مقارنة بدراسته لتقنيّتي المدّة والتّواتر التي استغرقت ما يقارب السّبع صفحات فقط.

لعلّ الطّريف في تناول "روايتيّة" للمفارقات الزّمنيّة في النّصّ الرّوائيّ "رمل الماية" هو البعد التأويليّ الدّلاليّ الذي أضفاه الباحث على دراسته لها ومعاينته لمختلف تمظهراتها وأشكال حضورها في الرّواية؛ إذ لم تغد تحليلاته -مع ذلك- مجرّد تقنيّات شكليّة جوفاء مفرغة من كلّ محتوى، أو مجرّد أمثلة استدلاليّة عن هذه المفارقات إثباتا لحضورها أو نفيا له، أو أنّها أيضا مجرّد تمارين تعليميّة أو إحصائيّة لعدد حضور الاسترجاعات أو الاستباقات في المحكيّ، كما جرت العادة في التّعامل مع أدوات "جينات" وتقنيّاته الزّمنيّة. فالباحث كان يسعى من خلال ذلك إلى تثبيت ما أقرّه سابقا بخصوص المزاوجة "بين الشكلاني التقني، وبين التأويلي المفتوح، الباحث في الدلالات، عن طريق تفكيك الشفرات وحل الرموز، وتأسيسا على خلفية نظرية تمنح المفارقات بعدا وظائفيا لا يستقيم التحليل دون استثماره"[1] وتفعيله من خلال النّص الرّوائيّ المدروس.

ظهرت آثار ذلك بيّنة وبدت تلك الأبعاد الدّلاليّة والوظائفيّة التي نهضت بها المفارقات الزّمنيّة في الرّواية، حين شروع "روايتيّة" مباشرة في استكشاف مفارقة الاسترجاعات ودراستها. وممّا وقف عليه لدى معاينته للاسترجاع الخارجي أنّ "وظيفته مرجعية، كونه يشكل خلفيات شارحة ومفسرة للحاضر، أو مرايا يتجلى من خلالها الحاضر كزمنية لا تقل سلبية وبشاعة مأساوية

[1]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 319، 320.

عن زمنية الماضي [بمعنى أن السّارد] السيميائي وهو يؤثث الحاضر وينضده بشخصيات وأحداث وتجارب منفلتة من أزمنة واقعية وتاريخية وأساطيرية ومتخيلة، ومن خلال منظور متغير ومتعدد بتعدد الأصوات المقنعة والمغلقة على مدى سيرورة النص الروائي؛ يلجأ إلى استحضار أزمنة ماضية بعيدة، يصور من خلالها أزمنة النفي والقهر والظلم، ويسترجع أحداثا كثيرة من الصدام بين المثقفين الذين حاولوا أن يمارسوا الاختلاف مع السلطة"[1]. ليصل في النّهاية إلى استنتاج خلاصة مفادها أنّ "الاسترجاع الخارجي قد أنجز وظيفته الجمالية والتأويلية، وجعل النص الروائي في الزمن الحاضر منفتحا على أكثر من تأويل ومن تحقق ممكن، يخلصه من تفاصيل اللحظات الهاربة، ومن الذاكرة المتعبة الموشومة بماضيها، الذي ينتصب من حين لآخر معاندا للحاضر"[2]. وممّا وقف عليه أيضا لدى دراسته للاستباق التّكميليّ في الرّواية هو أنّه يرد "في شكل ومضات سريعة، أو إشارات موحية بما سيحدث أو مستحضرة له...كما يرد ليكمل مسبقا ثغرة سردية لاحقة، وليكشف عن جانب من الجدل الذي افتعله الحكيم شهريار وبنو كلبون بعد سجن البشير، قصد التشكيك في حقيقته، وتفادي فاجعة الليلة السابعة...أو يرد في شكل استحضار مسبق لمشهد متعلق بما سيحدث في نهاية الرواية من فواجع وعنف"[3]. ليختم كلامه بالقول: "وعلى العموم فإن الوظيفة الجمالية للاستباق التكميلي، تجعل منه موقعا نصيا مسبقا يسهم في رسم تحقق معنى النص، أو الإيحاء بأفق توقع منتظر"[4]. بهذه الطّريقة في التّحليل تنهض المفارقات الزّمنيّة بوظائف وأدوار دلاليّة في العمل الرّوائيّ.

انطلاقا ممّا سبق يتّضح جليًّا بأنّ ما نهض به الباحث في دراسة المفارقات الزّمنيّة في "فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف" لم يقتصر على استكشافها أو إثبات حضورها من عدمه، وإنّما يبرز بشكل لافت في تركيزه على ما تؤدّيه من أدوار ووظائف جماليّة، وفي سعيه إلى إجلاء ما تحمله من دلالات وما يندسّ من معان جرّاء الخروقات الطّارئة على التّرتيب الزّمنيّ. بمعنى أنّ دأبه الأساسيّ كان محاولة استنطاق مختلف أشكالها ودلالاتها، والوقوف على وظائفها وأدوارها في خطاب المحكيّ الرّوائيّ ليتسنّى له الكشف –في النّهاية– عمّا "توارى من دلالات وما استتر

[1]: روابنية (الطاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، مقاربة نصانية نظرية تطبيقية في آليات المحكي الروائي، ص. 412.

[2]: المصدر نفسه، ص. 416.

[3]: المصدر نفسه، ص. 426.

[4]: روابنية (الطاهر)، المصدر السابق، والصفحة السابقة.

من معان خلف حجب اللعب بالزمن"[1] في النّصّ الرّوائيّ "رمل الماية: فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف".

إذا كانت دراسة المفارقات الزّمنيّة قد شغلت حيّزا كبيرا من دراسة الباحث للبنية الزّمنيّة ككل في الرّواية؛ فإنّ دراسته للمدة والتّواتر لم تتجاوز بضع صفحات، ولعلّه من جملة الأسباب التي تقف وراء ذلك هو أنّ ثراء النّصّ الرّوائيّ "رمل الماية": "فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف" بالمفارقات الزّمنيّة وتضمّنه لجميع أشكالها، بما في ذلك الاسترجاعات المزجيّة Analepse mixte -التي كان جينات قد صرّح بأنّها قليلة الاستعمال- وأنّ العثور عليها في خطاب المحكيّ يكون نادرا ومن باب الصّدفة[2]- قد أغرى كثيرا الباحث إلى درجة الافتتان، وشدّ انتباهه هندستُه الزّمنيّة الموغلة في التّعقيد والتّشابك والتّداخل والتّشويش. ومن هذا المنطلق يكون النّصّ الرّوائيّ "رمل الماية" قد أسعفه منهجيّا وانصاع له في إجراء تحليلاته للمفارقات الزّمنيّة.

في مقابل ذلك لم يجر "رواينيّة" دراسة موسّعة ومطوّلة للمدّة تضاهي أو تشاكل ما أجراه في دراسته للمفارقات الزّمنيّة، كما أنّه لم يعتن بإبراز الفروقات الزّمنيّة بين سرعة الزّمن في القصّة وبين سرعته في الخطاب أو المقارنة بينها من خلال استكشاف التّقنيّات الزّمنيّة التي تحدث هذه الفروقات بين الزّمنين، أو هذه الخلخلة التي تطرأ على وتيرة جريان الزّمن الواقعيّ للأحداث وعلى سرعته، كالحذف والتّلخيص والمشهد والوقفة، وهو الأمر الذي تجري عليه العادة في بحث مدّة الزّمن في خطاب المحكيّ. وأمام هذا الوضع ليس يدري الدّارس سبب عزوف الباحث عن إجراء مثل هذه التّحليلات التي تقتضيها مقاربة تقنيّة المدّة، واكتفائه بالإشارة فقط إلى المدّة التي يغطيها زمن القصّة في الواقع (ما يزيد عن الثّلاثة قرون) وإلى سعتها وحجمها في النّص (499 صفحة)، وأيضا إلى زمن قراءتها الذي يحدّده مجازا ورمزا بمدّة طويلة جدا وأكثر من اللّيلة الواحدة

---

[1]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 319.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p.131.

– أكّد "رواينية" ثراء هذا النص الرّوائي بالمفارقات الزمنية وبخاصة الاسترجاعات المزجية رغم ندرتها، قائلا: "وعلى الرغم من إشارة جيرار جينات إلى أن هذا النوع من الاسترجاع نادر وغير مطروق كثيرا، إلا أننا نجد الفضاء النصي لرواية فاجعة الليلة السابعة بعد الألف يعج بأمثلة منه لا تعد ولا تحصى". ويعلّل ذلك بقوله أيضا: "وهذا يعود إلى أن محتوى البنية الموضوعاتية لهذه الرواية ينفتح على أوساع ثقافة وحضارة وتاريخ، يشمل مساحة زمنية متعددة الأبعاد تتجاوز الخمسة عشر قرنا من الزمن، وهو ما جعل واسيني الأعرج يلجأ إلى هذا النوع من الاسترجاع ليقدم من خلاله ومضات وفلاشات زمنية، عن لحظات حية من هذا الزمن القصي، المتلاشي في كهوف الذاكرة". رواينية (الطاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 422.

العادية، وذلك بالموازاة مع زمن فاجعة اللّيلة السّابعة المستعصي على أيّ ضبط أو قياس، وبالموازاة أيضا مع عوالمها العجائبيّة والغرائبيّة المتخيّلة، التي تشير إليها الرّواية. "فالليلة السابعة استمرت زمنا لم يستطع تحديده حتى علماء الخط والرمل ولا حتى الذين عرفوا أسرار النجوم والبحار حين تفيض وتملأ الشواطئ المهجورة والأصداف"[1]. فهي فاجعة "لا تحكى في ليلة واحدة. إنها غفوة، بدأت وستنتهي مثلما تنتهي أية ليلة مدد طولها قليلا. فيها تسترجع الأشياء ولكنها لا تتبدل. جحيم الزمن المسروق، يجب أن يروى والعيون مفتوحة عن آخرها. لم تكن، ولن تكون هناك ليلة ثامنة، لأني عندما استيقظت في تلك الظهيرة وجدت الليلة السابعة ما تزال مستمرة، دامت أكثر من ثلاثة قرون"[2] من الزّمن.

أمّا بالنّسبة للتّواتر في الرّواية فقد جاء تناول "رواينيّة" له سريعا أيضا، وفي حدود خمس صفحات فقط، لكنّه درج في الحديث عنه وفي معاينته لمختلف أشكاله وأنواعه إلى تحديد مقاصده الدّلاليّة ووظائفه الجماليّة ضمن العنصر الذي عنونه بالإيقاع الزّمنيّ وشعريّة التّكرار، وفيه يرى أنّ الإيقاع "تكرار ذو قصدية جمالية، يسهم في ضبط حركة الأزمنة داخل الرواية، ويرصد العلاقة الجدلية بين ما هو واقعي وما هو متخيل، أي بين العالم الخارجي، وبين تجلياته الرمزية والتخييلية داخل الرّواية"[3]. وبهذا التّحديد يكون "رواينية" سائرا دائما في إطار التوجّه السّابق الذي رسمه لمقاربة هذه التّقنيّات الزّمنيّة وتحليلها في الرّواية، وهو محاولة تبريرها والكشف عن وظائفها، الأمر الذي قام بتوضيحه قائلا: "ونحن إذ نحاول أن نجلو الوظيفة الإيقاعية للتكرار في رواية فاجعة الليلة السابعة بعد الألف فإننا سنعمل على تجاوز المستوى الإحصائي من الدراسة، الذي يبحث في ترتيب الأحداث والملفوظات، وفي فرادتها أو مدى تكراريتها، مركزين على رصد المفارقات التكرارية، والكشف عن دورها الذي تلعبه في بناء المعنى وفي الإيحاء بالزمنية"[4]، وذلك ما يؤدّيه وينهض به نمط المحكي التّكراريّ الذي وقع تركيز الباحث عليه في الرّواية كونه يشكّل فيها ظاهرة بارزة لتشظّي

[1]: الأعرج (واسيني)، رمل الماية، فاجعة الليلة السابعة بعد الألف، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 1993، ص. 07.

[2]: المرجع نفسه، ص. 214.

[3]: رواينية (الطاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 430.

[4]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

الدّال، الذي يكتسب مدلولات زمنيّة متنوّعة في كلّ مرّة يتكرّر فيها ويعاد انتاجه من خلالها، ومن خلال السّياقات التي يتنزّل فيها في كلّ مرّة أيضا.

تبقى الإشارة إلى أنّ دراسة "الطّاهر رواينيّة" للزّمن في رواية "رمل الماية": "فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف"، وإن توسّلت بالتّراث في فهم أزمنة الرّواية الحاضرة والرّاهنة، وزاوجت بين أكثر من نظريّة أو منهج، وانحازت كثيرا إلى تتبّع المفارقات الزّمنيّة في الرّواية، إلاّ أنّها تبقى وثيقة متميّزة استطاع من خلالها الباحث أن يبثّ رسالة مهمّة في طرائق التّعامل النّقديّ مع النّصوص الرّوائيّة، وهي إلزاميّة الإصغاء إلى هذه النّصوص وحتميّة الانقياد لمكوّناتها ومضامينها، والابتعاد ما أمكن عن التّطبيقات الشّكليّة والقوالب الجاهزة المسلّطة عليها، كما شدّ الانتباه أيضا وعي الباحث بإجراءاته وأدواته التّحليليّة، وحسن استثماره وتمثّله لها واستحضارها من منطلق تلبيّة نداء تلك النّصوص، وكلّ ذلك تمّ بلغة جميلة تفنّن الباحث في صنعها وإيجادها اعتبرناها سلاحه المتين في اختراق عوالم النّصّ الرّوائيّ "فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف" -الذي يشعّ إبداعا ويزخر شعريّة- وفي اصطناع لغة نقديّة -تقترب من الإبداع- أضفت على مقاربة الرّواية متعة قرائيّة ومسحة فنّية وجماليّة أشعرتنا بمعاودة قراءة الرّواية مرّة ثانية وبلغة امتزج فيها النّقد بالإبداع، ممّا جعل العمليّة النّقديّة عند "رواينيّة" تتحوّل إلى عمليّة إبداعيّة ثانيّة.

2-5- الحكاية الواصفة وآليات انبناء الزّمن في خطاب المحكيّ:

يقدّم الباحث التّونسيّ "أحمد السّماويّ"[1] دراسة موسّعة لزمن خطاب المحكيّ في مدوّنة "طه حسين" السّرديّة، ضمن كتابه "فن السّرد في قصص طه حسين"[1]؛ إذ يخصّص فصلا كاملا لدراسة

[1]: أحمد السّماوي باحث وأكاديمي تونسي من مواليد سنة 1950 بسيدي بوزيد بتونس، يعمل أستاذا مختصا في السرديات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقص، وقد صدر له في هذا المجال مجموعة من المؤلفات هي: الاستبداد والحرية في فكر النهضة، دار محمد علي، 1988، صفاقص، وعالم القصة في سرد طه حسين، صفاقص، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1996، وفن السرد في قصص طه حسين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقص، ط1، 2002، والتطريس في القصص. إبراهيم درغوثي أنموذجا، مطبعة التسفير الفني، صفاقص، 2002، والأدب العربي الحديث: دراسة أجناسية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ومقالات في التاريخ الأدبي (ترجمة)، مطبعة التسفير الفني، صفاقص، 2003، وفي نظرية الأقصوصة، مطبعة التسفير الفني، صفاقص، 2003، والمقال الأدبي، سلسلة ألف، مسكيلياني للنشر، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، وحدة الدراسات السردية.

تقنيّات الزّمن الثّلاث المكوّنة لخطاب المحكيّ في هذه المدوّنة السّرديّة، وهي: (النّظام الزّمني، المدّة، والتّواتر)، وأضاف إليها عنصرا رابعا هو بنية الحكاية؛ أي ما يتعلّق بمظاهر حضور الحكاية الواصفة. فهذه المكوّنات قلّما تنوولت مجتمعة في دراسة واحدة متعلّقة بخطاب المحكي، ولا سيّما تقنيّة التّواتر التي كثيرا ما طالها الإقصاء، وكذلك الأمر بالنّسبة لعنصر بنية الحكاية الذي لا يزال إدراجه في باب الزّمن السّرديّ محلّ خلاف بين الباحثين والدّارسين، وبخاصّة منهم "تودوروف" و"جينات".

يباشر الباحث دراسته للنّظام الزّمنيّ بمعاينة مختلف أنماط المفارقات الزّمنيّة الاسترجاعيّة والاستباقيّة في خطاب المدوّنة السّرديّة لطه حسين. وقد حاول أن يراعي في ذلك خصوصيّات نصوص هذه المدوّنة، من خلال إصغائه إلى أبرز مكوّناتها وعناصرها، ومن خلال لجوئه في كلّ مرّة يعالج فيها نمطا من أنماط هذه المفارقات الزّمنيّة إلى تعليل وجودها وتبرير الغاية المرجوّة من ورائها. وهو ما جعل عمليّة استكشاف المفارقات الزّمنيّة أمرا مبرّرا ونابعا من خصوصيّة داخل البنية المشكّلة لهذه النّصوص السّرديّة، دون أن تكون مسلّطة أو مفروضة عليها من الخارج، ولذلك فقد جاءت هذه المفارقات الزّمنيّة ذات مقاصد دلاليّة وأغراض فنيّة ارتضاها "طه حسين" لخدمة توجّهاته وأفكاره وآرائه.

حاول الباحث من خلال معاينته للاسترجاعات ورصده لأبرز أنماطها ومظاهرها في المدوّنة أن يقف على مختلف وظائفها وطرق إسهامها في إنتاج الدّلالة، حيث عمل في البداية على تحديد أنماط الاسترجاعات بما في ذلك الاسترجاعات الخارجيّة والاسترجاعات الدّاخليّة والاسترجاعات المزجيّة مستحضرا أمثلة للتّدليل عليها من نصوص "دعاء الكروان" و"المعذّبون في الأرض" و"شجرة البؤس" و"الحب الضّائع" و"القصر المسحور" و"الأيّام"، لينتقل بعد ذلك إلى تحديد أشكال تمظهره وكيفيّاته التي قد يرد بها، فهو قد يرد –حسب الباحث– معلنا عنه وغير معلن، وقد يرد أيضا حوارا ووصفا وبمناسبة، كما أنّه قد لا يرد مفارقة زمنيّة خالصة، بل قد يرد مرتبطا بأشكال الزّمن الأخرى سواء منها ما تعلّق بتقنيّة المدّة كالمشهد والوقفة والتّلخيص أم ما تعلّق منها

[1]: هذا الكتاب هو في الأصل بحث أكاديمي تقدم به الباحث لنيل شهادة الدّكتوراه في اللغة والآداب العربية، بجامعة منوبة بتونس، كلية الآداب والفنون والعلوم الإنسانية. وقد ناقشه –في جانفي 1995– لجنة متكوّنة من منجي الشملي مشرفا وعبد السلام المسدي رئيسا، ومحمد الهادي الطرابلسي مقررا.

بتقنيّة التّواتر. وأمّا عن وظائفه وغاياته الدّلالية التي يؤدّيها، فهي تتنوّع -في نظره-كذلك- بين إسهامه في تنشيط ذاكرة السّارد على استحضار أو تذكّر أحداث مشابهة لم يتسن له الإشارة إليها سابقا، وبين أدائه لأدوار أخرى متنوّعة منها: إفادة المسرود له بما توفّر لدى السّارد من معلومات، وتوضيح الأشياء والأمور الغامضة، وتلطيف العلاقة بالمسرود له عندما يكون الهدف الرئيس للاسترجاعات هو التّأثير والإعلام، كما أنّه يعمل على تحليل نفسيّة الشّخصيّات ويصف مشاعرها. ولعلّ أبرز ما يلاحظ هنا، هو أنّ هذه الوظيفة الأخيرة، وإن كانت لها غاية نفسيّة ودلاليّة في المدوّنة، إلاّ أنّها تتنافى مع الوظائف[1] التي وضعها "جينات" لمفارقة الاسترجاعات.

بالطّريقة نفسها يعالج "السّماويّ" مفارقة الاستباقات؛ إذ سعى كذلك إلى تحديد أنماطها وأشكالها ووظائفها. فأمّا بالنّسبة لأنماطها فقد وقف على نوعين منها في المدوّنة هما: الاستباقات الخارجيّة التي اكتفى بالتّمثيل لها بمقاطع سرديّة من "دعاء الكروان" و"أديب" و"ما وراء النّهر" و"شجرة البؤس" و"الحب الضّائع"، والاستباقات الدّاخليّة التي يقف على أشكال لها متعدّدة في المدوّنة، وهي الإثارة والإعلان والتّنبّؤ. فأمّا الإثارة فقد اتّخذت هيّ الأخرى مظاهر متنوّعة متمثّلة في التّعميّة والإنذار والتّخطيط، وقد دلّل على وجودها دائما بمقاطع من "أديب" و"دعاء الكروان" و"شجرة البؤس" و"الأيّام" و"على هامش السّيرة". وأمّا فيما يخص الشّكلين الآخرين، ويتعلّق الأمر بالإعلان والتّنبّؤ فقد مثّل لهما أيضا بمقاطع من "أديب" و"الأيّام" و"ما وراء النّهر" و"الحب الضّائع" و"دعاء الكروان" و"على هامش السّيرة".

أما بالنّسبة لوظائف الاستباقات وأدوارها التي انتهى إليها "السّماويّ" في خطاب المدوّنة، فهي تخدم بشكل أساسيّ الدّلالة في نصوصها، "وذلك من خلال وضع السّارد آفاق انتظار للمسرود له في صلب الحكاية، يسعى دوما إلى تلبيتها له في الوقت الّذي يفتح له آفاقا أخرى. وهذه هي الغاية الرّئيسيّة للاستباق في النّصّ السّرديّ؛ فهي تترك المتقبّل دوما لا راغبا في الاستزادة فحسب، بل مراوحا بين الطّمأنينة إلى ما وقع تلبيته من آفاق انتظار، والقلق إلى معرفة مآل القصّة في لاحق الحكاية. [وقد أضاف السّماويّ] غاية أخرى استلهم طه حسين مظهرها من عادة

[1]: من الوظائف التي وضعها "جينات" للاسترجاعات، أنها تقدّم معلومات عن ماضي عنصر من عناصر القصة، كأن تكون إحدى الشّخصيات مثلا، كما تعمل على سد بعض الفجوات الحاصلة في المحكي، وأخيرا تأتي للتذكير ببعض الأحداث الماضيّة أو إضاءة سوابق شخصيّة من الشّخصيات التي تمّ إدخالها حديثا في السّرد. -Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 132, 133.

الملحميّين القدامى؛ وهي ضبط مصير الشّخصيّات سلفا"[1]. ولعلّ توفّر هذه الغاية في مدوّنة "طه حسين" السّرديّة عائد بالدّرجة الأولى إلى انضواء رواياته ونصوصه السّرديّة ضمن محكي التّرجمة الذّاتيّة، التي عادة ما تكون بضمير المتكلّم.

لكنّه إذا علم بأنّ "طه حسين" كثيرا ما خالف هذا العرف في كتابة السّيرة الذّاتيّة بعدوله عن ضمير المتكلّم إلى ضمير الغائب، خاصّة في كتاب "الأيّام"؛ فإنّ ذلك أثار تحفّظا على أن يشكّل حضور مفارقة الاستباقات في مدوّنة "طه حسين" السّرديّة ميزة خاصّة وبارزة مقارنة بمفارقة الاسترجاعات؛ لأنّه يكون -في هذا المقام- أمام استرجاع لأحداث عاشها في الماضيّ، وبضمير هو ضمير الغائب.

الملاحظ كذلك أنّ الباحث لم يوضح هذه الظّاهرة البارزة في كتابة السّيرة الذّاتيّة عند "طه حسين" التي يخترق فيها قاعدة توحّد العناصر الثّلاثة أو تطابقها في العمل السّرديّ، وهي: (المؤلّف = السّارد = الشّخصيّة الرّئيسيّة). بمعنى أنّ "طه حسين" يقلب المعادلة السّابقة ويعكسها ليصبح (المؤلّف # السّارد # الشّخصيّة الرّئيسيّة)، الأمر الذي يجعل كتابته للسّيرة الذّاتيّة تتّسم بالغموض والتّعتيم وعدم الوضوح، وهو ما عبّر عنه "السّماويّ" بالتّعميّة والإغماض لدى رصده لأشكال تمظهر الاستباق في المدوّنة السّرديّة عند "طه حسين".

في هذه النّقطة بالذّات بدا "السّماويّ" متأثّرا بـ: "فيليب لوجون" Philippe Lejeune من دون أن يشير إلى مرجع من مراجعه، أو إلى آرائه التي أثارها حول قضيّة التّعتيم والغموض والالتباس الذي قد ينجم جرّاء استعمال ضمير الغائب بدل ضمير المتكلّم من قبل كتّاب السّيرة الذّاتيّة، وهذه الطّريقة، وإن كان ظاهرها عدم التّطابق بين السّارد والشّخصيّة الرّئيسيّة، إلاّ أنّ "لوجون" يرى إمكانيّة حصول ذلك حتّى في حالة استعمال ضمير الغائب؛ إذ يقول: "في الواقع، تبين السيرة الذاتية بإقحامها لمشكل المؤلف الظواهر التي يتركها التخييل غامضة: على الخصوص، حقيقة يمكن أن يكون هناك تطابق بين السارد والشخصية الرئيسية في حالة

[1]: السّماويّ (أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، ص. 123.

[المحكي] بضمير الغائب. ويقام هذا التطابق بطريقة غير مباشرة، لأنّه لم يعد مثبتا داخل النص بفضل استعمال ضمير المتكلم"[1]. بمعنى أنّ الكاتب من خلال ذلك يمارس نوعا من الحيلة والخداع ضمنيّا.

إنّ مثل هذا النّهج الكتابيّ السّير ذاتيّ الخارج عن التّقاليد المألوفة في كتابة السّيرة الذّاتيّة، والمبتعد عن التّصريح والمباشرة له أغراض شخصيّة نفسيّة وموضوعيّة تجعل الكاتب في التزامه بضمير الغائب يَعُدّ شخصيّته حالة عامّة في المجتمع يعبّر من خلالها عن القضايا الاجتماعيّة بكلّ موضوعيّة ومصداقيّة. وفي هذا السّياق يرى "إميل بنفنيست" أنّه "توجد تعابير من الخطاب، على الرّغم من طبيعتها الفرديّة، إلاّ أنّها لا تعبّر عن الحالة الشّخصيّة؛ أي إنّها لا تحيل الملفوظات إلى الشّخصيّة، ولكنّها تخلق حالة موضوعيّة، يطلق عليها الضّمير الغائب"[2] حتى في خطاب من نوع السّيرة الذّاتيّة.

تعرّض "جيرار جينات" إلى العلاقة التي تربط السّارد بالمؤلّف وبالشّخصيّة الرّئيسيّة، في إطار تصنيفه لأصوات خطاب المحكيّ عند "بروست"، حيث أطلق على الحالة التي يفرضها محكي السّيرة الذّاتيّة والتّخييل الذّاتيّ -الذي يتطابق فيه السّارد بالشّخصيّة الرئيسيّة- مصطلح المحكي الذّاتي Autodiégétique[3]. لكنّه في مقابل ذلك يرى أنّ كلّ محك هو في الحقيقة محك مسرود

بضمير المتكلّم تصريحا أو تلويحا، بل حتّى في حالة عدم تطابق السّارد بالشّخصيّة الرّئيسيّة؛ لأنّ السّارد فيه يكون بمقدوره -دائما- أن يعبّر عن نفسه أو حضوره بضمير المتكلّم[4]. ومن هذا المنظور لا يفرّق "جينات" بين المحكي النّفسيّ الذي يكون بضمير الغائب، والمحكي الذّاتيّ الذي يكون بضمير المتكلّم[5]، وكلّ ما هنالك أنّ السّارد يكون غريبا عن القصّة التي يسردها في الحالة الأولى، بينما يكون في الحالة الثّانيّة عنصرا مشاركا فيها؛ أي بوصفه شخصيّة من شخصيّاتها، وقد أفضى به هذا التّمييز إلى وسم الحالة الأولى بالمحكي البرّاني

---

[1]: لوجون (فيليب)، السيرة الذاتية، الميثاق والتاريخ الأدبي، ترجمة وتقديم: عمر حلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص. 25.

[2]: Problèmes de Linguistique générale, TomeI, p. 255.

[3]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 387.

[4]: Voir, (Genette) Gérard, Nouveau discours du récit, p. 65.

[5]: على خلاف جينات تفصل "دوريت كون" بين المحكي الذّاتي والمحكي النفسيّ؛ إذ تجعل الأوّل يخصّ كلّ محك بضمير المتكلّم ويعبّر فيه السّارد عن مكنوناته الدّاخليّة المتعلّقة بماضيه بشكل خاصّ، وتعلّق الثّانيّ بكلّ محك بضمير الغائب ويختصّ بالحياة الدّاخليّة لشخصيّة ما.
-Voir, (Genette) Gérard, Nouveau discours du récit, p. 74, 75, 76, 77.

Hétérodiégétique، والحالة الثّانيّة بالمحكي الجوّاني Homodiégétique[1]. أمّا "رولان بارت" فقد كان له موقف خاصّ فيما يتعلّق بوضعيّة الضّمير داخل الخطاب، أو بالأحرى وضعيّات تمظهر الهيئات السّرديّة (المؤلّف، السّارد، الشّخصيّات) فيه كذلك. فهو يرى "أنّ [السّارد] والشّخصيّات هم بشكل أساسيّ كائنات ورقيّة، وأنّ المؤلّف الحقيقيّ لمحكٍ ما لا يمكن أن يلتبس في شيء مع [سارد] هذا المحكي"[2]. وبهذا المعنى يكون الفصل بين السّارد والمؤلّف أمرا واجبا وحتميّا، ويصبح على إثره كذلك بالإمكان الوقوف على فصل مبرّر ومقنع -إلى حدّ بعيد- بين الهيئات السّرديّة ووظائفها وأدوارها في خطاب المحكي[3] الرّوائيّ.

إلى هنا يمكن القول: إنّ ما لفت الانتباه أكثر في دراسة الباحث للنّظام الزّمنيّ في خطاب "طه حسين" السّرديّ يتعلّق أساسا بطريقة تحليله للمفارقات الزّمنيّة، فمعاينته لها لم تشمل جميع المفارقات التي تتوفّر عليها نصوص المدوّنة، بدليل اقتصاره على بعض الأمثلة والشّواهد المجتزأة من نصوص المدوّنة السّرديّة لدى "طه حسين"، وذلك بهدف تدليل حضور هذه المفارقات الزّمنيّة فيها، وتعليل أسباب نشاطها المكثّف في هذا النّصّ أو ذاك، أو بهدف تعميم جميع أحكامه ونتائجه على كافّة النّصوص السّرديّة المدروسة.

غير أنّه بالرّغم من أهميّة هذا النّوع من التّحليل ونجاعته في الإحاطة ببعض جوانب المعنى والدّلالة في هذه النّصوص السّرديّة من خلال جعل التّقنيّ أو الشّكليّ دالا، إلاّ أنّ هذه الطّريقة التّجزيئيّة في التّحليل حالت دون امتلاك تصوّر متكامل دقيق وشامل عن الخصوصيّة التي تميّز كلّ نصّ من نصوص المدوّنة السّرديّة لطه حسين على حدة، بمعنى أنّ الاعتماد على مقاطع سرديّة متفرّقة من نصوص هذه المدوّنة لا يمكن أن ينهض دليلا كافيّا على إبراز خصوصيّاتها ومميّزاتها، وإبانة مقدار حظ هذه المفارقات الزّمنيّة فيها؛ لأنّ "السّماويّ" لم يخصّ كلّ نصّ من نصوصها بتحليل مفرد ومطوّل يطال جميع خصوصيّاته ومميّزاته، ويجعل بالتّالي عمليّة التّحليل واضحة وشاملة، والأحكام النّقديّة دقيقة ومبرّرة.

---

[1]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 385, 386, 387.

[2]: Barthes (Roland), introduction à l'analyse strcturale des récits, in Communications, 8, p. 25.

[3]: ينظر، لوكام (سليمة)، متون وهوامش، قراءات في روايات، دار سحر للنشر، تونس، ط1، فيفري 2012، ص. 23.

لئن كان للباحث عذره في سلوكه هذا المنحى في التّحليل، وهو طول المدوّنة السّرديّة التي اشتغل عليها وامتداد أطرافها وتعدّد نصوصها، إلاّ أنّه يكون بالإمكان مؤاخذته على اختياره لمدوّنة بهذا الحجم، وعلى طريقة تحليله لنصوصها التي بدت من خلالها عمليّة رصد المفارقات الزّمنيّة متشابهة، ونماذجها السّرديّة المعتمدة متكرّرة، وحال دون بروز الخصوصيّة التي ينماز بها كلّ نصّ عن آخر من نصوص مدوّنة "طه حسين" السّرديّة.

بذلك كان من الجدير بالباحث –على الرّغم من ذلك– أن يركّز على تجليّة هذه الخصوصيّة المفارقاتيّة الكامنة في نصوص بعينها فلا تتعدّاها إلى غيرها من نصوص المدوّنة، وذلك من خلال الإصغاء إلى ما تبوح به هذه النّصوص من أسرار وما تكتنزه من دفائن؛ لأنّ الاختلاف بين النّصوص والتفاوت في أشكال بنائها وأساليب صياغتها وطرق عرض أحداثها، أمر وارد وحتميّة لازمة يمكن تلمّسها حتّى بين نصوص الكاتب الواحد.

ينضاف إلى ذلك أنّ مثل هذا التّحليل الذي عمد إليه الباحث قد ينمّ عن شيء من التمحّل الذي يبدو أنّ الباحث قد مارسه في تحليله، فهو وإن بدا ملتزما بالدّلالة في اكتشافه لأنواع المفارقات الزّمنيّة، من خلال لجوئه في كل مرّة يستحضر فيها مفارقة من هذه المفارقات إلى تعليلها وتبرير وجودها واكتشاف الدّلالة المتوارية خلفها، إلاّ أنّه كان يقصد بشكل أساسيّ ويستهدف إثبات نجاعة تحليلات "جينات" وتوكيد فرضيّاته، وهو ما اتّضح من خلال طريقة التّحليل التي انتهجها "السّماوي" والتزم بها في دراسته.

ينتقل "السّماويّ" في العنصر الثّاني من عناصر دراسة (زمن الحكاية) في مدوّنة "طه حسين" السّرديّة، وبالضبط من خلال ما أطلق عليه "بين المتن والمبنى" إلى معالجة المستوى الثّانيّ من مستويات دراسة الزّمن في الخطاب، وهو مستوى المدّة. وباختياره لمصطلحي المتن والمبنى يكون فضّل الاستعمال الذي وضعه الشّكلانيون الرّوس على الثّنائية: (قصة/خطاب) اللّذين اقترحهما "بنفنيست"[1] واعتمدهما "تودوروف" و"جينات" بوصفهما مقابلين للمتن والمبنى. ولئن كان لهذا الزّوج الاصطلاحيّ (المتن والمبنى) مسوّغات استعماله عند "السّماويّ"، وهو تأديتهما للمعنى نفسه الذي يؤدّيه المصطلحان الآخران، إلاّ أنّ استعمال مصطلحات بديلة ليست من جنس

[1]: Benveniste (Emile), Problèmes de Linguistique générale, I/238.

ما استعمله "تودروف"، وبالأخصّ "جينات" في دراسة المدّة، يعدّ عدولا عن الأصل بإمكانه أن يؤدّي إلى الخلط بين مفهوم هذين المصطلحين عند الشّكلانيّين وبين مفهومهما عند البنيويّين.

لم يبتعد "السّماوي" كثيرا –في هذا الصدد– عن النّهج التّحليليّ الذي خطّه سابقا، وهو محاولة توكيده على صحّة الفرضيّات التي وضعها "جينات"، وسعيه الحثيث من أجل تحقيقها وإثباتها، فهو وإن كان يسعى إلى استكشاف تقنيّة المدّة وأبرز تقنيّاتها ومختلف عناصرها الدّلاليّة المتشكّلة في نطاق العلاقة القائمة بين القصّة والخطاب، أو بين ما أسماه بالمتن والمبنى، وذلك من خلال ما عبّرت عنه تساؤلاته الآتية: كيف تتجلّى هذه العلاقة بين المتن والمبنى في نصوص طه حسين السّرديّة وما الغاية أو الغايات التي يرمي إليها سردته من وراء تساوي الدّيمومة أو لا تساويها؟ وأيّ العلاقتين أكثر حضورا من غيرها في هذه النّصوص؟ وما المبرّرات التي يمكن أن تنطوي عليها؟[1]. فإنّ هذه التّساؤلات المطروحة على الرّغم من أنّها تشير بوضوح إلى رغبة الباحث الجامحة ومسعاه الحثيث في تدليل تقنيّة المدّة، وفي إيجاد المبرّررات أو التأويلات الممكنة لأبرز تقنيّاتها التي لجأ إليها "طه حسين" واستعملها بشكل لافت في مدوّنته السّرديّة، إلاّ أنّه وبمجرّد مباشرة النّظر في تحليلات الباحث لهذه التقنيّة الزّمنيّة يتأتّى الوقوف على بعض الاختلالات المنهجيّة التي وسمت تحليلاته لها، ومنها عدم التزامه بالدّقة اللاّزمة في تبرير تقنيّاتها وتدليلها؛ إذ بدا تناوله لها سريعا ومختزلا إذا ما تمّ النظر إلى حجم المدوّنة المشتغل عليها، وذلك باستثناء تناوله لتقنيّة الوقفة التي عالجها الباحث مطوّلا، وقاربت دراستها العشرين صفحة. هذا فضلا عن أن طريقة تحليل هذه التّقنيّات بدت كذلك متشابهة وشاملة لها جميعا رغم أنّه لم يكن لبعضها حضور مكين في المدوّنة السّرديّة لطه حسين، كتقنيّة المشهد التي كان حضورها فيها باهتا ومحتشما.

لعلّ ذلك ما أوقع الباحث في كثير من التّناقض، لا سيّما عندما صرّح بتناوله للتّقنيّات الأكثر حضورا في المدوّنة، الأمر الذي يتلمسه الدّارس بوضوح من خلال تحليله لتقنيّة المشهد، التي ليس لها حضور قويّ أو مكثّف في المدوّنة يجعلها تشكّل ظاهرة بارزة فيها، وهو ما يؤكّده قول الباحث نفسه لدى شروعه في معاينة هذه التّقنيّة من خلال مظهرها الأساسيّ وهو الحوار؛ حيث أكّد بأنّ "طه حسين" لم يكن "ليلجأ إلى الحوار في نصوصه عامّة إلاّ قليلا. وإذا أراد نقل مشهد ما لجأ إلى الخطاب غير المباشر أو تجنّب ما أمكنه إيراد الحوار ليهيمن بدلهما الأسلوب البانورامي

[1]: السّماويّ (أحمد)، المصدر السابق، ص. 125.

حيث السّرد والوصف"[1]. وهنا بإمكان القارئ أن يتساءل: لماذا لجأ "السّماويّ" إلى محاولة إظهار الغايات الدّلاليّة من وراء توظيف "طه حسين" للحوار، مركّزا على بعض المقاطع الحواريّة التي تخلّلت نصوص المدوّنة الحسينيّة؟ ولماذا لجأ إلى دراسته أصلا مادام أنّه يقرّ بندرته في المدّونة؟. هل شكّل الحوار ظاهرة بارزة في المدوّنة حتّى يحظى باهتمامه؟. وهل الغاية من وجود الحوار –على ضآلته وندرته– في المدوّنة، يتم تبريرها بما يدلّ على عدم حضوره أو تقلّصه فيها؟. وهو الأمر الذي عبّر عنه الباحث في أثناء حديثه عن الغاية من الحوار مؤكّدا أنّ "ندرة الحوار في نصوص حسين السّرديّة، وطول المقاطع الّتي يرد فيها، وأحادية الاتّجاه الذي يتّخذه، وتشكله حكاية في الحكاية، مظهر لهيمنة الأنا السّاردة على غيرها من الشّخصيّات التّخييليّة في النّصوص السّرديّة. وهذه الهيمنة تعود إلى رغبة السّردة، لسان حال الكاتب، في إعطاء نفسها الفرصة للإطناب في الحديث وإبهار المتقبّل وتوكيد سيادة المرسل على المرسل إليه"[2] في عمليّة التخاطب.

أمّا بالنّسبة لتقنيّة التّلخيص، فرغم أنّها قليلة الحضور –في المدوّنة– كسابقتها، إلاّ أنّ الباحث حاول من خلال بعض المقاطع السّرديّة، ومن خلال تعيينه لبعض الوسائل الخطابيّة الدّالة على التّلخيص كالتّواتر المؤلّف وإذا الفجائيّة وكان التّامّة واسم الإشارة والمصدر والجمل غير الإسناديّة وبناء الحكاية والأزمنة، أن يقف على أشكال هذه التّقنيّة الزّمنيّة وكيفيّات تمظهرها في الخطاب والغايات الدّلاليّة التي تنهض بها. لكنّه على الرّغم من ذلك تبقى هذه التّقنيّة بأشكالها المحدّدة غير متوفّرة إلاّ لماما في مدوّنة "طه حسين"، فهي مبثوثة بين ثنايا نصوصها، ولا تنتشر فيها بشكل كبير ومكثّف قد يمنحها إمكانيّة الحضور فيها أو في بعض نصوصها بوصفها ميزة بارزة وظاهرة دالّة.

ليس أدلّ على ذلك من أنّ الباحث مثّل لبعض مظاهر تشكّلها السّابقة دون بعض، وبمقطع سرديّ واحد من مجموع نصوص مدوّنة بحجم المدوّنة المدروسة، بل والأكثر من ذلك أنّ الغايات الدّلاليّة التي أوجدها "السّماويّ" للتّلخيص تخصّ أساسا بعض المقاطع السّرديّة المنتخبة من مجموع نصوص هذه المدوّنة؛ إذ ليس يمكن أن تعمّم نتائجها على المدوّنة بأكملها أو على بعض نصوصها؛ لأنّه بهذه الطّريقة تتكرّرالتّحليلات وتتشابه، وتغيب الخصوصيّة في النّصوص إلى درجة الأفول.

---

[1]: السّماويّ (أحمد)، المصدر السابق، والصفحة السابقة.

[2]: المصدر نفسه، ص. 130، 131.

لا يختلف الشّأن بالنّسبة لتقنيّة (الإضمار)؛ إذ جاء تعرّض الباحث لها تقريبا بالكيفيّة نفسها التي عالج بها تقنيّة التّلخيص، مركّزا بذلك على النّصوص نفسها التي اعتمدها في معاينة تقنيّة التّلخيص، ومكتفيا كذلك باختصار تناوله لها واختزاله؛ حيث لم يتعدّ تحليله لها الأربع صفحات، ممّا يفسّر حضورها الباهت في المدوّنة، ويؤكّد مرّة أخرى أنّ "السّماويّ" لم تكن غاياته التّحليليّة إبراز الخصوصيّة العامّة التي تحفل بها نصوص المدوّنة السّرديّة "لطه حسين". ومن ثمّة المساهمة في إنتاج الدّلالة فيها، بقدر ما كان هدفه وهمّه الأساس، هو التأكّد من صحّة الفرضيّات التي وضعها "جينات" لتحليل مدّة الزّمن في الخطاب.

لكنّه في مقابل ذلك تأتي دراسته لتقنيّة الوقفة الزّمنيّة مشكّلة شذوذا تحليليّا نوعا ما مقارنة مع المنحى التّحليليّ الذي سار عليه آنفا في دراسته لتقنيّات المدّة؛ حيث بدت تحليلاته معلّلة ونتائجها مبرّرة إلى حد بعيد، وذلك بالنّظر إلى إجراءاته التي لم تكن مسلّطة من الخارج على نصوص مدوّنة "طه حسين" السّرديّة -كما تبيّن سابقا- وبالنّظر كذلك إلى تميّز نصوص هذه المدوّنة السّرديّة وثرائها بالوقفات الوصفيّة، وبالخصوص نصوص. "الأيّام"، "أديب"، "على هامش السّيرة"، "ما وراء النّهر"، و"المعذّبون في الأرض"...إلخ. وهو الأمر الذي أسعف "السّماويّ" منهجيّا وأفضى به إلى إيجاد الأجوبة الشّافيّة والدّامغة لتساؤلاته المطروحة -في هذا الصّدد- وفي إيجاد الأسباب الحقيقيّة التي دفعت "طه حسين" إلى توظيف الوصف وإيقاف الزّمن في الخطاب، ومن ثمّة وقوفه على مدى تأثير ذلك في تحديد الدّلالة التي تنطوي عليها هذه النّصوص السّرديّة.

ثلاثة عناصر أساسيّة تؤطّر دراسة الباحث للوقفة الزّمنيّة في مدوّنة "طه حسينّ السّرديّة هيّ: كمّ الوصف، وصوّره، وغاياته الدّلاليّة؛ حيث سعى الدّارس في العنصر الأوّل إلى إبراز الحظوظ الوافرة للوقفات الزّمنيّة في نصوص المدوّنة، وتوضيح مدى تمكّنها واتّساع مجالها وحدودها فيها إلى درجة استغراقها فصولا بأكملها، واستحواذها على مجريات الخطاب مطوّلا، كما هو الشّأن بالنّسبة للفصل الثّامن عشر من الجزء الأوّل من "الأيّام"، والفصل الثّانيّ من جزئها الثّانيّ، والفصل الأوّل من "أديب" كذلك أيضا. وقد علّق الباحث دراسته للوقفة الزّمنيّة بالوصف، حينما ركّز اهتمامه على الوقفة الوصفيّة، وذلك على الرّغم من تفطّنه إلى مظهر آخر من مظاهر حصول الوقفة الزّمنيّة وهو التّدخّلات التي يُعملها الكاتب في نصّه بين الحين والآخر. وممّا استنتجه أنّ "الوقفة لا ترد إذا لمجرّد الوصف، وإنّما هي ترد عند تدخّل الكاتب في سير السّرد ليناقش فكرة

أو يبدي رأيا"[1]. وقد كانت تلك عين إشارة "جينات" حينما بيّن أنّ الوقفة الزّمنيّة لا تقتصر على الوصف لوحده، بل تخصّ كذلك تدخّلات المؤلّف[2] في نصّه أو في الخطاب.

بذلك "فالسّماويّ" لم يكلّف نفسه عناء توضيح الكيفيّة التي يحضر بها هذا النّوع من الوقفات المتعلّق بتدخّلات المؤلّف، أوالتّمثيل له، في نصوص المدوّنة السّرديّة؛ إذ اقتصر اهتمامه وعلى نطاق واسع بالوصف الوقفيّ La pause descriptive الذي يؤدّي حضورُه في خطاب المحكيّ إلى إيقاف نسق الزّمن وتعطيله.

لما كان الأمر على ما هو عليه أصبح من الضروريّ أن يتساءل الدّارس عن الأسباب التي تقف وراء تجاوز الباحث لهذا النّوع من الوقفة الزّمنيّة، وتهميشه في نصوص مدوّنة "طه حسين" على الرّغم من إشارته إلى دوره في إيقاف الزّمن على غرار الوصف. فهل مردّ ذلك إلى الحظوظ الضّئيلة لهذا النّمط في نصوص المدوّنة، مقارنة بالحظوظ الوافرة للوقفة الوصفيّة؟ وهل هو الاستجابة لإملاءات النّصوص السّرديّة ومكوّناتها؟ أم هو أمر قصد إليه الباحث وخطّط له مسبقا بهدف دراسة مكوّن الوصف في نصوص المدوّنة السّرديّة لطه حسين؟.

بانتقاله إلى العنصر الثّانيّ المتعلّق بصوّر الوصف وكيفيّات وروده في المدوّنة السّرديّة، يتواصل اهتمام "أحمد السّماويّ" بالوقفة الوصفيّة على نطاق أوسع ممّا كان عليه الحال سابقا؛ إذ عمل على تحديد بعض المظاهر أو الأشكال التي يتأتّى بها الوصف وعليها يرد في نصوص هذه المدوّنة السّرديّة، على أنّها مؤشّرات دالّة على حضور الوقفة الوصفيّة وعلى تمظهرها في الخطاب. وهذه المظاهر أو الأشكال هي: (الحركة والجمود، المألوف والغريب، المسموع والمرئيّ، الاستقصاء والإيحاء).

لكنّ "السّماويّ"، وإن أبدى اقتدارا كبيرا واستيعابا شاملا ودقيقا، في متابعته لهذه الأشكال ولكيفيّات تمظهرها في نصوص "طه حسين" السّرديّة، إلاّ أنّه وقع في خلط كبير لدى تحديده للوقفة الوصفيّة. فكلّ وصف –في نظره– وكلّ شكل من هذه الأشكال السّابقة يؤدّي وقفة

[1] : السّماويّ (أحمد)، المصدر السابق، ص. 147.

[2] : Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 191.

وصفيّة ليس إلاّ؛ وبمعنى آخر أنّ الوصف يكون عنده دوما مرتبطا بحركة زمنيّة واحدة هي الوقفة. والحقيقة أنّه لا يفرّق بين وصف يشلّ حركة الزّمن ويؤدّي إلى إيقافها إيقافا تاما، ويشكّل حينئذ ما سمّاه "جينات" وقفة وصفيّة، وبين وصف لا يوقف حركة الزّمن وقفا تاما، وإنّما يؤدّي إلى إبطائها.

بدت بعض جوانب هذا الخلط في أثناء حديثه عن مظهر الوصف بين الحركة والجمود في نصوص المدوّنة السّرديّة؛ إذ يرى أنّ "أبرز ما يلفت الانتباه في وصف حسين تركيزه على الحركة لا على الطّبيعة الميتة. فوصفه يمتزج بالسّرد أيّما امتزاج. وما من وقفة وصفيّة إلاّ ويكون نصيب الفعل فيها وافرا"[1]. فهو وإن كان يثبت الحركة للوصف، نتيجة امتزاجه بالسّرد، ونتيجة "الأفعال الكثيرة [التي أضفت] على الوصف حركيّة ما كانت لتكون لو كانت الجمل اسميّة والأفعال أحوالا"[2]، إلاّ أنّه يعلّق ذلك ويربطه بالوقفة الوصفيّة، وهنا محلّ الخلط والالتباس؛ لأنّه كيف توسم هذه الحركيّة التي يتمتّع بها الوصف بكونها وقفة وصفيّة؛ لأنّ الوقفة الوصفيّة كما هو معلوم هي ظاهرة وصفيّة بارزة تتسبب في قطع حركة الزّمن قطعا كليّا، بينما هذا النّوع من الوصف الذي ينبض حركيّة، وإن كان لا يمنع الوقفة عن الوصف إلاّ أنّه يكون وصفا مموّها[3] فلا يمكن اكتشافه بكل سهولة ومرونة؛ لأنّ "بثّ الحياة في الشّيء الموصوف يُكسب الوصف حركيّة ويصيّره مستساغا. فلا يُتفطّن بيسر إلى أنّه ضرب من "النّتوء النّصّيّ" ولا إلى أنّه وقفة تعطّل سرد الأحداث تعطيلا تاما"[4]. وبهذا فإنّ "إدخال الفعل في المقطع الوصفي يزيل التوتر القائم بين [السّرد] والوصف ويوجه النص إلى الحركة"[5] لا إلى الجمود.

سبق "جينات" وأن أشار إلى هذه الحالة من الوصف حينما نبّه في مؤلفه Nouveau discours du récit إلى أنّ هناك نوعا من الوصف يتضمّن سمات سرديّة داخليّة تجعل من الموضوع الموصوف مظهرا سرديّا من الدّرجة الثّانيّة ليس بإمكانه أن يمنع الوقفة عن الوصف[6] بخلاف الوصف المبأّر

---

[1]: السّماويّ (أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، ص. 149.

[2]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، ص. 80.

[4]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[5]: قاسم (سيزا)، بناء الرواية، دراسة مقارنة لثلاثية نجيب محفوظ، ص. 113.

[6]: Voir, (Genette) Gérard, Nouveau discours du récit, p. 25.

الذي يمنعها عنه؛ أي إنّه "يتعلّق بوصف حركة الموصوفات ولا يتعلق بحركة إدراك الشخصية الواصفة"[1]. وبهذا كانت التّسمية الملائمة التي اشتهر بها هذا النّوع من الوصف هيّ الوصف عن طريق الفعل description de type faire، أو الوصف المسرّد description narrativisée[2] أو الوصف السّرديّ description narrative[3]. ومن أمثلته الشّائعة في التّقاليد السّرديّة الغربيّة ما عرف بوصف "هوميروس" الذي قدّم درع آخيل (Le bouclier d'Achille) باستعمال مجموعة من الأفعال على أطوار ومراحل متعاقبة تقتضيها عمليّة صنع الدّرع، ليتم بذلك وبالتّزامن مع هذه العمليّة اكتشاف الدّرع الموصوفة تدريجيّا[4]. بمعنى إحالة الوصف على ضرب من السّرد هو حكاية الأطوار واللّحظات التي تتطلّبها عمليّة صناعة الدّرع.

ممّا يقف عليه الدّارس كذلك من خلال دراسة الباحث للوقفة الزّمنيّة، وتحديدا فيما يتعلّق بشكل الوصف الذي يكون عن طريق حاستي الرّؤية والسّمع، هو نسبته الوقفة للوصف بصفة عامة، فهو لا يعترف أصلا بوصف يبطئ حركة الزّمن فلا يوقفها أو يعطّلها تعطيلا تاما؛ لذلك جاء حديثه على طول الدّراسة متعلّقا بالوقفة الوصفيّة دون سواها. ولئن كان ذلك محلّ خلاف بين النّقاد والدّارسين. إذ هناك من يرى أنّ الوصف يشكّل وقفة على العموم[5]، وهناك من يرى خلاف ذلك؛ فإنّ التّمييز الذي وضعه "جيرار جينات" قد شكّل صدى كبيرا وحدّا فاصلا في ردّ هذا الخلاف وفكّ النّزاع القائم بشأن هذه المسألة؛ لأنّه استطاع أن يميّز –كما سبقت الإشارة في غير ما موضع من هذا البحث– بين ضربين من الوصف أحدهما يعمل على إيقاف الزّمن، ويحصل ذلك عندما يتعلّق الأمر بما يقدّمه السّارد العليم من جزئيّات عن الموضوع الموصوف. وأمّا الثّانيّ فيبطئ الزّمن دون أن يوقفه، وهو الوصف المبأّر الذي تكون فيه الشّخصيّة الرّائية أو الواصفة منطلقا للنّظر وشخصيّة مشاركة في الأحداث[6]، وهو ما يجعل حركة إدراكها للموضوع الموصوف ضربا من الزّمن تساوي سرعته حركة المشهد لا الوقفة.

---

[1]: الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، هامش الصفحة، 155.

[2]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 77، 79.

[3]: قاسم (سيزا)، المرجع السابق، ص. 113.

[4]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، المصدر السابق، ص. 77.

[5]: من النّقاد والدّارسين الغربيين "ميشال آدام" و"جان ريكاردو" و"فيليب هامون". ومن النقاد والدّارسين العرب "يمنى العيد" في كتابها "تقنيات السرد الروائي، ص. 126. وحسن بحراوي في كتابه "بنية الشكل الروائي، ص. 175.

[6]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 199.

من مظاهر الالتباس والغموض عنده أيضاً، إنزاله تقنيّة المشهد منزلة الوقفة، فالحوار المشهديّ والرّسالة بوصفها شكلا من أشكال الحوار يؤدّيان –من منظوره– إلى إيقاف الزّمن وتعطيله. فهو يرى أنّه "قد يبدو غريبا أن يعتبر الحوار الذي هو من قبيل المشهد حيث زمان القصّة يتساوى مع زمان الحكاية وقفة فيها تختلّ هذه المساواة لفائدة الحكاية على حساب القصّة. لكن طول الرّدود يجعل المتحاور بمثابة السّارد لحكاية في الحكاية، يتخفّى وراءه السّارد حتى لا يظهر في صفته المألوفة (...) كما أنّه من الغريب أن تكون الرّسالة وهي شكل من أشكال الحوار، وقفة هي أيضا كما هو الحال في أديب. فقد تواتر تبادل الرّسائل بين البطل والأنا المسرودة. وكانت كلّ رسالة منها تقريبا نوعا من الحكاية داخل الحكاية. فهي تبدأ بالإعلان عن زمن الإرسال (يونيو في...) وتنتهي عندما يسلّم المرسِل على المرسَل إليه (...). وهذه الحدود البدئيّة والنّهائيّة هي من سمات الوصف تماما إذ هو مقاطع تتداول على النّصّ مع المقاطع السّرديّة؛ وعندما يفرغ السّارد من عرض الرّسالة يستأنف السّرد من حيث أوقف القصّة. فكأنّ الرّسالة قوس فتح ليغلق"[1]. ولعلّ المتأمّل في هذا القول يظهر له بوضوح تام ذلك التّناقض الصّارخ الذي وقع فيه "السّماويّ" مع ما حدّه "جينات" من حدود لتقنيّة المشهد التي تقتضي التّوازيّ بين زمن القصّة وزمن الخطاب، حتى ولو كان ذلك على سبيل الاتّفاق والافتراض[2]، وبهذا فليس هناك من مسوّغ يجوّز اشتراك المشهد مع الوقفة الوصفيّة في إيقافها لحركة الزّمن وتعطيلها.

يختتم الباحث دراسته للوصف ببحث أدواره وغاياته الدّلالية التي ينهض بها في نصوص المدوّنة السّرديّة لطه حسين، وقد اقتصر جهده تبعا لما سبق على الوقفة الوصفيّة التي استخلص لها ثلاث غايات أو أدوار أساسيّة، منها ما يرتبط بعلاقة السّارد بالمسرود له، وفيها تستحضر الوقفة ليكون لها دور بارز في بلورة أفق انتظار للمسرود له أو في استدراجه أو التأثير فيه واستعطافه. ومنها ما يتعلّق بالسّارد والشّخصيّة وفي إطارها توظّف الوقفة لعكس الحالة النّفسيّة للشّخصيّة أو لمشاركتها إحساسها وعواطفها. ومنها ما يتّصل بعلاقة السّارد بنفسه وذاته وتتجلّى في اللّذة التي يشعر بها السّارد نتيجة استطراده في الحديث وإطالته للخطاب وتضخيمه له على حساب القصّة[3]. ولعلّه من وراء ذلك كلّه كان يسعى إلى تحقيق هدف واحد هو تبيّن مدى تأثير الوقفة

---

[1]: السّماويّ (أحمد)، المصدر السابق، ص. 153.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 191.

[3]: ينظر، السّماويّ (أحمد)، المصدر السابق، ص. 159.

الوصفيّة على مجريات السّرد، وما نجم عنها من دلالات قد قصد إليها "طه حسين" في مدوّنته السّرديّة.

بعد ذلك ينتقل الباحث إلى دراسة التّواتر ومختلف أنواعه وأنماطه في مدوّنة "طه حسين" السّرديّة بوصفه عنصرا أساسيّا من عناصر الزّمن السّرديّ عند "جينات". وبالرّغم من استشعاره لظاهرة التّهميش التي طالته في الدّرس السّرديّ المعاصر، إلاّ أنّ دراسته له كانت مختصرة جدّا، فهي لم تتجاوز الخمس صفحات فقط، وربّما جاء تحليله له عرضا وسريعا؛ لأنّ دراسته لظاهرة التّواتر ككلّ –في المدوّنة– لم تكن غاية أساسيّة بقدر ما كانت وسيلة معدّة في الأصل لتبرير الإقصاء الذي طال هذه التقنيّة الزّمنيّة في الدّراسات السّرديّة العربيّة، ومن أجل المساهمة –إلى حدّ ما– في ملء الفراغ الذي تشهده هذه الدّراسات في مجال اهتمامها بهذه التّقنيّة الزّمنيّة وعنايتها في خطاب المحكيّ.

لعلّ ما يؤكّد الكلام الذي سيق آنفا، هو عزوف الباحث في هذه الدّراسة عن تقصّي الغايات الدّلاليّة المرجوّة من استحضار التّواتر وتوظيفه في نصوص "طه حسين" السّرديّة بخلاف ما صنع مع التّقنيّتين الزّمنيّتين السّابقتين (النّظام، والمدّة). وممّا يؤكّد ذلك أيضا اقتصاره على بعض المقاطع السّرديّة لدى التّمثيل لأنماط التّواتر في مدوّنة "طه حسين" السّرديّة ككلّ، ولا سيّما لدى تمثيله للتّواتر المؤلّف النّمط المهيمن في نصوص هذه المدوّنة السّرديّة.

بعد فراغه من تحليل المستويات الزّمنيّة السّابقة (النّظام، المدّة، التّواتر) التي وضعها "جينات" لدراسة الزّمن في خطاب المحكيّ الرّوائيّ، التفت الباحث إلى دراسة عنصر آخر في المدوّنة تربطه صلات وثيقة بالزّمن السّرديّ، وهو بنية الحكاية في حدّ ذاتها. وقد كان منطلقه في ذلك "تودوروف" الذي أدرج دراسة بنية الحكاية ضمن مبحث الزّمن، لما رآه من إسهام هذا العنصر في تحريف الزّمن وتشويهه. "فمثلما هنالك وقفة تحمل القصّة على المراوحة مكانها في حين تتواصل الحكاية وتمتدّ، توجد حكاية على هامش الحكاية الأصليّة تطيل السّرد، ولكن القصّة تبقى في مستواها الصّفر"[1]. وبهذا فقد كان لتعقّد الحكاية وتشابكها، وإثارتها لمظهرحضور (الحكاية

[1]: السّماويّ (أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، ص. 169.

في الحكاية) أثره الواضح على "تودوروف" في استخلاصه للأنماط الثّلاثة المقيّدة لجميع مظاهر حضور (الحكاية في الحكاية)، وهيّ: التّسلسل والتّناوب والتّضمّن.

بخلاف ذلك أرجأ "جينات" الحديث عن مظهر تشكّل (الحكاية ضمن الحكاية) إلى مبحث الصّوت السّرديّ، وتحديدا ضمن عنصر مستويات السّرد. وقد أطلق على هذا النّمط من المحكيّ مصطلح Métarécit (الحكاية الواصفة)، كما أطلق عليها أيضا تسميّة المحكي من الدّرجة الثّانيّة Récit au second degré [1]. ولعلّه بهذا يكون مبرّر إدراج "جينات" لمظهر الحكاية الواصفة في نطاق دراسته لمقولة الصّوت، هو التعرّف على المتكلّم في الحكايتين: الحكاية الأصل والحكاية الفرع، وليس معرفة الأثر الذي تحدثه طريقة بنائها في خلخلة البناء الزّمنيّ لأحداث الحكاية الأمّ أو النّواة.

جاءت معاينة "السّماويّ" لكيفيّة انبناء المحكيّ في مدوّنة "طه حسين" السّرديّة على شاكلة طريقته المعتادة، وهي القصور على بعض المقاطع السّرديّة بغرض التّمثيل لهذا البناء أو ذاك من مظاهر حضور الحكاية الواصفة في نصوص "طه حسين" السّرديّة، أو بغرض التّعرّف على مدى

توفّر هذه الأبنيّة من عدمه فيها كذلك. فإذا كان بناءا التّضمّن والتّسلسل قد حظيا باهتمام بليغ من قبل الدّارس نتيجة حضورهما المتمكّن في نصوص. "أحلام شهرزاد"، و"أديب" و"على هامش السّيرة"، و"الحب الضّائع"، و"دعاء الكروان"، و"شجرة البؤس"، و"الأيّام"، و"المعذّبون في الأرض"؛ فإنّ بناء التّناوب لم يكن له نصيب أصلا ضمن دراسته لبنية الحكاية بشكل عام، وذلك بالرّغم من احتواء بعض هذه النّصوص وتوفّرها على ما يدلّ على وجود هذا البناء.

لكنّ "السّماويّ" رأى أنّ لهذا الإقصاء مبرّراته المتمثّلة في كون "العبرة هي بنسبة هذا البناء إلى ذاك، داخل النّصّ الواحد من ناحية وداخل المدوّنة ككلّ من ناحية ثانية"[2]. وهو ما جعله لا يَعُدُّ معاينته لهذه الأبنيّة في المدوّنة غاية في حدّ ذاتها، وإنّما يعدّها مجرّد وسيلة للإمساك بالدّلالة في هذه النّصوص ليس إلاّ، وإن كان الدّارس لا يعثر في تحليلاته على شيء ذي أهميّة فيما يخصّ

[1]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 364, 365.

[2]: السّماويّ (أحمد)، المصدر السابق، ص. 170.

الجوانب الدّلاليّة المتعلّقة بأبنيّة الحكاية، سوى ما يعبّر عن وجود بناء التّضمّن أو التّسلسل وكيفيّة تمظهرهما.

إنّ دراسة "أحمد السّماويّ" للزّمن بمستوياته وعناصره المختلفة في خطاب المدوّنة السّرديّة عند "طه حسين" على الرّغم من مظاهر الانتقائيّة والتّعميم والالتباس والغموض التي اكتنفت بعض جنباتها، ورغم طول المدوّنة التي اشتغل عليها وامتداد أطرافها وتعدّد نصوصها، إلاّ أنّها تبقى واحدة من أهمّ الدّراسات النّقديّة المغاربيّة في باب دراسة الزّمن السّرديّ. وقد حقّ لها ذلك من نواحيّ عديدة أهمّها، شموليتها لجميع عناصر تحليل الزّمن في الخطاب، واستيعابها حتّى لما لم يتحقّق له –من عناصر الزّمن السّرديّ– إجماع الباحثين والدّارسين، وكذلك إبانة صاحبها عن مجهودات جبّارة وقدرات فائقة في متابعته لخطاب مدوّنة سرديّة ضخمة بحجم مدوّنة "طه حسين"، وتمكنّه على إثرها من تقديم مقاربة جادّة أثرت معرفتنا بالنّصّ السّرديّ عند "طه حسين"، وقرّبتنا أكثر من إدراك خيوط نسيج بنيته الزّمنيّة، في ظلّ تعقيداتها وتشابكها واستعصائها على الضّبط والتّحديد، وفي ظلّ مثل هذه الدّراسات أو المقاربات النّقديّة التي تبقى غير ميسورة بالنّسبة للقارئ أو الدّارس.

2–6– استثمار تصوّرات "بول ريكور" في تدليل تقنيّات الزّمن:

حاولت "فاطمة سالم الحاجي" في دراستها "الزّمن في الرّواية الليبيّة": "ثلاثيّة أحمد إبراهيم الفقيه نموذجا"، أن تتجاوز حدود الدّراسة التّقنيّة والبنيويّة للزّمن في الرّواية، التي مثّلتها أبحاث كلّ من "تودوروف" و"جينات". فبعد أن وقفت الباحثة مطوّلا في الجزء الأوّل من دراستها المذكورة على مختلف مكوّنات البنية الزّمنيّة في الثّلاثيّة[1] من خلال معاينتها لترتيب زمن القصّة وعلاقته بزمن الخطاب، وعملها على استكشاف المفارقات الزّمنيّة ومختلف أنواعها وتمظهراتها في الرّواية، ووقوفها أخيرا على تقنيّتي المدّة والتّواتر في الرّواية أيضا. دأبت في الجزء الثّاني على توسيع دائرة عملها بجعلها تنفتح أكثر على المستوى الدّلاليّ؛ بمعنى أنّ الباحثة تستهدف –في هذا المستوى–

[1]: ثلاثية أحمد إبراهيم الفقيه هي في الأصل نصّ روائي واحد يصوّر حياة شخصية واحدة هي شخصية خليل، لكنّه كتب في ثلاثة أجزاء هي: "سأهبك مدينة أخرى"، و"هذه تخوم مملكتي" و"نفق تضيئه امرأة واحدة". (نشرت هذه الأجزاء الثلاثة في طبعتها الأولى سنة 1991 عن دار رياض الريس للكتب والنشر).

استكشاف دلالة البنية الزّمنيّة للنّصّ الرّوائيّ، واستنطاق مختلف تقنياتها الشّكلية والزّمنيّة التي ظهرت في الجزء الأوّل من الدّراسة مفرغة من كلّ محتوى أو دلالة، ومتمظهرة في قوالب وأشكال جاهزة، وشواهد روائيّة، ونسب وبيانات وجداول إحصائيّة تفتقر إلى التّبرير والتّعليل والتّأويل.

تنطلق "الحاجي" في مقاربة البنية الدّلاليّة للزّمن في الرّواية اللّيبيّة من أبحاث "بول ريكور" الذي تصرّح بأنّها "وجدت في منهجه دليلا واضحا، خاصة وأنه قام بدراسة ثلاث روايات زمنية [البحث عن الزمن الضائع] لـ(مارسيل بروست) [الجبل السحري لـ] (توماس مان) [السيدة دالاوي لـ] (فرجينا وولف)"[1]. لكنّها لم تحل إلى مصدر هذه الدّراسة[2]. وإلى جانب ذلك تستحضر الباحثة أفكار "سعيد يقطين" في دراسة البنية الدّلاليّة للنّصّ الرّوائيّ، وبالأخصّ التّعريف الذي وضعه للنّصّ في "انفتاح النّص الرّوائي"[3] الذي يفترض معه الإمساك بالمستوى الدّلاليّ والاجتماعيّ والوظيفيّ في النّصّ من خلال علاقات التّفاعل بين الكاتب والقارئ. لكنّ الغريب في الأمر أنّ الباحثة عزفت عن ذلك ولم تستثمره في مستوى التّطبيق، واكتفت بتوظيف بعض تصوّرات "بول ريكور"Paul Ricoeur[4] في استخلاصها لدلالة التّقنيّات الزّمنيّة في الرّواية، هذا فضلا عن تناولها لبعض العناصر التّنظيريّة كتعريفها بعلم الدلالة، واتجاهاته، وحديثها عن علم الدّلالة عند العرب، وهيّ عناصر لا طائل من إيرادها في هذا السّياق؛ إذ فما جدوى استحضار أدوات ونظريّات لا يتمّ توظيفها إجرائيّا عند التّطبيق؟. وقد شفّعت الباحثة مقاربتها للبنية الدّلاليّة للزّمن بتحديدها لدلالة المفارقات الزّمنيّة، ودلالة العلاقة بين الأزمنة، وأخيرا دلالة الزّمن في السّياق اللّغويّ.

ارتأت الباحثة عند مباشرتها للتّطبيق تأطير الأزمنة الموجودة في الثّلاثيّة وتقسيمها إلى أربعة أقسام هي: الزّمن الحاضر، والزّمن الماضيّ، وزمن الرّحلة، وزمن الحلم. وقد عملت على إضاءة

---

[1]: الحاجي (فاطمة سالم)، الزمن في الرواية الليبية، ثلاثية أحمد إبراهيم الفقيه نموذجا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط1، 2000، ص. 273.

[2]: Ricoeur (Paul), Temps et Récit, Tome II, p. 151, 152.

[3]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الرّوائي، ص. 32.

[4]: أكّد بول ريكور في مؤلفه Temps et Récit على أنّ توظيف التقنيّات الزّمنيّة، وبالأخص الاسترجاعات والاستباقات في خطاب المحكي ليس توظيفا مجانيا، وإنّما يشكّل حضورها إسهاما حقيقا في تشكيل دلالة المحكي النهائيّة، وفي استدعاء الأزمنة الماضية وترهينها في الحاضر، أي جعل هذه التقنيّات الزّمنية تؤدّي غايات دلالية وتبوح بتجارب ما للزمن، وهو ما عملت "الحاجي" على استثماره في دراستها.

-Voir, Ricoeur (Paul), Temps et Récit, Tome II, p. 124, 125, 150.

هذه الأزمنة، من منطلق ما أسماه "بول ريكور" -في أثناء دراسته للرّوايات الثّلاث المذكورة- بالتّجربة السّرديّة للزّمن، بما هي تجربة افتراضيّة متخيّلة أو معيشة في الزّمن الماضي يمكن أن يكون لها امتداد في الحاضر، كما بإمكانها أن تتقاطع مع تجربة القارئ في الواقع الرّاهن أيضا[1]. من هذا المنطلق، فالأقسام الزّمنيّة الأربعة التي وضعتها "الحاجي" تسهم مجتمعة في تحديد دلالة النّصّ وتأثيرها على شخصيّة "خليل" البطل وصنعها في الرّواية. فالحاضر يعبّر عن مأساة البطل "خليل" ومعاناته. وأمّا الزّمن الماضيّ الذي يتمثّل في الرّحلة الدّراسيّة إلى بريطانيا والحلم، فقد تمّ استدعاؤه عن طريق مفارقة الاسترجاعات من أجل إضاءة حاضر الشّخصيّة (خليل) وواقعها المعاش، وكشف تناقضاتها واختلالاتها؛ أي إنّ حضور الاسترجاعات "على طول مساحة النص له دلالة على استمرار الماضي المتحكم فيه (أي في البطل) والذي ظل يسكنه طوال مسيرة حياته"[2] مؤثّرا في أفكاره وأفعاله ومختلف تصرّفاته.

لما كانت الاسترجاعات تشكّل لبنة أساسيّة في الثّلاثيّة أولته الباحثة اهتماما بالغا في إطار تناولها لدلالة المفارقات الزّمنيّة في الرّواية، في محاولة لتقديم تأويل دلاليّ لدواعي لجوء "الفقيه" إلى توظيف تقنيّة الاسترجاعات في النّصوص الرّوائيّة، وفي محاولة كذلك لتفسير نشاط هذه التّقنيّة المكثّف في هذه النّصوص أيضا. فالعودة إلى الماضيّ (ماضي الطفولة والرّحلة والحلم) وإعادة ترهينه في الحاضر هو إعادة إنتاج لزمنيّة جديدة مرتبطة أساسا بشخصيّة "خليل" المنشطرة بين شخصيّتين وزمنين: زمن الماضيّ وزمن الحاضر، زمن القهر والأسى والحرمان والتسلّط، وزمن التحرّر والإشباع النّفسيّ للذّات المتوهّجة والمحرومة. فقد انتهت الباحثة إلى أنّ "الزمن الماضي ذو دلالة أكيدة في النص فهو المتحكم في سقوط البطل في الحاضر وجاء يؤلف طريقة في التكوين، ولبنة من البناء الزمني فأصبحت البنية دالة في تواجده على طول النص، في استرجاعات متكررة"[3] ومتمكّنة في خطاب ثلاثية إبراهيم الفقيه الرّوائيّة.

بهذا جاء تعامل الباحثة مع تقنيّة الاسترجاعات معلّلا ومبرّرا؛ لأنّه يؤدّي وظيفة دلاليّة في الثّلاثية، ولأنّ عمليّة إجراء هذه التّقنيّة لم تكن مقحمة من خارج النّصّ الرّوائيّ، بل كانت نتيجة

---

[1]: Voir, Ibid, p. 151.

[2]: الحاجي (فاطمة سالم)، الزمن في الرواية الليبية، ص. 300.

[3]: الحاجي (فاطمة سالم)، المصدر السابق، ص. 308.

استجابة نابعة من داخل بنيته النّصّيّة. لكنّ الأمر الملاحظ على تناول الباحثة لتقنيّة الاسترجاعات هو أنّه على الرّغم من محاولتها الإمساك بوظائفها وتحديددها لأدوارها في تشكيل دلالة الزّمن في نصّ الثّلاثيّة، إلاّ أنّ عمليّة التّحليل جاءت سريعة ومختزلة بدليل اقتصارها على بعض الشّواهد الرّوائيّة المجتزأة في أغلبها من نصّ "سأهبك مدينة أخرى"، وبدليل تركيز "الباحثة" في معاينتها لتقنيّة الاسترجاعات على ما يتعلّق بالشّخصيّة المركزيّة أو المحوريّة "خليل". ولو أنّها عملت على توسيع مجال اشتغالها الدّلاليّ بجعله يشمل جميع التّقنيّات الأخرى بما في ذلك مفارقة الاستباقات وتقنيّات المدّة التي جاء تناول الباحثة لها في الجزء الأوّل تناولا شكليّا وتقنيّا بحتا، ممّا أثار أمامنا تساؤلات جمّة عن جدوى التّحليل التّقنيّ وأهمّيته، مادام أنّ "الحاجي" تستهدف بالدّرجة الأولى استنطاق البنية الدّلاليّة لثلاثيّة الفقيه الرّوائيّة؟. وكذلك لأنّ "العناصر الشكلية لم يعد ينظر إليها بوصفها مجرد وسائل محايدة، بل هي بؤرة دلالية تقع في مقدمة عناصر إنتاج المعنى داخل النص"[1] الرّوائيّ.

الجواب عن ذلك أنّ الباحثة -ربما- وجدت فسحة ومجالا أرحب لإجراء تحليلاتها التّقنيّة والشّكليّة، وفي رصد مختلف التّقنيّات الزّمنيّة وإحصاء تمظهراتها في النّصوص الرّوائيّة المدروسة، بينما عجزت عن تعميم ذلك في المستوى الدّلاليّ لمحدوديّة إمكاناتها وقدراتها، لذلك اقتصرت على استكشاف دلالات مفارقة الاسترجاعات لسهولة الإمساك بها ولمطاوعة نصّ الثّلاثيّة لها، الذي ينبني أساسا على أحداث متعلّقة بالماضي، أسعفت الباحثة منهجيّا ودلاليّا على معاينة هذه المفارقة الزّمنيّة وعلى إجراء تحليلاتها الدّلاليّة المرتبطة بفهم حاضر الشّخصيّة المركزيّة "خليل" في الثّلاثيّة.

تنتقل الباحثة بعد ذلك مباشرة إلى دراسة دلالة العلاقة بين الأزمنة داخل الثّلاثيّة في محاولة لإقامة نظام من التقابلات والاختلافات والتناقضات بين هذه الأزمنة، ممّا نتج عنه سلسلة من الثّنائيات المتضادّة التي أسهمت في النّهاية في إنتاج البنية الدّلاليّة لنصّ الثّلاثيّة. وهذه العلاقات أو التّقابلات التي أجرتها الباحثة هي بين الزّمن الماضيّ والزّمن الحاضر، وبين زمن الرّحلة وزمن الحلم، وبين الرّجل والرّجل، وبين الرّجل والمرأة كذلك. فالعلاقة بين الزّمن الماضيّ والزّمن الحاضر هيّ علاقة تضاد وبين زمن الرّحلة وزمن الحلم هي علاقة انسجام؛ لأنّ "خليل" توسّل بالزّمنين

[1]: المصدر نفسه، ص. 290.

للهروب من الزّمن الحاضر، وأمّا العلاقة بين الرّجل والرّجل فتتمثّل في علاقة "خليل" الخلافيّة مع صديقيه "عدنان" و"محمود" في عدم التزامه بقضايا وطنه وانحرافه بسلوكاته عن المجتمع، وأخيرا علاقته بالمرأة التي تميّزت بالتوتّر والخيانة؛ إذ "نلاحظ خيانة "ليندا" مع "ساندرا" في الجزء الأول، وخيانة "نرجس القلوب" مع "بدور" في الجزء الثاني، وخيانة "سناء" مع "سعاد" في الجزء الثالث"[1]. وقد انتهت الباحثة إلى تجسيد هذه العلاقات الزّمنيّة المبنية على التّناقض والاختلاف من خلال المربّع السّيميائيّ بوصفه تحقّقا شكليّا لإنتاج المعنى أو الدّلالة.

إذا كانت الباحثة تستهدف –من وراء إقامتها لهذه العلاقات والتّقابلات بين الأزمنة– بناء الدّلالة الزّمنيّة في الثّلاثيّة الرّوائيّة وإنتاجها؛ فإنّ توسّلها ببعض الإجراءات السّيميائيّة، بما في ذلك مبدأ الاختلاف، والتّقابل، والمربّع السّيميائيّ، لم يكن سوى مطيّة لبلوغ الدّلالة في النّصوص الرّوائيّة السّابقة؛ لأنّ الباحثة صرّحت في البداية بانطلاقها من أفكار "بور ريكو" التي سرعان ما اختفى بريقها في أثناء التّحليل؛ إذ لم تظهر مفاهيمه وأدواته بشكل واضح ودقيق، كما أنّ المفاجأة الحاصلة هي عدم تصريح الباحثة بمرجعيّتها السّيميائيّة أو الإشارة إلى مرجع

من مراجع "غريماس" Algirdas Julien Greimas، ممّا قاد إلى التّساؤل مرّة أخرى عن جدوى استحضار أدوات أو إجراءات منهجيّة والعدول عنها إلى أخرى في أثناء التّحليل؟. فهل ما جنحت إليه "الحاجي" هو دعوة إلى التّعايش والتّضايف بين المناهج والنّظريّات؟ أم هو الإنصات والإصغاء للنّصوص الرّوائيّة؟. أم هو العجز والتمحّل والتّلفيق المنهجيّ؟.

لم تكتف الباحثة بدراسة دلالة العلاقة بين الأزمنة الرّوائيّة، بل التفتت أيضا إلى النّظر في دلالة الزّمن في السّياق اللّغويّ؛ إذ عملت أوّلا على استكشاف دلالة التّقديم والتّأخير في الثّلاثيّة، لكنّها اكتفت بدراسة مثال واحد تمثّل في مطلع الرّواية (زمن مضى وزمن آخر لا يأتي) الذي انتقته بدقّة؛ لأنّه يخدم غايتها الدّلاليّة، وهي أنّ الفاعل (زمن) تقدّم على الفعل (مضى) لدلالته على زمن مخصوص هو الحاضر. بينما كان انتقالها إلى دراسة دلالات استعمال "الفقيه" لبعض الأدوات والقرائن ووظائفها الزّمنيّة في ثلاثيّته تدعيما لأهدافها وغاياتها الدّلاليّة الموجّهة، ومن ذلك وقوفها على دلالات اقتران الفعل بالحروف (السّين وسوف) الدّال على الزّمن المستقبل القريب والزّمن

[1]: الحاجي (فاطمة سالم)، المصدر السابق، ص. 320.

المستقبل البعيد، واقترانه بظَلَّ الدّال على الاستمرار، و بما زال ولا يزال الدّال على امتداد الزّمن واستمراره من الماضيّ إلى الحاضر، وكلّ ذلك كان موجّها لخدمة الدّلالة المركزيّة في الثّلاثيّة وهي تأثير ماضي "خليل" وتحكّمه في حاضره واستمراره فيه وامتداده إليه.

لئن كانت الباحثة بصنيعها هذا قد اقتحمت عوالم أخرى من دلالة الزّمن وبعض أسيقته المحدّدة للدّلالة في الثّلاثيّة؛ فإنّ طريقة تناول الباحثة لذلك جاءت مختزلة ومقتصرة على بعض الأمثلة البسيطة، والشّواهد الرّوائيّة المجتزأة كذلك من الجزء الثّانيّ من الثّلاثيّة (سأهبك مدينة أخرى)، إذ لم تشمل جميع الأجزاء الثّلاثة التي يتألّف منها النّصّ الرّوائيّ للفقيه، ممّا حال دون امتلاك تصوّر دلاليّ متكامل عن الزّمن في ثلاثيّة الفقيه الرّوائيّة، وجعل تحليلها يتميّز بالنّقص والابتسار، ناهيك عن اقتصار معالجتها لدلالة الزّمن على ما يتعلّق بالشّخصيّة المحوريّة "خليل".

يبقى تناول الجزء الأخير من دراسة الباحثة لدلالة الزّمن الرّوائيّ في الثّلاثية، الذي يتعلّق بتناولها لدلالة التّقنيّات الزّمنيّة فيها؛ إذ حاولت من خلال إجرائها لبعض النّسب الإحصائيّة في أجزائها الثّلاثة أن تستكشف وظائف الزّمن ودلالاته في المشاهد الحواريّة والوقفات الوصفيّة وفي المونولوج وفي الاسترجاعات وفي بعض الاستباقات، غير أنّ الباحثة قد أغرقت في الإحصاء والتّحليل الشّكليّ التّقني دون أن تلامس الدّلالة الكامنة وراء هذه التّقنيّات، فقد أوجدت أنّ لفظة زمن تتكرّر 37 مرّة في الجزء الأوّل من الرّواية، و45 مرّة في الجزء الثّاني، و93 مرّة في الجزء الثّالث، بينما أوجدت أنّ تقنيّة الزّمن تحضر في المشهد بنسبة 27%، وتتواجد في الوصف بنسبة 25% أي ما يعادل 22 وقفة، وفي المونولوج بنسبة 40% أي ما يعادل 20 مونولوجا؛ إذ الملاحظ على هذه النّسب أنّها غير معلّلة وبحاجة إلى التّأويل، باستثناء تكرار لفظة زمن وتواترها في الثّلاثيّة التي ترى الباحثة بأنّ تكرارها بنعوت مختلفة (عنكبوت الزّمن، أبخرة الزّمن، أزمنة الجفاف، الزّمن الهارب، زمن الحلم، زمن الرّؤيا، زمن العبث، زمن الجنّة...إلخ) يمنحها في كلّ مرّة دلالة زمنيّة مختلفة ومغايرة، وباستثناء كذلك تقنيّة الاسترجاعات التي بلغ عددها 39 استرجاعا التي هيمنت كثيرا في الثّلاثية وأدّت دورا لافتا في تشكيل حاضر شخصيّة البطل فيها. وأيضا بعض الاستباقات القليلة التي أدّت هي الأخرى دورا بارزا في التّنبؤ بالزّمن المستقبل.

إنّ دراسة الباحثة اللّيبيّة "فاطمة سالم الحاجي" لدلالة الزّمن في الرّواية اللّيبيّة على الرّغم من اتّسامها بالبساطة والابتسار، وعدم دقّة مرجعيّاتها ووضوحها، وسيطرة التّحليلات التّقنيّة

والشّكليّة، دون أن تحقّق الغاية المرجوّة من الدّراسة الدّلاليّة، إلاّ أنّ ما نهضت به، يعدّ دعوة مبكّرة لتوسيع نطاق السّرديّات البنيويّة وفتحا منهجيّا جديدا لدراسة الجانب الدّلاليّ المتخفّي وراء الأشكال السّرديّة والتّقنيّات الزّمنيّة في النّصوص الرّوائيّة، كما أنّها تعدّ أيضا وثيقة مهمّة بالنّسبة للباحثين والدّارسين رغم كثرة عثراتها واختلالاتها، وذلك بالنّظر إلى ندرة الدّراسات السّرديّة في هذا الباب؛ إذ إنّ أغلب الدّراسات المهتمّة بهذه التّقنيّات الزّمنيّة بقيت أسيرة التّطبيقات الشّكليّة والتّقنيّة، وقلّما التفت إلى استجلاء دلالاتها، باستثناء بعض الاجتهادات القليلة التي مثّلتها أبحاث "سعيد يقطين" و"محمد الخبو" و"محمد نجيب العمامي" في الآونة الأخيرة. وبالنّظر كذلك إلى الفترة الزّمنيّة والرّقعة الجغرافيّة التي ظهرت فيها هذه الدّراسة.

2-7- تطبيقات الزّمن وانفصال دراسة الشّكل عن الدّلالة:

لا يبتعد الباحث الموريتاني "محمّد الأمين ولد مولاي إبراهيم" كثيرا في تناوله لبنية الزّمن في دراسته "بنية الخطاب ودلالتها في رواية: "القبر المجهول أو الأصول "لأحمد ولد عبد القادر" عن طريقة تناول الباحثة اللّيبية "فاطمة الحاجي" لهذه البنية، فهو ينطلق على شاكلتها من الفصل بين الجانب الشّكليّ البنيويّ والجانب الدّلاليّ؛ إذ تناول بنية زمن الخطاب في الفصل الأوّل وأجّل الحديث عن دلالتها إلى الفصل الثّانيّ، هذا فضلا عن اتّصاف دراسته بالبساطة في التّحليل وإغراقه في الشّروحات، وإسهابه في استعراض الأحداث والمضامين الرّوائيّة، ممّا جعل دراسته تنحرف في حالات كثيرة عن إطارها البنيويّ.

ينطلق الباحث في القسم الأوّل من تتبّعه لبنية الزّمن في الرّواية الموريتانيّة من استشعاره صعوبة دراسة الزّمن في رواية "القبر المجهول أو الأصول"، ويرى بأنّ ذلك يعود إلى تعقّد أحداثها وارتباطها بالمحكيّ التّاريخيّ الموريتانيّ القديم، وأيضا إلى طريقة السّارد في بناء هذه الأحداث وتصرّفه فيها في مستوى الخطاب، لذلك تجده يركّز كثيرا على دراسة العلاقة بين ترتيب زمن أحداث الرّواية في مستوى القصّة وبين ترتيبها في مستوى الخطاب[1]. من هذا المنطلق يرى أنّ معاينة هذه العلاقة أو دراسة الكيفيّة التي ينبني بها زمن القصّة في مستوى الخطاب في الرّواية تقتضي اتباع مرحلتين أساسيتين: يتمّ في المرحلة الأولى تحديد تمفصلات الزّمن الكبرى، ويتمّ في الثّانية

[1]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 112.

التّركيز على تخطيب زمن القصّة[1]. وقد بدا الباحث في ذلك متأثّرا بأستاذه "سعيد يقطينّ"، مقتفيا خطاه ومتّبعا طريقته في دراسة البنية الزّمنيّة في الرّواية العربيّة، في كتابه "تحليل الخطاب الرّوائيّ".

شرع الباحث الموريتانيّ "محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم" –من خلال عمليّة اكتشاف التّمفصلات الزّمنيّة الكبرى– في تحديد زمن المحكيّ الأوّل وزمن المحكيّ الثّاني في الرّواية؛ إذ يرى بأنّه من خلال تحديد هذين الزّمنين يتمّ التعرّف على لحظة الزّمن الحاضر للمحكيّ الرّوائيّ، والوقوف على مختلف أنواع المفارقات الزّمنيّة الاسترجاعيّة والاستباقيّة. وبناء على ذلك حدّد الباحث زمن المحكيّ الأوّل الذي جاء استباقا داخليا تمثّل في وصف السّارد القبر وقد أصبح ضريحا كبيرا، بينما تمثّل زمن المحكيّ الثّانيّ في قصّة الأصول في الزّمن الموريتانيّ القديم. لكنّ الملاحظ أنّ عمليّة تحديد حاضر المحكيّ لا تتوقّف على إدراك زمن المحكيّ الأوّل والثّاني بقدر ما تقتصر أساسا على ضبط زمن المحكيّ الأوّل الذي يقود إلى إدراك ما هو قبل، وما هو بعد، ومن ثمّة تحديد نوع المفارقة الزّمنيّة.

توصّل الباحث بعد ذلك إلى إدراك كيفية انبناء زمن الخطاب وتشكّله في إطار علاقته بزمن القصّة؛ إذ انتهى إلى أنّ زمن الخطاب "يرسم...شكلا دائريا منفتحا متصاعدا متجاوزا نقطة البداية التي بدأ منها"[2]. وهو ما سعى إلى تجسيده في شكل دائريّ اتّسم بالغرابة وعدم الدّقة والوضوح، ولو تسنّى له مقابلة ترتيب أحداث الخطاب بمواقعها الزّمنيّة في القصّة لكان تمثيل العلاقة بين الزّمنين أكثر دقّة ووضوحا.

يلجأ الباحث بعد تناوله لتمفصلات الزّمن في الرّواية وانتهائه إلى تمثيل العلاقة بين زمن القصّة والخطاب في شكلها الدّائريّ الحلزونيّ، إلى إفراد الحديث عن تمفصلات زمن المحكيّ الثّاني وتقسيمه إلى ثلاث حركات زمنيّة تشمل الفصول: (من الفصل الثّاني (2) إلى الفصل السّادس والعشرين (26) والأخير)، غير أنّ الباحث بالغ كثيرا في استعراض الأحداث السّرديّة والتّفاصيل التّاريخيّة في الرّواية، فضلا عن تكراره لملاحظته السّابقة فيما يخصّ طريقة بناء الزّمن في قصّة الأصول، وهيّ "أنّ حركة الزّمن في هذه الحركات، كانت ترسم شكلا دائريا حلزونيا متصاعدا يكرر نفسه

[1]: ينظر، ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، بنية الخطاب ودلالتها في رواية القبر المجهول أو الأصول، مساهمة في الكشف عن خصوصية السرد الموريتاني، تقديم: د. سعيد يقطين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000، ص. 126.

[2]: ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، المصدر السابق، ص. 128.

في النص...بصورة أشد رسوخا وأمكن في قهرها للمحكومين واستبدادها لهم...فقبضة الحكم على الرعية في زمن شكرود أقوى من عهد أبيه ببكر، وهي في زمن أبديهل أقوى وأنفذ منها في زمن غريمه شكرود، أما في زمن الثائر عليها (ديلول) الظالم الجديد (جابر ولد الدلال) فهي أعتى وأشد"[1]. فهذه الطّريقة في بناء زمن الخطاب في قصّة الأصول تتوارى خلفها دلالة أرجأ الباحث الحديث عنها إلى القسم الموالي.

يدلف الباحث في المرحلة الثّانيّة من تحليله للبنية الزّمنيّة في رواية "القبر المجهول أو الأصول" إلى تخطيب زمن القصّة من خلال معاينته للصّيغة التي يعمد إليها السّارد في عرضه لهذا الزّمن. وقد بدا جهده في هذا المستوى متميّزا بالدّقة والوضوح والتّماسك عن سابقه؛ لأنّه –هنا– لم يفصل بين زمن القصّتين (قصّة القبر وقصّة الأصول) على عكس ما فعل في دراسته لتمفصلات الزّمن الكبرى. فهو هنا يتعامل مع القصّتين بوصفهما يشكّلان معا بنية نصّيّة وزمنيّة واحدة. وعلى إثر ذلك يقسّم الزّمن إلى خمس وحدات سرديّة تظهر طريقة تخطيب السّارد لزمن القصّة وصيغة تشكيله، وهذه الوحدات هي كالآتي[2]:

–الوحدة الأولى: "الضّريح": الفصل الأوّل: من الصّفحة 5 إلى الصّفحة 6.

–الوحدة الثّانية: "هزيمة ببكر لجرفون":الفصول (2 - 12) من الصّفحة 7 إلى الصّفحة 107.

–الوحدة الثّالثة: "هزيمة أبديهل لشكرود": الفصول (21-12) من الصّفحة 108 إلى الصّفحة 208.

–الوحدة الرّابعة: "انتفاضة ديلول" الفصول: (21 – 25) من الصّفحة 209 إلى الصّفحة 245.

–الوحدة الخامسة: "القبر المعلوم" الفصل (26) من الصّفحة 246 إلى الصّفحة 256.

إذا كان الباحث "محمّد الأمين ولد مولاي إبراهيم" قد حاكى أستاذه "سعيد يقطين" في طريقة تقسيمه للنّصّ الرّوائيّ العربيّ (الزّيني بركات) إلى وحدات سرديّة[3]؛ فإنّه يبتعد عنه كثيرا في طريقة تحليله لهذه الوحدات السّرديّة؛ إذ ركن بتحليلاته في حدود الشّرح المضمونيّ لأحداث الرّواية من خلال تتبّعه لمسارات التحوّل والتطوّر في بناء أحداثها وعناصرها السّرديّة، ومن خلال تقديمه لمختصرات موجزة عن جميع الفصول الرّوائيّة المشكّلة لهذه الوحدات السّرديّة.

---

[1]: المصدر نفسه، ص. 131.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 132.

[3]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 92، 93.

باستثناء تفطّنه لاعتماد السّارد على تقنيّة التّضمين في بناء أحداث الرّواية، وتمثيله لذلك بقصّة العلاقة بين ميمونة وابن الهادي، وبقصّة سفره (ابن الهادي)، وبقصّة علاقة شكرود بالزّهرة أخت ميمونة، وأيضا بقصّة العرّافة التي تعيش مع ديلول؛ إذ تتضمّن وتندمج هذه القصص الرّديفة جميعا ضمن القصّة النّواة وهي الصّراع على السّلطة[1]. فالباحث لم يكلّف نفسه عناء معاينة المفارقات الزّمنيّة في الرّواية، وبالأخصّ مفارقة الاسترجاعات التي تعدّ ظاهرة بارزة في هذا النّصّ الرّوائيّ، كون أنّ الرّوائيّ الموريتانيّ "أحمد ولد عبد القادر" استند إلى أحداث الماضيّ وأقدم على استدعائها لبناء زمن الحاضر، ولا أنّه قام بإجراء تحليل شامل لتقنيّة المدّة في هذه الرّواية، عن طريق تحديد أبرز أشكالها وتقنيّاتها؛ إذ اكتفى في هذا المجال بالإشارة إلى حركة الزّمن البطيئة في الوحدة الثّانية، وحركته المتميّزة بالسّرعة الشّديدة ابتداء من الوحدة الثّالثة، فضلا عن أنّه لم يول أيّ اهتمام بتقنيّة التّواتر التي لا طالما تمّ تهميشها؛ ذلك لأنّ هذه المستويات السّابقة تعدّ محور الدّراسة البنيويّة للزّمن السّرديّ[2] في خطاب المحكيّ الرّوائيّ.

ينصرف الباحث بعد تناوله للوحدات السّرديّة في الرّواية إلى معاينة حضور الزّمن التّاريخيّ فيها؛ إذ بعدما استعرض الاختلافات الحاصلة بين بعض النّقاد في كونها رواية تاريخيّة أم لا، ينتهي إلى حسم هذا الّنقاش والجدل بموقفه الوسطيّ الذي يموضع الرّواية في إطار الرّواية التّاريخيّة وتحديدا ما يتعلّق منها بقصّة الأصول؛ إذ يقول: "فقد لاحظنا أن كثافة المادة التاريخية تتراجع في قصة القبر المجهول إلى درجة الاختفاء، وتتنامى في "قصة الأصول" بصفة ملحوظة، غير أن هذا التنامي وكما رأينا، كان مكيفا وفقا للغايات الإبلاغية والبلاغية، التي سعى الكاتب إلى التعبير عنها، من خلال تصرفه في المادة التاريخية [بوصفها] طريقة في الكتابة والقول السردي يجعلان من هذا النص، نصا فنيا منفتحا على القراءة؛ يلتقي مع نصوص الرواية العربية المستثمرة للتاريخ في تحديث النص الروائي العربي المعاصر"[3]. من خلال هذا القول يتبيّن أنّ توظيف التّاريخ، أو المادّة التّاريخيّة في الرّواية كان لتأديّة أغراض فنّية وغايات دلاليّة، هي ما سعى الباحث إلى كشف بعض جوانبه وإضاءتها في الفصل الثّانيّ من دراسته، الذي خصّصه لاستجلاء دلالة بنية الخطاب في رواية "القبر المجهول أو الأصول".

---

[1]: ينظر، ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، بنية الخطاب ودلالتها في رواية، القبر المجهول أو الأصول، ص. 133.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 111.

[3]: ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، المصدر السابق، ص. 138.

من هذا المنطلق، لم يتوقّف "ولد مولاي إبراهيم" عند هذا الحدّ في مقاربته لرواية "القبر المجهول أو الأصول"، بل سعى إلى تطوير مسعاه، محاولا اقتحام مواطن الدّلالة وطرائق إنتاجها في هذا النّص الرّوائيّ، وذلك من خلال تركيزه "على الأدوات التي يمكن بواسطتها إنتاج الدّلالة، وهو أمر ممكن [في نظر الباحث] في حدود: مستوى بنية الخطاب من جهة ومستوى أبنية النص اللغوية من جهة ثانية، حال ترهينهما أي ربطهما بزمن كتابة النص وزمن قراءته. باعتبار أن رواية "القبر المجهول أو الأصول" نتاج وضع كتابي، وليد سياق اجتماعي سياسي ثقافي عرفه المجتمع الموريتاني نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، تاريخ كتابة النص (أبريل 1980)"[1]. وهنا يظهر ثانيّة مدى تأثّر الباحث بـ"سعيد يقطين" ومدى اتكائه على أبحاثه التي قدّمها في "انفتاح النّصّ الرّوائيّ" بهدف توسيع مجال اشتغال السّرديّات وجعلها تستوعب إلى جانب بينة الخطاب جميع مستويات النّصّ ومختلف أبعاده الدّلاليّة، وهذه المستويات التي حدّدها "يقطين" في "انفتاح النّصّ الرّوائيّ"[2]، وانطلق منها "ولد مولاي إبراهيم" بوصفها مستويات تتحكّم في إنتاج الدّلالة وفي ترهينها، هي: مستويات ترهين الخطاب ومستويات ترهين بنية النّصّ.

ينطلق "ولد مولاي إبراهيم" في مستوى ترهين الخطاب من مستويين: مستوى التّرهين الدّاخليّ ومستوى التّرهين الخارجيّ؛ إذ يرى "أن صيغة انبناء الخطاب في النص أمر ذو دلالة في الرواية، وليس أمرا مجانيا في بناء النص. ومن هنا فإن المرحلة التالية لوصف هذه التقنيات والوقوف على أشكال انبنائها داخل النص هي مرحلة تدليل هذه الأشكال على زمن الكتابة (أي جعلها دالة عليه)"[3]. من هذا المنطلق وفي مستوى التّرهين الدّاخليّ لبنية الخطاب سعى الباحث إلى استنطاق دلالة علاقة الخطاب بالقصّة في النّصّ الرّوائيّ على زمن كتابته؛ ذلك لأنّ "الترهين الدّاخلي للنص من شأنه أن يكشف عن مدى مشاركة التقنيات السردية الشكلية للخطاب الروائي (عناصر بنية الخطاب) في إنتاج الدلالات التي يسعى الكاتب عبر فعل الكتابة إلى التعبير عنها. ومن هنا تأتي أهمية ترهين بنية الخطاب في...تجاوز النقطة التي توقف عندها جينات ومن سايره في اتجاه الاكتفاء بوصف عناصر الخطاب في النص إلى دلالة هذه العناصر على المضمون الإيديولوجي للرواية (القصة)،

---

[1]: المصدر نفسه، ص. 159، 160.

[2]: ينظر، يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 36.

[3]: ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، بنية الخطاب ودلالتها في رواية، القبر المجهول أو الأصول، ص. 160.

وإقحامها عناصر مشاركة في إنتاج دلالة النّص"[1] الرّوائيّ الموريتانيّ "القبر المجهول أو الأصول" لأحمد ولد عبدالقادر.

عمل الباحث على تجليّة الدّلالة في هذا المستوى (التّرهين الدّاخليّ) وبشكل مكثّف من خلال معاينته لطريقة انبناء زمن الخطاب في الرّواية باعتباره بنية "دالة على المضمون الإيديولوجي للنص"[2]. فإذا كان الباحث في الفصل السّابق توصّل إلى أنّ زمن الخطاب يتميّز بكونه دائريّا، منفتحا، ومتصاعدا؛ فإنّه في هذا المستوى يقدّم تفسيرا دلاليّا وتأويلا لهذه الطّريقة التي ينبني بها زمن الخطاب في الرّواية، "فهو دائري، لأن الحدث (قيام الحرب) والمشهد (القبر) والموقف (القهر والظلم والاستبداد) أمور تتكرر في السرد؛ والسارد يعاود سردها أكثر من مرة، ليرسم زمن الخطاب، هذا الشكل الدّائري، [وهو منفتح لأن] الدائرة التي يرسمها زمن الخطاب هذا، دائرة غير مغلقة بل منفتحة لأن السرد في كل مرة عندما يصل إلى النقطة التي بدأ منها يتجاوزها إلى الأمام في اتجاه النهاية: فميمونة مثلا، تعود إلى القبر بعد أن دفنت فيه وليدها مرتين؛ تتطور منهما أحداث قصة القبر وتتصاعد. والحرب تقوم في كل مرة لتنتهي بانتصار غاز وهزيمة آخر، وتثبيت حكم حاكم وسقوط حكم آخر. وهو زمن متصاعد: لأن الأحداث والمواقف والمشاهد تتكرر فيه، بصورة أقوى مما سبق"[3]، وهو أمر يسهم في تشكيل الدّلالة في النّصّ الرّوائيّ.

بمعنى أنّ هذا الشّكل الدّائريّ المتصاعد الذي يميّز بناء زمن الخطاب في الرّواية يعدّ شكلا دالاّ على الانقلابات العسكريّة المتكرّرة، التي تحكم الصّراع على السّلطة في بلاد شنقيط قديما (زمن القصّة)، التي لا يعترف أصحابها بالدّيمقراطيّة سبيلا للوصول إلى السّلطة، وهو واقع الحال الذي يتكرّر في دولة موريتانيا حديثا، خلال فترة الحكم العسكريّ (زمن الخطاب / زمن الكتابة). كما يعدّ شكلا دالاّ أيضا على الظّلم والقهر والاستبداد المفروض على المحكومين في ظل تعاقب أزمنة الحكّام المستبدّين كما هو الحال في موريتانيا قديما (زمن القصّة) أو حديثا (زمن الخطاب / زمن الكتابة)[4]. ليتّضح للباحث أخيرا بأنّ شكل انبناء زمن الخطاب في النّصّ الرّوائيّ "القبر المجهول أو الأصول" لأحمد ولد عبد القادر "كان شكلا دالا على مدلوله الإيديولوجي (زمن القصة)،

---

[1]: المصدر نفسه، ص. 160، 161.

[2]: المصدر نفسه، ص. 161.

[3]: ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، المصدر السابق، ص. 161، 162.

[4]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 162.

مساهما في تدليله (جعله دالا على مدلوله)، وهي سمة خطابية جعلت الروائي منتجا لدلالة نصه من خلال زمن الخطاب"[1] المرهن داخليّا عن طريق ربطه بزمن الكتابة.

إذا كان الباحث في مستوى التّرهين الدّاخليّ للخطاب قد وقف على علاقة زمن الخطاب بزمن القصّة حال ارتباطهما بزمن كتابة النّصّ الرّوائيّ؛ فإنّه في مستوى التّرهين الخارجيّ للخطاب انتقل إلى تقصّي الدّلالة في مستوى العلاقة بين الكاتب والنّصّ؛ أي من خلال فعل القراءة الذي يمارسه القارئ على بنية النّصّ الدّاخليّة.

يرهّن الباحث زمن الخطاب في الرّواية ترهينا خارجيّا بجعله يدلّ على زمن كتابة النّصّ، متوصّلا إلى أنّ هناك أوجه تشابه وتداخل بين الزّمنين، ومبيّنا في الوقت نفسه أنّ الرّوائيّ "أحمد ولد عبد القادر" استعار المادّة التّاريخيّة القديمة، وعمل على التصرّف فيها عن طريق ترهينها في الحاضر؛ لأنّ الرّاهن أو الحاضر مشابه للماضيّ وامتداد له، كما أنّ الماضيّ حاضر في الرّاهن ومنفتح على الحاضر، وهو ما انتهى إليه "ولد مولاي إبراهيم" لدى تحديده لدلالة انفتاح زمن الخطاب في "القبر المجهول أو الأصول"، بقوله: "لقد انتهى بنا تحليل بنية الخطاب في رواية "القبر المجهول أو الأصول"، إلى أنها بنية دائرية منفتحة، وهو أمر جعل الرواية نصا مفتوحا على الواقع، منفتحا على القراءة: مفتوح على الواقع، لما يقوم بين زمن خطابه وزمن كتابته من شبه وتناظر، وهو منفتح على القراءة/والقراءات لما يوفره انفتاحه على تأويلات القراءة من إمكانيات دلالية متعددة بتعدد القراء والقراءات، واختلاف منطلقاتهم الفكرية والنصية"[2]، وباختلاف أزمنة القراءة وتواليها.

في هذا الإطار عمل الباحث على إضاءة دلالة زمن الخطاب في الرّواية من خلال ما أطلق عليه بالمشترك والإضافة بوصفهما وسيلتين أساسيتين لترهين بنية الخطاب؛ إذ سعى من خلال المشترك إلى تحديد مواطن التّشابه بين زمن الخطاب وزمن كتابة النّصّ؛ لينتهي به المطاف إلى حصرها في حضور السّيبة في الزّمنين متمثّلة في الماضيّ (زمن القصة) في غياب سلطة مركزيّة في البلاد واحتكار الحكم لحملة السّلاح (حسان)، وفي الحاضر (زمن الخطاب / زمن كتابة النّصّ) في غياب

---

[1]: ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، السرديات والرواية الموريتانية، قراءة لتاريخ تشكل الخطاب في النصوص الروائية من (1996-1981)، مساهمة في التأريخ للرواية الموريتانية من منظور السرديات (الكتاب الثاني)، دار الفكر، نواكشوط، ط1، 2010، ص. 123.

[2]: ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، بنية الخطاب ودلالتها في رواية، القبر المجهول أو الأصول، ص. 164.

الحكم الدّيمقراطي واحتكار السّلطة من طرف الجيش. ويتحدّد المشترك ثانية من خلال تكرار الانقلابات في الزّمنين؛ حيث يتكرّر الانقلاب -في الماضيّ (زمن القصّة)- من خلال تداول السّلطة بين الأقوى من بني حسّان (بكار وشكرود وأبديهل ثم ديلول)، ويتكرّر الانقلاب كذلك -في الحاضر (زمن الخطاب/ زمن الكتابة)- من خلال تداول السّلطة بين حكام عسكريّين، منذ الانقلاب العسكريّ الذي أطاح بالحكم المدنيّ سنة 1978، فقد بلغ عدد الحكام العسكريّن والانقلابات التي قادوها ثلاثة، حتى تاريخ كتابة النّصّ الرّوائيّ "القبر المجهول أو الأصول" (في أفريل 1980). كما يتحدّد المشترك أيضا في حضور القمع والاستبداد في الزّمنين؛ إذ تمثّله في الماضيّ قبائل: الزّوايا، ازناقة، أنمادي، التي تتحوّل -بمجرّد وصولها إلى الحكم وحملها السّلاح- إلى قبائل ظالمة ومستبدّة، ويمثّله في الحاضر استيلاء العسكريّين على الحكم وممارستهم لمختلف أنواع القمع والاستبداد وحرمانهم للشّعب من مزاولة حقوقه السّياسيّة، ومنها: تعليق العمل بالدّستور، وحل البرلمان والجمعيّة الوطنيّة وتعطيل الأحزاب السّياسيّة، والاعتقالات السّياسيّة وانتشار الظّلم والقهر والاستبداد[1]. وبهذا ينتهي الدّارس لهذا النّصّ إلى "أنّ هناك تشابها بين الزّمن المسجل في الرواية والزمن الواقعي: تشابه ما كان بما هو كائن"[2]، تشابه التّاريخيّ بالواقعيّ والماضيّ بالحاضر وتطابقه معه.

كما لجأ الباحث كذلك إلى الإضافة كوسيلة لترهين بنية الخطاب، وكدعامة أساسيّة لتوكيد العلاقات والوشائج بين الزّمنين، وقد تجسّدت في مجموع تدخّلات (الكاتب)[3] وتعليقاته وتخيّلاته ولمساته التي أضفاها على المحكيّ الرّوائيّ بجعله يحيل على الحاضر، وبهذا المعنى تكون الإضافة هي كلّ ما من شأنه أن يشير إلى حضور (الكاتب) ويحدّد أغراضه ومقاصده في نصّه. وقد لاحظ الباحث أنّ حضور الإضافة في النّصّ الرّوائيّ كان من خلال مظهرين بارزين، يتشكّل المظهر الأوّل في مستوى الخطاب ويتشكّل المظهر الثّانيّ في مستوى القصّة.

أمّا المظهر الأوّل المتشكّل في الخطاب، فهو متمثّل في جملة الإضافات أو المؤشّرات النّصّية التي تجعل زمن الخطاب مرهّنا ودالاّ على الزّمن الحاضر، وهو ما اكتشفة الباحث من خلال كلام

---

[1]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 166.

[2]: يقطين (سعيد)، انفتاح النص الروائي، ص. 83.

[3]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 191.

(الكاتب) "أحمد ولد عبد القادر" الذي ينسب الأحداث الزّمنيّة القديمة أو الماضيّة إلى موريتانيا في إشارة مقصودة لإضافة هذا الاسم الحديث وربطه بأحداث الماضيّ، دون أن يذكر الأسماء الأخرى التي عرفت بها هذه البلاد في القديم (زمن القصّة). وبذلك يرى الباحث بأنّ "الكاتب بإضافته لاسم موريتانيا بدل الأسماء السابقة والتي تدور فيها أحداث القصة قد سعى إلى ترهين زمن القصة (المادة التاريخية) بربطه بحاضر البلاد (موريتانيا) لا بماضيها (بلاد السيبة)، وهو بهذا الفعل بدأ في أول خطوة نحو ترهين مادته التاريخية [المسرودة] في النص، بالتصرف فيها لجعلها دلالة على حاضر المكان (الدولة الوطنية) لا غائبة (البلاد السائبة)"[1]؛ أي جعل التّاريخ السّياسيّ القديم لموريتانيا يعيد نفسه ويتكرّر باستمرار في حاضرها ويتطابق معه.

أمّا المظهر الثّانيّ من مظاهر الإضافة والمتجسّد في مستوى القصّة، فقد توصّل "ولد مولاي إبراهيم" –من خلاله– إلى أنّ تلقّف أثر الإضافة في القصّة أخذ أبعادا مضمونيّة ودلاليّة ارتبطت أساسا بتصرّف الكاتب في المادّة التّاريخيّة، بإضافة أحداث أو وقائع إليها، أو بإسقاط أجزاء منها، وذلك ما انتهى إليه الباحث في الرّواية؛ إذ وقف على نوعين من الإضافة، تخييليّة: متمثّلة في قصّة القبر المجهول، وأجزاء من قصّة الأصول، وبعض القصص الرّديفة المسرودة في النّصّ الرّوائيّ بالموازاة معهما، وإضافة تاريخيّة: تجسّدها المادّة المضافة إلى المحكيّ التّاريخيّ الشّفويّ الموريتانيّ القديم، بهدف ترهين قضيّة الصّراع على السّلطة وتحوّلات البنية الاجتماعيّة في النّصّ الرّوائيّ الموريتانيّ[2]. من هذا المنطلق يكون الباحث الموريتانيّ "محمّد الأمين ولد مولاي إبراهيم" قد وقف على مظهرين متعالقين من مظاهر تحوّل الزّمن في "رواية القبر المجهول أو الأصول": "الأول منهما متعلق بهيئة انبناء زمن الخطاب في النص والثاني بإنتاج الكاتب لمضامينه ودلالاته من خلال بنائه للنص ومكوناته"[3] البنيويّة والاجتماعية والدّلاليّة.

من أجل استكمال مقاربته الدّلاليّة في النّص الرّوائيّ "القبر المجهول أو الأصول" ارتأى الباحث الوقوف عند بنيته النّصّيّة بغية سبر دلالاته ومضامينه، وذلك من خلال ترهين هذه البنية النّصّيّة وجعلها تدلّ على زمن كتابتها. وقد أفاد الباحث في ذلك من "بيير زيما" في أبحاثه المتعلّقة بحواريّة

---

[1]: ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، المصدر السابق، ص. 168.

[2]: ينظر، ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، بنية الخطاب ودلالتها في رواية القبر المجهول أو الأصول، ص. 169، 170.

[3]: ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، السرديات والرواية الموريتانية، قراءة لتاريخ تشكل الخطاب في النصوص الروائية من (1996-1981)، مساهمة في التأريخ للرواية الموريتانية من منظور السرديات (الكتاب الثاني)، ص. 121.

النّصّ، مستحضرا مظهرين أساسيين فيها، هما: الوضع اللّغويّ الاجتماعيّ في النّصّ، والتّناص بوصفه مقولة اجتماعيّة.

يبدأ الباحث في معاينة البنية الاجتماعيّة في الرّواية بتحديد التّراتبيّة الاجتماعيّة لمجتمع الرّواية، وقد بنى هذه التّراتبيّة بحسب المكانة التي تحتلها كل فئة من فئات الرّواية؛ إذ احتلت فئة حسّان (قبيلة أولاد سويلم وقبيلة أولاد أعميرة) المرتبة الأولى بسبب نفوذها وسلطتها السّياسيّة، واحتلّت فئة الزّوايا (أولاد عبد الرّحمان) المرتبة الثّانية بحكم سلطتها الثّقافيّة والدّينيّة، بينما تقبع فئة أوزناقة (قبيلة أولاد عبد الرّحمان) في أسفل سلم التّراتبيّة الاجتماعيّة كونها لا تحوز أيّا من السّلطتين السّابقتين. وعلى إثر هذا التّرتيب قام بتصنيف الوضع اللّغويّ داخل الرّواية، ممّا أسفر عن ثلاث لغات أو لهجات تقابل كلّ واحدة الفئة المناسبة لها في التّراتبيّة الاجتماعيّة، وهذا التّصنيف أو التّقسيم اللّهجيّ الذي وضعه الباحث كان كالآتي: لهجة حسّان وخطاب القوّة، لهجة الزّوايا وخطاب الثّقافة، وأخيرا لهجة ازناقة وخطاب القهر[1]. فهذه الخطابات اللّهجيّة تكشف عن الاختلافات الفكريّة والإيديولوجية والتّناقضات الاجتماعيّة في النّصّ الرّوائيّ "القبر المجهول أو الأصول".

بعد تحديد الوضع الاجتماعيّ في الرّواية عمل الباحث على ترهينه في النّصّ الرّوائيّ، رابطا إياه بزمن كتابته، ممّا أفضى إلى تحديد دلالة هذا الوضع الاجتماعيّ واللّغويّ في الرّاهن، وذلك بأن جعله دالاّ على حاضر البنية الاجتماعيّة للمجتمع الموريتانيّ في زمن كتابة النّصّ الرّوائيّ، وليس كما هو محدّد في زمن القصّة. فقد أدى كسر دائريّة تداول السّلطة واحتكارها بين قبائل بني حسّان وإتاحتها أمام بقية فئات البنية الاجتماعيّة الأخرى، حسب ما يظهره "أحمد ولد عبد القادر" في نصّه الرّوائيّ (انتفاضة ازناقة في نهاية الرّواية وامتلاكهم للسّلطة)، إلى ربطه بما يقوم عليه حاضر الدّولة المركزيّة من رفض لأيّ صورة من صوّر احتكار السّلطة. لينتهي في الأخير إلى ترهين موقف الكاتب من قضيّة الأصول في إطار التّراتبيّة الاجتماعيّة القديمة، متوصّلا إلى أنّ هذه البنية الاجتماعيّة قد تغيّرت بقيام الدّولة الوطنيّة التي أعادت تصنيف وظائف الأفراد

[1]: ينظر، ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، بنية الخطاب ودلالتها في رواية القبر المجهول أو الأصول، ص. 179 وما بعدها.

وأدوار الشّخصيّات داخل هذه البنية الاجتماعيّة، كما أعادت النّظر في تأصيل بعض المفاهيم القديمة كمفهوم القبيلة والعشيرة وإحلال مكانها مفهوم الدّولة[1] كما هو متعارف عليه حديثا.

ينتقل الباحث في القسم الثّاني من مقاربته الدّلاليّة للبنية النصّيّة في الرّواية إلى معاينة ظاهرة التّناص فيها بوصفها مظهرا ثانيّا من مظاهر حواريّة النّص ومقولة اجتماعيّة، منطلقا في ذلك من "بيير زيما" الذي يرى أنّ فهم البنية الدّلاليّة والإيديولوجيّة في النصوص الرّوائيّة يرتبط ارتباطا وثيقا بسياق حواري أو تناصّي[2]. من هذا المنطلق يعدّ الباحث "ولد مولاي إبراهيم" "مع زيما أن عالم التخييل في رواية القبر المجهول أو الأصول (القصة)، ليست إلا مظهرا من مظاهر حواريتها مع الخارج (المرجع)، الذي تحققت فيه في لحظة الكتابة؛ وأن القصة في الرواية، بما هي متخيل سردي، يحتوي مضامين إيديولوجية متحققة في فضاء محدد، وعبر لغة سردية مخصوصة؛ كل ذلك لا يوجد في النص بشكل اعتباطي، وإنما هو وليد فعل حوار ما بين النص ومرجعه"[3]. ذلك

ما حاول الباحث أن يجلّيه في النّصّ الرّوائيّ "القبر المجهول أو الأصول" من خلال ما لاحظه من أوجه تشابه وتصادي بين الوقائع السّياسيّة والاجتماعيّة قديما، وبين واقعها في الحاضر. فقد أعاد النّصّ الرّوائيّ ذلك النّزاع القائم على السّلطة، كونه يتطابق مع واقعنا السّياسيّ الرّاهن، كما أعاد أيضا استحضار مختلف صور الاستبداد والقهر والظّلم، التي لا تزال هي الأخرى ممتدّة في واقعنا الاجتماعيّ الرّاهن كذلك، بمعنى "أنّ راهنية النص في تماسها مع الواقعي في أبعاده الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية، كان محفزا [للرّوائي "أحمد ولد عبد القادر" على إقامة نوع من التّفاعل أو التّعالق بين الماضيّ والحاضر] عبر ممارسة نوع من التحريف الدلالي يسمح للصياغة السردية الجديدة للأحداث التاريخية، أو الأساطيرية، أو العقدية أن تمارس نوعا من الحضور المجازي في الزمن الراهن، أو تتلبس به كأحداث ووقائع، أو ممارسات سياسية، يقصد من إعادة إنتاجها روائيا، وتمثيلها رمزيا، أن عنف السلطة في واقعنا العربي الإسلامي كالقدر يخترق حدود الزمن، ويتعذر تطويقه"[4] والتّخفيف من حدّته ووطأته.

---

[1]: ينظر، ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، المصدر السابق، ص. 186، 187، 188.

[2]: ينظر، زيما (بيار فاليري)، النص والمجتمع، آفاق علم اجتماع النقد، تر، أنطوان أبو زيد، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص. 69.

[3]: ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، المصدر السابق، ص. 189.

[4]: روابنية (الطاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 484، 485.

انطلاقا ممّا سبق، وأمام هذا الوضع التّحليليّ المطوّل والمكثّف الذي اختصّ به الباحث الموريتاني "محمّد الأمين ولد مولاي إبراهيم" رواية "القبر المجهول أو الأصول"، ولا سيّما في شقّه الثّاني المتعلّق بالبنية النّصّيّة والدّلاليّة في الرّواية، تُطرح أمام الدّارس مرّة أخرى مسألة المرجعيّة التي ينطلق منها الباحث في إجراء تحليلاته الدّلاليّة على هذا النّصّ الرّوائيّ الموريتانيّ. فقد اتضّح جليّا أنّ الباحث يعتمد كلّية على "سعيد يقطين" في تبنّيه لمسعاه التّوسيعيّ لنطاق السّرديّات بوصفه -في نظره- مقترحا تحليليّا وخيارا منهجيّا للإجابة عن مشغل الدّلالة في النّصوص الرّوائيّة العربيّة الحديثة. وقد ظهر ذلك للعيان من خلال إحالاته الكثيرة على مراجعه ومفاهيمه وأفكاره، وبالأخصّ في "انفتاح النّصّ الرّوائي" كما تبيّن ذلك سابقا.

في المقابل تعذّر العثور -على الأقل- على إحالة واحدة لمرجع أجنبيّ من المراجع التي اعتمد عليها "يقطين" في بناء توجّهه وبسط مرجعيّاته وأفكاره، ولا على مرجع من مراجع "يمنى العيد" التي صرّح "ولد مولاي إبراهيم" بأنّه استفاد من تحليلاتها البنيويّة والدّلاليّة للنّص الرّوائيّ العربيّ، وهذا باستثناء إحالته على ترجمة "عايدة لطفي" لكتاب "بيير زيما" (النّقد الاجتماعيّ: نحو علم

اجتماع للنّص الأدبيّ)؛ إذ إنّ مثل هذا التبنّي النّقديّ والاستحضار المنهجيّ كثيرا ما يؤدّي إلى تشويه هذه المرجعيّات النّقديّة الغربيّة، ويلبس على القرّاء تحديد أصولها ويحجب عنهم ضبط البيئة التي تنتسب إليها. هذا فضلا عن أنّ مقاربته الدّلالية للزّمن في الرّواية اقتصرت أساسا على مسألة ترهينه، وربطه بزمن كتابته في الحاضر، دون أن تتعقّب دلالات الزّمن من خلال معاينة دلالات المفارقات الزّمنيّة ووظائفها وأدوارها في خطاب المحكيّ الرّوائيّ، ولا سيّما مفارقة الاسترجاع التي كان لها حضور قويّ في الرّواية، ومن خلال تتبّعه كذلك لدلالة مختلف التّقنيّات الزّمنيّة الأخرى في النّصّ الرّوائيّ، وبالأخصّ تقنيّات المدّة الزّمنيّة.

ينضاف إلى ذلك أنّه على الرّغم من إعلان الباحث عن استفادته من "زيما" في تأسيسه لسوسيولوجيا النّصّ الرّوائيّ المدعّمة بالطّروحات اللّسانيّة والبنيويّة والسّيميائيّة، إلاّ أنّ الأدوات والمفاهيم التي ارتكز عليها "زيما" بدت خافتة أو باهتة في دراسة الباحث، ولم تظهر نصاعتها عند التمثّل المنهجيّ لها، ولا سيّما ما يتعلّق بالمستويات التّحليليّة النّصيّة باعتبارها بنى لغوية

اجتماعية، وهي: المستوى المعجميّ، والمستوى الدّلاليّ، والمستوى التّركيبيّ والسّرديّ[1]، التي تتقدّم بوصفها إجراءات تحليليّة معدّة في الأساس للإمساك بالبنى النّصيّة والاجتماعيّة في النّصوص الرّوائيّة من منظور سوسيو لسانيّ، أو ما يسمى بعلم اجتماع النّص.

الكلام نفسه يمكن أن يقال عن مبدأ حواريّة النّصّ، أو بالأحرى مقولة التّناص التي اخترل الباحث تناولها في مستوى ترهين المتخيّل السّرديّ الرّوائيّ وربطه بزمن كتابته، بهدف تجليّة علاقات التّشابه، ومختلف التّفاعلات الحاصلة بين البنية الاجتماعيّة والسّياسيّة واللّغويّة في الزّمن الموريتانيّ القديم، وبين البنية الاجتماعيّة والسّياسيّة واللّغويّة في الزّمن الموريتانيّ الحاضر، وذلك دون أن يتقصّى البحث عن أنواع التّناص في الرّواية وخاصّة التّناصّ التّاريخيّ الذي يبدو أنّ الرّواية حافلة به، كما أنّ الرّوائيّ "أحمد ولد عبد القادر" قد استعان بالمادّة التّاريخيّة ووظّفها بشكل مكثّف في روايته لخدمة أغراض سياسيّة واجتماعيّة كان حريّا بالباحث إضاءتها. والملاحظ هنا كذلك أنّ الباحث لم يرجع في تأطير هذه المقولة (التّناص) إلى أبرز المهتمين بها وإلى كتاباتهم، وبالأخصّ منهم: "ميخائيل باختين" و"جوليا كريستيفا".

لعلّه من الإنصاف الإشارة إلى أنّه على الرّغم من النّقائص والعثرات التي أصابت دراسة الباحث الموريتانيّ "محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم" للزّمن في رواية "القبر المجهول أو الأصول" لأحمد ولد عبد القادر، وبالرّغم من سيطرة الشّروحات المضمونيّة والتّحليلات الاجتماعيّة البسيطة عليها، إلاّ أنّ ما قدّمه، وخاصّة في القسم الثّانيّ المتعلّق بمقاربة الجوانب الدّلاليّة للزّمن في النّصّ الرّوائي، يعدّ إنجازا تطبيقيّا مهمّا، بالنّظر إلى انفتاح دراسته على الدّلالة في الوقت الذي لا تزال الكثير من الدّراسات السّرديّة رهينة التّحليلات التّقنيّة والشّكليّة التي كبّلت النّص الرّوائيّ أمدا طويلا وحصرت دراسته على إجراءاتها؛ إذ ما أحوج الباحثين والدّارسين إلى مثل هذه الدّراسات الدّلاليّة التي تعمل على تجاوز هذه الدّراسات الشّكليّة وإزاحتها، وبالنّظر أيضا إلى الإضاءة التي حظي بها النّصّ الرّوائيّ "القبر المجهول أو الأصول" من خلال سبر الباحث لأعماقه ودفائنه، ومن خلال ترهين دلالته في الزّمن الحاضر، بجعله منفتحا على القراءة والقراءة الأخرى، فمن هذا المنطلق يكون نصّ "القبر المجهول أو الأصول" قد أسعف الباحث منهجيّا خاصّة في إجرائه لتحليلاته الدّلاليّة.

[1]: ينظر، زيما (بيار فاليري)، النص والمجتمع، آفاق علم اجتماع النقد، تر، أنطوان أبو زيد، ص. 80 وما بعدها.

2-8-تطبيقات دراسة العلاقة بين زمن الأنا والزّمن الفيزيائيّ:

يقسّم "عبد اللّطيف محفوظ" دراسته للزّمن في رواية "البحث عن وليد مسعود" إلى قسمين، اهتمّ في القسم الأوّل بالجانب الشّكليّ للزّمن الذي تجسّده العلاقة بين زمن القصّة وزمن الخطاب، مصرّحا بأنّه سيعتمد في تحليله لهذا الجانب على مصطلحات "جينات" ومفاهيمه[1] مع تصريحه أيضا بإفادته من بعض النّقاد الآخرين لم يصرّح بأسمائهم في البداية. ودرس في القسم الثّانيّ دلالة الزّمن من خلال العلاقة بين المتكلّمين وأفعالهم، وماضيهم وحاضرهم، معتمدا التّمييز الذي وضعه "غاستون باشلار" بين زمن الأنا والزّمن الفيزيائيّ. لكنّه ارتأى قبل ذلك أن يمهّد لما سبق بتحديد أزمنة النّصّ المنطقيّة في علاقتها الدّاخليّة (زمن الخطاب) والخارجيّة (زمن القصّة).

يرى "عبد اللّطيف محفوظ" أنّ تحديد أزمنة النّصّ المنطقيّة (الماضي-الحاضر-المستقبل) في رواية "البحث عن وليد مسعود" سيقود إلى ضبط العلاقة بين زمن القصّة وزمن الخطاب، وهو ما استدعى ربط هذه الأزمنة في مستوى القصّة بمواقعها الزّمنيّة في مستوى الخطاب؛ بمعنى إخضاع نظام ترتيب الفصول في الخطاب الرّوائيّ إلى نظام ترتيبها الزّمنيّ المنطقيّ، كما ورد في مستوى القصّة. وهو ما يجسّده الجدول الآتيّ:

ترتيب الزّمن المنطقي (مستوى القصّة)	ترتيب الفصول (مستوى الخطاب)
1	الفصل الرابع (4): وليد مسعود يتذكر النساك في كهف بعيد.
2	الفصل السادس (6): وليد مسعود يكتب الصفحات الأولى من سيرته الذاتية.
3	الفصل الثالث (3): عيسى ناصر يشهد موت مسعود الفرحان بعد أن عاصر بعضا من حياته.
4	الفصل الثامن (8): وليد مسعود يخترق أمطارا تتجدد.
5	الفصل العاشر (10): مروان وليد يقتحم أم العين مع رفاقه.

[1]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 101.

6	الفصل الأول (1): جواد حسني يتسلم تركة صعبة.
7	الفصول: (9-7-5-2)
11	الفصل الحادي عشر (11): إبراهيم الحاج نوفل ينبش الكوامن حتى الفجر.
12	الفصل الثاني عشر (12): د. جواد حسني يعد بالمزيد.

يتّضح من خلال هذا الجدول مدى تمكّن الباحث من ضبط علاقة التّرتيب الزّمنيّ لأحداث الرّواية بين القصّة والخطاب، ووقوفه على عمليّة تصرّف السّارد وتكسيره لخطّيّة الزّمن المنطقيّ في بناء الفصول الرّوائيّة وتشكيل نظام تسلسلها الزّمنيّ. لكنّه يستصعب تحديد التّرتيب الزّمنيّ للفصول: (2-5-7-9) بالنّظر إلى الغموض الذي يكتنفها، وقياسا إلى بعضها البعض، وهو ما جعله يعدّها متزامنة وخاضعة لتقنيّة التّناوب[1] في أثناء ورودها في الخطاب.

على إثر ذلك يشير "محفوظ" لافتا الانتباه إلى أنّ التّرتيب الزّمنيّ المفترض الذي أسماه "جينات" بالزّمن الزّائف[2]، لا يمكن أن يخضع إلاّ لحاضر القصص المتضمّنة في فصول الرّواية، لا إلى حاضر الكتابة أو التلفّظ (الخطاب)، ممّا يجعل -حسب رأيه- التّعقيد والتّشابك الزّمنيّ الذي طال الفصول: (9-7-5-2) يطال فصولا ومقاطع أخرى من خطاب الرّواية؛ إذ قد يستعصي تحديد ترتيبها الزّمنيّ من خلال زمن الكتابة أو التلفّظ أيضا؛ ذلك لأنّها مكتوبة بضمير المتكلّم والزّمن المستعمل لكتابتها هو الزّمن الماضيّ، ممّا يؤدّي أيضا، وفي نظر الباحث إلى الالتباس في تحديد طبيعة الاسترجاعات والاستباقات، لا سيّما وأنّ الخرق الزّمنيّ لا يخصّ التّسلسل الزّمنيّ للفصول فقط، وإنّما يطال الخطاب الدّاخليّ لجميع فصول الرّواية[3]. ذلك لأنّ بنية الزّمن تعدّ "من أهم البنيات الكتابية لأنها تتغلغل في كل شيء، في الحركة والجمود، في الكلام والصمت، في الحرف والكلمة

[1]: ينظر، محفوظ (عبد اللّطيف)، صيغ التمظهر الروائي، بحث في دلالة الأشكال، منشورات مختبر السرديات، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، المحمدية، الدار البيضاء، ط1، 2011، ص. 108، 109.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 111.

[3]: ينظر، محفوظ (عبد اللّطيف)، المصدر السابق، ص. 110.

والمقطع والنص. إنها موجودة وفاعلة بشكل مضاعف ومكثف في كل ما هو مكتوب. موجودة في بنية الكلمة، في تركيبها الصرفي والنحوي، بدءا من أبسط عنصر في الخطاب (الجملة)، بل بدءا من أبسط عنصر في الجملة (الكلمة)"[1]. ولتوضيح ذلك أكثر لجأ الباحث إلى تحليل نموذجين أو مقطعين سرديّين من خطاب الرّواية، وستقتصر الدّراسة على إضاءة النّموذج الأوّل لشموليّته ووضوحه، ولكي يتسنّى الوقوف -عن قرب- على عمليّة التّكسير الزّمنيّ التي لم تشهدها الفصول الرّوائيّة فحسب، بل طالت حتى المقاطع السّرديّة وجملها المكوّنة للخطاب الرّوائيّ.

يعيّن "عبد اللّطيف محفوظ" في البداية هذا النّموذج، وهو عبارة عن مقطع خطابيّ مأخوذ من الفصل الأوّل من الرّواية، ثم يقوم بعد ذلك بإعادة كتابته مرّة ثانية محافظا على نظامه الخطابيّ، لكنّه يعطي لكلّ جملة أو وحدة من وحداته السّرديّة الصّغرى المكوّنة له رقما يحيل إلى مرتبها في تسلسل الزّمن المنطقيّ، كالآتي:

"6. خابرني وليد صباح يوم اختفائه 5. كنت في فراشي عندما دعتني هالة إلى التلفون.4. حوالي السادسة صباحا.7.خير؟ قلت. والنوم ما زال في عيني.8. قال:"جواد...9.لم أسأله عن وجهة سفره ولو أنني خمنت أنه سيذهب على الأرجح إلى لبنان، ومن ثم إلى إيطاليا.1. أكثر من مرة فعل ذلك في السابق (أي أنه كان يذهب إلى هناك سابقا 3. لخشية من أن أمرا قد يحدث له فيعيقه عن العودة إلى بغداد.10. أما هذه المرة فراح ولم يعد"[2].

بناء على هذا التّرتيب الزّمنيّ المنطقيّ يعيد الباحث كتابة المقطع مرّة أخرى بالطّريقة الآتيّة:

"أكثر من مرة كان وليد يذهب إلى لبنان ومن ثم إلى إيطاليا خشية من أن أمرا قد يحدث له فيعيقه عن العودة إلى بغداد. حوالي السادسة صباحا كنت في فراشي عندما دعتني هالة إلى التليفون. خابرني وليد صباح يوم اختفائه، خير قلت والنوم ما زال في عيني، قال: جواد...لم أسأله عن وجهة سفره، إنني خمنت أنه سيذهب على الأرجح إلى لبنان ومن ثم إلى إيطاليا (كالعادة). أما هذه المرة فراح ولم يعد"[3].

---

[1]: المصدر نفسه، ص. 103.

[2]: محفوظ (عبد اللّطيف)، صيغ التمظهر الروائي، ص. 112.

[3]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

إذا كان هدف الباحث من خلال هذا النّموذج، هو -بالدّرجة الأولى- إبراز العلاقة غير المتكافئة بين زمن القصّة وزمن الخطاب[1]؛ فإنّه أغفل الاهتمام بالجانب الدّلاليّ الكامن وراء هذا التّكسير الزّمنيّ أو الاختلال الطّارئ على ترتيب الزّمن المنطقيّ في مستوى الخطاب. كما أنّه يُقصر تحليله على نموذجين أو مثالين اثنين فقط، دون أن يكلّف نفسه عناء تعميم ذلك بجعله يشمل جميع الجمل والمقاطع السّرديّة التي طالها هذا الخرق والتّشويش في الخطاب الرّوائيّ. لكنّه بالرّغم من ذلك يبقى إنجاز الباحث دلالة واضحة على متابعة دقيقة ووعي عميق بطريقة تشكّل الزّمن وانبنائه، ليس فقط في مستوى ما تمظهره الفصول الرّوائيّة، وإنّما حتّى في مستوى المقاطع والجمل الخطابيّة، التي قلّما يراعى نظام ترتيبها الزّمنيّ في خطاب المحكيّ بالنّظر إلى صعوبة إدراكه وتعقّد مسالكه، مقارنة بنظام ترتيب أحداث الفصول الرّوائيّة.

بعد معاينة علاقة التّرتيب الزّمنيّ في الرّواية، ينتقل "محفوظ" إلى دراسة مدّتها الزّمنية أو (سرعتها السّرديّة) حسب اصطلاح الباحث؛ حيث يحدّد بدءا (سرعتها الخارجيّة) التي تمتدّ من سنة 1917 إلى قبيل حرب أكتوبر 1973، وتستغرق قرابة 56 سنة؛ أي ما يعادل 6.6 صفحات لكلّ سنة، ممّا مكّنه من الوقوف على مدى (سرعة الكتابة) وكثافتها في مستوى الخطاب على حساب الأحداث السّرديّة في مستوى القصّة، وعلى مدى تحقّق ذلك بواسطة تقنيّات الحذف والتّلخيص والوقفة[2]. لكنّه في أثناء معاينته (لسرعتها الدّاخليّة) يكتفي بدراسة الفصل الأوّل لصعوبة المأموريّة من جهة، ولتلافي التّكرار الذي يحصل جرّاء تشابه التّقنيّات الزّمنيّة بين جميع فصول الرّواية، من جهة ثانية. وقد أفضى به التّحليل في هذا الفصل إلى رصد زمنيه: زمن الماضي وزمن الحاضر، مع مقابلته عدد السّنوات التي يستغرقها كلّ زمن بعدد الصّفحات التي يشغلها في حيّز الخطاب، لينتهي إلى رصد التّقنيّات الزّمنيّة السّائدة في هذا الفصل، وهي تقنيّات: (الموجز المكثّف) و(الإضمار)؛ أي التّلخيص والحذف، مكتفيّا بتعميم ملاحظته هذه على بقيّة الفصول الأخرى، دون أن يدلّل على وجودها في الرّواية. فمثلا في أثناء متابعته لتقنيّة (الإضمار) ينتهي به الأمر إلى اعتبار "رواية البحث عن

[1]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 110, 111.

[2]: ينظر، محفوظ (عبد اللّطيف)، المصدر السّابق، ص. 114.

وليد مسعود" رواية (إضمار)[1]. لكنّه مع ذلك لم يكلّف نفسه تبرير حكمه هذا، أو أنّه علّل أسباب لجوء السّارد إلى توظيف هذه التّقنيّة في الرّواية. باستثناء ما تمّ الوقوف عليه من إشارات –في اختتامه لدراسة البنية الزّمنيّة في الرّواية– تدلّ على أنّ توظيف هذه التقنيّة ينسجم مع إضمار حقيقة اختفاء وليد مسعود في الرّواية.

كما أنّ النّتائج التي توصّل إليها الباحث من خلال تحليله لما أسماه (السّرعة السّرديّة) في رواية "البحث عن وليد مسعود" ككلّ يؤدّي إلى الغرابة والتّناقض، وإلى تعطيل الوظائف والأدوار التي تقوم بها هذه التّقنيّات في خطاب المحكيّ، ومنها هذه النّتيجة التي توصّل إليها بعد تعيينه لتقنيّات (السّرعة السّردية) ووظائفها في الرّواية؛ إذ يقول: "وهكذا نستطيع القول بأن سرعة الحكاية [يقصد القصّة] تفوق سرعة الخطاب المظهر مهما تنوعت تقنيات وصيغ السرد، بحيث لا تؤثر هذه الصيغ إلا نسبيا في كثافة سرعة الخطاب ... فبالرغم من وجود مشاهد وصفية

أو حوارية، فإن الحكاية تظل أسرع من الخطاب الذي يمظهرها"[2]. فهذا الكلام يتضمّن تناقضا صارخا مع ما حدّه "جينات" لهذه التّقنيّات من أدوار وظائف في خطاب المحكيّ؛ لأنّها تسهم في تقليص زمن القصّة وتسريع وتيرته وتكثيفها في الخطاب خاصّة تقنيّتي الحذف والتّلخيص[3]. وأما النّتيجة الثّانية التي توصّل إليها الباحث أيضا حين انتهائه من متابعة أدوار الوصف في الرّواية فيجسدها قوله: "وهكذا يتضح أن الوصف لا يوقف السرد، ولكنه يساهم في ملء بعض الثغرات الموجودة في زمن الحكاية، ولكن بشكل موجز تتقلص بفضله المسافة بين زمن الحكاية وزمن الخطاب، دون أن يتحقق التساوي بينهما، أو أن يصبح زمن الحكاية أقل سرعة من زمن الخطاب"[4]. وهنا يتضّح أيضا مدى تناقض "محفوظ" في ضبطه لوظيفة تقنيّة الوصف في تحديد مدّة الزّمن بين القصّة والخطاب؛ إذ نتساءل: كيف يكون زمن الخطاب أقلّ سرعة من زمن القصّة؟ ونحن نعلم أنّ الوصف يؤدّي إلى وقف الزّمن أو إبطائه.

---

[1]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 120.

[2]: محفوظ (عبد اللّطيف)، صيغ التمظهر الروائي، ص. 116.

[3]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 192.

[4]: محفوظ (عبد اللّطيف)، المصدر السابق، ص. 118.

لعلّ مع النّتيجة الأخيرة التي توصّل إليها الباحث بصدد مناقشته لتقنيّة الحوار أو ما يسمّى بالمشهد في الرّواية، يقف الدّارس على مدى مخالفته لجينات في فهمه لتقنيّة المدّة بشكل عام؛ إذ يقول: "ومن ثم نستنتج أن سرعة الحكاية أكثر ولو بقليل من سرعة الخطاب الذي يظل موجزا حتى في حالة الحوار... وتؤكد كل هذه المظاهر على استحالة التوازن بين سرعة زمن الحكاية وزمن الخطاب في مستوى الحوار أيضا، لتظل الحكاية أسرع وأطول من الخطاب"[1]. وبذلك يكون مفهوم المدّة عنده ملتبسا من جهة دلالته على الإطالة التي تميّز زمن سرد الحدث في مستوى القصّة؛ بمعنى أنّه يقصد بالمدّة طول المدّة الزّمنية التي تستغرقها أحداث القصّة في الواقع، وهو ما يتناقض مع مفهوم "جينات" الذي يعني بالمدّة طول النّص أو سعة حجمه التي تقاس بالأسطر والصّفحات في مستوى الخطاب[2]، كما أنّه في وضعه لهذا المفهوم لم يقصد به مدّة الزّمن وسرعته في مستوى القصّة، وإنّما أراد به مدّته وسرعته في مستوى الخطاب؛ لأنّ إدراك عمليّة تقليص السّارد لأحداث القصّة وتسريع وتيرتها يكمن في مستوى الخطاب، وليس في مستوى القصّة.

من هذا المنطلق يبدو أنّ "عبد اللّطيف محفوظ" ينطلق من تصوّرات "جينات" الزّمنيّة، وفي نيّته أن يتجاوزها في الوقت نفسه، وقد تجلّى ذلك أيضا من خلال استعماله لمفهوم التّمظهر بدل مفهوم الخطاب عند "جينات".

تأتي دراسة الباحث لتقنيّة التّواتر في الرّواية عجلى وسريعة جدا، رغم تصريحه بثراء النّصّ الرّوائيّ واحتفائه بهذه الظّاهرة، ولا سيّما ظاهرة المحكيّ التّكراري التي يقتصر حديثه عنها على المقطع الأوّل في الرّواية الذي بدا له قادرا على توضيح هذه الظّاهرة وشرحها. فالباحث لا يهمّه الحضور المكثّف لهذا النّمط من التّواتر بقدر ما يهمّه التّمثيل له بالدّرجة الأولى. وقد طالت هذه الطّريقة في التّناول جميع أنماط التّواتر الأخرى؛ إذ جاء تناول الباحث لها محتشما، ومقتصرا على بعض الشّواهد والأمثلة البسيطة من الرّواية، ليس بإمكانها أن تقدّم نظرة شاملة عن ظاهرة التّواتر في الرّواية ككلّ، وفي هذا الصدد بإمكان القارئ أن يتساءل عن سر الإقصاء والتّهميش الذي طال تقنيّة التواتر في الدّراسات السّرديّة العربيّة. ولعلّه قد لا يبالغ الدّارس إذا قال بأنّه لا يكاد يعثر –وفي حدود الاطّلاع– على دراسة اختصّت هذه التقنيّة الزّمنيّة باهتمام بليغ، باستثناء

[1]: المصدر نفسه، ص. 118، 119.

[2]: Voir, (Genette) Gérard, Op. cit, p. 182.

الدّراسة المطوّلة التي قدّمها "محمد الخبو" لها في رواية "الوجوه البيضاء" لإلياس خوري ضمن دراسته السّابقة "الخطاب القصصيّ في الرّواية العربيّة المعاصرة".

بعد دراسته للبنية الزّمنيّة ووقوفه على أبرز تمظهراتها الخطابيّة والشّكليّة، ينصرف "عبد اللّطيف محفوظ" في القسم الثّاني من دراسته للزّمن في رواية "البحث عن وليد مسعود" إلى محاولة استكشاف دلالة علاقة المتكلّمين بالزّمن، وبالأخصّ علاقتهم بالأزمنة التي يعبّرون بها عن ماضيهم، وذلك لما للماضيّ من أهمّية داخل الرّواية، وفي المقابل يظل الزّمن الحاضر "فارغا من الأفعال الفعالة نتيجة استغراق المتكلمين في الحديث عن ماضيهم الخاص"[1]. ويرى الباحث أنّ هذا الاستغراق يقدّم "حقيقتين أوليين، حقيقة كون الشخصيات غير راضية عن الحاضر، وحقيقة كونها لا تستطيع تجاوز الماضي الذي يظل ساهرا خلف حاضرها"[2]. ولإضاءة هذه الأزمنة ودلالتها بالنّسبة للمتكلّمين عمل الباحث على دراسة المستويات الآتية: العمق والامتلاء، المسافة والترسّب، والإيهام والتنكّر، مستعيرا من "غاستون باشلار" تمييزه بين زمن الأنا والزّمن الفيزيائيّ[3]، من أجل دراسة هذه المستويات وتوضيح العلاقة الخلافيّة الموجودة بين زمن الأنا والزّمن الفيزيائيّ.

يرصد "محفوظ" في مستوى العمق والامتلاء درجة غوص المتكلّمين في ماضيهم الشّخصيّ، من خلال تتبّعه لمختلف اختياراتهم الزّمنيّة الذّاتية، التي أوجد أنّها تتنوّع بين أزمنتهم الخاصّة وأزمنة غيرهم، وبين أزمنتهم التي يشتركون فيها مع الجماعة. وبناء على ذلك توصّل إلى أنّ الشّخصيات (طارق ومريم ووصال وجواد وإبراهيم وعيسى) في الرّواية يربطون حاضرهم وماضيهم بماضيّ وليد، ويهمّشون أزمنتهم الخاصّة التي لا تمتلك أي قيمة دون ارتباطها بماضي وليد، ولا سيّما شخصيّة عيسى ناصر الذي "يملأ زمنية أناه بزمنية وليد، لأنه يشعر بفراغ زمنيته التي تتماهى مع فراغ زمنية الأنا الجمعي (القاعدة) بمقابل زمنية وليد (الاستثناء) الممتلئة بالفعل"[4] بأفعال لفائدة القضيّة الفلسطينيّة. وبهذا يخلص "محفوظ" إلى "أن عمق الغوص لدى كل متكلم يتحدد بمدى عمق معرفته بوليد، كما أن امتلاء زمنية كل واحد منهم، يؤسس على زمنه المشترك مع وليد"[5]. وفي مقابل

---

[1]: محفوظ (عبد اللّطيف)، المصدر السابق، ص. 127.

[2]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[3]: ينظر، باشلار (غاستون)، جدلية الزمن، تر، خليل أحمد خليل، ص. 113، 114، 115.

[4]: محفوظ (عبد اللّطيف)، المصدر السابق، ص. 129.

[5]: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

أزمنة الشّخصيّات المتشاركة مع زمنيّة وليد، يسلّط "محفوظ" الضّوء كذلك على زمنيّة وليد الذي يملأ زمنيّته بأناه الخاصّة التي تجعل ذاكرته تتجوّل في عوالم الطّفولة والمقاومة والثّورة، والقيم العليا، والأزمنة المثاليّة التي ينبغي أن تسود في المجتمع، من خلال الخروج عن مجال الزّمن الفيزيائيّ وتخطّي حدوده.

وقف الباحث كذلك في مستوى الترسّب والمسافة على المسافة التي تفصل المتكلّمين بالماضيّ ومواقفهم المتعدّدة منه، لكنّه أوجزها في ثلاثة أشكال تتراوح بين الرّفض والتّجاوز، والرّفض والقبول، والاستغراق؛ إذ يأخذ الشّكل الأوّل أبعادا دلاليّة مختلفة من الماضيّ تصل إلى حدّ القطيعة معه أو الرّفض المطلق له وتجاوزه، وهو ما مثّل له الباحث في الرّواية بشخصيّة عبد الحميد عامر الذي يتنكّر لماضيه بهدف التنكّر لتاريخه الخاص والعام والانسجام مع حاضره، وبشخصيّة مروان الذي يتجاوز ماضيه ليس من منطلق تغيير أفكاره ومبادئه أو التنصّل من أصوله، وإنّما من منطلق التّركيز على الزّمن الحاضر، المتمثّل في مواجهة العدو وتحرير الأرض. ويتجسّد الشّكل الثّانيّ في مواقف الشّخصيّات: عيسى ناصر وإبراهيم وبالأخصّ شخصيّة وليد مسعود الذي رغم مواقفه الحادّة من ماضيه التي قادته إلى تجاوزه فكريّا، إلاّ أنّه لم يتمكّن من تجاوزه عاطفيّا؛ إذ تبقى رواسب هذا الزّمن عالقة بذهنه، ويبقى حنينه لمرحلة الطّفولة والشّباب يرسّخ دوما تلك القيم والأزمنة الجميلة التي ألفها في موطنه فلسطين قبل الاحتلال، "وبذلك تبدو ذكريات الطّفولة موظّفة لإبراز أنّ الماضي يفسّر أزمات الحاضر وأنّ هذا الماضي حتى ولو حاول الإنسان قتله يظل حيّا في لا شعوره"[1]. أمّا الشّكل الثّالث والأخير فقد أولاه الباحث اهتماما خاصّا في الرّواية، كونه أكثر الأشكال تصويرا لمدى تفاعل المتكلّمين مع الزّمن الماضيّ واحتمائهم به في مواجهتهم للزّمن الحاضر الذي يعيشونه؛ أي إنّه يشكّل مظهرا أساسيّا لإبراز مأساة تفاعل زمن الأنا مع الزّمن المتحدّي كما اصطلح عليه "مينكوفسكي" Hermann Minkowski[2]، وهو ما عمل "محفوظ" على توضيحه من خلال شخصيتي وصال ومريم في تحدّيهما أو رفضهما للزّمن الحاضر، وتفضيلهما عيش تجربة ما في الماضيّ.

[1]: محمد نجيب (العمامي)، البنية والدّلالة في الرّواية، دراسة تطبيقية، ص. 118.

[2]: ينظر، باشلار (غاستون)، جدلية الزمن، تر، خليل أحمد خليل، ص. 114.

هكذا يكون الباحث في هذا المستوى، وتحديدا مع شكله الأخير أسهم بشكل كبير -على غرار المستوى السّابق- في إضاءة النّصّ الرّوائيّ دلاليّا، وأبان بشكل واضح -كذلك- عن علاقة المتكلّمين بالزّمن الماضي ومواقفهم المتباينة منه، وهو ما تجسّد بوضوح في الخطاطة التي لخّص الباحث -من خلالها- نوعيّة العلاقة بين أزمنة الأنا والزّمن الفيزيائيّ أو الزّمن المتحدّي، وهي علاقة يميّزها الاختلاف والتّناقض بين الزّمنين في ارتباطهما بالمتكلّمين؛ إذ يتميّز الزّمن المتحدّي (الفيزيائيّ) ببطء أزمنته التّعيسة (اليأس) وأزمنة الانتظار (الأمل)، أمّا زمن الأنا فيتميّز بمرور أزمنته السّعيدة (الغبطة) بسرعة على المتكلّمين[1]، وهو ما يشكّل دلالة الزّمن في النّص الرّوائيّ، وينهض علامة فارقة على التباين بين أزمنة الاستعمار والاحتلال الطّويلة لفلسطين، وبين أزمنة الماضي السّعيد التي انقرضت وانخرمت بسرعة، إلاّ ما بقي منها منقوشا في الذّاكرة.

أخيرا في مستوى الإيهام والتنكّر الذي ينطلق الباحث في إضاءته واكتشاف تمظهراته في النّص الرّوائيّ "البحث عن وليد مسعود" دائما من "غاستون باشلار"[2]؛ إذ يركّز فيه على "الجانب المتصل بمحاولة إيهام النفس، أو الآخر بواسطة خلق مظاهر وأقوال تغطي الحقيقة وتقدم الزّيف"[3]. الأمر الذي عمل "محفوظ" على توضيحه من خلال إشارته لمراتب التنكّر ومختلف درجاته وأشكاله بين المتكلّمين ومواقفهم من الزّمن وعلاقاتهم به في النّصّ الرّوائيّ المدروس؛ إذ وقف على تنكرّ بسيط من الدّرجة الأولى (تنكّر1) متمثّلا في تنكّر وليد لطفولته ولتعالقه الحميم بها، في الوقت الذي يلجأ إليها في مواجهة حاضره المؤلم. في حين أنّه قد يتحوّل هذا النّوع من التنكّر إلى تنكّر من الدّرجة الثّانية (تنكر2) -كما يرى الباحث- وهو ما اكتشفه من خلال وليد الذي انطبق عليه التنكّر من الدّرجة الأولى حينما رفض ماضيه وأشعر الآخرين بمبالغته في الاهتمام به والتّركيز عليه، لكنّه وبمجرد علم الآخرين بمواقفه الحميميّة معه ينطبق عليه التنكّر من الدّرجة الثّانيّة. وأمّا التنكّر من الدّرجة الثّالثة (تنكّر3) الذي يجسّده "محفوظ من خلال شخصيّة وصال كالآتي: (وصال تحب وليدا، تهجره وتنتظر زوجا، ثم تأمره بالهرب) (تنكّر1).

---

[1]: ينظر، المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[2]: ينظر، باشلار (غاستون)، جدلية الزمن، تر، خليل أحمد خليل، ص. 123.

[3]: محفوظ (عبد اللّطيف)، صيغ التمظهر الروائي، ص. 138.

(وصال ترفض إمكانية وجوده على قيد الحياة، وضمنا ترفض استمرارية حبه) (تنكّر2). (وصال ترفض إمكانية موته، وضمنا ترفض إمكانية موت حبها) (تنكّر3)[1].

من هذا المنطلق يكون "عبد اللّطيف محفوظ" في هذا القسم الثّاني من دراسته أكثر فاعليّة وانفتاحا في دراسة الزّمن في رواية "البحث عن وليد مسعود"، فهو وإن التزم حدود التّحليل الشّكليّ والتّقنيّ في القسم الأوّل، فإنّه استطاع في القسم الثّانيّ أن يصطنع لنفسه أدوات منهجيّة جديدة، وغير مألوفة في مقاربة دلالة الزّمن في الرّواية على النّحو الذي رأيناه من خلال إفادته من "غاستون باشلار" في دراسة العلاقة بين زمن الأنا والزّمن الفيزيائيّ. كما أنّه بالرّغم من تركيزه لمجهوداته –في استكشاف دلالة النّصّ الرّوائيّ– على علاقات المتكلّمين بالزّمن، دون أن يشمل ذلك جميع مستويات مقاربة الزّمن دلاليّا في النّصّ الرّوائيّ بشكل عام، إلاّ أنّه تمكّن وبكلّ جسارة واقتدار –في دراسته ككلّ للزّمن في الرّواية– "أن يرسم ملمحه الخاص [عن طريق] فتح السرديات

العربية على احتمالات جديدة تبحث في تشكل النص الروائي العربي لغة وبنية للكشف عن سماته الخطابية ورؤاه الدلالية"[2] التي تبقى مؤشّرا أساسيّا على تحقيق نوع من الإحاطة والشّموليّة في مقاربة النّصوص الرّوائيّة.

2–9–تحليل الزّمن الرّوائيّ والدّلالة الإيديولوجية والاجتماعيّة:

تندرج دراسة الباحث الجزائري "عمر عيلان" للزّمن في رواية "بان الصبح" لعبد الحميد بن هدوقة في كتابه "الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن هدوقة: دراسة سوسيو بنائية"، ضمن الدّراسات التّطبيقيّة المغاربيّة المنفتحة على الدّلالة في مقاربة الزّمن في الأعمال الرّوائيّة. وقد وقع الاختيار عليها التزاما بالضّوابط المنهجيّة التي تمّ رسمها للاشتغال النّقديّ في هذا الفصل، حيث ارتضت الدّراسة الجمع بين التقنيّ والدّلالي في رصد تطبيقات الزّمن مغاربيّا.

يركّز "عمر عيلان" موضوع دراسته "لبان الصّبح" في بحث الدّلالات الإيديولوجيّة والاجتماعيّة للزّمن، ولذلك جاء اهتمامه منصبّا على موضوعات محدّدة ودقيقة من قبيل: دلالة الزّمن التّاريخيّ، دلالة الزّمن الاجتماعيّ، ودلالة الزّمن النّصيّ، بمعنى أنّ عمله كان موجّها بالدّرجة

[1]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 140.

[2]: مسكين (سعاد)، كتاب صيغ التمظهر الرّوائي للناقد عبد اللّطيف محفوظ، مجلة أيقونات، دورية رقمية محكمة تعنى بنشر البحوث السيميائية، ملف العدد: سيميائيات التوتر، ع4، 2014، مجموعة سيما للبحوث السيميائية، سيدي بلعباس، الجزائر، ص. 144.

الأولى لخدمة أغراض وتوجّهات معيّنة في النّصّ الرّوائيّ "بان الصبح"؛ لذلك كان طبيعيا أن يغفل عن الاهتمام بزمن القراءة وزمن الكتابة. ويقول في هذا الصّدد: "إننا سنتناول التوظيف الإيديولوجي للعناصر الزمنية سواء تعلق الأمر بالزمن الإنساني الاجتماعي، الذي تؤطره الأحداث التاريخية بالأساس أو مفهوم الزمن وعلاقة الشخصيات به، أو الزمن النصي الذي يتصل بشكل دقيق بجمالية الرواية، وهندستها الزمنية دون التركيز على المباحث الزمنية المتعلقة بزمن القراءة والكتابة، لأن البحث المنهجي الذي نحن بصدده يسعى لضبط الدلالة الإيديولجية المبثوثة في ثنايا النص وصيغ تركيبها، ولذلك سنحاول الابتعاد قد الإمكان عن المؤثرات الخارجية المتصلة بزمن الكاتب أو علاقة زمن الكتابة بزمن الأحداث...تفاديا للإسقاطات والتأويلات المسبقة"[1]. من هذا المنطلق يمكن أن يعدّ الدّارس دراسة "عيلان" للزّمن في الرّواية وسيلة وليست غاية في حدّ ذاتها؛ لأنّ الباحث قد توسّل بدراسة الزّمن في "بان الصّبح" بغية الإمساك بالدّلالة الاجتماعيّة والإيديولجيّة الكامنة خلف بنياتها النّصيّة وأحداثها التّاريخيّة ومضامينها الاجتماعيّة.

تأكّدت هذه الملاحظات السّابقة من خلال متابعة الباحث لبعض الأحداث التّاريخيّة والمحطّات الزّمنيّة التي تشير إليها الرّواية، معتمدا عليها بوصفها مؤشرات زمنيّة تسنده في إقامة تأويلاته الاجتماعيّة والإيديولوجيّة، وفي إنتاجه للمرجعيّات الفكريّة والسّياسيّة التي تتحرّك من منطلقها الشّخصيّات الرّوائيّة في مناقشتها لهذه المؤشّرات الزّمنيّة. تبدّى ذلك في المواقف الإيديولوجيّة المتباينة للشّخصيّات من الميثاق الوطنيّ ومن حركة التطوّع الطّلابيّ متمثّلة بشكل خاصّ في مواقف "الشّيخ علاوة" الدّاعية إلى المحافظة على الإرث التّراثيّ العربيّ الإسلاميّ واستشرافه لفهم تناقضات الحاضر، ودمجه في مختلف مجالات الحياة الثقافيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة. وفي مقابل هذا الموقف الإيديولوجيّ الذي يمثّله "الشّيخ علاوة" تشكّل آراء "الطّالب الجامعي "رضا"، وآراء "حركة التطوّع الطلابيّ" وكذلك آراء "أنصار الثّورة الزراعيّة" مواقف مناهضة للاتّجاه الأوّل كونها تراهن على المستقبل وعلى منجزاته التي تجسّدها قوانين الاشتراكيّة والثّورة الزّراعيّة، رافضة كلّ علاقة أو صلة بالماضيّ.

[1]: عيلان (عمر)، الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن هدوقة، دراسة سوسيو بنائية، الفضاء الحر، مطابع بغدادي، الجزائر، سبتمبر 2008، ص. 301.

لئن كان الباحث قد أثرى دلالة النّصّ الإيديولوجيّة من خلال ما اصطلح عليه "بالتوقيت الزّمنيّ للرّواية"، إلاّ أنّ إشارته إلى الزّمن ليست إلاّ مطيّة لبلوغ الإيديولوجيا في النّصّ الرّوائيّ. ولعلّ ذلك ما يؤكّده أيضا استعمال مفهوم تعدّد الأصوات أو اللّغات لدى "ميخائيل باختين"[1]، ومفهوم رؤية العالم لـ:"جورج لوكاتش"[2] و"لوسيان غولدمان"[3]، وبعض الشّعارات الإيديولوجيّة التي ردّدتها شخصيات الرّواية كالاشتراكيّة، الثّورة الثّقافيّة والزّراعيّة، الرّجعيّة والتقدّميّة، الإقطاعيين والبرجوازيين، التأميم، الطّبقات الكادحة، مشاركة المرأة للرّجل، علاقة الإسلام بالإشتراكيّة...إلخ. إذ شكّلت هذه الشّعارات موضوعات تاريخيّة مهمّة ومرجعيّات فكريّة وإيديولوجيّة بارزة حاول الباحث إضاءتها من خلال النّصّ الرّوائيّ المدروس.

لا يختلف تناوله لدلالة الزّمن الاجتماعيّ عن تناوله لدلالة الزّمن التّاريخيّ في الرّواية؛ إذ يواصل "عيلان" استعراض مختلف مظاهر الصّراع والاختلاف التي تصوّرها الرّواية بين طبقات المجتمع المنشطرة إلى بنيتين فكريّتين أو إلى شريحتين اجتماعيّتين مختلفتين في التوجّهات والأفكار والمشاريع، الأولى تنشد الماضيّ وترى ضرورة المحافظة على قيم الأسلاف والأجداد في ممارساتهم الاجتماعيّة، عن طريق تمجيدها للماضيّ جاعلة إيّاه مركز الإشعاع الفكريّ والحضاريّ الذي يلهمها في إيجاد الحلول لمواجهة مشاكل الحاضر والمستقبل، والثّانية تنتصر للحاضر ومستجدّاته، وترفض كلّ قديم.

عمد الباحث إلى توضيح ذلك من خلال رصد بعض المؤشّرات الدّالة على الزّمن الاجتماعيّ في الرّواية، من خلال ما عنونه بـ: "صراع الأجيال وتراجع السّلطة الأبويّة" و"اختلاف القيم الاجتماعيّة"؛ إذ بيّن من خلال المؤشّر الأوّل مدى السّلطة الأبوية والهيمنة التي فرضها "الشّيخ علاوة" على أولاده (زبيدة، دليلة، ورضا) ومواقفه المختلفة من سلوكاتهم وممارساتهم الاجتماعيّة والأخلاقيّة من منطلق تعارضه مع نظرتهم المغايرة للمجتمع والحياة والدّين. ووقف في المؤشّر الثّاني على اختلاف النّظرة إلى القيم الاجتماعيّة بين شخصيّات الرّواية باختلاف انتماءاتهم ومواقعهم في

---

[1]: ينظر، باختين (ميخائيل)، شعرية دستويفسكي، تر، جميل نصيف التكريتي، ص. 10. و الخطاب الروائي، تر، برادة (محمد)، ص. 22. و الكلمة في الرواية، تر. حلاق (يوسف)، ص. 11.

[2]: ينظر، لوكاتش (جورج)، دراسات في الواقعية، تر، نايف بلّوز، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط3، 1985، ص. 25.

[3]: ينظر، غولدمان (لوسيان)، وآخرون، البنيوية التكوينية والنّقد الأدبي، تر، مجموعة من الباحثين، مراجعة، محمد سبيلا، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، بيروت، ط2، 1986، ص. 93.

المجتمع، كاختلاف نظرة المجتمع إلى موضوعات المرأة والزّواج والعادات والتّقاليد. لكنّ الملاحظ ههنا أنّ الباحث سقط مرّة أخرى في فخ التّأويلات الاجتماعيّة الإيديولوجيّة وفي مطبّة التّحليل المضمونيّ لأحداث الرّواية.

لا يشذّ مسعاه في استكشاف دلالة الزّمن النّصّي في الرّواية عن المستويين السّابقين؛ إذ ركّز في هذا المستوى على العناصر الجماليّة الدّالة التي توفّرها البنية النّصيّة "لبان الصّبح"، وهو بهذا يسير دائما في اتّجاه توضيح البنية الفكريّة التي تعبّر عنها الرّواية، ولذلك جاء حديثه عن بعض التّقنيّات الزّمنيّة الموظّفة في النّصّ الرّوائيّ دالاّ ومشحونا بحمولات فكريّة تخدم الدّلالة الاجتماعيّة والإيديولوجيّة في النّصّ، ومن ذلك ما وقف عليه الباحث في نطاق دراسته لتقنيّتي المدّة و(النّظام)؛ إذ شكّلت تقنيّات المشهد والحذف و(التّضمين) ومفارقتي الاسترجاعات والاستباقات -بالنّسبة إليه-مؤشّرات زمنيّة-كسابقتها- في دلالة الزّمن التّاريخيّ والزّمن الاجتماعيّ- تتيح للسّارد إمكانية استعراض المواقف والوقائع الإيديولوجيّة والفكريّة والنّفسيّة للشّخصيات الرّوائيّة، وهو ما عبّر عنه الباحث من خلال المشهد الذي يرى أنّه "يشكّل الوسيلة التقنية الأساسية لعرض واقع الحياة الاجتماعية وتفاعلاتها وتناقض القيم السائدة فيها"[1]. وذلك ما يتعارض مع الوظيفة الأصليّة التي تؤدّيها هذه التقنيّة (المشهد) في الخطاب؛ إذ هي في الأصل "موجهة إلى معاينة الخطاب في سيرورته وطبيعة النسق الزمني الذي يسلكه، لإحداث المفارقة مع زمن القصة"[2]. وهو ما يبيّن أنّ هذه التقنيّات الزّمنيّة كانت معدّة ومجهّزة لتأديّة أدوار ووظائف ليست من اختصاصها أو مجال اهتمامها، فهي -حسب الباحث- تؤدّي وظائف إيديولوجيّة واجتماعيّة ونفسيّة، وهو ما يتنافى مع أدوارها ووظائفها التي وضعها لها "جينات" في الأصل.

إنّ دراسة الباحث للزّمن في رواية "بان الصبح" لبن هدوقة كانت موجّهة بالأساس إلى تقصّي الدّلالة الاجتماعيّة والإيديولوجيّة الكامنة خلف متاريس بنائها النّصيّ، لذلك كان كلّ شيء فيها معدّا لخدمة هذا الغرض ليس إلاّ، سواء تعلّق الأمر بالمؤشّرات الدّالة على الزّمن التّاريخي أو الاجتماعي في الرّواية، أو بالأدوات المتعلّقة بدراسة (النّظام الزّمني)، أوبالتقنيّات الخاصّة بتقنيّة المدّة الزّمنية أيضا. ثمّ إنّه لما كان جهد الباحث موجّها سلفا صوب استكشاف الدّلالة الاجتماعيّة

[1]: عيلان (عمر)، الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن هدوقة، دراسة سوسيو بنائية، ص. 327.

[2]: منصوري (مصطفى)، سرديّات جيرار جينات في النقد العربي الحديث، ص. 455.

الكامنة وراء هذه المحافل الزّمنيّة، لم يراع التّرتيب الذي شرعه "جينات" لمقاربة تقنيّات الزّمن في رواية "البحث عن الزّمن الضائع"؛ إذ بدأ بتقنيّة المدّة التي تقع ثانيّة بعد التّرتيب أو ما اصطلح عليه هو (بالنّظام الزّمني)، بينما طال الإقصاء تقنيّة التّواتر التي أغفلها "عيلان" دون إيراده لأيّ سبب أو مبرّر. وينضاف إلى جملة ذلك أنّ تحليلاته قد تميّزت بالشّروحات المضمونيّة والتّأويلات الاجتماعيّة والإيديولوجيّة التي حوّلت الدّراسة إلى وثيقة اجتماعيّة خالصة.

تبقى الإشارة في نهاية هذا الفصل إلى أنّ الاقتصار في دراسة الزّمن في السّرديّات المغاربيّة كان على هذه النّماذج النّقديّة المختارة، كونها تعدّ كفيلة برسم ملمح اشتغال مقولة الزّمن في الدّرس السّرديّ المغاربيّ، ولأنّ الدّارس في مثل هذا المقام يكون حريصا أشدّ الحرص على أن تستوعب دراسته وتشمل جميع أقطار المغرب العربيّ؛ لذلك فقد يسعى جاهدا وفي حدود الإمكانات المتاحة له، والتزاما بالحدود المنهجيّة والبحثيّة إلى التّنقيب عن دراسات تطبيقيّة مهتمة بالسّرديّات وبالأخصّ بمقولة الزّمن السّرديّ، ليس فقط في البلدان المغاربيّة المعروفة (المغرب، تونس، الجزائر) التي كثيرا ما تبقى مثل هذه الدّراسات النّقديّة حكرا عليها لجملة من الأسباب المعروفة لا يسمح المجال بذكرها، وإنّما قد يشمل ذلك باقي الأقطار الأخرى، بما في ذلك ليبيا وموريتانيا على تفاوت بين هذه الأقطار في مستوى التبنّي المنهجيّ وأشكال التّلقّي النّقديّ للمفاهيم والتّقنيّات الزّمنيّة، وفي تباين مستوياتها التّطبيقيّة. ولعلّ ذلك ممّا ساعد على أخذ نظرة شاملة عن واقع السّرديّات ومقولة الزّمن تحديدا في هذه البلدان المغاربيّة، كما مكّن أيضا من استجلاء الفوراق المنهجيّة بين النّقاد المغاربيّين في تعاملهم مع مقولة الزّمن، ومن تحديد مواطن الإجادة والإخفاق في أعمالهم.

على الرّغم ممّا تمّ الوقوف عليه من ملاحظات انتقاديّة، وعلى الرّغم من التباين الصّارخ الذي يطبع طرائق تعامل النّقاد المغاربيّين مع مقولة الزّمن السّرديّ، إلاّ أنّ ذلك كلّه لا يقلّل من قيمة الأبحاث النّقديّة المقدّمة في هذا الإطار؛ ذلك لأنّ دراسة الزّمن السّردي لا تزال لم تبلغ درجات نضجها واكتمالها ليس في البيئة النّقديّة العربيّة والمغاربيّة فقط، بل حتّى في مواطنها الأصليّة عند الغرب، فهي تبنى كلّ يوم بأفكار جديدة واجتهادات مغايرة تجعل النّقاد العرب والمغاربيّين خصوصا دوما في حالة تأهّب قصوى ومستمرة من أجل مواكبتها ومتابعة تطوّراتها بحثا عن الأرقى والأحسن والأكثر جدّية وفاعليّة.

الفصل الرّابع:

مصطلحات الزّمن السّرديّ اشتغالا وترجمة في السّرديّات المغاربيّة:

1-مصطلحات الزّمن السّردي اشتغالا وترجمة:

2-ترجمة مصطلحات الزّمن السّرديّ في السّرديات المغاربيّة:

2-1-ترجمة مصطلحات تقنية الترتيب الزّمني Ordre temporel.

2-2-ترجمة مصطلحات المدّة Dureé.

2-3-ترجمة مصطلحات التّواتر Fréquence.

1-مصطلحات الزّمن السّرديّ اشتغالا وترجمة:

إنّ أهمّ ما يستوقف الباحث ويشدّ انتباهه وهو يقلّب صفحات المدوّنة النّقديّة الرّوائيّة المغاربيّة المهتمّة بالزّمن، ولا سيّما المهتمّة بمقولة الزّمن السّرديّ عند "جيرار جينات"، هو تفاوت درجات تبنيّ النّقاد المغاربيّين لنموذجه الزّمنيّ، وتباين أشكاله التّطبيقيّة، لا سيّما فيما يتعلّق بترجمة المصطلح وطرائق توظيفه واشتغاله. فكثيرا ما يظهر غموض في ترجمة مصطلحات "جينات" المتعلّقة بدراسة الزّمن، ومجانبة للدّقة والصّواب في تحديد مفاهيمها ودلالاتها، وقد يصل الأمر ههنا إلى حد الالتباس والتّناقض في أحيان كثيرة. هذا فضلا عن الاجترار الآليّ والنّقل الحرفيّ المباشر لمقولاته وتقنيّاته، دون الوعي بخلفياتها المعرفيّة وبأبعادها النّظريّة والدّلاليّة الممتدّة في أعماق الثّقافة النّقديّة الغربيّة وجذورها.

لعلّ المتأمّل في واقع الدّراسات النّقديّة المغاربيّة المقتفيّة أثر دراسة الزّمن عند "جيرار جينات" يقف على وجوه شتّى من هذا التّعامل غير المؤسّس ولا الرّصين، فهي "لا تظهر ... في كثير من وجوهها التزاما بالمعايير التي كان ينشدها جينات. إذ غلب على معظمها طابع الترجمة المستعجلة التي لا تتعدى أحيانا الدلالة الكامنة في المعاجم. بل إن بعضها كثيرا ما مزج بين مصطلحات من حقول مختلفة. وذاك أمر أخطر من سابقه، إذ يحيل العملية النقدية إلى ضرب من الفوضى الفكرية والنقدية والتي تقود إلى استسهال النقد نفسه، وجعل أمره متيسرا، فلا ضابط يشده ولا قوانين تحكمه"[1] ولا حدود تحدّه أو مجالات تميّزه، ممّا أدّى إلى تشكّل عدّة مظاهر للتّعامل مع مصطلحات الزّمن السّرديّ وترجمتها، لعلّ أبرزها: استعمال المصطلح الواحد في مقابل أكثر من مفهوم، أو استعمال أكثر من مصطلح في مقابل المفهوم الواحد، أو أن يكون المصطلح المترجم طويلا ويتكوّن من كلمتين أو أكثر[2]. إضافة بعض المظاهر الأخرى في التّعامل السّلبيّ مع المصطلح وترجمته.

لكنّه في مقابل ذلك أبدى بعض النّقّاد قدرة فائقة في استحضار المفاهيم وتدقيق المصطلحات حرصا على الدّقة التي ارتضاها "جينات" لآرائه وطروحاته، ووعيا بالدّرجة الأولى بطرائق التّعامل

---

[1]: منصوري (مصطفى)، زمنية جيرار جنيت في النقد العربي الحديث، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع3، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، أبريل 2004، ص. 82.

[2] : مختار (عمر أحمد)، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، عالم الفكر، مج20، ع3، الكويت، أكتوبر، 1989، ص. 14.

مع منجزات النّقد الغربيّ ومناهجه والتّحاور معها، مراعين في ذلك وفق كثير من الحيطة والحذر خصوصيّات النّص السّرديّ العربيّ وقوانين انتظامه التي تختلف اختلافا جذريا عن الخصوصيات والقوانين التي تحتكم بناء النّصّ السّرديّ الغربيّ وأشكاله.

يقف الدّارس على جوانب من هذا التّعامل المؤسّس على كثير من الدّقة المصطلحيّة والتّعديل المنهجيّ في كتابات كل من: سعيد يقطين، ومحمد الخبو، والطّاهر روابنية، وعبد اللّطيف محفوظ، وبدرجة أقل حسن بحراوي، وحميد لحمداني، وفاطمة الحاجي، وأحمد السّماوي، والصّادق قسومة، وإبراهيم صحراوي، وعمر عيلان... وغيرهم.

من هذا المنطلق أصبح في الإمكان مناقشة طرائق تعامل النّقاد المغاربيّين وترجمتهم لمصطلحات الزّمن السّردي، وبالأخصّ ترجمة مصطلحات دراسة الزّمن عند "جيرار جينات". وقد تركّز ذلك على استعراض مصطلحات النّماذج النّقدية المدروسة في الفصل السّابق ومعاينتها، مراعاة في ذلك الضوابط المنهجيّة التي تحكم هذا البحث، واستكمالا للجانب الثّانيّ الخاص بعملية "نقد النّقد" ألا وهو جانب التّعامل مع المصطلح وترجمته، وحتّى يتسنّى في النّهاية استخلاص أهمّ النّتائج المنتظرة والوقوف على مواطن الإجادة وعدم التّوفيق في تمثّل هؤلاء النّقاد لمقولة الزّمن السّرديّ اشتغالا وترجمة، هذا فضلا عن تتبع بعض المظاهر الخاصّة في التّعامل مع المصطلح تميّز بعض النّقاد المغاربيّين وتجمعهم في فلك واحد. كما أنّ المعوّل سيكون على توسيع هذه العمليّة فيما بعد بتسليط الضّوء على مصطلحات تقنيّات الزّمن الثّلاث (التّرتيب، المدّة، والتّواتر) من خلال استعراض مختلف ترجماتها في جداول ثم المقارنة بينها والتّعليق عليها.

لا بدّ من العناية أوّلا باستعراض الجهاز المصطلحيّ الذي نحته "سعيد يقطين" في تعامله مع الزّمن السّرديّ في النّصّ الرّوائيّ العربيّ سواء في دراسته الأولى (تحليل الخطاب الرّوائيّ) أو في دراسته الثّانيّة (انفتاح النّصّ الرّوائيّ)، وإن كان التّركيز سينصبّ بشكل أساسيّ على دراسته الأولى كونها تتضمّن أغلب المصطلحات التي تنبني عليها دراسة الزّمن السّرديّ. فإذا كان الفصل السّابق قد وقف على بعض الجوانب المتعلّقة بتوظيفه لبعض المصطلحات وكيفيّة اشتغالها منهجيّا في دراسته لبعض النّصوص الرّوائيّة؛ فإنّ الاشتغال –ههنا– سيتوقف على جوانب أخرى من ذلك متعلّقة أساسا بأشكال ترجمة مصطلحات الزّمن السّرديّ عنده، وبأسس اختياره

لبعض المقابلات العربيّة ووضعها، أو تتعلّق باجتراحه لبعضها الآخر ونحته انطلاقا من وقوفه على زمن النّصوص العربيّة التي درسها.

ينطلق "يقطين" في ترجمته لمصطلحات الزّمن السّرديّ ووضعها من اجتهاد خاصّ أخذ منحيين اثنين: الأوّل سعى من خلاله النّاقد إلى تخيّر التّرجمات والمقابلات العربيّة التي تبدو له ملائمة ومناسبة للمصطلح الأجنبيّ، دون أن يعلّل اختياره لهذا المصطلح أو ذاك، ودون أن يلفت أيضا انتباه القارئ المتابع لمصطلحاته إلى بعض التّرجمات المتداولة والشّائعة التي خصّت بها المصطلحات التي أقبل على ترجمتها، بل إنّه في كثير من الأحيان لا يلتزم بتحديد مفاهيم هذه المصطلحات المترجمة ودلالاتها[1]. فلئن جاءت ترجمته لبعض هذه المصطلحات وفق ما هو متداول وشائع في الوسط النّقديّ السّرديّ العربيّ من قبيل ترجمته لمصطلحات: Ordre بالتّرتيب وDurée بالمدّة أو الدّيمومة وPseudotemps بالزّمن الزّائف وFréquence بالتّواتر[2] وProlepses بالاستباق وSommaire بالتلخيص وPause بالوقف وEllipse بالحذف وScène بالمشهد وAnachronies Narratives بالمفارقات السّردية، وEnchainement بالتّسلسل، وEnchassement بالتّضمين وL'alternance بالتناوب[3]. فإنّ ترجمته لبعضها الآخر حفّه الكثير من الخلط والغموض والالتباس مثل ترجمته لمصطلح Analepses الذي يضع له مقابلين هما: الإرجاع والاسترجاع[4]، وإن كان يتحيّز للمقابل الأوّل، فيمكن إيثار المقابل الثّاني لشيوعه وانتشاره، ومراعاة لتوحيد المصطلح السّرديّ، ولتجنّب الوقوع في الخلط والتّشويش على القارئ. ويندرج أيضا في هذا الاتّجاه تناوله لأنواع التّواتر التي يقتصر في ترجمتها على الصّفات دون ترجمته لمصطلح Récit[5]. فهو يترجم مصطلح Récit singulatif بالانفراديّ وRécit répétitif بالتّكراريّ و Récit itératif بالتّكراريّ المتشابه.

---

[1]: ينظر، لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 278.

[2]: يترجم ناجي (مصطفى)، مصطلح Fréquence بالتردد في ترجمته لكتاب نظرية السرد من وجهة النظر إلى التبئير، منشورات الحوار الأكاديمي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1989، ص. 128.

[3]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 76، 77، 78، 122، 163.

[4]: استعمل يقطين مصطلح إرجاع كمقابل لـ: Analepses في تحليل الخطاب الروائي ص. 77، إلا أنه يتراجع عن هذه الترجمة مستعيضا عنها بمصطلح الاسترجاع ابتداء من الصفحة 150 من الكتاب نفسه.

[5]: يترجم سعيد يقطين مصطلح Récit بحكي، وهي ترجمة ملتبسة؛ ذلك لأن المصدر من حكى في اللغة العربية هو حكاية وليس حكي (ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مج2، باب الحاء، مادة (حكم) الجذر حكى. ولعل مما زاد في اضطراب هذه الترجمة عدم استقرار الناقد عليها والتباس=

فإذا كانت التّرجمة التي خصّ بها النّوع الثّاني مقبولة؛ فإنّ التّرجمة التي تخيّرها للنّوع الأوّل (الانفرادي) لا تعبّر عن المعنى المراد من مصطلح Singulatif؛ ذلك لأنّ من معاني الانفراد في العربيّة الانعزال والوحدة على حد تعبير "محمد الخبو"[1]. لذلك يمكن ترجمة المصطلح بالمحكيّ المفرد بدل الانفراديّ[2]، وترجمة Récit itératif بالمحكيّ المؤلّف بدل مصطلح التّكراريّ المتشابه، لأنّ القارئ يجد نفسه أمام ترجمتين لمصطلح واحد، فبأيهما يأخذ؟. وأمّا نزوعه إلى ترجمة مصطلح Hétérodiégétique ببرّاني الحكي وHomodiégétique بجوّاني الحكي إشارة إلى قسمي الاسترجاعات الدّاخليّة، وإن كان يبدو اشتقاقا غريبا وغير مستساغ خاصّة اختياره للفظتي برّاني وجوّاني اللّتين لم يقدّم مبرّرات بشأنها، في الوقت الذي يوجد من عدّهما من الاستعمالات أو التّراكيب التي استعارها "يقطين" من اللّغة العاميّة[3]، وهو الخبير والعارف بالعربيّة وبقضايا المصطلح وطرائق ترجمته، إلاّ أنّه وبمجرد الرّجوع إلى معجم تهذيب اللّغة للأزهري ينكشف الغموض ويزول الالتباس؛ إذ تبيّن أنّ اللّفظتين تستعملان للدّلالة على الخارجيّ والدّاخليّ،

= استعماله لها. وقد بدا ذلك واضحا في أكثر من موضع في كتابه تحليل الخطاب الروائي؛ إذ يضع حكي مقابل لـ: Narrative ويستعمله مقابلا لمصطلح Histoire الذي يترجمه بقصة، ويعني به الحدث أو فعل السرد، وفي استعمال آخر يلتبس مع مصطلح محكي الذي يجعله مرة مقابلا لـ: Diègèse أو Diègèsis ومرة أخرى مقابلا لـ: Narrated على ما بين هذه المصطلحات والاستعمالات من اختلافات. (ينظر، تحليل الخطاب الروائي، ص ص. 19، 27، 31، 34، 37، 39، 41، 46، 48). فإذا كان "يقطين" يفضّل ترجمة Récit بحكي، فإنّ الإشكال الحقيقي لا تطرحه هذه الترجمة (حكي) في حدّ ذاتها، لأنّه يمكن إلحاقها بالصّيغ السّماعية، حتى وإن لم يكن لها أصل في العربيّة، وإنّما الإشكال المطروح الذي يهدّد دلالة المصطلح Récit هو تشتيت مفهومه وتداخله مع استعمالات اصطلاحية أخرى من ثقافات مغايرة ولغات مختلفة من مثل ارتباطه بالمصطلح الإغريقي Diègèsis وبالمصطلح الإنجليزي Narrated، وإن كانت اللغة الإنجليزية لا تمتلك مصطلح Récit ضمن معجمها اللّغوي؛ لذلك تكون الدّراسات النّقدية العربيّة التي اعتمدت اللّغة الإنجليزية مصدرا ومرجعية نقدية لها مبرّراتها في ترجمة Récit بقصة أو سرد بخلاف الدراسات العربية التي تعتمد المرجعية الفرنسيّة. (ينظر، منصوري (مصطفى)، سرديّات جيرار جينيت في النّقد العربي، دار رؤية للنشر والتّوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2015، ص. 385). لا شكّ أنّ "يقطين" على دراية فائقة ووعي كبير بهذه الاستعمالات الاصطلاحية، فهو العارف والخبير بشؤون المصطلح وبمفاهيمه ومدلولاته في محاضنها الأصليّة؛ إذ يمكن أن يكون تعدّد استعمالاته لمصطلح Récit من قبيل التداخل والوشائج التي تربط المصطلح في الأصل بباقي المكوّنات الأخرى، وهو الأمر الذي يعثر عليه الدارس عند "جينات" نفسه الذي لا يفصل بين المحكي Récit والخطاب Discours وكثيرا ما تتداخل استعمالاته لهما، فربّما يكون ذلك قد حمل "يقطين" على إثارة مثل هذه الاستعمالات في مقابل Récit، وهو ما أكّده الباحث "منصوري مصطفى" لدى تناوله لظاهرة الالتباس التي تميّز مصطلحات (حكي، محكي، قصة، خطاب) عند "يقطين"، وإن كان يرى صلاحيّة مصطلح المحكي بدل (حكي) لحمله المفهوم الذي أراده جينات لمصطلحه Récit؛ ولأنّ صيغته تتطابق –حسب رأيه– مع المعايير العربيّة، فهو اسم مفعول. من هذا المنطلق جاء اعتماد هذه الدّراسة على مصطلح المحكي بصفته مقابلا مناسبا لمصطلح Récit. (ينظر، منصوري (مصطفى)، سرديّات جيرار جينيت في النّقد العربي، ص. 386، 387).

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 210 (الهامش).

[2]: ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مج5، باب الفاء، مادة (فرد).

[3]: ينظر، لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 279.

وممّا أورده الأزهريّ للدّلالة على ذلك "ما روي عن سلمان أنّه قال: لكل امرئ جوّانيا وبرّانيّا، فمن أصلح جوّانيّه أصلح الله برّانيّه، ومن أفسد جوّانيّه أفسد الله برّانيّه. وأضاف الأزهريّ، قال: شمر، قال بعضهم: عنى بجوّانيّه سرّه، وببرّانيّه علانيّه. وقال أيضا: وجوّ كلّ شيء بطنه وداخله، وهو الجَوّة"[1]. بمعنى أنّ الجوّاني إشارة إلى الشّيء الدّاخليّ والبرّاني ما يدلّ على الشّيء الخارجيّ، وبذلك تستقيم ترجمة يقطين للمصطلحين السّابقين لوجود مسوّغ لاستعمالها ومستند في المعجم اللّغويّ العربيّ.

في السّياق نفسه، التبست ترجمته لمصطلح Portée بالسّعة ومصطلح Amplitude بالمدى[2]. ولئن عثر على ترجمة صحيحة لمصطلح Ampleur بالاتساع[3] إلاّ أنّ المفاجأة الحاصلة كانت مع عودة الباحث إلى الخلط الوارد في ترجمته للمصطلحين السّابقين حينما عاد إلى مصطلح Amplitude إشارة منه إلى مدى الاسترجاع الدّاخلي الذي سجّله في الوحدة الثّالثة من دراسته لرواية الزّيني بركات[4]. وأمّا المنحى الثّاني الذي شهدته مصطلحات الزّمن عند "يقطين" إقباله على وضع المصطلحات دون أن يرفق هذه المصطلحات بمقابلاتها الأجنبيّة، كما فعل مع المصطلحات السّابقة، ومن هذه المصطلحات: زمن القصّة Temps de l'histoire وزمن الخطاب Temps du discours وزمن السّرد Temps de la narration وزمن النّص du texte Temps وزمن الكتابة Temps de l'écriture وزمن القراءة Temps de la lecture وزمن الكاتب Temps de l'écrivain وزمن القارئ Temps du lecteure والزّمن التّاريخيّ Le temps historique. وهنا يكون من الضّروريّ إرداف المصطلح المترجم بالمصطلح المترجم عنه، حتّى يتسنّى للقارئ الوقوف على المصطلح الأصليّ والتّرجمات التي تقابله عربيّا.

ينطبق ذلك أيضا على وضعه لمصطلحات الحكي الأوّل الذي يقابل Récit premier أوRécit primaire عند "جينات". ولئن وضع له الباحث مقابلا آخر هو الحدث الأوّل في

[1]: الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللّغة، ج11، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، مراجعة علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، القاهرة، دط، دت، باب اللّفيف من حرف الجيم، مادة (جو-الجواء).

[2]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 77.

[3]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 75.

[4]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 124.

القصّة[1]، إلاّ أنّه يكون تفضيل مصطلح المحكيّ الأوّل عليه لعدم دقّة مصطلح حكي والتباسه. وكذلك مصطلح التبدّلات الزّمنية[2] الذي وإن كان يستعمله إلى جانب مصطلح المفارقات الزّمنيّة Les anachronies، إلاّ أنّه كان من الدّقة المحافظة على التّرجمة الثّانية لشيوعها وتداولها، وتأديّتها للمعنى المطلوب، وهو حصول المفارقة مع زمن القصّة، وقريب من هذا المعنى ما تجلّيه معاجم اللّغة، ومنها: "فارق الشيءَ مفارقة وفراقا: باينه، وتفارق القوم فارط بعضهم بعضا. وفارق فلان امرأته مفارقة وفراقا: باينها"[3]. فالمعنى الحاصل هنا هو حصول المفارقة والتباين وعدم التّوافق. هذا ناهيك عن انحراف مصطلح التبدّلات عن الأصل الذي وضعه "جينات"، واستيعابه لدلالات أخرى منها التغيّر والاختلاف.

في المنحى نفسه دائما يُقدم يقطين على نحت العديد من المصطلحات، منطلقا من رؤيته الخاصّة واجتهاده الفردي. فهو كثيرا ما يتصرّف دون قيود في وضع المصطلحات وفي اجتراحها، كما أنّه لم يبق أسير مصطلحات "جينات" و"تودوروف"، بل راح يطاوع النّصوص الرّوائيّة العربيّة، التي يبدو أنّها أسعفته في اصطناع جهازه الاصطلاحي المتعلّق بالزّمن السّرديّ.

لذلك يمثّل بوضعه لمصطلحات من قبيل الإرجاع التّلخيصيّ، والإرجاع الاستباقيّ، والاستباق الإرجاعيّ، والمشهد التّلخيصيّ، والتّلخيص التّكراريّ، والمشاهد التّلخيصية التّكراريّة، والتّكرارات المفارقيّة، والفواصل الزّمنيّة، واللّعب الزّمنيّ...إلخ[4]. فقد يجد القارئ صعوبات جمّة في استيعاب هذه المصطلحات وإدراكها خاصّة في المستوى التّطبيقيّ بفعل طبيعتها التّركيبيّة التي توحي بتداخل تقنيّات الزّمن التي تحيل إليها وتجانسها، وهو ما تمّ الوقوف عليه من خلال تطبيقات "يقطين" لهذه التّقنيّات، التي قد يحصل أن يجمع فيها بين أكثر من عنصر أو تقنيّة، ويضرب لذلك مثالا بتناوله للوحدة الرّابعة من تقسيمه للزّيني بركات وبالتّحديد في المقطع الخامس عشر الذي يدمج فيه كثيرا من التّقنيّات مع بعضها بعضا، فمثلا وهو يتحدّث عن التّواتر المؤلّف Récit itératif الذي سمّاه التّكراريّ المتشابه في هذا المقطع يتناول ضمنه الاستباقات والاسترجاعات والاستباقات

---

[1]: ينظر، تحليل الخطاب الروائي، المصدر السابق، ص. 91.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 120.

[3]: لسان العرب، مج5، باب الفاء، مادة (فرق).

[4]:ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، ص ص. 128، 130، 131، 133، 137، 139، 160.

التّكراريّة والمشاهد التّلخيصيّة[1]، فيكون بذلك جمع بين هذه التّقنيّات جميعا في مقطع واحد، في حين أن "جينات" تناول كل عنصر وكلّ تقنيّة من تقنيّات دراسة الزّمن السّرديّ على حدة[2]. وهو المسلك التّحليليّ الذي أراده جينات لتقنيّاته على الرّغم من العلاقات الوثيقة التي تجمعها وتربط بينها.

إذا كانت هذه التّشكيلة المصطلحيّة التي اصطنعها "يقطين" تنم عن مقدرته الكبيرة على تشكيل المصطلحات ونحتها بما يتلاءم وخصوصيّات النّص الرّوائيّ العربيّ؛ فإنّ مثل هذه الطّريقة في التّعامل مع مصطلحات الزّمن السّرديّ، سواء بتحويرها عن وجهتها الأصليّة وتحريفها، أو بالجمع والمزاوجة بينها عند توظيفها، قد تؤدّي إلى إرباك القارئ وتشتيت ذهنه، وتنأى به في الأخير عن ضبط المفاهيم التي تحيل إليها هذه المصطلحات بشكل دقيق.

بالانتقال إلى معاينة الجهاز الاصطلاحي لمحمّد الخبو فإنّ أوّل شيء بإمكانه أن يستوقف الباحث ويشدّ انتباهه عناية "الخبو" الفائقة بالمصطلح وحرصه الشّديد على تدقيق المقابلات العربيّة لهذه المصطلحات، مراعيًا في ذلك حدودها البنيويّة ومختلف وظائفها وأدوارها الشّكليّة التي تؤدّيها في القصّة بعيدا عمّا تحيل إليه سياقاتها التّاريخيّة ومرجعيّاتها الثّقافيّة والنّفسيّة وغيرها[3]. وفضلا عن مراعاته لمحاضن هذه المصطلحات في الدّراسات البنيويّة والشّكليّة، فإنّه يتقصّى النّظر أيضا في أحوال بعض هذه المصطلحات، مستعينا بالدّرس اللّغويّ والبلاغيّ العربيّ القديم في تحديد مفاهيمها ومدلولاتها، وهو ما نهض به لدى تعامله مثلا مع مصطلحي خطاب وحكاية.

غير أنّه –في هذا النّطاق– كثيرا ما انتاب الالتباس استعماله لبعض التّرجمات والمفاهيم. فإذا كان مثلا استعماله لمصطلح خطاب مترجما عن مصطلح Discours ليس محل خلاف؛

---

[1]: ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، ص. 129، 130، 131.

[2]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 109, 130, 154, 180, 193, 197, 206, 211, 216.

[3]: يشير الخبو إلى قضيّة الخلط بين دلالة المصطلح التّاريخية ودلالته الشّكلية أو البنيويّة، مبيّنا أنّ كثيرا من النّقاد العرب المهتمين بالسّرديات لم يلتزموا الحدود الشّكلية المجرّدة للمصطلح، مؤكّدا أنّ كثيرا من المصطلحات المستعملة لديهم اختلط فيها الشّكل بالتّاريخ، ومن هذه المصطلحات : مصطلح شخص Personne الذي استعمل بديلا أو رديفا لمصطلح شخصية قصصية Personnage، ومصطلح السّارد Narrateur الذي استعمل رديفا أيضا لمصطلح الكاتب، ومصطلح المسرود له Narrataire الذي التبس استعماله مع مصطلح الكاتب الواقعي على ما بين هذه المصطلحات من فوارق واضحة مرجعها إلى التباين بين ما هو محض خيال، وما هو مندرج في الواقع التاريخي. ينظر، الخبو (محمد)، قراءات في القَصَص، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ط1، 2002، ص ص. 9، 10، 11.

فإنّ استعماله لهذا المصطلح متعلّقا بالزّمن قد التبس عنده باستعمالات أخرى، فهو مرّة يستعمل زمن الخطاب ومرة الزّمن الرّاوي ومرة أخرى زمن النّصّ[1]. كما أنّ استعماله لمصطلح حكاية ترجمة عن Histoire لفّه كثير من الغموض والالتباس من نواحي عديدة حتّى وإن سعى الباحث إلى تبرير اختياره بما جاء في بعض كتب النّحاة والمعجميّين العرب من تعريفات لهذا المصطلح[2]. ولعلّ أوّل هذه الالتباسات يأتي من جهة التباين الحاصل بين النّقاد العرب والمغاربيّين بشكل خاصّ بشأن ترجمة هذا المصطلح، وهو الأمر الذي نتج عنه تباين واضح بين دلالة مصطلح حكاية على المضمون الحكائيّ وبين دلالته على فعل الحكاية في حدّ ذاته[3]. هذا فضلا عن أنّ مصطلح Histoire قد تمّ تداوله متعلّقا بترجمة شائعة في السّرديات المغاربيّة هي مصطلح قصّة.

أضف إلى ذلك ترجمته لمصطلح Récit بالقصّة أوالقَصَصُ، وهي ترجمة غير ملائمة من جهة عدم شيوعها في الدّراسات السّرديّة المعاصرة، ومن جهة ارتباط مصطلح Récit بترجمات شاع تداولها واستعمالها هي من قبيل المحكيّ والحكاية، تعدّ أقرب من حيث دلالتها إلى الأصل الذي وضعه "جينات"، وهو الدّلالة على الخطاب المنطوق أو المكتوب[4]. وهذا ما يتنافى مع الدّلالة المعجميّة للقصَّةِ والقَصُّ والقَصَصُ التي تكون أقرب إلى تأديّة معنى تتابع الأحداث وتواليها وعلى مضامينها. فقد جاء في معجم مقاييس اللّغة "لابن فارس" تحت مادّة (قص): "القاف والصاد أصل صحيح يدل على تتبع الشيء. من ذلك قولهم: اقتصصتُ الأثر إذا تتبّعته. ومن الباب القصّة

---

[1]: إذا كان الخبو يستعمل مصطلح نص مرادفا لمصطلح خطاب كما استعمله جينات؛ فإنّه يفرق في دراسة الزمن بين زمن النص من جهة الأفعال متعلقا بعضها ببعض، وبين زمن النص مقصودا به زمن الخطاب ومن حيث هو تتابع من الوحدات كبيرة كانت أو صغيرة في علاقاتها بطرائق انتظام الأحداث في القصة. ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 88 الهامش.

[2]: ميّز العرب القدماء وبالأخص النّحاة والبلاغين منهم أمثال: ابن منظور، والمبرّد، وابن جني وابن عقيل، وعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، وابن الأثير، والزركشي...وغيرهم بين مصطلحي الخطاب والحكاية ووضعوا لهما حدودا وقرائن تدل على كل منهما؛ حيث حدّوا الخطاب باقترانه بضمائر المخاطبة والتكلّم، وأسماء الإشارة الدّالة على الحضور، والمضارع الدّال على الحال، كما حدّوا الحكاية بضمائر الغيبة وأسماء الإشارة الدّالة على البعد، وهو ما قاد الخبو إلى جعل الحكاية من جنس المتحدث عنه، وأقرب –في الدّلالة– إلى مضمون ما يحكى منه إلى فعل الحكاية. ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرّواية العربية المعاصرة، ص. 17 وما بعدها.

[3]: إذا كان الخبو يستعمل مصطلح الحكاية للدلالة على مضمون ما يحكى؛ فإنّ تدقيق النّظر في بعض التّعريفات التي خُص بها هذا المصطلح يبين أنّ مصطلح الحكاية أقرب إلى فعل الحكي عكس ما ذهب إليه الخبو. فقد جاء في لسان العرب ضمن مادة (حكم) حكى: الحكاية: كقولك حكيت فلانا وحاكيته فعلت مثل فعله أو قلت مثل قوله، وحكيت عنه الحديث حكاية، والمحاكاة المشابهة...إلخ. ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مج3، باب الحاء مادة (حكم) الجذر حكى.

[4]: Genette (Gérard), Figures III, p. 99.

والقصص كل ذلك يتتبّع فيذكر"[1]. وفي تاج العروس "للزبيدي" "خرج فلان قَصَصاً في أثر فلان وقصًّا، وذلك إذا اقتصّ أثرهُ، وفي قوله تعالى:{وقالت لأخته قصِّيه} أي تتبَّعي أثرَه. وقيل القصُّ: تتبّع الأثرِ شيئا بعد شيءٍ، وقصَّ عليه الخبرَ قصًّا وقصصًا أعلمه به وأخبره، ومنه: قصّ الرّؤيا. يقال: قصصت الرّؤيا أقصّها قصّاً. وقوله تعالى: {فارتدَّا على آثارهما قصصًا}، أي رجعا من الطّريق الذي سلكاه يقصّان الأثرَ، أي يتتبّعانه، وقوله تعالى:{نحن نقص عليك أحسن القصص} أي نبين لك أحسن البيان. (...) والقِصَّةُ، بالكسر: الأمرُ والحديثُ، والخبرُ، كالقصصِ بالفتح. واقتصّ الحديث رواه على وجهه، كأنه تتبّع أثرَه فأورده على قصِّهِ (...) والقصصُ، بالفتح الخبر المقصوص، وضع موضع المصدر. والقصّ البيان"[2]. ومن جهة ثالثة لارتباطه أيضا بمصطلح الخطاب؛ إذ كثيرا ما يستعمل "جينات" مصطلح المحكيّ Récit ويقصد به الخطاب Discours [3] ، وهو الأمر الذي ينأى عن ترجمة Récit بقصّة. وممّا زاد الأمر تعقيدا والتباسا استعماله مصطلح الخطاب القصصيّ مركبا نعتيّا مترجما عن Discours Narratif الذي يترجم عادة بالخطاب السّرديّ.

ولئن كان التّركيز منصبّا بشكل محدّد على معاينة مصطلحات الباحث المتعلّقة بالزّمن السّرديّ، إلاّ أنّه، ولأسباب منهجيّة آثرت الدّراسة ابتداء الاضطلاع على طرائق تعامله مع المصطلحات السّابقة ترجمة وتحديدا مفاهيميّا، لما يشكّله التّعالق الموجود بينها على صعيد خطاب المحكيّ من تأثيرات واضحة وعميقة في اشتغال الزّمن وفي تحديد تقنيّاته.

على الرّغم من الالتباسات التي شهدتها المصطلحات السّابقة، إلاّ أنّ "الخبو" كان حريصا على تدقيق مصطلحاته في دراسة الزّمن السّرديّ، وعلى اختيار المقابلات المناسبة لها؛ إذ يترجم L'ordre temporel بالتّرتيب الزّمنيّ بدل ترجمتها بالنّظام الزّمني، فالتّرجمة التي اختارها الباحث هي ترجمة ملائمة من جهة دلالتها على التّرتيب الزّمني للأحداث بين القصّة والخطاب، وذلك بالرّغم من أنّ الدّلالة المعجميّة للنّظام بإمكانها أن تفي بالغرض، وتعبّر عن هذا المعنى، فقد جاء

---

[1]: ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا)، مقاييس اللّغة، ج5، تح، عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، المجمع العلمي العربي الإسلامي، دب، دط، 1979، كتاب القاف، مادة، (قص).

[2]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج18، تح، عبد الكريم العزباوي، مراجعة، عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1979، باب الصاد، فصل القاف مع الصاد، مادة (قصص).

[3]: ينظر، جينات (جيرار)، عودة إلى خطاب الحكاية، تر، معتصم (محمد)، ص. 15.

في لسان العرب "النظم: التأليف، نظمه ينظمه نظما ونظاما ونظّمه فانتظم وتنظّم. ونظمتُ اللؤلؤ أي جمعتُه في السلك، والتنظيم مثله، ومنه نظمت الشّعر ونظّمته، ونظم الأمر على المثل. وكل شيء قرنتَه بآخر أو ضممتَ بعضه إلى بعض، فقد نظمتَه. والنظام: ما نظمتَ فيه الشيء من خيط وغيره. ونظام كل أمر ملاكُه، والجمع أنظمة وأناظيم ونظم [و] النظم نظمك الخَرَز بعضَه إلى بعض في نظام واحد. والنظام: الخيط الذي يُنظم به اللؤلؤ، وكل خيط ينظم به لؤلؤ أو غيره فهو نظام (...) والانتظام: الاتساق. وفي حديث أشراط الساعة: وآيات تَتَابع كنظام بال قطع سلكه؛ النظام: العقد من الجوهر والخَرَز ونحوهما، وسلكه خيطه. والنظام: الهَدْيَة والسّيرة. وليس لأمرهم نظام، أي ليس له هدي ولا متعلّق ولا استقامة. وما زال على نظام واحد، أي عادة. وتناظمت الصخور تلاصقت"[1]. وأمّا لفظة التّرتيب فتعدّ الأكثر ملاءمة ليس فقط من ناحيّة شيوعها وتداولها، وإنّما من جهة توافق دلالتها الوظيفيّة والمعنى المبسوط في المعاجم العربيّة. جاء في "لسان العرب": "رتَب الشيءُ يرتبُ رتوبا، وترتّب: ثبت فلم يتحرّك...ورتّبه ترتيبا: أثبته (...) ويقال رتَبَة ورتبٌ، كقولك درجة ودرج. والرَّتَب عتب الدَّرَج"[2]. وفي "القاموس المحيط" "رتب رتوبا ثبت ولم يتحرك كترتّب ورتّبتُه أنا ترتيبا (...) والرُّتبة بالضم والمرتبة المنزلة"[3]. فهذه المعاني مجتمعة تبدو أقرب من المعاني التي تنهض بها مفردة التّرتيب الزّمنيّ للأحداث في السّرديّات، وهي تصرّف السّارد في زمن القصّة وإعادة ترتيبه من جديد وتثبيته في مستوى الخطاب.

من التّرجمات الأخرى المناسبة والمتداولة المتعلّقة بمبحث التّرتيب الزّمني ترجمته Anachronie بمفارقة زمنية وl'analepse بالاسترجاع وLa prolepse بالاستباق وSyllepse بالتّأليف الزّمني وL'analepse répétitive بالاسترجاع المكرّر وLa portée بالمدى وL'amplitude بالسّعة وPseudo temps بالزّمن الزّائف، وذلك على الرّغم من مجيء بعضها مخالفا لصيغة الجمع التي عليها المصطلح في الأصل مثل: Anachronies[4] وAnalepses[5] وProlepses[6]

---

[1]: لسان العرب، مج6، باب النون، مادة (نظف) الجذر نظم.

[2]: المصدر نفسه، مج3، باب الراء، مادة (رتب).

[3]: الفيروزابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، ج1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، المطبعة الأميرية، ط3، 1310هـ، فصل الراء، باب الباء، مادة (رتب).

[4]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 112.

[5]: Voir, Ibid, p. 130.

[6]: Voir, Ibid, p. 154.

وSyllepses[1]. وفي مقابل هذه التّرجمات شذّ بعضها الآخر عن هذا المنحى الذي اتّصفت به مصطلحات النّاقد، ومن ذلك وقوعه في التّناقض لدى ترجمته مثلا لمصطلح Récit مركّبا عند تناوله لتقنيّة التّرتيب الزّمنيّ دائما؛ إذ يترجمه مرّة بحكاية حينما أقبل على ترجمة Récit primaire بالحكاية الأوّليّة، ومرّة أخرى بسرد لدى ترجمته مصطلح Récit proleptique بالسّرد الاستباقيّ، رغم أنّه أقرّ ترجمته بقصّة.

لدى الانتقال إلى معاينة مصطلحات النّاقد المرتبطة بالمدّة تجده يترجم La vitesse بالسّرعة وLa durée بالمدّة، وإن كان من جهة الاستعمال يعتمد المصطلح الأوّل مسايرا في ذلك "جينات" الذي قال بإمكانية استبدال مصطلح مدّة بمصطلح سرعة في Nouveau discours du récit [2]، كما يترجم L'ellipse بالإضمار وهي ترجمة استقاها النّاقد من حقل البلاغة، مؤثرا إياها على التّرجمة البلاغية الأخرى الشّائعة لهذا المصطلح وهي الحذف، فهو يحاول أن ينزع دائما إلى تأصيل المصطلحات من التّراث النّحويّ والبلاغيّ العربيّ، ذلك ما قام به عندما ترجم La pausse بالوقف، لكنّ هذه التّرجمة وإن كانت أصيلة إلاّ أنّها قد لا تؤدّي معنى التوقّف بشكل دقيق، فلو تسنّى له ترجمتها بالتوقّف لأدّت المعنى المراد بدقّة؛ لأنّ المصدر الوقف من وقف من معانيه الأساسيّة الوقوف الذي هو ضد الجلوس ومن معانيه الحبس، وأيضا الوقوف على الشّيء وتبيّن الأمر والأناة والتريّث...وغيرها. ومن ذلك ما ورد في لسان العرب تحت مادّة وقف "الوقوف خلاف الجلوس، وقف بالمكان وقفا ووقوفا، فهو واقف، والجمع وُقْفٌ ووقوفٌ، ويقال: وقَفتِ الدّابةُ تقف وقوفا، ووقفتُها أنا وقفًا. ووقّف الدّابة: جعلها تقف (...) [و] الوقف مصدر قولك وقفتُ الدّابةَ ووقفتُ الكلمةَ وقفًا (...) ووقف الأرض على المساكين، وفي الصحاح للمساكين، وقفا: حبسها (..) [و] أوقفتُ عن الأمر الذي كنت فيه، أي أقلعتُ. قال: وحكى أبو عمرو كلَّمتُهُم ثم أوقفتُ، أي سكتُّ، وكلّ شيء تمسكُ عنه تقول أوقفتُ، ويقال: كان على أمر فأوقف، أي أقصر. وتقول: وقفتُ الشيء أقِفُه وقفا، ولا يقال فيه أوقفتُ إلاّ على لغة رديئة. (...) وقوله تعالى: {ولو ترى إذ وقفوا على النار} يحتمل ثلاثة أوجه: جائز أن يكونوا عاينوها، وجائز أن يكونوا عليها وهي تحتهم، قال ابن سيدة: والأجود أن يكون معنى وقفوا

[1]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 179.

[2]: Voir, Genette (Gérard), Nouveau discours du récit, p. 23.

أدخلوها فعرفوا مقدار عذابها كما تقول: وقفت على ما عند فلان، تريد قد فهمتُه وتبيّنتُه. ورجل وقّافٌ متأن غير عجلٍ. وفي حديث الحسن: إن المؤمن وقّافٌ متأنٍّ وليس كحاطب الليل؛ والوقَّاف: الذي لا يستعجل في الأمور، وهو فعّالٌ من الوقوف [و] أوقفتُ الرجل على خزيه إذا كنتَ لا تحبسُه بيدك، فأنا أوقفه إيقافا، قال: وما لك لا تَقِفُ دابتك تَحبسُها بيدك. والموقف: الموضع الذي تقف فيه حيث كان. وتوقيف الناس في الحج: وقوفهم بالمواقف. والتوقيف كالنصّ، وتواقف الفريقان في القتال. وواقفتُه على كذا مواقفَةً ووِقافا واستوقفتُه، أي سألته الوقوف. والتوقفُ في الشيء: كالتَّلوُّمِ فيه. وأوقفتُ الرجل على كذا إذا لم تَحبسه بيدك"[1]. وممّا ذكره "ابن دريد" في جمهرة اللّغة "الوقف مصدر وقفتُ الدّابة أقِفه وقفا، وكذلك كل شيء حبستَه، ووقَفتُ الأرضَ والرجلَ أقفه وقفا (...) والوقوف: مصدر وقف وقوفا فهو واقف. والوقف: السّوار. وموقف الرجل: حيث يقف (...) وتوقّفتُ على هذا الأمر، إذا تلبثت عليه"[2]. وفي هذا السّياق كذلك ذكر الشّريف الجرجاني عدّة معان للتوقف، فهو "في اللّغة: الحَبْس، وفي الشرع: حَبْس العَيْن على مِلك الواقف والتصدّق بالمنفعة عند أبي حنيفة، فيجوز رجوعه، وعندهما حبي العين عن التمليك مع التصدّق بمنفعتها، فتكون العين زائلة إلى ملك الله تعالى من وجه. [و] في القراءة: قطع الكلمة عما بعدها. [و] في العروض: إسكان الحرف السابع المتحرك كإسكان تاء مَفْعُولاَتُ ليبقى مَفْعُولاَتْ ويسمى موقوفا"[3]. بذلك يظهر عدم ملاءمة مصطلح الوقف وابتعاده عن تأدية المعنى المراد بدقّة.

أمّا مصطلح Le sommaire فينحاز "الخبو" إلى ترجمته بالمجمل الذي يعدّ ترجمة مفضولة مقارنة بالتّرجمة الأخرى المتداولة وهي التّلخيص؛ إذ على الرّغم من نهوض المجمل بالمعنى المقصود وتوافق وظيفته مع المعنى المحدّد في بعض المعاجم العربيّة، ومن ذلك ما أورده "ابن دريد" في الجمهرة: "وأجملتُ الشيء إجمالا، إذا جمعته عن تفرقة؛ وأكثر ما يستعمل ذلك في الكلام الموجز، يقال:

---

[1]: لسان العرب، مج6، باب الواو، مادة (وقف).

[2]: ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسين)، جمهرة اللّغة، تح، رمزي منير بعلبكي، ج2، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987، حرف الفاء في الثلاثي الصحيح وما تشعب منه، باب الفاء والقاف مع ما بعدهما من الحروف، مادة (فقو).

[3]: الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف)، معجم التعريفات، تح، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، دط، 2004، ص. 212.

أجمل فلان الجواب"[1]. غير أنّ مدلول مصطلح التّلخيص في المعجم العربيّ يكون أكثر دقّة وتجانسا مع الدّلالة الأصليّة للمصطلح الفرنسيّ، "فالتلخيص التّبيين والشّرح، يقال: لخّصتُ الشيء ولخّصتُه، إذا استقصيتَ في بيانه وشرحه وتحبيره؛ يقال: لخِّص لي خبرك، أي بيِّنهُ لي شيئا بعد شيء. وفي حديث علي، رضوان الله عليه: أنه قعد لتلخيص ما التبس على غيره؛ والتّلخيص: التّقريب والاختصار، يقال: لخّصتُ القولَ أي اقتصرت فيه، واختصرت منه ما يُحتاج إليه"[2]. وفي تاج العروس أيضا: "التّلخيص: التّقريب، والاختصار. يقال: لخّصتُ القولَ، أي اقتصرتُ فيه، واختصرتُ منه ما يحتاج إليه، وهو ملخّصٌ، والشّيء ملخّصٌ، ويقال: هذا ملخّصُ ما قالوه، أي حاصلهُ وما يؤول إليه"[3]. من هذا المنطلق يأتي اعتماد هذه المصطلحات وترجمتها على التّوالي بالحذف والوقفة والتّلخيص على الرّغم من التوجّه التّأصيليّ الذي نحا نحوه "الخبو" في نحت مصطلحاته، وبالنّظر أيضا إلى شيوع هذه التّرجمات وتداولها، وسهولة تلقّفها من قبل القارئ العربيّ.

يبقى مصطلح المشهد الذي استعمله الباحث مترجما عن La scène والسّرد المشهديّ مترجما عن Le récit scénique. وقد التزم الباحث الدّقّة في تفريقه بين المصطلحين؛ ذلك لأنّ مصطلح المشهد يشير إلى المقطع الحواريّ الذي يتخلّل السّرد ويتسبّب في إبطاء سرعة الزّمن، بينما مصطلح السّرد المشهديّ يعبّر عن نوع من الحوار يتضخّم فيه زمن الخطاب على حساب زمن القصّة.

أمّا بالنّسبة لمصطلحات الباحث المندرجة ضمن تقنيّة التّواتر، فإنّه يصدر في تحديد مفاهيمها دائما من منطلق الحدود التي وضعها "جيرار جينات"، وأمّا فيما يتعلّق بترجمتها فقد ترجم Fréquence بالتّواتر، وهي ترجمة مناسبة من جهة التّداول وكثرة الاستعمال، وأمّا من جهة دلالتها المعجميّة فهي قريبة من تأديّة معنى تواتر الحدث السّرديّ وتتابعه وتكراره. "فالتواتر: التتابع، وقيل: هو تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات. [و] تواترت الإبل والقطا وكل شيء إذا جاء بعضه في إثر بعض ولم تجئ مصطفّة، وليست المتواتِرة كالمتدارِكة والمتتابِعة. وقال مرّة: المتواتر الشيء يكون هنيهة ثم يجيء الآخر، فإذا تتابعت فليست متواترة، إنما

[1]: ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسين)، جمهرة اللّغة، ج1، باب الجيم واللاّم مع باقي الحروف، مادة (جلم) الجذر جمل.

[2]: لسان العرب، مج5، باب اللام، مادة (لخص).

[3]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج18، باب الصاد، فصل اللام مع الصّاد، مادة (لخص).

هي متداركةٌ ومتتابعةٌ. [وقال الأصمعي] واترتُ الخبرَ أتْبَعْتُ وبين الخبر هنيهة. وقال غيره: المواترة المتابعة، وأصل هذا كلّه من الوَتْرِ، وهو الفرد، وهو أني جعلت كلّ واحد بعد صاحبه فردا فردا"[1]. وأمّا بالنّسبة لأنواع التّواتر أيضا، فقد التزم كثيرا من الدّقة والوضوح في ترجمتها باستثناء مصطلح Récit الذي عاود ترجمته بسرد؛ إذ ترجم Le récit singulatif بالسّرد المفرد وترجم عن سادولاي Le récit singulatif multiple بالسّرد المفرد المتعدّد، وهذا النّوع من التّواتر نفسه ترجمه بالسّرد العائدي عن مصطلح Récit anaphorique الذي استعمله جينات، وترجم Le récit répétitif بالسّرد المكرّر وLe récit itératif بالسّرد المؤلّف.

إذا كان الخبو قد جانب الصّواب في ترجمة Récit بسرد؛ فإنّه قد وفّق في اختيار الأوصاف المناسبة المتعلّقة بكلّ نمط من أنماط المحكيّ المتواتر. وقد بدا ذلك جليا من خلال ترجمته مصطلح Singulatif بالمفرد بدل ترجمته بالفرديّ، وهي صفة، وإن كانت تدلّ على معنى الإفراد؛ فإنّها تلتبس بالفرد Individu، وفي هذه الحالة قد يكون المحكيّ الفرديّ ترجمة لمصطلحRécit Individuel ، ممّا يمكن أن يفهم منه أنّ خطاب المحكيّ قائم على تعدّد الأصوات السّاردة فيه، وأنّ كلّ شخصيّة تتولّ سرد قصّتها بنفسها، كما يمكن أن يحيل هذا المصطلح إلى الأحداث المسرودة من طرف الشّخصيّة القائمة بها في محك من نوع السّيرة الذّاتية. وبذلك يتّضح مدى دقّة التّرجمة التي تخيّرها الباحث لمصطلح Singulatif؛ لأنّ هذه الصّفة (المفرد) تشير إلى وقوع الحدث مرّة واحدة في القصّة والخطاب[2]. ورغم كلّ هذه الملاحظات، إلاّ أنّ تعامل الباحث مع المصطلح كان دقيقا وأصيلا في أغلب الأحيان، لا سيّما من حيث تحديد المفاهيم أو من حيث التّرجمة، وذلك باستثناء بعض الحالات المصطلحيّة التي شذّت عن هذا المنحى الذي اتّصف به الخطاب النّقديّ والاصطلاحيّ لدى الباحث.

أما بالنّسبة للباحث "حسن بحراوي"، فإذا كانت الدّراسة وقفت على بعض جوانب التعثّر، وسوء التمثّل، والاضطراب المنهجيّ، والبساطة في التّحليل والتّناول، التي وسمت دراسته لبنية الزّمن في الرّواية المغربيّة؛ فإنّ هذه الحالة قد لحقت تبعياتها السّلبيّة ومسّت جوانب التّعامل مع المصطلح لديه، وذلك بحكم التّلازم الطبيعيّ والتّعالق الوثيق الذي يربط مسألة المنهج بمسألة المصطلح،

[1]: لسان العرب، مج6، باب الواو، مادة (وتر).

[2]: ينظر، الخبو (محمد)، قراءات في القَصَص، ص. 18.

"فهي بها على اتصال مستحكم، والخوض في المسألة الثانية قد يعزز أو يخلخل مكانة المسألة الأولى"[1]. وفي هذا النّطاق جانب النّاقد الدّقّة والصّواب في ترجمة الكثير من المصطلحات، ووضع المفاهيم المتعلّقة بدراسة الزّمن السّردي وتمثّلها، وفي كثير من المواضع في هذه الدّراسة تجده لا يعير أيّ اهتمام للمصطلح الأصليّ؛ إذ لم يذكره إلى جانب التّرجمة المعتمدة، ممّا أضفى الكثير من الغموض والالتباس على عمله؛ ذلك لأنّ "عدم إثبات المصطلح الأصليّ قد يهدّد التّواصل ويعسّر الفهم خاصة إذا تعلّق الأمر بمصطلحات لا تفصل بينها غير فويرقات"[2] بسيطة.

بدت بعض جوانب هذا الحياد جليّة لدى تعامله مثلا مع مصطلحي: سرد وحكي، اللّذين يستعملها من دون الإشارة إلى مقابلهما الفرنسيّ بشكل واضح ودقيق، وبكثير من التّداخل فيما بينهما؛ إذ تجده يستعمل مصطلح سرد ترجمة عن Récit وهو في الأصل ترجمة لـ: Narration. وقد تجلّت بعض مظاهر ذلك من خلال ترجمته لـ: Récit analeptique بسرد استذكاري، ولـ: Récit proleptique بسرد استشرافي، ولـ: Récit sommaire بالسّرد التّلخيصيّ، وأيضا لـ: Récit scénique بالسّرد المشهديّ. أمّا مصطلح حكي فقد أورده من دون ذكر مقابله الفرنسيّ شأنه في ذلك شأن مصطلح قصّة الذي لم يردفه بمقابله الفرنسيّ Histoire حتّى وإن كان مفهومه أوضح عنده من مفهومي سرد وحكي. وهو الأمر الذي يُشكل -لا محالة- على القارئ، وتساوره بشأنه جملة من الشّكوك والتّأويلات التي بإمكانها أن تحجب عنه فهم مقاصد كثير من المصطلحات الموظّفة، ومفاهيمها ودلالاتها.

وفضلا عن كون "بحراوي" لم يعن إلاّ نادرا بوضع المقابلات الفرنسيّة للمصطلح المترجم؛ فإنّه في بعض هذه الحالات التي أردفها بمقابلاتها في الأصل الفرنسيّ أعرض عن استعمال المقابلات المتداولة في السّاحة النّقديّة العربيّة دون أن يلجأ إلى تبرير اقتراحاته وتوضيحها، ومن ذلك ترجمته لـ: Analepse بالاستذكار وProlepse بالاستشراف وSommaire بالخلاصة رغم وجود ترجمات شائعة أكثر دقّة وملاءمة منها كالاسترجاع والاستباق والتّلخيص. وفي بعض الحالات الأخرى يعتمد ترجمتين لمصطلح واحد كما هو الحال بالنّسبة لمصطلح L'ellipse الذي يترجمه بالحذف والإسقاط،

[1]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 303.

[2]: العمامي (محمد نجيب)، الوصف في النص السردي، ص. 48.

من دون أن يراعي الإشكالات التي يثيرها اعتماد أكثر من ترجمة لمصطلح واحد في تلقي العمل النّقديّ.

أمّا الباحث "الطّاهر رواينيّة" فلم نستشكل كثيرا قضيّة تعامله مع مصطلحات الزّمن السّرديّ؛ لأنّه لم يتكلّف كثيرا في وضع المقابلات العربيّة؛ ولأنّه ذهب إلى نحت مصطلحاته انطلاقا ممّا هو متوفّر ومتداول في السّاحة النّقديّة العربيّة، ثم إنّه كان حريصا جدّا على إرداف المصطلح الأجنبيّ بما تخيّره من مصطلحات، في كلّ مرّة يتمّ فيها إعادة ذكرها أو استحضارها، ممّا شكّل ميزة بارزة في تعامله مع المصطلح، وفي عنايته الفائقة وحرصه الشّديد على وضوح مصطلحاته ومفاهيمه النّقديّة بالنّسبة للقارئ. ومن جملة هذه المصطلحات المتداولة التي اعتمدها الباحث، وبدا مدى توفيقه في انتقائها واختيارها ترجمته Analepse بالاسترجاع وProlepse بالاستباق وEllipse بالحذف وPause بالوقفة، ولو أنّه يجعل لها مقابلا آخر في الملحق الذي خصّصه للمصطلحات الأجنبيّة ومقابلاتها العربيّة وهو مصطلح الاستراحة، وترجمته لـ:Pause descriptive بالوقفة الوصفيّة وScène بالمشهد وLe récit premier بالمحكيّ الأوّل وLa fréquence narrative بالتّواتر السّرديّ ...إلخ.

يستثنى من ذلك بعض التّرجمات التي بدت ملتبسة وغير دقيقة منها ترجمته La durée بالدّيمومة في حين أنّ التّرجمة الشّائعة التي خصّت بها هي المدّة التي تنسجم دلالتها المعجميّة مع المصطلح الأجنبيّ Durée. فقد جاء في المعجم "والمدّة: الغاية من الزمان والمكان. ويقال: لهذه الأمّة مدّةٌ، أي غايةٌ في بقائها. ويقال مدّ الله في عمرك، أي جعل لعمرك مدّة طويلة. ومُدَّ في عمره نسِيَ. ومَدُّ النّهار: ارتفاعُهُ. يقال جئتك مدَّ النّهار، وكذلك مدّ الضحى، يضعون المصدر في كلِّ ذلك موضع الظرف. وامتدَّ النّهارُ تنفّس. وامتدَّ بهم السّير: طال. ومَدَّ في السّير: مضى (...) ومُدَّةٌ من الزّمان: بُرْهةٌ منه. وفي الحديث المِدَّةُ التي مادَّ فيها أبا سفيانَ؛ المِدَّةُ: طائفة من الزّمان تقع على القليل والكثير، ومادَّ فيها أي أطالها، وهي فاعلٌ من المدِّ؛ وفي الحديث وإن شاءوا مادَدْناهُمْ"[1]. وكذلك وضعه لمقابلين لمصطلح Sommaire هما مصطلح المحكيّ الملخّص ومصطلح اختصار، والأمر نفسه صنعه مع مصطلح Ordre الذي قابله بالتّرتيب والنّظام. ومن التّرجمات

[1]: لسان العرب، مج6، باب الميم، مادّة (مدد).

الملتبسة أيضا مقابلته Paralipse بالإيجاز، وهي ترجمة منحرفة قد تجعل دلالة المصطلح أقرب إلى تأديّة معنى التّلخيص والتّكثيف والتّخفيف والاقتصار، وتنأى به عن دلالته الأصليّة التي تنزّله ضربا خاصا من ضروب الحذف[1]. ذكر "ابن سيدة" في المحكم: "وَجُزَ الكلامُ وجازَة، ووجزًا، وأوجز: قلّ في بلاغة، وأوجزه: اختصره، وكلام وَجْز: خفيف، وأمر وجْز، وواجِز، ووَجيز، وموجِز، وموجَز، ورجل ميجاز: يُوجز في الكلام والجَواب، وأوجز القولَ والعطاءَ: قلّله، وهو الوَجْز"[2]. وفي لسان العرب: "والوجزُ: الوحي؛ يقال: أوجز فلانٌ إيجازا في كلّ أمر. وأمر وجيزٌ، وكلام وجيزٌ، أي خفيفٌ مُقتصِرٌ [و] الوَجْزُ السَّريع العطاء. يقال: وَجَزَ في كلامه وأوْجزَ، وأوجزتُ الكلامَ: قَصَرْتُهُ. وفي حديث جرير: قال له، عليه السلام: إذا قلت فأوجز، أي أسرع واقتصر"[3]. وفي معجم الاعترافات "الإيجاز: أداء المقصود بأقل من العبارة المتعارفة"[4]. من هذا المنطلق يبتعد مصطلح الإيجاز عن أداء المعنى المراد أو الإحاطة به.

ينضاف إلى ذلك استعماله لمصطلح المفارقات الزّمنية –في أثناء التّحليل– دون أن يذكر مقابله الأجنبيّ أوقع في كثير من الحيرة خاصّة وأنّه يستعمل معه مصطلح المفارقات السّرديّة كمقابل لمصطلح Anachronies narrative وأمام ذلك لا يدري القارئ لماذا لم يذكر "رواينيّة" المقابل الفرنسيّ Anachronies temporelles حتّى تنكشف على الأقل الفوارق اللّغويّة والمعجميّة بين المصطلحين؟. فالمقابل الغربيّ ليس واحدا حتما، ولو أنّ استعمال "رواينيّة" لهما يشير إلى دلالة واحدة. لكنّ المفاجأة الحاصلة كانت في ملحق مصطلحات البحث بوضعه Anachronie في مقابل المفارقة الزّمنيّة وAnachronies narrative في مقابل المفارقات السّرديّة. وممّا كان سببا لإثارة الاستغراب والدّهشة أيضا مقابلته Anisochronies بالتّطابق الزّمنيّ التي تقابل المصطلح الأجنبيّ Isochronie، وكذلك ترجمته Porteé بالسّعة وAmplitude بالمدى[5]، وهو خلط بين استعمال المصطلحين سبق وأن وقف البحث عليه مع "سعيد يقطين". وأمام هذا الوضع

---

[1] : Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 135.

[2]: ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، المحكم والمحيط الأعظم، ج7، تح، عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، باب الجيم والزاي والواو، مادة (جوز) ومقلوبه (وجز).

[3]: لسان العرب، مج6، باب الواو، مادة (وجز).

[4] : الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف)، معجم التعريفات، ص. 38.

[5]:ينظر، رواينية (الطاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 354.

لا يمتلك الدّارس إلاّ أن يتساءل: هل هو أمر قصد إليه الباحث، أم أنّه حدث من باب السّهو والتّداخل الحاصل بين معاني المصطلحات ومفاهيمها؟.

أمّا معاينة الجهاز المصطلحيّ الذي تواضع عليه "عبد اللّطيف محفوظ" في محاولة استكشافه لبنية الزّمن الدّلاليّة في رواية "البحث عن وليد مسعود" لجبرا إبراهيم جبرا ضمن كتابه "صيّغ التّمظهر الرّوائيّ، بحث في دلالة الأشكال"، فقد أظهرت اهتماما كبيرا –من طرف الباحث– في وضع مصطلحاته، وفي حسن تمثّلها واستيعابها، وبوعيه العميق بمفاهيمها وحمولاتها المعرفيّة والدّلاليّة في مرجعيّاتها الأصليّة. وقد برز هذا الاقتدار بشكل لافت، حينما أقحمها مع التّطبيق ودمجها فيه، "فوضعها على المحك [و] شحذها بتمثله، وصقلها بإدراكه ودقة رؤيته، فكان تعامله معها واعيا، وتلقيه لها متميزا ومختلفا، حين كسر الرتابة التي وسمت بميسمها الكثير من الدراسات التي وقفت عند حدود التقني، لم تتجاوزه، ولم تحد عنه قيد أنملة، واختزلت النصوص الروائية في أشكال جوفاء، وأطر مقولبة ومحنطة"[1]، لا تسهم سوى في إغراب العمليّة النّقديّة وإلغازها وتعقّدها، وتزيد في غموضها والتباسها.

من المواطن التي أجاد فيها الباحث كثيرا –في إطار دراسته لبنية الزّمن– وتجلّت فيها إمكاناته وقدراته العالية في التّعامل الإيجابيّ مع المصطلح وفي ضبطه وتدقيقه واستيعابه وحسن تمثّله، مبحث المدّة الذي فضّل أن يعنونه بالسّرعة السّرديّة الذي أبان فيه الباحث عن مقدرة كبيرة في فهم مصطلحاتها، وفي انتقائها بدقّة وصرامة علميّة متناهية، أسهمت في وضوح خطابه النّقديّ وانكشاف غموضه ولبسه، كما برزت هذه الدّقة وهذه الصّرامة العلميّة أكثر في إجادة تبريره لاختياراته وترجماته، التي سعى فيها إلى تركيز الدّال اللّغويّ وتكثيف مدلوله، وذلك بهدف جعل المصطلح المترجم يستوعب بشكل دقيق جميع مرجعيّات المصطلح الغربيّ وحمولاته الفكريّة والمعرفيّة والدّلاليّة.

ينطلق "عبد اللطيف محفوظ" من فهم خاص ودقيق لتقنيّات المدّة المعروفة (الوقفة، المشهد، التّلخيص، والحذف) بنى عليه تحديده لتشكيلة مصطلحيّة أكثر ملاءمة وانسجاما مع فهمه وتصوّره، فهو يقترح تعويض مصطلح الوقفة La pausse بمصطلح الموجز الوصفيّ، ومصطلح

[1]: لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 320.

المشهد La scène بالموجز المشهديّ ومصطلح التّلخيص Le sommaire بالموجز المكثّف مع احتفاظه بمصطلح الإضمار أو الحذف L'ellipse، لتصبح هذه المصطلحات جميعا تدلّ على الإيجاز بدرجات متفاوتة من الكثافة، ولتعبّر عن طبيعة الكتابة المقتصدة في مستوى الخطاب بالقيّاس إلى القصّة[1] التي لا تقبل طبيعة ترتيب أحداثها، ونظام بنائها وتسلسلها المنطقيّ الكرونولوجيّ أيّ اقتصاد أو تحريف أو تصرّف.

يبرّر "عبد اللّطيف محفوظ" مصطلحاته من منطلق استيعابه الجيّد وإدراكه العميق لكيفيّة اشتغال هذه التّقنيّات وللتّأثير الذي تحدثه على مستوى مدّة زمن القصّة في مستوى الخطاب، فهو ينطلق من التّسليم بأنّ مدّة القصّة تفوق دائما مدّة الخطاب، وأنّها تظلّ دائما أكثر سرعة وكثافة منه؛ لأنّه مهما تنوّعت هذه التّقنيّات، ومهما تعدّدت مظاهرها وأشكالها، إلاّ أنّ تأثيرها لا يكون إلاّ بشكل نسبيّ، على الرّغم من تضمّن المحكيّ العديد من المقاطع الوصفيّة والمشاهد الحواريّة. وبناء على ذلك راح يدحض التّصوّرات السّائدة في تحديد هذه التّقنيّات وفي فهم وظائفها وأدوارها التي تنهض بها داخل خطاب المحكيّ، ولذلك فهو يؤكّد: "أنّ ما يعتقده الكثيرون من كون الوصف يشكّل وقفا للسرد أو تجميدا لزمن [القصّة] ليس إلا وهم من الأوهام السائدة. لأن الوصف في الواقع ليس سوى صيغة من صيغ السرد...[ولأن] المقطع الوصفي يدخل للتخفيف من حدة الثغرات. وليقدم إيجازا لزمن أطول منه. وتتمثل الثغرات في القفز المتسارع على فترات زمنية موجودة بالقوة ولكنها مطمورة في مستوى الخطاب"[2]. لينتهي في الأخير إلى أنّ "الوصف لا يوقف السرد. ولكنه يساهم في ملء بعض الثغرات الموجودة في زمن [القصة]. ولكن بشكل موجز تتقلص بفضله المسافة بين زمن [القصة] وزمن الخطاب. دون أن يتحقق التساوي بينهما. أو أن يصبح زمن [القصة] أقل سرعة من زمن الخطاب"[3]. مبرّرا بذلك ومعلّلا استعماله لمصطلح الموجز الوصفيّ بدل مصطلح الوقفة.

بالكيفيّة نفسها انطلق الباحث في تبرير تفضيله مصطلح الموجز المشهديّ على مصطلح المشهد La scène؛ إذ يذهب كذلك إلى ردّ الاعتقاد السّائد من أنّ الحوار حين يتخلّل السّرد يخلق

---

[1] : ينظر، محفوظ (عبد اللّطيف)، صيغ التمظهر الروائي، ص. 119، 120.

[2]: المصدر نفسه، ص. 116.

[3]: المصدر نفسه، ص. 118.

نوعا من التّوازي أو التّساوي بين مدّة الزّمن في القصّة ومدّته في الخطاب، منهيا بذلك التّفاوت الحاصل بينهما. فهذا الاعتقاد –في نظره– ينبع من جعل الحوار والأقوال المنقولة بشكل مباشر، محاكاة خالصة تتيح إمكانية التّساوي بين الزّمنين؛ لذلك فهو يرفض أن يكون الأمر كذلك لعدم دقته، ذلك لأنّ العمل الرّوائيّ ككل –ومنه الحوار– يعدّ إنتاجا لغويّا خالصا معدّا أساسا للقراءة، وبما أنّه يعدّ كذلك؛ فإنّ كلّ شيء فيه يتحوّل إلى لغة، بما في ذلك الدّيكور، والحركات، والإيماءات، والنّبرات المصاحبة للكلام، وفترات الصّمت الضّمنيّة التي تصاحب أيضا كلّ حوار ساخن أو محرج، وتربض بين السّؤال والرّد، وجميع الظّروف النّفسيّة التي تنتاب الشّخصيّات المتحاورة التي من شأنها أن تفضي إلى تقلّص أو تمطّط الملفوظات، وتؤشّر على وجود انقطاعات وفواصل، أو فجوات وفترات زمنيّة غير مشخّصة أومتمظهرة في الخطاب[1]. فجميع هذه الأحوال وهذه الفترات المصاحبة للحوار يتم تجاوزها في أثناء لحظة الكتابة وعند القراءة أيضا؛ لأنّ العين القارئة لا تتمهّل ولا تنتظر ولا تتمثّل لحظات التّفكير الصّامتة التي تسبق ردود المتحاورين وإجاباتهم وأقوالهم، وحين ذاك تغدو كلّ هذه الحالات والمظاهر أشكالا دالة على استحالة التّوازي أو التّوازن بين زمن القصّة وزمن الخطاب الذي يبقى دائما يتميّز بالتّقليص والإيجاز مع مختلف أشكال الحوار وحالاته، في مقابل القصّة التي تظلّ هي الأخرى مكثّفة وأكثر طولا[2] ومدّة زمنيّة.

أمّا وصفه لمصطلح التّلخيص Le sommaire بالموجز المكثّف، فقد علّله بتجنب الالتباس الذي قد يحصل جرّاء الإبقاء على المصطلح الأوّل، كون أنّ عمليّة الإيجاز أو التّلخيص هذه لا تكون حقيقيّة بقدر ما تكون مزيّفة، وعبارة عن إعادة إنتاج لما حصل في الواقع بطريقة تلخيصيّة تميل أكثر إلى التّكثيف؛ لذلك تبقى دلالة المصطلح –في نظره– مطابقة تماما لوظيفته التّكثيفيّة.

إنّ التّشكيل المصطلحيّ الذي تواضع عليه "عبد اللّطيف محفوظ"، وإن كان يطبعه كثير من التحفّظ، لا سيّما من جانب طوله وصيغة التّركيب التي تميّز المقابل العربيّ، أو من جانب دلالة الإيجاز التي ظلّت تلازم أغلب مصطلحاته المترجمة. وبالرّغم من ذلك يبقى إنجازه مبرّرا من نواحي عديدة أيضا، أهمها: استيعابه العميق لدلالات مصطلحاته ولمفاهيمها في مرجعيّاتها الأصليّة،

[1]: ينظر، محفوظ (عبد اللّطيف)، المصدر السابق، ص. 118، 119.

[2]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 119.

وحرصه الشّديد على محافظتها على وظائفها وأدوارها من خلال ربطها بتلك المرجعيّات والأصول الأولى، ممّا ساعده كثيرا على إجادة تمثّلها وتوظيفها خاصّة عند إقحامها في التّطبيق.

إذا كانت الدّراسة قد وقفت على بعض جوانب الإجادة والتميّز في وضع المصطلح، وفي طريقة إنشائه وتوليده في دراسة الباحث "عبد اللّطيف محفوظ" لبنية الزّمن في رواية "البحث عن وليد مسعود" لجبرا إبراهيم؛ فإنّه –في مقابل ذلك– جاء اشتقاقه لبعض المصطلحات واستعماله لها بطريقة تبعث على الغرابة والالتباس، ومن ذلك ما اختاره لمصطلح La fréquence الذي ترجمه بالدّبدبة التي تحتاج إلى كثير من الشّرح والتّوضيح والتّبرير، فهي ترجمة نشاز يلفّها الغموض والالتباس من كلّ جانب، علاوة عن عدم استساغتها وقصورها عن تأديّة المعنى المقصود، بل وحتّى دلالتها المعجميّة لا تفي بالغرض، وتنأى عن تأديّة معنى التّكرار الذي يحصل للحدث السّرديّ في خطاب المحكيّ، والذي قصده "جينات" تحديدا ليس تكرار الحدث وحسب، وإنّما الطّريقة التي يعاد إنتاجه بها مرّة أخرى[1]. وبهذا فمعنى التّكرار الذي يكون الباحث قد قصده –من وراء هذه الكلمة التي من معانيها تتابع المشي وتقاربه وتماثله– ومن معانيها أيضا تَكرار الصّوت ومشابهته ومحاكاته–[2] لا يمكنه الإحاطة بمدلول المصطلح La fréquence وبمرجعيّته الأصليّة. وليت "عبد اللّطيف محفوظ"–أمام هذه الوضعيّة الاصطلاحية النّشاز– كلّف نفسه قليلا عناء تبرير اختياره هذا، كما صنع مع مصطلحات المدّة، أو أنّه التزم حدود ما هو شائع ومتداول من ترجمات، فجنّب القارئ بالتّالي هذا المصير المجهول الذي آلت إليه دلالة المصطلح La fréquence.

يضاف إلى ذلك استعماله لمصطلح حكاية في مقابل Histoire، وهي ترجمة يكاد ينفرد بها النّقاد التّونسيّون لوحدهم على الرّغم من دلالات الالتباس والغموض التي تلفّها، كما تمّ تبيان ذلك في موضع سالف من هذا الفصل. وهناك ملاحظة أخرى تشدّ الانتباه كثيرا، وهيّ عدم إرداف الباحث المصطلح الأجنبيّ إلى جانب المصطلح المترجم أو مقابله العربيّ، وذلك على طول الدّراسة

[1]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 216, 217.

[2]: جاء في لسان العرب: "والدّبدبُ: مشي العجروف من النمل، لأنه أوسعُ من النمل خطوا، وأسرعها نقلا. وفي التهذيب: الدَّبدبةُ: العجروف من النمل. وكلّ سرعة في تقارب خطو: دبدبة. والدَّبدبة: كلّ صوت أشبهَ صوتَ وقع الحافر على الأرض الصُّلبة. وقيل الدَّبدبة ضرب من الصوت. وأنشد أبو مهدي: عاثور شرٍّ أيّما عاثورِ * دبدبة الخيل على الجسور. (...) دبدب الرّجل إذا جلب، ودردب إذا ضرب بالطّبل والدّبداب: الطّبل...والدّبادب صوت كأنّه دَبْ دَبْ، وهي حكاية الصوت". ينظر، لسان العرب مج2، باب الدّال، مادة (دبب).

كلّها؛ إذ لا يوجد مقابل عربيّ واحد وُضع إلى جانبه أصلُه الغربيّ، وهي إشكاليّة يلاقي معها القارئ صعوبة كبيرة في التّعرّف على الأصل الغربيّ لهذه المصطلحات، ويعجز عن إدراك كنهها ومدلولاتها التي قصد إليها الباحث، باستثناء ما يُتوصّل إليه من خلال الشّروحات التّي ذيّل بها عرضَه لهذه المصطلحات والمفاهيم، أو من خلال التّعريفات التي سبقت إجراءاته وتطبيقاته لها، أو من خلال ما يتأوّله الدّارس استنادا لتعامله مع بعض الدّراسات والتّطبيقات المشابهة. ومن بين هذه المصطلحات توجد مصطلحات: العمق، الامتلاء، والترسّب...وغيرها.

يمكن القول أخيرا، إنّ خطابا نقديا يتعامل مع المصطلح بهذه الكيفيّة، قد يفقد كثيرا من رصانته ودقّته ووضوحه واستحكامه، ولولا أنّ "عبد اللّطيف محفوظ" شفّع عمله بشروحاته وتدخّلاته المصاحبة لإجراءاته وتطبيقاته –التي انعكست تأثيراتها الإيجابية أساسا على مصطلحات المدّة–التي تميّزت بالدّقة والوضوح– لتحوّل خطابه النّقديّ إلى شبكة من المصطلحات والمفاهيم التي يسودها التّعقيد والإلغاز، ويسيطر عليها الغموض والالتباس.

بالإضافة إلى هذه الملاحظات الاصطلاحيّة التي وقف عليها البحث من خلال النّماذج النّقديّة السّابقة، فقد يشدّ انتباه الدّارس كثيرا –وهو يعاين بعض الاجتهادات الأخرى ضمن المدوّنة النّقديّة المغاربيّة المهتمة بالسّرديّات– بعض الظواهر في التّعامل مع المصطلح وترجمته[1]، وفي إيجاد البدائل والمقابلات العربيّة الملائمة والمناسبة. وممّا سجّل بخصوص ذلك أنّ النّقاد المغاربيّين لجأوا إلى توفير مقابلات كثيرة للمصطلح النّقديّ الواحد؛ إذ "مازلنا وحتى هذه اللحظة نجد مجموعة من المقابلات الترجمية التي لم يُستقر على أي منها بشكل حاسم"[2] ونهائيّ لدى هؤلاء النّقاد. وليس يعلم منهم مدى التقاء هذه المصطلحات فيما بينها وتقارب دلالاتها ومعانيها أوّلا، قبل إلمامها وإحاطتها بدلالة المصطلح الغربيّ ومفهومه ثانيّا. وهل أنّ تعدّد المقابلات العربيّة للمصطلح الواحد هو مؤشّر ثابت على ثراء اللّغة العربيّة وقدرتها على توفير المقابلات والبدائل المناسبة؟ أم هو تلميح من طرف خفيّ عن سوء انتقاء واختيار وعدم رضى واطمئنان عن المصطلح الواحد البديل؟.

---

[1]: قدّم الباحث عبد الرحيم محمد عبد الرحيم ورقة بحثية بعنوان: أزمة المصطلح في النّقد القصصي، أحصى فيها جملة من المظاهر والأشكال الاصطلاحية الشائعة في الدّراسات السّردية العربية. ينظر، عبد الرحيم (محمد عبد الرحيم)، مجلة فصول، مج7، ع3 و4، مصر، أبريل/سبتمبر، 1987، ص. 100 وما بعدها.

[2]: ثامر (فاضل)، اللغة الثانية، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص. 175.

ومثل هذا الصّنيع وإن كان يدلّ -في بعض جوانبه- على الثّروة المفرداتيّة واللّغويّة الهائلة والثرّة، التي توفّرها العربيّة، إلاّ أنّ ذلك قد يكون سببا في تشظّي دلائل تلك المصطلحات وتقويضها، وفي إرباك القارئ وتشتيت ذهنه عن إدراك مفاهيمها التي وضعت لها في الأصل.

من الأمثلة التي تنهض دليلا واضحا على ذلك ما وضعه "إبراهيم صحراوي" من مقابلات -في كتابه تحليل الخطاب الأدبي- لمصطلح Analepse. وهي: (الرّجوع، الرّجعات، الرّجوع إلى الوراء، الرّجعات إلى الوراء)، وأيضا مقابلته مصطلح Prolepse، باستباق الأحداث، والتوقّعات، والتّنبّؤ أو التّنبّؤات، والتّنبّؤ بالمستقبل)[1]. وهي اشتقاقات غريبة ورديئة ليس بإمكانها أن تستوعب دلالة المصطلحين الفرنسيّين، باستثناء البدائل: الرّجوع أو الرّجعات، واستباق الأحداث، التي تقترب كثيرا من دلالة البديلين (الاسترجاعات والاستباقات)، ولو أنّ الباحث اقتصر عليها لكانت الحال أفضل. غير أنّ ما زاد الأمر غرابة وفظاعة هو أنّ الباحث استعمل مصطلح الرّجوع إلى الوراء ترجمة أيضا لـ: Flash-back. والحقيقة أنّ هذا المصطلح السّينمائيّ الذي ترجمه "عبد الملك مرتاض" بالارتداد[2] يصلح أن يترجم بالرّجوع إلى الوراء، لكنّه لا يصلح أن يكون ترجمة لـ: Analepse، هذا فضلا عن الدلالة النّفسيّة التي تميّز مصطلح الارتداد وتشحنه.

لعلّ ما ورد في المعاجم العربيّة يمكن أن يتجاوب مع بعض هذه الاصطلاحات، ومن ذلك ما جاء تحت مادّة رجع من معاني تدلّ على الرّجوع والعودة إلى الماضيّ، ففي المحكم "رجع يرجع رجعا، ورجوعا، ورجعى، ورجعانا، ومرجعا، ومرجعة، وفي التنزيل: {إنّ إلى ربّك الرجعى} [العلق:8]. وفيه: {إلى الله مرجعكم جميعا} [المائدة: 48]: أي رجوعكم (...) وراجع الشيء: رجع إليه؛ عن ابن جني. ورجعته، أرجعُه رجعًا، ومرجَعا ومرجِعا. وقوله عز وجل: {إنّه على رجعه لقادر} [الطارق:8]. قيل على رجع الماء إلى الإحليل. وقيل: إلى الصّلب. وقيل: "على رجعه": على بعث الإنسان (...) وتراجع القوم: رجعوا إلى محلّهم، وارتجع إليَّ الأمر: ردّه إليّ،

---

[1]: ينظر، إبراهيم (صحراوي)، تحليل الخطاب الأدبي، دراسة تطبيقية (رواية جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجا)، دار الآفاق، الجزائر، ط1، 1999، ص. 56، 57، 58، 70، 71.

[2]: يستعمل "عبد الملك مرتاض" مصطلح الارتداد مقابلا لمصطلح flash-back مفضلا إياه على مصطلح الاسترجاع الذي يرفضه من أساسه كونه يدل على معنى قوله تعالى: (إنا لله وإنا إليه راجعون). في حين يفضل مصطلح الارتداد؛ لأنه يحيل في نظره إلى معنى الرجوع إلى الوراء. (ينظر، كتابه في نظرية الرواية، بحث في تقنيات السرد، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، دط، 2005، ص. 288).

وارتجع المرأة، وراجعها مراجعة ورجاعا: رجعها إلى نفسه بعد الطّلاق، وسفر رجيع: مرجوع فيه مرارا، والرَّجع: المطر، لأنّه يرجع مرّة بعد مرّة"[1]. وفي "تاج العروس "رجع بنفسه يرجع رجوعا ومرجعا. ومنه قوله تعالى: {ثمّ إلى ربّكم مرجعكم}. ورجع الشيء عن الشيء ورجع إليه رجعا ومرجعا [ومنه] قوله عز وجل: {قال ربّ أرجعون}. [و] الرّجوع: العود إلى ما كان منه البدء، أو تقدير البدء مكانا كان أو فعلا أو قولا، وبذاته كان رجوعه أو بجزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله، فالرّجوع: العود، والرّجع: الإعادة. قال الرّاغب: فمن الرّجوع قوله تعالى: {لئن رجعنا إلى المدينة}، {فلمّا رجعوا إلى أبيهم}. ومن الرّجع قوله تعالى: {فإن رجعك الله إلى طائفة}، وقوله تعالى: {ثمّ إليه مرجعكم} يصحّ أن يكون من الرّجوع، ويصحّ أن يكون من الرّجع. وقرئ {واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله} بفتح التاء وضمّها، وقوله:{لعلّهم يرجعون} أي عن الذّنب، وقوله تعالى: {وحرام على قرية أهلكناها أنّهم لا يرجعون} أي: حرمنا عليهم أن يتوبوا ويرجعوا عن الذّنب تنبيها على أنّه لا توبة بعد الموت، كما قيل: {ارجعوا وراءكم فالتمسوا نورا} وقوله تعالى {بم يرجع المرسلون} فمن الرّجوع أو من رجْع الجواب وقوله تعالى: {ثم تولّ عنهم فانظر ماذا يرجعون} فمن رجْع الجواب لا غَيْرُ، وكذا قوله: {فناظرة بم يرجع المرسلون} (...) ويقال: له على امرأته رِجعة ورَجعة، (بالكسر والفتح)، وهو عود المطلِّق إلى مطلَّقته. والرّاجع: المرأة يموت زوجها وترجع إلى أهلها. ومن المجاز قوله تعالى:{والسّماء ذات الرَّجع} أي ذات المطر بعد المطر، سمي به لأنّه يرجع مرّة بعد مرّة، وقيل: لأنّه يتكرّر كلّ سنة ويرجع، والرّجع: نبات الرّبيع، كالرّجيع، ومن المجاز: استرجع منه الشيء، إذا أخذ منه ما دفعه إليه، ويقال: استرجع الهبة، وارتجعها، إذا ارتدّها"[2]. فهذه المعاني جميعا تتضمّن معنى الرّجوع والعودة والإعادة؛ لذلك فمصطلح الاسترجاعات يكون بإمكانه حمل معنى المصطلح في الأصل الأجنبيّ وهو استرجاع حدث ماضيّ في اللّحظة الحاضرة للمحكيّ.

أمّا بالنّسبة لمصطلح استباق الأحداث الذي اعتمده "صحراوي"، فلا يبتعد كثيرا عن صيغة الجمع التي تميّز المصطلح في الأصل وهي الاستباقات، إلاّ من حيث مجيئه مركّبا، وقد وجد

[1]: ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، المحكم والمحيط الأعظم، ج1، باب العين والجيم والراء، مادة (عجر) ومقلوبها رجع.

[2]: الزّبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج21، تح، عبد العليم الطّحاوي، مراجعة مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1984، باب العين، فصل الراء مع العين، مادة (رجع).

ما يسند ذلك ويبرّر استعماله في المعجم العربيّ، حيث اندرج تحت مادة سبق: "السَّبْقُ: القُدْمَةُ في الجري وفي كل شيء؛ تقول: له في كل أمر سُبْقَةٌ وسابقة وسبقٌ؛ والجمع الأسباق والسّوابق. والسّبق: مصدرُ سبق. وقد سبَقَهُ يَسْبُقُهُ ويَسْبِقُهُ سبقا: تقدّمه. وفي الحديث: أنا سابق العرب، يعني إلى الإسلام، وصهيب سابق الروم، وبلال سابق الحبشة، وسلمان سابق الفرس، وسابقتُهُ فسبَقْتُهُ"[1]. وفي تاج العروس: "(سبَقَهُ يَسْبُقُهُ ويَسْبِقُهُ) من حدّي نصر وضرب، والكسر أعلى، وقرئ قوله تعالى: {لا يسبُقونه بالقول} بالضّم، أي: لا يقولون بغير علم حتى يعلِّمَهم: (تقدّمهُ في الجري، وفي كلّ شيء. وقوله تعالى: {فالسّابقات سبقا}: هم (الملائكة تسبِق) الشياطين بالوحي إلى الأنبياء عليهم السّلام، وفي التهذيب: تَسْبِقُ (الجنَّ باستماع الوحي)، ومن المجاز: (له سابقة في هذا الأمر، أي سبق النّاس إليه) كما في الصّحاح. وكذلك: له سَبَقٌ في هذا الأمر، أي: قُدْمَةٌ، كما اللّسان (..) (وسبَّقتِ الشّاة تسبيقا): إذا (ألقت ولدها لغير تمام). {واستبقا الباب}: (تسابقا) إليه، وابتدراه، يجتهد كلّ واحد منهما أن يسبق صاحبه، وفيه الاستباق من الإثنين. والسُّبَّقُ من النّخل : المبكّرة بالحمل"[2]. وفي التّهذيب "جاء الاستباق في كتاب الله في ثلاثة مواضع بمعاني مختلفة منها قوله عزّ وجلّ: {إنا ذهبنا نستبِق وتركنا يوسف}. قال المفسّرون: المعنى ذهبنا ننتضل في الرّمي. وقال {واستبقا الباب} معناه تبادرا إلى الباب، تبادر كلّ واحد منهما إلى الباب، فإن سبقها يوسف فتح الباب وخرج وإن سبقته زُلَيْخا أغلقته لئلا يخرج ولتراوده عن نفسه. والثالث قوله:{ولو نشاء لطمسنا على أعينهم فاستبقوا الصّراط فأنّى يبصرون} معنى استباقهم الصّراط مجاوزتهم إياه حتى يضلوا ولا يهتدوا، والاستباق في هذا الموضع من واحد، وهو في الإثنين الأوّلين من اثنين"[3]. وعلى أساس من ذلك يكون مصطلح الاستباقات مقابلا مناسبا لـ: Prolepses وبمقدوره تأديّة الوظيفة التي يؤدّيها المصطلح في الأصل على غرار مصطلح الاسترجاعات.

---

[1]: لسان العرب، مج3، باب السين، مادة (سبق).

[2]: الزّبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج25، تح، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1989، باب القاف، فصل السين مع القاف، مادة (سبق).

[3]: الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللّغة، ج8، تح، عبد العظيم محمود، مراجعة، محمد علي النجار، الدّار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دط، دت، باب القاف والسين، مادة (سبق).

ليس أقلّ حالا من ذلك ما وضعه "محمد نجيب العمامي" من مقابلات لمصطلح Ellipse، الذي يقترح ترجمته بالثّغرة[1]، أوبالإضمار، أوبالحذف[2]، وبذلك تكون الحصيلة هي ثلاث ترجمات مقابل مصطلح واحد، والأمر نفسه يتكرّر مع مصطلح Sommaire الذي يجعل في مقابله ثلاث ترجمات أيضا هيّ: المجمل والتّلخيص والموجز[3]، ومصطلح Analepse الذي يقابله باللّواحق والارتداد والاسترجاع[4]. فإنّ الدّارس لا يمتلك هنا إلاّ أن يتساءل عن حال متلقي هذه المواضعة الاصطلاحيّة، الذي أقلّ ما يقال عنه أنّه يبقى ضائعا وتائها أمام تعدّد ترجمات المصطلح الواحد، حتّى ولو كان المترجم واحدا، ثم إنّه لو يُتصوّر أنّ كلّ ناقد يقبل على ترجمة مصطلح نقديّ يجعل في مقابله أكثر من مصطلح، فكيف سيكون الوضع، وإلى ماذا سيؤول؟.

لا يبتعد "عبد العالي بوطيب" في "مستويات دراسة النّص الرّوائيّ" عن هذا المظهر في التّعامل مع المصطلح؛ إذ يختص L'ordre بترجمتين هما: التّرتيب والنّظام على الرغم من الاختلاف الجليّ بينهما، ولو أنّه اكتفى بالتّرجمة الأولى لكان أخفّ تأثيرا من أن يستعمل L'ordre في مقابل مصطلحين مختلفين ليس فقط في دلالتهما المرجعيّة، بل في دلالتهما المعجميّة أيضا. والحقيقة التي لا خلاف حولها أنّ مثل هذا التّعامل في وضع المصطلحات وإطلاق المسمّيات، يعدّ أمرا من شأنه أن يقود لا محالة إلى استسهال هذه العمليّة نفسها، وتحويلها إلى ضروب من الفوضى والاختلاف والتشتّت الفكريّ، ممّا يؤثر سلبا على العمليّة النّقديّة ككلّ، وبهذا يمكن مؤاخذة "بوطيب" على مواضعته هذه، كما يؤاخذ أيضا على استعماله لترجمات: المفارقات، والتّحريفات الزّمنية، وأيضا التّشويهات الزّمنية في مقابل Les Anachronies رغم تباينها واختلافها أيضا، ولو تسنّى له اعتماد المقابل الأوّل لكان على الأقلّ أقرب إلى الاستعمال الذي وضع له المصطلح في أصله، وهو التّعبير عن الفروقات الزّمنيّة الحاصلة بين التّرتيب الزّمني للأحداث في القصّة وبين ترتيبها في الخطاب من خلال الاختلالات أو الخروقات الطارئة على الزّمن الواقعي في مستوى الخطاب، بوساطة مفارقتي الاسترجاعات والاستباقات، بينما

---

[1]: من النقاد العرب الذين اعتمدوا هذه الترجمة إلى جانب العمامي، قاسم (سيزا) في كتابها بناء الرواية، ص. 64. والكردي (عبد الرحيم) في كتابه السرد ومناهج النقد الأدبي، مكتبة الآداب، دب، دط، 2004، ص. 113.

[2]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، البنية والدلالة في الرواية، دراسة تطبيقية، مطبوعات نادي القصيم، القصيم، السعودية، ط1، 2013، ص.109.

[3]: ينظر، المصدر نفسه ، ص. 110.

[4]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 111، 114.

مصطلحا التّشويهات والتّحريفات الزّمنيّة قد يدلاّن على الانحراف في مسار الزّمن، لكنّهما لا يؤدّيان معنى حصول الفرق أو المفارقة بين الزّمنين، وغير بعيد عن المواضعة السّابقة يقترح "عبد العالي بوطيب" بديلين في مقابل مصطلح Sommaire وهما: المحكيّ المقتضب أو المحكيّ المختصر، وهو تشكيل اصطلاحيّ أقلّ ما يقال عنه أنّه حياد عن الصّيغة الإفراديّة التي عليها المصطلح في الأصل.

إن هذا المظهر السّلبيّ في التّعامل مع المصطلح، وفي إطلاق التّرجمات الكثيرة والمتعدّدة وبشكل جزافيّ على المصطلح الزّمنيّ الواحد، يعدّ أكثر انتشارا وبروزا في السّاحة النّقديّة المغاربيّة من غيره من المظاهر الأخرى في التّعامل مع المصطلح، كما أنّه يشكّل أيضا مظهرا بارزا في اختراق القواعد السّائدة المعمول بها في أثناء الإقبال على نحت المصطلحات ووضعها، ولتفادي ذلك والتّخفيف من وطأته أو حدّته يقتضي الأمر ضرورة التقيّد بوضع المقابلات العربيّة الواحدة للمصطلح النّقديّ الواحد؛ أي "تمثيل كل مفهوم بمصطلح مستقل وعدم تمثيل المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد"[1]. وهذا المظهر من التّعامل الاصطلاحيّ أدرجه "عبد العالي بوطيب" نفسه ضمن دائرة الاختلال الذي يكون على مستوى الدّال الاصطلاحي[2]؛ لأنّه "يغدو مظهرا سلبيا يدل على التسيب وعدم التقيد بأي ضابط محدد [و] علاوة على أنه يخلق ارتباكا لدى المشتغلين، لأنهم يصبحون غير قادرين على التواصل فيما بينهم رغم أن الموضوع الذي يشتغلون به واحد يؤثر بشكل أكثر سلبية على القارئ الذي يجد نفسه بصدد كل دراسة أمام ترسانة من المصطلحات المتضاربة والمختلطة التي تتكرر أحيانا، لكنها في كل مرة تظهر له بوجه"[3] مختلف تماما ومغاير، لم يألفها به في السّابق.

من مظاهر التّعامل مع مصطلحات الزّمن عند جينات –تحديدا– في السّرديّات المغاربيّة، ظاهرة انفراد بعض النقّاد بترجمة بعض المصطلحات، انطلاقا من اجتهادات فرديّة خاصّة، نابعة من مصادر الإمداد المعرفيّ والعلميّ التي يصدر عنها هؤلاء النّقاد ويستقون منها مفاهيمهم

[1]: محمد (ويس أحمد)، الانزياح وتعدد المصطلح، عالم الفكر، الكويت، مج 25، ع3، ص. 57.

[2]: ينظر، بوطيب (عبد العالي)، المصطلح في النقد الروائي العربي، المستويات والترجمة المغلوطة، مجلة كتابات معاصرة، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، ع67، بيروت، لبنان، فبراير، 2008، ص. 103.

[3]: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

وأفكارهم. ومن هذا المنظور يكون من الإنصاف التّوكيد على " أن التوصل إلى ضبط المفاهيم وتحقيق شروط إنتاجها يتطلب اهتماما يتجاوز الأفراد إلى المؤسسات والهيئات التي تعمل على الترجمة المنظمة، بحيث لا يعود نقل المصطلح النقدي مثلا رهينا بمجهودات فردية متفرقة فحسب، كما أن الترجمة يجب أن تخضع لخطة نابعة من تصور للواقع النقدي وشروطه واحتياجاته، التي يؤدي توفيرها إلى التطور الأدبي والنقدي والثقافي بصفة عامة"[1]. وقد بدت بعض معالم هذا المنحى وأشكاله في التّعامل مع المصطلح من خلال المواضعات التي اقترحها بعض النّقاد التونسيّين، بشكل أخص. فقد انفرد "أحمد السّماوي" في كتابه "فن السّرد في قصص طه حسين" بترجمة مصطلح Anachronie بالمغالطة التّاريخية[2]. وهيّ ترجمة شاذّة ورديئة جدّا، تبتعد كلّ البعد عن المفهوم الذي قصد إليه "جينات"، والأغرب من ذلك أنّ "السّماوي" لم يكلّف نفسه عناء تبرير ترجمته، وتوضيح المنطلقات والأسس التي دفعته إلى وضعها واعتمادها، كما أنّه لم يكترث للمغالطة المفهوميّة التي قد تنجرّ عن مغالطته التّاريخية هذه وتنجم عنها، لا سيّما وأنّه انفرد بها لوحده في حدود اطلاعنا، هذا فضلا عن التباسها وغموضها.

لا يبتعد مواطناه "سمير المرزوقي"، و"جميل شاكر" عن هذا التوجّه في صكّ المصطلحات واجتراحها؛ إذ ينفردان هما أيضا باصطناع جهاز مصطلحيّ خاصّ بهما، وليس أدلّ على ذلك من ترجمتهما Anachronies temporelles بالمتنافرات الزّمنيّة. وهي ترجمة شاذة أيضا لم نجد أحدا من النّقاد العرب قد اعتمدها كونها لا تفي بالغرض ولا تدلّ دلالة واضحة ومباشرة على المفارقات الزّمنيّة المعروفة (الاسترجاعات والاستباقات)، في حين أنّ التّنافر قد يؤدّي معنى التفرّق، والتباعد، والتشتّت، والجزع أو الفزع، دون أن يحيل بدقّة إلى المعنى المقصود، وهو حصول المفارقة بين ترتيب زمن الأحداث في القصّة وبين ترتيبها في الخطاب. فقد جاء في لسان العرب "النّفر: التفرّق. يقال: لقيته قبل كلّ صيح ونفر، أي أوّلا، والصّيح: الصّياح. [و] نفرت الدّابة تَنفِر وتنْفُر نِفارا ونُفورا ودابة نافر ونَفور، وكلّ جازع من شيء نفور (...) ونَفر القوم يَنفِرون نَفرا ونَفيرا. يقال: أُنْفرنا، أي تفرّقت إبلنا، وأُنْفِر بنا، أي جعلنا مُنْفرين ذوي إبل نافرة. والإنفار عن الشيء

[1]: أزرويل (فاطمة الزهراء)، مفاهيم نقد الرواية بالمغرب، مصادرها العربية والأجنبية، نشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1989، ص. 192.

[2]: ينظر، السماوي (أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، تونس، ط1، 2002، ص. 97.

والتّنفير عنه والاستنفار كلّه بمعنىً. والاستنفار أيضا النّفور، ويقال: استنفرتُ الوحشَ وأَنْفرتها ونفَّرتها بمعنى فنفرت تَنْفِر واستنفَرت تَستنفِر بمعنى واحد. وفي التنزيل العزيز: {كأنهم حمر مستنفِرة فرت من قسورة}؛ وقرئت مستنفَرة بكسر الفاء، بمعنى نافرةٍ، ومن قرأ مستنفرَة بفتح الفاء، فمعناها مُنفَّرة، أي مذعورة. وفي الحديث: بشّروا ولا تنفّروا، أي لا تلقّوهم بما يحملهم على النفور. يقال: نَفرَ يَنفِر نفورا ونِفارا إذا فرّ وذهب؛ ومنه الحديث: إنّ منكم منفّرين، أي من يلقى النّاس بالغلظة والشدّة فينفرون من الإسلام والدّين. والمنافرة: المفاخرة والمحاكمة. والمنافرة: المحاكمة في الحسب. قال أبوعبيد: المنافرة أن يفتخر الرّجلان كلّ واحد منهما على صاحبه، ثم يحكّما بينهما رجلا كفعل علقمة بن علاثة وعامر بن طفيل حين تنافرا إلى هرمِ بنِ قُطْبَةَ الفَزاري. والمنفور: المغلوب. والنّافر: الغالب. وقد نافرَه فنَفَرَهُ يَنْفُرُهُ، بالضم لا غيرُ، أي غلبه، وقيل: نفره يَنفِرُه ويَنفُرُه نفرا إذا غلبه. [و] قال الأصمعي: نفر فوهُ أي ورِم. قال أبو عبيدٍ: وأراه مأخوذا من نَفارِ الشيء من الشيء إنما هو تجافيه عنه وتباعده منه"[1]. وبهذا يظهر أنّ مصطلح المتنافرات يحمل معنى التفرّق والتّنافر، وليس بإمكانه أن يعوّض مصطلح المفارقات الذي في مقدوره أن يستوعب معنى حدوث المفارقة بين زمن القصّة والخطاب بواسطة مفارقتي الاسترجاعات والاستباقات.

لعلّ ظاهرة التفرّد في وضع المصطلحات النّقديّة وإنتاجها أصبحت ميزة خاصة بالنّقاد التّونسيّين لوحدهم؛ إذ جنح "عبد الوهاب الرّقيق" هو الآخر إلى الانفراد في نحته لمصطلحات من قبيل: التّفارق الزّمنيّ في مقابل Les Anachronies والإجمال في مقابل Sommaire والفسحة في مقابل Porteé. فإذا كان اعتماده مصطلح التّفارق الزّمنيّ لا يبعده عن المفهوم الذي تؤدّيه المفارقات الزّمنيّة، وكان تفضيله لمصطلح الإجمال على صيغتي الموجز والتّلخيص بحجة عدم تأديتهما للمعنى بدقّة، ولكونهما قد يدلاّن على الحذف؛ ولأنّ مصطلح الإجمال يعود في الأصل إلى مادّة (جمل) في المعجم العربيّ[2]. فإنّ تخصيصه مصطلح Porteé بالفسحة يعدّ اشتقاقا لغويّا فاسدا لعدم تأديّته للمعنى المراد الذي تؤدّيه التّرجمة المتداولة (المدى)، ولأنّ مصطلح الفسحة لا يحمل أيّة إشارة أو دلالة تجعله يحيل إلى المسافة الزّمنيّة التي تفصل المفارقة الزّمنيّة عن لحظة توقّف

[1]: لسان العرب، مج6، باب النون، مادة (نفر).

[2]: ينظر، الرقيق (عبد الوهاب)، في السرد، دراسات تطبيقية، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، ط1، 1998، ص. 23، 55، 76.

القصّة[1]، في حين كان بإمكانه أن يجعل الفسحة مقابلا لـ: Amplitude التي عادة ما تترجم بالسّعة، وبمجرّد الرّجوع إلى لسان العرب يتأكّد ذلك؛ إذ جاء تحت مادة (فسح): "والفسحة: السَّعة؛ فَسُحَ المكان فساحة وتفسّح وانفسح، وهو فسيح وفُسُحٌ. وفي حديث عليّ: اللّهم افسح له منفسحا في عَدْلِكَ، أي أوسع له سَعَةً في دار عدلك يوم القيامة؛ ويروى: في عدنك، بالنّون، يعني جنّة عدن. وفسح له في المجلس يفسح فسحا وفسوحا وتفسّح: وسّع له. وفي التّنزيل: {وإذا قيل لكم تفسّحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم}"[2]. وهذه المعاني تقترب كثيرا ممّا قصده جينات من وراء Amplitude التي تتحدّد من خلال المدّة أو السّعة التي تستغرقها المفارقة الزّمنيّة ذاتها.

ينطلق "الصّادق قسومة" هو الآخر من اجتهاد فرديّ في صياغة مصطلحاته المتعلّقة بدراسة الزّمن السّرديّ وترجمتها، إلاّ أنّ الميزة الفارقة التي طبعت بعض تشكيلاته المصطلحيّة، هيّ طول المقابلات العربيّة التي اختارها للمصطلح الأجنبيّ، وتكوّنه من أكثر من كلمة واحدة، ومن ذلك مقابلته Sommaire بالسّرد المجمل وPause بالقطع المؤقّت أو الإيقاف وEllipse بالإسقاط الكلي وVittesse بسرعة السّرد وRythme بنسق السّرد وParalipse بالإسقاط الجزئي وPorteé بالنّقطة الزّمنيّة السّابقة وAmplitude بالامتداد المعيّن. فهذه الطّريقة في التّشكيل المصطلحيّ لا تحافظ دوما وفي غالبيّة الحالات على المدلول الأصليّ للمصطلح ووظائفه وأدواره التي يؤدّيها عند إقحامه في العمليّة النّقديّة. فمثلا تعبيره عن Porteé بالنّقطة الزّمنيّة السّابقة قد يؤدّي معنى الاستباقات، ونعته Amplitude بالامتداد المعيّن قد يجعله يدلّ على مدّة محدّدة من الزّمن دون أن يعبّر بدقّة عن المعنى الذي وضعه "جينات" لها. وأمّا نعته لـ: Ellipse بالإسقاط الكليّ فينزّله نوعا من أنواع الحذف لا أن يعبر عن الحذف بمعناه العام، وكذلك نعته لــ: Paralipse بالإسقاط الجزئيّ، فيفقده دلالته الأساسيّة التي اكتسبها في استعماله الأصليّ؛ إذ يتحوّل دوره من مجرّد حذف جانبي لا يستهدف المقاطع الزّمنيّة المحضة المكوّنة للقصّة إلى حذف صريح يمس أحد الأجزاء المكوّنة لأحداثها، وليس أدلّ على ذلك من التّعريف الذي أعطاه له "قسومة": "ويشمل هذا النوع من السرد [يقصد الإسقاط الكلي] حالة فرعية هي المسماة بالإسقاط الجزئي Paralipse ويتمثل في الاقتصار من مرحلة زمنية ما على نوع معين من الأحداث يسرد دون سواه،

[1]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 129.

[2]: لسان العرب، مج5، باب الفاء، مادة (فسح).

وهذا ليس إجمالا وإنما هو انتقاء يحصر رصد مغامرة معينة في وجه من وجوهها ثم يقصه في الخطاب دون سواه"[1]. وبهذا يمكن للمرء أن يتساءل: كيف يكون الحذف جزئيّا، مادام أنّه يستهدف أحداثا زمنيّةً ومغامراتٍ معينةً من القصّة؟. أضف إلى ذلك أنّ الحذف الذي عناه "جينات" وسماه Paralipse لا يختص بمقاطع زمنيّة أو أحداث من القصّة، بل يقتصر على معلومات ثانويّة يحجبها السّارد عن القارئ عمدا وقصدا.

من مصطلحات دراسة الزّمن المختلّة ضمن مقترحات الباحث ما اشتقه من مقابلات لمصطلح Récit détaillé [2] الذي يترجم عادة بالسّرد المفصّل مترجما عن Narration détaillé؛ حيث يطلق عليه تسميّات: السّرد المسهَب، التّحليل، والقصّ المفصّل. علاوة على التباس ترجمته Récit بـ: سرد. وليس أغرب من ترجمتي التّحليل التي تقابل في الأصل مصطلح Analyse وترجمة السّرد المسهب التي لا تؤدّي المعنى المقصود بدقّة، فهي وإن كانت تحمل معنى الإسهاب أو الإطناب في سرد الأحداث أوالتّعبير عنها؛ فإنّها لا تحيل بشكل دقيق إلى طول النّص أو الخطاب وسعة حجمه في مقابل زمن القصّة القصير: زخ > زق (زمن الخطاب أكبر من زمن القصّة)[3]. فإذا كان "جينات" قد عرّج على هذا النّوع من السّرد، مشيرا إلى صيغته الرّياضيّة، وإلى كونه ضربا من المشهد البطيء، وليس حركة سرديّة من حركات المدّة الأربع؛ فإنّ "الصّادق قسومة" يدرج هذا النوع من السّرد بوصفه حركة سرديّة خامسة من حركات المدّة، وهو استعمال يتجانف عن الاستعمال الأصليّ للمفهوم الذي ارتآه له "جينات"؛ لأنّه شكل سرديّ نادر الحدوث[4] وقلّما يتحقّق في خطاب المحكيّ الرّوائي.

في فلك هذا التّواضع الاصطلاحيّ -دائما- يتولّى "حميد لحمداني" ترجمة مصطلح L'ordre temporel بالنّظام الزّمنيّ الذي عادة ما يترجم بالتّرتيب الزّمنيّ. ولعلّ الإشكال في المعادل

---

[1]: قسومة (الصادق)، طرائق تحليل القصة، ص. 129.

[2]: عدّ "الصّادق قسومة" هذا الشكل من السّرد (Récit détaillé) حركة سردية، أو ضربا من ضروب المدّة، مغايرا تماما لحركة المشهد. وقد أحال في الهامش على استعمال "باتيون" (M.Patillon) لهذا المصطلح، ولا شك أنّ "باتيون" يخالف جينات في تصوّره لهذه الحالة من السّرد، كما خالفه في ذلك "سادولي" (Sadoulet) الذي سبقت الإشارة إلى موقفه في مدخل هذا البحث.

-Voir, M.Patillon, Précis d'analyse littéraire : Les structures de fiction Paris, éd, Nathan Université, p. 48.

-نقلا عن، قسومة (الصادق)، طرائق تحليل القصة، ص. 127.

[3]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 192, 193.

[4]: Voir, Ibid, p. 193.

الذي اقترحه "لحمداني" يكمن في التّركيب الأوّل من المصطلح ككلّ؛ إذ الأولى أن لا يترجم L'ordre بالنّظام لالتباسه، ولكونه يستعمل في مقابل Système. كما أنّه يشذّ في ترجمته لمصطلح La durée بالاستغراق الزّمنيّ عن التّرجمة العربيّة الذّائعة التي خصّت بها وهي المدّة، وذلك لعدم ملاءمة المدلول الفلسفيّ لمصطلح ديمومة –في نظره– للمعنى المقصود[1]. كما أنّ الملاحظ لهذه التّرجمة يتبيّن له الصّيغة المركّبة التي جاءت بها، في حين أنّه كان على الباحث أن يحافظ على صيغة الإفراد التي ورد بها المصطلح في الأصل.

أمّا بالنّسبة لاستعماله لمصطلح الاستراحة[2] في مقابل Pause؛ فإنّه يبدو استعمالا قاصرا عن تأديّة معنى التوقّف الذي يؤدّيه مصطلح الوقفة، كما أنّه يشير إلى لجوء السّارد إلى التقاط بعض الأنفاس من أجل الاستراحة، والحقيقة أنّه –في هذه الحالة– ينصرف مباشرة إلى الوصف، كما أنّ هذه العمليّة تحصل في مستوى الخطاب وليس في مستوى القصّة. هذا فضلا عن تعدّد معاني الاستراحة في المعجم العربي؛ إذ هي بمعنى الرّاحة والرّاح والفرج والفرح والسّرور والرّحمة...إلخ. ففي تهذيب اللّغة "وقال الأصمعي الرَّوْحُ الاستراحة من غم القلب. وقال الزجاج في قول الله جل وعز:{فرَوْحٌ ورَيحانٌ} قال معناه: فاستراحة وبردٌ وهذا تفسير الرّوْح دون الرّيحان (...) وقال الليث: الرّاحة وِجْدانُك روْحاً بعد مشقّة، تقول أرحني إراحة فأستريحَ. وقال غيره: أراحهُ إراحةً وراحةً، فالإراحة المصدر، والرّاحة الاسم، وقال النبيّ صلى الله عليه وسلم لبلال مؤذّنه: أرحنا بها أي أذّن للصّلاة فنستريحَ بأدائها من اشتغال قلوبنا بها وقال الليث [أيضا]: الترويحة في شهر رمضان، سميت ترويحة لاستراحة القوم بعد كلّ أربع ركعات: قال: والرّاح جمع راحة الكف"[3]. وفي مختار الصّحاح "الرّوح بالفتح من الاستراحة وكذا الرّاحة. وأراحه الله فاستراح. والارتياح النشاط. واستراح من الرّاحة. والمستراح المخرج..."[4]. وفي تاج العروس "والرّوح بالفتح: الرّاحة والسّرور والفرح. واستعاره علي رضي الله عنه لليقين، فقال: "فباشروا

[1]: ينظر، لحمداني (حميد)، بنية النص السردي من منظور النقد الأدبي، ص. 75.

[2]: تستعمل هذه الترجمة يمنى العيد في كتابها، تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط3، 2010، ص. 126.

[3]: الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللّغة، ج5، تح، عبد الله درويش، مراجعة علي محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، القاهرة، مطابع سجل العرب، دط، دت، باب الحاء والراء، مادة (راح).

[4]: الرّازي (محمد بن أبي بن عبد القادر)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، لبنان، بيروت، دط، 1986، باب الراء، مادة (روح).

روح اليقين". قال ابن سيدة: وعندي أنه أراد الفرح والسّرور اللّذين يحدثان من اليقين. [و] قال الزّجاج: وقد يكون الرّوح بمعنى الرّحمة. قال الله تعالى {[و] لا تيأسوا من روح الله}، أي من رحمة الله، سمّاها رَوْحًا لأنّ الرّوح والرّاحة بها (...) وأراح فلان: مات، كأنّه استراح. وتقول: أراح فأراح أي مات فاستريح منه (...) وأراح الرجل: استراح ورجعت إليه نفْسُه بعد الإعياء. واستروح الرّجل: وجد الرّاحة. والرّواح والرّاحة: من الاستراحة. وقد أراحني، وروّح عني، فاسترحتُ. وأروَح السَّبُع الرّيح وأراحها كاستراح واستروح: وجدها. واستروح الفحل واستراح: وجد ريح الأنثى. وأروح الصّيدُ واستروح واستراح، وأنشأ: تشمم"[1]. إنّ المتأمّل في هذه المعاني بإمكانه أن يدرك بوضوح مدى ابتعاد مصطلح الاستراحة عن النّهوض بالمراد، والإحاطة بمعنى الإيقاف الزّمنيّ للأحداث السّرديّة الذي يبدو أنّ مصطلح الوقفة هو الأنسب إلى حمل هذا المعنى وأداء هذه الوظيفة في خطاب المحكيّ.

لا يقلّ حالا عن هذا الاستعمال مقابلة "لحمداني" L'ellipse بالقطع الذي يعدّ ترجمة غير مستساغة أيضا، كونها لا تؤدّي المعنى المقصود بدقّة، كما أنّها تؤدّي معنى الانقطاع عن الشّيء والقطيعة والتّرك والسّكوت والهجران الكليّ له، ولعلّه ما حمل "لحمدانيّ" وغيره ممّن استعمل هذه الترجمة على الاعتقاد بأنّ معنى القطع ينسجم مع دلالة مصطلح Ellipse في الأصل وهي الانقطاع التّام للزّمن. لكنّ حقيقة المفهوم هي أنّ الزّمن لا ينقطع انقطاعا تاما، وإنّما يتم تعليق السّرد ليمنح الدّور للوصف الذيّ لا يمكن أن يوقف سيرورة الزّمن كليّة[2]. وممّا يدلّ دلالة واضحة على قصور مصطلح القطع وعجزه عن استيعاب كل أنواع الحذف -بما في ذلك الصّريح والضّمنيّ والافتراضيّ- خلافا لمصطلحيّ الحذف والإضمار اللّذين استعيرا من حقليّ النّحو والبلاغة، ما ورد في المعاجم العربيّة من معان متعدّدة تحت مادّة قطع، منها أنّ "القطع: إبانة بعض أجزاء الجِرْمِ من بعض فصلا. قطعه يقطعُه قطعا وقطيعة وقطوعا. والقطع: مصدر قطعتُ الحبل قطعاً فانقطع. والقطع والقطيعة: الهِجران، ضدّ الوصل، والفعل كالفعل والمصدر كالمصدر، وهو على المِثْلِ"[3]. ومنها أنّ "القطع قد يكون مدركا بالبصر، كقطع اللّحم ونحوه، وقد يكون مدركا

---

[1]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج6، تح، حسين نصّار، مراجعة، جميل سعيد، وعبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1969، باب الحاء المهملة، فصل الراء مع الحاء المهملة، مادة (روح).

[2]: Voir, Genette (Gérard), Op. cit, p. 199.

[3]: لسان العرب، باب القاف، مادة (قطع).

بالبصيرة، كقطع السّبيل، وذلك على وجهين: أحدهما يراد به السّير والسّلوك، والثّاني يراد به الغصب من المارّة والسّالكين، كقوله تعالى: {إنّكم لتأتون الرّجال وتقطعون السّبيل} وإنّما سمي ذلك قطع الطّريق، لأنّه يؤدّي إلى انقطاع النّاس عن الطّريق. ومن المجاز: قطع لسانَه قطعاً: أسكته بإحسانه إليه، ومنه الحديث {اقطعوا عني لسانه} قاله للسائل. أي: أرضُوه حتّى يسكت. ومن المجاز [أيضا]: قطع رحمه يقطعها قطعا، بالفتح وقطيعةً، كسفينةٍ، وفي حديث صلة الرّحم: {هذا مقام العائذ بكَ من القطيعة} فعيلة من القطع، وهو الصدّ والهِجران، ويريدُ به تركَ البرِّ والإحسان إلى الأقارب والأهل، وهي ضدّ صلة الرّحم، وفي حديث آخر:{الرّحم شُجنة من الله معلّقة بالعرش، تقول: اللّهم صل من وصلني، واقطع من قطعني}. ومن المجاز [كذلك]: قطع فلان بالحبل، إذا اختنق به، وفي بعض النسخ: وقطع فلان الحبل اختنق، وهو نص العين بعينه، قال: ومنه قوله تعالى: {فليمدد بسبب إلى السّماء ثمّ ليقطع} أي ليختنق، لأنّ المختنق يمدّ السبب إلى السّقف، ثم يقطع نفسه من الأرض حتى يختنق..."[1]. بهذا يظهر تعدّد المعاني المعجميّة لمصطلح القطع واختلاف استعمالاتها وتباينها مع دلالة مصطلح Ellipse، وهو الأمر الذي يجعل القطع ترجمة قاصرة عن حمل معنى هذا المصطلح وتأدية الوظيفة الموضوعة له عند جينات.

لم يرق التّواضع الاصطلاحيّ الذي استند إليه "عبد الحميد بورايو" في دراسته للزّمن في روايتي: "الجازية والدّراويش" لعبد الحميد بن هدوقة، و"نوار اللّوز" لواسيني الأعرج ضمن كتابه "منطق السّرد" إلى المستوى المطلوب، فهو ينطلق من وعي خاص به واجتهاد فرديّ، لا يراعي الحمولة الدّلاليّة للمصطلح، ولا المحافظة على الصّيغة الأصليّة التي جاء بها أيضا، وليس أدلّ على ذلك من أنّ "بورايو" لا يردف اصطلاحاته بمقابلاتها الأجنبيّة؛ ممّا أوقعه في صرف كثير من هذه الاستعمالات المصطلحيّة عن وجوهاتها المحدّدة في مرجعيّاتها ومظانّها الأصليّة، وبذلك يبقى عدم إرداف المصطلح العربيّ بالمقابل الأجنبيّ مؤشرا أوّليّا على ضعف التّرجمة واختلالها. "ولولا أن كثيرين ممن يقدمون المفاهيم الأجنبية في لفظ عربي يقرنون المصطلح العربي بنظيره الأوربي لغمض فهم المصطلح العربي على الكثيرين، ولكان هذا المصطلح عامل تفريق لا تجميع، وما كان

[1]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج22، تح، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1985، باب العين، فصل القاف مع العين، مادة (قطع).

هناك حد أدنى من الاتصال"[1] بين ناقد عربيّ وناقد عربيّ آخر، بل بالأحرى بين ناقد سرديّ وناقد سرديّ آخر، حتى داخل البلد العربيّ الواحد.

يستعمل "بورايو" الانتظام مقابل L'ordre[2]. وهي ترجمة مماثلة تقريبا لترجمة النّظام السّابقة، ويذهب إلى أبعد من ذلك، حينما يعبّر عن Analepse بالزّمن الماضيّ وعن Fréquence بالتردّد والتّرديد[3]. وأمّا مصطلح Prolepse فيتحدّد عنده من خلال الزّمن المستقبل، ولذلك فهو يستعمله مقابلا لزمن التوقّعات أوالتنبّؤات، ويستعمله في موضع آخر مقابلا للمستقبل المتوقّع، وتبعا لهذا التّحديد، فهو يقسّمه إلى مستقبل داخليّ ومستقبل خارجيّ إشارة منه إلى Prolepse intèrne و[4]Prolepse extèrne. إنّ إطلاق تسمية الزّمن الماضي على Analepse والزّمن المستقبل على Prolepse استعمال عام، ليس بإمكانه أن يعبّر بدقّة عن وظيفة كلّ منهما في خطاب المحكي، وفي إحداثهما للمفارقة بين زمن ترتيب الأحداث في القصّة وبين زمن ترتيبها في الخطاب.

لا يختلف عنه مواطناه "عمر عيلان" و"السّعيد بوطاجين" في انطلاقهما أيضا من اجتهاد فرديّ كذلك في إيجاد المقابلات العربيّة المناسبة لمصطلحات الزّمن عند جينات، الأوّل في كتابه "في مناهج تحليل الخطاب السّرديّ" و"الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن هدوقة، دراسة سوسيو بنائيّة"، والثّاني في كتابه "السّرد ووهم المرجع، مقاربات في النّصّ السّرديّ الجزائريّ الحديث". فالملاحظ على "عيلان" أنّ كثيرا من مقترحاته البديلة قد غلبت عليها العشوائيّة والتّعسّف والخلط والالتباس الذي أتاها من جهة عدم التزام الباحث بطرح المصطلح الأجنبيّ أوّلا، ثم التّفكير في وضع مقابله العربيّ ثانيّا. فالظاهر أنّه يطلق المصطلحات، ثم يهم يبحث لها عن معادلات أجنبيّة. وقد تمّ تحسّس ذلك من خلال مقابلته الاسترجاعات الدّاخلية بـــ: Hétérodiégétiques التي تترجم عادة بالمحكي البرّاني، وكان في إمكانه أن يضعها في مقابل Les analepses intèrnes، والغريب في ذلك أنّ الباحث يضع الاسترجاعات المكمّلة أو التّكميليّة في مقابل ترجمتها الأصليّة الصّحيحة Analepses complétives. فكيف يغيب عنه وضع المقابل

---

[1]: مختار (عمر أحمد)، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، عالم الفكر، ع3، ص. 05.

[2]: ينظر، بورايو (عبد الحميد)، منطق السرد، دراسات في القصة الجزائرية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، ص ص. 132، 150.

[3]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 134، 150، 158.

[4]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 156.

الأجنبيّ المناسب للاسترجاعات الدّاخلية؟. ومثل ذلك وقع فيه الباحث عندما قابل Anachronie بحالات اللاتواقت وهي ترجمة أخذها عن مترجمي "خطاب الحكاية"، التي تقابل عند جينات Anisochronie وليس Anachronie، فضلا عن انتمائها إلى تقنيّة المدّة. يضاف إلى ذلك التباس بعض التّرجمات التي استعملها في كتابه "الإيديولوجيا وبنية الخطاب" مثل: ترجمته Pause بالوقفة الوصفيّة وScène بالوصف المشهديّ وRécit itératif بالسّرد والتّشابه.

أمّا "السّعيد بوطاجين" فيبقى عدم استحضاره هو الآخر للمصطلح الأجنبيّ إلى جانب مقابله العربيّ مظهرا دالا على الالتباس والغموض؛ لأنّ كثيرا من ترجماته لمصطلحات الزّمن يجد القارئ صعوبة كبيرة في تحديد هويتها الأصليّة، وفي ضبط مقابلاتها الفرنسيّة، وذلك بالنّظر إلى تعدّد التّرجمات العربيّة الموضوعة في مقابل المصطلح الأجنبيّ الواحد، وبالنّظر أيضا للتّداخل القائم بينها؛ إذ كثيرا ما تستعمل ترجمة واحدة في مقابل مصطلحين أو أكثر، ومن هذه المصطلحات التي استعملها "بوطاجين" دون أن يردفها بمقابلاتها الأجنبيّة، وكان أمرها ملتبسا على الدّارس أو القارئ، مصطلحات السّرد المكرّر والسّرد المؤلّف والتّنافرات السّرديّة، حيث يغيب عن ذهن القارئ المصطلح الأجنبيّ الذي وضعت في مقابله هذه التّرجمات، خاصّة إذا كان يُعلم أنّ مصطلح السّرد المؤلّف الذي ترجمه بعضهم عن Récit itératif قد استعمل أيضا مترجما عن Récit répétitif. أمّا التّنافرات السّرديّة، وإن بدت مترجمة عن مصطلح Anachronies، إلاّ أنّها ملتبسة بمصطلح Discordances.

لعلّ هذا المظهر، وهذه الطّريقة في التّعامل مع المصطلح التي انتهجها "عيلان" وغيره من النّقاد المغاربيّين ممّن سلكوا هذا السبيل في نحت المصطلحات ووضعها، يمكن أن نصنّفها في دائرة ما أسماه "عبد العالي بوطيب" أيضا بالخلل المصطلحيّ الحاصل على مستوى المدلول[1]، وذلك بالنّظر إلى تعدّد المدلولات الواحدة للدّلائل والمصطلحات الغربيّة الواحدة واختلافها وتباينها. وأمام هذا الوضع "فلا يجوز أن يدل المصطلح الواحد على مدركين ولا أن يكون للمدرك الواحد مصطلحان أو أكثر"[2]. إنّ هذه الوضعيّة المصطلحيّة المأزومة –حسب بوطيب– ستفضي حتما إلى فقدان "المصطلح حمولته الدلالية الموضوعية المرتبطة بمرجعية معرفية محددة واحدة، ليستبدلها بأخريات

[1]: ينظر، بوطيب (عبد العالي)، المصطلح في النقد الروائي العربي، المستويات والترجمة المغلوطة، كتابات معاصرة، ع67، ص. 103.

[2]: كارم (السيد غنيم)، اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة في عالمنا الإسلامي، مجلة عالم الفكر، مج 19، ع4، يناير، 1989، ص. 45.

متعددة بتعدد واضعيها واختلاف مستوياتهم، مما ينعكس سلبا على كفاية المصطلح ودوره الفاعل في توحيد المعارف وتيسير تداولها وانتشارها"[1] وتسهيل سبل انتقالها واستيعابها لدى القارئ العربيّ. وفي هذا السّياق يعتقد "عبد العالي بوطيب" –دائما– اعتقادا جازما "أن كل التشوّهات التي تلحق الوجه الثاني للمصطلح الخاص بالمدلول لها علاقة مباشرة وطيدة بالكيفية الاختزالية التي يتم بها فهم واستيعاب هذه المفاهيم النقدية في مظانها المعرفية الغربية الأصلية، علما بأن دلالة المصطلح –أي مصطلح– محدودة ترتهن بسياق معرفي مضبوط لا تتعداه تماما...لذلك فإن كل تعامل معها خارج هذا الإطار الضيق من شأنه أن ينعكس سلبا على فهم مدلولاتها الحقيقية ويفقدها بالتالي مصداقيتها الإجرائية"[2] والتّحليليّة، ويحول دون تحقيق التّواصل المعرفيّ والنّقديّ النّاتج عن عدم توحيد مفاهيم هذه المصطلحات واختلافها بين الدّارسين.

إنّ هذا هذا الوضع المضطرب والمتأزّم للمصطلح يشي بتعثر هؤلاء النّقاد وعجزهم عن تشكيل جهاز اصطلاحيّ واحد موحّد وبمفاهيم موحّدة أيضا، في دراسة الزّمن السّرديّ. ولعلّ من بين الأسباب التي أدّت إلى هذا الاضطراب والفوضى الاصطلاحيّة، غياب التّنسيق والتّواصل المثمر بين الباحثين والدّارسين في المؤسّسات العلميّة والجامعيّة، والفرق البحثيّة المتخصّصة، وسيطرة المجهودات الفرديّة والذّاتية، ومجاوزة بها الحدود اللاّزمة إلى مرحلة قد تصل درجة الأنانيّة والعناد وعدم الإنصات للغير والتنكّر لمجهوداته وتجاهلها بقصد أو بغير قصد، أوالاستفادة من مصطلحاته والسّير قدما في تهذيبها وتطويرها، ممّا سيقود حتما إلى الوقوع في فخّ الارتجاليّة والعشوائيّة في وضع المصطلحات وترجمتها، ويضاعف من حجم الكارثة وهول الصّدمة بسبب المعضلة المصطلحيّة والأزمة الخانقة، ويزيد كذلك في خطورة التّعتيم والتّضليل المعرفيّ الذي يخيّم على المفاهيم ومدلولاتها.

إنّ هذا الواقع الاصطلاحيّ المرعب والمشهد المؤلم والحزين هو ما أقبل "عبد العالي بوطيب" على وصف بعض جوانبه وتشريح بعض أسبابه، قائلا بأنّ "السبب العام في كل هذه الاختلالات المصطلحية السابقة، على اختلاف أشكالها وتنوع درجاتها، يعود أساسا لغياب مؤسسة علمية مسؤولة قادرة على تنسيق مختلف الجهود المبذولة في هذا المجال، وفرض احترامها...[كما] يكمن

[1]: بوطيب (عبد العالي)، المصطلح في النقد الروائي العربي، ص. 103.
[2]: المرجع نفسه، ص. 105.

في الطريقة الانفرادية المتجاوزة التي يمارس بها البحث العلمي عندنا، في غياب عمل مؤسساتي جماعي ممنهج ومدروس، كما هو متبع في المجتمعات المتقدمة مما يضفي على اجتهاداتنا المصطلحية النقدية الروائية طابع التعدد والاختلاف إلى درجة يشعر معها القارئ، وهو يتابع هذا الكم الهائل من الدراسات المنشورة، أن كل باحث أصبح يشكل مدرسة نقدية قائمة بذاتها، معزولة كليا عما يجري حولها في المدارس الأخرى، رغم اعتمادهم جميعا على خلفية معرفية غربية واحدة. الأمر الذي أصبح معه التواصل مع هذه النظريات الغربية في لغاتها الأصلية أيسر كثيرا في بعض الأحيان، من الاطلاع عليها مترجمة للعربية، نظرا للاضطراب الهائل الحاصل في ترجمة مصطلحاتها النقدية، مما يحول حتما دون النقل السليم لهذه المعارف، ويجهض بالتالي كل محاولات تأصيلها في التربة العربية"[1]. لقد وقف "عبد العالي بوطيب" على تشخيص مواطن الدّاء التي كانت سببا مباشرا في اختلال المصطلح النّقديّ وارتباكه وتعدّد مفاهيمه ومدلولاته في البيئة العربيّة، وهو الأمر الذي جعله ينتهي إلى أنّ تحقيق التّواصل وتوحيد الفهم بشأن المصطلح يتطلّب وعيا عميقا وفهما دقيقا بظروف إنتاجه وأسيقة تكوينه وإنشائه في بيئته الأصليّة.

في منحى اصطلاحيّ آخر مغاير تماما لما تمّت معاينته والوقوف عليه من خلال المظاهر السّابقة، فضّل بعض النّقاد المغاربيّين التوجّه نحو التّراث في صيّاغة بعض البدائل، وذلك في محاولة لتجنب استعمال التّرجمات الشّائعة، ورغبة في النّزوع نحو التّأصيل المصطلحيّ، بالبحث عن مقابلات وبدائل أكثر ملاءمة خاصّة في حقليّ البلاغة والنّحو العربيّين.

إلى ذلك جنح "محمد سويرتي" باصطلاحه على Analepse تسميّة البعديّة وعلى Prolepse القبليّة، مبرّرا مقترحيه باشتقاق صياغتهما من ظرفي الزّمان والمكان (قبل وبعد) تحقيقا للدّلالة النّحويّة، وأمّا دلالتهما البلاغيّة فتتحقّق –في نظره– حينما يشيران إلى مقطعين سرديّين يدلاّن على زمنين متباينين، هما زمن الما قبل، وزمن الما بعد، بإضافة ياء النّسبة لكلّ من الظّرفين[2]. غير أنّ الباحث لا يحافظ دائما على صيغة المفرد التي اعتمدها في ترجمتهما، منصرفا إلى استعمال صيغة الجمع حينما أشار إلى البعديّات الدّاخليّة Analepses intèrnes والبعديّات

[1]: بوطيب (عبد العالي)، المرجع السابق، ص. 103، 104.

[2]: ينظر، سويرتي (محمد)، النقد البنيوي والنص الروائي: نماذج تحليلية من النقد العربي (الزمن–الفضاء–السرد)، إفريقيا الشرق، دط، 1991، 53/2، 54.

الخارجيّة Analepses externes قبل أن يعدل عن هذا التّصريف عائدا إلى الاستعمال الأوّل مرّة أخرى بإطلاق مصطلح القبليّة الدّاخليّة على Prolepse intèrne والقبليّة الخارجيّة على Prolepse externe. فهذا التذبذب أو المراوحة بين استعمالين أو صيغتين مصطلحيّتين، قد يؤدّي إلى إرباك القارئ وتردّده أمام اختلاف هاتين الصّيغتين.

ويتكئ الباحث في ترجمته لمصطلح Paralipse[1] على قاعدة تراثيّة بلاغيّة أيضا؛ إذ يرى أنّ التّرجمة الأنسب له من حيث الدّلالة والوظيفة، هي الاكتفاء التي اشتقها من التّعريف الذي وضعه "السّجلماسي" لهذا المصطلح البلاغيّ في كتابه "المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع"[2]. ولاعتبارات نحويّة وبلاغيّة كذلك يترجم "سويرتي" Syllepse Temporelle بالمناسبة الزّمنيّة[3]. فالباحث يسعى إلى اصطناع أرضيّة اصطلاحيّة بلاغيّة عربيّة يستهدف من ورائها المحافظة على جنس المصطلح الأجنبيّ وأصله وطريقة اشتقاقه المستمدّة من الحقل البلاغيّ الغربيّ، من خلال محاولته محاكاة صنيع "جينات" في نحته لمصطلحاته التي استقاها من حقل البلاغة الغربيّة. غير أنّ ما ذهب إليه النّاقد قد لا يلقى إجماعا بين الباحثين والدّارسين في جميع أحواله وأشكاله؛ لأنّ بعض الاعتقاد السّائد ينفي أن يكون هناك أوجه للتّشابه والانسجام بين البلاغة الغربيّة والبلاغة العربيّة، وكذلك بين طرائق إنتاج المعرفة النّقديّة والمصطلحيّة وكيفيّاتها عند الغرب وبين طرائق إنتاجها وكيفيّاتها عند العرب كذلك، وأنّ عمليّة التّبيئة التي يخضع لها المصطلح الغربيّ، لا يمكن أن تسلم جرّتها في جميع حالات التّعانق والتّضايف المقامة مع المنجز النّقديّ الغربيّ؛

---

[1]: تناول "جينات" هذا النوع من الحذف في إطار دراسته لمقولتي الزّمن والصّيغة، وإذا كان قد ربطه بالحذف، إلاّ أنّه يميّزه عنه كونه لا يشكّل حذفا لمقطع زمني من مقاطع القصة في الخطاب سواء أكان هذا الحذف صريحا أو مضمرا أو افتراضيا، وإنّما يمثل مظهرا من مظاهر الإخفاء والتجاوز عن ذكر بعض المعلومات من القصة التي يمارسها السّارد في الخطاب؛ إذ يتعمّد عدم التصريح أو البوح بها، كأن يحكي طفولته وهو يحجب عن القرّاء ذكر أحد أفراد أسرته، ولا يتم اكتشاف ذلك إلا لاحقا. وأما تناول "جينات" له ضمن مقولة الصيغة فقد كان في نطاق حديثه عن التبئير الداخلي الذي يتعمد فيه السّارد، أو يمتنع عن تقديم معلومة مهمة يقتضيها هذا النوع من التبئير، ممّا تقوم به الشخصية أو تفكر فيه، وممّا لا يسعها جهله هي ولا السّارد. -Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p.134, 135, 322, 324.

[2]: ينظر، السجلماسي (أبو القاسم محمد)، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق، علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، ط1، 1980، ص. 188.

-يعرف "محمد سويرتي" الاكتفاء بقوله: "يعني الاكتفاء الاقتصار على ذكر جزء من القول المكون أصلا من جزئين وترك الثاني لعلاقته بالأول. كما يعني ذكر الشيء والسكوت عن شيء آخر له به علاقة حتى إذا تم التصريح بأحدهما تبادر الثاني إلى الذهن بصورة تلقائية". ينظر، سويرتي (محمد)، المرجع السابق، ص. 57 (الهامش).

[3] : ينظر، سويرتي (محمد)، النقد البنيوي والنص الروائي، 65/2، 66.

لأنّ هذه المصطلحات الغربيّة ترتبط ارتباطا وثيقا بأسيقة ثقافيّة وحضاريّة مختلفة، وبمرجعيّات فلسفيّة وعلميّة مغايرة، قد تعجز البيئة الجديدة عن الإحاطة بها والإلمام بمختلف جوانبها.

سار في هذا المنحى البلاغيّ السّابق أيضا، كلّ من "محمد الخبو" و"أحمد السّماوي" في ترجمتهما للمصطلح السّابق، حيث ترجمه "الخبو" بالحجب السّردي paralipse [1] وترجمه "السّماوي" بالتسترّ paralipse [2]. كما ترجمه "سعيد يقطين" بالحذف المؤجّل paralipse [3]، ومترجمو "خطاب الحكاية" بالنّقصان paralipse[4]. وليس يهم –هنا– كثيرا مناقشة هذه الاصطلاحات من حيث اختلافُها، أو من حيث ملاءمتها أوعدم ملاءمتها، فقد تفي بعض هذه الاستعمالات بالغرض وتعبر عن المعنى المقصود، مثل مصطلح الحجب السّرديّ الذي اصطنعه "الخبو". ولكن التساؤلات التي أصبحت مطروحة بإلحاح أمام الباحثين والدّارسين هي: هل بإمكان البلاغة العربيّة أن تستجيب استجابة كلّية وشاملة للمعرفة النّقديّة والمصطلحيّة الغربيّة الجديدة؟. وهل بإمكانها تلبيّة الحاجة والخصاص المعرفيّ والفكريّ في إيجاد المقابلات والبدائل العربيّة المناسبة؟. وهل بإمكانها في الأخير أن تتأسّس مرجعيّة مناسبة في طريق التّأصيل المصطلحيّ؟.

لمحاولة الإجابة أمكن القول بأنّ هذا المنحى التّأصيليّ البلاغيّ، الذي حاول "محمد سويرتي" انتهاجه في وضع بعض مصطلحات دراسة الزّمن السّرديّ، ورغّب النّقاد للسّير فيه والتزامه، لا يمكن أن ينطبق على كلّ حالات التّعامل مع المعرفة الغربيّة الوافدة، وبالأحرى مع حالات التّعامل مع المصطلح النّقديّ وترجمته، كما أنّه يعدّ مسلكا محفوفا بكثير من المخاطر والمزالق التي قد تفضي إلى زعزعة استقرار دلالات هذه المصطلحات ومفاهيمها وفقدانها لهويّتها الأصليّة –حين ربطها بالبيئة العربيّة– وإقحامها بحقول معرفيّة ونقديّة جديدة ومغايرة– خصوصا إذا كان "تراثنا النقدي لا يقدم لنا الأرضية المنهجية والاصطلاحية الماهدة التي يمكن الانطلاق منها نحو

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، ص. 100، 157.

[2]: ينظر، السماوي (أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، ص. 140.

[3]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 77، 78.

[4]: ينظر، جينات (جيرار)، خطاب الحكاية، تر، معتصم (محمد)، وآخران، ص. 62.

مقاربة وتلقي الأجناس الأدبية الجديدة، وبصفة أخص الأجناس السردية"[1]، ومنها الرّواية على وجه التّحديد.

في هذا السّياق أشار "فاضل ثامر" في كتابه "اللّغة الثّانية"[2] إلى تحفّظات بعض الباحثين واعتراضاتهم على الدّعوات القائلة باستعمال المصطلحات التّراثيّة كمقابلات للمصطلحات الأجنبيّة؛ إذ يقول: "يحذر عبد القادر الفهري من استخدام المقابلات العربية الواردة في التراث لأن هذا يخلق، كما يرى، توهما بصدق المصطلح العربي على ما يصدق عليه المصطلح الغربي نتيجة إسقاطات ظرفية أو ذاتية يقوم بها المترجم"[3]. ولم يكتف "فاضل ثامر" بالإشارة إلى اعتراض "عبد القادر الفاسي الفهري"، بل راح يثبث ذلك بإيراد قوله الذي يحدّد طريقته وأسلوبه في وضع المصطلح واشتقاقه وتوليده. يقول "الفاسي الفهري": "تجنبنا –بقدر الإمكان– استعمال المصطلح المتوفر القديم للتعبير عن المصطلح الداخل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفسد تمثل المفهوم الجديد والمحلي على السواء. ولا يمكن إعادة توظيف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا لأن هذا يؤدي إلى مشترك لفظي غير مرغوب فيه، بالإضافة إلى سوء الفهم"[4]. ويشير كذلك إلى اعتراض "عبد السّلام المسدّي" ورفضه إحياء المصطلحات القديمة واستعمالها كمسمّيات أيضا في مقابل المصطلحات اللّسانيّة الحديثة ومفاهيمها. يقول "المسدّي": "وكثيرا ما يتجاذب الميراث الاصطلاحيّ ذوي النّظر فينزعون صوب إحياء اللّفظ واستخدامه في غير معناه المدقّق، فإذا بالمدلول اللّساني يتوارى حينا خلف المفهوم النّحويّ، ويتسلّل أحيانا أخرى وعليه مسحة من الضّباب تُعتّم صورته الاصطلاحيّة، فتتلابس القضايا ويعسر حسم الجدل بين المختصين: أعلى هويّة اللّفظ يتحاورون أم على الدّلالة"[5]. وعلى الرّغم من ذلك يبقى المهمّ بالنّسبة للنّقاد تدقيق دلالة المصطلح الغربيّ والمحافظة على صيغته الأصليّة وسياقه العلميّ والمعرفي الذي أنتج

---

[1]: العوفي (نجيب)، ظواهر نصية، منشورات عيون المقالات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992، ص. 07.

[2]: ينظر، ثامر (فاضل)، اللغة الثانية، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، ص. 174.

[3]: المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[4]: الفهري (الفاسي عبد القادر)، المصطلح اللساني، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات، ع6، 1986، ص. 145. نقلا عن، مختار (عمر أحمد)، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، عالم الفكر، ع3، ص. 15.

[5]: المسدي (عبد السلام)، قاموس اللسانيات، عربي–فرنسي، فرنسي–عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، دط، 1984، ص. 55، 56.

ضمنه؛ لأنّها المعيار الضّامن لتحقيق التواصل النّقديّ وتوحيد الفهم الاصطلاحيّ بين الباحثين والدّارسين وبين القرّاء كذلك.

تبقى إشكالية العودة إلى التّراث اللّغويّ القديم وإحياء ألفاظه ومصطلحاته في مواجهة المعجم الاصطلاحيّ الحداثيّ الجديد، إشكاليّة لا تزال مطروحة، ومسألة غير محسومة بشكل واضح، نظرا للتحفّظ الذي يلازم الكثير من الباحثين والدّارسين بخصوص مدى استجابة المصطلح العربيّ للمصطلح الأجنبيّ واستيعابه لحمولاته التّعبيريّة والدّلاليّة؛ إذ إنّ "قبول استعمال المصطلحات الموجودة في التراث، دون أي تخصيص دال على الوظيفة، يتناقض جذريا وفكرة السّهر على مواكبتها للعصر من حيث أن كثيرا من الإرث المعجمي العربي لا يتوافق ومنظورات العصر"[1]. وليس الغرض من ذلك التشكيك في قدرات اللّغة العربيّة وغناها وثرائها على احتضان المعرفة الاصطلاحيّة الجديدة وتوفير المقابلات لها، بقدر ما يكون المبتغى تبيّن اعتسار هذا الصّنيع وخطورته التي قد تهدّد دلالة المصطلح الأجنبيّ وتخلخل فهمه واستيعابه.

2-ترجمة مصطلحات الزّمن السّرديّ في السّرديات المغاربيّة:

تطمح الدّراسة في هذا المطاف وعن كثب إلى توسيع نطاق البحث في مختلف المظاهر والأشكال المميّزة لطرائق تعامل النّقاد المغاربيّين مع مصطلحات الزّمن السّرديّ ولكيفيّات ترجمتها واشتقاقها وتوليدها من خلال معاينة صور الاختلاف وأشكال التّباين التي شهدها وضع المقابلات العربيّة لمصطلحات دراسة الزّمن السّرديّ. وكلّ ذلك سيتم من خلال رصد أبرز التّرجمات التي تطفح بها السّاحة النّقديّة المغاربيّة، واستعراضها في جداول توضيحيّة تسهّل عمليّة رصدها وإحصائها، ويتسنّى -فيما بعد- المقارنة بينها ومناقشة مفاهيمها ومدلولاتها وصيّغها وتراكيبها، والوقوف أخيرا على منطلقات أصحابها ومرجعيّاتهم التي ينطلقون منها في وضعها واشتقاقها، وهو ما سيتيح -كذلك- إمكانيّة ترجيح بعضها وردّ بعضها الآخر بالاستناد -طبعا- إلى معايير ومقاييس علميّة دقيقة تجعل اعتماد هذه التّرجمة دون الأخرى أمرا معلّلا ومبرّرا.

[1]: بوطاجين (السعيد)، الترجمة والمصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النّقدي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، 47.

2-1-ترجمة مصطلحات التّرتيب الزّمنيّ Ordre temporel:

المصطلح الأجنبي	الترجمة العربية	المترجم	المرجع
Ordre	الترتيب	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 76.
	الترتيب	محمد القاضي	تحليل النص السردي بين النظرية والتطبيق، دار مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط2، 2003، ص. 59.
	الترتيب	محمد معتصم و عبد الجليل الأزدي وعمر حلي	خطاب الحكاية، ص. 45.
	الترتيب	علي عبيد	مقاله الموسوم "في تحليل النص السردي القديم" النادرة أنموذجا، مجلة الراوي، ع25، دورية تعنى بالسرديات العربية، النادي الأدبي الثقافي بجدة، المملكة العربية السعودية، شوال 1433هـ- سبتمبر2013، ص. 44.
	الترتيب	عبد الحكيم المالكي	السرديات والقصة الليبية القصيرة، ص. 13.
	الترتيب	رشيد بن حدو	برنار فاليط، النص الروائي تقنيات ومناهج، ص. 109.

	الترتيب	فاطمة الحاجي	البناء النقدي في الرواية الليبية[1]: الكوني، خشيم والفقيه نموذجا، تعريب: رشا أحمد طاهر، تحرير ومراجعة: أحمد فضل الله عاصي، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط1، 2010، ص. 71.
	الترتيب	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 158.
	التّرتيب الزمني	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، تأليف جماعي: إشراف محمد القاضي، ص. 87.
	التّرتيب الزّمني	محمد الخبو	الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، 62.
	الترتيب الزمني	سمير المرزوقي وجميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، الدّار التونسيّة للنّشر، د.ت. ص. 79.
	الترتيب الزّمني	محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم	السرديات والرواية الموريتانية (الكتاب الثاني)، ص. 19.
	النظام	عبد اللّطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي، ص. 110، 113.
	النظام	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 97.

[1]: هذا الكتاب هو في الأصل رسالة قدمتها الباحثة باللغة الإنجليزية سنة 2008 لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة من مدرسة اللغات الحديثة والثقافات جامعة درهام بريطانيا بعنوان: (The Concept of Time in Five Libyan Novels).

	النظام	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	تزفتان طودوروف، الشعرية، ص. 48.
	النظام	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، ص. 129.
	النظام	كمال الرياحي	حركة السرد الروائي ومناخاته: في استراتيجيات التشكيل، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص. 110.
	النظام الزمني	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 114.
	النظام الزمني	حميد لحمداني	بنية النص السردي من منظور النقد الأدبي، ص. 73.
	الترتيب أو النظام	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي: مقاربة نظرية، ص. 145.
	النظام أو الترتيب	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 502.
	الترتيب أو النظام	يوسف وغليسي	الشعريات والسرديات، ص. 116.
	الانتظام-الترتيب	عبد الحميد بورايو	منطق السرد، دراسات في القصة الجزائرية الحديثة، ص. 150. وفي ترجمته لكتاب برنار فاليت، الرواية: مدخل إلى التقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، ص. 99.
	الانتظام الزمني	عثماني الميلود	شعرية تودوروف، ص. 70.

	الترتيب–الترتيب الزمني –ترتيب الأحداث – النظام الزمني.	إبراهيم صحراوي	تحليل الخطاب الأدبي: دراسة تطبيقية (رواية جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجا)، ص. 44، 225.
Anachronies temporelles	المفارقات الزمنية	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 47.
	المفارقات الزمنية	حسن بحراوي	بنية الشكل الروائي، ص. 120.
	المفارقات الزمنية	محمد سويرتي	النقد البنيوي والنص الروائي، ج2 ص. 53.
	المفارقات الزمنية	محمد بوعزة	تحليل النص السردي، ص. 88.
	المفارقات الزمنية/ حالات اللاتواقت	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، ص. 129.
	المفارقات الزمنية أو السردية	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 410، 411.
	المفارقة الزمنية	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 88.
	المفارقة الزمنية	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 399.
	المفارقة الزمنية	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 45.
	المفارقة الزمنية	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 157.
	المفارقة الزمنية	فاطمة الحاجي	البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 82.
	المفارقة السردية	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 76.
	المفارقات السردية	حميد لحمداني	بنية النص السردي، ص. 74.

	المفارقة	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي، ص. 19.
	التفارق الزمني	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 23، 75.
	التحريفات الزمنية	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الأدبي، ص. 148.
	التنافر الزمني	سمير المرزوقي وجميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 80، 82.
	التنافرات السردية	السعيد بوطاجين	السرد ووهم المرجع، مقاربات في النص السردي الجزائري الحديث، منشورات الاختلاف، ط1، 2005، ص. 27.
	الخلط الزمني	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية، ص. 48.
	المفارقة التاريخية	سعيد علوش	معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، سوشبريس، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985، ص. 268.
	المغالطة التاريخية	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 97.
	المغلوط تاريخيا	عثماني الميلود	شعرية تودوروف، ص. 69.
	الاسترجاع	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 60.

Analepses[1]	الاسترجاع	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 89.
	الاسترجاع	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص. 153.
	الاسترجاع	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 98.
	الاسترجاع	محمد بوعزة	تحليل النص السردي، تقنيات ومفاهيم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010، ص. 88.
	الاسترجاع	عبد الحميد بورايو	برنار فاليت، الرواية: مدخل إلى التقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، ص. 100.
	الاسترجاع	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 353، 411.
	الاسترجاع	فاطمة الحاجي	-الزمن في الرواية الليبية، ص. 91. -البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 82.
	الاسترجاع	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي ص. 150.
	الاسترجاعات	عبد الحكيم المالكي	السرديات والقصة الليبية القصيرة، ص. 14.

[1]: يترجم بعض النقاد المشارقة مصطلح Analepses إلى:

-الارتداد: تستعمله يوسف (آمنة)، في كتابها تقنيات السرد في النظرية والتطبيق، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط1، 1997، ص. 71.

-النكوص. يستعمله الكردي (عبد الرحيم) في كتابه السرد ومناهج النقد الأدبي، ص. 113.

-الإحياء: تستعمله جاسم (محمد حياة)، في ترجمتها لكتاب نظريات السرد الحديثة لمارتن والاس، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الإسكندرية، دط، 1997، ص. 164.

	اللواحق	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 19.
	اللواحق	سمير المرزوقي و جميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 80.
	اللواحق	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 117.
	اللواحق	كمال الرياحي	حركة السرد الروائي ومناخاته، ص. 111.
	الاستذكار	حسن بحراوي	بنية الشكل الروائي، ص. 121.
	الاسترجاع أوالرجع	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 76.
	الإرجاع	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي ص. 77.
	الإرجاع	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 159.
	الارتجاع	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 110.
	الرجعات أو الرجوع إلى الوراء	إبراهيم صحراوي	تحليل الخطاب الأدبي، ص. 56، 70.
	الارتداد	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 17.
	الارتداد	محمد القاضي	الخبر في الأدب العربي: دراسة في السردية العربية، كلية الآداب بمنوبة، تونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص. 400. -تحليل النص السردي، ص. 59.

	الارتداد	عبد الملك مرتاض	-في نظرية الرواية، ص. 288. -تحليل الخطاب السردي: معالجة تفكيكية سيمائية مركبة لرواية زقاق المدق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص. 217.
	اللواحق والارتداد والاسترجاع	نجيب العمامي	البنية والدلالة في الرواية، ص. 111، 114.
	البعدية	محمد سويرتي	النقد البنيوي والنص الروائي ج2، إفريقيا الشرق، 1991، ص. 53.
	التوقع السردي	سعيد علوش	معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص. 268.
Prolepses[1]	الاستباق	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 21.
	الاستباق	محمد القاضي	الخبر في الأدب العربي: دراسة في السردية العربية، ص. 400. تحليل النص السردي، ص. 59.
	الاستباق	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 89.
	الاستباق	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 107.
	الاستباق	حميد لحمداني	بنية النص السردي ، ص. 74.
	الاستباق	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص. 156.

[1]: تترجمه جاسم محمد (حياة) بالتوقع في ترجمتها لكتاب نظريات السرد الحديثة لمارتن والاس، ص. 164.

	الاستباق	فاطمة الحاجي	-الزمن في الرواية الليبية، ص. 121. -البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 101.
	الاستباق	عبد الحميد بورايو	برنار فاليت، الرواية: مدخل إلى التقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، ص. 100.
	الاستباق	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 353، 424.
	الاستباق	محمد بوعزة	تحليل النص السردي، ص. 90.
	الاستباق	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 158.
	الاستباق	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 110.
	السوابق	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص.149.
	السوابق	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 119.
	السوابق	كمال الرياحي	حركة السرد الروائي ومناخاته: ص. 110.
	السوابق	نجيب العمامي	البنية والدلالة في الرواية، ص. 111.
	السوابق وسابقة	سمير المرزوقي وجميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 80.
	الاستباق أو السبق	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 76.
	الاستشراف	حسن بحراوي	بنية الشكل الروائي، ص. 133.
	الاستباقات	عبد الحكيم المالكي	السرديات والقصة الليبية القصيرة، ص. 14.

	الاستباقات أو الاستشراف	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 76.
	الاستشراف أو الاستباقات	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، ص. 133.
	القبلية	محمد سويرتي	النقد البنيوي والنص الروائي، ج2 ص. 53.
	الاستقبالات	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية، ص. 48.
	استباق الأحداث أو التوقعات أو التنبؤات	إبراهيم صحراوي	تحليل الخطاب الأدبي: دراسة تطبيقية (رواية جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجا)، ص ص. 57، 71.
Syllepses temporelles	الاستخدامات الزمنية	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 99.
	التأليف الزّمني	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 89.
	التأليف الزّمني	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 62.
	الزّمن المؤلف	شكري المبخوت	سيرة الغائب، سيرة الآتي، السيرة الذاتية في كتاب الأيام لطه حسين، دار الجنوب للنشر، تونس، 1992، ص. 71.
	الارتباط	سعيد علوش	معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، ص. 295.
	المناسبات الزمنية	محمد سويرتي	النقد البنيوي والنص الروائي، ج2، 65.

Portée	المدى	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 58.
	المدى	حسن بحراوي	بنية الشكل الروائي، ص. 122.
	المدى	حميد لحمداني	بنية النص السردي، ص. 74.
	المدى	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 159.
	المدى	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 379.
	المدى	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 92.
	المدى	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 97.
	المدى	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، ص. 130.
	المدى	إبراهيم صحراوي	تحليل الخطاب الأدبي، ص. 56.
	المدى	فاطمة الحاجي	البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 82.
	محمول الاسترجاع	المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية، ص. 48.
	الفسحة	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 76.
	النقطة الزمنية السابقة	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 117.
	السعة	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 77.
	السعة	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 354.

Amplitude	السعة	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 58.
	السعة	حسن بحراوي	بنية الشكل الروائي، ص. 125.
	السعة	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 255.
	السعة	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 92.
	السعة	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 97.
	السعة	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، ص. 130.
	السعة	المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية، ص. 48.
	السعة	فاطمة الحاجي	البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 82.
	السعة	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 76.
	الاتساع	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 159.
	الاتساع	حميد لحمداني	بنية النص السردي، ص. 74.
	العمق	إبراهيم صحراوي	تحليل الخطاب الأدبي، ص. 56.
	الامتداد المعين	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 117.
	المدى	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 77.
	المدى	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 354.

Récit premier[1]	الحكاية الأولى	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 60.
	الحكاية الأولى	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، ص. 131.
	الحكي الأوّل	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص.91.
	المحكي الأوّل	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الأدبي، ص. 148.
	المحكي الأوّل	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 411.
	المحكي الأوّل	فاطمة الحاجي	-الزمن في الرواية الليبية، ص. 91. -البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 83.
Récit primaire	حكاية ابتدائية	محمد معتصم	عودة إلى خطاب الحكاية، ص. 33.
	المحكي الابتدائي	محمد سويرتي	النقد البنيوي والنص الروائي، ج2 ص. 54.
	الحكي الابتدائي	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 158.
	القصة الابتدائية	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 17.
	الحكاية الأوّلية	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 97.
	الحكاية الأوّلية أو الزّمن الأوّلي	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 97.
	السرد الابتدائي	سمير المرزوقي وجميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 231.

[1]: تترجم قاسم (سيزا) مصطلح Récit premier بالقص الأول في كتابها بناء الرواية، ص. 39.

تظهر هذه الدّراسة مدى أهميّة الجهد المضني الذي ينفقه الدّارسّ، وهو يبحث وينقّب في الدّراسات السّرديّة المغاربيّة، في محاولة لحشد هذا الجدول بأكبر قدر ممكن من التّرجمات والمقابلات العربيّة التي وضعت بوصفها بدائل لمصطلحات تقنيّة التّرتيب الزّمنيّ، وذلك من أجل توكيد الملاحظات السّابقة، وإثبات الظواهر الاصطلاحيّة المسجّلة، وتبيّن -أيضا- واقع المشهد الاصطلاحيّ المغاربيّ وخطورته الصّارخة -في ميدان دراسة الزّمن السّردي وترجمة مصطلحاته- التي من شأنها أن تعصف بأيّ خطاب نقديّ مهما كانت رصانته ودقّته، كما بإمكانها أن تربك أيّ قارئ وتشتّت ذهنه وتفقده تركيزه ووعيه، مهما كانت قدرته وإمكاناته، ومهما كان فهمه واستيعابه. ومن أجل الإسهام أكثر في تشريح هذا المشهد الاصطلاحيّ القاتم، والتّمكّن من أخذ صورة واضحة عن أبرز مظاهره وأشكاله، ستقدّم -هذه الدّراسة- قراءة توصيفيّة لهذا الجدول لعلّها تقود إلى تشخيص مواطن الدّاء، وتتيح أمام القارئ فرصة تدارك النّقائص والعثرات.

إنّ أوّل ما يلاحظ لدى معاينة هذا الجدول هو أنّه يجسّد الاختلاف والتّباين بين النّقاد المغاربيّين في إطلاق المصطلحات والمقابلات، وعدم استقرارهم على مصطلح واحد من مصطلحات التّرتيب الزّمنيّ، وتلك علامة بارزة وسمة غالبة تنطبق على معظم أحوال التّعامل مع المصطلح يمكن أن يستثنى منها بعض الحالات القليلة والنّادرة إن لم نقل الشّاذة. فالطّابع العام إذا؛ الذي يحكم مصطلحات الجدول السّابق ويميّزها هو طابع التشتّت والتّشرذم والاختلاف والتّباين والتّعارض، على الرّغم من أنّ مشاربها ومصادرها واحدة. "فهناك اختلاف اصطلاحي [مغاربي] رهيب، بل اصطلاح [مغاربي] على الاختلاف"[1]، كما يعبّر عن ذلك الباحث الجزائري يوسف وغليسي.

لقد مكّن الجدول السّابق من إحصاء كم هائل وحشد كبير من التّرجمات أو المقابلات التي تمّ إطلاقها على مصطلحات التّرتيب الزّمني، ويأتي في مقدّمتها مصطلح Ordre الذي قوبل بسبع ترجمات مختلفة ومتغايرة فيما بينها، وهي: التّرتيب، والنّظام، والتّرتيب الزّمني، والنّظام الزّمني والانتظام، والانتظام الزّمني، وترتيب الأحداث، مالت فيها الكفّة لصالح المصطلح الأوّل (التّرتيب) الذي تكرّر ثلاث عشرة مرّة، في مقابل ثماني مرّات للنّظام وخمس للتّرتيب الزّمني وثلاث للنّظام

[1]: وغليسي (يوسف)، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص. 287.

الزّمني وترجمة واحدة لكلّ من الانتظام والانتظام الزّمني، وترتيب الأحداث. ولئن كانت التّرجمتان الأولى (التّرتيب) والثّالثة (التّرتيب الزّمني) تبدوان صحيحتين، إلاّ أنّ الاستعمال يميل أكثر إلى التّرجمة الأولى (التّرتيب)؛ لأنّها تبدو أكثر دقّة وتوافقا مع صيغة المصطلح الأصلية التي وضعها له جينات Ordre، ولحرص الدّراسة –أيضا– على ضرورة محافظة المصطلح الأجنبيّ على الصّيغة التي يجيء بها في الأصل، والتزام حدودها ومرجعياتها عند نقله وترجمته من دون تحريف أو زيادة أو نقصان، ومن دون إلحاقه أيضا بالصّفات أو النّعوت بالصّورة التي وردت بها ترجمة التّرتيب الزّمنيّ L'ordre temporele. وعلاوة على ذلك انسجام الدّلالة المعجميّة للتّرتيب مع الوظيفة التي يؤدّيها المصطلح في السّرديّات.

أما مصطلح المفارقات الزّمنية Anachronies temporelles فقد أحصى الجدول له أربع عشرة ترجمة يسودها الاختلاف والتّعارض أيضا، كما يتّصف بعضها بالالتباس والغموض الذي وصل إلى حدّ التناقض، والابتعاد عن الوجهات الأصليّة التي تميّز المصطلح. وأمّا بعضها الآخر فقد جانب الدّقة والصّواب واعتراه الخلط والاضطراب. ومن ذلك يوجد مصطلح المفارقات السّرديّة الذي وإن كان جزؤه الأوّل يدلّ على حدوث خروقات ومفارقات في ترتيب الأحداث السّرديّة، إلاّ أنّ إلحاقه بالصّفة حاد به عن الإشارة إلى المدلول الأصليّ بدقّة، ومثله –أيضا– مصطلحات التّحريفات الزّمنيّة والخلط الزّمنيّ والتّنافر الزّمني والتّنافرات السّرديّة، فهي جميعا مواضعات سيّئة مختلّة ومنحرفة خاصّة المصطلحين الأخيرين –اللّذين اختارهما سمير المرزوقي وجميل شاكر والسّعيد بوطاجين– قد يقودان إلى مناقضة المدلول الأصليّ تماما؛ لأنّ المفارقات الزّمنيّة هي في الأصل إثبات للعلاقة القائمة بين زمن القصّة وزمن الخطاب وتجسيد لها بواسطة أنواع من المفارقات هي الاسترجاعات Analepses والاستباقات Prolepses والتّأليفات الزّمنيّة Syllepses temporelles، بينما "تعني التنافرات عدم وجود علاقة أصلا"[1]. لتزداد حدّة هذا الاضطراب وتتفاقم وطأته أكثر مع التّرجمات التي أطلقها –على التّوالي– كلّ من "سعيد علوش" و"أحمد السّماوي" و"عثماني الميلود"، وهي: المفارقة التّاريخيّة والمغالطة التّاريخيّة، والمغلوط تاريخيّا؛ إذ تحوّلت المفارقة إلى مغالطة والزّمنيّة إلى تاريخيّة. وليس يدري الدّارس –أمام هذا الوضع– كيف خطر ببال هؤلاء الباحثين هذه المقابلات التي لا يمتلك القارئ إلاّ أن يضع أمامهما أكثر من علامة استفهام؟. وتأتي أخيرا

[1]: منصوري (مصطفى)، زمنية جيرار جنيت في النقد العربي الحديث، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع3، ص. 83.

التّرجمة التي وضعها "عمر عيلان" وهي حالات اللاّتواقت التي سبقت الإشارة إلى أنّها ترجمة لا تصح استعملها مترجمو "خطاب الحكاية" في مقابل المصطلح الأجنبيّ Anisochronies وليس Anachronies. وبذلك يبقى التحيّز لمصطلح المفارقات الزّمنيّة مبرّرا ليس فقط من جهة كونه شائعا ومتداولا؛ إذ حظي في الجدول بست ترجمات بصيغة الجمع (المفارقات الزّمنيّة) دون احتساب صيغة المفرد (المفارقة الزّمنيّة) التي ورد بها خمس مرّات، لتكون الحصيلة النّهائيّة إحدى عشرة ترجمة، وإنّما كذلك من جهة كونه أقرب إلى تأديّة المعنى الذي أراده "جينات" لمصطلحه، الأمر الذي تؤكّده معاني مادة (فرق) في المعاجم العربيّة.

بالانتقال إلى أشكال المفارقات الزّمنيّة، يُظهر الجدول تفنّنا كبيرا من لدن النّقاد المغاربيّين في ترجمة مصطلحات الاسترجاعات Analepses والاستباقات Prolepses والتّأليفات الزّمنيّة Syllepses temporelles. فقد تمّ تسجيل اثنتي عشرة ترجمة في مقابل مصطلح Analepses، وإحدى عشرة ترجمة مقابل مصطلح Prolepses، وأخيرا مصطلح Syllepses الذي حظي بخمس ترجمات فقط. فإذا كان مصطلح Analepses تقابله في الجدول ترجمات من مثل الاسترجاع واللّواحق والاستذكار والرجوع إلى الوراء والارتداد والبعديّة والتوقّع السّرديّ والرّجع والارتجاع؛ فإنّ الدّراسة تؤثر عليها جميعا صيغة الجمع التي عليها المصطلح في الأصل وهي الاسترجاعات Analepses[1]، وذلك لكونها ترجمة مستعملة ومتداولة بكثرة، ولو بصيغة المفرد؛ إذ تكرّرت في الجدول إحدى عشرة مرّة، ولكونها كذلك تؤدّي معنى هذه المفارقة التي يسترجع فيها السّارد أحداثا ماضيّة من زمن القصّة في الحاضر، وأيضا لأنّ فيها إشارة واضحة إلى دور السّارد في عمليّة استرجاع الأحداث التي تكون مقصودة، وذلك بالمقارنة مع اللّواحق[2] التي لا تؤدّي هذا المعنى

---

[1]: Genette (Gérard), Figures III, p. 130.

[2]: تعدّ ترجمة Analepses باللواحق وProlepses بالسّوابق ترجمة ملتبسة، وذلك من ناحية التداخل الذي قد يحصل بين دلالة المصطلحين لدى إعمال هذين الترجمتين، فقد تؤدي اللواحق معنى Prolepses وتؤدي السّوابق معنى Analepses وهو الأمر الذي ألبس على الناقد المصري "مراد عبد الرحمان مبروك" إلى حد مخالفته جينات في ترجمة هذين المصطلحين وفي تحديده لمفهومهما، وذلك في كتابه "آليات السرد في الرواية العربية المعاصرة"؛ إذ وضع Analepses في مقابل السوابق وProlepses في مقابل اللواحق. وعلى إثر ذلك حدّد السوابق بأنها جملة الأحداث الماضية أو التي سبق حدوثها واستحضرها السّارد في الزمن الحاضر، وحدّد اللواحق بكونها تمثّل جملة الأحداث المستقبلية التي لم تقع بعد أو لم يبلغها السّرد. يقول في هذا الإطار :"وتجدر الإشارة إلى أننا استخدمنا هذين التعبيرين السوابق واللواحق عكس مفهوم جيرار جينات فقد عني بالسوابق: العملية السردية المتمثلة في إيراد حدث آت، أو الإشارة إليه مسبقا. واللواحق عني بها العملية السردية المتمثلة في إيراد حدث سابق للنقطة الزمنية التي بلغها السرد، على أننا نرى أن هذين التعبيرين في العربية عكس هذا المفهوم هو الصحيح فالسوابق تعني بأحداث سبق حدوثها واستحضرها الكاتب أثناء العملية السردية. واللواحق تعني بأحداث لم تحدث في اللحظة الآنية لكنها ستحدث لاحقا. والدراسات اللغوية تقر =

مثلها مثل التوقّع السّرديّ الذي يبتعد عن هذا المعنى كلّية؛ لأنّ السّارد لا يتوقّع الأحداث في مستوى الخطاب، بل يكون على علم بها ودراية في الأصل، فهي متمظهرة بالنّسبة له في زمن القصّة، سواء كانت واقعيّة أم متخيّلة، ويبقى عليه هو إحداث هذه المفارقة عن طريق تكسير خطّية زمن القصّة واختراق ترتيبه. وليس أقلّ شأنا من ذلك مصطلح الاستذكار الذي انفرد به "حسن بحراوي"، الذي يحيل على معنى التذكّر، ممّا يشعرنا وكأنّ السّارد قد تفطّن إلى ذكر بعض الأحداث الماضيّة التي يكون قد نسيها من زمن القصّة، بينما الحال ليس كذلك؛ لأنّ عمليّة الاسترجاع –كما قلنا– عمليّة قصديّة ومتعمّدة. جاء في لسان العرب "واستذكره: كاذّكره؛ حكى هذه الأخيرة أبو عبيد عن أبي زيد فقال: أَرْتَمْتُ إذا ربطتَ في إصبَعه خيطا يستذكر به حاجته. وأذْكرهُ إيّاه: ذكَّرهُ، والاسم الذّكرى. الفرّاء: يكون الذّكرى بمعنى الذّكرِ، ويكون بمعنى التذكّرِ في قوله تعالى: {وذكّر فإنّ الذّكرى تنفع المؤمنين.}. والذّكر والذّكرى، بالكسر: نقيض النّسيان، وكذلك الذُّكْرةُ (...) واستذكر الشّيء: دَرسَهُ للذّكر. والاستذكار: الدّراسة للحفظ. والتذكّرُ: تذكّرُ ما أُنْسيتَهُ. وذكرتُ الشّيء بعد النّسيان وذكرتُه بلساني وبقلبي، وتذكّرتُهُ، وأذْكَرتُهُ غيري وذكّرتُهُ بمعنًى. قال الله تعالى: {وادّكر بعد أمّةٍ} أي ذكر بعد نسيان"[1]. وكذلك الأمر بالنّسبة للبعديّة التي انفرد بها أيضا "محمد سويرتي" لا تخرج عن هذا الإطار السّابق، فهي لا تتعدّى حدود دلالتها النّحويّة المأخوذة من ظرف الزّمان (بعد)؛ الذي لا تختلف عنه إلاّ في إضافة ياء النّسبة. فهي بهذه الصّيغة (البعدية) لا تحيط إحاطة شاملة بالمعنى المراد، حتى وإن كان فيها معنى الحدث أو الزّمن؛ بمعنى أنّها قد تدلّ على وقوع الحدث في الزّمن البعديّ، دون أن تتضمّن أيّة إحالة أو إشارة إلى طبيعة هذا الحدث، ودون أن يتحدّد موقعُه في الزّمن.

وأمّا بالنّسبة لمصطلحات: الرّجع والإرجاع والارتجاع والرجعات؛ فإنّها تؤول كلّها إلى مصطلح الاسترجاع الذي لا تختلف عنه إلاّ في الصّفة الاشتقاقيّة. وكذلك الأمر بالنّسبة

=هذا المفهوم أيضا عندما تقرن السوابق بالحروف التي تسبق الكلمة واللواحق بالحروف التي تلحق بآخرها. وإذا كان بعض الباحثين العرب انساقوا خلف مفهوم جيرار جينات فاستخدموا نفس مسمى هذه التعبيرات بنفس مفهوم جينات. فإننا نرى أن لكل لغة معناها ومبناها فالتعبير المستخدم عند جينات قد لا يتوافق مسماه الحرفي في لغته مع نفس المسمى في لغة أخرى. فالنقل الحرفي والتطبيق الحرفي لتعبير ما في لغة ما وتطبيقه حرفيا على لغة أخرى قد لا يكون في كل الأحوال صالحا للتعبير أو لتوصيل الدلالة المرجوة". مبروك (مراد عبد الرحمان) ، آليات السرد في الرواية العربية المعاصرة، الرواية النوبية نموذجا، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، د ط، مارس، 2000، ص. 183، 184.

[1]: لسان العرب، مج3، باب الذال، مادة (ذكر).

لمصطلح الاسترجاعات الذي لا يختلف عنه أيضا إلاّ في صفة الجمع. وإذا ما تمّ تأمّل مصطلح الرّجوع إلى الوراء؛ فإنّ أقلّ شيء يسجّل بشأنه هو أنّه ترجمة شاذة وغير ملائمة تماما كمقابل لــ: Analepses؛ إذ تصلح مقابلا مناسبا لـ: Flash-back؛ لأنّه يدلّ أكثر على معنى التّراجع أو الرّجوع إلى الوراء؛ ولأنّه ليس بإمكانه أن يحيط بدلالة هذا المصطلح وبجميع مرجعيّاته ووظائفه وأدواره. أمّا مصطلح الارتداد فيعدّ اشتقاقا قاصرا وترجمة رديئة انفرد بها النّقاد التّونسيون لوحدهم تقريبا، فضلا عن انتمائه إلى ميدان علم النّفس، فقد اهتمّت الدّراسات النّفسيّة بهذا المفهوم لدى دراستها لنفسيّة الشّخصيّة، واهتمامها بماضيها.

اختصّ النّقاد المغاربيّون مصطلح Prolepses بإحدى عشرة ترجمة نال منها مصطلح الاستباق حظوة أكبر؛ إذ تردّد استعماله ثلاث عشرة مرّة في كتابات النّقاد المغاربيّين-حسب ما يظهره الجدول أعلاه- في مقابل مصطلح السّوابق الذي تكرّر استعماله خمس مرات، ومصطلحي الاستشراف والاستباقات اللّذين استعملا ثلاث مرات. أمّا باقي التّرجمات الأخرى فلم تستعمل إلاّ مرّة واحدة فقط. وضمن هذا الكم من المصطلحات البديلة تتحيّز الدّراسة إلى اعتماد الاستباقات لا لكونها ترجمة مستعملة أو شائعة، وإنّما لكونها أقرب بكثير من غيرها إلى الإلمام بمعنى هذه المفارقة Prolepses -في الأصل- التي تتمّ باستباق ذكر أحداث من الزّمن المستقبل. كما تمّ إيثارها أيضا على بعض هذه المقابلات التي لا تختلف عنها إلاّ في الصّفة الاشتقاقيّة، حفاظا على صيغة الجمع التي ورد بها المصطلح في الأصل عند جينات[1]. وهذه المقابلات مثل السّوابق التي لا تختلف عنها إلاّ في صيغة الجمع، والسّابقة التي لا تختلف عنها أيضا إلاّ في صيغة المفرد المؤنّث، وكذلك مصطلح السّبق الذي لا يختلف عنه هو الآخر إلاّ في الصّيغة المصدريّة، فالاستباق أو الاستباقات مشتق من استبق[2]، وأمّا السّبق فمشتق من سبق[3]. ولئن لم تكن هناك من فوارق شاسعة بين الاستباقات والسّبق، إلاّ أنّ الاستعمال الأوّل يبدو مناسبا أيضا، وذلك بغية الحفاظ على صيغة الجمع التي جاءت بها مفارقة الاسترجاعات Analepses التي تمّ تفضيلها أيضا على غيرها من الاستعمالات الأخرى. وفي هذا النّطاق يردّ أيضا مصطلح الاستشراف

---

[1]: Genette (Gérard), Figures III, p. 154.

[2]: الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللّغة، ج8، باب القاف والسين، مادة (سبق).

[3]: لسان العرب، مج3، باب السين، مادة (سبق).

الذي وإن كان يحمل معنى استشراف الزّمن المستقبل؛ فإنّ ذلك يكون من باب النّظر والترقّب والتطلّع من مكان مرتفع أو بعيد، في حين أنّ حقيقة هذه المفارقة تكون باستباق السّارد لأحداث مستقبليّة يقينيّة ومعلومة لديه من زمن القصّة في مستوى الخطاب لتأديّة أغراض ووظائف سرديّة محدّدة. جاء في المعجم "وتشرّف الشّيء واستشرفه: وضع يده على حاجبه كالذي يستظل من الشّمس حتّى يبصرَه ويستبينَه. وفي حديث أبي طلحة، رضي الله عنه: أنّه كان حسن الرّمي، فكان إذا رمى استشرفه النبيّ، صلى الله عليه وسلم، لينظر إلى مواقع نبله، أي يحققُ نظره ويطّلعُ عليه. والاستشراف: أن تضع يدكَ على حاجبك وتنظرَ، وأصله من الشّرف والعلوّ، كأنّه ينظرُ إليه من موضع مرتفع، فيكون أكثر لإدراكه"[1]. وغير بعيد عن ذلك تقصر دلالة مصطلح القبليّة عن الإحاطة بمعنى Prolepses، فهي لا تتجاوز حدود دلالتها النّحويّة المستعارة من ظرف الزّمان (قبل). أمّا مصطلحات: الاستقبالات والتنبّؤات والتوقّعات، فهي مقابلات شنيعة تنحرف دلالاتها كليّة عن الوجهة الأصليّة التي ارتضاها "جينات" لمصطلحه.

أمّا مصطلح التّأليفات الزّمنية Syllepses temporelles، وإن لم يكن شائعا في الدّراسات النّقديّة المغاربيّة أو حتّى العربيّة؛ فقد عثر له –وفي حدود الاطّلاع– على خمس ترجمات مختلفة هي: التّأليف الزّمنيّ، والاستخدامات الزّمنيّة، والزّمن المؤلّف، والارتباط، والمناسبات الزّمنيّة. ومن بين هذه الاستعمالات تمّ تفضيل مصطلح التّأليفات الزّمنيّة الذي يعدّ أقرب إلى تأديّة المعنى الذي أراده جينات لهذا المصطلح، وهو عمليّة التّأليف أو الجمع –التي يقوم بها السّارد– بين الأزمنة المختلفة والمتباعدة بحكم علاقاتها وروابطها المكانيّة والموضوعية[2]. جاء في لسان العرب "وألّفتُ بينهم تأليفا إذا جمعتَ بينهم بعد تفرّق، وألّفتُ الشّيء تأليفا إذا وصلتَ بعضهُ ببعض؛ ومنه تأليف الكتب. وألّفتُ الشّيء أي وصلته"[3]. وفي تاج العروس "وألّف بينهما تأليفا: أوقع الألفة، وجمع بينهما بعد تفرّق، ووصلهما (...) وتألّف فلان فلانا: إذا دارهُ، وآنسهُ، وقاربهُ، وواصلهُ، حتى يستميلَه إليه. وتألّف القوم تألّفا: اجتمعوا، كائتلفوا ائتلافا، وهو مطاوعا ألّفهم تأليفا"[4].

---

[1]: لسان العرب، مج4، باب الشين، مادة (شرف).

[2]: Voir, Genette (Gérard), Op. cit, p. 179.

[3]: لسان العرب، مج1، باب الهمزة، مادة (ألف).

[4]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج23، تح، عبد الفتاح الحلو، مراجعة، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1986، باب الفاء، فصل الهمزة مع الفاء، مادة (ألف).

وينضاف إلى ذلك أنّ هذا المصطلح قد اعتمده مؤلفو "معجم السّرديّات"، وكذلك "محمد الخبو" في كتابه "الخطاب القصصيّ في الرّواية العربيّة المعاصرة"، مفضّلا إيّاه على مصطلح الزّمن المؤلّف الذي استعمله "شكري المبخوت"، الذي وإن كان يؤدّي المعنى نفسه الذي يؤدّيه مصطلح التّأليفات الزّمنيّة، إلاّ أنّ اعتماد مصطلح (التّأليفات) يبدو أكثر ملاءمة وانسجاما لتطابقه مع الصّيغة الأصليّة للمصطلح ولدلالته على فعل الجمع والتّأليف.

أمّا بالنّسبة للتّرجمات الأخرى التي عرفها مصطلح Syllepses temporelles والمشار إليها في الجدول؛ فإنّها تعدّ ترجمات ملتبسة نابعة من اجتهادات فرديّة لا تخدم المعنى المراد بدقّة، كما أنّها تغفل خصوصيّة المصطلح وظروف إنتاجه في بيئته الأصليّة. فمصطلح الارتباط مثلا، وإن كان يحمل معاني الضّم والتّعالق والتّقارب والاتّصال، يقال "ربطه، أي الشّيء يربطه بالكسر، ويَرْبُطُهُ، بالضّمِّ، وهذه عن الأخفش، نقله الجوهريّ، ربطا: شدّه فهو مربوط وربيط، يقال: دابّة ربيط، أي مربوطة. والرّباط، بالكسر: ما رُبط به، أي شُدّ به (...) وارتبط فرسا: اتّخذه للرِّباط أي لمرابطة العدوّ وتقول هو يرتبطُ كذا وكذا من الخيل [ومنه] ارتبط الدّابة، كربطها بحبل لئلاّ تفرَّ. والارتباط: الاعتلاق، نقله الطِّيبِيّ عن الزّجاج وأبي عبيدة. وفي المثل: استكرمت فاربط. ويروى أكرَمْتَ أي وجدت فرسا كريما فاحفظهُ، يُضربُ في وجوب الاحتفاظ بالنّفائس ويروى فارتبط. ويقال: ربط لذلك الأمر جأشا، أي صبر نفسه وحبسها عليه"[1]. فإنّه يبقى قاصرا عن استيعاب دلالة المصطلح بشكل دقيق. أمّا مصطلح الاستخدامات الزّمنيّة الذي استعمله "محمد معتصم" فيعدّ ترجمة غامضة وملتبسة وغير مبرّرة. وكذلك الأمر بالنّسبة لمصطلح المناسبات الزّمنيّة الذي اشتقه "محمد سويرتي" انطلاقا من النّحو والبلاغة يحفّه كثير من الغموض والالتباس، خاصّة وأن تبريرات الباحث له جاءت غير مقنعة وغير واضحة تماما. فاختيار الباحث لهذا المصطلح كان انطلاقا من التعريف الذي وضعه "السّجلماسي" لمصطلح المناسبة[2]. وبالرّجوع إلى هذا التّعريف يجد القارئ اختلافا وتباينا شاسعا بين هذا التّعريف وبين التّعريف أو المفهوم الذي وضعه جينات لمصطلح Syllepses؛ إذ إنّ المناسبة حسب تعريف "السّجلماسي" تكون بين جزئين أو معنيين

[1]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، المصدر السابق، ج19، تح، عبد العليم الطحاوي، مراجعة، عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1980، باب الطاء المهملة، فصل الراء مع الطاء، مادة (ربط).

[2]: ينظر، السجلماسي (أبو القاسم محمد)، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، ص. 403.

متّفقين في المادّة والمثال والجنس، أمّا مفهوم مصطلح Syllepses فيعبّر عن معنى الجمع والتّأليف بين مجموعة من الأزمنة المتباينة والمتغايرة في محلّ مكاني واحد[1]. وهنا يتّضح جليّا بأنّ البلاغة العربيّة ليس بمقدورها أن تقدّم –دائما– البدائل الملائمة والمناسبة للمصطلح الغربيّ، وذلك بحكم الاختلافات الجوهريّة والفوارق البيّنة والشّاسعة القائمة بين محاضن هذه المصطلحات ضمن البلاغتين العربيّة والغربيّة.

بالنّظر في التّرجمات التي وضعت لمصطلحي Portée وAmplitude يجد الدّارس أنّ التّرجمة الشّائعة لهما هي المدى والسّعة على التّوالي، وحفاظا على هذا الاستعمال، ورغبة كذلك في توحيد المصطلحات ومفاهيمها والجهود بين الباحثين والدّارسين، تمّ تخيّر هاتين التّرجمتين بوصفهما بديلين ملائمين للمصطلحين الأجنبيّين. وفي مقابل هذين الاستعمالين الشّائعين (المدى والسّعة) أحصى الجدول مقابلات أخرى يكتنفها الالتباس والغموض ويميّزها عدم الدّقة والوضوح، ومنها، مصطلحات: محمول الاسترجاع، والفسحة والنّقطة الزّمنيّة السّابقة التي وضعت في مقابل مصطلح Portée؛ إذ لا يمكن أن يكون المدى خاصّا بمفارقة الاسترجاعات فقط مع التّرجمة التي تخيّرها "شكري المبخوت" و"رجاء بن سلامة" (محمول الاسترجاع) هذا فضلا عن صيغة التّركيب التي وردت بها، والتباس كلمة محمول التي تسهم في تكوينها. أمّا مصطلح الفسحة وإن كان يعبّر عن إفساح المجال للمفارقة الزّمنيّة وإخلاء المكان أمامها؛ إلاّ أنّه لا يعبّر عن معنى المسافة الزّمنيّة أو المجال الفاصل بين المفارقة الزّمنيّة واللّحظة التي تتوقّف فيها القصّة. وأخيرا مصطلح النّقطة الزّمنيّة السّابقة الذي اقترحه "الصّادق قسومة". ففضلا عن طوله، فإنّه يلتبس بمفارقة الاستباقات. ومن المقابلات الأخرى أيضا التي وضعت لمصطلح Amplitude توجد مصطلحات الاتّساع والعمق والامتداد المعيّن التي تقصر جميعا عن تأديّة المعنى الذي تؤدّيه السّعة وهو المدّة الزّمنيّة التي تستغرقها المفارقة الزّمنيّة من بدايتها إلى نهايتها.

أمّا بالنّسبة لآخر مصطلحات تقنيّة التّرتيب الزّمنيّ، ويتعلّق الأمر بمصطلح Récit premier أو Récit primaire. فقد سجّل الجدول ثلاث ترجمات في مقابل الصّيغة الأولى التي جاء بها المصطلح Récit premier وسبع ترجمات في مقابل الصّيغة الثّانيّة Récit primaire، وشيء طبيعيّ

[1]: Voir, Genette (Gérard), Op. cit, p. 179.

أن ترجّح الكفّة لصالح الصّيغة الثّانيّة؛ لأنّ "جينات" قد فتح المجال لإمكانيّة استعمالها في كتابه Nouveau discours du récit.

ترجم مصطلح Récit premier بالحكاية الأولى والمحكيّ الأوّل والحكي الأوّل، ولئن بدت التّرجمتان الأولى والثّانيّة مقبولتين؛ فإنّ التّرجمة الأخيرة تبقى مردودة لالتباس مصطلح حكي وغموضه. وأمّا بالنّسبة لمصطلح Récit primaire فقد ترجم بالحكاية الابتدائيّة والمحكيّ الابتدائيّ والحكي الابتدائيّ والقصّة الابتدائيّة والحكاية الأوّليّة والزّمن الأوّلي والسّرد الابتدائيّ، ومن هذه التّرجمات يفضّل أيضا استعمال المقابلين الأوليين: الحكاية الابتدائيّة والمحكي الابتدائيّ، وذلك بالنّظر إلى التّرجمة المناسبة التي حظي بها الجزء الأوّل من المصطلح الأجنبيّ ككل Récit primaire، وهو مصطلح Récit الذي يترجم عادة بالحكاية أو بالمحكيّ. وفي مقابل ذلك تُستهجن ترجمة Récit بحكي أو بقصّة أو بسرد، الأمر الذي أثّر كثيرا في تحريف الصّيغة التي عليها مصطلح Récit primaire في الأصل وأدّى إلى تشويه دلالته.

كانت هذه وقفة توصيفية لأشكال ترجمة مصطلحات تقنيّة التّرتيب الزّمنيّ في السّرديّات المغاربيّة، التي يقف الدّراس من خلالها على مشهد مخيف، وأزمة اصطلاحيّة خانقة، نتيجة الكم الهائل من البدائل والتّرجمات التي وضعت في مقابل المصطلح الأجنبيّ الواحد. غير أنّ هذه الأزمة الاصطلاحية قد تفاقمت أوضاعها أكثر وتضاعفت حدّتها بشكل رهيب مع التّرجمات التي شهدها الجهاز الاصطلاحيّ لتقنيّة المدّة، وبالشّكل الذي يبيّنه الجدول الآتي:

2-2-ترجمة مصطلحات المدّة Durée:

المصطلح الفرنسي	الترجمة العربية	الباحث	المرجع
Durée	المدة	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 378.
	المدة	محمد القاضي	تحليل النص السردي، ص. 59.
	المدة	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 101.
	المدة	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 160.
	المدة	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 111.
	المدة	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 134.
	المدة	محمد نجيب العمامي	الوصف في النص السردي، ص. 233.
	المدة	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية لتودوروف، ص. 48.
	المدة	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي، للنصوص ص. 63.
	المدة	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، 135.

	المدة	فاطمة سالم الحاجي	الزمن في الرواية الليبية، ص. 85. -البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 71.
	المدة	عبد الحكيم المالكي	السرديات والقصة الليبية القصيرة، ص. 13.
	المدة أو الديمومة	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 76.
	المدة أو الديمومة	محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم	السرديات والرواية الموريتانية، ص. 20.
	المدة أو الديمومة	عبد الحميد بورايو	-مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، ص. 100. -منطق السرد، ص. 150، 157.
	الديمومة	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص. 161.
	الديمومة	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 354.
	الديمومة	سمير المرزوقي وجميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 89.
	الديمومة	أحمد السماوي	فن السرد في قصص

			طه حسين، ص. 123.
	الديمومة	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 125.
	الديمومة	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 31.
	الديمومة	كمال الرياحي	حركة السرد الروائي ومناخاته، ص. 112.
	الاستغراق الزمني	حميد لحمداني	بنية النص السردي، ص. 75.
Vitesse	السرعة	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 254.
	السرعة	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 134.
	السرعة	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 31.
	السرعة	محمد نجيب العمامي	الوصف في النص السردي، ص. 23.
	السرعة	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 43.
	السرعة	محمد معتصم	عودة إلى خطاب الحكاية، ص. 39.
	السرعة	عبد اللطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي، ص. 113.
	السرعة	يوسف وغليسي	الشعريات

			والسرديات، ص. 116.
	سرعة الحكي	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 138.
	سرعة السرد	إبراهيم صحراوي	تحليل الخطاب الأدبي، ص. 71.
	سرعة السرد	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 126.
	السرعة السردية	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 160.
	السرعة السردية	السعيد بوطاجين	السرد ووهم المرجع، ص. 32.
	سرعة النص	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 428.
Pause[1]	الوقف	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 78.
	الوقف	محمد القاضي	تحليل النص السردي، ص. 59.
	الوقف	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 135.
	الوقف	فاطمة سالم الحاجي	الزمن في الرواية الليبية، ص. 140.
			-البناء النقدي في

[1]: تترجم يمنى العيد مصطلح Pause بالاستراحة في كتابها تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي، ص. 126.

			الرواية الليبية، ص. 110.
	الوقفة	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 478.
	الوقفة	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 144.
	الوقفة	محمد نجيب العمامي	الوصف في النص السردي، ص. 23، 26.
	الوقفة	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 44.
	الوقفة	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية لتودوروف، ص. 49.
	الوقفة	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 48.
	الوقفة	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 128.
	الوقفة	عبد الحميد بورايو	-مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، ص. 101.
	الوقفة	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 109.

	الوقفة	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص.170.
	الوقفة	محمد بوعزة	تحليل النص السردي، ص. 92.
	الوقفة	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 161.
	الوقفة	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 112.
	التوقف	سمير المرزوقي و جميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 90.
	-الوقفة -الوقفة الوصفية	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، 136. -الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن هدوقة، ص. 296.
	الوقفة الوصفية	حسن بحراوي	بنية الشكل الروائي، ص. 175.
	الوقفة الوصفية	كمال الرياحي	حركة السرد الروائي ومناخاته، ص. 116.
	الوقفة الوصفية	عبد الحكيم المالكي	السرديات والقصة الليبية القصيرة، ص. 15.

	الوقفة أو الاستراحة	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 354، 503.
	التوقف أو الاستراحة	إبراهيم صحراوي	تحليل الخطاب الأدبي، ص. 72.
	الاستراحة	حميد لحمداني	بنية النص السردي، ص. 76.
	الاستراحة	عثماني الميلود	شعرية تودوروف، ص. 46.
	الاستراحة	السعيد بوطاجين	السرد ووهم المرجع، ص. 32.
	الإيقاف أو القطع المؤقت	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 128.
	الموجز الوصفي	عبد اللطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي، ص. 119.
Ellipse[1]	الحذف	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 78.
	الحذف	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية،ص. 109.
	الحذف	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص. 164.

[1]: من الترجمات التي خص بها مصطلح Ellipse عند بعض النقاد المشارقة نذكر:

–الثغرة: استعملتها قاسم (سيزا) في كتابها بناء الرواية، ص. 64. والكردي (عبد الرحيم) في كتابه السرد ومناهج النقد الأدبي، ص. 113. والعاني (شجاع مسلم) في كتابه قراءات في الأدب والنقد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص. 171.

–القفز: استعملتها العيد (يمنى) في كتابها تقنيات السرد الروائي، ص. 125.

	الحذف	محمد بوعزة	تحليل النص السردي، ص. 92.
	الحذف	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 113.
	الحذف	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 354.
	الحذف	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، 137.
	الحذف	إبراهيم صحراوي	تحليل الخطاب الأدبي، ص. 72.
	الحذف	فاطمة سالم الحاجي	الزمن في الرواية الليبية، ص. 140. -البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 110.
	الحذف	عبد الحكيم المالكي	السرديات والقصة الليبية القصيرة، ص. 15.
	الحذف	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية لتودوروف، ص. 49.
	الحذف	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 48.

	الحذف	عبد القادر المهيري وحمادي صمود	باتريك شارودو ودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ص. 202.
	الإضمار	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 29.
	الإضمار	محمد القاضي	تحليل النص السردي، ص. 59.
	الإضمار	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 135.
	الإضمار	سمير المرزوقي و جميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 93.
	الإضمار	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص.140.
	الإضمار	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 43.
	الإضمار	كمال الرياحي	حركة السرد الروائي ومناخاته، ص. 113.
	الإضمار	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 63.
	الإضمار	عبد الحميد بورايو	-مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، ص. 101.

	الإضمار	عبد اللطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي، ص. 119.
	الحذف أو الإسقاط	حسن بحراوي	بنية الشكل الروائي، ص. 156.
	القطع	حميد لحمداني	بنية النص السردي، ص. 76.
	الاستقطاع	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 161.
	الإسقاط الكلي	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 128.
	الثغرة أو الإضمار أو الحذف	نجيب العمامي	البنية والدلالة في الرواية، ص. 109.
	الكتمان	عبد الرحمان مزيان	تزفيطان تودوروف، مفاهيم سردية، ترجمة: عبد الرحمان مزيان، منشورات الاختلاف، ط1، 2005، ص. 113.
Sommaire[1]	التلخيص	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 78.
	التلخيص	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 133.

[1]: تترجمه العيد (يمنى) بالإيجاز في تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي، ص. 127.

	التلخيص	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية لتودوروف، ص. 49.
	التلخيص	عبد الحكيم المالكي	السرديات والقصة الليبية القصيرة، ص. 15.
	التلخيص	عبد الرحمان مزيان	مفاهيم سردية، ص. 113.
	الخلاصة	حسن بحراوي	بنية الشكل الروائي، ص. 145.
	الخلاصة	حميد لحمداني	بنية النص السردي، ص. 76.
	الخلاصة	محمد بوعزة	تحليل النص السردي، ص. 92.
	الخلاصة	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 160.
	الخلاصة	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 195.
	الخلاصة	فاطمة سالم الحاجي	الزمن في الرواية الليبية، ص. 140. -البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 110.
	الملخص	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 112.

	اختصار	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 355.
	المجمل	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 109.
	المجمل	محمد القاضي	الخبر في الأدب العربي، ص. 398. تحليل النص السردي، ص. 59.
	المجمل	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 136.
	المجمل	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 373.
	المجمل	سمير المرزوقي و جميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 89.
	المجمل	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 44.
	المجمل	كمال الرياحي	حركة السرد الروائي ومناخاته، ص. 112.
	المجمل أو الإجمال	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات تطبيقية، ص. 55.
	السرد المجمل	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 128.
	الموجز المكثف	عبد اللطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي، ص. 119.

	الموجز	إبراهيم صحراوي	تحليل الخطاب الأدبي، ص. 72.
	الإيجاز	عبد الحميد بورايو	-مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، ص. 102.
	التلخيص أو الملخص أو المجمل	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، 137.
	المجمل أو التلخيص أو الموجز	نجيب العمامي	البنية والدلالة في الرواية، ص. 110.
	المحكي المقتصب أو المختصر أو الخلاصة	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص. 163، 166.
Scène	المشهد	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 78.
	المشهد	حميد لحمداني	بنية النص السردي، ص. 76.
	المشهد	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية،ص. 109.
	المشهد	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص. 168.
	المشهد	محمد بوعزة	تحليل النص السردي، ص. 92.
	المشهد	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 160.

	المشهد	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 111.
	المشهد	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 394.
	المشهد	محمد القاضي	الخبر في الأدب العربي، ص. 398. تحليل النص السردي، ص. 59.
	المشهد	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 136.
	المشهد	محمد نجيب العمامي	الوصف في النص السردي، ص. 233.
	المشهد	سمير المرزوقي وجميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 93.
	المشهد	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 44.
	المشهد	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 125.
	المشهد	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 127.
	المشهد	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية لتودوروف، ص. 49.
	المشهد	عبد الوهاب الرقيق	في السرد: دراسات

			تطبيقية، ص. 48.
	المشهد	كمال الرياحي	حركة السرد الروائي ومناخاته، ص. 114.
	المشهد	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 158.
	المشهد	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 355.
	المشهد	عبد الحميد بورايو	-مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، ص. 100.
	المشهد	السعيد بوطاجين	الاشتغال العاملي: دراسة سيميائية، غدا يوم جديد لابن هدوقة عينة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، أكتوبر2000، ص. 179.
	المشهد	فاطمة سالم الحاجي	الزمن في الرواية الليبية، ص. 140. -البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 110.

	المشهد	عبد الحكيم المالكي	السرديات والقصة الليبية القصيرة، ص. 15.
	-المشهد -الوصف المشهدي	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، 136. الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن هدوقة، ص. 296.
	السرد المشهدي	حسن بحراوي	بنية الشكل الروائي، ص. 166.
	الموجز المشهدي	عبد اللطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي، ص. 119.
Paralipse	النقصان	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 62.
	الحجب	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 136.
	الحجب	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 144.
	الحذف المؤجل	سعيد يقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 77، 78.
	التستّر	أحمد السّماوي	فن السرد في قصص طه حسين،ص. 140.

	الإسقاط الجزئي	قسومة الصادق	طرائق تحليل القصة، ص. 129.
	الإيجاز	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 502.
	الاكتفاء	محمد سويرتي	النقد البنيوي والنص الروائي ج2، ص. 56.
Récit détaillé	السرد المفصل	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 136.
	القص المفصل	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 329.
	السرد المسهب	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 127.
	التحليل	عبد الرحمان مزيان	مفاهيم سردية، ص. 113.
Narration détaillé	السرد المفصل	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 109.
Isochronie	التوافق الزّمني	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 124.
	التوافق الزّمني	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 135.
	التوازي الزمني	عبد الرحمان مزيان	مفاهيم سردية، ص. 112.

	التواقت	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 101.
anisochronies	لا توافق زمني	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 360.
	اللاتوافق الزمني	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 135.
	اللاتواقتات	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 101.

يبرز هذا الجدول مظهرا آخر من مظاهر الفوضى والاضطراب في ترجمة مصطلحات الزّمن السّرديّ، كما يؤكّد أيضا إشكاليّة أخرى تضاف إلى جملة الإشكالات التي طبعت تعامل النّقّاد المغاربيّين السّلبي مع المفاهيم والمصطلحات النّقديّة الغربيّة الوافدة. فقد شهدت مصطلحات تقنيّة المدّة هي الأخرى المصير نفسه الذي شهدته مصطلحات التّرتيب الزّمنيّ، وهو إطلاق المقابلات الكثيرة والبدائل المتنوّعة على المصطلح النّقديّ الواحد. وقد اتّضح أنّ هذا الاختلاف والتباين مردّه دائما إلى الاجتهادات التّرجميّة الفرديّة والمحاولات الارتجاليّة التي تغلق الأبواب أمام كلّ محاولة لتوحيد هذه الجهود والتّرجمات المصطلحيّة. ينضاف إلى ذلك سوء إدراك النقّاد المغاربيّين لمفاهيم هذه المصطلحات في محاضنها الأصليّة، وعجزهم عن الإلمام بمختلف أسيقتها ودلالاتها لدى نقلها إلى البيئة النّقديّة العربيّة، لأنّ الغاية الأساسيّة المرجوّة من وراء ذلك هي توحيد الفهم الاصطلاحيّ وتحقيق التّواصل المعرفيّ، وليس توحيد المصطلح وترجمته.

قوبل مصطلح Durée –حسب ما يظهره الجدول السّابق– بثلاث ترجمات هي المدّة والدّيمومة والاستغراق الزّمنيّ رجحت فيها الكفّة لفائدة المصطلح الأوّل الذي استعمل خمس عشرة مرّة في مقابل مصطلح الدّيمومة الذي استعمل عشر مرات، ومصطلح الاستغراق الزّمنيّ الذي استعمل مرّة واحدة فقط من قبل النّاقد المغربي "حميد لحمداني". كما وجد بعض النّقاد الآخرين الذين يستعملون مصطلحي المدّة والدّيمومة معا، كما هو الشّأن بالنّسبة للنّاقد المغربيّ "سعيد يقطين"، والنّاقد الموريتاني "محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم"، والباحث الجزائريّ "عبد الحميد بورايو". وقد بدا أنّ استعمال التّرجمة الأولى هو الأصوب والأسلم مقارنة بالتّرجمة الثّانيّة، كون مصطلح المدّة يدلّ

بوضوح على المدّة الزّمنيّة التي تستغرقها أحداث القصّة مقاسة بالثّوانيّ والدّقائق والسّاعات والشّهور والسّنين؛ أي إنّ هذه المدّة الزّمنيّة التي يدلّ عليها هذا المصطلح تكون محدّدة ومضبوطة، وهو المعنى الذي أراده "جينات" لمصطلحه Durée. أمّا مصطلح الدّيمومة فيعدّ بعيدا عن أداء هذا المعنى بدقّة؛ لأنّ من معاني الدّيمومة الدّوام والاستمرار والسّكون. جاء في المعجم ضمن مادة (دوم) "والدَّيمومُ والدَّيمومةُ: الفلاة يدوم السّير فيها لبعدها؛ قال ابن سيدة: وقد ذكرتُ قول أبي عليٍّ أنّها من الدّوام الذي هو السَّخُّ. والدّيمومة: الأرض المستوية التي لا أعلام بها ولا طريق ولا ماء ولا أنيس وإن كانت مُكْلِئَةً، وهن الدّياميمُ. يقال: علونا ديمومةً بعيدةَ الغورِ، وعلونا أرضا ديمومةً منكرةً. وقال أبو عمرو: الدّياميم: الصحارى الملّسُ المتباعدة الأطرافِ. ودوّمتِ الكلابُ: أمعنت في السّير. ودوّمت الشّمسُ في كبد السّماء. ودوّمت الشّمس: دارت في السّماء. كأنها لا تمضي"[1]. وفي تاج العروس للزّبيديّ "دام الشّيء يدومُ كقال يقولُ. ودام يدام كخاف يخاف (...) دَوْمًا ودَوامًا وديمومةً (...) وأَدامهُ إدامةً واستدامَهُ وكذلك داومَهُ: إذا تأنّى فيه، والمداومة على الأمر: المواظبة عليه، ومن طلب الدَّوامَ استدام الله نعمتَه. والدَّيُّومُ: الدّائم منه، كما قالوا: قيُّوم. والدَّوم: الدّائم من دام الشّيءُ يدومُ إذا طال زمانُهُ، أو من دام الشّيءُ إذا سكن، ومنه: الماءُ الدّائمُ، والظّل الدّائم، وصفوهما بالمصدر وهو مجاز. ومنه الحديث: {نهى أن يُبالَ في الماء الدّائم، ثمّ يُتوضأُ منه} وهو الماء الرّاكد السّاكن (...) والدِّيمةُ، بالكسر: مطر يدوم أي: يطول زمانهُ في سكون. ومازالت السّماء دومًا دومًا وديمًا ديمًا (...) أي: دائمة المطر (...) والدّأماء: البحر لدوام مائه، أصله دَوَماء محرّكة، أو دَوْماء مسكّنة، وقد دام البحر يدوم: سكن"[2]. ومن خلال هذه المعاني يظهر أنّ تحديد زمن الدّيمومة أو قياسه يكون أمرا مستعصيا، وهو ما يبعدها عن الدّلالة الأصليّة التي وضعت لمصطلح Durée، ويجعلها أقرب إلى التّعبير عن الزّمن الفلسفيّ الأبدي المطلق أو السّرمدي، أوكذلك للتّعبير عن الزّمن النّفسيّ الدّاخليّ أو الواقعي حسب تحديدات الفلسفة البرغسونيّة الحدسيّة للدّيمومة. وأمّا الاستغراق، فيدلّ في المعجم العربيّ على الاستيعاب. ومن ذلك ما عبّر عنه لسان العرب "والاستغراق: الاستيعاب. وأَغْرَقَ في الشّيء: جاوز الحدّ، وأصله من نزع السّهم. وفي التنزيل: {والنّازعات غرقا}؛ قال الفرّاء: ذُكر أنها الملائكة وأنّ النّزعَ نزعُ الأنفسِ

[1]: لسان العرب، مج2، باب الدال، مادة (دوم).

[2]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج32، تح، عبد الكريم العزباوي، مراجعة، أحمد مختار عمر وعبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2000، باب الميم، فصل الدال المهملة مع الميم، مادة (دوم).

من صدور الكفّارِ، وهو قولكَ والنّازعات إغراقا، كما يُغرقُ النّازع في القوس"[1]. وهذا المعنى عبّر عنه الزّبيديّ قائلا: "واستغرق: استوعب ومنه قول النحويين: لا: لاستغراق الجنس، وهو مجاز. ومن المجاز: اغترَقَ الفرسُ الخيلَ إذا خالطها ثم سبَقَها. واغترقت النّفس: استوعبت في الزّفير هكذا في النُّسَخِ، وهو خطأ، والصّواب: اغترقَ النَّفَسَ، محرّكةً: استوعب في الزّفير"[2]. وبهذا المفهوم لا يمكن أن يحمل مصطلح الاستغراق معنى الزّمن بدقّة مقارنة بمصطلح المدّة، الذي يدلّ على الزّمن أو البرهة منه كما هو في المعجم[3]، كما بإمكانه أن ينهض بأداء الوظيفة الأصليّة للمصطلح Durée، وهي الإشارة إلى العلاقة التي تفترضها هذه التقنيّة بين مدّة زمن الأحداث في مستوى القصّة، وما يقابل ذلك بالأسطر والصّفحات في مستوى الخطاب أو النّص[4]. ويضاف إلى ذلك أن مصطلح الاستغراق الزّمنيّ في هيئته المركّبة لا يتطابق مع مصطلح Durée في صيغته المفردة.

مع مصطلح Vitesse كان الأمر أفضل حالا من سابقه؛ إذ وضع في مقابله ترجمة مشهورة ومتداولة كثيرا هي السّرعة، باستثناء بعض التّرجمات القليلة التي تستعمل المصطلح مضافا أو تُلحقه بالنّعوت، من مثل: سرعة الحكي، سرعة السّرد، سرعة النّص، والسّرعة السّرديّة، وذلك بهدف الإشارة إلى سرعة الإنجاز في مستوى الخطاب (كذا صفحة في السّاعة)، التي تقاس من خلال العلاقة بين مدّة القصّة، وطول النّصّ؛ أي إنّ السّرعة المقصودة هنا هي السّرعة التي تتحقّق بها مدّة القصّة مقاسة بحجم النّصّ الذي يتحدّد بعدد الأسطر والصّفحات[5]. ومن منطلق هذا التّحديد عبّر "جينات" عن إمكانيّة استبدال مصطلح السّرعة Vitesse بمصطلح المدّة Durée، دون أن يتجاوزه؛ لأنّ مصطلح Vitesse قد يكون –في نظره– ملائما لتأديّة المعنى الذي قصد إليه، وهو سرعة الإنجاز التي تتحدّد بالتحوّل من مدّة القصّة إلى طول النّصّ[6]. وبناء على ذلك فهم بعض النّقاد ومنهم "محمد الخبو" أنّ "جينات" قد تراجع عن استعمال بعض المصطلحات مستعيضا

---

[1]: لسان العرب، مج5، باب الغين، مادة (غرق).

[2]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج26، تح، عبد الكريم العزباوي، مراجعة، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1990، باب القاف، فصل الغين المعجمة مع القاف، مادة (غرق).

[3]: لسان العرب، مج6، باب الميم، مادّة (مدد).

[4]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 182.

[5]: ينظر، جينات (جيرار)، عودة إلى خطاب الحكاية، تر، معتصم (محمد)، ص. 39، 40.

[6]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 40.

بها عن غيرها، ومن ذلك ما لاحظه على مصطلح Durée، حينما فهم من أقوال جينات أنّه استعاض عنه بمصطلح Vitesse، الذي بدا له أكثر شمولية وتأديّة لمعنى العلاقة القائمة بين المدّة الزّمنيّة التي تستغرقها القصّة وسرعة إنجازها في الخطاب[1]، وعلى إثر ذلك فهم أنّ مصطلح المدّة Durée يكون متعلّقا بمستوى القصّة، بينما مصطلح سرعة Vitesse أكثر ملاءمة لمستوى الخطاب، وهو المستوى الذي أقام عليه "جينات" تحليلاته السّرديّة، وبالأخص دراسته للزّمن. لكنّ الحقيقة غير ذلك لأنّ جينات لم يتراجع عن مصطلحاته التي وظّفها في Discours du Récit، وإنّما استحضر هذه المصطلحات في إطار ردّه على الانتقادات الموجّهة إليه، وفي إطار تبريره لمصطلحاته التي اعتمدها في دراسته السّابقة. وفي هذا السّياق جاء استعماله لمصطلح سرعة Vitesse في كتابه Nouveau Discours du Récit؛ إذ رأى بشأنه أنّه كان بإمكانه أن يستعمله مكان مصطلح Durée[2]، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يفهم منه أنّ جينات قد تراجع عن مصطلحه الأوّل، أو استعاض عنه بغيره، كما أنّه لا يمكن أن يكون ذلك مبرّرا لاعتماد مصطلح Vitesse والاستغناء عن مصطلح Durée، وبمعنى آخر أكثر دقّة ووضوحا يمكن القول بأنّ السّياق الذي استعمل فيه مصطلح Vitesse يعبّر عن دفاع "جينات" عن مصطلحه الأوّل Durée، وأنّه لا يزال وفيّا له على الرّغم من استعماله لمصطلح Vitesse.

بالرّجوع إلى الجدول، وتحديدا لدى معاينة التّشكيل الاصطلاحيّ الذي وضع لتقنيّات المدّة، لا يختلف الوضع تماما عن سابقه؛ إذ تمّ تسجيل تباين صارخ بين النّقاد المغاربيّين في توجيههم المقابلات وإطلاقهم المسمّيات الكثيرة على هذه التّقنيات الزّمنيّة. ولعلّ من الأسباب المباشرة التي تقف وراء ذلك، وتنضاف إلى جملة الأسباب المؤدّية إلى هذه الوضعية الاصطلاحية النّشاز، ذلك الاحتفاء الكبير والاهتمام البليغ الذي حظيت به هذه التّقنيّات من طرف هؤلاء النّقاد؛ إذ لا تكاد تخلو أيّ دراسة تشتغل على الزّمن من تطبيق هذه التّقنيّات أو إجراء بعض الأمثلة عليها، فهي تعدّ الجانب المرن في دراسة الزّمن السّرديّ عند "جينات". وبذلك يبدو أمرا طبيعيا مع كثرة التّحليلات والإجراءات المتعلّقة بهذه التّقنيّات أن يحصل الاختلاف والتّعارض بين الباحثين والدّارسين في تحديد مفاهيمها، وفي وضع المقابلات المناسبة لها.

---

[1]: ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 62.

[2]: Genette (Gérard), Nouveau discours du récit, p. 23

تواضع النّقاد المغاربيّون على مصطلح Pause بثماني ترجمات متباينة، هي: الوقفة والوقف والتوقّف والوقفة الوصفيّة والإيقاف والاستراحة والقطع المؤقّت والموجز الوصفيّ، اشتهر منها مصطلح الوقفة الذي استعمل خمس عشرة مرّة، في مقابل مصطلحات الوقف والوقفة الوصفيّة والاستراحة التي استعملت أربع مرّات لكلّ منها، ومصطلح الوقف الذي استعمل مرّتين. أمّا باقي المقابلات التي وضعت للمصطلح فلم تتعدّ حدود التّرجمة الواحدة حسب ما يظهره الجدول. ومن جملة هذه التّرجمات وقع الاختيار على التّرجمة الأولى (الوقفة) لملاءمتها وتطابقها مع مصطلح Pause، فضلا عن تداولها وشيوعها. كما أنّ المعنى الذي وضعه لها المعجم العربيّ يجعلها قادرة على حمل وظيفة المفهوم الذي حدّده جينات لمصطلح Pause[1]. ومن هذه المعاني ما أورده الزَّبيديّ في تاج العروس تحت مادة وقف: "ووقفَ وقفةً، وله وقفات. وتوقّف بمكان كذا. ووقَفَ القارئُ على الكلمة وقوفا، ووقّفه توقيفا: علّمه مواضع الوقوف"[2]. فهذا الاستعمال ينسجم مع الوقفات الزّمنيّة التي تتخلّل السّرد ويحدثها السّارد من خلال لجوئه إلى الوصف.

في المقابل يظهر الجدول مصطلحات الوقف والتوقّف والإيقاف بوصفها مصطلحات غير مستعملة، وإن كانت أصيلة. أمّا مصطلح الوقفة الوصفيّة فيعدّ مواضعة غير دقيقة، كونه يحيل الوصف على حالة تكون سببا دائما في الإيقاف التّام لحركة الزّمن، في حين أنّ الوصف لا يشكّل إيقافا للزّمن بشكل تام أو نهائيّ، وإنّما يعمل على إبطاء حركته وتقليص سرعته. وهي المسألة التي سبق الوقوف عليها في مواضع سابقة من هذا البحث. غير أنّ مصطلح الموجز الوصفيّ الذي اقترحه "عبد اللّطيف محفوظ" فرغم أنّه ترجمة شاذّة وغير مستعملة، إلاّ أنّه يبقى أفضل حالا من مصطلح الوقفة الوصفيّة كونه يدلّ على الإيجاز الزّمنيّ، وليس الإيقاف الزّمنيّ التّام؛ بمعنى أنّ الوصف في هذه الحالة يقدّم تقليصا أو إيجازا لزمن أطول منه في الواقع هو زمن القصّة.

أخيرا مصطلح الاستراحة الذي يبقى قاصرا هو الآخر كذلك عن الإيفاء بالغرض، كونه يحيل على معنى انقطاع السّارد وفراغه من السّرد كلّية، أو التقاطه لبعض الأنفاس من أجل الرّاحة. لكنّ الواقع ليس كذلك؛ لأنّ السّارد لا يتخلّى كلّية عن السّرد، بل يجعل السّرد يأخذ مجرى آخر

---

[1]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 197.

[2]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج24، تح، مصطفى حجازي، مراجعة، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1987، باب الفاء، فصل الواو مع الفاء، مادة (وقف).

عن طريق لجوئه إلى الوصف. أمّا مصطلح القطع المؤقّت، فليس أقلّ شأنا من سابقه. فعلاوة على دلالته على معنى الانقطاع الزّمنيّ الذي يكون مؤقّتا، إلاّ أنّه لا يتضمّن أيّة إحالة على أنّ هذا الانقطاع الزّمنيّ لا يكون انقطاعا تامّا، بقدر ما يكون نسبيا ومخفّفا؛ بمعنى أنّ المقطع الوصفيّ الذي يتخلّل السّرد، لا يشكّل إيقافا تامّا للزّمن أو تجميدا له؛ لأنّ السّرد حاضر باستمرار، والزّمن يجري دوما، حتّى مع أشدّ حالات الوصف حضورا وكثافة في خطاب المحكيّ.

في مقابل مصطلح Pause قوبل مصطلح Ellipse بثماني مقابلات أيضا هي: الحذف والإضمار والإسقاط والإسقاط الكلّي والقطع والاستقطاع والثّغرة والكتمان، عاد فيها النّصيب الأكبر للمقابلين: الأول (الحذف) والثّاني (الإضمار) -حسب ما يوضّحه الجدول- إذ استعمل مصطلح الحذف خمس عشرة مرّة، واستعمل مصطلح الإضمار إحدى عشرة مرّة، بينما لم تذكر باقي المقابلات إلاّ مرّة واحدة. وأمّا من جهة تعبير هذه المقابلات عن معنى Ellipse، وإحاطتها بمرجعيّته الأصليّة؛ فإنّ الأفضليّة تعود لمصطلح الحذف عليها جميعا، كونه مصطلحا شائعا ومستعملا بكثرة، وكون دلالة المصطلح الأجنبيّ في أصله الغربيّ أقرب إلى الانسجام مع المعنى النّحويّ والبلاغيّ الذي وضع للحذف، وهو الاستغناء عن ذكر بعض الأشياء وحذفها في أثناء التّعبير أو الكلام، وهو المعنى الذي عبّر عنه "عبد القاهر الجرجاني" في "دلائل الإعجاز"؛ إذ يعرّف الحذف قائلا: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ"[1]. ويعرفه "الزّركشي" بأنّه: "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"[2]. وخصّص له "ابن جني" في خصائصه باباً سمّاه " بابٌ في شجاعة العربيّة " يقول في مستهلّه: "اعلم أنّ معظم ذلك إنّما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف"[3]. بذلك يُستهجن مصطلح الإضمار لعدم استقرار دلالته من جهة أولى، ولتعارضها مع معنى الحذف عند النّحاة والبلاغيين من جهة ثانيّة. فأمّا من النّاحيّة الأولى؛ فلأنّ من معانيه الإخفاء وعدم التّصريح بالشّيء وإسقاطه مع بقاء آثاره المعنويّة، كما يعني في علم

[1]: الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تح، محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007، ص. 170.

[2]: الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، مصر، 1972، 102/3.

[3]: ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1955، 360/2.

العروض إسكان الحرف الثّاني من التّفعيلة مثل إسكان تاء مُتَفَاعِلُنْ فتصبح مُتْفاعِلُنْ ثم تنقل إلى مُسْتَفْعِلُنْ ويسمى إضمارا[1]. وأمّا من ناحية تعارضه مع الحذف فإنّ بعض النّحويّين والبلاغيّين يفرّقون بينه وبين الحذف على الرّغم من أنّ الغالبية يستعملونهما بمعنى واحد[2]. ومن هؤلاء "الزّركشي" الذي يرى أنّ شرط الإضمار بقاء أثر الشّيء المقدّر في اللّفظ على خلاف الحذف الذي يُشعر بالطّرح أو الاستغناء عن الشّيء كلّية[3]. وممّا جاء في باب التّفريق بينهما أيضا، ما أورده "أبو علي الفارسيّ" في حذف حرف الجر وإضماره؛ إذ قال: "وقد يحذف حرفُ الجر، فيصل الفعلُ إلى الاسم المحلوف به وذلك نحو: اللهَ لأفعلنَّ، وربما أُضمِر حرفُ الجر، فقيل: اللهِ لأفعلنَّ"[4]. وكذلك ما حدّه "ابن مضاء" بينهما بقوله:"والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون-أعني حذاقهم-: إنّ الفاعل يضمر ولا يحذف. فإن كانوا يعنون بالضمير ما لابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا ينتصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء- فهم يقولون في قولنا : الذي ضربت زيد، إنّ المفعول محذوف تقديره: ضربته"[5]. وممّا رآه "مهدي المخزومي" مدارا للتّفريق بينهما هو تقدّم الذّكر وعدمه؛ فإذا استغني عن اللّفظ أو الفعل بعدما ثبت ذكره سابقا يصدق الحديث عن الحذف، وأمّا إذا أسقط اللّفظ أو الفعل ولم يتقدّم ذكره، ودلّت عليه القرائن والمناسبات والملابسات يحقّ القول عن الإضمار[6].

---

[1]: ينظر، الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف)، معجم التعريفات، ص. 27.

[2]: من النحاة والبلاغيين الذين ارتأوا عدم التّفريق بينهما نذكر: سيبويه في أبواب نحوية كثيرة من كتابه، منها: باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وباب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وباب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وباب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل...إلخ ينظر، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، 257/1، 258، 273، 280. وباب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، وباب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر...إلخ. ينظر، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، 360/2، 383. ويستعملهما "أبو حيان" بمنزلة واحدة في البحر المحيط دو أن يفرّق بينهما، حيث يقول:"وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذف إضمارا، وإنما قلت ذلك لأنّ من النحويين من زعم أن الفاعل مع المصدر لا يحذف وإنما يكون مضمرا في المصدر". أبو حيان (محمد بن يوسف الأندلسي)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق، عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، 643/1.

[3]: ينظر، الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، 102/3، 103.

[4]: الفارسي (أبو علي)، الإيضاح، تح، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص. 210.

[5]: القرطبي (ابن مضاء)، الرد على النحاة، تح، محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1979، ص. 83، 84.

[6]: ينظر، المخزومي (مهدي)، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص. 222، 223، 224 .

وبهذا يكون استعمال مصطلح الحذف أولى من الإضمار؛ لأنّ المعنى الذي دلّ عليه الحذف في النّحو والبلاغة يجعله الأقدر على حمل المعنى الذي يقتضيه مصطلح Ellipse في أصله، وهو حذف أحداث –من زمن الخطاب– قد حقّ لها الذّكر في زمن القصّة. ثمّ إنّ الإضمار حتىّ وإن كان مستعملا، إلاّ أنّ استعماله يكاد ينفرد به النّقاد التّونسيّون لوحدهم.

أمّا بالنّسبة لمصطلحات الإسقاط أو القطع أو الاستقطاع فمقابلات لا تتعدّى حدود دلالتها اللّغويّة الكامنة في المعاجم العربيّة، إذ جاء في لسان العرب: "حذف الشّيء يحذفه حذفا: قطعه من طرفه، والحجّام يحذف الشّعر، من ذلك... والحُذَافَةُ: ما حذف من شيء فطرح"[1]. وفي الصّحاح "للجوهري": "حذف الشّيء إسقاطه. يقال: حذفت من شعري ومن ذنب الدّابة، أي أخذت...وحذفتُ رأسَه بالسّيف، إذا ضربته فقطعت منه قطعة"[2]. ينضاف إلى ذلك مصطلح الثّغرة الذي يعدّ ترجمة شاذة في السّرديّات المغاربيّة؛ إذ انفرد بها "نجيب العمامي" لوحده، كما يظهر ذلك الجدول. لكنّه في المقابل تبدو هذه التّرجمة أكثر انتشارا وتداولا في كتابات بعض النّقاد المشارقة كسيزا قاسم وعبد الرّحيم الكردي وشجاع مسلم العاني، وعلى الرّغم من ذلك تبقى هذه التّرجمة لا تفي بالغرض وتنأى عن تأديّة المعنى المقصود. فضلا عن أنّ ما ورد في المعاجم العربيّة ضمن مادة (ثغر) لا يدعم المفهوم الأصليّ بدقّة. جاء في لسان العرب "الثَّغْرُ والثَّغرةُ: كلّ فُرجةٍ في جبل أو بطنِ وادٍ أو طريقٍ مسلوكٍ (...) ابن سيدة: الثَّغر كلّ جَوْبَةٍ منفتحةٍ أو عورةٍ. غيره: والثَّغرة: الثُّلْمةُ، يقال ثغرناهم. أي سددنا عليهم ثَلْمَ الجبل. وهذه مدينة فيها ثغرٌ وثلمٌ؛ والثّغر: ما يلي دار الحرب. والثّغرُ: موضعُ المخافة من فروج البلدان. والثّغرُ: الفم، وقيل: هو اسم الأسنان كلّها ما دامت في منابتها قبل أن تسقط؛ وقيل: هي الأسنان كلُّها، كنّ في منابتها أو لم يكنَّ؛ وقيل: هو مقدّم الأسنان"[3]. ويرى الأزهري في تهذيب اللّغة أنّ "أصل الثّغر الكسر والثّلم، وقد ثغرْت الجدار إذا ثلمْته، ومنه قيل للموضع الذي يخاف منه اندراء العدوّ في جبل أو حصنٍ ثغر لانثلامه وإعواره حتى يمكن العدوّ الدخول منه"[4]. وفي كتاب "العين" للخليل

[1]: لسان العرب، مج2، باب الحاء، مادة (حذف).

[2]: الجوهري (إسماعيل بن حماد)، الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، تح، أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1979، باب الفاء، فصل الحاء، مادة (حذف).

[3]: لسان العرب، مج1، باب الثاء، مادة (ثغر).

[4]: الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللّغة، ج8، باب الغين والثاء، مادة (ثغر).

بن أحمد الفراهيديّ: "ثُغِرَ الصّبيُّ: سقطت أسنانه، واثّغرَتْ، أي: نبتت بعد السّقوط. ويقال: اثّغر، بالثّاء. والثَّغْرَةُ: اسم له ما دام في منابته. وانثغر الصبيّ: سقط بعض ثغره. وانثغر الثَّغر، انثلم. وثَغْرُ العدوّ: ما يلي دار الحرب. والثُّغرة: نُقرة النّحر. والثّغرة: النّاحية من الأرض، يقال: ما في تلك الثّغرة مثل فلان"[1]. وليس أقلّ منها شأنا مصطلح الكتمان الذي وإن كان يحمل معنى الإخفاء والتكتّم وعدم التّصريح بالشّيء أوالإعلان عنه. جاء في اللّسان "الكِتْمانُ: نقيض الإعلان، كتم الشّيء يَكْتُمه كتماً وكِتْماناً واكتَتَمَهُ وكتَّمه"[2]، إلاّ أنّه يعدّ ترجمة غير دقيقة وبعيدة عن مدار المعنى الأصليّ لمصطلح Ellipse. كما أنّ التكتّم قد يقتصر على الأقوال دون الأحداث بينما الحذف يشملهما معا.

يبدو أنّ المسألة محسومة بنسبة كبيرة لصالح مصطلح الحذف، وأنّ الاستقرار عليه بوصفه مقابلا لـ: Ellipse هو الأنسب والأليق من غيره من البدائل والمقابلات المقترحة والمطروحة؛ ذلك لأنّ محاولة الاستغناء عن مصطلح، أو إحلال مصطلح جديد مكان مصطلح آخر أكثر منه انتشارا وتداولا وأكثر دلالة على المعنى المقصود، يعدّ مأموريّة صعبة وضربا من المستحيل؛ إذ إنّ استعمال المصطلح الجديد ومحاولة ترويجه –على نطاق أوسع– يتطلّب نبذ المصطلح المتداول وطرحه وهجرانه كلّية، وهو أمر يصعب تحقّقه والوصول إليه بسهولة.

سجّل الجدول في مقابل مصطلح Sommaire اثنتي عشرة ترجمة استعملت منها ثلاث ترجمات على نطاق واسع، وهي التّلخيص والخلاصة والمجمل. ولئن كانت هذه التّرجمات مؤدّية للمعنى المراد، وهو تلخيص أحداث وقعت في مدّة طويلة من زمن القصّة في مقاطع سرديّة قصيرة من زمن الخطاب، إلاّ أنّ الدّراسة ترجّح المصطلح الأوّل لتداوله وشيوعه، ولدلالته أكثر على حضور دور السّارد وبروزه في عمليّة التّلخيص التي تتعرّض لها أحداث القصّة في الخطاب. أمّا فيما يتعلّق بالمقابلات الأخرى التي استعملت بوصفها مقابلات لمصطلح Sommaire؛ فإنّها مردودة من جوانب عديدة. فأمّا مصطلحات: الملخّص والاختصار والإجمال، فإنّها تؤول إلى دلالة المصطلحات السّابقة، وإن اختلفت في صيغتها الاشتقاقيّة، وأمّا مصطلحات السّرد المجمل والمحكيّ

[1]: الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، ج1، تح، عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، باب الثاء، مادة (ثغر).

[2]: لسان العرب، مج5، باب الكاف، مادة (كتم).

المقتضب والمحكيّ المختصر فبغض النّظر عن تأديتها لمعنى التّلخيص، فإنّ صيغتها البنائيّة المركّبة لا تستقيم في مقابلتها للصّيغة الإفراديّة للمصطلح الأصليّ Sommaire، ثمّ أخيرا مصطلحات الإيجاز والموجز والموجز المكثّف، ففضلا أيضا عن دلالتها على إيجاز أحداث كثيرة وتلخيصها، إلاّ أنّها مستهجنة كذلك لالتباس دلالة الإيجاز مع الحذف، وهو المعنى الذي أشار إليه علماء النّحو والبلاغة العربيّة ضمن تناولهم لظاهرة الإيجاز بالحذف، التي تفترض حذف كلمة أو جملة مع وجود قرينة تدلّ على المحذوف، ومن ذلك ما أورده "سيبويه" في باب استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار[1]. وممّا استدلّ به في هذا الباب، قوله تعالى: {**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ82**} **يوسف/82**. إذ المعنى المراد هو أهل القرية، لكنّه حذف كلمة أهل للإيجاز والاختصار.

بعد معاينة مصطلح Sommaire يصل الأمر إلى مصطلح Scène الذي يبدو أنّ المسألة محسومة بشأنه، فليس هناك من اختلاف كبير في ترجمته؛ إذ وقفت الدّراسة ولأوّل مرّة تقريبا على شبه إجماع من طرف النّقّاد المغاربيّين على ترجمة واحدة لمصطلح من مصطلحات الزّمن السّرديّ، وذلك باستثناء بعض المقابلات القليلة والشّاذة. فقد انتهوا إلى مقابلة Scène بالمشهد وتردّد استعمالهم لهذه التّرجمة –في دراساتهم– خمسا وعشرين مرّة، كما يظهره الجدول السّابق. ومن هذا المنطلق يكون اعتماد هذا المصطلح واستعماله أمرا مبرّرا مادام أنّ هناك اتّفاقا حاصلا بشأنه، وما دام أنّ المساعي كلّها هي من أجل تحقيق التّواصل، وتوحيد المصطلحات ومفاهيمها.

في مقابل مصطلح المشهد تمّ العثور على ثلاث ترجمات أخرى شاذة وملتبسة لمصطلح Scène، وهي الوصف المشهديّ والسّرد المشهديّ والموجز المشهديّ. فأمّا التّرجمة الأولى فتلتبس دلالتها مع مصطلح Pause؛ لأنّ المشهد لا يتعلّق بالوصف، وإنّما بالحوار، وأمّا التّرجمة الثّانية فأقلّ ما يلاحظ عليها أنّها غير متطابقة مع صيغة المصطلح الأصليّة، وأمّا التّرجمة الثّالثة فتلتبس هي الأخرى مع مصطلحي الإيجاز والتّلخيص.

يعرض الجدول السّابق سبعة مقابلات لمصطلح Paralipse هي النّقصان والحجب والحذف المؤجّل والتّستّر والإسقاط الجزئيّ والإيجاز والاكتفاء، آثر البحث عليها جميعا مصطلح الحجب

[1]: ينظر، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، 211/1.

كونه أقرب إلى الإحاطة بالمعنى الأصليّ للمصطلح، وهو أن يحجب السّارد عمدا أفكارا أو معلومات ثانويّة متعلّقة بالقصّة، لا يتمّ الإعلان عنها إلاّ لاحقا في مستوى الخطاب[1]. وقد يؤكّد ذلك ويدعمه ما جاء في المعجم العربيّ تحت مادّة (حجب)، ومنه " الحجاب: السِّترُ. [و] حَجَبَ الشَّيءَ يحجُبُهُ حجبا وحجابا وحجّبه: سَتَرَهُ. وقد احتجب وتحجّب إذا اكتنّ من وراء حجابٍ. وامرأة محجوبةٌ: قد سُترت بسترٍ"[2]. ومنه كذلك ما أورده الخليل ضمن المادّة نفسها بقوله: "الحَجْبُ: كلُّ شيء منع شيئا من شيء فقد حجبه حجبا. والحِجابَة: ولايَة الحاجب. والحجاب، اسم: ما حجَبْتَ به شيئا عن شيء، ويُجمع على حُجُب. وجمع حاجب: حجَبةٌ"[3]. وفي مقابل ذلك يمكن ردّ المقابلات الأخرى لعدم إيفائها بالغرض والتباسها. فمصطلحات النّقصان والحذف المؤجّل والإسقاط الجزئيّ قد تلتبس دلالتها بمعنى الحذف Ellipse، وتقصر عن تأديّة المعنى المراد بدقّة؛ لأنّ التباسها بالحذف يوهم بدلالتها على القفز على فترات محضة من الزّمن، دون أن يفهم منها تعمّد السّارد عدم ذكر بعض المعلومات الجزئيّة التي تتضمّنها القصّة وإغفالها. ولا يبتعد مصطلح الإيجاز عن سابقيه، فهو كذلك ملتبس بمصطلح Sommaire الذي ترجم هو الآخر بالإيجاز، وإلى هذا المعنى أشار صاحب "المنزع البديع" حينما عرّف الإيجاز بقوله: "وموضوع اسم الإيجاز الجمهوري مقول بمعنى الاختصار مرادف له. [يقال] أوجزت في الأمر: اختصرت، وأمر وجيز"[4]. وأمّا مصطلح التستّر، وإن كان يؤدّي معنى الإخفاء والحجب، كما دلّ على ذلك مادة (ستر) في المعاجم العربيّة. فقد جاء في لسان العرب: "سَتَرَ الشّيءَ يَسْتُرُهُ ويستِرُه سَتْرًا وسَتَرًا: أخفاه. والسَّتَرُ، بالفتح: مصدر سَتَرْتُ الشّيءَ أسْتُرُهُ إذا غطّيتُه، فاستَتَرَ هو. وتستَّرَ أي تغطّى"[5]. إلاّ أنّ اعتماد مصطلح الحجب يبدو أكثر دقّة وإيفاء منه بالمراد. وأخيرا مصطلح الاكتفاء الذي اقترحه "محمد سويرتي"، لئن كان معناه البلاغي[6] يؤدّي معنى التّجاوز على ذكر أحد الأجزاء المكوّنة للقصّة، إلاّ أنّه قد يلتبس –من جهة أولى– بمعنى الحذف، كونه لا يحدّد بوضوح أو يشير

---

[1]: Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p. 134.

[2]: لسان العرب، مج2، باب الحاء، مادة (حجب).

[3]: الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، ج1، تح، عبد الحميد هنداوي، باب الحاء، مادة (حجب).

[4]: السجلماسي (أبو القاسم محمد)، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق، علال الغازي، ص. 181.

[5]: لسان العرب، مج3، باب السين، مادة (ستر).

[6]: يعرّف السجلماسي "الاكتفاء" بقوله: "هو قول مركب من جزئين فيه مرتبطين، ترك منهما للدلالة عليه جزء شأنه أن يصرّح به. وقد نرسمه أيضا بما هو الاجتزاء من أحد المرتبطين بالثاني". السجلماسي (أبو القاسم محمد)، المرجع السابق، ص. 188.

إلى طبيعة هذا التّجاوز أوالحذف. كما أنّه –من جهة ثانية– قد يتمّ الاصطدام بإشكاليّة سبقت إثارتها، وهي إشكاليّة وضع المصطلحات البلاغيّة للنّهوض بمعاني المصطلحات الأجنبيّة وتأديتها لوظائفها وأدوارها.

بقي الآن معاينة ترجمات أو مقابلات باقي المصطلحات الأخرى المدرجة ضمن تقنيّات المدّة، ويتعلّق الأمر بمصطلحات: Récit détaillé وNarration détaillé وIsochronie وanisochronie. فأمّا مصطلح Récit détaillé وإن ترجم بالسّرد المفصّل والقصّ المفصّل والسّرد المسهب و بالتّحليل، إلاّ أنّ هذه التّرجمات يمكن ردّها جميعا، ليس فقط من جانب عدم دقّتها وحياد أصحابها عن الصّواب في وضع المقابل الملائم والمطابق لمصطلح Récit، وإنّما لكون الصّيغة الأصليّة التي ورد بها المصطلح عند "جينات" هي: Narration détaillé، وهي الصّيغة التي عثر لها –وفي حدود الاطّلاع– على ترجمة وحيدة هي لمترجمي Discours du récit (خطاب الحكاية). وأمّا بالنسبة لمصطلحي Isochronie وanisochronie، فقد حظي المصطلح الأوّل Isochronie بثلاثة مقابلات هي: التّوافق الزّمنيّ، والتّوازيّ الزّمنيّ، والتّواقت. ولئن كان مصطلح التّوافق الزّمنيّ ملائما، إلاّ أنّه يفضّل ترجمة Isochronie بالتّطابق الزّمني؛ لأنّه يبدو أدقّ تعبيرا، وأكثر ملاءمة لصيغة المصطلح الأصل. كما قوبل المصطلح الثّانيّ anisochronie بترجمتين لا تختلف عن التّرجمات السّابقة إلاّ في دلالتها أو صيغتها العكسيّة، وهي: اللاّتوافق الزّمنيّ، واللاّتواقتات، ولئن كانت التّرجمة الأولى مقبولة، إلاّ أنّ تفضيل مصطلح اللاّتطابق الزّمنيّ كان في مقابل تفضيل مصطلح التّطابق الزّمنيّ.

بعد الانتهاء من معاينة مصطلحات المدّة، يبقى أخيرا الوقوف على الجهاز الاصطلاحيّ لتقنيّة التّواتر الزّمنيّ، وذلك كي يتسنّى استكمال معاينة مصطلحات مقولة الزّمن السّرديّ ومختلف تقنيّاتها، وأخذ نظرة شاملة عن أشكال ترجمتها وطرائق تعامل النّقّاد المغاربيّين معها.

2-3-ترجمة مصطلحات التّواتر Fréquence:

المصطلح الفرنسي	الترجمة العربية	الباحث	المرجع
Fréquence	التواتر	سعيد بقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 78.
	التواتر	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 122.
	التواتر	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 129.
	التواتر	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص. 174.
	التواتر	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 161.
	التواتر	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 113.
	التواتر	محمد القاضي	الخبر في الأدب العربي، ص. 398. تحليل النص السردي، ص. 59.
	التواتر	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 210.
	التواتر	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 45.

	التواتر	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 163.
	التواتر	سمير المرزوقي وجميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 86.
	التواتر	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 125.
	التواتر	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية لتودوروف، ص. 49.
	التواتر	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 83.
	التواتر	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، 139.
	التواتر	يوسف وغليسي	الشعريات والسرديات، 116.
	التواتر	فاطمة سالم الحاجي	-الزمن في الرواية الليبية، ص. 86 -البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 148.
	التواتر	عبد الحكيم المالكي	السرديات والقصة الليبية القصيرة، ص. 15.

	التواتر	محمد الأمين ولد مولاي إبراهيم	السرديات والرواية الموريتانية، ص. 20.
	التواتر السردي	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 355.
	الدبدبة	عبد اللطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي، ص. 121.
	التردد أوالترديد	عبد الحميد بورايو	منطق السرد ، ص. 150، 158. -مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، 102.
Récit singulatif[1]	الحكاية التفردية	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 130.
	الحكاية المفردة	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 83.
	قص إفرادي	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 321.
	القص الإفرادي	محمد القاضي	الخبر في الأدب العربي، ص. 398.

[1]: من الترجمات العربية التي خص بها مصطلح récit singulatif أيضا نذكر:

-السرد الأحادي: مبروك (مراد عبد الرحمان)، آليات السرد في الرواية العربية المعاصرة، ص. 196.

-القص المفرد: تستعملها يوسف (آمنة) في كتابها تقنيات السرد في النظرية والتطبيق، ص. 70. مستعارة من المبخوت (شكري) وبن سلامة (رجاء) في ترجمتهما لكتاب الشعرية لتودوروف، ص. 49.

-السرد الإفرادي: تستعمله جاسم محمد (حياة)، في ترجمتها لكتاب نظريات السرد الحديثة لمارتن والاس، ص. 164.

-التردد المفردي: استعمل هذه الترجمة ناجي (مصطفى)، في ترجمته لكتاب نظرية السرد من وجهة النظر إلى التبئير، ص. 128.

			تحليل النص السردي، ص. 59.
	القص الإفرادي	محمد نجيب العمامي	الذاتية في الخطاب السردي، 61.
	القص المفرد أو الأحادي	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 125.
	القص المفرد	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية لتودوروف، ص. 49.
	القص المفرد	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 45.
	السرد المفرد	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 210.
	السرد المفرد أو التفردي	عمرو عيلان	-في مناهج تحليل الخطاب السردي، 139. -الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن هدوقة، ص. 296.
	السرد الانفرادي	فاطمة سالم الحاجي	البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 149.
	السرد القصصي المفرد	سمير المرزوقي و جميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 86.
	التواتر الانفرادي	سعيد بقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 78.

	التواتر الانفرادي	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 161.
	المحكي الإفرادي	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 355.
	المحكي الإفرادي	محمد سويرتي	النقد البنيوي والنص الروائي، ج2، ص. 66.
	المحكي الإفرادي	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 113.
	المحكي الفردي	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص. 175.
	الحكي الموحد أو الانفرادي	عبد اللطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي، ص. 125.
	التردید الأحادي أو القصة المفردة	عبد الحميد بورايو	-منطق السرد، ص. 158. -مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، 102.
Récit singulatif	السرد المفرد المتعدد	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 211.

multiple	التواتر المفرد المكرر	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 166.
Récit anaphorique[1]	الحكاية الترجيعية	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 130.
	السرد العائدي	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 211.
	القص المفرد المتعدد	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 45.
	النموذج التكراري	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 355.
	الترديد المتساوي	عبد الحميد بورايو	منطق السرد، ص. 158.
	الحكي المستعاد	عبد اللطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي، ص. 123.
Récit répétitif[2]	الحكاية التكرارية	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 131.

[1]: يترجمه مبروك (مراد عبد الرحمان)، في كتابه آليات السرد في الرواية العربية المعاصرة، بالسرد المتعدّد، ص. 198.

[2] : من الترجمات العربية لهذا المصطلح récit Répétitif:

–السرد التكراري: مبروك (مراد عبد الرحمان)، آليات السرد في الرواية العربية المعاصرة، ص. 200.

–القص المكرر: تستعمل يوسف (آمنة) هذه الترجمة في كتابها تقنيات السرد في النظرية والتطبيق، ص. 70. مستعارة من المبخوت (شكري) وبن سلامة (رجاء) في ترجمتهما لكتاب الشعرية لتودوروف، ص. 49.

–السرد التكراري: تستعمله جاسم محمد (حياة)، في ترجمتها لكتاب نظريات السرد الحديثة لمارتن والاس، ص. 164.

–التردد التكرارري: يستعملها ناجي (مصطفى) في ترجمته لكتاب نظرية السرد من وجهة النظر إلى التبئير، ص. 128.

	الحكاية المكررة	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 84.
	قص تكراري	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 324.
	القص الإعادي	محمد القاضي	الخبر في الأدب العربي، ص. 399. تحليل النص السردي، ص. 59.
	القص الإعادي أو المكرر	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 125.
	القص المكرر	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية لتودوروف، ص. 49.
	القص المكرر	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم (مقال)، ص. 45.
	القصة التكرارية	عبد الحميد بورايو	-مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، 102.
	السرد المكرر	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 211.
	السرد المكرر	السعيد بوطاجين	السرد ووهم المرجع، ص ص. 30، 75.
	السرد التكراري	عمرو عيلان	الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن

			هدوقة، ص. 296.
	السرد التكراري	فاطمة سالم الحاجي	البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 150.
	التواتر التكراري	سعيد بقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 78.
	التواتر التكراري	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 162.
	التواتر المكرر	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 167.
	الترديد المكرر	عبد الحميد بورايو	منطق السرد، ص. 158.
	النص المكرر	سمير المرزوقي و جميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 87.
	المحكي التكراري	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 355.
	المحكي التكراري	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص. 176.
	المحكي التكريري	محمد سويرتي	النقد البنيوي والنص الروائي، ج2، ص. 66.
	المحكي الإكراري	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 113.
	الحكي التكراري	عبد اللطيف محفوظ	صيغ التمظهر الروائي،

			ص. 121.
Récit itératif[1]	الحكاية الترددية	محمد معتصم وآخران	خطاب الحكاية، ص. 132.
	المحكي الترديدي	محمد سويرتي	النقد البنيوي والنص الروائي، ج2، ص. 66.
	الحكاية المؤلفة	رشيد بن مالك	قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 84.
	قص تأليفي	محمد القاضي وآخرون	معجم السرديات، ص. 323.
	القص التأليفي	محمد نجيب العمامي	الذاتية في الخطاب السردي، 60.
	القص التكرري أو المؤلف	محمد القاضي	الخبر في الأدب العربي، ص. 398. تحليل النص السردي، ص. 59.
	القص المؤلف	الصادق قسومة	طرائق تحليل القصة، ص. 125.
	القص المؤلف	علي عبيد	في تحليل النص السردي القديم

[1]: ترجم مصطلح récit Itératif عدة ترجمات منها:

–السرد النمطي: مبروك (مراد عبد الرحمان)، آليات السرد في الرواية العربية المعاصرة، ص. 207.

–السرد الإعادي: تستعمله جاسم محمد (حياة)، في ترجمتها لكتاب نظريات السرد الحديثة لمارتن والاس، ص. 164.

–التردد التعددي: استعملها ناجي (مصطفى)، في ترجمته لكتاب نظرية السرد من وجهة النظر إلى التبئير، ص. 128.

–الخطاب المؤلف: تستعملها يوسف (آمنة) في كتابها تقنيات السرد في النظرية والتطبيق، ص. 70. مستعارة أيضا من المبخوت (شكري) وبن سلامة (رجاء) في ترجمتهما لكتاب الشعرية لتودوروف، ص. 49.

			(مقال)، ص. 45.
	القصة الترددية	عبد الحميد بورايو	-مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، 102.
	الخطاب أو القص المؤلف	شكري المبخوت ورجاء بن سلامة	الشعرية لتودوروف، ص. 49.
	السرد المؤلف	محمد الخبو	الخطاب القصصي، ص. 211.
	السرد المؤلف	السعيد بوطاجين	السرد ووهم المرجع، ص. 88.
	السرد المتكرر	فاطمة سالم الحاجي	البناء النقدي في الرواية الليبية، ص. 151.
	التواتر المؤلف	أحمد السماوي	فن السرد في قصص طه حسين، ص. 165.
	النص القصصي المؤلف	سمير المرزوقي و جميل شاكر	مدخل إلى نظرية القصة، ص. 88.
	المحكي ذو التكرار المتشابه	الطاهر روابنية	سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، ص. 355.
	-السرد التكراري -السرد والتشابه	عمرو عيلان	في مناهج تحليل الخطاب السردي، 140. -الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات

			عبد الحميد بن هدوقة، ص. 296.
	التواتر التكراري المتشابه	سعيد بقطين	تحليل الخطاب الروائي، ص. 78.
	التواتر التكراري المتشابه	محمد الزموري	الشعرية والسرديات، ص. 162.
	المحكي التكراري المتماثل	عبد العالي بوطيب	مستويات دراسة النص الروائي، ص.176.
	المحكي الإعادي	رشيد بن حدو	النص الروائي تقنيات ومناهج لبرنار فاليط، ص. 114.

لم يختلف تعامل النّقاد المغاربيّين مع مصطلحات تقنيّة التّواتر Fréquence عن تعاملهم مع مصطلحات تقنيّتيّ الزّمن السّرديّ السّابقتين (التّرتيب الزّمنيّ والمدّة)، فكما كان عليه الحال سابقا، سجّل البحث –في هذا الجدول الثّالث– تباينا شاسعا وتعارضا كبيرا بين هؤلاء النّقاد في وضعهم المقابلات الكثيرة والتّرجمات العربيّة المتعدّدة للمصطلح الأجنبي الواحد، الأمر الذي زاد في تعميق المعضلة الاصطلاحيّة، وأسهم –بشكل كبير– في تعقّد المفاهيم الموضوعة لهذه المصطلحات، وفي تعسّر الاستقرار على مقابل اصطلاحي واحد لها.

يعدّ مصطلح Fréquence ثاني المصطلحات –إلى جانب مصطلح المشهد Scène– التي لم يختلف النّقاد المغاربيّون بشأنها كثيرا؛ إذ أجمع أغلبهم على ترجمته بالتّواتر، باستثناء بعض التّرجمات الشّاذة والنّادرة. وحسب ما يبيّنه الجدول السّابق، فقد استعمل مصطلح التّواتر تسع عشرة مرّة في مقابل مرّة واحدة لكلّ من مصطلحات التّواتر السّرديّ الذي استعمله "الطّاهر روابنية"، والدّبدبة التي استعملها "عبد اللّطيف محفوظ"، والتّرديد أو التردّد الذي استعمله "عبد الحميد بورايو". وأمام هذا الوضع ليس من سبيل إلاّ مسايرة هذا الإجماع في اختيار مصطلح

التّواتر بديلا مناسبا لـ:Fréquence؛ لأنّه الأقرب –من الاستعمالات الأخرى– إلى الدّلالة على تواتر الحدث السّرديّ وتكراره بين القصّة والخطاب[1]. وفي مقابل ذلك، إذا كان مصطلح التّواتر السّرديّ لا يبتعد عن أداء المعنى السّابق، إلاّ أنّ الدّارس قد يستهجن هذه الطّريقة في الاشتقاق المصطلحيّ التي يكون فيها المصطلح المترجم أطول من المصطلح الأصليّ. وأمّا مصطلحات الدّبدبة والتّرديد والتّردّد، فهي ترجمات غير دقيقة، ولا تقوى على النّهوض بالمراد، كما تمّ تبيّن ذلك حين مناقشة هذه الاستعمالات في مواطن سابقة من هذا الفصل.

إذا كان مصطلح Fréquence قد قوبل بترجمة واحدة (التّواتر) تمّ تداولها على نطاق أوسع في الدّراسات السّرديّة المغاربيّة، وأنّها لم تكن محلّ اختلاف كبير بين النّقاد المغاربيّين؛ فإنّ الأمر مختلف تماما مع المقابلات الاصطلاحيّة الموضوعة لمختلف أشكال التّواتر أو أنواع المحكيّ المندرجة ضمن هذه التّقنيّة المتعلّقة بدراسة الزّمن؛ إذ بالرّغم من أنّ مفاهيم هذه الأنواع من المحكيّ وأنماطها جاءت في معظمها متطابقة مع المفاهيم التي وضعها لها "جيرار جينات" في أصل استعمالها وتداولها، إلاّ أنّ مقابلاتها العربيّة تفتقر إلى الدّقة والوضوح، كما أنّه يلفّها الكثير من الغموض والالتباس.

يحصي الجدول السّابق ستّ عشرة ترجمة أطلقها النّقاد المغاربيّون على النّمط الأوّل من أنماط المحكيّ المتواتر، وهو Récit singulatif؛ إذ سجّلت بعض الاختلالات على وضعهم لهذه التّرجمات وعلى طرائق تشكيلها اللّغويّ، فهي إن سلمت من جهة الموصوف Récit لم تسلم من جهة الصّفة Singulatif والعكس كذلك صحيح. فقد ترجم Récit بالقصّ وبالسّرد وبالحكي وبالقصّة، وهي مقابلات ملتبسة قد لا تكون بدائل مناسبة لمصطلح Récit، كما ترجمت الصّفة Singulatif بالتفرّدي والإفراديّ والانفراديّ والفرديّ والأحاديّ والموحّد، وهي أيضا صفات ملتبسة بمعان كثيرة منها: الفرد والتفرّد والعزلة والوحدة...وغيرها. وينضاف إلى ذلك أن بعض هذه التّرجمات قد اتّسم بالطول المفرط أو الزّائد عن الحدّ، ومنها التّرجمة التي وضعها "سمير المرزوقي" و"جميل شاكر" لـ: Récit singulatif وهي السّرد القصصيّ المفرد؛ إذ يقف الدّارس فيها على ثلاث كلمات مكوِّنة لمصطلح مكوَّن في الأصل من كلمتين، وأمّا بعضها الآخر فقد تمّ التّركيز فيها على نوع التّواتر دون الالتفات للمصطلح الأصل الذي يتضمّن مصطلح Récit على أساس أنّه هو

[1]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 216.

الموصوف، وأنّه ميدان دراسة هذه الظّاهرة[1]. ومن بين هذه التّرجمات: التّواتر الانفراديّ التي اعتمدها كلّ من "سعيد يقطين" و"محمد الزموري"، والتّرديد الأحاديّ التي استعملها "عبد الحميد بورايو". ولذلك يمكن أن يترجم Récit singulatif بالمحكيّ المفرد، أو بالحكاية المفردة التي تواضع عليها الباحث "رشيد بن مالك" في قاموسه السّيميائيّ؛ لأنّهما الأقدر على النّهوض بالمراد، والأقرب إلى توضيح معنى وقوع الحدث مرّة واحدة في القصّة ومرّة واحدة في الخطاب.

إذا كان هذا النّمط السّابق من أنماط التّواتر قد تفرّع عنه نمط آخر عدّه "جينات" ضربا من ضروب المحكيّ المفرد، ووسمه بـ: Récit anaphorique، اعتقادا منه بأنّ المحكيّ المفرد لا يتحدّد بعدد مرّات تكرار وقوع الحدث بين القصّة والخطاب، وإنّما بتساوي هذا العدد بينهما[2]. فإنّ "سادولاي" قد أطلق على هذا النّمط -كما سبقت الإشارة- مصطلح Récit singulatif multiple. وعده ضربا خاصا من ضروب المحكيّ المفرد[3]. من هذا المنطلق، وبحسب ما يظهره الجدول؛ فإنّ المقابلات العربيّة التي وضعها النّقاد المغاربيّون لهذا النّوع من التّواتر تقابل أحد هذين المصطلحين الفرنسيّين، ولو أنّ أغلبها استعمل مترجما عن المصطلح الأوّل Récit anaphorique. وعلى إثر ذلك تمّ العثورعلى ستّ ترجمات في مقابل Récit anaphorique وترجمتين في مقابل Récit singulatif multiple. ولأنّ هذا الاصطلاح الأخير يبدو واضحا ودقيقا من سابقه، فإنّ اعتماده بدل Récit anaphorique قد يكون اختيارا مبرّرا ومقابلا ملائما بإمكانه النّهوض بوظيفة هذا النّمط من المحكيّ الذي يفترض معه أن يحكى مرّات عديدة في الخطاب ما حدث مرّات عديدة في القصّة، كما بإمكانه الإسهام في تجاوز الالتباس الحاصل والتّداخل بين المفاهيم لدى ترجمة المصطلح الأصليّ Récit anaphorique عند جينات. وفي مقابل ذلك وكمحاولة متواضعة للجمع بين المصطلحين السّابقين يمكن أيضا إطلاق تسميّة Récit singulatif anaphorique على هذا النّوع من التّواتر إشارة إلى النّوع الذي ينتمي إليه هذا النّمط من المحكيّ، وحفاظا أيضا على آثار الصّيغة الأصليّة للمصطلح.

---

[1]: يمكن التنويه بأنّ تقنيّة التّواتر أوّل ما تنوولت في نطاق الدّرس اللّساني قبل أن تنقل إلى ميدان المحكي.

[2]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 218.

[3]: Voir, E.L Sadoulet, Temps et récit, p. 251..211 -نقلا عن، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية، ص.

قوبل مصطلح Récit anaphorique بالحكاية التّرجيعيّة والسّرد العائديّ والقصّ المفرد المتعدّد والنّموذج التّكراري والتّرديد المتساوي والحكي المستعاد، وهي مقابلات ملتبسة وغير دقيقة. ولعلّ ذلك راجع بالأساس إلى التباس مصطلح Récit anaphorique في حدّ ذاته؛ إذ لا يتضمّن أيّ إشارة تدلّ على كونه ضربا من ضروب المحكيّ المفرد. فضلا عن أنّ أغلب هذه التّرجمات اختلفت فيها ترجمة مصطلح Récit، والتبس بعضها الآخر أيضا، ومن ذلك التباس القصّ المفرد المتعدّد بمعنى Récit singulatif multiple والتباس مصطلح النّموذج التّكراري بمصطلح Récit répétitif. وأمّا مصطلح التّرديد المتساوي الذي اقترحه "عبد الحميد بورايو"، وإن كان يحمل معنى تساوي عدد مرّات وقوع الحدث في القصّة بعدد مرّات وقوعه في الخطاب؛ فإنّ محلّ الالتباس فيه هو في الموصوف، الذي ينبغي أن يكون المحكي Récit وليس التّواتر Fréquence.

أمّا عن التّرجمتين اللّتين خصّ بهما مصطلح Récit singulatif multiple؛ فإنّهما ملتبستان أيضا: الأولى (السّرد المفرد المتعدّد)، وهي لمحمد الخبو فيلحقها اللّبس من جهة ترجمة Récit بسرد، والثّانية (التّواتر المفرد المكرّر)، وهي لأحمد السّماوي فيشوبها الالتباس والإبهام كذلك من جهة جعله التّواتر هو الموصوف، واستغنائه عن ترجمة Récit، فضلا عن التباس كلمة (المكرّر) المقابلة لـــ: multiple بمعنى Récit répétitif.

لم يشذ مصطلح Récit répétitif عن سابقيه، فقد وضع له هو الآخر العديد من المقابلات العربيّة التي بلغت ستّ عشرة ترجمة مختلفة ومتباينة، ولا سيّما من جانب تباينها في ترجمة الموصوف Récit، وهي ملاحظة ملازمة لمعظم التّرجمات المتعلّقة بأنواع المحكيّ المتواتر، قد سبقت الإشارة إليها آنفا؛ إذ بمجرد إلقاء نظرة على الجدول يتّضح ذلك بجلاء ووضوح.

أمّا الصّفة Répétitif فقد وضع في مقابلها اشتقاقات متنوّعة يؤدّي معظمها معنى التّكرار، فضلا عن كونها مواضعات أصيلة، ولا سيّما الصّفات التّكريريّ والتّكراريّ والمكرّر. فقد جاء في المعجم "وكرَّره تكريرا وتَكرارا [و] كرّر الشّيء أي كرّره فعلا كان أو قولا [ومنه] المكرّر"[1]. غير أنّه يستثنى من ذلك صفتا الإكراريّ لعدم أصالتها، والإعاديّ لالتباسها وعدم دقّتها؛

[1]: الزّبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج14، تح، عبد العليم الطحاوي، مراجعة، عبد الكريم العزباوي، عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1974، باب الراء، فصل الكاف مع الراء، مادة (كرر).

ذلك لأنّ الإعادة لا تطلق إلاّ على ما وقع مرّة واحدة، أمّا التّكرار فيطلق على ما وقع مرّة وعلى ما وقع مرّات. وهو ما عبّر عنه "أبو هلال العسكريّ" حينما فرّق بين الإعادة والتّكرار، مبيّنا "أنّ التكرار يقع على إعادة الشيء مرّة، وعلى إعادته مرّات، و[أنّ] الإعادة للمرة الواحدة. [وبذلك فهو يرى] أن قول القائل: أعاد فلان كذا لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة، وإذا قال: كرر كذا كان كلامه مُبْهَمًا لم يُدْرَ أعاده مرتين أو مرات، وأيضا فإنه يقال: أعاده مرات، ولا يقال كرره مرات إلا أن يقول ذلك عاميّ لا يعرف الكلام، ولهذا قالت الفقهاء: الأمر لا يقتضي التكرار، والنهي يقتضي التكرار، ولم يقولوا الإعادة، واستدلوا على ذلك بأن النهي: الكف عن المنهي ولا ضيقَ في الكف عنه ولا حرج؛ فاقتضى الدوام والتكرار، ولو اقتضى الأمر التكرار للَحق المأمور به الضيق والتشاغل به عن أموره، فاقتضى فعله مرة"[1]. فمن هذا المنطلق وقع الاختيار على صفتي التّكراريّ بوصفها مقابلا أصيلا ملائما لـ: Répétitif، وبوصفها أيضا صفة يصحّ إطلاقها على هذا النّوع من المحكيّ الذي يحدث مرّة واحدة ويتكرّر مرّات عديدة في الخطاب، وعليه يصبح المصطلح المفضّل في مقابل Récit répétitif هو المحكيّ التّكراريّ، أو الحكاية المكرّرة التي وضعها "رشيد بن مالك" لأصالتهما وتأديتهما للمعنى المراد.

يبقى أخيرا مصطلح Récit itératif الذي وضع لتأديّة معنى الحدث الذي يقع مرّات عديدة في القصّة ويحكى مرّة واحدة في الخطاب، غير أنّ أغلب التّرجمات الذي وضعت في مقابله لم تقو على النّهوض بهذا المفهوم، وابتعدت كثيرا عن الدّقة والوضوح، فضلا عن اختلافها وتباينها الذي وصل إلى حدّ التّناقض والالتباس، ولعل ممّا كان سببا مباشرا وراء ذلك هو الفهم السّيء لدلالة هذا المصطلح الذي أشكل كثيرا والتبس مفهومه على كثير من النّقاد المغاربيّين. ومن أوجه ذلك الاختلاف والالتباس الاصطلاح الذي أطلقه "محمد القاضي" على Récit itératif في كتابه "الخبر في الأدب العربيّ" وهو مصطلح القصّ التّكرّريّ الذي التبست دلالته بمصطلح Récit répétitif؛ لأنّ معنى لفظة التكرّريّ التي استعملها في مقابل Itératif لا تختلف عن معنى لفظة الإعاديّ التي استعملها في مقابل Répétitif، وهذا بغض النّظر عن التباس ترجمته لمصطلح Récit بالقصّ. لكنّ الطّريف الذي حصل أنّ "القاضي" قد تراجع عن استعمال هذا المصطلح في كتابه الآخر"تحليل النّص السّردي" مستعيضا عن لفظة التكرّري بلفظة المؤلّف (القصّ المؤلّف)،

[1]: العسكري (أبو هلال)، الفروق اللغوية، تح، محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، دط، 1998، ص. 39.

التي اعتمدها الخبو وبوطاجين في ترجمتهما لمصطلح Récit itératif بالسّرد المؤلّف، وأحمد السّماويّ بالتّواتر المؤلّف و"الصّادق قسومة" و"علي عبيد" في ترجمتهما للمصطلح السّابق بالقصّ المؤلّف أيضا، وكذلك أصحاب معجم السّرديّات في ترجمتهم للمصطلح بالقصّ التّأليفيّ؛ لذلك ارتأت الدّراسة أنّ لفظة التّأليف هي الأنسب من غيرها لحمل معنى Itératif.

في نطاق الالتباس الحاصل والتّداخل بين مصطلحي Récit itératif وRécit répétitif اندرجت كثير من التّرجمات التي وضعت في الأصل مقابلات لـ: Récit itératif، ومنها: السّرد المكرّر لفاطمة الحاجيّ والمحكيّ الإعاديّ لرشيد بن حدو والمحكيّ ذو التّكرار المتشابه للطّاهر روابنيّة والسّرد التّكراريّ لعمر عيلان والمحكيّ التّكراريّ المتماثل لعبد العالي بوطيب والتّواتر التّكراريّ المتشابه لسعيد يقطين ومحمد الزموري. فهي ترجمات ملتبسة بمصطلح Récit répétitif لتضمّنها معنى التّكرار الذي تدلّ عليه الصّفة Répétitif.

أمام هذا الوضع الاصطلاحيّ الذي لا يبعث على الاطمئنان أو الارتياح، ومجانبة لمعنى التّكرار الذي يلازم الاصطلاحات السّابقة، يمكن ترجمة Récit itératif بالمحكيّ المؤلّف، والمتمسّك في هذا مقترح النّقاد التّونسيين في استعمالهم مصطلح التّأليف بدل مصطلح التّكرار، وهو ما عبّر عنه النّاقد "محمد الخبو"، بعد استعراضه لبعض التّرجمات الموضوعة في مقابل Récit itératif، قائلا: "ونحن إذ نعرض هذه التّرجمات، نتخيّر استعمال مصطلح التّأليف على التكرار، لأنّ التأليف في هذا المجال يخصّ الحدث يقع مرات مختلفة في [القصة]، ويقع الحديث عنه مرّة واحدة بالتجريد في الخطاب وهو على خلاف السرد المكرّر الذي يكرّر في الخطاب ما وقع مرّة واحدة في [القصّة]"[1]. وبهذا، فإذا كان النّقاد التّونسيون -ومنهم "الخبو"- قد شكّلوا الاستثناء بتفضيلهم مصطلح التّأليف على التّكرار للأسباب التي وضّحها قول "الخبوّ" السّابق، وكادت الدّراسة -مع هذا المقترح المصطلحيّ- تنتهي إلى تسجيل انفراد التّونسيّين مرّة أخرى بتوليد المصطلحات واشتقاقها؛ فإنّه قد عُثر بعد عمليّة التّنقيب في بعض الدّراسات السّرديّة المغاربيّة على ترجمة متميّزة تقترب كثيرا من هذا الفهم السّابق، هي للباحث الجزائريّ "رشيد بن مالك" حينما أقدم -في قاموسه السّيميائيّ- على ترجمة Récit itératif بالحكاية المؤلّفة، وهو ما يؤكّده حديثه

[1]: الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرّواية العربية المعاصرة، ص. 212.

عن هذا النّوع من التّواتر؛ إذ يقول: "يسمى هذا الشّكل الحكاية المؤلفة وقد تكون عبارات وروده في النص مثل "كل يوم"، أو "كل أسبوع" أو "نمت باكرا كل أيام الأسبوع" وفي هذا الصنف من النصوص يحتوي مقطع نصي واحد تواجدات عديدة لنفس الحدث"[1]. من هذا المنطلق بدا جليّا مدى تفطّن الباحث لإشكاليّة التباس Itératif بمعنى Répétitif، وتجلّى كذلك مدى وعيه بمفهوم المصطلح.

من المظاهر الأخرى الدّالة على التباس ترجمة مصطلح Récit itératif وإبهامه، ما وقع فيه مؤلفا "مدخل إلى نظرية القصّة"، حينما أقبلا على ترجمة مصطلح Récit ليس في هذا المصطلح فقط، وإنّما في عرضهما لجميع أنواع التّواتر؛ إذ قابلاه في النّوع الأوّل (Récit singulatif) بمصطلح السّرد القصصيّ، وفي النّوع الثّاني (Récit répétitif) بالنّصّ، وفي النّوع الثّالث (Récit itératif) بالنّص القصصيّ، ولا يمتلك القارئ مع هذا التّنويع الذي خصّ به مصطلح Récit إلاّ أن يتساءل عن سر ذلك خاصّة وأنّ الأمر يتعلّق بمصطلح واحد وبوصف ظاهرة واحدة هي ظاهرة التّواتر. وإلى مثل ذلك جنح "شكري المبخوت" و"رجاء بن سلامة" بترجمتهما Récit بالخطاب لدى ترجمتهما Récit itératif بالخطاب المؤلّف. ولعلّ الغريب في هذه التّرجمة هو أنّ مترجمي كتاب الشّعريّة قد أقدما على ترجمة Récit بالخطاب في التّعبير عن هذا النّوع من التّواتر وانصرفا عن ترجمته بالقصّ الذي استعملاه لدى ترجمتهما للنّوعين الآخرين من أنواع التّواتر: القصّ المفرد (Récit singulatif) والقصّ المكرّر (Récit répétitif). وقد كانت الباحثة اليمنيّة "آمنة يوسف" قد نقلت عنهما ترجمتهما لقول "تودوروف" الشّارح لأنواع التّواتر دون أن تنبّه على هذا الاختلاف غير المبرّر في اعتماد هذه التّرجمة.

لا يبتعد –كثيرا– كلّ من "عبد الحميد بورايو" و"محمد سويرتي" عن هذا المسلك الاصطلاحيّ السّابق في ترجمتهما لمصطلح Récit itératif؛ إذ ترجمه "بورايو" بالقصّة التردّديّة، التي تعدّ ترجمة مجانبة للصّواب؛ لأنّه لا يصحّ أن يترجم Récit بالقصّة وitératif بالتردّديّة. ويجعله "سويرتي" مقابلا للمحكيّ التّرديديّ، وهيّ ترجمة غير موفّقة كذلك من جهة مقابلة itératif بالتردّديّ.

[1]: ابن مالك (رشيد)، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص، ص. 84.

بمعاينة مصطلحات الجدول الثّالث، وتحديدا مصطلحات تقنيّة التّواتر الزّمنيّ ينتهي هذا الفصل الأخير الذي سعت الدّراسة من خلاله إلى محاولة تشريح واقع المشهد الاصطلاحيّ النّقديّ الخاص بطرائق تعامل النّقاد المغاربيّين مع مصطلحات مقولة الزّمن السّرديّ وأشكالها، وذلك من أجل الإسهام في رسم بعض ملامح الدّرس الاصطلاحيّ العربيّ المعاصر بشكل عام، وفي امتلاك صورة متكاملة عن مظاهر هذا التّعامل ومختلف أشكاله ونماذجه وصوره، وبالأخصّ ما يتعلّق بترجمة المصطلح الزّمنيّ وطرائق توليده واشتقاقه.

يبقى أخيرا التّوكيد على أنّ ظاهرة التّعامل مع المصطلح تعدّ إشكالية كبرى ومعضلة حقيقيّة واجهت خطابنا النّقديّ العربيّ المعاصر، فهي وإن لم تكن وليدة العصر الحديث؛ إذ شهد التّراث العربيّ صورا من هذا الاختلاف الاصطلاحيّ في ميدان النّحو والبلاغة وعلم الأصول[1]، إلاّ أنّها اليوم أكثر خطورة وتفاقما وامتدادا على نطاق واسع وبشكل متسارع جدّا. فلئن كان شائعا بين العرب القدماء إعمال القاعدة المشهورة: "لا مشاحّة في الاصطلاح" حتّى جرت عندهم مجرى الأمثال؛ "فإنّ الناظر في العصر الراهن يرى من أمامه مشاحّات كثيرة غدت إزاءها قضية المصطلح عندنا...إحدى مشكلات العمل النقدي التي كثيرا ما تصدم الناقد الأدبي المختص، بله القارئ العادي"[2]؛ لأنّها –بكل بساطة– منتشرة –بوتيرة متسارعة– انتشار النّار في الهشيم. ولعلّ السّبب في ذلك هو كثرة المناهج النّقدية وتهافت النّقاد العرب وإقبالهم عليها إقبالا منقطع النّظير في عصر المثاقفة والعولمة والأنترنيت، دون أن يكون لهم في ذلك رقيب أو قيود أو شروط، ودون المعرفة بأصول هذه المناهج النّقدّية وبمنابتها ومرجعيّاتها الأولى، ممّا انعكس سلبا، وبشكل مباشر على طرفي المعادلة النّقديّة (المنهج والمصطلح). ولما كان المصطلح علامة بارزة على وضوح المنهج ورصانته ودقّته أو غموضه وابتساره واضطرابه؛ فإنّ سوء التّعامل معه وعدم الانقياد للشّروط اللاّزمة في وضعه واشتقاقه، قد شكّل مظهرا بارزا من مظاهر الأزمة التي تعصف بخطابنا النّقديّ العربيّ المعاصر. ومن هذا المنطلق، فالمصطلح النّقدي –على حدّ تعبير يوسف وغليسي– "هو العلبة

[1]: ينظر، الجبوري (محمد فليح)، الاتجاه السيميائي في نقد السرد العربي الحديث، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص. 148.

[2]: محمد (ويس أحمد)، الانزياح وتعدد المصطلح، عالم الفكر، مج25، ع3، يناير، 1997، ص. 57.

السوداء التي تدلّنا على بعض أسباب المزالق النقدية"[1]؛ ذلك لأنّ أزمة المصطلح تقود حتما إلى أزمة في المنهج.

من هذا المنطلق فمسألة المصطلح تعدّ من أهمّ المؤشّرات والمعايير الثّابتة التي يمكن من خلالها الحكم على قيمة الأعمال النّقديّة، والوقوف على مستويات التمثّل المنهجيّ فيها، فبقدر ما تكون المصطلحات مترجمة بدقّة ومفاهيمها مضبوطة وواضحة يكون المنهج كذلك واضحا وتمثّله أدقّ وأجلى؛ ذلك لأنّ أداة المنهج هي المصطلح، كما يقول الباحث "يوسف وغليسي": "المصطلح –في أدنى وظائفه النقدية– هو مفتاح منهجي"[2]. أو كما يؤكّده كلام "عبد السّلام المسدّي" "في قاموس اللّسانيات": "مفاتيح العلوم مصطلحاتها. ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى. فهي مجمع حقائقها المعرفيّة وعنوان ما به يتميز به كلّ واحد منه عمّا سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيّة حتى لكأنّها تقوم من كلّ علم مقام جهاز من الدّوال ليست مدلولاته إلاّ محاور العلم ذاته ومضامين قدره من يقين المعارف وحقيق الأقوال فإذا استبان خطر المصطلح في كلّ فنّ توضّح أنّ السّجلّ الاصطلاحيّ هو الكشف المفهوميّ الّذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسّياج العقليّ الّذي يرسي حرماته رادعا إيّاه أن يلابس غيره، وحاظرا غيره أن يلتبس به"[3]. وبهذا تتأكّد الأهميّة القصوى التي يتميّز بها المصطلح النّقديّ بوصفه مفتاحا نظريّا ومنهجيّا، والدّور الكبير الذي يؤدّيه ضبط المفاهيم الاصطلاحيّة وتدقيقها، في تحقيق التّواصل المعرفي والنّقديّ وتوحيده بين الباحثين والقرّاء على السّواء.

بهذا تبقى قضيّة العناية بالمصطلح ليس فقط في ميدان النّقد الأدبيّ، بل في جميع مجالات العلم والمعرفة الإنسانيّة بشكل عام مسألة من أولى الأولويات، ومهمّة ملقاة على عاتق الجهات المعنيّة المتخصّصة الموكّلة بهذه المهمّة العسيرة؛ إذ ينبغي التّفكير مليّا وأكثر من أيّ وقت مضى في وضع خطط منهجيّة واستراتيجيّات تواصل وحوار وعمل منظّمة تهدف إلى ضبط المصطلح وترجمته وتعريبه وتوحيده مفاهيمه بين أقطار المعمورة العربيّة، عن طريق تفعيل دور المجامع اللّغويّة والهيئات

[1]: وغليسي (يوسف)، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص. 509.

[2]: المرجع نفسه، ص.57.

[3]: المسدي (عبد السلام)، قاموس اللسانيات، ص. 11.

العلميّة المتخصّصة في التّرجمة والتّعريب والتّنسيق بينها، مثل: اتحاد المجامع اللّغوية العربيّة، ومكتب تنسيق التّعريب بالوطن العربي (الرباط)، وذلك من أجل اقتراح الحلول[1] ومعالجة مختلف الإشكالات الاصطلاحيّة المطروحة في السّاحة النّقديّة والعلميّة الرّاهنة، وكذلك بتوسيع مجالات الاهتمام بقضايا المصطلح داخل المؤسّسات الجامعيّة، عن طريق تأسيس مخابر علميّة وإنشاء حلقات بحثيّة تهتم بشؤون المصطلح وميادينه، تنشيطا وشحذا لدور العمل الجماعيّ، ونبذا للمساعي الذّاتيّة والمجهودات الفرديّة. ولعلّ خير دليل على ذلك، المجهود الجماعيّ الذي نهض به ثلّة من خيرة الأساتذة في الجامعة التّونسيّة، والمتمثّل في إنشائهم لمعجم خاصّ بالسّرديّات، بوصفه نموذجا يرجى احتذاؤه على الأقل داخل كلّ قطر من الأقطار العربيّة، والعمل على تعميمه ليشمل جميع الميادين المعرفيّة والتخصّصات العلميّة، ولا سيّما في نطاق الدّرس الجامعيّ الأكاديميّ.

---

[1]: ومن ذلك أيضا ما أقرّته ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح التي نظّمها مكتب تنسيق التعريب بالرباط سنة 1981، والتي أورد مبادئها كلّ السعيد بوطاجين في كتابه الترجمة والمصطلح، ص. 59، 60، 61. وفاضل ثامر في كتابه: اللغة الثانية، ص. 171، 172، 173. وقاسم السارة في مقاله "تعريب المصطلح العلمي: إشكالية المنهج"، المنشور ضمن مجلة عالم الفكر، مج 19، ع4، يناير، 1989، ص. 116. وينضاف إلى ذلك ما قدّمه كثير من الباحثين والدّارسين في دراساتهم المتنوّعة المهتمة بقضايا المصطلح وإشكالاته، من مقترحات وحلول للتّخفيف من حدّة هذه المعضلة الاصطلاحية، التي أصبحت تشكّل خطرا حقيقيا بات يهدّد الخطاب النّقدي العربي المعاصر، ومن هذه الدراسات المصطلحية تأتي: المجهودات التي قدّمها الشّاهد البوشيخي في كثير من كتبه ومقالاته، منها: كتاب نظرات في المصطلح والمنهج، أنفو برانت، فاس، ط4، 2002، ص. 10 وما بعدها. وكتابه الآخر: دراسات مصطلحية، دار السلام، ط1، 2012. مقالاته المنشورة في مجلة دراسات مصطلحية ومنها: مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية، مجلة دراسات مصطلحية ع1، فاس، ط1، 2002. نظرات في المصطلح والمنهج، دراسات مصطلحية ع2، فاس، ط1، 2002. نحو تصور حضاري للمسألة المصطلحية، دراسات مصطلحية، ع3، فاس، ط1، 2012. نظرات في قضية المصطلح العلمي في التراث، دراسات مصطلحية، ع6، فاس، ط1، 2006. ودراسة السعيد بوطاجين االسّابقة، الترجمة والمصطلح. وبعض الدراسات التي قدّمها مولاي علي بوخاتم في ميدان المصطلح السيميائي، ومنها: بحثه في الدّكتوراه، المصطلح السيميائي في النقد العربي المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس، 2004/2003. وكتابه المصطلح والمصطلحيّة الجهود والطرائقيّة، مخبر النّقد والدّراسات الأدبيّة واللّسانيّة، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة سيدي بلعباس، مكتبة الرّشاد للطّباعة والنّشر والتّوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، 2004، ص ص. 134-140. وكتاب المصطلحات والمفاهيم السيميولوجية: دراسة نقدية ميسّرة ترجماتية إحصائية في نماذج مصطلحية، مخبر النّقد والدّراسات الأدبيّة واللّسانيّة، مكتبة الرّشاد للطّباعة والنّشر والتّوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2009. وكتابه الآخر: مصطلحات النّقد العربيّ السّيماءويّ: الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2005، ص. 285، 286. وينظر أيضا، ثامر (فاضل) ، اللغة الثانية، ص. 171، 172، 173.

خاتمة

خاتمة:

حاول البحث أن يرسم ملمح السّرديّات المغاربيّة، ويرصد أهمّ القنوات والسّبل التي يسّرت انتقال تجربة السّرديّات إلى البيئة العربيّة المغاربيّة، وأسهمت بشكل فاعل في تأسيسها مرجعيّة علميّة، ونظريّة نقديّة لمقاربة خطاب المحكيّ الرّوائيّ. لكنّ طبيعة هذه الدّراسة اقتضت التعرّف على هذه التّجربة وأسسها في محاضنها الأصليّة الغربيّة قبل الوقوف على تجلّياتها عربيّا أو بالأحرى مغاربيّا؛ لذلك كانت المحطّة الأولى في هذا البحث بغرض تحديد المنطلقات الأولى للسّرديّات، ومن أجل إدراك المرجعيّات التّأسيسيّة لها وضبطها؛ إذ مكّنت عمليّة البحث من تحديد ثلاثة منابع إمداد معرفيّة للسّرديات، وروافد مهمّة لها تمثّلت في الإرث اللّسانيّ والشّكلانيّ وفي اهتمامات النّقد الرّوائيّ الأنجلوساكسونيّ بوصفها لحظات حاسمة في تاريخ "السّرديّات"، ومنطلقات معرفيّة أساسيّة، وخلفيّات إبيستيمولوجيّة فاعلة نشأت في أحضانها وتبلورت في إطارها أفكار روّادها ومنهاجيّاتهم التّحليليّة السّرديّة. من هذا المنطلق كان امتلاك تصوّر نظريّ متكامل عن "السّرديّات" وماهيتها ومفاهيمها وحدودها وأعلامها مرتبطا أساسا بالوعي بهذه اللّحظات الحاسمة في تاريخ "السّرديات"، وباستيعاب أصولها العلميّة، وخلفيّاتها المعرفيّة التي أسهمت في ظهورها وتأسيسها.

انتقل الاهتمام –بعد ذلك– إلى البحث عن السبل والقنوات التي مهّدت الطّريق أمام السّرديّات، وسهّلت ولوجها إلى السّاحة النّقديّة المغاربيّة، وقد تمثّلت هذه القنوات في مجموعة من الوسائط، أبرزها: الكتب والدّوريات الأجنبيّة، أو ما يعرف بالأصول، والتّرجمة التي أتاحت فرصا كبيرة أمام الباحثين والدّارسين لإحداث المثاقفة مع النّقد الغربيّ في مجال السّرديّات، وكذلك البعثات العلميّة إلى البلدان الأجنبيّة التي احتضنت هذه المعرفة النّقديّة. ويضاف إلى ذلك الدّور الكبير الذي أدّته شبكة الأنترنيت في تقريب المسافات وتسهيل سبل التّواصل وتبادل المعارف وانتشارها بين المشتغلين بالسّرديّات في مختلف أقطار العالم. وقد تمكّن البحث بعد ذلك من تحديد مرجعيّات السّرديّات المغاربيّة، ورسم ملمحها العام؛ إذ بدأت حصريّة ملتزمة بالحدود التي رسمها لها "جينات" و"تودوروف" ومن سار على دربهما، لكنّها سرعان ما أعلنت انفتاحها على قضايا بحثيّة مغايرة جعلت النّقاد المغاربيّين يغيّرون من نظرتهم إلى السّرديّات ومفاهيمها ومقولاتها ومجالاتها البحثيّة، مسهمين في التّأسيس لاشتغال سرديّ جديد يتجاوز تلك الأطر الضيّقة التي حصرها فيها "جينات" وأتباعه، ومحاولين

-في الوقت نفسه- تجنّب القصور الذي تمّ تسجيله على إجراءاتها ومقولاتها البنيويّة والشّكليّة. وقد تبلور هذا الاشتغال -بشكل خاصّ- في اجتهادات كلّ من "سعيد يقطين" في سرديّات النّصّ، و"محمّد الخبو" في سرديّاته الاستدلاليّة، و"محمد نجيب العمامي" في سرديّاته التلفّظيّة.

انحصر الاهتمام بدراسة مقولة أساسيّة من مقولات السّرديّات -وهي مقولة الزّمن- في النّقد الرّوائيّ المغاربيّ؛ إذ اقتضت الدّراسة أن يكون العمل ميدانا لاستعراض أهمّ القضايا الإشكاليّة التي تطرحها مقولة الزّمن ومناقشتها في مختلف ميادين التّفكير البشريّ وفي جميع مجالاته، ومن خلال ذلك بيّنت الدّراسة بأنّ مقولة الزّمن -بوصفها قضيّة إشكاليّة- شغلت التّفكير البشريّ قديما وحديثا، وتنازعتها ميادين مختلفة وحقول معرفيّة متنوّعة، وأثير حولها كثير من النّقاش والجدل، وطرحت بشأنها العديد من التّساؤلات والاستفسارات بلغت حدّ الحيرة والدّهشة والاستغراب. وقد بيّنت الدّراسة كذلك، بأنّ الفلسفة كانت أولى مجالات الاهتمام بالزّمن قبل أن تستأثر به عقول المتصوّفة والمفكّرين واللّغويّين، فكان لكلّ منها نظرة خاصّة ورؤية مغايرة له. كما بيّنت الدّراسة أيضا بأنّه كان للنّقد الأدبي نصيب من هذا الاهتمام، ولا سيّما في ميدان السّرد والدّراسات السّرديّة الحديثة؛ إذ حظيت مقولة الزّمن كذلك باهتمام لافت على أيدي النّقّاد البنيويّين وبخاصّة "جينات" الذي تمكّن من تشييد نموذج في دراسة الزّمن لقي قبولا كبيرا واستحسانا لافتا في الدّراسات النّقديّة والسّرديّة المعاصرة.

اقتصر اهتمام المشتغلين بمقولة الزّمن السّرديّ في أغلب الحالات على نموذج "جينات" الزّمنيّ، فلا يحيدون عنه إلاّ فيما ندر من هذه الحالات؛ إذ يصرّح بعضهم بإفادته من بعض الاجتهادات والأبحاث المهتمّة بدراسة الزّمن كاجتهادات "بول ريكور"، وبعض مفاهيم "غاستون باشلار" في تمييزه بين زمن الأنا والزّمن الفيزيائيّ، التي أعلنت عنها بعض أبحاث "سعيد يقطين" و"محمد الخبو" و"فاطمة الحاجي"، و"عبد اللّطيف محفوظ". لكنّه وبمجرّد مزاولتهم التّطبيق يختفي بريق هذه الأدوات والمفاهيم الزّمنيّة ويتوارى عن الأنظار.

لم يلتزم كثير من الدّارسين والباحثين المغاربيّين المشتغلين بدراسة الزّمن السّرديّ الدّقة والوضوح في تعاملهم مع تقنيّاته وأدواته ومفاهيمه التّحليليّة، ممّا طبع أعمالهم بالغرابة والالتباس، وخاصّة في أثناء تمثّلها إجرائيا؛ إذ تجدها تحيد عن الإطار المفاهيمي الذي وضعه لها "جينات" في الأصل، وقد مثّل "حسن بحراوي" هذا المستوى من التّعامل السّلبي مع هذه المفاهيم والمقولات النّقديّة الغربيّة. في المقابل أبدى بعض المشتغلين بمقولة الزّمن اقتدارا كبيرا في استيعاب مفاهيمها

وفي حسن تمثّلها إجرائيّا، ممّا شكّل استثناء في التّعامل الإيجابيّ مع المقولات النّقديّة الغربيّة، وفي وعيهم بها في محاضنها الأصليّة على النّحو الذي تبدّى مع اشتغالات "سعيد يقطين" و"محمد الخبو" و"الطّاهر رواينيّة".

ركنت بعض الدّراسات المشتغلة بالزّمن السّرديّ في حدود التّحليل التّقنيّ الشّكليّ الذي جعل تطبيقات مفاهيم "جينات" وتقنيّاته الزّمنيّة مجرّد أدوات صمّاء مفرغة من كلّ دلالة أو محتوى، بينما تميّزت بعض الدّراسات الأخرى بتعليل وجود هذه التّقنيّات الزّمنيّة في خطاب المحكيّ الرّوائيّ، ومحاولتهم إيجاد مبرّرات للجوء السّاردين إلى استعمالها؛ أي إنّها تصبح بذلك ذات وظائف ومقاصد دلاليّة، وهو الأمر الذي تحقّق من خلال عمليّة الإصغاء إلى النّصوص الرّوائيّة والاستجابة لخصوصياتها ومكوّناتها، وهي الميزة البارزة التي اتّصفت بها دراسة "محمد الخبو" لمقولة الزّمن. كما أنّه كثيرا ما تدرس مقولة الزّمن مجتزأة؛ إذ يقتصر اشتغال بعض النّقاد المغاربيّين على بعض التّقنيّات الزّمنيّة دون الأخرى؛ فقد يتركّز اهتمامهم على معاينة المفارقات الزّمنيّة في مستوى التّرتيب الزّمنيّ، كما قد يتركّز أيضا على ضبط تقنيّات المدّة، دون مبرّرات تذكر، بينما يطال الإقصاء والتّهميش تقنيّة التّواتر في أغلب هذه الدّراسات.

اختار بعض الدّارسين طريق الانفتاح على الدّلالة في مقاربة الأعمال الرّوائيّة، فحاولوا تدليل الزّمن من خلال انتقالهم من الاشتغال على الزّمن وطرائق بنائه في مستوى الخطاب إلى الاشتغال على الزّمن في مستوى النّصّ؛ أي من خلال ترهينهم لزمن الخطاب بربطه بزمن كتابته، وهو الطّريق الذي شقّه "سعيد يقطين" في "انفتاح النّص الرّوائيّ" وسايره فيه كلّ من "الطّاهر رواينيّة" و"فاطمة الحاجي" و"محمّد الأمين ولد مولاي إبراهيم" و"أحمد السّماويّ".

تعلن بعض الدّراسات انطلاقها من نموذج "جينات" الزّمني، لكنّها سرعان ما تخالفه وتحيد عنه في تلقّفها لبعض مفاهيمه وفي إجرائها لأدواته، وقد يكون في نيّة أصحابها تجاوز حدوده المنهجيّة وتخطّيها في الوقت نفسه. وهذه الرّؤية المنهجيّة تمّ تلمّسها في توجّهات كل من "سعيد يقطين" و"عبد اللّطيف محفوظ"، لكنّ ما يلاحظ عليها، هو أنّها تشكّل مسلكا منهجيّا غير مأمون النّتائج والعواقب في كلّ الحالات. كما أنّ مثل هذا التعامل المنهجيّ قد يفضي إلى تشويه الأصل الغربيّ لهذه المرجعيّات والمفاهيم النّقديّة، ويلبس أمر استيعابها لدى القرّاء.

يعتمد كثير من النّقاد المغاربيّين في دراسة الزّمن وفي تصنيف تقنيّاته، وتقسيم الوحدات والمقاطع الزّمنيّة في النّصوص الرّوائيّة على أبحاث "سعيد يقطين" في كتابه "تحليل الخطاب الرّوائي"؛ إذ شكّلت أعماله بالنّسبة إليهم منطلقا أساسيّا ومرجعيّة مهمّة، على الرّغم من أنّه يصدر في تصوّراته وأفكاره عن الزّمن من اجتهاد فرديّ لا يطابق في كثير من أحواله الأصل الغربيّ لهذه الأفكار والتّصوّرات. وقد وقف البحث على جوانب من هذا التأثّر الذي قد يصل إلى حدّ المبالغة والمسايرة الحرفية لطريقة اشتغاله ودراسته للزّمن في دراسة الباحث الموريتاني "محمّد الأمين ولد مولاي إبراهيم" الذي بدا متأثّرا كثيرا بأستاذه "سعيد يقطين" الذي قدّم لدراسته السّابقة "بنية الخطاب ودلالتها في رواية القبر المجهول أو الأصول" لأحمد ولد عبد القادر.

استعاض بعض النّقاد المغاربيّين في دراسة الزّمن الرّوائيّ ببعض الإجراءات النقّديّة من حقول أخرى مجاورة للسّرديّات كالسّيميائيّات السّرديّة على النّحو الذي سجّل مع "فاطمة الحاجي" في إفادتها من المربع السّيميائيّ، والسّيميائيات التّعاقبيّة، وهو الصّنيع الذي نهض به "الطّاهر رواينيّة" في مقاربة النصّ الرّوائيّ "رمل الماية": "فاجعة اللّيلة السّابعة بعد الألف"، لكنّ ذلك يعدّ مغامرة غير مأمونة النّتائج، وكثيرا ما تؤدّي إلى التّلفيقيّة المنهجيّة. ينضاف إلى ذلك استعارة بعض الدّارسين المغاربيّين بعض الأدوات والمفاهيم الزّمنيّة من بعض الباحثين والدّارسين بهدف تلقيح نموذج "جينات" الزّمنيّ، ورغبة في تجاوز التّحليل الشّكليّ والتّقنيّ لأدواته، وسعيا – كذلك– للوصول إلى دلالة بعض الأزمنة في الرّواية، وللكشف عن علاقات المتكلّمين أو الشّخصيّات به، وهي المبادرة التي تحقّقت مع "عبد اللّطيف محفوظ" من خلال استعارته لمفهومي زمنيّة الأنا والزّمن الفيزيائيّ من "غاستون باشلار"، ولمصطلح الزّمن المتحدّي من "مينكوفسكي".

تتوسل بعض الدّراسات بالزّمن، بجعله وسيلة تقود إلى القبض على الدّلالة في النّصوص الرّوائيّة على النّحو الذي تمّ الوقوف عليه مع "عمر عيلان" في مقاربته للدّلالة الإيديولوجيّة والاجتماعيّة في النّص الرّوائيّ "بان الصّبح" لبن هدوقة، وهذا النّوع من التّناول قد يجعل الدّراسة مجرّد وثيقة مضمونيّة تحيل دراسة الزّمن على ضروب من التّأويلات الاجتماعيّة والإيديولوجيّة البسيطة، مع إغفالها البنيات الجماليّة والخطابيّة التي تتيحها دراسة الزّمن.

اتّخذ بعض الدّارسين المغاربيّين متنا سرديّا ضخما ميدانا، لاختبار مفاهيم الزّمن السّرديّ وتقنيّاته ومختلف إجراءاته التّطبيقيّة والتّحليليّة. وهو ما وقف عليه البحث مع "حسن بحراوي" الذي اختار متنا روائيّا كبيرا هو الرّواية المغربيّة، و"أحمد السّماويّ" الذي اشتغل على مدوّنة سرديّة ضخمة جدّا هيّ مدوّنة "طه حسين" السّرديّة. لكنّ الشّيء الملاحظ أنّ هذا الاختيار التّحليليّ الذي ينحاز أصحابه إلى توسيع مدوّنات اشتغالهم ودراستهم، وإن كانت أهدافه المعلنة هي إثراء العمليّة النّقديّة، وتحقيق نوع من الشّموليّة في تناول النّصوص السّرديّة، إلاّ أنّ ذلك ليس أمرا ميسورا؛ لأنّه يعدّ من المهمّات العسيرة التي تؤدّي إلى تشتيت الجهد، واستنفاد الطّاقة في متابعة نصوص كبيرة الحجم وشاسعة الأطراف، والنّأي –أيضا– بالعمل النّقديّ عن تحقيق نتائج واضحة ودقيقة، فضلا عن الوقوع في الابتذال والتعسّف، والسّقوط في فخّ الانتقائيّة والتّعميم.

تركّزت العناية بالمصطلح الزّمني في هذه الدّراسة على مصطلحات الزّمن عند "جيرار جينات" بشكل أساسيّ، نظرا لما يتوفّر عليه نموذجه من غنى وثراء اصطلاحيّ كبير قابله ثراء اصطلاحيّ فاحش في السّاحة النّقديّة المغاربيّة، ممّا جعله ينتصب عيّنة صالحة تلتقي مع غايات هذا البحث وأهدافه، ويتهيّأ نموذجا ملائما للوقوف على بعض مظاهر تعامل النّقد المغاربيّ مع المصطلح النّقديّ الغربيّ وإشكالاته. وعلى إثر ذلك تأرجح تعامل النّقّاد المغاربيّين مع المصطلح الزّمنيّ وترجمته بين الوعي بحمولاته المعرفيّة والدّلاليّة في بيئته الأصليّة وبوظائفه وأدواره قبل نقله إلى مواطنه الجديدة، وبين سوء فهم مدلولاته وعدم الإلمام بمرجعيّاتها التي تصدر عنها هذه المفاهيم والمدلولات في محاضنها الأصليّة كذلك. وقد مثّل المظهر الأوّل "سعيد يقطين" و"محمد الخبو" و"الطّاهر رواينيّة" و"عبد اللّطيف محفوظ"، ومثّل المظهر الثّاني كلّ من "حسن بحراوي" و"عبد الحميد بورايو" و"عمر عيلان"، و"إبراهيم صحراوي"، و"أحمد السّماوي"، و"الصّادق قسّومة"...إلخ.

تنوّعت المظاهر الاصطلاحيّة في التّعامل مع مصطلحات مقولة الزّمن السّرديّ وترجمتها، وتعدّدت، وقد رصدت الدّراسة بعض مظاهر هذا التّعامل وأشكاله في النّقاط الآتية:

– تعدّد المقابلات الموضوعة لمصطلح واحد، وهذا المظهر يعدّ أكثر شيوعا، ويمكن التّمثيل له بمصطلح **Récit** الذي وضع في مقابله مصطلحات كثيرة هي: السّرد، الحكي، المحكيّ،

الحكاية، القصّ، القصّة، الخطاب، النّص، السّرد القصصيّ، النّص القصصيّ. ومصطلح Histoire الذي وضع في مقابل قصّة وحكاية...إلخ.

-تعدّد المفاهيم والمدلولات للمصطلح الواحد، وهو أقلّ انتشارا وشيوعا من سابقه، ومن ذلك مثلا استعمال مصطلح Analepse لتأديّة معنى الرّجوع إلى الوراء الذي يستعمل في الأصل مفهوما مقابلا لمصطلح Flash-back أو الارتداد الذي يكون له بعد نفسيّ.

-طول بعض المصطلحات التي اختارها بعض النّقاد وتكوّنها من أكثر من كلمة واحدة مقارنة بالمصطلح الأجنبيّ الموضوعة في مقابله. وقد برزت هذه الظّاهرة بشكل متفشيّ عند "الصّادق قسّومة" الذي يقابل مثلا: Sommaire بالسّرد المجمل وPause بالقطع المؤقّت أو الإيقاف وEllipse بالإسقاط الكليّ وVittesse بسرعة السّرد وRythme بنسق السّرد وParalipse بالإسقاط الجزئيّ وPorteé بالنّقطة الزّمنيّة السّابقة وAmplitude بالامتداد المعيّن.

-التزام بعض النّقاد حدود الدّلالة اللّغويّة المعجميّة والبلاغيّة في وضع بعض المصطلحات، ومن أمثلة ذلك تواضع "عبد اللّطيف محفوظ" على Fréquence بالدّبدبة، وإطلاق "محمد سويرتي" مصطلح الاكتفاء البلاغيّ على Paralipse.

-عدم إرداف بعض النّقاد المصطلح الأجنبيّ إلى جانب المصطلح المترجم، كما هو الحال بالنّسبة للتّشكيل المصطلحيّ لدى "حسن بحراوي" و"عبد اللّطيف محفوظ" و"عبد الحميد بورايو".

-انفراد بعض النّقاد المغاربيّين ببعض التّرجمات، ممّا شكّل شذوذا اصطلاحيّا، ومن الأمثلة الدّالة على ذلك ترجمة كلّ من "أحمد السّماوي"، و"سعيد علوش"، و"عثماني الميلود" لمصطلح Anachronie بالمغالطة التّاريخيّة، والمفارقة التّاريخيّة، والمغلوط تاريخيّا، وانفراد "عبد اللّطيف محفوظ" كذلك بترجمة Pausse بالموجز الوصفيّ، وScène بالموجز المشهديّ وSommaire بالموجز المكثّف وFréquence بالدّبدبة. وفي هذا النّطاق شكّل النّقاد التّونسيّون مظهرا من مظاهر الانفراد في ترجمة بعض المصطلحات، ومنها ترجمتهم لمصطلحات: Analepses بالارتداد وEllipse بالإضمار، وSyllepses temporelles بالتّأليف الزّمني، وSommaire بالمجمل، وParalipse بالحجب.

-اللّجوء إلى التّراث النّحويّ والبلاغيّ في اشتقاق بعض المقابلات والبدائل العربيّة عن طريق إحيائها لتنهض بمهام جديدة وأدوار مشتركة تجعل المصطلح يحتفظ بدلالته التّراثيّة، ويستوعب في الوقت نفسه المفهوم الجديد للمصطلح الحداثيّ، وهو ما حاول "محمد سويرتي" النّهوض به في إحيائه لمصطلحات: القبليّة، والبعديّة، والاكتفاء، والمناسبة الزّمنيّة. وهنا ينبغي التّوكيد مرّة أخرى على أنّ هذه الطّريقة في الاشتقاق المصطلحيّ، لا تؤتمن عواقبها على الرّغم من صواب التوجّه؛ إذ مصطلحات جينات مشتقة في غالبيتها من البلاغة.

-التباس الكثير من المصطلحات المترجمة وغموضها وعدم استقرار دلالاتها وميوعة مفاهيمها، إلى الحد الذي يصعب معه حدّ كلّ مصطلح بحدود واضحة ودقيقة، نتيجة التباسه بمصطلحات قد تكون منتميّة إلى الحقل الذي ينتمي إليه، أو أنّها تنتمي إلى حقول نقديّة ومجالات معرفيّة أخرى مغايرة تماما. وهيّ ظاهرة تعدّ شائعة في الدّراسات السّرديّة المغاربيّة، تعود أسبابها إلى الجهل بالأسيقة التّاريخيّة والمعرفيّة لهذه المصطلحات، وإلى عدم إدراك مفاهيمها واستيعابها في مظانّها الأصليّة، وذلك على النّحو الذي سجّل مع مصطلح **Récit itératif** الذي التبست ترجماته بمصطلح **Récit répétitif**.

-خلصت الدّراسة -في الأخير- إلى أنّ عمق الإشكاليّة الاصطلاحيّة لا يكمن أساسا في تعدّد المقابلات العربيّة للمصطلح الأجنبيّ الواحد، وفي عدم توحّدها، بقدر ما تتعلّق الإشكاليّة بالأساس بمدى تحقّق التّواصل بين الباحثين والدّارسين، وتوحيد فهمهم للمصطلح، وربطه بمرجعيّاته وأسيقته الأصليّة. فالغاية القصوى ليست بغرض توحيد المصطلحات، ومن أجل رفض أيّ اختلاف أو تباين قد يحصل بشأنها؛ لأنّ ذلك يكون من المحال تحقّقه، كما أنّه يؤدّي إلى قتل كلّ محاولات الإبداع والتفنّن في اجتراح المصطلحات ووضعها، فضلا عن أنّه يعدّ دعوى لغلق مجالات تجاوب العربيّة مع المصطلحات الغربيّة الجديدة والوافدة.

تبقى الإشارة في نهاية هذه الدّراسة إلى أنّ الجهد الّذي بذل لا يدّعي الكمال والشّموليّة في الإحاطة بموضوع البحث، وتناول جميع قضاياه المتنوّعة والمتشعّبة، بقدر مايعدّ إسهاما فرديّا واجتهادا شخصيّا يحتمل الصّواب والخطأ معا، وهو بهذا -أيضا- لا يدّعي أنّه استوفى كلّ الجوانب المنهجيّة والشّروط البحثيّة اللاّزمة، وبخاصّة تلك التي يتقيّد بها منهج نقد النّقد؛ إذ تعدّ النسبيّة والنّقص من أبرز مميّزاته وخصائصه. ولا شكّ أنّ محاولة هذه الدّراسة الإسهام في تشكيل توجّه آخر من توجّهات نقد النّقد في رقعة جغرافيّة هي المغرب العربيّ، وفي ميدان هو ميدان

المتون النّقديّة المغاربيّة المشتغلة بالزّمن السّرديّ، يعدّ مهمّة شاقّة وعسيرة تقف أمام تحقّق مساعيها وغاياتها متطلّبات نقد النّقد نفسه ومقتضياته، وتحدّ من طموحاتها الإحاطة الشّاملة بتجربة السّرديّات في الخطاب النّقديّ المغاربيّ وبالأخصّ خطاب الزّمن السّرديّ، وتتّبع متونه النّقديّة والتّطبيقيّة وتحديد مرجعيّاتها الأصليّة ومقارنتها بمجالات تمثّلها المغاربيّة. وذلك ما لا تقوى على النّهوض به الجهود الفرديّة والأبحاث العلميّة الخاصّة، وإنّما مقتضى الأمر توحيد الجهود العلميّة وتكثيفها في إطار يراعي تفعيل دور الجماعة ويحدّ من دور الأفراد.

إذا كانت هذه الدّراسة قد سلكت مسلكا من مسالك نقد النّقد وحاولت أن ترسم ملمحا من ملامح تجربة السّرديّات في النّقد المغاربيّ من خلال العناية ببعض المتون النّقديّة لخطاب الزّمن السّرديّ وتطبيقاته؛ فإنّها بذلك لا تدّعي الكمال في الإحاطة بطرائق تلقّي السّرديّات والزّمن السّرديّ خصوصا في النّقد المغاربيّ، كما أنّها لا تغلق مجالات البحث وأبوابه، بل تفتحها أمام دراسات أخرى تقارب تطبيقات مقولة الزّمن وتقنيّاتها من زاوية مغايرة، لعلّها تجبر النقائص المسجّلة وتصل إلى مناطق لم تصلها هذه الدّراسة ضمن إفادتها من طرائق نقد النّقد وإجراءاته، كما يكون بإمكان هذه الدّراسات توسيع مجال اهتمامها بجعله يستوعب تطبيقات الزّمن السّرديّ في النّقد العربيّ بشكل عام. كما أنّه يكون بالإمكان كذلك استشراف دراسات في المستقبل تنهض بدور مماثل لدراسة تطبيقات الزّمن السّرديّ، يستهدف مقولات السرّديات الأخرى ويسعى إلى استكشاف طرائق تلقي النّقد المغاربيّ لمفاهيمها ومصطلحاتها وطبيعة تمثّله لإجراءاتها وتطبيقاتها، ويتعلّق الأمر بمقولتي الصّيغة والصّوت، وذلك بالنّظر لما شهدته هذه المنطقة الجغرافيّة من العالم العربيّ من تراكم نقديّ –له صلة بخطابهما–هو بحاجة إلى المساءلة والعرض على آلة النّقد والتّقويم.

إنّ الحديث عن مقولة الزّمن السّرديّ هو حديث عن مقولة نقديّة ضمن نظريّة بأكملها واتّجاه نقديّ منسجم في تحليل الخطاب السّرديّ؛ لذلك لا ينبغي أن تطبّق مجتزأة، كأن تدرس تقنيّات التّرتيب والمدّة والتّواتر كلّ واحدة مفردة وعلى حدة، أو يتم الاشتغال ضمن التّقنيّة الواحدة على عنصر من العناصر، كأن يكون مفارقة من المفارقات الزّمنيّة (الاسترجاعات أو الاستباقات) التي تندرج ضمن تقنيّة التّرتيب الزّمنيّ، في الوقت الذي تطرح فيه باقي التّقنيّات الزّمنيّة، كما لا يليق أن تطبّق أيضا مفصولة عن باقي المقولات النّقديّة الأخرى المكوّنة لهذه النّظريّة (الصّيغة والصّوت)، لأنّها تشتغل مجتمعة ويتعلّق بعضها ببعض.

تلك هي حال السّرديّات في نسختها العربيّة، لا تزال تتخبّط في إشكالات كثيرة على الرّغم من مضي ثلاثة عقود عن تداولها في ساحة النّقد العربي والمغاربيّ، إذ ليس بإمكانها أن تتخلّص من هذه الإشكالات، ما لم تواكب منجزات السّرديّات وتطوّراتها عند الغرب، وما لم تحرص على تطابق مرجعيّاتها مع نسختها الأصليّة الغربيّة كذلك، وما لم تراع أيضا الاستثمار الواعي للمفاهيم حال تلقّفها ونقلها إلى محاضنها الجديدة، وما لم تنفذ إلى أعماق النّصوص السّرديّة حين تعانقها معها، في مسعى يجعل إجراءاتها وتقنيّاتها تتجاوب مع هذه النّصوص ومكوّناتها وتسير جنبا إلى جنب معها إلى درجة تمتزج فيها النّظريّة بالنّص، ويتم التّداخل والاندماج بينهما، فيصبح التّنظير تطبيقا ويتحوّل التّطبيق إلى تنظير، وهو ما ارتضاه "جينات" لسرديّاته، حين جعل نصّ "البحث عن الزّمن الضّائع" ملهما لتصوّراته وسندا مباشرا لاستكشاف مقولاته النّقديّة ومختلف تقنيّاتها السّرديّة. وهنا تطرح مسألة أخرى لم تراعها السّرديّات المغاربيّة، وهي مسألة ارتباط مقولات جينات بنصّ الزّمن الضّائع واستخلاصها انطلاقا من بنياته الشّكليّة ومكوّناته الجماليّة، ممّا يجعل إمكانيّة انطباقها على النّصوص السّرديّة العربيّة وتجاوبها معها أمرا نسبيّا وغير متاح في جميع أحوال هذا النّقد؛ إذ يمكن من هذا المنطلق أن تخضع أدواتها وتقنيّاتها للتّعديل والتّحوير والتّطوير بشكل يستجيب لخصوصيّات هذه النّصوص ومكوّناتها.

من هذا المنطلق يبقى على السّرديّات في نسختها المغاربيّة أن تسهم في إيجاد الحلول الملائمة لهذه الإشكالات المطروحة، وتسعى إلى ارتياد مجالات غير مألوفة من أجل تطوير أدواتها وتجديد مفاهيمها ومصطلحاتها، إذ يقتضي الأمر النّظر إلى طروحات "جينات" ومفاهيمه في انسجامها وتعاضدها، والاطّلاع على مشروعه كاملا، فلا يقتصر على دراسته خطاب المحكي Discours du récit ضمن كتابه Figures III، من دون ربطه بمقاله الشّهير حدود المحكيّ Frontières du récit ضمن كتابه Figures II، الذي رسم من خلاله الحدود التي تتربّع عليها السّرديّات، ومن دون الاطّلاع على Nouveau discours du récit الذي يعدّ تكملة للدراسة الأولى (خطاب المحكي)، وتعميقا لأفكارها، إمّا بتعديله لكثير من القضايا والمفاهيم الواردة فيها وتصويبها، أو بتوكيده لقناعات "جينات" في خطاب المحكيّ وترسيخها ردّا على الانتقادات الموجّهة له؛ لذلك يعدّ عدم اطّلاع السّرديّات المغاربيّة على هذه الدّراسة وإغفالها لقضاياها وطروحاتها المتعلّقة بخطاب المحكي قصورا واضحا، ورؤية غير مكتملة لسرديّات "جينات" الذي

لا تزال أفكاره الأولى التي طرحها في خطاب المحكيّ توجّه تحليلات النّقاد والدّارسين المغاربيّين لخطاب المحكي الرّوائيّ.

إذا كان التفات السّرديّات المغاربيّة إلى دراسات "جينات" اللاّحقة على خطاب المحكيّ، وبالأخصّ دراسته خطاب المحكي الجديد، يعدّ خطوة مهمّة لاكتمال نظرتها لسرديّاته – على الأقل في مرحلة أولى من مراحل تشكّلها واهتمامها بالخطاب السّرديّ وبمكوّناته الشّكليّة– فإنّ ذلك قد يكون سببا مباشرا لتعزيز هذا المسعى وتقويّته من منطلق مواكبة المستجدّات الطّارئة على سرديّاته الشّكليّة والانفتاح على مداخل جديدة ضمن مشروع سرديّ مكتمل بني بالتّدرّج وعلى أساس ينهض فيه اللاّحق على السّابق ويتأسّس. وهذه المستجدّات والاهتمامات تدخل في نطاق توسيع مجال اهتمامه بالجماليّات التي تتعدّى مستوى الخطاب ومكوّناته في المحكيّ الرّوائيّ إلى الاهتمام بتأسيس رؤية جديدة لنظريّة الأجناس الأدبيّة من خلال كتابه (Introduction à l'architexte, 1979) الذي ترجم بمدخل إلى جامع النّص وأطلق عليه سعيد يقطين تسمية معمارية النّص، والاهتمام بالمتعاليّات النّصيّة ضمن كتابه (Palimpsestes, 1982) الذي أطلق عليه تسميّة (أطراس وألواح)، وبالعتبات النّصيّة في كتابه (Seuils)، وبالانصرافات السّرديّة في كتابه (Métalepse, 2004). فهذه الاهتمامات المتنوّعة، وهي تشكّل مشروعا نقديّا متكاملا ونسقا علميّا متناميّا من شأنها أن تقود إلى تطوير أدوات السّرديّات المغاربيّة وتوسيع ميادين اهتمامها واشتغالها، وتضيء الطّريق أمام الباحثين والدّارسين المغاربيّن للنّهوض بأبحاث علميّة جديدة في هذا الإطار.

ينضاف إلى ذلك أنّ من المهام التي يجب على السّرديّات المغاربيّة التزامها هي عدم تقيّدها برؤية علم واحد من أعلامها، وركونها إلى آرائه وأفكاره وهو "جينات"، وذلك من خلال الاطّلاع على أبحاث أعلامها الآخرين وإفادتها من نقاشاتهم وانتقاداتهم التي وجّهوها لجينات ولتصوّراته وآرائه، ومن هؤلاء "مايك بال" التي لم تحظ أبحاثها بمثل ما حظيت به أعمال "جينات" لا سيّما وأنّها انفتحت على قضايا مهمّة مرتبطة بالسّرديّات من مثل تطويرها لمفهوم التّبئير، وانفتاحها على الدّلالة والتّأويل...إلخ. و"لينتفلت" وبخاصّة في خطاطته الموسّعة حول التّرهينات السّرديّة، وإفادتها من أبحاث لسانيّات التلفّظ والتأسيس لما سمي "بالسّرديّات التلفّظيّة" على النّحو الذي قدّمه "لوران دانون بوالو" و"بيار فان دان هوفل" و"دومينيك مانغونو" و"رينيه ريفارا" وبالأخصّ "ألان راباتال" في تطويره لمفهوم وجهة النّظر من خلال تجاوزه للأطر الشّكليّة المحايثة التي نظرت إلى النّصوص السّرديّة بوصفها بنية لغوية مغلقة ومعزولة عن مكوّناتها الخارجيّة

وظروف إنتاجها، داعيّا إلى دراسة وجهة النّظر من منظور يراعي النشاط التلفّظي في النّص السّرديّ بمختلف أبعاده ومكوّناته، بما فيها منتج النّص ومتلقّيه، وجميع الأسيقة التي يتم فيها التلفّظ، ومختلف الآثار النّاجمة عن الذّات المتكلّمة في الخطاب سواء كان ذلك خطاب الشّخصيّات أو خطاب السّارد. وكذلك من خلال إغناء مباحثها بإفادتها من أبحاث نظريّة التلقّي والحجاج والتّداوليّة التي بدأت مفاهيمها تغزو حقل السّرديّات، ممّا أسفر عن تأسيس ما سمي بالسّرديّات التّداوليّة (روجر فاولر)، وبخاصّة مفهوم المقام أو السيّاق الذي يقود المتلقّي إلى استنطاق المسكوت عنه في النّصّ الأدبيّ، واكتشاف المعاني المكتنزة فيه، والمضمّنة في أقوال المتخاطبين. كلّ هذه الاهتمامات بإمكانها أن تفتح الأبواب مشرعة أمام السّرديّات المغاربيّة لتأسيس مداخل مهمّة ومتنوّعة إلى النّصوص السّرديّة، ومن أجل تغيير أدواتها التّقليديّة وتطويرها، وتحقيق وثبتها المنتظرة، لا سيّما وأنّ النّص السّرديّ العربيّ القديم والحديث يتوفّر على إمكانات هائلة تجعله حقلا ملائما لتجريب هذه الأدوات والمفاهيم الجديدة.

وأخيرا حسب هذا العمل أن يسهم في إثارة النّقاش وفتح مجالات الحوار بين الباحثين والدّارسين، خصوصا فيما يتعلّق بإشكاليّة التّعامل مع المناهج والنّظريّات النّقديّة الغربيّة في الأوساط العربيّة، فكما أنّ الباحثين مطالبون اليوم بالدّراسة والانفتاح على ما توصّلت إليه العلوم الإنسانيّة في باقي الثّقافات العالميّة، فإنّهم مطالبون اليوم أيضا وأكثر من أيّ وقت مضى بمراقبة هذه المناهج والنّظريّات الوافدة والاطّلاع على إيجابيّاتها وسلبيّاتها، وكذا معرفة أصولها وخلفيّاتها العلميّة والمعرفيّة الّتي نشأت وتبلورت في أحضانها، من خلال تفعيل دور منهج نقد النّقد الذي لم يراكم الدّرس النّقديّ المغاربيّ أبحاثا معتبرة بخصوصه، في مقابل مراكمته لدراسات وأبحاث نقديّة في ميدان تحليل الخطاب الأدبيّ عامّة، وتحليل الخطاب السّرديّ بخاصّة.

والله يهدي إلى سواء السّبيل.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ/ 2004م.

-أوّلا: المصادر:

1-المصادر العربية:

-بحراوي (حسن)، بنية الشّكل الرّوائي: الفضاء-الزّمن-الشخصية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط2، 2009.

-الحاجي (فاطمة سالم)، الزمن في الرواية الليبية: ثلاثية أحمد إبراهيم الفقيه نموذجا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، ط1، 2000،.

-البناء النقدي في الرواية الليبية: الكوني، خشيم والفقيه نموذجا، تعريب: رشا أحمد طاهر، تحرير ومراجعة، أحمد فضل الله عاصي، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ط1، 2010.

-الحجمري (عبد الفتاح)، التخييل وبناء الخطاب في الرواية العربية، التركيب السردي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002.

-الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرّواية العربية المعاصرة، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقص، تونس، ط1، 2003.

-نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، ط1، أفريل 2012.

-قراءات في القصص، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ط1، 2002.

-أقاصيص تجري في غير مجراها، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، ط1، أفريل 2012.

-مداخل إلى الخطاب الإحالي في الرواية، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، ط1، جوان 2006.

-رواينيّة (الطّاهر)، سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، مقاربة نصانية-نظرية تطبيقية- في آليات المحكي الروائي، دكتوراه دولة (مخطوط)، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 1999، 2000.

-السّماوي (أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقص، ط1، 2002.

-في نظرية الأقصوصة، مطبعة التسفير الفني، صفاقص، تونس، ط1، 2005.

-العمامي (محمد نجيب)، الراوي في السرد العربي المعاصر، رواية الثمانينيات بتونس، دار محمد علي الحامي، صفاقص، تونس، ط1، جانفي 2001.

-بحوث في السرد العربيّ، مكتبة علاء الدين، صفاقس، جانفي 2005.

-في تحليل الخطاب السردي: وجهة النظر والبعد الحجاجي، دار المعرفة للنشر، تونس، ط1، 2009.

-الوصف في النص السردي بين النظرية والإجراء، دار محمد علي للنشر، صفاقص، تونس، ط1، 2010.

-الذاتية في الخطاب السردي، دار محمّد علي الحامّي، تونس، ط1، 2011.

- البنية والدّلالة في الرّواية: دراسة تطبيقية، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، السعودية، ط1، 2013.

-عيلان (عمر)، الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن هدوقة: دراسة سوسيو بنائية، الفضاء الحر، مطابع بغدادي، الجزائر، سبتمبر 2008.

-في مناهج تحليل الخطاب السردي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008.

-المالكي (سليمان عبد الحكيم)، آفاق جديدة في الرواية العربية، دائرة الثقافة والإعلام، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2006.

-السّرديات والقصة الليبية القصيرة: نحو مدخل للتقنيات والأنواع، مجلس الثقافة العام، طرابلس، الجماهيرية الليبية، ط1، 2006.

-استنطاق النص من البنية النصية إلى التفاعل النّصي، مجلس الثقافة العام، طرابلس، الجماهيرية الليبية، ط1، 2008.

-استنطاق النص الروائي من السرديات والسيميائيات السردية إلى علم الأجناس الأدبية، دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، 2008.

-محفوظ (عبد اللّطيف)، صيغ التمظهر الروائي، بحث في دلالة الأشكال، منشورات مختبر السرديات، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، المحمدية، الدار البيضاء، ط1، 2011.

-وظيفة الوصف في الرواية"، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، ط1، 2009.

-ولد مولاي إبراهيم (محمد الأمين)، بنية الخطاب ودلالتها في رواية القبر المجهول أو الأصول، مساهمة في الكشف عن خصوصية السرد الموريتاني، تقديم، سعيد يقطين، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2000.

-السرديات وخطاب السرد، مساهمة في منهجة أطروحة السرديات والتراكمات التي أنتجتها، دار الفكر، نوكشوط، ط1، 2010.

-السرديات والرواية الموريتانية، قراءة لتاريخ تشكل الخطاب في النصوص الروائية من (1996-1981)، مساهمة في التأريخ للرواية الموريتانية من منظور السرديات (الكتاب الثاني)، دار الفكر، نواكشوط، ط1، 2010.

-يقطين (سعيد): القراءة والتجربة: حول التجريب في الخطاب الروائي الجديد بالمغرب، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 1985.

-الكلام والخبر، مقدمة للسرد العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1 ،1997.

-تحليل الخطاب الروائي، الزمن، السرد، التبئير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط4، 2005.

-انفتاح النص الروائي: النص والسياق، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2006.

-الرواية والتراث السردي: من أجل وعي جديد بالتراث، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006.

-من النص إلى النص المترابط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط1، 2005.

-النص المترابط ومستقبل الثقافة العربية (نحو كتابة عربية رقمية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

-السرديات والتحليل السردي، الشكل والدلالة، المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء، المغرب، بيروت،لبنان، ط1، 2012.

-يقطين (سعيد)، ودراج (فيصل)، آفاق نقد عربي معاصر، دار الفكر، دمشق، 2003.

2-المصادر الأجنبية:

(**Genette**) **Gérard**, Figures II, éd, Seuil, Paris, 1969.

-Figures III, éd, Seuil, Paris, 1972, Cérès éditions, Tunis, 1996.

-Nouveau discours du récit, éd, Seuil, Paris, 1983.

-ثانيا: المراجع:

1-المراجع العربية والمترجمة:

-إبراهيم (صحراوي)، تحليل الخطاب الأدبي، دراسة تطبيقية (رواية جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجا)، دار الآفاق، الجزائر، ط1، 1999.

-إبراهيم (عبد الله)، المتخيّل السّرديّ، مقاربات نقديّة في التّناص والرّؤى والدّلالة، المركز الثّقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء ، المغرب، ط1، 1990.

-السردية العربية، بحث في البنية السردية للموروث الحكائي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 2000.

-الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010.

-ابن الأبرص (عبيد)، الدّيوان، شرح، أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1994.

-إ.م (فورستر)، أركان القصّة، تر. كمال عياد جاد، مراجعة، حسن محمود، دار الكرنك للنشر والطبع والتوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 1960.

-أرسطو طاليس، الطبيعة، ج1، تر، إسحاق بن حنين، تحقيق، عبد الرحمان بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1984.

–أزرويل (فاطمة الزهراء)، مفاهيم نقد الرواية بالمغرب، مصادرها العربية والأجنبية، نشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1989.

–الأصبهاني (أبو بكر محمد بن داود)، الزهرة، ج2، تح، إبراهيم السامرائي، دار المنار، الأردن، ط2، 1985.

–الأعرج (واسيني)، رمل الماية، فاجعة الليلة السابعة بعد الألف، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 1993.

–الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، الدّيوان، ج1، تح، محمود إبراهيم محمد الرضواني، وزارة الثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر ط1، 2010.

–أغوسطينوس، اعترافات القديس أغوسطينوس، تر، يوحنا الخوري (الحلو)، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط4، 1991.

–أفلاطون، المحاورات الكاملة، محاورة طيماوس، مج 5، تر، شوقي داود تمراز، الأهلية للنشر والتوزيع، ، بيروت، لبنان، د ط، 1994.

–الألوسي (حسام)، الزمان في الفكر الديني والفلسفي القديم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1980.

–أمين العالم (محمود)، مفاهيم وقضايا إشكالية، منتدى مكتبة الإسكندرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط1، 1989.

–أنيس (إبراهيم)، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978.

– الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

–إيرليخ (فيكتور)، الشكلانية الروسية، تر، الولي (محمد)، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000.

–أيوب (عبد الرحمان)، الكلام إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1984.

–باختين (ميخائيل)، شعرية دستويفسكي، تر، جميل نصيف التكريتي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986.

–الخطاب الروائي، تر، برادة (محمد)، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1987.

–الكلمة في الرواية، تر، حلاق (يوسف)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ط1، 1988.

– **الباردي (محمد)**، في نظرية الرواية، تقديم: التريكي (فتحي)، مجموعة سراس للنشر، 1996.

–**باشلار (غاستون)**، جدلية الزمن، تر، خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، بيروت، ط2، 1992.

–**البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل)**، الجامع الصحيح، اعتنى به، محمد زهير بن ناصر الناصر، مج4، ج9، دار طوق النجاة، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر المحمية، 1312هـ.

–**بدوي (عبد الرحمن)**، الزمان الوجودي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1973.

–موسوعة الفلسفة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ج2/1، وكذلك ملحق هذه الموسوعة، ط1، 1996.

–**برغسون (هنري)**، التطور المبدع، تر، جميل صليبا، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، 1981.

–**بروب (فلاديمير)**: مورفولوجيا القصة، تر، حسن (عبد الكريم)، و بن عمو (سميرة)، شراع للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1991.

–مورفولوجية الخرافة، تر، الخطيب (إبراهيم)، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986.

–**بسناسي (سعاد)، درار (مكي)**، المقررات الصوتية في البرامج الوزارية للجامعة الجزائرية، دراسة تحليلية تطبيقية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، ط3، 2013.

–**البغداي (أبو البركات)**، الكتاب المعتبر في الحكمة، ج3، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1358هـ.

–**بوتور (ميشال)**، بحوث في الرواية الجديدة، تر، فريد أنطونيوس، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط2، 1982.

–**بوخاتم (مولاي علي)**، المصطلحات والمفاهيم السيميولوجية، دراسة نقدية ميسّرة ترجماتية إحصائية في نماذج مصطلحية، مخبر النّقد والدّراسات الأدبيّة واللّسانيّة، مكتبة الرّشاد للطّباعة والنّشر والتّوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، ط1، 2009.

–المصطلح والمصطلحيّة الجهود والطرائقيّة، مخبر النّقد والدّراسات الأدبيّة واللّسانيّة، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة سيدي بلعباس، مكتبة الرّشاد للطّباعة والنّشر والتّوزيع، سيدي بلعباس، الجزائر، 2004.

-مصطلحات النّقد العربيّ السّيماءويّ: الإشكالية والأصول والامتداد، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2005.

-بورايو (عبد الحميد)، منطق السرد: دراسات في القصة الجزائرية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994.

- البوشيخي (الشّاهد)، نظرات في المصطلح والمنهج، أنفو برانت، فاس، ط4، 2002.

-بوطاجين (السعيد)، الاشتغال العاملي، دراسة سيميائية، غدا يوم جديد لابن هدوقة عينة، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، أكتوبر2000.

-السرد ووهم المرجع، مقاربات في النص السردي الجزائري الحديث، منشورات الاختلاف، ط1، 2005.

-الترجمة والمصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النّقدي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنا، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009.

-بوطيب (عبد العالي)، مستويات دراسة النص الروائي: مقاربة نظرية، مطبعة الأمنية، ط1، الرباط، المغرب، 1999.

-بوعزة (محمد)، تحليل النص السردي، تقنيات ومفاهيم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010.

-بويجرة (محمد بشير)، بنية الزمن في الخطاب الروائي الجزائري (1970-1986)، ج1، منشورات دار الأديب، السانيا، وهران، ط1، 2008.

-تودوروف (تزفتان)، نقد النقد، تر، سامي سويدان، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ط1، 1976.

-نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلانيين الروس، ترجمة إبراهيم الخطيب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، بيروت، لبنان، المغرب، الرباط، ط1، 1982.

-الشعرية، تر، المبخوت (شكري)، و بن سلامة (رجاء)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1990.

-ميخائيل باختين، المبدأ الحواري، تر، فخري صالح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1996.

-مفاهيم سردية، تر، عبد الرحمان مزيان، منشورات الاختلاف، ط1، 2005.

-**التلاوي (محمد نجيب)**، وجهة النظر في روايات الأصوات العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا، دمشق، 2000.

-**التوحيدي (أبو حيان)**، الإمتاع والمؤانسة، ج2، صححاه وضبطاه وشرحا غريبه، أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة مصر، 1942.

-**ابن تيمية (أبو العباس تقي الدين أحمد)**: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ج1، تح، محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط1، 1986.

-درء تعارض العقل والنقل، ج1، تح، محمد رشاد سالم، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1991.

-مجموع الفتاوى، مج6، جمع وترتيب، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية، د ط، 2004.

-**ثامر (فاضل)**، اللغة الثانية، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994.

-**الثعالبي (أبو منصور)**، فقه اللغة وسر العربية، تح، حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2007.

-**الجابري (محمّد عابد)** ، نحن والتّراث، قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط6، 1993.

-**جاكوبسون (رومان)**، قضايا الشعرية، تر، الولي (محمد)، وحنون (مبارك)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1988.

-**جبرا (إبراهيم جبرا)، ومنيف (عبد الرحمان)**، عالم بلا خرائط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1992.

-**الجبوري (محمد فليح)**، الاتجاه السيميائي في نقد السرد العربي الحديث، دار الأمان، الرباط، المغرب، منشورات الاختلاف، الجزائر، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

-**الجرجاني (عبد القاهر)**، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007.

– **الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف)**، معجم التعريفات، تح، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، دط، 2004.

–**بن جمعة (بوشوشة)**، النقد الروائي في المغرب العربي، إشكالية المفاهيم وأجناسية الرواية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت،لبنان، ط1، 2012.

–**ابن جني (أبو الفتح عثمان)**، الخصائص، ج2، تح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1955.

–**جينات (جيرار)**، خطاب الحكاية، بحث في المنهج، تر، معتصم (محمد)، والأزدي (عبد الجليل)، وحلي (عمر)، المجلس الأعلى للمطابع الأميرية، الهيئة العامة للثقافة، ط2، 1997.

–مدخل لجامع النص، تر، أيوب (عبد الرحمان)، مشروع النشر المشترك، دار الشؤون الثقافية، بغداد، دار توبقال، المغرب، دط، دت.

–عودة إلى خطاب الحكاية، تر، معتصم (محمد)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000.

–**حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله)**، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، دط، دت.

–**حبيلة (الشريف)**، مكونات الخطاب السردي، مفاهيم نظرية، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2011.

–**حسان (تمام)**، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، دط، 1994.

–**حلمي (مطر أميرة)**، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، درا قباء للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة جديدة، القاهرة، مصر، 1998.

–**حمودة (عبد العزيز)**، المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، يناير، 1978.

–**أبو حيان (محمد بن يوسف الأندلسي)**، تفسير البحر المحيط، ج1، دراسة وتحقيق وتعليق، عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993.

–**الخرّاط (إدوار)**، رامة والتِّنين، دار ومطابع المستقبل بالفجالة والاسكندرية، القاهرة، ط2، 1993.

-**خليل (إبراهيم)**، بنية النص الروائي، منشورات الاختلاف، الجزائر العاصمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010.

-**درار (مكي)**، هندسة المستويات اللسانيّة من المصادر العربية، دار أم الكتاب للنشر والتوزيع، مستغانم، الجزائر، ط2، 2014.

-**ابن رشد (محمد أبو الوليد)**، تهافت التهافت، تح، سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط1، 1964.

-**الرقيق (عبد الوهاب)**، في السرد، دراسات تطبيقية، دار محمد علي الحامي، صفاقص، تونس، ط1، 1998.

-**روب جرييه (آلان)**، نحو رواية جديدة، تر، مصطفي إبراهيم مصطفى، تقديم، لويس عوض، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت.

-**روبير (مارت)**، رواية الأصول و أصول الرواية، تر، وجيه أسعد، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، سوريا، ط1، 1987.

-**الرياحي (القسنطيني نجوى)**، الوصف في الرواية العربية الحديثة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، السلسلة 3، المجلد 3، ط1، تونس 2007.

-في نظرية الوصف الروائي، دراسة في الحدود والبنى المورفولوجية والدلالية، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

-**الرياحي (كمال)**، حركة السرد الروائي ومناخاته، في استراتيجيات التشكيل، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005.

-**ريكور (بول)**، الزمان والسرد، ج1، ج2، ج3، تر، الغانمي (سعيد)، ورحيم (فلاح)، مراجعة، زيناتي (جورج)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

-**الزجاجي (أبو القاسم)**، الإيضاح في علل النحو، تح، مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979.

-**الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)**، البرهان في علوم القرآن، ج3، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، 1972.

-**زكي حسام الدين (عبد الكريم)**، الدلالة الصوتية، دراسة لغوية لدلالة الصوت ودوره في التواصل، المطبعة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، 1992.

-**الزموري (محمد)**، الشعرية والسرديات، مطبعة آنفو، فاس، المغرب، ط1، 2010.

-**ابن زهير (كعب)**، الدّيوان، صنعة أبي سعيد السكري، شرح ودراسة، مفيد قميحة، دار الشواف للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المطبوعات الحديثة، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1989.

- **زيما (بيار فاليري)**، النص والمجتمع، آفاق علم اجتماع النقد، تر، أنطوان أبو زيد، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 2013.

-**السامرائي (إبراهيم)**، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1983.

-**السامرائي (فاضل صالح)**: معاني النحو، ج3، شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، مزيدة ومنقّحة، 2003.

-معاني النحو، ج4، نشر جامعة بغداد، د ط، 1990.

-**ستيس (ولتر)**، فلسفة هيجل، فلسفة الروح، تر، إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، دت.

-**السجلماسي (أبو القاسم محمد)**، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق، علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، ط1، 1980.

-**ابن سلمى (زهير)**، الديوان، شرح وتقديم، علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.

-**سويرتي (محمد)**، النقد البنيوي والنص الروائي، ج2/1، إفريقيا الشرق، دط، 1991.

-**سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)**، الكتاب، ج1، ج2، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

-**ابن سينا (أبو علي)**، الإشارات والتنبيهات، ج1، تح، سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1983.

-**شريف (ستيتية سمير)**، الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003.

-**الصائغ (عبد الإله)**، الزمن عند الشعراء العرب قبل الإسلام، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الإعلام والثقافة، بغداد، 1986.

-**الصديقي (عبد اللطيف)**، الزمان أبعاده وبنيته، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1995.

-**الطائي (حاتم)**، الدّيوان، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، 1981.

-**الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير)**، تاريخ الطبري، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1960.

-**طريف الخولي (يمنى)**، الزمان في الفلسفة والعلم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، القاهرة، مصر، 1999.

-**العاني (شجاع مسلم)**، قراءات في الأدب والنقد، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

-**ابن عبد ربه الأندلسي (أحمد بن محمد)**، العقد الفريد، ج2، تح، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983.

-**العجيمي (محمد الناصر)**، النقد الروائي العربي الحديث، واقعه وإشكالياته من خلال بعض المداخل،مكتبة علاء الدين، دار نهى للطباعة، صفاقص، تونس، ط1، 2005.

-**العوفي (نجيب)**، ظواهر نصية، منشورات عيون المقالات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992.

-**العيد (يمنى)**، في معرفة النص، دراسات في النقد الأدبي، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط4، 1999.

-فن الرواية العربية بين خصوصية الحكاية وتميز الخطاب" الصادر عن دار الآداب بيروت، ط1، 1998.

-تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط3، 2010.

- **أبو غزالة (إلهام)، وخليل حمد (علي)**، مدخل إلى علم لغة النص، مركز نابلس للكمبيوتر، مطبعة دار الكتاب، ط1، 1992.

-**الغزالي (أبو حامد)**، تهافت الفلاسفة، تح، سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1980.

-**غولدمان (لوسيان)، وآخرون**، البنيوية التكوينية والنّقد الأدبي، تر، مجموعة من الباحثين، مراجعة، محمد سبيلا، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، بيروت، ط2، 1986.

-**الفارابي (أبو نصر محمد)**، الجمع بين رأيي الحكيمين، تح، ألبير نصري نادر، بيروت، 1960.

-**الفارسي (أبو علي)**، الإيضاح، تح، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1996.

-**فاليت (برنار)**، الرواية، مدخل إلى المناهج والتقنيات المعاصرة للتحليل الأدبي، تر، عبد الحميد بورايو، دار الحكمة، 2002.

-النص الروائي تقنيات ومناهج، تر، رشيد بنحدو، المشروع القومي للترجمة، منشورات المجلس الأعلى للثقافة، مصر، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1999.

-**فان ديك (تون)**، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، تر، سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، مصر، القاهرة، ط1، 2001.

-**الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد)**، معاني القرآن، ج2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983.

-**فرشوخ (أحمد)**، تأويل النص الروائي، السرد بين الثقافة والنسق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2006.

-**قاسم (سيزا)**، بناء الر واية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1984.

-**القاضي (محمد)**، الخبر في الأدب العربي، دراسة في السردية العربية، كلية الآداب بمنوبة، تونس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

-تحليل النص السردي بين النظرية والتطبيق، دار مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، ط2، 2003.

-إنشائية القصة القصيرة، دراسة في السردية التونسية، الوكالة المتوسطية للصحافة، تونس، ط1، مارس 2005.

-**قدوري (الحمد غانم)**، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2007.

-**القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر)**، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، ج9، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2006.

-**القرطبي (ابن مضاء)**، الرد على النحاة، تح، محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1979.

-**قسومة (الصادق)**، طرائق تحليل القصة، دار الجنوب، تونس، 2000.

-**ابن قميئة (عمر)**، الدّيوان، تح، خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، لبنان، ط2، 1994.

-القنوجي (صديق حسن)، أبجد العلوم، الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، ج1، أعده للطبع ووضع فهارسه، عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، دط، 1978.

-كامل سماحة (فريال)، في النقد البنيوي للسرد العربي في الربع الأخير من القرن العشرين، مطبوعات نادي القصيم الأدبي، السعودية، ط1، 2013.

-كانط (عمّانوئيل)، نقد العقل المحض، تر، موسى وهبة، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، دت، د ت.

-ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر)، تفسير القرآن العظيم، ج3، تح، سامي بن محمد السّلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط2، 1999.

-الكردي (عبد الرحيم)، السرد ومناهج النقد الأدبي، مكتبة الآداب، دط، دب، 2004.

-كريستيفا (جوليا)، علم النص، تر، فريد الزاهي، مراجعة، عبد الجليل ناظم، دار توبقال، الدرا البيضاء، المغرب، ط2، 1997.

-الكندي (أبو يوسف يعقوب)، رسائل الكندي الفلسفية،ج2، تح، محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار الفكر العربي، مصر، القاهرة، 1953.

-لالاند (أندريه)، موسوعة لالاند الفلسفية، تر، خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط2، 2001.

-لحمداني (حميد)، بنية النص السردي من منظور النقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط3، 2000.

-لوبوك (بيرسي)، صنعة الرواية، تر، جواد (عبد الستار)، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.

-لوجون (فيليب)، السيرة الذاتية، الميثاق والتاريخ الأدبي، ترجمة وتقديم، عمر حلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994.

- لوكاتش (جورج)، دراسات في الواقعية، تر، نايف بلّوز، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط3، 1985.

-لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، تقديم، القاضي (محمد)، دار سحر للنشر، تزنس، دط، ديسمبر 2009.

-متون وهوامش، قراءات في روايات، دار سحر للنشر، تونس، ط1، فيفري 2012.

-مارتن (والاس)، نظريات السرد الحديثة ، تر، جاسم (محمد حياة)، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الإسكندرية، دط، 1997.

-المبخوت (شكري) ، سيرة الغائب، سيرة الآتي، السيرة الذاتية في كتاب الأيام لطه حسين، دار الجنوب للنشر، تونس، 1992.

-مبروك (مراد عبد الرحمان)، آليات السرد في الرواية العربية المعاصرة: الرواية النوبية نموذجا، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مارس، د ط، 2000.

-**مجموعة من المؤلفين**، نظرية السرد من وجهة النظر إلى التبئير، تر، ناجي (مصطفى) منشورات الحوار الأكاديمي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1989.

-مجموعة من المؤلفين، طرائق تحليل السّرد الأدبيّ، منشورات اتحادكتّاب المغرب، الرّباط، المغرب، ط1، 1992.

-مجموعة من الباحثين، أهمية الترجمة وشروط إحيائها، دار الهدى، الجزائر، 2007.

- مجموعة من الباحثين، البنى الزّمنيّة وأشكالها، إشراف، عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، ماي 2000.

-مجموعة من الباحثين، كتاب التلقي والخطاب، دراسات في النقد المغربي الجديد، محمد مفتاح، سعيد يقطين، المصطفى الشاذلي، وحدة التكوين والبحث في الصورة:الصورة البصرية-الصورة في السرد، إعداد وتنسيق، عبد المجيد نوسي، جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الجديدة، المغرب.

-**مجموعة من المؤلفين**، كتاب الرواية المغربية أسئلة الحداثة (وقائع ندوة وطنية عقدها مختبر السرديات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، المغرب)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 1991.

-المخزومي (مهدي)، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

-مرتاض (عبد الملك)، تحليل الخطاب السردي، معالجة تفكيكية سيمائية مركبة لرواية زقاق المدق، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.

-في نظرية الرواية، بحث في تقنيات السرد، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، دط، 2005.

–المرزوقي (سمير) وشاكر (جميل)، مدخل إلى نظريّة القصّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، الدّار التونسيّة للنّشر، د.ت.

–مستغانمي (أحلام)، ذاكرة الجسد، منشورات ANEP، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاتصال، رويبة، الجزائر، 2012.

–مسلم ابن الحجاج (أبو الحسين)، صحيح مسلم، اعتنى به، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2006.

–المعري (أبو العلاء)، شرح اللزوميات، ج3، تح، زينب القوصي، سيدة حامد، وفاء الأعصر، منير المدني، إشراف ومراجعة حسين نصار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د ط، 1994.

–منصوري (مصطفى)، سرديّات جيرار جينيت في النّقد العربي، دار رؤية للنشر والتّوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2015.

–الميلود (عثماني)، شعرية تودوروف، عيون المقالات، دار قرطبة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1999.

–أبو ناظر (موريس)، الألسنية والنقد الأدبي، في النظرية والممارسة، دار النهار للنشر، بيرروت، لبنان، 1979.

–النّجار (زغلول محمد)، تفسير الآيات الكونية في القرآن الكريم، ج1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2007.

–أبو نعيم (أحمد بن عبد الله الأصفهاني)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.

–هوميروس، الإلياذة، تر، البستاني (سليمان)، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، د ط، 2012.

–هيجل، موسوعة العلوم الفلسفية، ج1، تر، إمام عبد الفتاح إمام، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، دت.

–هيدجر (مارتن)، الكينونة والزمان، تر، فتحي المسكيني، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2012.

– واورزنياك (رتسيسلاف)، علم النص، مشكلات بناء النص، تر، سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2003.

–وغليسي (يوسف)، الشعريات والسرديات، قراءة اصطلاحية في الحدود والمفاهيم، منشورات مخبر السرد العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، دار أقطاب الفكر، 2006.

–إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدّار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008.

–ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي)، شرح المفصل للزمخشري، ج4، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

–يوسف (آمنة)، في كتابها تقنيات السرد في النظرية والتطبيق، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط1، 1997.

2– المراجع الأجنبيّة:

– A. J. (**Greimas**), Du sens, essais sémiotiques, éd, Seuil, Paris, 1970.

-Du sens2, essais sémiotiques, éd, Seuil, Paris, 1983.

-**Arrivé** (**Michel**), La sémiotique littéraire in Sémiotique : L'école de paris, classiques hachette, 79, boulevard Saint-Germain, Paris, 1982.

-Bakhtine (**Mikhail**), Problèmes de la Poétique de Dostoievski, traduit par Guy verret, éd, lá àge dá Homme, 1970.

–Bal (**Meik**), Narratologie, éd klincksiek, Paris, 1977.

-Narratologie,hes publishers, utrecht, 1984.

–Barthes (**Roland**) : S/Z, éd, Seuil, Paris, 1970.

-Introduction à l'analyse strcturale des récits, Poétique du récits,éd, Seuil,1977.

Benveniste (**Emile**), Problèmes de Linguistique générale, éd, Gallimard, TomeI, 1966.

-Problèmes de Linguistique générale,éd,Gallimard TomeII, 1974.

-**Booth** (**Wayne c**), The Rhetoric of Fiction, Penguin Books, 1991.

–Bremond (**Claude**), Logique du récit,éd, Seuil, Paris, 1973.

-**Commelin** (**Pierre**), Mythologie grecque et romaine, éd, illustrée de nombreuse reproductions, Bordas, Paris, 1991.

–Fowler (**Roger**), Linguistique Criticism, Published in oxford University Press, oxford, New York, 1996.

–Frye (**Northrop**), Anatomy of criticism, Penguin Books, 1990.

–Groupe d'entrevernes, Analyse sémiotique des textes, introduction,théorie, pratique,4eme éd, Lyon, 1984.

–Heuvel (**Pierre Van Den**), Parol, mot, silence, (pour une poétique de l énonciation), éd, Librairie José Corti, 1985.

-**John M** (**Searl**), Sens et expression, études de théorie des actes du langage, traduction et préface par Joelle proust, éd, Minuit, 1982.

– Lintvelt (**Jaap**), Essais de typologie narrative, Paris, éd, Gontier, 1981.

- **Lyons** (**john**), Sémantique Linguistique, Librairie larousse, Paris, 1980.

–Mangueneau (**Dominique**), Pragmatique Pour le discours littéraire, éd, bordas, 1990.

–Metz (**Christian**), Essais sur la signification au cinéma, éd, klincksieck, 1968.

-**Michel Adam** (**Jean**), Le récit, Presses universitaires de France, Paris 1987.

–Moeschler (**JacQues**), Théorie pragmatique et pragmatique, conversationnelle, éd. Armand colin,1996.

-Temps, référence et pragmatique, in (collectif), Le temps des événements, pragmatique de la référence temporelle, éd, Paris, kimé, 1998.

–Muller (**Gunther**), « Erzahlzeit und ezahlte Zeit », Festschrift fur Kluckhorn, 1948, repris dans Morfolgische poetik, Tubingen, 1968.

–Rabatel (**Alain**), La construction textuelle du point de vue, Delachaux et Niestlé, Lausanne (Switzerland), Paris, 1998.

-**Ricoeur** (**Paul**), Temps et Récit, TII, éd, Seuil, Paris, 1984.

–Rivara (**Rene**), La langue du récit, introduction à la narratologie énonciative, éd, d Harmattan, 2000.

-**Sadoulet** (**E.L**), Temps et récit dans l'œuvre Romanesque de George Bernanos, ed, Klincksieck, 1988.

–Sturgess (**Philip**), Narrativity , Theory and practice, éd, Clarendon press, Oxford, 1992.

– Todorov (**Tzevtan**), Théorie de la litérature, Texte des formalistes russes , éd Seuil, 1er Pub mai 2001.

-**Van Dijk** (**Teun A**), Text and context, exporations in the semantics and pragmatics of discourse, éd, Longman group LTD, 1977.

-ثالثا: الدّوريات والمجلاّت والملتقيات العلميّة:

-الأثر، مجلة محكمة يصدرها مخبر لسانيات النص وتحليل الخطاب، كلية الآداب واللّغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ع19، جانفي2014.

-الآداب والعلوم الإنسانية، مجلة محكمة تعنى بالدراسات النقدية واللغوية والاجتماعية باللغة العربية واللغات الأجنبية، تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 02، 2002، 2003، والعدد 3، أبريل 2004، والعدد 6، 2007.

-الراوي، مجلة دورية تعنى بالسرديات العربية، النادي الأدبي الثقافي بجدة، المملكة العربية السعودية، ع25، شوال 1433هـ - سبتمبر 2013.

-أشغال الملتقى الدولي حول السرديات، القراءة وفاعلية الاختلاف، المنعقد بجامعة بشار، يومي: 4/3 نوفمبر 2007.

-أعمال ملتقى الخطاب النّقدي العربي المعاصر قضاياه واتّجاهاته، المنعقد بالمركز الجامعيّ خنشلة يومي 23،22 مارس 2004، دار الهدى للطّباعة والنّشر والتّوزيع، عين مليلة.

-الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية (الآداب والفلسفة)، دورية دولية محكمة تصدرها جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد 10، السداسي الثاني، جوان 2013.

-أيقونات، دورية رقمية محكمة تعنى بنشر البحوث السيميائية، ع4، مجموعة سيما للبحوث السيميائية، سيدي بلعباس، الجزائر 2014.

-التّواصل، مجلّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة، محكّمة تصدرعن جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ع04، جوان 1999.

-ثقافات، مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الثقافية، تصدرها كلية الآداب بجامعة البحرين، ع21، يونيو 2008.

- السّرديّات: مجلّة دورية محكّمة، يصدرها مخبر السّرد العربيّ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد1، جانفي 2004. والعددان: 4، 5، 2010، 2011.

-عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد 19، العدد 4، يناير، 1989. والمجلد 20، العدد 3 أكتوبر، 1989.والمجلد 21، ع 4، أفريل، ماي، جوان، 1993. والمجلد 25، العدد 3، يناير، 1997.

-العلوم الإنسانية، دورية محكمة، تصدر عن كلية الآداب، جامعة البحرين، العدد 3، شتاء 2000، والعدد 15، شتاء 2007.

-علامات، مجلة ثقافية محكمة، مكناس، المغرب، ع 22، 2004.

-فصول، المجلد2، العدد4، يوليو، أغسطس، سبتمبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982. والمجلد7، العدد3 و4، أبريل/سبتمبر، 1987. والمجلد 12، العدد1، ربيع 1993. والمجلد 12، العدد2، صيف 1993.

-فكر ونقد، ع6، المغرب، السنة الأولى، فبراير، 1998.

-كتابات معاصرة، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، ع67، بيروت، لبنان، فبراير، 2008.

-مقاليد، محكمة مختصة بالنقد الأدبي والمصطلحية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع4، 2013.

-رابعا: الدّوريات الأجنبيّة:

-Communications, n° 8, Seuil, Paris, 1966.

-Narratologie n°2, Les frontières du récit, Publications de la faculté des lettres arts et sciences humaines, université de nice, Paris,Avril, 1999.

-Poétique n° : 12, 65, 68, Seuil, Paris,1972, 1986.

-خامسا: المعاجم والقواميس العربية:

-الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد): تهذيب اللّغة، ج5، تح، عبد الله درويش، مراجعة علي محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، القاهرة، مطابع سجل العرب، دط، دت.

-تهذيب اللّغة، ج8، تح، عبد العظيم محمود، مراجعة، محمد علي النجار، الدّار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، القاهرة، دط، دت.

-تهذيب اللّغة، ج11، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، مراجعة علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، القاهرة، دط، دت.

-البستاني (بطرس)، دائرة المعارف، ج9، مطبعة المعارف، بيروت، لبنان، د ط، 1984.

-الجوهري (إسماعيل بن حماد)، الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، تح، أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1979.

–ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسين)، جمهرة اللّغة، تح، رمزي منير بعلبكي، ج2/1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987.

–ديكرو (أوزوالد) وسشايفر (جان ماري)، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، تر، منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط2، 2007.

–الرّازي (محمد بن أبي بن عبد القادر)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، لبنان، بيروت، دط، 1986.

–الزّبيدي (السيد مرتضى الحسيني): تاج العروس من جواهر القاموس، ج6، تح، حسين نصّار، مراجعة، جميل سعيد، وعبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1969.

–تاج العروس من جواهر القاموس، ج14، تح، عبد العليم الطحاوي، مراجعة، عبد الكريم العزباوي، عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1974.

–تاج العروس من جواهر القاموس، ج18، تح، عبد الكريم العزباوي، مراجعة، عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1979.

– تاج العروس من جواهر القاموس، ج19، تح، عبد العليم الطحاوي، مراجعة، عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1980.

–تاج العروس من جواهر القاموس، ج21، تح، عبد العليم الطّحاوي، مراجعة مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1984.

– تاج العروس من جواهر القاموس، ج22، تح، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1985.

–تاج العروس من جواهر القاموس، ج23، تح، عبد الفتاح الحلو، مراجعة، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1986.

– تاج العروس من جواهر القاموس، ج24، تح، مصطفى حجازي، مراجعة، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1987.

-تاج العروس من جواهر القاموس، ج25، تح، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1989.

-تاج العروس من جواهر القاموس، ج26، تح، عبد الكريم العزباوي، مراجعة، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1990.

-تاج العروس من جواهر القاموس، ج32، تح، عبد الكريم العزباوي، مراجعة، أحمد مختار عمر وعبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 2000.

-ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، المحكم والمحيط الأعظم، ج1، ج7، تح، عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.

-شارودو (باتريك) ومنغنو (دومينيك)، معجم تحليل الخطاب، تر، المهيري (عبد القادر)، وصمود (حمادي)، مراجعة، الشريف (صلاح الدين)، دار سيناترا، تونس، 2008.

-صليبا (جميل)، المعجم الفلسفي، ج1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982.

-العسكري (أبو هلال)، الفروق اللغوية، تح، محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، دط، 1998.

-علوش (سعيد)، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، سوشبريس، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985.

-ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا)، مقاييس اللّغة، ج5، تح، عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، المجمع العلمي العربي الإسلامي، 1979.

-الفراهيدي (الخليل بن أحمد)، كتاب العين، ج1، تح، عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

- الفيروزابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، ج1، الهيئة العامة المصرية للكتاب، المطبعة الأميرية، ط3، 1310هـ.

-ابن مالك (رشيد)، قاموس مصطلحات التّحليل السّيميائيّ للنّصوص (عربي -إنجليزي- فرنسي)، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

-مجموعة من الباحثين التونسيين، معجم السرديات، إشراف، القاضي (محمد)، الرابطة الدولية للناشرين المستقلين، دار محمد علي للنشر، تونس، دار الفارابي، لبنان، مؤسسة الانتشار العربي، لبنان، دار تالة، الجزائر، دار العين، مصر، دار الملتقى، المغرب، ط1، 2010.

-المسدي (عبد السلام)، قاموس اللسانيات، عربي-فرنسي، فرنسي-عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، دط، 1984.

-ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل)، لسان العرب، مج1، 2، 3، 5، 6 تح، عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، القاهرة، د ط، د ت.

-سادسا: المعاجم والقواميس الأجنبية:

-A.j. (**Greimas**), **j**. (**Courtes**), Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, hachette, Paris, 1979.

-Ducrot (**Oswald**), **Todorov** (**Tzvetan**), Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, éd, Seuil, Paris, 1972.

-Ducrot (**Oswald**), **Schaeffer** (**Jean-Marie**), Nouveau Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, éd, Seuil, Paris, 1995.

-سابعا: الرّسائل الجامعيّة والمخطوطات:

-بوخاتم (مولاي علي)، المصطلح السيميائي في النقد العربي المعاصر، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في السيميائيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة جيلالي اليابس، بلعباس، 2004/2003.

-**بوشفرة (نادية)**، علم السّرديّات في النّقد الفرنسيّ (مخطوط)، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدّكتوراه في الآداب، كليّة الآداب واللّغات والفنون، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة السّانية، وهران، 2005، 2006.

-**بن الشيخ (عبد الغني)**، آليات اشتغال السرد في الخطاب الروائي الحداثي عند عبد الرحمان منيف، ثلاثية أرض السواد نموذجا، دكتوراه علوم في الأدب العربي الحديث، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية: 2007، 2008.

-**المالكي (عبد الحكيم)**، البنية السردية وإنتاج المعنى، محاولة لإصلاح بيت السرديات القديم، ورقة مقدمة لملتقى النص السردي وقضايا المعنى (فيفري 2011)، بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بجامعة منوبة، تونس، (مخطوط).

ملحق

Alternance

تناوب استعمل "تودوروف" هذا المصطلح في إطار دراسة العلاقة بين زمن القصّة وزمن الخطاب، وفي إطار تناوله لأشكال بناء القصص وترابطها داخل هذا النمط من المحكي الذي يتضمن أكثر من قصّة؛ إذ يتعيّن في التّناوب حكاية قصّتين معا في آن واحد وبالتّناوب؛ حيث تتوقّف إحداهما طورا فاسحة المجال لحكاية الأخرى أو العكس، وهكذا حتّى يتم انتهاء القصّتين.

Amplitude **سعة**

أطلق "جينات" مصصطلح السّعة على المدّة الزّمنية التي تستغرقها المفارقة الزّمنيّة من بدايتها إلى نهايتها.

Anachronies **مفارقات زمنية**

تعمل المفارقات الزّمنيّة على خلخلة نظام التّرتيب المنطقيّ الكرونولوجي للزّمن وتكسيره، الذي تنتظم وفقه أحداث القصّة في الواقع؛ أي إنّها بذلك تقود إلى اكتشاف الاستباقات والاسترجاعات بوصفها تمثيلا لأشكال التّنافر الزّمني Discordance القائم بين ترتيب الأحداث في الخطاب وترتيبها في القصّة، وكونها أيضا، تجسيدا حقيقيّا لهذه المفارقات الزّمنيّة. تحصل المفارقات الزّمنيّة بفعل الحركة الزّمنيّة نحو الماضي أو المستقبل، وذلك بالانطلاق من لحظة زمنيّة حاضرة تطابق درجتها الصّفر أطلق عليها "جينات" زمن المحكي الأوّل Temps de récit premier؛ إذ تسفر عن الحركة نحو الماضي مفارقة زمنيّة يسمّيها "جينات" الاسترجاعات Analepses، كما ينتج أيضا عن الحركة نحو المستقبل مفارقة زمنيّة ثانية يسمّيها "جينات" أيضا الاستباقات Prolepses.

Analepses **استرجاعات**

تتمثّل في استحضار حدث سابق للنقطة الزّمنيّة التي بلغها السّرد لاحقا في خطاب المحكيّ.

Analepses extèrnes **استرجاعات خارجية**

تتحدّد من خلال عدم تداخلها مع زمن المحكي الأوّل؛ حيث تقتصر وظيفتها على إنهاء المحكي الأوّل وإبلاغ القارئ بأحداث ووقائع سابقة.

Analepses intèrnes **استرجاعات داخلية**

هي على خلاف الأولى تقع داخل الحقل الزّمني للمحكيّ الأوّل كأن يعمل السّارد على إضاءة ماضي شخصيات غائبة أو جديدة.

Analepses mixtes **استرجاعات مزجية**

يكون مداها الزّمني سابقا عن نقطة ابتداء المحكي الأوّل، وممتدا خارج لحظتها الحاضرة في المحكي.

Anisochronies **اللاّتطابق الزّمني**

إنّ عدم التّوافق أو التّطابق بين مدّة الزّمن في القصّة ومدّة الزّمن في الخطاب هو الحالة العامّة والقاعدة الأساسيّة المميّزة للمحكي، وحتّى إذا تحقّق التّطابق الزّمني بين القصة والخطاب؛ فإنّ ذلك يكون افتراضيّا في الحوار أوالمشهد Scène. يتجسّد اللاتطابق الزّمني في التّقنيّات الزّمنيّة: التلخيص والحذف والوقفة والمشهد.

Autodiégétique **المحكي الذّاتي**

تعرّض "جيرار جينات" إلى العلاقة التي تربط السّارد بالمؤلّف وبالشّخصيّة الرّئيسيّة، في إطار تصنيفه لأصوات خطاب المحكيّ عند "بروست"، حيث أطلق على الحالة التي يفرضها محكي السّيرة الذّاتيّة والتّخييل الذّاتيّ –التي يتطابق فيها السّارد بالشّخصيّة الرئيسيّة– مصطلح المحكي الذّاتي Autodiégétique.

Description focalisée **وصف مبأّر**

ينتمي الوصف المبأر إلى الوصف عن طريق الرؤية، وفضلا عن كونه يتعلق بمقولة الزمن وتحديدا بمبحث المدّة؛ فإنه يمت بصلة وثيقة بمقولة الصيغة السردية لدى جينات وتحديدا بالتبئير الذي استمد تسميته منه؛ لأن عملية الوصف تتم من منظور شخصية مشاركة في الأحداث. يعمل الوصف المبأّر على إبطاء حركة السّرد دون أن يوقفها والحركة التي تناسبه هي المشهد.

Diégésis **سرد خالص/محض**

يتعارض مصطلح Diégésis مع مصطلح mimésis عند أرسطو، ويدل على السّرد الخالص الخالي من الحوار الذي يتولّى فيها السّارد سرد الأحداث بنفسه والتحدّث بلسان الشخصيّات دون الإيهام بأنّ المتكلّم غيره. وبذلك فهو يخلو من المحاكاة أو التمثيل المسرحي mimésis، ممّا جعله خارج نطاق اهتماماته. انطلاقا من هذا التعارض اشتق جينات من مصطلح Diégésis مصطلحا جديدا أطلق عليه Diégèse ليكون معادلا للقصّة بدءا في خطاب المحكي، لكنّه يتراجع عن هذا المفهوم الجزئي في Nouveau discours du récit ليجعله يدل ليس على القصّة تحديدا وإنّما على الكون الحكائي الذي تحدث فيه. ومن أجل دفع الالتباس والخلط عن مصطلحه رفض جينات

رفضا قاطعا كلّ علاقة تقام لمصطلحه بمصطلح Diégésis الإغريقي، كما فنّد أن يكون ترجمة فرنسية لــ: Diégésis كذلك. ويضيف توضيحا آخر رافق الالتباس الذي اكتنف بعض

مصطلحاته التي اشتقها من Diégèse ومنها توكيده على اشتقاقه Diégétique دائما من Diégèse وليس من Diégésis ردّا على بعض الاشتقاقات التي تربطه بالمصطلح الإغريقي.

Discordance **تنافر زمني**

يكون بين ترتيب الأحداث في الخطاب وبين ترتيبها في القصّة، وهو ما تنتج عنه المفارقات الزّمنيّة.

Discours **خطاب**

يعرّفه "بنفنيست" بأنّه كلّ تلفّظ يفترض مخاطِبا يتوجّه بالقول إلى مخاطَب بهدف التّأثير فيه بطريقة ما، وبالانطلاق من هذا التّعريف حصرت السّرديات مجال اهتمامها في دراسة مختلف العلاقات بين السّارد والمسرود له.

Discours du récit **خطاب المحكي**

اختاره جينات عنوانا لأهمّ قسم من أقسام كتابه **Figures III** والذي خصّصه لتناول ثلاث مقولات أساسيّة تبنى عليها دراسة الخطاب السّردي (الزمن–الصيغة–الصوت)، وتتحدّ طبيعة العلاقات بينها بدراسة العلاقات بين مكوّنات خطاب المحكيّ الثلاثة، بوصفها كلاّ متكاملا ومتلاحما، وهي: القصّة Histoire –المحكيّ Récit –السّرد Narration؛ إذ تلتحم هذه المكوّنات وتتواشج فيما بينها، وتربطها صلات وثيقة، حيث تسهم مجتمعة في تشكيل خطاب المحكيّ، الذي يؤسّس كيانه عليها؛ إلى درجة أنّه لا يمكن له أن يوجد من دونها، وقد أكّد "جينات" على أنّ تحليل الخطاب السّرديّ ينبني أساسا على دراسة العلاقات بين الخطاب والقصّة، وبين الخطاب والسّرد من جهة وبين القصّة والسّرد من جهة أخرى. غير أنّه من بين هذه المكوّنات يكتسي فعل السّرد أهميّة قصوى كونه يعمل على تقديم القصّة عبر الخطاب الذي يحملها، ويعرف بمضمونها وبساردها الذي يتلفّظ بها. لذلك يرى جينات –خلافا لتودوروف– أنّ المحكيّ أو الخطاب هو المجال الذي ينبغي أن يعنى بالدّراسة والتّحليل، كون أن القصّة والسّرد لا يوجدان إلاّ في علاقة مع المحكيّ، والأمر نفسه يقال عن المحكيّ أو الخطاب السّرديّ الذي لا يتمّ إلاّ وهو يسرد قصّة وإلاّ فلا يمكن أن يكون سرديّا. وبهذا فالخطاب سرديّ بسبب العلاقة التي تربطه بالقصّة التي يسردها، وأيضا بسبب تواشجه مع السّرد الذي يقوم بإرساله وإبلاغه إلى المتلقي.

Durée **مدّة**

دأب جينات في القسم الثّاني من دراسته للزّمن في رواية "البحث عن الزّمن الضّائع" على تعميق البحث بدراسة المدّة الزّمنيّة، أو سرعة السّرد في الخطاب مقارنة بمدّتها في القصّة. وقد مكّنه ذلك

من الوقوف على الصعوبات التي تعترض ضبط المدّة وقياسها في المحكيّ، منتهيا إلى أنّها تكاد تكون مستحيلة إلاّ في حالات نادرة، ذلك لأنّ دراسة مدّة المحكيّ تقتضي دراسة العلاقة بين مدّة القصّة مقاسة بالثّواني والدّقائق والسّاعات والأيّام والأشهر والسّنوات، وبين مدّة النّص مقاسا بالأسطر والصّفحات ؛ أي دراسة العلاقة بين ما تقاس مدّته بالزّمن العاديّ المتعارف عليه، وبين ما تقاس مدّته بحجم المكتوب على الورق وكمّيته. ومن أجل إدراك سيرورة المدّة في المحكيّ والوقوف على حركة السّرد المتباطئة أو المتسارعة قام "حينات" بضبط أربع حالات من أشكال الحركة السّرديّة، وهي: الوقفة، والحذف، والتّلخيص، والمشهد.

Ellipse

حذف يعمد السّارد في الحذف Ellipse إلى إسقاط بعض المقاطع أو الأحداث السّردية من القصّة في الخطاب، ممّا ينتج عنه تسارع في عرض أحداث القصّة؛ إذ يبلغ أقصى درجاته. وهو أنواع:

Ellipse explicite **حذف**

صريح يتمثّل في تلك الأنواع من الحذوف المعلنة سواء كان زمنها محدّدا "انتهى رمضان" أو غير محدّد (ومرّت الأشهر والسّنوات).

Ellipse hypothètique **حذف افتراضي**

يتميّز بكونه غير محدّد بمدّة زمنيّة معيّنة ودقيقة (رحلات إلى الخارج، فترة الدّراسة...).

Ellipse implicite **حذف ضمني**

غير مصرّح به في الخطاب، ويتم الاستدلال عليه من قبل المسرود له.

Enchainement **تسلسل**

هو شكل آخر من أشكال بناء القصص وترابطها في الخطاب، حيث تتوالى حكاية قصص متعدّدة، وعندما تنتهي حكاية القصّة الأولى تبدأ حكاية القصّة الثّانيّة.

Enchassement **تضمين**

هو المظهر الثّالث من مظاهر بناء القصص وترابطها في الخطاب كذلك، وفيه يحصل إدماج قصّة ضمن قصّة أخرى على نحو ما تجسّده قصص ألف ليلة وليلة التي تتضمّن في القصّة التي تدور حول شهرزاد.

Enonciation **تلفّظ**

هو فعل تحول اللّغة إل ملفوظ بواسطة متلفّظ، أو هو الاستعمال الفردي للّغة وما يصاحب ذلك

من سياقات للتخاطب و المتخاطبين والأزمنة والأمكنة التي يجري فيها التخاطب. كما أنّه لا يقتصر على الفعل المادي المنجز للكلام فقط، وإنّما يشمل كل الإحالات الدّالة على حضور ذاتية المتكلّم أوالمتلفّظ في ملفوظه.

Focalisation **تبئير**

تناول جينات مصطلح التّبئير ضمن مبحث الصّيغة تحديدا، وإن كانت له علاقة بمبحثي الزّمن والصّوت، وقد استعمله بديلا لمصطلح وجهة النّظر الإنجليزي، مستوحيا إياه من عبارة "بؤرة السّرد" لبروكس Brooks ووارن Warren، وذلك من أجل تجنب الطّابع البصري للمفهوم الذي يميّز مصطلحي الرّؤية ووجهة النظر. وهو عمليّة انتقاء لمعلومات السّارد وحصرها، وهذه العمليّة أداتها بؤرة هي بمثابة القناة الناقلة للمعلومة لكنّها لا تسمح إلاّ بمرور المعلومة التي يسمح بها الموقع؛ لذلك كان السّؤال هنا على من يرى؟. والتبئير أنواع: تبئير في درجة الصّفر/غير مبأر zéro Focalisation يكون السارد على علم بكلّ شيء، وليس بإمكان الشخصيات أن تعرف شيئا من ذلك إلاّ ما يتيحه لها السّارد. وتبئير خارجي Focalisation externe وفيه تكون البؤرة في نقطة ما مستقلة خارج عالم الشخصيّات، ممّا يحول دون تقديم أيّ معلومة عن أفكارها ومشاعرها، فالسّارد هنا أقل معرفة من الشّخصيات. وهناك تبئير داخلي Focalisation enterne تكون فيه الشخصيات مصدر معرفة السّارد؛ أيّ إنّ البؤرة تقع في داخلها، ممّا يسمح للسّارد بمعرفة خباياها ومكنوناتها وأفعالها وتصرّفاتها.

Fréquence **تواتر**

لقد نبّه "جينات" إلى أنّ هذه العلاقة لم تحظ بالدّراسة الكافيّة من قبل نقّاد الرّواية ومنظّريها على الرّغم من أهمّيتها البالغة في تشكيل زمن السّرد، مبيّنا –في هذا الصّدد– بأنّ الحدث الواحد ليس بإمكانه الوقوع مرّة واحدة فقط، بل يمكنه أن يقع مرّة أخرى، أو يتكرّر عدّة مرّات في النّصّ الواحد، ممثّلا لذلك بشروق الشّمس اليومي الذي لا يمكن أن يكون متماثلا مع إشراقة كل

صباح. وقد أفضى به تتبّع علاقات التّواتر أو تكرارات الأحداث السّردية في القصّة وفي الخطاب إلى ضبط أربع حالات للتّواتر في المحكيّ هي كالآتي:

1– المحكيّ المفرد Récit singulatif: أن يحكى مرّة واحدة في الخطاب ما حدث مرة واحدة في القصّة.

2– المحكيّ المفرد التّرجيعيّ Récit singulatif anaphorique: أن يحكى مرّات عديدة في الخطاب ما حدث مرّات عديدة في القصّة. وسم سادولاي هذا النوع بالمحكي المفرد المتعدد (**Le récit singulatif multiple**)، وعده ضربا خاصا من ضروب المحكي المفرد.

3– المحكيّ التّكراريّ Récit répétitif: أن يحكى مرّات عديدة في الخطاب ما حدث مرّة واحدة في القصّة.

4– المحكيّ المؤلّف Récit itératif: أن يحكى مرّة واحدة في الخطاب ما حدث عدّة مرّات في القصّة.

Hétérodiégétique **المحكي البرّاني**

يظهر السّارد غريبا عن القصّة التي يسردها، فلا يكون شخصيّة من الشّخصيات.

Homodiégétique **المحكي الجوّاني**

يكون السّارد حاضرا في القصّة التي يسردها وعنصرا مشاركا فيها، كأن يكون شخصيّة من الشّخصيّات.

Histoire **قصّة**

تحيل إلى المادّة الحكائيّة أو الأحداث المسرودة، سواء كانت واقعيّة أم متخيّلة، وبمعنى آخر فهي تطلق على المضمون السّرديّ؛ أي على المدلول.

Isochronie **التّطابق الزّمني**

لا يتحقّق التّطابق الزّمني بين القصة والخطاب، إلاّ على سبيل الافتراض في الحوار أوالمشهد Scène.

Lecteur **قارئ**

هو عنصر من عناصر عمليّة التلقّي أو التخطاب، وهو من يتلقّى الخطاب المكتوب ويوجّه إليه، ولئن كان مفهومه مختلفا باختلاف المجالات المعرفيّة؛ فإنّ "جينات" يعدّه مؤلّفا للقصّة إلى جانب المؤلف الحقيقي.

Métarécit **الحكاية الواصفة**

أرجأ "جينات" الحديث عن مظهر الحكاية الواصفة أو تشكّل (الحكاية ضمن الحكاية) إلى مبحث الصّوت السّرديّ، وتحديدا ضمن عنصر مستويات السّرد. وقد أطلق على هذا النّمط من المحكيّ مصطلح Métarécit (الحكاية الواصفة)، كما أطلق عليها أيضا تسميّة المحكي من الدّرجة الثّانيّة Récit au second degré، كونها حكاية ثانوية متفرّعة عن الحكاية الأصليّة. ولعلّه بهذا يكون

مبرّر إدراج "جينات" لمظهر الحكاية الواصفة في نطاق دراسته لمقولة الصّوت، هو التعرّف على المتكلّم في الحكايتين: الحكاية الأصل والحكاية الفرع، وليس معرفة الأثر الذي تحدثه طريقة بنائها في خلخلة البناء الزّمنيّ لأحداث الحكاية الأمّ أو النّواة كما يراها "تودوروف".

Mode **صيغة**

المقولة الثّانيّة من مقولات دراسة خطاب المحكي عند "جيناتّ، وهي الطّريقة التي يعتمدها السّارد في عرض أحداث المحكي، سواء تولّى هو ذلك أم شخصيّاته.

Narrateur **سارد**

السّارد مكوّن أساسي في خطاب المحكي، فهو الذي تسند إليه مهمة سرد الأحداث من طرف المؤلّف الواقعيّ، حيث يتم ذلك من موقع زمني محدّد، ووفق رؤية خاصة للأحداث واللّغة المستعملة والضّمير المعتمد ومستواه (من داخل الحكاية Extradiégétique أو من خارجها Intradiégétique). كما يهتدى إليه من خلال الإجابة عن السؤال "من يتكلّم"، كما أنّه ليس المؤلّف أو الكاتب.

Narration **سرد**

هو الطّريقة التي يعتمدها السّارد في تقديم القصّة، أو هو الفعل السردي المتخيل المنجز من قبل السّارد، وبذلك فهو يختلف عن فعل الكتابة الذي ينجزه الكاتب أو المؤلف في الواقع.

Narration détaillé **سرد مفصل**

على الرغم من أن "جينات" حدد تقنيات المدّة في أربع حركات أساسية إلا أنه أضاف لها حركة أخرى يكون فيها زمن الخطاب أكبر من زمن القصة: زخ > زق على عكس التلخيص الذي يكون فيه زمن الخطاب أصغر من زمن القصة، غير أن "جينات" قد اعتبره نوعا من المشهد البطيء لا غير. Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 192, 193. وفي مقابل ذلك يخالف Sadoulet "جينات" في رأيه هذا، جاعلا هذا الشّكل السّردي ضربا آخر من ضروب المدّة، ويطلق عليه تسمية السّرد المفصّل Récit détaillé.

Narratologie **سرديّات**

يرجع الفضل إلى "تودوروف" في اجتراح مصطلح السّرديات (Narratologie) عام 1969 ليدلّ على العلم ولأوّل مرّة في كتابه "نحو الدّيكاميرون"Grammaire de Décaméron الذي سعى

من خلاله إلى محاولة بلورة نظريّة عامّة للمحكيّ وإيجاد نمذجة شاملة لدراسة النّصوص السّرديّة، غير أنّ هذا الاتجاه في تحليل الخطاب السّردي قد تطوّر على يد "جينات" الذي وإن كان يقرّ بوجود ضربين من السّرديّات إلاّ أنّه أفصح عن توجّهه وأبان عن نيّته في التحيّز لصالح محلّلي الصّيغة السّرديّة مؤكّدا أحقّيتهم بامتلاك مصطلح السّرديّات، فالسّرديات من هذا المنطلق تعنى باكتشاف صيغ المحكي وبنياته الشّكليّة، وبدراسة العلاقة بين السّارد وما يحكيه وبينه وبين المسرود له.

Narratologie comparée **سرديات مقارنة**

تعنى بالبنيات السّرديّة وغير السّرديّة.

Narratologie énonciative **سرديات تلفظية**

تختص السرديات التلفظية بموضوع التلفظ في المحكي؛ إذ لم تعد دراسة المحكي دراسة محايثة منغلقة، بل يتم النظر إليه من زاوية أخرى هي زاوية التلفظ الجاري بين المتخاطبين، وقد كان لمجهودات اللساني الفرنسي "إميل بنفنيست" أثر كبير في هذا الاتجاه من خلال تعريفه للخطاب بأنه "كل تلفظ يفترض مخاطبا يتوجه بالقول إلى مخاطب بهدف التأثير فيه بطريقة ما" ومن خلال ما رآه من أن أهم مميزات العمل التلفظي وخصائصه أنه يتضمن ذاتية المتكلم فيما يحمله من خطابات وأقوال.

Narratologie formelle **سرديات شكلية**

سرديّات شكليّة محايثة ومنغلقة على الخطاب الشفاهي أو المكتوب تسعى إلى استقصاء الحقائق الثّابتة الماثلة في ظاهره فلا تتعدّاها إلى باطنه الضّمنيّ ومعانيه ودلالاته المتخفّية وراء هذا الظّاهر. يرجع الفضل في دراسة الخطاب السّردي دراسة علمية محايثة إلى مجهودات "فلاديمير بروب" Vladimir Propp الذي يعد أبا روحيا للسرديات الحديثة من خلال نموذجه الوظائفي للحكاية الشعبية الروسية الذي أثر في الاجتهادات البنيوية في دراسة المحكي التي توجت بتأسيس علم له، مداره على اكتشاف خصائص الخطاب فيه وبحث مكوناته ووضع قوانين صارمة وثابتة له تكون الدّراسة المحايثة أهم منطلقاتها، ويعد "جينات" أبرز من ساروا في فلك الدراسة المحايثة إضافة إلى "تودوروف" و"مايك بال"، و"جيرالد برنس"... وغيرهم.

Narratologie générale **سرديات**

عامة تستهدف دراسة جميع الأشكال التّعبيريّة على اختلاف أنماطها وصيغها وتجسيداتها، معتمدة على الآلة النّقدية التي وضعتها السّرديّات لتحليل المحكي اللّفظي.

Ordre **ترتيب**

تقتضي دراسة البنية الزّمنية لخطاب المحكيّ عند "جينات" إجراء مقارنة بين نظام ترتيب الأحداث

في الخطاب، وبين نظام ترتيبها في القصّة، ممّا سمح له بالوقوف على حتميّة التّعارض وعدم التّوازي أو التّطابق بين التّرتيبين بفعل المفارقات الزّمنيّة (Anachronies) الحاصلة على مستوى الخطاب. من هنا يبدو أن التّماثل أو التّوافق الزّمنيّ بين الخطاب والقصّة ليس إلاّ ضربا من الافتراض أكثر ممّا هو ظاهرة حقيقيّة.

Pause **وقفة**

يتوقّف زمن القصّة عن الحركة بسبب لجوء السّارد إلى الوصف، أوبسبب تدخّلاته من أجل التّعليق على الأحداث. وفي مقابل ذلك يمنح السّارد زمن الخطاب إمكانية الجريان. وبمعنى آخر أنّه في الوقفة يقوم السّارد بتعليق زمن سرد الأحداث (زمن القصّة) وقطعه بشكل مؤقّت في انتظار بعث سيرورته من جديد. وقد ميّز "جينات" –في هذا السّيّاق– بين نوعين من الوصف الأوّل يكون فيه السّارد هو الواصف والحركة السّرديّة التي تناسبه هي الوقفة. والثّاني يكون فيه الوصف متعلّقا برؤية شخصيّة مشاركة في الأحداث والحركة التي تناسبه هي المشهد.

Paralipse **حجب**

تناول "جينات" هذا النوع من الحذف في إطار دراسته لمقولتي الزّمن والصّيغة، وإذا كان قد ربطه بالحذف، إلاّ أنّه يميّزه عنه كونه لا يشكّل حذفا لمقطع زمني من مقاطع القصة في الخطاب سواء أكان هذا الحذف صريحا أم مضمرا أم افتراضيا، وإنّما يمثل مظهرا من مظاهر الإخفاء والتجاوز عن ذكر بعض المعلومات من القصة التي يمارسها السّارد في الخطاب؛ إذ يتعمّد عدم التصريح أو البوح بها، كأن يحكي طفولته وهو يحجب عن القرّاء ذكر أحد أفراد أسرته، ولا يتم اكتشاف ذلك إلا لاحقا. وأما تناول "جينات" له ضمن مقولة الصيغة فقد كان في نطاق حديثه عن التبئير الداخلي الذي يتعمد فيه السّارد، أو يمتنع عن تقديم معلومة مهمة يقتضيها هذا النوع من التبئير، ممّا تقوم به الشخصية أو تفكر فيه، وممّا لا يسعها جهله هي ولا السّارد.

Portée **مدى**

اصطلح "جينات" على المسافة الزّمنيّة الفاصلة بين زمن المحكيّ الأوّل أو اللّحظة الحاضرة ولحظة المفارقة بالمدى Portée.

Prolepses **استباقات**

تتمثّل في رواية حدث لاحق سابقا في خطاب المحكيّ.

Prolepses complétives **استباقات تكميليّة**

تأتي لتسدّ مسبقا ثغرات زمنيّة لاحقة في خطاب المحكيّ.

Prolepses extèrnes **استباقات خارجية**

وظيفتها ختامية تفضي إلى سير الأحداث أو الأفعال نحو نهايتها المنطقيّة.

Prolepses intèrnes **استباقات داخلية**

تؤدّي إلى التّداخل بين المحكيّ الأوّل والمحكيّ الذي ينهض به المقطع الاستباقي.

Pseudo temps **زمن زائف** إذ

كان بإمكان الأحداث في مستوى القصّة أن تكون متزامنة ومتواقتة بمعنى أنّها تكون خاضعة للتّرتيب المنطقيّ الكرونولوجيّ؛ فإنّ ذلك يكون مستعصيا في مستوى الخطاب؛ إذ يلجأ الكاتب أو السّارد إلى خلخلة هذا النظام الزّمنيّ وتحريفه، ممّا يسفر عن تشكّل خطيّة زمن الخطاب، وهذا النّوع من الزّمن القائم على تقنيّة التّحريف أو التّزييف الزّمني نعته "جينات" بالزّمن الزّائف (Pseudo temps)، ووسمه "بول ريكور" بالزّمن المتخيّل (Temps fictif) أو التّخييليّ. وبذلك فتخطيب القصّة وكتابتها لا تقاس بمدّة زمنيّة محدّدة سوى مدّة قراءتها التي تختلف باختلاف القرّاء والقراءات؛ أي باختلاف الإنجازات الفرديّة لها؛ لأنّ القارئ في هذه الحالة يجد نفسه أمام نصّ مكتوب لا تتحدّد مدّته إلاّ بالقراءة، وليس له من أداة قياس غير الأسطر والصّفحات.

Récit **محكي**

يطلق على النّص السّرديّ ذاته وهو الدّال، أو الملفوظ السّرديّ، أو الخطاب، ويكون مكتوبا أو شفويّا أو قائما على الحركة أو الصّورة، ليعرّف بمضمون المادّة الحكائيّة (القصّة). ويرى "جينات" أن المحكي خطاب تواصلي ولفظي يفترض وجود سارد ومسرود له، وأن خصوصية السّردي تكمن في صيغته وليس في محتواه، الذي يمكن أن ينسجم مع الأشكال الدرامية أو مع مختلف الأشكال الفنية التي تأخذ طابعا سرديا؛ وبهذا فلا وجود لمضامين سردية –حسب جينات– وإنما يوجد سلسلة من الأحداث والوقائع المتتابعة والقابلة لأي تمثيل صيغي.

Récit premier **محكي أول**

لحظة زمنيّة حاضرة تطابق درجتها الصّفر أطلق عليها "جينات" زمن المحكي الأوّل Temps de récit premier. يلتقي عندها زمنا القصة والخطاب ويتحدّد من خلالها ما هو قبل وما هو بعد، ويتمثّل في المفارقات الزّمنيّة (الاسترجاعات والاستباقات) بفعل الحركة الزّمنيّة نحو الماضي أو المستقبل.

Scène **مشهد**

حركة سردية تعمل على تبطيء الوتيرة الزمنية للسرد من خلال الحوارات التي تنقلها. وتعدّ هذه التّقنيّة الحركة السّردية الوحيدة التي يتطابق فيها زمن القصّة مع زمن الخطاب بفعل المقاطع الحوارية

التي تتخلّل مختلف الخطابات السّردية، فتغدو بذلك القصّة مشهدا يجري لا حكاية تسرد. فإذا كانت المشاهد الحوارية التي تتخلل النصوص السردية تؤدي إلى تبطيء سرعة الزمن، مما ينتج عنه حالة من التطابق بين زمن القصة وزمن الخطاب؛ فإن "جينات" يرى أن هذا التطابق الزمني ليس تطابقا دقيقا وتاما بقدر ما هو تطابق متفق عليه؛ لأن هذه المشاهد الحوارية التي تعبر عن أقوال الشخصيات وتنقل خطاباتها لا يمكن لها على الاطلاق أن تحافظ على المدّة نفسها التي صيغت على وتيرتها هذه الأقوال والخطابات،بل يستعصي عليها تماما إعادة تمثيل مدة صمت الشخصيات في أثناء تحاورها.

Sémiotique narrative **سيميائيات سردية**

يعرف هذا الاتّجاه بسيميائيّة السّرد (Sémiotique narrative)، ويهتمّ بشكل المعنى أوالدّلالة أوالمحتوى، كما يعبّر عن ذلك "هيلميسليف"، ولا يهمّه الجانب الشّكلي أو التّعبيريّ أو الخطابيّ في تحليل السّرد بقدر ما يهمّه الإمساك بأشكال تجسيد المعنى في الأعمال السّردية، أي دراسة العمل السّرديّ من حيث كونه مجموعة من المضامين السّرديّة الشّاملة.

يمثّل هذا الاتّجاه كلّ من "فلاديمير بروب" V.Propp و"كلود بريمون" Brémone Claude. و"غريماس" Greimas وجوزيف كورتيس" J. Courtes و"جون كلود كوكي" J. C.Coquet و"آن إينو" Anne Henault... وغيرهم. أمّا عربيّا فقد تمثّل هذه النّظريّة واستلهم مقولاتها عدد

كبير من الدّارسين والباحثين، إن على مستوى التّنظير أو على مستوى التّطبيق، ومن بين هؤلاء الباحثين والدّارسين نذكر: "سعيد بنكراد"، و"محمّد مفتاح"، و"محمّد الدّاهي"، و"محمّد ناصر العجيمي"، و"سمير المرزوقي" و"جميل شاكر"، و"عبد الملك مرتاض" و"رشيد بن مالك"، و"عبد الحميد بورايو"، و"السّعيد بوطاجين"، و"حسين خمري"،...وغيرهم.

Sommaire **تلخيص**

يقوم السّارد باختصار سرعة زمن سرد وقائع وأحداث أو تقليصها من القصّة كأن تكون مدّتها عدّة ساعات أو أيّام أو أشهر أو سنوات، في بضع صفحات أو فقرات أو أسطر قليلة في الخطاب، ممّا ينتج عنه مفارقة بين زمن القصّة الطّويل، وزمن الخطاب قصير الحجم.

Syllepses temporelles **تأليفات زمنية**

أشار "جينات" إلى وجود نوع ثالث من المفارقات الزّمنية أطلق عليه مصطلح Syllepses temporelles أو (Fait de prendre ensemble). يقول جينات: "إذا كنت قد أسميت

الاسترجاعات والاستباقات مفارقات زمنية إما باستعادة الماضي أو باستشراف المستقبل؛ فإنه بإمكاني أن أسمي مجموع المفارقات الزمنية المحكومة بأنواع من القرابة المكانية أو الموضوعاتية أو غيرها تأليفات زمنية (بمعنى وقائع وأفعال الجمع)". وإذا كان جينات قد أدرجه في مستوى التّرتيب الزّمني بوصفها نوعا ثالثا من أنواع المفارقات الزّمنية؛ فإنّه يربطها أيضا بتقنيّة التواتر، وبالأخص المحكيّ المؤلّف Le récit itératif.

Temps configuré **زمن مصور**

ميز "بول ريكور" بين ثلاثة أزمنة هي: الزمن المصوّر أو المشكّل تشكيلا قبليا أو سابقا (**Temps préfiguré**)، والزمن المصوّر تصويرا متكرّرا (**Temps refiguré**)، والزمن المصوّر أو المشكل (**Temps configuré**) الذي يتوسط الزمنين السابقين. وقد توصل "ريكور" إلى استخلاص هذه الأزمنة من خلال التصنيف الثلاثي الذي أقامه للمحاكاة (Mimésis): المحاكاة 1 والمحاكاة 2 والمحاكاة 3. لينتهي إلى أن الزمن الأول يندرج في المحاكاة 1، ذلك لأن محاكاة الأفعال أو تمثيلها يستدعي الفهم القبلي لعالم الفعل الإنساني، وبناه الدلالية، ومصادره الرمزية، وطبيعته الزمنية. فيما يتضمن الزمن الثاني في المحاكاة 3 القائمة على أساس التقاطع بين عالم النص وعالم المتلقي أو القارئ. بينما يتجسد الزمن الثالث في المحاكاة 2 من خلال النص السردي نفسه. وهذا النوع من المحاكاة –كما يرى ريكور– يتوسط المحاكاة 1 و2 وعن طريقه يتم تحويل السابق إلى لاحق نظرا لامتلاكه القدرة على التصوير أو التشكيل النّصي (**La configuration**). لذلك يبرز هذا المستوى بوصفه محور التحليل النصي، ومظهرا تتحقق بواسطته أدبية النص الأدبي. فمن هنا خلص "ريكو" بعد تقسيمه الثلاثي للزمن إلى أن الزمن المصوّر أو المشكّل (**Le temps configuré**) هو الذي ينبغي أن يعنى بالدراسة في مقابل الزمن التاريخي.

Temps de la lecture **زمن القراءة**

يدلّ على زمن القراءة الفعلي؛ أي الزمن الذي يستغرقه أو يحتاجه كلّ قارئ لقراءة النّص، لذلك لا تجده محددّا بدقّة بفعل اختلاف القراء وأزمنة القراءة. كما يدلّ على عصر القراءة الذي يفترض أيضا تعدّد القراء والقراءات من عصر إلى عصر ومن ثقافة إلى أخرى.

Temps de la narration **زمن السرد**

يعنى فيه بضبط العلاقة بين زمن القصّة وزمن الخطاب؛ أي تحديد موقع القصّة من الفعل السّردي المنتج.

Temps de l'écriture **زمن الكتابة**

يدل على زمن الكتابة الفعلي؛ أي الزمن المحدّد الذي أنجز فيه الكاتب نصّه، ويدلّ على عصر الكاتب وظروفه التي تحيط بحياته وتؤثّر في عمليو الإنتاج النصّي.

Temps de l'histoire **زمن القصة**

الزمن الواقعي الحقيقي أو المتخيّل الذي تجري فيه أحداث القصّة المسرودة.

Temps de Récit **زمن المحكي**

زمن المحكي أو زمن الخطاب عند "جينات" هو زمن افتراضي مزيّف وغير حقيقي يستدعي تشكيل زمن جديد غير الزّمن الأوّل (زمن القصّة) الذي وقع فيه، ويكون ذلك بالتّصرّف في سيرورته الزّمنيّة عن طريق تحويرها وإعادة بنائها من جديد. ومن أجل ضبطه وتحديد طرائق اشتغاله عمل "جينات" على دراسة علاقته بزمن القصّة، من خلال ثلاث تقنيّات أساسيّة هي: التّرتيب والمدّة والتّواتر.

Temps historique **زمن تاريخي**

يتميّز بكونه زمنا حكائيّا محضا، ويكون خاضعا لهيمنة مفارقة الاسترجاعات التي يؤطّرها الرّجوع إلى الزّمن الماضيّ، كما يخضع أيضا للتّسلسل المنطقيّ الكرونولوجيّ للأحداث.

Voix **صوت**

الصوت السّردي المقولة الثالثة من مقولات السرديات عند "جينات" يقوم على الإجابة عن السؤال: من يتكلم داخل النص السّردي، ويقتضي ذلك تحديد المقام السردي وزمن السرد والمستويات السردية والضمير ودراسة العلاقات بين السارد والمحكي وبين السارد والبطل وبين السارد والمؤلف. كما أنه لا يستثنى من دراسة الصوت السردي المسرود له الذي يسهم إلى جانب السارد في إنتاج الخطاب السردي.

الفهرس

الفهرس:

-مقدّمة.....**أ-د**

الفصل الأوّل: السّرديات المغاربيّة: المرجعيّات والتّلقي.....**9-95**

1- تمهيد.....**10**

2- جذور السّرديات، وروافدها، وأبرز اللّحظات الحاسمة في تاريخها.....**12**

3- تأسيس السّرديّات وأبرز أعلامها.....**16**

4- ماهيّة السّرديّات وحدودها.....**33**

5- بين السّرديّات والسّيميائيّة السّرديّة.....**38**

6- وسائط تلقّي السّرديّات في النّقد المغاربيّ وقنواتها.....**39**

7- مرجعيّات السرديّات المغاربيّة بين الحصر والتّوسيع.....**45**

7-1- ملمح السّرديّات المغاربيّة.....**47**

7-1-1- سرديّات سعيد يقطين من الاشتغال على الخطاب إلى الانفتاح على النّصّ.....**51**

7-1-2- نجيب العمامي وهاجس السّرديّات التّلفّظيّة.....**63**

7-1-3- محمد الخبو ومداخل التّأسيس لسرديّات استدلاليّة.....**76**

7-1-4-سرديّات عبد الحكيم المالكيّ.....**89**

7-1-5-سرديّات عبد الفتاح الحجمريّ.....**92**

الفصل الثّاني: الزّمن وإشكالاته.....**96-161**

1-تمهيد.....**97**

2- الزّمن في الفكر الغربيّ القديم والحديث.....**97**

3- الزّمن في الثّقافة العربيّة الإسلاميّة.....**113**

4-الزّمن في اللّغة العربيّة.....**121**

5-الزّمن في القرآن الكريم والحديث النبوي الشّريف.....**136**

6-الزّمن في الدّراسات اللسانيّة.....**140**

7-الزّمن في الأدب والنّقد.....**144**

الفصل الثّالث: الزّمن السّرديّ وتطبيقاته في السّرديّات المغاربيّة (التّقنيات والدّلالة).287-162

1-تمهيد.....**163**

2-تطبيقات الزّمن وآليات اشتغاله في السّرديّات المغاربيّة.....**163**

2-1-التّقسيم الثّلاثي للزّمن وآليات تحليل الخطاب الرّوائيّ العربيّ.....**163**

2-2-التّقنيّات الزّمنيّة وطرائق إنتاج الدّلالة.....**188**

2-3-تقنيّات البنية الزّمنيّة، قوالب شكليّة جاهزة، والتباس في المفاهيم.....**210**

2-4- السّيميائيّات التّعاقبيّة وآليات ترهين دلالة الزّمن الرّوائيّ.....**228**

2-5-الحكاية الواصفة وآليات انبناء الزّمن في خطاب المحكيّ.....**239**

2-6-استثمار تصوّرات "بول ريكور" في تدليل تقنيّات الزّمن.....**255**

2-7-تطبيقات الزّمن وانفصال دراسة الشّكل عن الدّلالة.....**260**

2-8-تطبيقات دراسة العلاقة بين زمن الأنا والزّمن الفيزيائيّ.....**273**

2-9-تحليل الزّمن الرّوائيّ والدّلالة الإيديولوجيّة والاجتماعيّة.....**283**

الفصل الرّابع: مصطلحات الزّمن السّرديّ اشتغالا وترجمة في السّرديّات المغاربيّة...288-401

1-مصطلحات الزّمن السّرديّ اشتغالا وترجمة.....**289**

2-ترجمة مصطلحات الزّمن السّرديّ في السّرديات المغاربيّة.....**330**

2-1-ترجمة مصطلحات مقولة التّرتيب الزّمنيّ **Ordre temporel**.....**331**

2-2-ترجمة مصطلحات المدّة **Dureé**.....**353**

2-3-ترجمة مصطلحات التّواتر **Fréquence**.....**382**

-خاتمة.....**414-403**

-المصادر والمراجع.....**439-415**

-ملحق بأهمّ مصطلحات البحث.....**454-440**

-الفهرس.....**457-455**

ملخص البحث:

-ملخص البحث باللّغة العربيّة:

تطمح هذه الدّراسة إلى محاولة تقصّي النّظر في أشكال التلقّي المنهجيّ لمقولة الزّمن في السّرديّات المغاربيّة، ومساءلة الجهاز الاصطلاحيّ والمفاهيميّ الذي تواضع عليه النّقّاد المغاربيّون في دراسة الزّمن في خطاب المحكيّ الرّوائيّ. ومن أجل تحقيق هذا المطمح المعرفي وهذه الغاية المنهجيّة، اقتضت خطوات البحث ومسالكه أن توقف الدّراسة عجلتها، أوّلا عند أهمّ اللّحظات الحاسمة والمحطّات التّاريخيّة لتأسيس السّرديّات، وعند ماهيتها وحدودها ومرجعيّاتها في منابتها الأصليّة وفي مواطن تمثّلها العربيّة والمغاربيّة بشكل خاصّ، وذلك من أجل اصطناع الأرضيّة التي ينتصب عليها ويتهيّأ بحث موضوع الزّمن في السّرديّات المغاربيّة بشكل عام.

تركّز الاهتمام -بعد ذلك- بداية من الفصل الثّاني على دراسة مقولة أساسيّة من مقولات السّرديّات -وهي مقولة الزّمن- في النّقد الرّوائيّ المغاربيّ؛ إذ اقتضت الدّراسة من هذا الفصل أن يكون ميدانا لاستعراض أهمّ القضايا الإشكاليّة التي تطرحها مقولة الزّمن ومناقشها في مختلف ميادين التّفكير البشريّ وفي جميع مجالاته، ومن خلال ذلك بيّنت الدّراسة في هذا الفصل، بأنّ مقولة الزّمن -بوصفها قضيّة إشكاليّة- شغلت التّفكير البشريّ قديما وحديثا، وتنازعتها ميادين مختلفة وحقول معرفيّة متنوّعة، وأثير حولها كثير من النّقاش والجدل، وطرحت بشأنها العديد من التّساؤلات والاستفسارات بلغت حدّ الحيرة والدّهشة والاستغراب. وقد بيّنت الدّراسة كذلك، بأنّ الفلسفة كانت أولى مجالات الاهتمام بالزّمن قبل أن تستأثر به عقول المتصوّفة والمفكّرين واللّغويّين، فكان لكلّ منها نظرة خاصّة ورؤية مغايرة له. كما بيّنت الدّراسة أيضا بأنّه كان للنّقد الأدبي نصيب من هذا الاهتمام، ولا سيّما في ميدان تحليل الخطاب السّردي والدّراسات السّرديّة الحديثة؛ إذ حظيت مقولة الزّمن كذلك باهتمام لافت على أيدي النّقّاد البنيويّين وبخاصّة "جيرار جينات" الذي تمكّن من تشييد نموذج في دراسة الزّمن -لم يسبق له مثيل- لقي قبولا كبيرا واستحسانا لافتا في الدّراسات النّقديّة والسّرديّة المعاصرة.

من هذا المنطلق كان المعوّل في الفصل الثّالث على النّصوص النّقديّة المغاربيّة التي أعلنت ولاءها المنهجيّ لتطبيقات الزّمن السّرديّ، وبالخصوص لتطبيقات النّموذج الزّمني لجيرار جينات وتقنيّاته التّحليليّة التي أجراها على خطاب المحكيّ الرّوائيّ، وذلك في محاولة لتوصيف المنجز النّقديّ المغاربيّ لخطاب الزّمن وعرضه على آلة النّقد والتّقويم من خلال النّظر في تطبيقات بعض النّماذج النّقديّة من جميع أقطار المغرب العربيّ (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا،

ملخص البحث:

موريتانيا) رآها البحث كفيلة برسم واقع التّجربة النّقديّة في دارسة الزّمن السّرديّ في النّقد الرّوائي المغاربيّ، وامتلاك صورة واضحة المعالم والملامح عن مرجعيّات النّقاد المغاربيّين ومنهاجيّاتهم في دراسة الزّمن في خطاب المحكيّ، وطرائق اشتغالهم، ومستويات تمثّلهم المنهجيّ لمختلف إجراءاته وتقنيّاته الزّمنيّة.

لمّا كان الاشتغال في الفصل الثّالث متركّزا على استكشاف المرجعيّات النّقديّة والمنهجيّات التّطبيقيّة والإجرائيّة المكوّنة للمتون النّقديّة المغاربيّة في دراسة الزّمن السّرديّ، تعيّن عندها العناية في الفصل الرّابع ببحث قضايا المصطلح النّقديّ –حسب ما ينصّ عليه منهج نقد النّقد– وحصر مجال اهتمامه في معاينة طرائق تعامل النّقاد المغاربيّين مع مصطلحات النّموذج الزّمنيّ لدى "جيرار جينات" –بشكل محدّد– اشتغالا وتوظيفا وترجمة، ورصد أبرز مظاهر هذا التّعامل ومختلف أشكاله من خلال تفحّص طريقة وضع المصطلح واشتقاقه عند بعض النّماذج النّقديّة، ومن خلال وضع بعض الجداول الإحصائيّة التي مكّنت الدّراسة من الوقوف على معظم التّرجمات المستعملة للمصطلح الزّمنيّ في السّرديّات المغاربيّة، وقادت إلى مناقشة هذه الاستعمالات الاصطلاحيّة وتعدّدها وتنوّعها، وعقد مقارنة بين مفاهيمها ومدلولاتها في محاضنها ومرجعيّاتها الأصليّة، وبين مفاهيمها ومدلولاتها في بيئات استقبالها وتلقّيها العربيّة والمغاربيّة، ممّا أتاح إمكانيّة قبول بعضها وترجيحه، وردّ بعضها الآخر وإبطاله، إمّا لعدم انسجامه وتوافقه مع المرجعيّات الأصليّة للمصطلح الأجنبيّ، وإمّا لعدم وجود مسوّغات له في معاجم اللّغة أو كتب البلاغة العربيّة تبرّر استعماله وتعلّل تواجده في السّاحة النّقديّة الرّوائيّة العربيّة.

Résumé en francais:

Cette recherche vise à étudier les formes de la réception méthodologique de la catégorie du temps dans la narratologie magrébine, et interroger le

système terminologique et conceptuel mis par les critiques magrébins afin d'étudier le temps dans le discours du récit.

Pour atteindre cet objectif cognitif et méthodologique on a commencé d'abord par citer les moments historiques les plus tranchants de la narratologie, ses définitions, ses limites et ses références originales et réceptives en monde Arabe notamment le monde magrébin. Cette démarche a été la base sur laquelle on a étudié le thème du temps du récit dans la narratologie magrébine en général.

Le deuxième chapitre a été sacré à étudier une catégorie principale de la narratologie :« le temps du récit » dans la critique du roman magrébin. On a analysé les questions et les thèmes sur le temps dans des domaines variés, en commençant par la catégorie du temps comme préoccupation ancienne et contemporaine de la pensée humaine. Un thème dont plusieurs disciplines épistémologiques et scientifiques soulèvent des débats, s'interrogent et posent des questions pour qu'elles puissent le comprendre. L'étude a aussi montré que ce thème a été étudié par la philosophie en premier temps, puis il a été attribué par les Soufis, penseurs et linguistes qui en avaient des points de vues différents.Ensuite on a confirmé que la critique littéraire s'intéresse aussi à ce thème notamment dans le domaine d'analyse du discours narratif et les études narratives contemporaine, ainsi chez les critiques structuralistes comme 'Gérard Genette' qui a élaboré pour la première fois un Paradigme d'analyse du temps, bien reçu par les études critiques et narratives contemporaines.

Dans le même ordre d'idées, on a mis au point dans le troisième chapitre sur les textes critiques magrébins adoptant le paradigme temporel de Genette et sa méthodologie, en appuyant sur les applications de ce paradigme, ses techniques et procédures d'analyse qui ont été appliquées sur le discours du récit afin qu'on puisse décrire la réalisation de discours du temps dans la critique magrébine, de la critiquer et évaluer, en étudiant aussi les applications de certains exemples critiques de tous les pays magrébins (Algérie, Maroc, Tunisie, Lybie, Mauritanie). les exemples qui peuvent représenter l'expérience critique de l'étude du temps de récit dans la critique magrébine, et en même temps ils présentent une image claire des référence de ces critiques et leurs méthodologies d'analyse du temps dans le discours du récit, leurs méthodes de travail et les niveaux d'applications et l'assimilation méthodologiques des procédures et techniques du paradigme temporel.

A l'issue de l'analyse du troisième chapitre on a choisi, comme corpus, d'aborder la terminologie de la critique, en cernant la recherche dans

ملخص البحث:

l'étude des méthodes de traitement des critiques magrébins qui ont appliqué le paradigme de Genette, et comment ils ont l'employé et traduit. L'étude vise à dégager les aspects et les formes de ce genre de traitement, en examinant et analysant les méthodes de la production et la dérivation lexicale des termes en certains exemples critiques. On tente aussi de faire des comparaisons entre les traductions proposées du terme 'temps' dans la narratologie magrébine. Les tableaux statistiques utilisés étaient un outil important pour étudier la plupart des traductions du terme temporel dans la narratologie magrébines, et analyser leur utilisation et variété. Faire des comparaisons entre les concepts et significations au niveaux de leur référence originale et réceptive (Arabe et magrébine), a été aussi un autre objectif à atteindre, ce qui a permis d'accepter certains termes et refuser d'autres à cause de l' incohérence avec les référence originales du terme étranger, ou car les glossaires et livres de la Rhétorique Arabe n'ont pas justifié son utilisation.